



(فهرست کتاب جمع الضمانات)

٧	الباب الاول في الزكاة
٨	الباب الثاني في الحج
٩	الباب الثالث في الاضيحة
١٠	الباب الرابع في العتق
١٢	الباب الخامس في الاجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين
١٢	الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع
١٢	النوع الاول ضمان الدواب
٢٢	الثاني ضمان الامتعة
٢٤	الثالث ضمان العقار
٢٦	الرابع ضمان الادمى
٢٧	القسم الثاني في الاجير وأجير وفيه مقدمة وتسعة عشر فوما
٢٧	المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق
	الاجال
٢٨	النوع الاول ضمان الراعي والبقر
٣٤	الثاني ضمان الحارس
٣٤	الثالث ضمان الحمال
٣٦	الرابع ضمان المكارى
٣٨	الخامس ضمان الناج
٤٠	السادس ضمان الخياط
٤١	السابع ضمان القصار
٤٥	الثامن ضمان الصباغ
٤٦	التاسع ضمان الصانع والحذاذ والصفار ومن معناه والتفاس
٤٧	العاشر ضمان القصاد ومن معناه
٤٨	الحادى عشر ضمان الملاح
٤٩	الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ
٤٩	الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب
٥٠	الرابع عشر ضمان الاسكاف
٥٠	الخامس عشر ضمان التبار والبناء
٥١	السادس عشر ضمان الطباخ

السابع عشر ضمان الدلال	٥٣
الثامن عشر ضمان المعلم ومن أعناه	٥٤
التاسع عشر ضمان الخادم والظفر	٥٤
الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع	٥٥
المقدمة في الكلام فيها اجمالاً	٥٥
النوع الاول ضمان الدواب	٥٧
الثاني ضمان الامتعة	٦٣
الثاني ضمان القن (سوايه الثالث)	٦٦
الثالث ضمان العقار (سوايه الرابع)	٦٦
الرابع ضمان المستعار للرهن (سوايه الخامس)	٦٧
الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول	٦٨
الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً	٦٨
الثاني فيمن ضمن المودع بالرفع اليه ومن لا يضمن	٧٧
الثالث في الخلط والاختلاط والاتلاف	٨٣
الرابع في الهلاك به والطلب بالحدود والرد	٨٤
الخامس في موت المودع ومجهلاً	٨٧
السادس في الحامى والسيابي	٩٠
الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول	٩٣
الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم المصحح والقاسد والباطل	
الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير	١٠١
الثالث فيما يطل الرهن	١٠٣
الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعدد	١٠٥
الخامس في التعيب والنقصان	١٠٧
السادس في التصرف والاتفاق بالرهن	١٠٨
السابع في الهلاك بعد الاراء والالتقاء	١١١
الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل	١١٣
التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه	١١٤
الباب التاسع في الفصب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً	١١٧
الفصل الاول في بيانه والكلام في أحكامه وأحكام القاصب من القاصب وغير ذلك بطريق الاجمال	١١٧

- ١٣١ الثاني اذا طفر بالغاصب في غير بلد الغصب
 ١٣٢ الثالث فيما يصير به المرونة غاصبا وضامنا
 ١٣٦ الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طم بئر غيره أو نهض فحوض ذلك مما يتعلق بالعقار
 ١٣٩ الخامس في زوائد الغصب ومنافعه
 ١٣٠ السادس فيما ليس بالمال وما ليس بمعقوم وما يقرب من ذلك كالمدبر وأم الولد وآلات اللهو
 ١٣٣ السابع في نقصان المقتصوب وتغييره بنفسه أو فعله وما ينقطع به حق المالك من العين ويتنقل إلى القيمة
 ١٣٩ الثامن في اختلاف الغاصب والمقتصوب منه
 ١٤٠ التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المقتصوب وما لا يكون
 ١٤٣ الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن
 ١٤٦ الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير واقتصاده مباشرة وتسييرا ويشمل على أربعة فصول
 ١٤٦ الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبغيره
 ١٥٤ الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيما يضمن المأمور به من مال أمر به
 ١٦١ الثالث في الضمان بالتأثر
 ١٦٢ الرابع فيما يضمن بالماء
 ١٦٥ الباب الثاني عشر في الجنابة ويشمل على سبعة فصول
 ١٦٥ الفصل الأول في الجنابة باليد مباشرة وتسييرا
 ١٧٦ الثاني فيما يحدث في الطريق فيهلك به إنسان أو دابة وفيه مسائل الآثار والآثار
 ١٨١ الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما يعطى بالجلوس فيه
 ١٨٢ الرابع في الحائط المسائل
 ١٨٥ الخامس في جنابة البهيم والجنابة عليها
 ١٩٤ السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه
 ٢٠٠ السابع في الجنين
 ٢٠٠ الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا وضمان السارق وقاطع الطريق
 ٢٠٤ الباب الرابع عشر في الأكرام
 ٢٠٨ الباب الخامس عشر في الصيد والذبايح
 ٢٠٨ المسائل الاستثنائية
 ٢٠٩ الباب السادس عشر في اللقيط واللقطة

مصحف

- ٢١٢ الباب السابع عشر في الآبق
 ٢١٣ الباب الثامن عشر في البيع
 ٢٤٣ الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة
 ٢٦٥ الباب العشرون في الكفالة
 ٢٨٢ الباب الحادي والعشرون في الحوالة
 ٢٨٤ الباب الثاني والعشرون في الشركة يشتمل على خمسة فصول
 ٢٨٤ الفصل الاول في شركة الاملاك
 ٢٩٤ الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المقايضة
 ٢٩٧ الثالث في شركة العنان
 ٣٠٣ الرابع في شركة الصنائع
 ٣٠٣ الخامس في شركة الوجوه
 ٣٠٣ الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان
 ٣٠٣ الفصل الاول في المضاربة
 ٣١٣ الثاني في المضاربة
 ٣١٤ الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب
 ٣٢٤ الباب الخامس والعشرون في الوقف
 ٣٣٤ الباب السادس والعشرون في الهبة
 ٣٤٠ الباب السابع والعشرون في التكاح والطلاق
 ٣٥٥ الباب الثامن والعشرون في الرضاع
 ٣٥٦ الباب التاسع والعشرون في الدعوى
 ٣٥٩ الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا اخطأ في قصائه
 ٣٦٤ الباب الحادي والثلاثون في الاقرار
 ٣٨٤ الباب الثاني والثلاثون في الصلح
 ٣٩٢ الباب الثالث والثلاثون في السير
 ٣٩٤ الباب الرابع والثلاثون في القسمة
 ٣٩٥ الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي
 ٤٢٢ الباب السادس والثلاثون في المجهورين والمأذونين
 ٤٣٨ الباب السابع والثلاثون في المكاتب
 ٤٤٥ الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

هذا كتاب مجمع الفعائد في مذهب
الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
تأليف العلامة أبي محمد بن غانم
ابن محمد البغدادي رحمه
الله تعالى
آمين

(الطبعة الاولى)
(المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٨)
(معمريه)

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالفضل والعرفان ووفنا لبيان ما شرع في الطلوع والعدوان والصلاة والسلام الايمان الاكلان على من أنزل عليه القرآن تبياناً لكل شيء وهدي للانسان وهو بعد في قول الفقير الى الله الهادي أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي ان معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات اذا أكثر المنازعات فيها تقع والخصومات خصوصاً من قتل القضاة والافتاء فهي في حقها فرض بلا امتراء فان الخطأ فيها يورث حرطاً طويلاً وقد ورد أغضب الناس من ذهب دينه يدنياً غيره ثم انه لا ينبغي وجوب معرفتها على كل مسلم تقى يخاف على دينه ويخشى مقام ربه ليجتزع عما يترتب عليه بسببه حق من حقوق العباد فانها اذا وجبت في الذمة لا يبرأ عنها الا بالاراء والاستقلال وطلب الرضا فيها له ومالها نال الله العصمة عنها وعن وبالها وقد جمع بعضها منها بعض الفضلاء وأكثر من جمع منها فقهاراً يناسب الفصولين فانه أفرد لها فصلاً وذكر فيه منها طرفاً صالحاً أصح الله شأنه غير انه لم يستوعب الابواب ولا أتم الكلام في جاز كرم الابواب مع انه ذكر بعض المسائل في غير الموضع الذي يطلب منه تشبيهها وقياساً فرأيت أن أبرز في ذلك وسعى ومقدرتي وأنسج الكتب المعيرة في الفتوى كفاً وخبان والهداية والصغرى والخلاصة وغير ذلك مما تجد في الكتاب المسطور وأقص الأثر وأجبل الفكر والنظر ولا أدع صغيرة ولا كبيرة ولا رابطة ولا جزئية تتعلق بها نظري أو تناولها فكري الا قبضتها بقلم القهر رذا كراكل مسئلة في بابها مورد لكل فرع فيما يختص به من أنواعها ليسهل الطلب وشل التعب

واجباً من الله الاجر الجزيل والدعاء ممن انتفع بها ولو شئ يسير غير ان تركت الادلة الا
السيرة منها لان هذا الكتاب ليس موضع تحقيق بل الواجب فيه علينا بيان الصحيح والاصح
والمفاتيح به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والائمة المهدين وقد
تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا الى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل في ذلك وسميناه
الكتاب (مجمع الضمانات) والمناسبة ليست من الخفيات وهو مشتمل على ثمانية وثلاثين باباً

الباب الاول في الزكاة

الباب الثاني في الحج

الباب الثالث في الاضحية

الباب الرابع في الاعتاق

الباب الخامس في الاجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين

الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع

النوع الاول ضمان الدواب

الثاني ضمان الامتعة

الثالث ضمان العقار

الرابع ضمان الادى

القسم الثاني في الاجير وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً

المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الاجال

النوع الاول ضمان الرعي والبقر

الثاني ضمان الخارص

الثالث ضمان الحمال

الرابع ضمان المكارى

الخامس ضمان النساج

السادس ضمان الخياط

السابع ضمان القصار

الثامن ضمان الصباغ

التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعناه والنقاش

العاشر ضمان القصاد ومن بعناه

الحادي عشر ضمان الملاح

الثاني عشر ضمان الخياط والطباخ

الثالث عشر ضمان العلاف والوراق والكتاب

الرابع عشر ضمان الاسكافى

الخامس عشر ضمان التجار والبناء

السادس عشر ضمان الطمان
 السابع عشر ضمان الدلال
 الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثه
 التاسع عشر ضمان الخادم
 الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع
 المقدمة في الكلام فيها أجمالاً
 النوع الأول ضمان الدواب
 الثاني ضمان الامتعة
 الثالث ضمان الفن
 الرابع ضمان العقار
 الخامس ضمان المستعار للرهن
 الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول
 الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع أن يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً
 الثاني فيمن يضمن للمودع بالدفء اليه ومن لا يضمن
 الثالث في الخلط والاتلاف
 الرابع في الهلاك بعد الطلب والحدود والرد
 الخامس في موت المودع بمجهلاً
 السادس في الجماعى والثياب
 الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول
 الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم العيصم والفاقد والباطل
 الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير
 الثالث فيما يسطل الرهن
 الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستيفاءه وتعددده
 الخامس في التعيب والتقصان
 السادس في التصرف والانتفاع بالرهن
 السابع في الهلاك بعد الإبرام والاستيفاء
 الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل
 التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه
 الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً
 الفصل الأول في بيانها والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق
 الأجمال

الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب

الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا

الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طمأ به بغير إذنه ونحو ذلك مما يتعلق بالعقار

الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقوم وما يقرب من ذلك كالمدر وأم الولد وآلات اللهو السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق الملك عن العين وينقل إلى الحقبة

الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه

التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المغصوب وما لا يكون

الباب العاشر في التصرف في مال الغير بإذنه

الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتبديا ويشتمل على أربعة فصول الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبغيره

الثاني في الضمان بالعناية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

الثالث في الضمان بالتار

الرابع فيما يضمن بالماء

الباب الثاني عشر في الجنابة ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الأول في الجنابة باليد مباشرة وتبديا

الثاني فيما يحدث في الطريق فيمكث به إنسان أو دابة وفيه مسائل الأتبار والآنهار

الثالث فيما يحدث في المسجد فيمكث به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

الرابع في الحائض المائل

الخامس في جنابة البهجة والجنابة عما بها

السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه

السابع في الجنين

الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا وضمان السارق وقاطع الطريق

الباب الرابع عشر في الأكرام

الباب الخامس عشر في الصيد والذبايح

الباب السادس عشر في القطة والقيط

الباب السابع عشر في الآبق

الباب الثامن عشر في البيع

الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

الباب العشرون في الكفالة
 الباب الحادي والعشرون في الحوالة
 الباب الثاني والعشرون في الشركة يشتمل على خمسة فصول
 الفصل الأول في شركة الاملاك
 الثاني في المقايضة
 الثالث في العنان
 الرابع في الصنائع
 الخامس في الوجوه
 الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان
 الفصل الأول في المضاربة
 الثاني في المباشرة
 الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب
 الباب الخامس والعشرون في الوقف
 الباب السادس والعشرون في الهبة
 الباب السابع والعشرون في التكاح والطلاق
 الباب الثامن والعشرون في الرضاع
 الباب التاسع والعشرون في الدعوى
 الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا أخطأ في فضائه
 الباب الحادي والثلاثون في الاقرار
 الباب الثاني والثلاثون في الصلح
 الباب الثالث والثلاثون في السير
 الباب الرابع والثلاثون في القسمة
 الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي
 الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين
 الباب السابع والثلاثون في المكاتب
 الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات وفيه مسائل نفقات الاقارب وفيه ملك وزرك
 طعاما فاطم الكسبر من الورثة الصغير يضمن أولا وكذا انفاق الوارث الصغير على
 الصغير منها وفيه حكم العمارة في ملك الصغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب وفيه الغرر
 لا يوجب الرجوع الا في مسائل وفيه خمسة لا يرجعون عند الاستحقاق بقيمة البناء والولد
 وفيه الولد والمرأة لا بدخلان في الغرامات السلطانية وفيه حكم الاشارة وفيه تبرع
 المريض على أجنبي أو وارثه وفيه قال المجرع لم يجز حتى يخلو وفيه تبرع بقضاء الدين عن

انسان وفيه ظفر المديون يجنس حقه أو يغيره الى غير ذلك

باب مسائل الزكاة

إذا أمر أحد الشرىكين الآخر بأداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمن عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمن عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد إن علم بأداء صاحبه أو موكله ضمن والا لا يضمن من الوجيز وقوله مارواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة **❦** الوكيل بأداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير أو الصغير أو أمر أنه موهم محاييج جاز ولا يمسك لنفسه شيئاً من البرازية **❦** إذا جعل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فاستقبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندنا خلافاً للمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجمع إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله **❦** ولودفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فلا مأمأ أخذها ثانياً في الأموال الظاهرة أذ ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في الساعة فيكون فضولاً فيضمنه ومن ثمة قيل الأول نفل والثاني الزكاة وقيل الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا فيسندنا بقولنا في الأموال الظاهرة لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ماعدا الساعة يصدق مع اليقين ولا يؤخذ منه ثانياً والمسئلة مسطورة في سائر الكتب وقيل لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانياً مطلقاً على ما ذكر في الوجيز **❦** لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة وقال الشافعي يضمنه وقيل إن هلك بعد التمكن من الأداء أو بعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضاً وفي الاستهلال يضمنه بالاتفاق من الهداية **❦** رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها عبد القمار فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبداً للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة **❦** رجلان دفعوا زكاة أموالهما إلى رجل ليؤدى عنهما فخطأ المأمور ما لهما فصدق ضمن الوكيل ما لهما من ضمان الطعان من الفصولين **❦** العالم إن سأل للفقراء أشياء وخطأ الأموال ثم دفعها ضمن الأربابها ولا يجوز لهم عن الزكاة لأن يأمرهم الفقراء أو لا بالأخذ ليصير وكلاهم يضمنه فيصير خالطاً ماله بماله فلا يضمنه من أمانات الأشياء **❦** رجل أمر آخر بأداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على أمره بلا شرط الرجوع من الأمر بالاتفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المروغيتاني الأمر بالاتفاق وأداء متراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط إلا في رواية عن أبي يوسف اهـ **❦** لا يحمل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشر إلا إذا سكن ما زاد ما على الأداء وإن أكل قبله ضمن عشرة وفي العتابي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن بعد ما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعاليه وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البرازية **❦** السلطان إذا أخذ الخراج من الأكراد والمستأجر يرجع على

الهدمان والاجير اذا استأجر الرجل أرضا ليزرعها فأنخرج على رب الأرض ولو قال له رب الأرض أدعني من الابرة فادى جاز من الاجر من الخلاصة ❊ اذا غلب على أرض الخراج الماء أو انقطع عنها أو اصبحت الزرع آفة فلاخراج عليه لقوات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديرى المعتبر فى الخراج وان عطلها صاحبها فعليه الخراج كفى الهداية من السير ❊ لو أبرأ رب الدين المدين من الدين بعد الحل فان كان المدين قسيرا لا يضمن رب الدين قدر الزكاة بالاجاج وان كان غنيا فقه روايتان ❊ اشترى أرضا وقد بقي فى السنة مالم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الخراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع ❊ حامل البراءة بالخراج اخذ ما فى البراءة ممن وجد من أهل القرية ليس لمن اخذ منه أن يرجع على أهل القرية بخلاف الاكل على قول السدى وكذا الجبايات وترك النازلين ٣ ونحوها ❊ أهل قرية تصبوا عاملا بالاتفاق ليعبي خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم توارى واحد منهم فاخذ خراجه من العامل فله أن يرجع عليه ❊ مريض له ما تادهم وعليه من الزكاة ما تادهم لا يعطيه ولو اعطاه فلورثته أن يرجعوا على انفسه بثلثها قال رحمه الله تعالى هذا قضاء لا ديانة اذ قيل انه يؤد بها من الورثة ❊ ومن يؤخر الزكاة ليس الفقير أن يطالبه ولا يأخذ منه بغير علمه ويضمنه بالاخذ فان لم يكن فى قبيلة الفنى من هو أحوج منه بضمنه باخذه فى الحكم أمدا بانه يرجع أن يحل لذلك ❊ أعطى نصيب شريكه من الخراج بغير اذنه فهو متبرع فقه ❊ جبي العامل الخراج من الاكل لم يجد رب الأرض جبراقه أن يرجع عليه لانه مضطروا الأرض فى يده فلم يصبر متبرعا عن صاحب المبط لا يرجع الاكل عليه فى ظاهر المذهب من الفقه

باب مسائل الحج

ان أصاب حلال سيد اثم أحرم فأرسله من يده غيره ضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه من الهداية وفى شرح المجمع قيد بقوله من يده لانه لو أرسله من منزله يضمنه بالاتفاق وان أصاب محررم سيدا فأرسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق فان قتله آخر فى يده فعلى كل منهما ما رآه ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمن عندنا خلافا لفر من الهداية وفى الوجيز لو كان القاتل نصرا نبيا أو صيدا فلا جزاء عليه ويرجع عليه الاخذ بضمته وفيه أيضا ان كان المحرم كغيره جاله يرجع على القاتل به وان صام لم يرجع على القاتل شئ اه ❊ ولو خلق رجل رأس محررم بغير اذنه بان كان نائما أو مكرها فعلى المصاوق دم ولا يرجع على الخالق عندنا وعند زفر ضمن الخالق المصاوق الدم من دور البصار ❊ الحاج عن الغير لو بداهه فرجع من بعض الطريق فانه يعزم ما أنفق على نفسه من ذلك المال هذه فى الوسايا من فاضلان الحاج عن الغير لو جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لافساده الحج بخلاف ما اذا فاتته حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاتته باختياره واذا جامع بعد الوقوف لا يفسد الحج ولا يضمن النفقة ولو أمره ورجلان بان يجمع عن

كل واحد منهما ما أحرم بحجة عنهما وقع عنه وخمن لهما ماله ما ولو ألبم الاحرام بان قوى من
أحدهما غير معين فان مضى على ذلك فكذلك يضمن وان عين عن أحدهما قبل المضي جاز
ولا يضمن عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله من الهداية والمأمور بالافراد
بحجة أو عمره لورقن فهو مخالف ضامن للنفقة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أمره بالحج
فاعتمر وجع من مكة فهو مخالف ولو أمره بالعمره فاعتمر وجع من نفسه لم يكن مخالفا فلا يضمن
وان حج أو ألتزم اعتمر بمسير مخالفا فيضمن النفقة ولو أحرّم المأمور ثم مات إلا تمر فلا ورثة
أن يأخذوا ما بقي من المال وضمن ما أتفق منه بعدموته ولو رجع المأمور عن الطريق وقال
منعت لم يصدق إلا بحجة أو أمر ظاهر ويضمن ما أتفق من الوجهين في أمر بحج فرض
في الطريق لا يدفع النفقة لا تسرا لا بأذن أمره في وصى دفع الى رجل دراهم ليحج عن الميت
فرض في الطريق فدفع الدراهم الى رجل بلا أمر الوصي فحج عن الميت لا يقع عن الميت ولا
عن وصيه والحاج الأول والثاني ضمانتان من الفصولين لو أتفق المأمور بالحج الكل
في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال المأمور إذا أمسحت مؤنة الكراء وجع ما شأ من المال
ليس للمأمور الأمر بالحج ولو مرض الا إذا قال له الأمر اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا والمأمور
إذا أمسك البعض وجع بالبقية جاز ويضمن ما خلف وإذا أتفق من ماله ومال الميت فانه يضمن
الا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراء وعامة النفقة من الاشياء
في حجبت عن الميت أو بأكراه الورثة فالقول له لانه ينكر حق الرجوع عليه بالنفقة
ولو كان عليه دين فقبل له حج عن الميت بما عاين فرغم انه حج عنه لا يصدق إلا ببينة لانه
ادعى الخروج عن هذه الامانة الورثة ينكرون من البرازية دفع الى آخر ثلاثين ديناراً
ليحج عنه فحج عنه بذلك فلما فرغ أتفق في الرجوع من نفسه ثلاثين بعد تقاد ذلك فان كان
هذا بخوارزم لا يصح ويضمن المأمور القيمة وقد مرّت عن الاشياء

(باب مسائل الاضحية)

رجل اشترى أضحية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسبحة عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة
للا تمر فاشترى الأخر بغيرها شاة أخرى ويضحي ويتصدق بغيرها ولا يأكل رجل ذابها اباً
يضحي عنه قضى القصاب عن نفسه فهي عن الآخر ولا يضمنه رجل اشترى خمس شياه
في أيام النحر فأراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية
بغير أمر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامناً لان صاحبها لم يأذن له بذبح هذه
الشاة من قاضي خان ذبح أضحية العير بغير اذنه في أيام الاضحية جاز استحباباً ولا يضمنه
لانه لما عرفت صار المال مستغنياً ثبت الاذن دلالة كذا في انصب من الصغير قال في
الاشياء أطلقه بعضهم وقيد بعضهم بما إذا أضحيها للذبح اهـ رجلان غلطا بأضحيتهما
فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه عن نفسه فان رضي صاحبه بجزءه عن الاضحية وبتزاد ان

السموان لم يرضى به يجوز لكل واحد ما ذبح بنفسه عن الاضحية ويضمن قيمته لصاحبه
 ❦ رجل ذبح أضحية غيره عن نفسه بغير أمره فلما ملك أن يضمنه قيمتها فإن ضمنه يجوز عن
 المذبح دون المالك وإن أخذها مذبوحة يجوز به عن المالك ❦ ولو اشترى شاة فمرا فأفادها
 وضحيها فلما ملك أن يضمنه قيمتها أو يأخذها مذبوحة فإن أخذها مذبوحة فعلى المضحى أن
 يتصدق بقيمتها مذبوحة لأجبه وهو الصحيح لأنه أبرأه البائع وإن لم يأخذها مذبوحة ولكنه
 صالحه المشتري على قيمتها أو بأعها منه بتلك القيمة (٤) يتصدق بقيمتها جبة من الوجيز
 ❦ من أنفق لحلم أضحية غيره للمالك أن يضمنه قيمته ثم يتصدق بها كالمواضع فإنه
 يتصدق بالثمن من الهداية ❦ دفع إلى رجل عشرين درهما ليشترى له بها أضحية فاشترى
 بخمسة وعشرين لا يلزم الأمر وإن اشترى بثلاثة عشر ما سواي عشرين لزم الأمر وإن
 كانت لا تساوي لا يلزم من يبيع قاضي خان ❦ استوكيل بشراء الاضحية بتقديدا بام القصر
 قبل هذا من عى عن أبي يوسف وأما عند أبي حنيفة فتعتبر الاطلاق كافي وكالة الصغرى

٣ قوله يتصدق
 بقيمتها جبة الذي
 في الهندية عن
 الظهيرية لا يتصدق
 بشئ وهو وانما ظاهر
 فليصرفه

باب مسائل العتق

ومن ملك إذا رجم محرم منه مع آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية أو اشترى نصفه من سيده
 أو علق عتق عبدا بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصته شريكه عند أبي
 حنيفة علم الشر بذلك حاله أو لم يعلم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة لا ضمان
 فيها إذا علم ذكره في الإيضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشريك لو غنيا وبسعى العبد ولو
 فقير أو لو ورث قريبه مع آخر بان مات امرأه ولها عبد هو ابن زوجها وتركها أماع الزوج
 فورث الأب نصف ابنه والاخ نصفه الآخر لم يضمنه بالاجماع ولو باع أحد الشريكين نصيبه
 من قريب العبد وهو موثر ضمن نصيب شريكه بالاجماع وكذا لو اشترى الاجنبي نصفه أو لا
 ثم اشترى القريب النصف الآخر وهو موثر ضمن نصف شريكه من الوجيز ❦ ولو أعتق
 أحد الشريكين نصيبه من اثنين وهو موثر فإن لشريكه أن يضمنه قيمة نصيبه وله الاعناق
 وفروعه والاستسعاء فإن ضمن رجع المعتق بالضمان على العبد والولا كله له وإن أعتق أو
 استسعى فالولا بينهما وإن كان معسرا فللشريك الاعناق والاستسعاء لا الضمان والولا
 بينهما في الوجيزين هذا عند أبي حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
 الاصرار ولا يرجع المعتق على العبد والولا للمعتق من الهداية ❦ وفي الاشياء أحد
 الشريكين في العبد إذا أعتق نصيبه بلا إذن شريكه وكان موثرا فإن لشريكه أن يضمنه
 حصته الا إذا أعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية اه
 وقال في الوجيزين مات المعتق والعتق في محنته يؤخذ الضمان من ماله وإن كان العتق في
 مرضه فعندهما لا شيء على ورثته في ماله لان العتق في المرض وصية كالتدبير وعند محمد وهو
 رواية عن أبي يوسف يستوفى من ماله لانه ضمان اتلاف والمرضى لو أنفق مال انسان يضمنه

وان مات الساكت فلو رثته أن يختاروا التضمين أو السعاية أو الاعتاق فإن اختار بعضهم
العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك ولو اختار الساكت أحد هذه الثلاثة ليس له أن يختار
الآخر لانه باختيار التضمين أبرأ العبد عن السعاية وباختيار السعاية صار نصيبه مكانا فلا
يملك نقله الى المعتق بخلاف الورثة لان ملك كل واحد منهم محمى عن ملك الآخر فصار كعبد بين
جماعة أعتق أحدهم نصيبه ولو أعتق نصيبه باذن الشريل فليس بملك الاستسعاد دون
التضمين والاصح انه لا سعاية له عليه عندها وهذا بناء على ان عنده ضمان الاعتاق ضمان
انلاق لانه بالاعتاق ألتف نصيب صاحبه حيث يقد عليه باب التصرفات عليه وعندهما
ضمان غلث لانه يتحمل نصيب صاحبه بالضمان ولذلك قيل على قولهما ينبغي أن يكون له
حكم التضمين صريحه في الوجيز وحد اليسار أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار
الغنى ذكره في الهداية وتمبرقية العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو
موسر ثم أعتق لا يطلحق التضمين ولو أعتق وهو معسر فليس بملك لشرى بملك حتى التضمين
ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق يقوم العبد للمال فان كان هالكا فالقول للمعتق لانه
منكر الزيادة ولو أعتق عبدا بينه وبين صغير يستأني بلوغ الصغير ان لم يكن له ولي أو وصي
وان كان فله التضمين أو السعاية ولو ودر أحد الشرى بكن نصيبه وهو موسر فلا تخر التضمين
وان شاء أعتق أو استسعى عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ودره الآخر ولا يعلم أيهما سبق
أو كانا معا فندهما العتق أولى فان كان المعتق موسرا ضمن وان كان معسرا بسى العبد وأما
عند أبي حنيفة فله المبر ان ضمن المعتق ربع قيمة العبد وبسوى العبد في ربع قيمته ويرجع
المعتق بما ضمن على العبد لان المبر الضمان في حال ان كان التدبير أو لا والسعاية في حال ان
كان العتق أو لا في نصف من الوجيز واعلم أنهم اختلفا في كيفية تضمين المعتق في هذه
المسئلة فعند أبي يوسف يضمن قيمته ثم يتركه فناء عند محمد فتمت مذكرا ذكره في الحقائق
كتاب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وسعى العبد
في ثلثي قيمته أعتق أحد عبديه في العصة ثم مرض فبين في كثير ان قيمة فاعتق من جميع المال
من اقرار الصغرى من عليه كفارة لو قال لغيره أعتق عبدا عني بالف ففعل وقع عن
الآخر عندنا وتزومه الألف وقال زفر بنع عن المأمور ولا يلزم الآخر ثنى وكذلك لو قامت حرة
فقت عبدا لمولاه أعتقه عني بالف ففعل يقع عنها ويفسد النكاح خلا قال زفر وان لم يذكر
الآخر البديل بل قال أعتقه عني ولم يسم ما يبيع عن المعتق عند أبي حنيفة ومحمد حتى
لا يفسد النكاح وقال أبو يوسف يقع عن الآخر أيضا ومحل المسئلة الهداية من النكاح
عبد دفع الى رجل مالا وقال له اشترى من مولاي وأعتقني قال الحسن البصرى البيع
باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا إلا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي ان البيع
والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه تأخذ كذا في الصغرى وفي الخلاصة
من الوكالة عبد دفع الى رجل ألف درهم وأمره بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى

ان لم يصف بكون الشراء له وان اُضيف الى العبد فهو اعتاق وما دفع من الاثمن فهو للمولى
وعلى العبد ألف آخر عن العبد اه في عبيدين ثلاثة ذبهر أحدهم وهو وسرتم أعتقه الآخر
وهو وسر فارادوا الضمان فلما كنت ان يضمن المديبر ولا يضمن المعتق وللعبد ان يضمن
المعتق ثلث قيمته مديرا ولا يضمنه الثلث الذي ضمن ويكون الولاء بين المعتق والمديبر اثلاثا
ثلاثة للمديبر والثلث للمعتق وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد كله للذي ذبهره أول مرة ويضمن
قيمه بشرطه وسرا كان أو مديرا وقيمة المديبر ثلثا قيمته قما من الهداية وقال ابن كمال
في الإيضاح وقيمة المديبر نصف قيمته فتاوهوا الأصح وعليه الفتوى كذا في المبسوط اه في وان
كانت أم ولد يملكها فاعتقها أحد عمار هو ومسر فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال يضمن
نصف قيمتها من الهداية وقيمة أم الولد ثلث قيمتها فتاوهوا كره في الحافق اه راذ أعتق المولى
المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جبيع الدين انما يضمن الأقل من قيمته ومن دينه
كالمولى يعلم ولو أعتق العبد الجاني وهو يعلم بالثانية يصير ضامنا للجميع كذا في الصغرى من
المأذون وتعم السكلام عليهما بأن في بايهما ان شاء الله تعالى في العبد الموصى بمنفعته أبدا
رقبه للواريث وليس له من منة شيء وما فعه له وصى له فاذا مات الموصى له عادت منفعته
الى المالك ولو أعتقه نفذ ضمن قيمته بشرطها خادم كذا في الاشياء من القول في المالك ثم قال
فيه ولم ارجح كتابته وينبغي أن تكون كاعتاقه ولا تصح الا بالتراضي اه في مرضي وهب قنا
لامرأته فاعتقه ثم مات المريض فنذ ضمن القيمة اذا التملك في الابتداء صح لكن انقلب
وصية بعد ذلك قال في اوقات وهو المختار في مرضي وهب لمريض قنا فخره ولا مل له سواء
فمات الواهب ثم الموهوب له فالقن يسعي في ثلثي قيمته لو رثه الواهب ويسعي في ثلثي
ثلث الباقي لو رثته الموهوب له كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين في وفي الخلاصة
من انقضاء الامه اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها او ادعت بفسادها على يد امرأة
عدلة حتى تظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بعتقها او قد أخذت نفقتها أشهرها
في مدة المساءلة رجع المولى عليها بما أتفق وكذا بما أخذت بغير اذن المولى وما أتفق عليها
بغير القضاء فهو تبرع ولو لم يظهر انها حرة لكنها استحققت قيمته البينة توضع على يد عدل
ويؤمر الذي في يديه بالاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على المستحق بالنفقة عند أبي
حنيفة وعند هما يرجع اه

باب مسائل الاجارة

وهي على قسمين الاول في ضمان المستأجر وهو انواع الاول ضمان الدواب قال في الوجيز
أصله ان المستأجر اذا خالف في المشروط له فان كان ضرر المحمول مثل ضرر المشروط أو أقل
فلا شيء عليه لان الراضي باكثر الضررين يكون راضيا باقلهما أو بما بينهما دلالة وان كان
أكثر منه ضررا فان كان من خلاف جنسه بان حمل مكان الشعير الحنطة قطعت الدابة ضمن

ولا أبر لموان كان من جنسه بان حمل المسمى وزاد عليه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر
المسمى لانها هلكت بفعل ما ذوق وغيره أذوق فيقسم على قدرهما ٥١ ❀ المقبوض باجارة
فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في آخر باب اجارة الدواب
لا ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة علل السرخسي
فقال لانه مستعمل لها باذن المالك وقال صاحب المحيط هو أمانته في يده فاذا قصر في حفظه
ضمن من القنية وفي البرازية العين المستأجرة أمانة اجاعا ٥٢ ❀ ولو استأجر للعمل فله أن
يركبها ولو للركوب ليس له أن يحملها ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكها والفرق ان
اسم الحمل يقع على الركوب يقول حل فلان دابته اذ اركبها فدخل الركوب تحت اسم
الحمل واسم الركوب لا يقع على الحمل لا يقال فلان ركب دابته اذا حمل عليها من الفصولين
❀ ولو استأجر دابة أو ثور باليس له أن يؤجرها من غيره وفي العبد لذل واجارة العمار قبل
القبض يختلف فيها كيبعه من القنية ❀ واعلم ان كل فعل قيل فيه ليس للمستأجر أن يفعله
فانه يضمن ما تالف بفعله ولا تظن انها مخصصة بالمستأجر بل هي أصل شامل لجميع مسائل
الضمان في جميع الابواب ❀ ولو استأجر دابة للركوب فان أطلق فيه أن يركب من شاء لكن
اذا ركب بنفسه أو اركب واحدا ليس له أن يركب غيره ولو قال على أن يركب فلان فأركبها
غيره فعطبت كان ضامنا ولو استأجرها للعمل وسمى فوعا قدر الحمله عليه امثل أن يقول خصة
أفقره حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر وأقل كالشعير والمسمم وليس له أن
يحمل ما هو أضر كالمخ ولو استأجرها للعمل عليه اقطا سماء فليس له أن يحمل مثل وزنه
حديد او لو استأجرها للعمل عليها مقدار من الحنطة لحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن
ما زاد الثقل الا اذا كانت جلا لا يطيقه مثل تلك الدابة حينئذ يضمن كل قيمتها من الهداية قلت
وإنما يضمن ما زاد الثقل فيما اذا كانت تطيق الحمل اذا حملها المسمى والزيادة دفعة واحدة أما
لو حمل المسمى أو لاثم حل الزيادة وهلكت ضمن كل القيمة لو حل الزيادة على مكان حل عليه
المسمى ولو حل في مكان آخر (٢) جنانكه بفترا ابر أو بحث ضمن قدر الزيادة أيضا من
الفصولين ❀ وفي الخلاصة اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة تخاتم حنطة لحمل عليها
عشرين فسلت فعليه الاجر تاما فان عطبت بعد ما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو
قول أبي يوسف ٥٣ وان كبح الدابة بلباءها أو ضررها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة وقالوا
لا يضمن اذا قفل فعلا متعارفا من الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف الضرب في موضع
معتاد بغير اذن صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا ولو ضررها بامر وفي الضرب المعتاد في
الموضع المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا ٥٤ ❀ وان استأجرها الى الحيرة فجاوزها الى القادسية
ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجانيا
أما اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق
قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب مجرى على الاطلاق قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا

(٢) هذا كلام
ركبي معناه بحيث
علقه وراءه

أصح من الهداية وفي الخلاصة إذا خالف من حيث المجاوزة من المكان بأن يكاري دابة
 إلى مكان معلوم تجاوز ثم يرجع فقطبت الدابة لم يضمن عند أبي حنيفة في قوله الأول وفي قوله
 الأخير يضمن ما لم يدفع إلى المالك وهو قوله ما هو واختيار الإمام السرخسي والعاربية على هذا
 الخلاف بخلاف المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق حيث برئ عن الضمان وقال
 بعض مشايخنا أنه لا فرق بين الوديعة والمجاوزة إلا أن الوديعة مطلقاً ما أجازة على الذهاب
 دون المهي محق ولو استأجر هذا أهلاً وجائلاً لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل بين الوديعة
 والمجاوزة فرق على ما ذكرنا وكنا هذا لا يحتمل الفرق في استأجر هالِكها بنفسه فأركبها
 غيره ضمن والاجر عليه في استأجر حماراً وقبضه فأرسله في كرمه وتركه فسرقت برده عنه
 وأصاب الحمار البرد ففرض برده على صاحبه فأت من ذلك المرض أن كان الكرم حصيناً والبرد
 بحال لا يضر مع البردة لا شيء عليه من الضمان في البردة والحمار فإن كان بحال يضر مع
 البردة ضمن قيمة الحمار دون البردة وإن كان الكرم غير حصين إن كان البرد بحال يضر
 بالحمار مع البردة ضمن قيمتهما وإن كان بحال لا يضر به مع البردة ضمن قيمة البردة دون
 الحمار وعليه نقصان الحمار إلى وقت الرد إلى صاحبه لأنه بمنزلة الغائب للمارحين أرسله
 في الكرم فإذا سلمه إلى صاحبه برئ من الضمان قال رحمه الله ذكر الحامين ولم يفسره في
 النوازل فعرضت على القاضي الإمام فقال أنه يكون له حيطان وباب مغلق فإن عدم أحدهما
 فهو غير حصين والمراد من الحائط أن يكون مرتفعاً بحيث لا يقع بهصر المار على مافي الكرم
 اهـ استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً كبلها معلوماً حمل عليها قدره برا ضمن وإن نصفه برا
 قال السرخسي يضمن وقال أبو بكر لا يضمن وهو الاستحسان وهو الأصح ولو زادو بلغ المكان
 ثم هلك ضمن قدر الزيادة لأنه صار غاصباً لذلك القدر فلا يرأى إلا بالرد على المالك ولو خالف
 في الجنس بأن شرط بر الحمل قدره شعيراً ففي القياس يضمن وفي الاستحسان لا لأنه أخف فإن
 سئل لم يلزم المدعي وإن عطيت فاقبحة والاجر وإن شرط شعيراً لحمل قدره برا ضمن قيمتها لأنه
 أمثل كالحديد كان البر كافي للبرازية ومن أكثرى حماراً بسرج ففزع السرج وأسرجه
 بسرج بسرج بمنزلة الحجر فلا ضمان عليه إلا إذا كان زائداً في الوزن فحينئذ يضمن عند أبي
 حنيفة ما زاد الثقل وإن أوقفه بكاف يوكف بمنزلة الحجر ضمن عند أبي حنيفة من الهداية
 قال في الإيضاح يضمن كل قيمته عنده في رواية الجامع الصغير وقد رماز في رواية الأصل
 وهو قوله ما وإن كان لا يوكف أصلاً ولا يوكف بمنزلة الحجر ضمن كل القيمة اتفاقاً من الحقائق
 في استأجر دابة بغير لحام أو كانت ملحمة ففزع وأبدله بلحام يلم به مثله لا يضمن وإن ألجم بلحام
 لا يلجم به مثله ضمن من قاضيان في ومن استأجر دابة إلى مصر ولم يسم ما يحتمل عليها لحمل
 ما يحتمل الناس أي المعتاد فنفت في الطريق فلا ضمان عليه لأن اثنين المستأجر أمانة في يد
 المستأجر وإن كانت الأجرة فاسدة من الهداية ولو أورد المستأجر خلفه آخر بغير ذكره
 في العقد فقطبت الدابة فعليه نصف قيمتها وعليه الآخر كما لا ان عطيت بد بولغ مقصده ولو

أردف اثنين ضمن ثلثي قيمتها وقس على هذا من دور البصار ولا اعتبار بشغل الرديف ونقته
لأن الدابة تمير بحمل الراكب الخفيف بطهه بالفرسية ويخفف عليها ركوب الثقيل لعلها بها
وهذا الحكم اغما هو أن كانت الدابة تطبق حمل الرديف وإن كانت لا تطبق ضمن جميع قيمتها
ذكره في الإيضاح ثم المالك بالخيار إن شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على الرديف وإن شاء ضمن
الرديف ويرجع على المستأجر وإن كان مستعيرا لا يرجع عليه من البرازية وفي شرح المجمع
نقل عن النهاية هذا إذا كان الرديف مستقلا بنفسه وإن كان صغيرا لا يستعمل فهو
كالجمل يضمن بقدر ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما إذا حمله الراكب على عاتقه فإنه يضمن
جميع قيمتها وإن كانت الدابة تطبق حملها لأن تحمل الراكب مع الذي حمله على عاتقه
يجمعان في مكان واحد فيكون أشق على الدابة اهـ إذا ركب الدابة وقد لبس من
التياب أكثر مما كان عليه حين استأجره لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وإن لبس
ما لبس لبس الناس يضمن بقدر ما زاد من الخلاصة اهـ أكثرى دابة للعمل فوضع عليها
الراحلة ضمن لأن الراحلة أشد ضررا من البرازية اهـ ولو حمل عليها مع نفسه شيئا آخر ضمن
قدر الزيادة بالهلال لو ركب في غير موضع الحمل وليس معناه أن يوزن الرجل والحمل لمعرفة
الزيادة إذا الإنسان لا يوزن بالقياس اغما معناه أن يرجع إلى أهل البصرة أن هذا الحمل
ما يزيد على ركوبه في الثقل ولو ركب في موضع الحمل ضمن كل القيمة أقل الراكب مع فصل
الحمل اجتماع في محل واحد فيكون أدق على الدابة هذا لو طبق الحمل مع الركوب أما لو لم تطبق
فيجب كل القيمة في جميع الأحوال اهـ ولو استأجرها للركوب فحمل عليها أصيلا صغيرا ففترت
به ضمن إذا الصبي الذي لا يستعمل على الدابة كالجمل فلا يدخل تحت الركوب اهـ ولو
استأجرها ليحمل عليها كذا فزاد على المسمى وسلمت إلى المقصد فلما وضع الحمل جاءها سائلة
فضاعت قبل الرد على المالك ضمن من قيمتها قدر الزيادة إذ غضب منها ذلك القدر فلا يبرأ
الابارء من الفصولين اهـ استأجر دابة ليحمل عليها كذا ففترت من الشعر فحمل ذلك القدر
حظها ضمن وفي عكسه لا يضمن اهـ ولو استأجرها ليحمل مائة من القطن فحمل مثل وزنه
حديد أو أقل ضمن لأن حمل الحديد أدق للدابة فيكون أضر بها ولو استأجرها ليحمل عليها
هشة فخايم فحمل في جواليق عشرين وأمر رب الدابة بالوضع فوضع لأمان على المستكبري
ولو حمله على الدابة ضمن ربع قيمة الدابة بخلاف حملها كان في جواليق فحمل كل واحد
جوالق ضمن المستأجر شيئا لأنه يجعل المستأجر حاملا للعشر المأذون فيها جالدا فله على
الصالح وفي الأول المأذون فيه غير مقبر عما ليس بمأذون فيه فقد حمل المستأجر عشرة
نصفها مأذون فيه ونصفها غير مأذون فيه فيضمن نصف نفسه من الوجيز اهـ استأجر دابة
ليركبها إلى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الأجرة وأدى إلى الدابة به بصيرتها
فأصابها حتى لو عطبت بعد الجحد قبل أن يركبها يضمن قيمتها وإن جحد ثم ركبها بعد
ذلك برئ عن الضمان فكان عليه جميع الأجر وعند أبي يوسف لا لأنه صار عاصبا به

❦ استأجره بالعمل عليها من هذه الخطة فحمل من غيرها أو حنطة رجل آخر لا يكون
 مخالفا ❦ استأجره بالعمل عليها شعيرا فحمل في أحد الجوالقين شعيرا وفي الآخر حنطة
 فطبقت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف الاجر لانه في النصف مخاف ❦ استأجرها
 لعمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر وجاءهم اسلمية فهلكت قبل أن يردده الى صاحبها
 ان كانت تطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الاجر وان كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة
 ولا يجب الاجر ❦ نزل المستأجر عن الدابة في سكة ودخل المسجد ليصلي وخطب عنها اضاءت
 كان ضامنا قالوا لهذا اذا لم يربطها وان ربطها لا يضمن لانه لا بد له من ذلك قال شمس الائمة
 السرخسي الصحيح عندى انه ان غيبها عن نظره ضمن وان ربطها بشئ كالمزول في الصحراء
 من قاضيان ❦ استأجره بالشبع فلا ناخبها من الغدوة الى ان تصاف المهار ثم بد القلان
 أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة ان كان حبسها اقدر ما كان يحبس الناس لا يضمن ولا أجر
 عليه وان حبسها أكثر من ذلك ضمن من الخلاصة ❦ استأجره بالعمل عليها عشرة مخاتيم
 فحمل احد عشر ان حمل عليها دفعة على المكان الذي حمل العشرة بلا اعادة المؤجر والدابة
 تطبق الزائد فبلغت المكان المشروط فعليه الاجر وضمن قدر الزاوة وان لم تبلغ وعطبت فلا
 أجر وان لا تطق فكل القيمة عليه وان باعانة المؤجر مضى حكمه وان في غير المكان الذي حمل
 العشرة بان علقه من القدر المعروى من السرج يعنى بقتل ابر أو يحنث ضمن الزائد مطلقا وان
 حمل العشرة أولا ثم حمل الزائد يضمن كل القيمة من الزاوية ❦ استأجر حمارا من كسى الى
 بخارا فجهز الحمار في الطريق ومالكه كان بخارى فامر المكتري رجلا لينفق على الحمار كل
 يوم قدر اعمه ولما ومعه الى الاجر أن يصل الى مالكه فامسك الاجر الحمار أياما وافق عليه
 فهلك في يده قالوا ان كان اكراه لركوب نفسه ضمن ولو اكراه ولم يسم الركاب فلا يضمن
 لانه لو اكراه لركوب نفسه ليس له أن يسير ولا أن يؤجر فليس له الا بداع أيضا واذا لم يسم
 الركاب كان له الاعارة والاجارة فله الا بداع ❦ استأجر حمارا الى بخارا فجهز عن المضى
 فذهب وترك فضاء لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع
 معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع فذهب فضاء لا يضمن ذكره في الخلاصة
 ❦ اذا عصى الحمار أو عجز عن المضى فباعه المستأجر وهلك ثمنه في الطريق ان كان في موضع
 لا يصل الى الحاكم حتى يأمره بالبيع لا ضمان عليه لافي الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع
 يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعمى ضمن قيمته ❦ استأجر حمارا وحمل عليه
 وله جار آخر حمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار
 المستأجر وهلك فلو كان بمال لو اتبع الحمار المستأجر حماره أو متاعه لم يضمن والا ضمنه
 لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا كان بغير عذر ❦ لو كان المستأجر حمارين فاشتغل
 بحمل أحدهما فضاء الا ستر ولو غاب عن نظره ثم هلك ضمن المستأجر ❦ لو أدخل الحمار في
 سكة فيها نهر فصر به فوقع مع الحمل في النهر فاشتغل بقطع الحمل فهلك الحماران كان المكان

ضيقا لا يسع فيه ذلك الحمل ضمن وان كان بحال يقدر الحمار على مجاوزته مع ذلك الحمل فان
 عصف عليه بالضرب حتى وثب من ضرب به ضمن والا فلا يضمن ❊ استاجر حمارا لينقل
 عليه الحطب فاوقره بما يوقر به مثله فاصاب الحمار حائطا أو نحوه فوق وقع في التمران كان
 المستاجر ساقه ساقا معتادا في طريق يسلكه الناس ولم يصنف عليه بالضرب لا يضمنه
 ❊ استاجر حمارا وتركه على باب المنزل فلما خرج لم يجده ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل
 المنزل ضمن والا فلا يضمن الا ان يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان
 في سكة غير نافذة أو يكون في القرى من القصولين ❊ وفيه أيضا تنال عن بعض الفتاوى
 ربط الحمار المستاجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجده ضمن ان غاب عن بصره حين
 الدخول من غير فصل ❊ أو وقف المستاجر الحمار ليصلي الفجر فذهب أو اتتبه انسان فان رآه
 يتنهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيع قطع
 الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحمار ان توارى عن
 بصره وضاع ضمن من الخلاصة ❊ ولو ربطه في سارية في البلدة في سكة نافذة وليس له نزل
 في تلك السكة ولا تربيته وغلة أقوام نيام لسوا في عيال المستاجر ولا من أجرائه قالوا لو كان
 المستاجر استعظمهم أو بعضهم ولم يشترط الركوب بنفسه وكان ذلك في موضع لا يدوم الحافظ
 تضيقا لا يضمن ولو شرط ركوبه بنفسه ضمن مطلقا اذ ليس له حينئذ أن يودع من أجنبي
 فاما اذ لم يشترط فله الإيداع ولو لم يستحفظ ضمن على كل حال ومثله استاجر حمارا واستاجر
 رجلا ليحفظه فهلك في يد الأجير ضمن المستاجر ولو شرط ركوبه بنفسه والا فلا يضمن لما مر
 ❊ استاجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشمر وهو حافظ له
 فلا ضمان عليه فان علم وطلبه ولم ينظر به فلا ضمان عليه ❊ كذا الا ضمان عليه في زل
 الطلب ان كان آيسا من وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي ضل فيه فان ذهب وهو
 براه حتى غاب عن بصره ولم يمنعه فهو ضمان لتقصيره في حفظه حيث لم يمنعه وعلى هذا الوجه به
 الى الخبز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا يضمن من القصولين
 سوى المنقول عن الخلاصة وفي النزازية التقيد بالبصر في النهار والليل سواء اذ يرى في
 النهار من بعد في الليل لا وفي المسقلا ضمان في كل حال وفيها من المتفرقات استاجر أو استعار
 دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي واختفى عنها فضاع ضمن اذ لم يربطها فان ربطها
 لا يضمن لانه لا يجدر به ان ذلك قال شمس الأئمة الصريح عندي انه اذا غيبها عن بصره ضمن
 حتى لو كان في العراء ونزل للصلاة وأمسكها فانقلبت من يده لا يضمن فعلم ان الاعتبار
 لا فيها من بصره لانه اذا غيبها يكون تارك الحفظ وان ربطها وهلك الدابة عند المستاجر
 ثم استخفها ان ضمن أحدها فان ضمن المستاجر رجع على الآخر وان ضمن الآخر
 لا يرجع على المستاجر من عاوية الوجهين ❊ رجل أجر دابة على أن يكون له الخيل ومنها ساعة
 من النهار وركبها المستاجر فسرقت فانه ضمن قيمتها ولا يضمن الآخر وان كان الخيل للمستاجر

كان عليه الاجر ولا يضمن فيه الدابة ❊ استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا وركبها في
المصر في حوائجها ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لخاصتنا ولا اجر عليه من
قاضى خان ❊ استأجر دابة ليركبها الى بـء ادقيد المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر يعنى
في فسح الاجارة وكذا الويد اله في بعض الطريق فان طلب منه الآخر نصف الاجران كان
النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك ولا يقدر بقدره وبعد
ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلولم يدفع وركب حتى دخل المدينة فهلك
ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكر في فصل الدواب من الخلاصة
❊ استأجر هاليركبها في مصر فذهب المالك الى مصر آخر فخرجها المستأجر اليه فهلك
في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا لاخراج ❊ استأجر هاليركبها الى مكان كذا فذهب
الى غيره ضمن ولا اجر سلت أو هلك من انبازية ❊ المستأجر اذا ركب الدابة عند
الرجوع فهلك لم يضمن استسما ناولو جمل عليه يضمن ولو جعل بسوق البردها فهلك
لا يضمن فان بلغه أن صاحبها في موضع آخر فاقها اليه فعطبت فهو ضامن اذ عليه الرد الى
الموضع الذي استأجر فيه ❊ استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوم الى
الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فطبت قال أبو بكر الرازي يضمن
لانه استأجرها للحمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب وقال الفقيه أبو الليث في
الاستسكان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار كانه مأذون في ذلك بطريق
الدلالة وان لم يأذن له بالا فصح ❊ استأجر حمارا ليعمل عليه الى المدينة فحمل عليه
وسار به في طريق المدينة ثم تخلف عنه حاجة البـول أو الغائط أو حديث مع غيره ولم
يعد عنه الحمار ولم يتوار عنه فضاء فلا ضمان عليه وان توارى عنه ضمن لانه تضييع
❊ استأجر حمارا ليركب به الى موضع معه لوم فاختبر ان الطريق لصوصا فلم ينفق الى
ذلك فذهب فاخذ الصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا
الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان عليه والا ضمن من المشغل عن الخلاصة ❊ زرع بين
ثلاثة حصده فاستأجر أحدهم حمارا لينقل الحصاد فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك
عنده وكان العرف بينهم ان يستأجره أحدهم ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن
المستأجر لانه كبير من شريكه وللمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصاد
مما لا يتفاوت فيه كذا في ضمان المكاري من انفسولين نقله عن قاضى خان ثم قال أقول على
هذا يريد قوله للمستأجر أن يعير الخ قوله وكان العرف بينهم كذا الى آخره مستدركا لاجابة
اليه اه قلت والامر كما قال ❊ القروى استأجر حمارا ليعمل عليه بر الى المدينة ففعل فوضع
عليه في الرجوع قضير نمل الا اذن فمرض فان ضمن لنفسه ولا اجر اذا لم يجتمعان قال
صاحب النفصولين اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا ينعى أن لا يضمنه ❊ وفي الخلاصة
استأجر حمارا ليعمل عليه اثني عشر وقرا من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن

فكلما عاد من أرضه يحمل عليه وقران لبن فان هلك الجمار في الرجوع ضمن قيمة الجمار دون
الاجر فان سلم الجمار حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام الدراهم في كل وقران التراب نصف
دائق كما اذا استكرى دابة لمسير فرسخ فصار سبعة فرائخ فعليه من الكراء مقدار ما شرط
وفيما زاد هو غائب اه **§** استأجر جارا ينقل من خربة ترابا فان هدمت الخربة فهلك الجار
فلو ان هدمت بفعل المستأجر ضمن لصنعه ولو ان هدمت لخاوة قيم الا فعله ولم يعلم المستأجر به
ولم يكن أوقف الجمار عي وهي الخربة لا يضمن لعدم تقصيره ذكره في الخلاصة **§** المستأجر
لا يملك ان يبعث المستأجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فله ذلك والا
فلا ذكره في الخلاصة عن المحيط وقيل ان للمستأجر أن يؤجر ويعير ويودع والبعث الى
السرح ايداع فملكه قلت وقد مر ان المستأجر ليس له أن يؤجر وفي الخلاصة من العارية
المستأجر يؤجر ويعير ويودع ولم يذكر كم الرهن وينبغي ان يرهن اه **§** استقرض
من رجل دراهم ودفع الى المقرض جماره لاستعمله الى أن يوفي دينه فبعضه المقرض الى
السرح فقره الذئب ضمن المقرض اذا المقرض هنا بمنزله المستأجر اجارة فاسدة فلا يملك بعثه
الى السرح **§** أمسك المستأجر بعد مضي المدة أو تركه في دار غيره ضمن اذا رد يجب عليه
بعد المدة فيغيرم بالترلا وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق من الفصولين وفي مشتمل
الهداية نقلا عن التجريد ليس على المستأجر رد المستأجر على المالك وعلى الذي اجره أن
يقبض من منزل المستأجر وان أمسكها فملك لم يضمن وليس هذا كعاريه ثم قال نقلا عن
الاجناس قال أبو حنيفة كل شيء له حمله مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر أجر الرد وعليه
أخذه وايس على المستأجر رد وما لاجل له كاتشاب والداية فعلى المستأجر رد اه **§** استأجر
دابة ليركبها مدة فاقبضت المدة وأمسكها في منزله ولم يجئ صاحبها ليأخذها حتى نفقت
عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد الى مانكها فضاقت
لا يضمن من البرازية **§** استأجر دابة من مكان من المصر ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر ان
يأتي بها الى ذلك المكان الذي قبض فيه فلو أمسكها في بيته ففطبت ضمن ولو قال أركب من
هذا المكان وأرجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المؤجر ولورد المستأجر الدابة مع أجنبي
فقطبت ضمن **§** لو عين المؤجر الطريق على المستأجر فاخذ في طريق آخر يساويه في الامن
لا ضمان عليه وان لم يساوه في الامن ضمن وفي الخلاصة لو خاف ضياع بين له طريقا فاخذ
طريقا آخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وان كان في الملوأ سواء
لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسمولة والصعوبة
ضمن وان جعله في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذا المنيح يجب الاجر في البحر وغيره اه
ولو عين الرفقة فذهب بلارقه لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالارقة ضمن والا فلا
ضمن عليه **§** لو قال المؤجر للمستأجر ارجع مع العير فرجع مع عير آخر لم يضمن ادل بعين
صيرا وهذا يشبه الى أنه لو عين رفقة فذهب بلارقه أو مع رفقة أخرى ينبغي ان يضمن

❖ استأجر ثوراً ليطحن عليه عشرة مخناير برطلين احد عشر محتوما وتلف أو استأجره
 ليكرب عليه جرياً فكرب جرياً ونصفه فان ضمن كل قيمته اذا طحن يكون شياً فشيئاً
 فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو في طعن الحادى عشر بخلاف من كل وجهه فيضمن كاهما
 ❖ استأجرها ليحمل عليها كذا فقيزاً من بر تحمل عليها شعيراً مثل وزن البر ضمن اذا الشعير
 بمثل وزن البر يكون أكثر كيلاً من البر فبأخذ من ظهرها أكثر من البر فيكون مخالفاً صوره
 ومعنى ولو استأجرها ليحمل عليها كذا فقيزاً من شـ شعير تحمل برأى مثل وزن الشعير لا يضمن
 ❖ استأجرها ليحمل بر أو شعيراً بوزن معلوم تحمل لبناً أو حديداً مثل وزنه ضمن اذا الحديد
 والمين أدق لظهر الدابة وكذا الوجه لبناً أو حطباً أو قطناً مثل ذلك الوزن ضمن لانها تأخذ من
 ظهرها من غير موضع الحمل فيكون أشق على الدابة ولو حمل من الحطب أو نحوه أقل وزناً من
 بر محمول يبنى أن ضمن لو نفا أو أقل قليلاً أو كثيراً بان شرط من البر مثلاً مائة رطل وحمل من
 الحطب ونحوه خمسين فالوقيل لا يضمن لا يعدو يبنى أن يعتبر الضرر ❖ ولو استأجرها ليحمل
 لبناً أو قطناً أو حديداً أو حطباً تحمل بر أو شعيراً بمثل وزن هذه الاشياء لا يضمن اذا ضرر والبر
 والشعير دون ضرر هذه الجملة من الفصولين سوى مسألة الخلاصة ❖ اكثرى دابة ليحمل
 عليها انساناً تحمل امرأه لا ثقيلة لا يضمن الا اذا كانت ثقيلة بحيث لا تحتملها الدابة فيضمن
 ❖ ولو استأجر دابة طعن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن كل يوم يجوز وان طعن
 ما يخرج عن العرف يضمن ❖ ولو استأجر دابة با كاف فأمرجها لا يضمن اكثرى عرباً با
 فأمرجها فركبه يضمن الا اذا كانت الدابة لا تركب الا بسرج كالفرس فأمرجها لا يضمن وان
 استأجر ليركب خارج المصر فأمرجها لا يضمن وكذا في المصر ان كان الرجل من الاشراف أو
 من الاوساط وان كان من الاسافل يضمن من الوجيز ❖ وفي خلاصة استأجر دابة
 با كاف فأمرجها با كاف مثله أو أمرجها مكان الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بسرج فأمرجها
 با كاف يوكف مثله أو بسرج لا يسرج مثله فهلكت ضمن كل قيمة الدابة عند أبي حنيفة ولو
 استأجرها عريانة فأمرجها وركبها ضمن قل مشايخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن
 وان استأجرها ليركبها في المصر ان كان المستكرى من الاشراف لا يضمن وان كان من
 العوام الذين يركبون عرباً با فكما قلنا انه يضمن ولو تكارى دابة ولبيد كركب السرج
 والا كاف وسلمها عريانة فركبها بهذا وهذا ان كان مثله يركب بسرج ضمن اذا ركبها
 با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها بهذا وهذا قال رحمه الله تعالى
 تأويله اذا ركب من بلد الى بلد اه ❖ استكرى ابلاً على أن يحمل على كل بعير مائة
 رطل تحمل مائة وخمسين ثم أتى الجبل بابل فأخبره المستكرى انه ليس في كل حل الإمانة
 رطل تحمل الجبل وهلك بعض ابله لا يضمن المستكرى اذا مال الابل هو الذي حمله فيقال
 له يبنى أن تزق أولاً ❖ استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فأمرجها في يثقه لا يجب الاجر
 ويضمن لو هلك من الفصولين ❖ وفيه أيضاً في ضمان المكاري خلاص من الفخيرة

استأجرها من بلد الى بلد فامسكها في بيته فهلك فلأوامسكها قدر ما يسكن الناس ليهيؤا
 أموره لا يضمن ويجب الاجر ولو أمسكها أكثر من ذلك ضمن قلت فينبغي أن يحمل الاساءة
 في السنة المتقدمة على هذا استأجرها ليركبها الى بلد فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى منزله
 استئجارا استأجر دابة ليركبها في المصر يوم الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر
 ولا يضمن استأجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركبها ان استأجرها ليركب خارج المصر
 الى مكان معلوم فامسكها لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوم الى
 الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من قاضيان وفي الخلاصة استأجر
 دابة أياما معلومة ليركبها فركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في البيت ولم يجئ صاحبها
 يأخذها فنفقت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجير ولو استأجرها الى موضع يذهب
 عليها ويحیی فان على المستأجر أن يردها الى الموضع الذي استأجرها منه فان ذهب بها الى
 منزله فنفقت ضمن ولو قال المستأجر أرجعها الى منزلي ليس عليه أن يردّها الى رب الدابة
 بل الى الموضع الذي استأجرها منه وعلى رب الدابة أن يأتي منزل المستأجر فيقبضها انتهى
 غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يخلصه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع
 لم يضمنه استأجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل
 بتقليصه من يده ووزل المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان وقال القاضي ببيع
 الدين لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن استأجر بعير العمل عليه كذا منا ويركبه فغفل
 عليه المسمى وأركب غيره وهو طبقه ما عطفبت فعليه نصف القبة من القبة ولوزل
 علف الدابة حتى ماتت جوعا لا يضمن لان علفها على مالكها دون المستأجر حتى لو شرط على
 المستأجر فسدن الاجارة من القاعدة السادسة من الاشياء لورد المستأجر المستأجر
 الى دار مالكه برئ من الضمان هذه في عارية المجمع وفي البرازية استأجر دابة ثم ردّها الى
 صاحبها ورطبها في مريض صاحب الدابة أو أغلق عليها فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا اكل
 شيء اذا وردت الى صاحبها يفعل بهذا ذلك الفعل ان فعله المستأجر برئ من الضمان ولو أدخلها
 ولم يربط ولم يعلق وضاع يضمن اه استأجر دابة وقبضها ولم يربطها الا كركب كان له أن يوجرها
 ويعصرها ويودعها من قاضيان استأجر دابة الى مكة فامسكها بالكوفة حتى رجع ضمن
 لو هلكت ولا أجر من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر حمارا الى قرية ذهابا رجعا على
 أن يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع من الغد فعليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذا خاف
 فيه فيضمن لو تلف كذا في الفصولين من ضمان المكارى المستأجر يضمن بالماوت مجهولا
 كالودع والمستعبر لان العين أمانة بيده من البرازية وفيها أجرها ولم يسلح حتى ماتت الاجر
 لا على المستأجر الجبس لاستيفاء المجهلة أجر داره أو عبده بدين سابق على الاجر للمستأجر ثم
 فضا الاجارة فاذا اد المستأجر جبس العين بهذه الاجرة فله ذلك ولو كانت الاجارة فاسدة
 وتفاصها ثم اراد جبس العين بالدين السابق لا يصح وكذا لا يصح شرط الضمان ان هلك على

قوله وقال القاضي
 ببيع الدين الخ
 الذي في الهندية
 ان البديع قاتل
 بال ضمان وما هدم
 الضمان مطلقا قد
 نسيه فيها القاضي
 في نظره محصه

المستأجر اه **❦** مستأجر الدابة أو مستعيرها إذا قوى أن لا يردّها ثم ندم ورجع عن تلك النية
أن كان سارعا عند النية فعليه الضمان إذا حلق بعد النية أما إذا كان واقفا إذا ترك نية
الخلاف عاد إلى الوفاق هذه في الوديعة من البرازية والخلاصة

❦ النوع الثاني ضمان الامتعة

كل فعل يتفاوت الناس فيه متفاوتا فاحشا كاللبس والركوب فإن أطلق المستأجر فله أن يلبس
من شاء وكذا الركوب ولكن إن لبسه هو أو أبوه واحد اقلبس له أن يلبسه غيره وإن قال
على أن يلبسه غيره أو قال على أن يلبسه فلانا فالبسه غيره فخرق كان ضامنا كذا في الهداية
وغيرها **❦** وفي الخلاصة من اجارة الدواب إذا استأجر ثوبا يلبسه فالبسه غيره فهو ضامن
إن أصابه شيء وإن لم يصبه فلا أجر عليه اه **❦** ولو استأجر ثوبا ليس له أن يؤجره من غيره كما
مر في الفصل المتقدم **❦** استأجر مرا أو مصفاة ليعمل في كرمه فاعاره جاره وضاع لم يضمنه
في مدة الاجارة وبهذا يضمنه قال استاذنا فجعل المراء والمصفاة مما لا يختلف باختلاف
المستعمل من القنية **❦** لو استأجر ثوبا يلبسه يوما إلى الليل فالبسه غيره ضمن ولو سلم لا يجب
الاجر ولو وضعه في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك وكذا لو تخرق بلبسه في
المدة وكذا لو سرق منه لا يضمن ولو استأجره ليلته ويذهب به إلى موضع كذا فلبسه في بيته
ولم يذهب قال بعضهم لا يجب الاجر لانه مختلف ضامن وقال بعضهم يجب إذا اجره مقابل
لبس لا يذهب فلا مخالفة إذا لا يشترط في الثوب بيان المكان وانما يشترط بيان الوقت إذا
اللبس في بعض الاوقات فديكون أضرو على هذا لو استأجر ثوبا يلبسه () وبسور فلان كس
رود بجاي ديكر دفت ينبغي أن يجب الاجر ولا يضمن من القصولين **❦** وفي البرازية استأجر
قميصا يلبسه إلى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه فهو مخالف لا أجر عليه وقال الفقيه
يجب الاجر لانه خلاف إلى خبر بخلاف الدابة فانه خلاف إلى شراد يحتاج فيه إلى ذكر المكان
وفي التوب إلى ذكر الوقت **❦** استأجر درعا يلبسه يوما إلى الليل إن ثوب بذلة له أن يلبسه اليوم
وكل الليل وإن ثوب صيانة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتخرق ضمن
❦ وفي الوجيز استأجر ثوبا يلبسه فارتدى به فعليه الاجر كاملا وإن ارتد به ضمنه لو تخرق وإن
سلم فعليه الاجر لان الارتاد في افاد التوب فوق اللبس فلم يكن مأذونا به ولا ارتدا مدونه
فكان مأذونا به **❦** ولو استأجر درعا يلبسه في النهار وفي أول الليل وآخره ولا ينام فيه فان نام
فيه فخرق لا من النوم لا ضمان عليه وإن تخرق من النوم فهو ضامن وليس عليه أجر تلك
الساعة وعليه أجر ما قبلها وما بعدها وإن كان ثوب بذلة له اللبس في الليالي وعليه أجر
ما للعرف وأما ثوب التجميل فلا يلبسه في النوم بل اللبس المعتاد في النهار وفي طرفي الليل فصار
وقت النوم مستثنى فيها عرفا فان فعل وتخرق ضمن وإن سلم فعليه الاجر ولو لبسته جاريته
بغير إذنه فلا ضمان عليه لأنه لم يوجد منه خيانة اه **❦** استأجر ثوبا يلبسه يوما فضاغ ثم وجد
بعد ذلك لم يكن عليه الاجر إذا صدقه المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن بمضي المدة من

(١) ويذهب إلى
وليمة فلان فذهب
إلى الخلل آخر

الخلاصة ❊ استأجر فاس القصاب فاخذه منه العوان بالجباية ولم يخصه بدراهم حتى
 لماع لم يضمن من القيمة ❊ استأجرت حلياً يوماً إلى الليل لتلبسه فخبسته أكثر من يوم
 ليلة صارت غاصبة قالوا هذا لوجبته بعد الطلب أو حبسته مستعملة أمالوجبته للحفظ
 لا لصير غاصبة قبل الطلب إذا لم ينسحب أمانة فلا تضمن إلا بالاستعمال أو بمنع بعد الطلب
 كالوديعة والفاصل بين امساك الحفظ وامساك الاستعمال انه لو أمسك في موضع عيّن
 للاستعمال فهو استعمال ولو أمسك في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا
 وتسورت بالخلال أو تخلط بسوار أو تعميص أو وضع العصامة على عاتقه فهذا
 كله حفظ لا استعمال ولو ألبست الحلى غير هاتى المدة تضمن لتفاوت الناس في لبس الحلى
 ❊ استأجر قباناً للزينة جلا وكان في عود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر فلو
 يوزن مثله بمثل ذلك القبان المعيب لا يضمن اذ لم يوجد منه سبب تلف ولو بخلافه ضمن
 وينبغي أن يقال اذ لم يعلم المجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يوزن به بما يوزن به بلا عيب
 فلا يضمن يوزن ذلك القدر ❊ استأجر فاساً وأجير البعيل به له فدفعه اليه فذهب به الاجير
 قيل يضمن المستأجر اذ خالف بدفعه وقيل لو استأجر القاس أولاً ضمن ولو استأجر الاجير
 أولاً وفي الخلاصة المختار انه لا يضمن مطلقاً انتهى وينبغي أن يقال لتفاوت الناس
 في استعمال القاس فلا بد لهجة الاجارة من تعيين المستعمل كالمستأجر دابة للركوب فلو
 عين نفسه بصريحاً فادفعه اليه ولو لم يبين المستعمل عند العقد فلا يستعمل القاس بنفسه
 أولاً ثم دفعه الى الاجير ضمن عند بعضهم قلت لأحاجة الى التقييد عند البعض على ما صحح
 في مسألة الركوب ولو دفعه اليه قبل أن يستعمله بنفسه فليس يضمن بخلافه ولو استعمله
 المستأجر بعد ذلك هل يضمن يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كالعارية قلت لأحاجة
 الى ذلك أيضاً بل يضمن على ما قرر في مسألة الركوب ولو لم يتفاوت الناس في استعمال
 القاس فالاجارة تصح عين المستعمل أولاً ولا يضمن المستأجر بدفعه الى الاجير سواء دفعه
 قبل أن يستعمله بنفسه أو بعده ❊ استأجر مراً فجعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين
 ولم يبرح مكانه ثم نظر الى المرو لم يجد فلو حول وجهه عن المرو قليلاً بحيث لا يعد ذلك تضيقاً
 لا يضمن والقول قوله مع غيبته ان كذبه الاجر ذكره في الخلاصة والايضه ❊ استأجر
 جواً فاجعل فيه شياً وأخذ الجواً فآخذه السلطان ليجعل له جلاً فذهب الجوال واشتغل
 بما أمره به السلطان فمرو الجواً فلو لم يجد الجوال بدا من أمر السلطان وخاف العقوبة
 بترك ذلك لم يضمن لانه مضطر فلا يجب الحفظ ولوله بد من أن يشتغل بذلك الحمل ضمن
 بترك الحفظ ❊ استأجر قدراً البطح فيه شياً فطبخ وأخذ القدر مع ما طبخ فيه ليخرج الى
 الدكان فزل قدمه وانكسر القدر ضمن القدر ❊ حال زلق رجله يضمن وقيل ينبغي
 أن لا يضمن قياساً على من استأجرت ثوباً لتلبسه ففترق من لبسها فانها لا تضمن من
 الفصولين وفي القيمة عن صاحب المهيض والصحيح عدم الضمان وكذا مسألة القصعة
 لا يضمن ان سقطت حال الاتقاعها انتهى وفيه أيضاً من رد المستأجر وما يتعلق به

لو استأجر قدر الطبخ ظافر غجلها على حماره فزلق الحمار وانكسر القدر ولو طبق الحمار جملها
لا يضمن والا ضمن انتهى وفي الخلاصة استأجر قدر أو ظافر غجلها على الحمار وذبح بها إلى
صاحبها فزلق الحمار فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا طبق ذلك وان كان الرد على المؤجر ألا
أن العادة ان المستأجر يحمل اهـ استأجر خيمة لينصبها في بيته شهر فذهبها في الشمس أو في
المطر وأنه يضر يضمن وإذا سلمت فعليه الأجر ولو أخرجهما إلى السواد يضمن من الوجيز وفي
الفصولين أجر خيمة لينصبها في داره فذهبها في دار أخرى في قبيلة أخرى من هذا المصير يجب
الأجر ولا يضمن لعدم التفاوت إلا إذا أخرجهما من المصير فنصبها هناك فلا أجر سلت أو لا يضمن
لخالفته أمره حيث أخرجهما من المصير فضرربه اذ مؤنة الرد على المؤجر اهـ استأجر خيمة
إلى مكة أنه ان يؤجرها من آخر لانه لا يختلف من البرازية وفي الحقائق استأجر فسطاطا
فذهب الى غيره أجرة أو عارة فهلك في يد الثاني يضمن عند أبي يوسف ولا أجر عليه اذ ليس له
ذلك التفاوت الناس في نصبه وعند محمد لا يضمن وله ذلك لانه للسكنى كالأجر انتهى ووضع
الخلاص بين أبي حنيفة ومحمد في الوجيز وفيه أيضا لو اسود بالسراج أو بأية أداة التار لا يضمن
الا إذا جاوز عاها المصروف والمعتاد وفيه أيضا يجوز استئجار الميزان والمكالم والميزان
والألف ولا يدفعه الى غيره قلت هذا إذا هين الاستعمال بنفسه والا فله ذلك قبل
الاستعمال على ما مر من القاعدة في أول هذا النوع فهي القاعدة المتبعة المعتبرة فيما
يختلف باختلاف المستعمل وفي فاضل بن رجل استأجر فسطاطا له أن يسرج فيه
وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا ضمن ما انتقص الا اذا كان معدا للذبح كان من
المسج وغيره لو انكسر القفل من معالجه المستأجر اياه للفتح لا ضمان عليه لانه مأذون
فيها من الوجيز من باب الحقوق في الأجرة استأجر حرجي على أن يطحن فيها خنطة فطحن
غيرها ان كان ضرر ما طحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا
فيعتبر فيه أحكام القصب من الخلاصة

﴿النوع الثالث ضمان العقار﴾

ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالسكنى التقييد لا يفيد فيه لعدم التفاوت فلا شرط
سكنى واحده أن يسكن غيره كافي الدابة وكل شيء هو من جلة السكنى ومن نوابه
ومرافقه عرفا وعادة يدخل تحت العقد فيكون له استأجر فعله الاصل هو من البناء يفسده
فلا يدخل تحت العقد فلا يكون له فعله الا بالشرط من الوجيز استأجر بيتا لم يسم ما يريد جاز
وله أن يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله أن يضع فيه مناعه لانه من جلة
السكنى وله أن يربط دوابه قالوا هذا اذا كان فيه موضع معدل يربط الدواب والا فليس له ذلك
وفي الخلاصة وللمستأجر أن يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربط فليس له
اتخاذ المربط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أو المنازل يضاربها
فضيعت من سكنى الناس فكيف الدواب ومربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة

انسانا أو هدمت حائطها لم يضمن اه وله أن يعمل فيه ما بدا له ما لا يضر البناء فهو الوضوء وغسل
 الثوب وأما ما يضر به كرحى وحداة وقصارة فليس له ذلك إلا برضا مالكة بعض مشايخنا
 قالوا أراد بالرحى رعى الماء والتورلا رعى اليد وقال بعضهم يمنع عن الكل وبعضهم قالوا لو كان
 رعى اليد يضر بالبناء يمنع والأفلاو به يفتى وأما كسر الحطب فليس يمنع مطلقا أو يؤمر بكسره
 خارج الدار لأنه يوهن البناء لا يمنع عن المعاد لأنه من السكتى فلو أقصد فيه
 قصارا أو حدادا أو عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المتهدم لأنه أثر فعله ولو لم يتهدم شيء من ذلك
 العمل يجب الإبراسخا بالاقياسا وفي الخلاصة لو أقصد فيها قصارا فانه دمت من عمله
 ضمن ولا يجب الإبراسخا ضمن وينبئ أن يجب فيما لم يضمن وهو الساحة ولو لم يتهدم شيء من
 القصارة لا يجب الإبراسخا ويجب المسخا استخسانا ولو استأجر ٢ حافوتين من رجل
 فنقب أحدهما إلى الآخر يرقق بذلك فانه ضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافوتين
 بقامه من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة استأجر أرضا ليزرعها حنطة
 فزرعها وطبقة ضمن ما نقص لأن الرطاب أضر بالأرض من الحنطة ولا أجر لأنه غاصب
 للأرض من الهداية استأجر بيتا ليقعد فيه قصارا فأراد أن يقعد حدا إذا جاز أن كانت
 مضرته ما واحدة أو مضره الحداد أقل وإن كانت أكثر لا يجوز وكذلك الرعى ولو استأجرها
 على أن ينزلها وحده فله أن ينزل امرأته ودوابه قليل هذا إذا لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر
 وضوفان كان ينبئ أن لا يجوز فانه يمتلئ بئر بالوعة والمخرج أسرع مما لو سكن وحده فكان
 الشرط مفيدا من الوجيز المستأجر أجارة فاسدة تلك الأجارة من غيره في الأصح كما عرفت
 في الأجارة الصحية من الصغرى استأجر رعى على أن يطين فيها حنطة فطين غيره
 إن كان ضرر ما يطين مثل الحنطة أو دونه لا يكون مخالفا وإن كان فوقه يكون مخالفا فنعين
 فيه أحكام القصب استأجر طاحونة أجارة طويلة ثم أجرها من غيره بانقارسية بقبلة الدار
 وأذن له بالعمارة فانفق في العمارة هل يرجع عليه نظرا أن علم أنه مستأجر وليست الطاحونة
 ملكا له لا يرجع وإن لم يعلم فظنه ملكا يرجع عليه هو المختار من الخلاصة وفي الغيبة أجارة
 العقار قبل قبضه مختلف فيه كيبه المستأجر أجارة فاسدة ولو أجر لغيره أجارة صحيحة يجوز
 في الصحيح وقيل لا استدلالا بعمله يدفع إليه دارا يسكنها ويرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من
 غيره وانه دمت الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لأنه صار غاصبا وأجابه عنه بان العقد في
 تلك المسئلة إعادة للأجارة من البرازية وفيها الوحفر بشر أن كان مأذونا في الحفر لا يضمن والا
 ضمن استأجر دارا وبني حائطها من زابها بلا أمر صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء ان
 كان من لبن فانه يرفع البناء ويدفع قيمة التراب لأصحابها وإن كان من الجص لا يرفع لأنه لو رفع جاد
 ترابا لا تبنى له استأجر أرضا أجارة طويلة واشترى الأشجار لتصح الأجارة ثم أقرت الأشجار
 ثم فسحها فالتجار على ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم تفاضا فهي للأجير ولو ألقها المستأجر
 فعليه قيمتها لأنه يبيع ضروري بل واز الأجارة فلا يرتب عليه أحكام البيع البات ولو ألق
 الأجير الأشجار في مدة الأجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لأنه

٢ قوله حافوتين من رجل
 حيازة
 الفصولين حافوتا
 من رجل وحافوتا
 من آخر قنامل ١١

عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة لا يضمن النقصان لكن يجبر الاجر في المستأجر اذا
أخذ منه الجباية الرتبة على الدور والحوافيت يرجع على الأجر وكذا الاكار في الارض
وعليه الفتوى في المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة محارة باذن الأجر يرجع بما أغنى
وان لم يشرط الرجوع عمر محار وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرى الاذن الا
بشرط الرجوع لان السماره لا صلاح ملكه وصيانته من الاختلال فرضى بالاغنى
بمخلاف التنوير والبالوعة من القنية في شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة جائزة فلو اشترط
وسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انعدم من سكاه لا يضمن لان السكن يحكم الاجارة
في استأجر أراضيلين فيها فالاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب والبن لانه
كان غاصبا وان لم يكن له قيمة لاشئ عليه والبن له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصانه
ويدخل أجر المثل في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان لاشئ عليه وليس للأجر أن
يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطيته الا اذا فعل باذن المستأجر
هذا اذا أجر كل الدار فان لم يؤثر من الدار له أن يربط في العين ولو بنى المستأجر التنوير
في الدار المستأجرة فاحترق شئ من الدار لم يضمن المستأجر في استأجره فلا يقلل فقال
رب المنزل خذ المفضاح واقطعه فاستأجر حداثا ليقطعه فالأجر على المستأجر ولو انكسر القفل
بمعالجة المحدث ضمن الا اذا عالج خفيفا على انه لم ينكسر بفعله ولو انكسر بمعالجة المستأجر
لم يضمن اذا عالج بمعالجة مثله في استأجر بيتا سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء وركف
البيت بماء المطر وفسد التبن لا يضمن صاحب البيت ترك التبنين للسطح وان مضت المدة
في التبن والفاقد فيه يلزمه الأجر في استأجر من أراضى الجبل فزرعها ولم تظفر ولم ينبت
حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر ولا يضمن عليه كراء الارض ولا نقصانها
هذه الجملة من الخلاصة ما عدا مسألة القنية

في النوع الرابع ضمان الآدي

في استأجر قنا شهر في الجباية فاستعمله في اللبن ليلينه فهل ضمن ولو لم يهلك فيه حتى رده في
الجباية فهل ضمن فيه لا يضمن من الفصولين في استأجر عبد الخدمة فليس له أن يسافر به
الا أن يشترط ذلك من الهداية في استأجر عبد الخدمة له أن يؤثر من غيره كالدار
لان العبد عاقل لا يتقادر بأداة خدمة غير مستحقة وفي الهداية والتوب ليس لذلك كافر عن
القنية في استأجر عبد الخدمة مدة معلومة ومجمل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر
أن يعيد العبد حتى رد الأجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ويرجع بالأجر وقوله
حتى رد الأجر عليه أي حصته فيما بقي من المدة من مشتل الأحكام عن مجمع الفتاوى
في ليس للمستأجر العبد أن يضربه الا باذن المولى عند الكل كذا في خاضعان من فصل البقار
فلت يضمن لو طبعه في استأجر عبد اسنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بهد الاجارة

وأعطاه نفسه وقية العبد يوم الجود أمان فثبت السنة وقية العبد أنفسهم ثم مات
العبد في يد المستأجر وقية أنه صرّى هشام بن محمدان عليه الأجر وضمن من قيمة العبد بعد
سنة ولم يدكر هشام فيه خلافاً ذكر القدوري عن أبي يوسف أن عليه الأجر فيما مضى
قبل الجود وليس عليه أجر ما بعده من فاضحان وفي الخلاصة فإن قيل كيف يجمع عليه
الأجر والضمان قيل لا يجمعان هنا قال هشام انما لزمه الأجر هنا لأنه استعمله السنة كلها
فلباهت السنة كان عليه أن يرد بها فلما لم يفعل صار ضماناً لقيته وقد كان لزمه الأجر
قبيل أن يضمن القيمة هذا تفسير هشام اهـ **و** رجل له أجير غير مدرك ليس له أن يؤذيه
إذا رأى منه بطالة إلا أن يكون أبوه أذن له في ذلك كذا في الفتاوى الصغرى قلت فبني أن
يضمن لو أذبه بغير إذن الأب ولو بالضرر المتبادل عطف وطعام العبد على المستأجر بخلاف
عطف الله أبوه لولا أن كان عطف فانت لا يضمن كالمعروف عن الأشباه

في القسم الثاني في الأجير

الأجير على نوعين أجير مشترك وأجير خاص فالأجير المشترك هو الذي يستحق الأجرة بالعمل
لا بتسليم النفس كالقصاص أو الصباغ فله أن يعمل للأمة ومن هذا يسمى مشتركاً والمناع أمانة
في يده إن هلك بغير عمله لم يضمن ولا أجر له عند أبي حنيفة وعندهما إذا هلك بسبب لا يمكن
الاحتراز عنه كالعدو والمكابر والحريق والغالب لا يضمن لهما أن الحفظ مستحق عليه إذ
لا يمكنه العمل بدونه فإذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كان التقصير من جهته وله أن العين
أمانة في يده لأن القبض باذنه والحفظ مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً ولهذا لا يقابله الأجر وقيل
قوله قول علي وقوله ما قول عمر ولاجل اختلاف العصابة اختار المتأخرون الفتوى بالصالح
على النصف كذا كرهه من لا خسر وغيره وفي مشتمل الهداية وأتمه معرفته كذا في الفتوى بالصالح
والشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب المدة قتلت له يوماً من
قال منهم يفتي بالصالح هل يوجب أجراً للحصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح بالجبر في الابتداء
فبرحت لهذا وفي قوائمه صاحب المحيط أنه ينظر إن كان الأجير مصحلاً لا يجب الضمان وإن
بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وإن كان مستوراً لحال يؤمر بالصالح اهـ ما في المشتمل
وإن شرط عليه الضمان إن كان الشرط فيما لا يمكن الاحتراز عنه فلا يجوز بالاتفاق وإن
كان فيما يمكن فعلى الخلاف ويقولهما يفتي اليوم بتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة
أموالهم كذا في الإيضاح خلاص التبيين وفيه أيضاً تفصيل عن الخاتبة والمحيط أن الفتوى
على قولهما سوا شرط الضمان عليهما أو لم شرط قلت وهو الذي اختاره صاحب الوقاية
وفي الفصول لو لم شرط الضمان عليه قبل ضمنه وفاقاً ولم تعرض ابن نجيم للتصنيف بل قال
يضمن في اشتراط الضمان عليه اتفاقاً قلت ولعله اختاره ثم عندهما إن شاء ضمنه مع مولا
وأعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا أجر له من الوجهين قلت يعني إذا تلف بعد أن عمل

وفي مشغل الهداية قول الراجح المشترك سرق أو هلك صدق مع حلقه عنده لا يبيد
أمانة عنده وعندهما يضمن لا يبيد ضمان عندهما فلا يصدق بلا برهان قلت انما ينفع
البرهان عندهما فيما لا يمكن الاحتراز عنه للماسر فلا تغفل ولا فرق بين ما اذا دفع الاجر أولا
غير انه اذا حلف بستره ما دفع وان امتنع المصم ذكره في البرازية ويضمن بالانفاق ما يتلف
بعمله كخبريق الثوب من دقة وزلق الحال اذ لم يكن من جهة الناس وانقطاع الجبل
الذي يشده المكارى الجبل وغرق السفينة من مداه قال في الوجيز الاجبر المشترك
انما يضمن ما جنت يده بشروط ثلاثة أحدها أن يكون في وسعه دفع ذلك الفساد حتى لو
غرق السفينة من موج أو جبل صدمه أو زلق الحال اذا زعم الناس وانكسر الدن أو
مات المقتون من ذلك لا يضمن الثاني أن يكون محل عمله مسلما اليه بالتولية حتى لو كان
صاحب المتاع معه أو وكيله بان كان راكبا في السفينة فانكسرت يجذب الملاح أو كان على
الهداية قطب من سوقه أو رب المتاع والمكارى راكبين أو سائقين أو قاعدين لا يضمن ولو
كان صاحب المتاع خلف الهداية ولا يسوقها الاجبر قطب فذلك المتاع يضمن وروى عن أبي
يوسف لو سرق المتاع من رأس الخمان ورب المال معه لا ضمان عليه الثالث أن
يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد قلت وهذا اشارة الى ما قال صاحب الهداية ولا
يضمن بني آدم من غرق في السفينة يعني من مده أو سقط من الهداية وان كان يسوقه وقوده
لان الواجب ضمان الادبى وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية وهو الاجبر الخاص الذي
يستحق الاجر تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لكن استؤجر شهر للتدبيرة أو لرى القنم وانما
سمى اجبر وحدا لانه لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافقته في المدة صارت مستحقة له والاجر
مقابل للمنافع ولهذا يبيح الاجر مستحقا وان نقص العمل ولا ضمان على الاجبر الخاص ولا
فيما تلف من عمله اتفاقا اذ لم يتعمد الفساد ذكره في الاصلاح فخلاص الخاتبة قال في
الفصولين نقلا عن التحرير الاجبر الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا انما يحد القصار
وسائر الصناع وأجبرهم لم يضمنوا الا بالتعدي وفيما لم يتعدوا ضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم اه
في لو هلك المتاع في يد الاجبر المشترك ثم استحق عليه وضمن القبية لا يرجع على المستأجر
بها كما في العارية من القبية * ثم الاجبراء يتنوعون ايضا بنوع العمل فلهذا كرم مسائل
كل واحد في نوع يختص به تسهيلا للاستفراج

النوع الاول ضمان الراعى والمقادير

الراعى قد يكون أجبر وحدا بان استأجره شهر ليرعى غنمه بدرهم أو استأجره ليرعى غنمه بدرهم
شهر او شرط عليه أن لا يرعى غنم غيره وقد يكون أجبر امشركا بان استأجره ليرعى غنمه
بدرهم شهر ولا يشترط أن لا يرعى غنم غيره لانه متى قدم ذكر العمل على الوقت يكون أجبرا
مشركا لانه أوقع العقد على الوقت من الوجيز وفي الفصولين قول الراجح استأجر فتلرعى
غنمى هذه سنة كاملة كل شهر بكذا يكون الراعى أجبرا امشركا لانه اذا صرح بما هو حكم أجبر

وحديثان قال علي أن لا ترى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجبر وحده ولو أورد العقد على
المدة أو لآلان قال استأجر ثلث شهرا بكذا الترخي غني كان أجبر وحده إلا أن يذكر بعدها
ما هو حكم الأجير المشترك بأن قال علي أن لا ترى غنم غيري معها فحينئذ يصير مشتركا
ويغير الكلام بآخره وكذلك في كل من هو في معنى الراعي اه فان كان الراعي أجبر وحده
فليس له أن يؤجر بغيره ولو أنه أجبر نفسه من غيره ورعى عنهما استحق الأجر كاملا على كل
واحد منهما ما ولا يتصدق بشئ ويأثم ولو ماتت شاة أو أكلها سبع أو غرقت في نهر ساقها
منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من الأجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك
مع البين ولرب الغنم أن يزيد عليه عددا والراعي يطيقه وعليه رعي أولادها ولا يسط
شئ من أجره يبيع بعضها أو هلاكه أو ما إذا كان الراعي أجبرا مشتركا فليس لرب الغنم أن
يزيد عليه ولا يثمه رعي الأولاد وما يبيع منها أو هلك سقط من أجره بحسابه ولو شرط عليه
أن رعى أولادها صح احتصاصا لأن في فصل الأولاد من أمها ضرر اقلنا بصحة هذه الاجارة
مع الجاهل التدفع للضرر من أرباب الغنم ❶ ولو خلط الراعي المشترك الغنم قال قول في التمييز
للراعي مع يمينه ان جعل صاحبه وان جهل هو أيضا ضمن قعة الكل من الوجيز ❷ وفي
مشتمل الهداية فقلنا من الغنم ولدت شاة أو بقرة في يد المشترك فترك الولد في الجبانة حتى
ضاع ليعضن لانه ليس عليه رعي الأولاد إلا أن بشرط عليه بخلاف أجبر الواحد اه
❸ الراعي لو كان أجبر وحده فماتت من الاغنام واحدة لا ينقص من الأجر بحسابها إلا ان الغنم
لومات كلها لا ينقص من الأجر شئ ولو ضرب شاة فقفا عينا أو كسر رجلها ضمن لان الأجير
الوحيد ضمن بالخلاف وقد خالف لان الضرب غير داخل في الاجارة وانما يدخل تحتها الرعي
وهو يتحقق بدون الضرب كالصباح والمصدق لان الغنم في العادة تساق كذلك فإذا ضرب
بالحشبة كان ضامنا ولو هلك شئ منها في السقي والراعي لا يضمن لان الأجير الوحيد لا يضمن ما لم
يخالف وإن لم يخالف لان السقي داخل تحت العقد ولو كان أجبرا مشتركا فماتت من الاغنام
لا يضمن بالاتفاق اذا لموت حنف أنفه مما لا يمكن التعرض عنه وهذا لو ثبت الموت بنصادهما
أو باليئنة فاما اذا دعي الراعي الموت وجحد رب الغنم فعند أبي حنيفة القول قول الراعي لانه
أمين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الأجير المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لامن
بسياقه بان سعد الجبل أو مكانا مرقعا فتردى منه قطب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة
لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لامكان التعرض عنه بان لا يأتي هذا المكان أو
يحفظ عند صعود الجبل وكذلك لو أورد هانرا البقيها فغرق شاة منها لا يضمن عنده وعندهما
يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها الى الماء ليس فيها فغرق
ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فطبت منها شاة بسياقه بان استجبل عليها فصرقت وانكسرت
رجلها أو رادق عنقها فطبت الضمان بالاتفاق كذلك في المشتمل فقلنا عن الذخيرة قال في الفتاوى
الصفري أما اذا هلك عند السقي بأقفة مساوية فلا يضمن ❹ وفي البرازية لو أكل الذئب الغنم
والراعي عنده ان كان الذئب أكل من واحد لا يضمن لانه كالسرقه الغالبة وان كان واحدا

ضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جهة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد
 اهـ البقار لو ساق البقر فتناطعت فتقتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سوقه أو
 استجلمها في السوق فنفرت بقرة منها فكسرت رجلها أو ساقها في الماء فشرب ففترقت ضمن
 لو كان مشتركا وان كان خاصا لا ضمن وكذا لو كان البقرة ومشتى وهو أمير وحدهم ضمن
 ما تلف من سباقه من الفصولين وفي المشتق نقلا عن المذخبة لو حدثت هذه العوارض
 من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن على كل حال لان هذه جنابة من يده وان كان
 خاصا ان كانت الاغنام لواحد لا ضمن وان كانت لاثنتين او ثلاثة ضمن وصورة الاجبر الخاص
 في حق الاثنتين او الثلاثة ان يستأجر رجلان او ثلاثة راعيا شهر الراعي غصا لهما أو لهم فقد
 فرق في حق الاجبر الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لاثنتين او ثلاثة
 يحفظ هذا جدا وفيه أيضا نقلا من السير الكبير الاجبر الخاص لو عصف في السير فحدثت هذه
 العوارض ضمن من غير فصل أو شرط المالك على الراعي أن يأتي بسمعة الميت والافهوضامن
 فلو يأتي بالسمعة لم يلزمه الضمان هكذا ذكره في المبسوط بخلاف وذكر الحاكم في مختصره
 انه لا يضمن عند أبي حنيفة لانه أمين شرعا كالمدود وعندهما يضمن من الوجيز وفي
 البرازية شرط على الراعي أن يأتي بسمته والافهوضامن لا يجب عليه اتيان السمعة ولا يضمن
 بهذا الشرط وهل يفسد العقد بهذا الشرط ذكر ابو بكر ان الشرط في العقد يفسد وان بعده
 لا يفسد العقد والشرط فاسد اهـ اذا كان الراعي أجيرا مشتركا فراعها في موضع فطبت
 واحدة منها أو هلكت بأفة نحو الفرق في الماء واقترب سبع أو سقط من عاتق وما أشبهه فقال
 رب الغنم شرطت عليك أن ترحي في موضع كذا وكذا غيره وضع رحي فيه وقال الراعي شرطت
 على الرعي في الموضع الذي رعيته فافقه فالقول رب الاغنام بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن
 بسمته فادمن جهته والبنه بينه الراعي حتى لا يضمن عند أبي حنيفة لانه هو المادي اذ ثبت
 ما ليس ببات وكذا لو كان خاصا واختلفا على نحو ما بينا فالقول رب الاغنام من الفصولين
 في الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجر ولو سلمت يجب الاجر استحسانا ولو اختلفا في مكان
 الرعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع في راعي الرمك اذا وقع رمكه فوق
 الوحق في حقها فخذها فماتت عامتهم على أنه لا يضمن على كل حال واذا اختلفا في العدد
 فالقول قول الراعي والبنه بينه بينه صاحب الغنم وليس للراعي أن يشرب لبنها من الخلصة
 في سئل نجم الاثمة الحكيم عن أسلم افراسه الى الراعي ليضللها مدمعة ودفع اليه اجرة
 الحفظ والراعي واشغل الراعي بعلمه وترك الافراس فضاغت فهل يضمن فقال لان كان ذلك
 متعارفا فيما بين رعاة الخيل والاعم في وعن أبي حامد لو قال البقار المشترك لا أدري أين ذهب
 الثور فهذا القرار بالتضييع في زمانها من القضية في السمة لا يصح للاعتماد ولا دفع العين
 عن الاجبر في الراعي المشترك ومن معناه اذا ادعى الرد أو الموت فنجل العين في يده أمانة
 قال بدم الضمان كالامام وقبل قوله كالمدود ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدقه

الايمته لو شرط على الراي ضمان ما تلف فقد العقد اذا العقد يقتضيه **في** الراي لو خلط الغنم
 بعضها ببعض فان كان يقدور على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها
 لقان ولولم يمكن التمييز ضمن قيمتها يوم الخلط والقول في القيمة قول الراي ولو دفع غنما الى غير
 مالها فاستهلكها الاخذ واقر به الراي ضمن الراي لا الاخذ ولا يصدق الراي في حق الاخذ
 لو اقر وقت الدفع انها لا لاخذ **في** نفرت بقرة من الباقورة ولم يتبعها الراي لثلا يضيع الباقي
 لا يضمن بالاجاع لو خاصا وضمن عندهما لو مشتر كالاعنده لانه اغايضمن بترك الحفظ اذا
 تركه بغير عذر ولو تركه بعذر فلا يضمن ولهما انه تركه بعذر يمكن التعرض عنه من الفصولين
في وفي المشغل فقلنا عن صاحب الفخيرة انه قال رأيت في بعض النسخ لا يضمن فيما مدت لولم يجد
 من بيعته ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو نفرت فرقا لم يقدور على اتباع الكل
 فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر
 يمكن التعرض عنه **اه** **في** وفي البرازيه اغايضمن عندهما لانه طمع في الاجر الوافر بنقل
 الكثير ولا يقدور على اتباع الكل وكان من جبايته حكما وانما يضمن اجامعا انتهى
في بقار قرية لهم مرمى ملتف بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاقت بقرة لا يضمن
 ولو مرت على قنطرة فدخلت رجلها في ثقبها فاقسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم
 يسقها ضمن لو امكها سوقها **في** أهل قرية عادتهم ان البقار اذا أدخل السرح في السكك
 يرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها اليه ففعل الراي كذلك فضاقت بقرة قبل أن تصل
 الى صاحبها لا يضمن اذا المعروف كالمشروط وقبل لولم يعد ذلك خلافا لا يضمن **في** زعم البقار
 انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر الجبانة قالوا
 لو كان عادتهم أن تأتي البقار بالبقر الى القرية ولم يكلفوا بان يدخل كل بقرة في منزل رجاها
 صدق البقار مع عينه في أنه جاءهم الى القرية من الفصولين **في** شرط البقار انه يدخل البقرة
 في القرية ويبرأ بلا تسليم الى المالك في حق من سمع هذا الشرط بعد مل فيه لا في حق من لم
 يسمع من البرازيه **في** وفي المشغل عن المتن ان البقار اذا شرط مع أصحاب البقور ان اذا
 أدخلت بقرة القرية الى موضع كذا فابرى منها جاز الشرط فهو بري فان بعث ببقرة رجل الى
 ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراي وبين أهل القرية لم يبرأ البقار
 حتى يردا عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جار عليه استحسانا **في** وعن التوازل
 امرأه بعث بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال للبقار البقرى وأخذ منه وهلك في يده فان
 أقامت بينه فلهما أن ترجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع مالها الى غيرها بغير اذنتها لم يرجع
 البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن يعلم بذلك يرجع لانه مفرد
 وعن فوائد صاحب المحيط رجلا بعث بقرة الى البقار على يد رجل جاء الى البقار وقال ان
 فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فملك فللبقار
 ضمان لانه لما جاء الى البقار فقد انتهى الامر فصار البقار آمينا وليس للمودع أن يودع **اه**

قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر اذ ينبغي أن لا يضمن اذ لم يقبل فلا يصير مودعا ولو يده
ما في الخبر في ضمان المودع من أن يلو وضع ثوبا عند رجل وقال هو دبعة عندك وقال
الرجل لا أقبل فانه لا يضمن **❦** الراعي لو وجد في (١) باده كقربة لغيره فطرد هابا بقدر ما تخرج
من باده كذا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ضمن **❦** أهل قرية يرعون دواهم بالنوبة فضاقت
بقرة في نوبة أحد هدم قبل هوضا من عند من يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن وفاقا لانه
معين لا أجير اذ لو جعل أجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز وكان معينا
لا أجيرا والعين لا يضمن **❦** وفي الخلاصة أهل قرية يرعون دواهم بالنوبة فذهب منها
بقرة في نوبة أحد هدم لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيته كذا قال أبو الليث بخلاف الاجير
المشترك حيث يضمن عندهما اه ولو كانت نوبة أحد هدم فلم يذهب واستأجر رجلا ليحفظها
فأخرج بالبقرة الى المفازة ثم رجع الى أكله يعني الاجير ثم عاد فضاقت بقرة منها ففوضاقت
بعد ما رجع الاجير عن أكله لم يضمن أحد ولو قبل ذلك يضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له
أن يحفظ باجرائه لكن هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره
قالوا لا يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حافضا من أهله فلا ضمان عليه ولو تركه هذا
ايضا لو لم يشترط عليه العمل بنفسه اما لو شرط ضمن **❦** والراعي ان يرد الغنم مع غلامه او اجيره
أو ولده الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ بسد من في عياله فهو الرد الى من في
عياله كالمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو كان الراعي مشتركا لا يضمن عند أبي حنيفة مطلقا
وعندهما يضمن لو أمكن التصرع عنه كالورد بنفسه ولو خاصا لا يضمن مطلقا كرده بنفسه
وشرط كون الراد كبيرا يشتر على الحفظ لانه لو كان صغيرا يجوز عن الحفظ يكون اضيعا
والاجير يضمن بالتضييع وفاقا لشرط كونه في عياله والا كان هو والاجبي سواء وليس له الرد
مع الاجبي وكذا مع من ليس في عياله وذكر الطواويسى للاجير المشترك أن رد مع من ليس
في عياله لا للتأص والحاكم مهرو به سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك من الفصولين سوى
مسئلة الخلاصة وفيه ايضا عن التجريد لو لم يكن الاجير أو الولد في عياله فلو بعته بيده في يده
قال الطواويسى لو كان البقر مشتركا ضمن لا لو خاصا وقال مهرو به ضمنا وعن الاستروشي
قال الطواويسى ضمن لو خاصا لا لو مشترك كاتم قال أقول الاول أقرب لان الخاص يده كبسد
المالك حتى لا يضمن ما تلف بفعله بل لا تعد بخلاف المشترك **❦** اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان
نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا وغاب البقر عن بصره كان ضامنا والا فلا من المشتل
❦ البقار ولو ترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج ما تخلف منها وطاحه
نخسه فضاقت بعضها قالوا ان لم يكن الحافض في عياله ضمن والا فلا من قاضي خان **❦** البقار
لو ترك بالبقرة بسد أجبي ليحفظها فلو تركها فلبس للبول أو أكل أو فوط أو شوهه لا يضمن
اذ هذا القدر عفو من الفصولين **❦** وفي البزاية عن المحيط ترك الباقورة على يد غيره
ليحفظها اذ غاب لا يضمن ان يسيرا كاكل وفائط وبول **❦** وفي الديسارى ان كان هو من

عيله لا يضمن والا يضمن ❊ وفي فوائد برهان الدين تركها في بعض النسخ على يد زوجته
وجعت البقرة ولم يدبر ان الضياع عند أيهما كان يضمن اه مافي البرازية ❊ البقار اذا
غلب عن الباقورة وقعت في زرع فأقصدته لا يضمن ❊ البقار اذا أرسلها في الزرع أو أخرها
القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو أذاعت مالا في سنها يضمن ❊ وليس
للا راى والبقر ائزاز الفحول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك فيه ولو نزل الفحل بلا ائزازه
لا يضمن عند أبي حنيفة من الفصولين ❊ وفي المشتل عن الذخيرة اذا خاف الراعى هلاك
شاة فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس من عمل الراعى في شئ فلا يدخل تحت
العقد قال مشايخنا هذا اذا كانت برعى حياتها أو كانت مشكل الحال برعى حياتها وموتها
أما اذا تبين موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعى أمر بالحفظ والحفظ الممكن حال تبين
الموت الذبح فيصير مأمورا بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح في البقر لان الذبح في مثل هذه
المواضع لا صلاح للحم فأما الحمار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لحمهما ولا يذبح
الفرس أيضا عند أبي حنيفة اذا أصبح من مذهبه ان لحم الفرس مكروه كراهة تحريم اه
وفي الخلاصة الراعى لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن ❊ وكذا استحسن بعض
مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها اه مرض عند البقار أو لا برعى حياتها فجاء به
فلم يجد مالكة فسلمه الى أم المالك فأمرت قصا باذبحه بخير المالك في نفسه أي الثلاثة شاء
ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رحمه الله ولم يذبح كحكم القصاب
والام وذلك يبنى على ان الاجنبى اذا ذبح حيوانا مأكول اللحم في حال لا برعى حياته وهو
مذكور في فتاوى ظهير الدين فاختار الصدرا الشهيد في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا
كان مأكول اللحم ان الاجنبى يضمن بخلاف البقار والراعى وقال أبو البلبث الاجنبى
لا يضمن كالبقار والراعى للاذن دلالة في الذبح فاما في الفرس والبغل والحمار فيضمن عندهم
هذه في الفتنة من الغصب ❊ ولو شرط على الراعى ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فهلك يبنى
أن لا يضمن اذ في هذا شرط فيما مات خفف أنفه ونحوه لا يضمن وشرط الضمان على الامين باطل
كذا قال الاستروشنى وقال عماد الدين في فصوله وعندى انه يصح هذا الشرط بالمهر ان ذبح
مثله من الحفظ وكاله شرط عليه غاية مافي ووجه من الحفظ فيموزة ولم يذبح فقد قصر في حفظ
شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب ما ذكره من اشتراط الضمان على الامين قال
صاحب الفصولين أقول الظاهر ان الذبح ليس من الراعى فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في
التزامه فلا يضمن وأقول مافيه انه لا يتخلو عن الشئ فلا يضمن بالشئ ❊ وفي المشتل عن
فوائد صاحب المحيط اختلف المالك مع الراعى فقال الراعى ذبحتها وهي ميتة وقال المالك
ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعى وعن النوازل لو قال الراعى ذبحتها ميتة وقال صاحبها
ماتها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعى لانه أقرب سبب الضمان ❊ وفي الخلاصة
رجل دفع قرة الى رجل بالعلف مناصفة وهي التي تسمى بالفارسية كاويم سوو بان دفع على

أن ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد والحادث كله لصاحب البقرة
والاجارة فاسدة ولو أكل اللبن مع هذا والبعض قائم فما كان قائما برده على مالك البقرة ويرد
مثل ما أكل من اللبن والمصل للذي فعل وله على المالك قيمة علفها وأجر المثل في قيامه عليها
فلوان المدفوع اليه دفع الى آخر بالنصف فهلاك المدفوع اليه الاول ضامن ولو بعث المدفوع
اليه البقرة الى السرح فلا ضمان عليه اهـ ١٥ وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض
بينهما والحادث كله لصاحب الدجاج ذكره في البرازية وفيها في المتفرقات دفع غنما وشرط
للاعى من لبنها وجبها شيئا معلوما وما بقي لرب الغنم فهو فاسد ويضمن الراعى ما فسد وله على
رب الغنم أجر المثل وكذا الوجه للصوفى أو اللبن أجرا اهـ

النوع الثاني ضمان الحارس

استأجر رجلا لحفظ الخان فسرقت الخان شيئا لا ضمان عليه لانه يحفظ الابواب أما
الاموال فانها في يد أربابها في البيوت وروى عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس
الحوانيت في السوق فتقب حافوت فسرقت منه شيء انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان
لكل واحد حافوت على حدة فصار بمنزلة من رعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك ١٦ وقال
الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر الحارثي أجير خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في
موضع آخر لم يكن له ذلك فلا يضمن الحارس اذا تقب حافوت لان الاموال محفوظة في يد
ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى من المشتمل ١٧ وفي الخلاصة حارس يحرس الحوانيت
في السوق فتقب حافوت رجلا فسرقت منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد أربابها وهو حافظ
الابواب كما قال الفقيه أبو جعفر وعليه الفتوى قال وهذا قوله ما أمعند أبي حنيفة
لا يضمن مطلقا وان كان في يده لانه أجير اهـ ١٨ الثاني المستأجر لحفظ الامتعة لا يضمنها
ذهب الى الحام به بطالع الفجر قبل طلوع الشمس وتركها بلا حافوظ مفتوحة فكسر السارق
مغلاق الابواب خانه وسرق ما فيه لا يضمن لانه ليس له حافوظ ولو سرق من المغلاد التي في
العصن يضمن من القنية ١٩ وفي الوديعه من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت
مقفول في الليل فخرج من مقفول وترك باب الخان مفتوحا فخاف سارق ونقب بيتا وسرق منه
مالا فانه لا يضمن فاتح الباب وهو يظن من باب فتح القفص اهـ

النوع الثالث ضمان الحمال

استأجر رجلا ليعمل له زامان الفرات فوق في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في
الموضع الذي حمل ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وأعطاه أجره بحسبه
الحمال ليس له حبس الحمل لاجل الاجرة من الهداية ٢٠ ولو حمل متاعا على حمال
وصاحب المتاع معه ففتر الحمال وسقط المتاع وفسد فهو ضامن لانه من جنايته يده ولو
استأجر رجلا ليعمل له زامان من نخله صاحبه والحمال ليس له ضمان على رأس الحمال فوق

وتخرق لا يضمن الجمل لانه لم يسلم السمن لان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الجمل
بدون التسليم كذا روى عن ابن يوسف ومحمد ولو جله الجمل ثم وضعه في بعض الطريق
ثم أراد رفعه فاستعان برب الزق فرعاه ليضعاه فوقه وتخرق فالجمل ضامن لانه صار في
ضمنه حين جله ولم يبرأ بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه فان جله وولى من بيت صاحبه ثم أنزله
الجمل مع صاحب الزق من رأس الجمل فوقه من أيديهما فالجمل ضامن عند أبي حنيفة وهو
قول محمد وأولاهم ترجع محمد وقال لا يضمن لان الزق وصل الى يد صاحبه قال الفقيه أبو
الليث القداس ان يضمن الجمل النصف لان الزق وقع من فعلهما وكثير من مشايخنا أقروا به
كذا في المشتل والخلاصة وفي الوجيز وضع الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وعمل لأبي يوسف
بان يد الجمل كانت ثابتة على المتاع فكان مضمونا عليه وبأثر الهمالم نزل يد الجمل فلا يبرأ
الضمان عنه اهـ واذا سرق المتاع من رأس الجمل ورب المتاع معه لا يضمن كذا روى
أبو يوسف وقد مر وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما من
المشتل ❀ أمر رجلا أن يحمل الحقيبة الى مكان كذا فانشقت بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن
لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة ❀ الجمل اذا كان يحملها على عنقه فعتروا سرق
وصاحبها معه فهو ضامن ولو من مزاجه الناس اياه لا يضمن اجماعا ولو لانه هو الذي زحم
الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من
الاجر بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي جله من الخلاصة
❀ وفي الفصولين استأجر رجلا ليجمل ذنا فعتروا وانكسر ضمن تولده من فعله وهو العتار
وهذا لو انكسرت في وسط الطريق المألوف وقع بعدما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا
عن ساعد القاضى لانه حين انتهى لم يبق الجمل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار
الجمل مسلما اليه أى الى مالكه حتى لا يستحق الحبس باحر والمتولد من عمل غير مضمون
لا يكون مضمونا وهذا بخلاف قصار قصر الثوب فهلك عنده حيث لا ضمان ولا اجر اذ
عمل القصار انما يفعل للمالك اذا سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا
عمله يان أصابه جمر أو كسر وجعل أو نحوه وهو على رأسه لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما
ثم قال نقلا عن الذخيرة ما حكى عن ساعد يوافق قول محمد آخر الماعلى قول أبي يوسف ومحمد
أولا يجب ان يضمن ولو انتهى الى المقصد قلت وهذا يؤيد ما قلنا في الاجيران الخلاف بين أبي
يوسف ومحمد في مسألة الزق ❀ استأجره ليجمل له طعاما الى مكان كذا فحمل اليه ثم رده
الى مكان حمل فيه سقط الاجر عندنا خلافا لفرقو يصير غاصبا رده كالمسألة الى حقيته ثم
أنذره ❀ لو انقطع جبل الجمل وسط الجمل ضمن وفاقا لشدة بجبل لم يحتمله فكانت أسقطه
قتلف من حنانية يده وقد مر عن الفصولين ❀ لو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها
ضمن الجمل كانه قطع الجبل وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن وعليه
الفتوى من مشتل الهداية ❀ قال في الفصولين ولا يشبه انقطاع الجبل اذ التفريط

من الحال حيث شديجبل واه وهما من المالك حيث وضع متاعه في حقيبه واهيه

النوع الرابع ضمان المكاري

ليس للمكاري حبس الحمل للأجرة من الهداية ﴿١﴾ تزل الحال في مفازة ونهبه بالانتقال فلم ينتقل فلف المتاع بسرقة أو مطر ضمن وتأويله لو كان المطر أو السرقة غالباً لأنه حينئذ يصير مضيقاً ﴿٢﴾ شرط على المكاري أن يسير بل لا والمالك معه يسير إن بلا فضاغت الدابة مع الحمل فالمكاري لو ضيع بترك الحفظ ضمن وفقاً ولو ضاعت بلا تضيعه يبرأ عند أبي حنيفة خلافاً لما ﴿٣﴾ مكاري استقبله للصوص فطرح الحمل وذهب بالجار لو غر عن تخليص الحمل منهم وعلم أنه لوجه أخذ للصوص الحمل أو انجار لا يضمن إذ لم يترك الحفظ مع القدرة عليه ﴿٤﴾ أجبر إن يعلن له بقوة عين لأحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل وهل يضمن الآخر بالدفع قيل يضمن وقيل لا يضمن لأنه مودع في البقر ودفعه إلى من يقوم على الدواب والاول أصح وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ﴿٥﴾ الاجير لو خالف ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة من القصولين وفيه أيضاً من اجارة الدواب أجراه واستأجر رجلاً ليهذهبه معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع العير وتختلف الاجير واستعمل الجار أيا ما في عمل نفسه ثم رجع مع عير آخر فغير على الجار ضمن الاجير إذا خالف حين استعماله والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول (١) وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمله يبرأ إذا قال مع العير مطلقاً وقد فعل انتهى ﴿٦﴾ صاحب الحولة لو قال للعمال امسكوا الحولة حتى أعطيناكم الاجر فسرق الحولة لا يضمن الحال في قولهم ﴿٧﴾ كذا في ضمان القصار من قاضي خان وفيه مسئلة عن الخلاصة تركتها المروها في المستأجر ﴿٨﴾ لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكاري فسقط الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب عليها لا يضمن المكاري لأنه لم يخل بينه وبين المتاع بخلاف ما إذا عثرت بسوقه وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسير معه خاف الدابة فان الاجير يضمن لان انهلاك حصل من جناية يده ومحل العمل مسلم اليه ولو كان على الدابة قن صغير لم يضمن المتاع ووقع من سوقه فثبت القن وفقد الحمل يضمن الحمل ولا يضمن المملوك ثم انما يضمن الحمل اذا كان المملوك مما لا يصلح للحفظ فان كان يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الاجير الحمل لأنه في يد العبد ويد العبد يد المالك فكان بمنزلة ماله كان على الدابة وكسبل المولى ولو كان رب المال والمكاري راكبين أو سائقين أو فائدين فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليها فلا ضمان على المكاري وقد مر عن المشغل ﴿٩﴾ وفي القصولين وكذا اعتبار عليها حولة والمالك على بهير يبرأ الحال ان يد المالك ثابتة على

(١) قوله وهو قولهما الذي في الدر المختار من مجمع الفتاوى ان قولهما كقوله الاخير قال وهو الصحيح ومثله في الهندية اه معناه

كل ذلك وفيه أضياع فتاوى أبي الليث لما أراد المكارى أن يضع الزق على الدابة أخذ
 أحد العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فاشتق العدل من رمية
 ضمن ما تلقى لانه بضعه اه في الهداية لا يضمن المكارى بني آدم من سقط عن الدابة
 وان كان بسوقه وقوده لان الواجب ضمان الاذى وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالجنابة
 وقدمت في لو استأجر دابة لرجل عبد صغير أو كبير فلا ضمان على المكارى فيما عبط من
 سياقه وقياده اه استأجر رجلاً ليعمل له شيئاً له حمل وموئنة الى موضع ليدفعه الى رجل
 فوجد الرجل غائباً تركه على يدي رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن من ودعه
 الفصولين ومشغل الهداية وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على
 المكارى وان من قوده أو سوقه ذكره في البرازية في استأجر رجلاً ودفع اليه حماراً وخسين
 درهماً ليذهب الى بلد كذا ويشترى له شيئاً فذهب الاجير فأخذ السلطان حماراً فذهب
 بعض أصحاب الجرفى لمطلب حمرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب
 حمرهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد ومن وجد له لا يأخذ الا عشقة وموئنة لا يضمن
 الاجير بترك طلب الحمار من قاضي خان وفيه من الغصب جال أراد أن يهرج حماره في نهر
 كبير يخوف فيه الجهد كما يكون في الشتاء فركب بهيراً وأدخله في النهر وسائر الجمال عقيبته
 فسقط بهير وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم ان كان الناس يسلكون النهر في مثل
 هذا الوقت لا يضمن الجمال اه في استأجر رجلاً ليعمل له طعاماً في طريق كذا فاخذ في
 طريق آخر فهلك المتاع فان لم يكن بين الطريقين تفاوت فلا ضمان عليه وان تفاوت تابان كان
 المسلول أو عراً أو بعداً أو أخوف بحيث لا يسلكه الناس يضمن من الاضاح لابن كمال ولو
 حله في البحر يضمن ولو فيما يحمله الناس وان بلغ فله الاجر من الهداية في استأجره ليذهب
 بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلا نام شيئاً فرجع بالطعام فهلك في الطريق لا يضمن عند
 أصحابنا الثلاثة من الخلاصة وفيها جماعة أجركل واحد حماره من رجل وسلموه اليه ثم قالوا
 لاحدهم اذهب أنت معه لتعاهد الجرفاناً لا تعرفه فذهب معه فقال المستأجر للمتعاهد
 قف هنا مع الجرحى اذهب بحمار واحد واخذ الجواقي فذهب (٢) ولم يقدر عليه فلا ضمان
 على المتعاهد اه استأجر مكارى بالعمل عصيراً على دابته فلما أراد أن يضعه عليه أخذ
 الجواقي من جانب مسقط العدل الآخر واشتق الزق وتلف ما فيه ضمن المكارى من
 البرازية في المكارى كان ينقل الدبس من القرية الى المصر فزلى الطريق ونام وخرق
 الكلب الزق فضاع الدبس لا يضمن ان كان جالساً في حمل القفاو اذ خابية دبس فانكسر
 القف وانكسرت الخابية ضمن كالجمل اذ ازلق وكذا اذا انكسرت تخرق في تسييره والافلا
 ولو نام القفاو اذ في العجلة فأصابته الدواب شيئاً أو انحرف الثور عن الطريق فالتف شيئاً ضمن
 (٢) قوله ولم يقدر عليه عبارة الهندية لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ
 منه لاهم أمره بتعاهد ما في يد غيره اه

لا يسيرون مضائق السبه ولونام فيها الفوازيق فاقطبت وانكسرت الدوارة والقلب
 أو سائر الألات لم يضمن مالكمها لان قومه مأذون فيه عرفا من القنية ❀ أركب تليذ
 مكاري الحجار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحجار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت
 وسلت الحجار الى التليذ لانه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكاري
 أيهما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون وعلى هذا الفوازيق اذا حل في البهجة
 متاعا أو انسانا هذه في انصب من القنية ❀ استأجر حالا ليعمل له على مركبه حلا
 الى موضع كذا فوقع المحمول في بعض الطريق بانقطاع الحبيل فانكسر فالمالك بخير ان شاء
 ضمن قيمته غير محمول ولا أجر وان شاء ضمن قيمته مجمولا وأعطى الأجر عند علمائنا الثلاثة
 وقال زفر يضمنه مجمولا بلا خيار وله أجر ما حل من شرح المجمع

❀ النوع الخامس ضمان النساج ❀

دفع الى نساج غزلا لينسجه ودفعه النساج الى آخر لينسجه فسرق من بيت الآخر فلو كان
 أجيرا الاوّل رثا ولو أجيرا ضمن النساج الاول لا الآخر عند أبي حنيفة وعنده ما ضمن
 أيهما شاء، كاختلافهم في مودع المودع وعلى قياس ما ذكر القدوري وقرره صاحب الهداية
 ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهنا لو شرط عليه النسج
 بنفسه ضمن بالدفع الى الآخر ولو أجيره ❀ غلام (١) رابه بافنده دادنا كارآموز داي
 بافنده به بافنده ديكر دادنا كارآموز ضمن اذا الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا والاوّل
 مودع وليس للمودع أن يودع ❀ نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق ابلان كان
 البيت حصينا فتملك الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا تمسك الثياب في مثله ان
 رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه لا يضمن وان لم يرض به ضمن ❀ ليس على
 النساج أن يبيت في بيت الطراز لكن لو أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من
 بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا خش (٢) بافنده ثوب رادر كارخانه
 ماد وشب بجانه وقت وأغلق الباب وذلك في وقت غلبه السراق فسرق الثوب لو كان بترك
 مثله في مثله في هذا الزمان لا يضمن والا ضمن من الفصولين ❀ وفي مشتل الهداية عن
 فوائد المحيط دفع الى نساج كرباسا يفضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج باقيه فسرق من
 عنده ذكر الفقيه أبو الليث في التوازل ان عندهما يضمن الكل لان الاجير المشترك
 يضمن ما ذلك عنده وان كان من غير صنعه فالمنسوج مع غير المنسوج كشي واحد يحكم
 الاتصال ❀ وعن الذخيرة حائل عمل ثوبا يتعلق المالك به ليأخذه أو يأخذ الحائل ان يدفعه
 حتى يأخذ الأجرة فتسرق من يد مالكه لا ضمان على الحائل وان تسرق من يد الحائل والمالك

(١) أعطى الغلام نساجا لتعلم الصنعة فاطمأ النساج الى نساج آخر لتعلم أيضا

(٢) نساج ترك الثوب في الدكان وذهب الى بيته

فعلى الحائض نصف الغنم ❶ نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يردده على المالك فصرق هل
يضمن فيه اختلاف المشايخ فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا
تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من يقول لا تكون مؤنة الرد عليه لا يضمن اه ماني
المشغل وعن عماد الدين ينبغي أن لا يضمن على القولين لولم يقبض الاجرة اذله الحبس
بالاجرة فلم يجب عليه الرد قال صاحب المقصودين ينبغي أن يضمن عندهما لا عنده
كامر في آخر التصرفات الفاسدة قلت يؤيده قول صاحب الهداية كل مانع لعمله أثر في العين
كصباغ وقصارفله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر ولو حبسه فضاغ لأضمان عليه عند
أبي حنيفة ولا أجر له وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار
ان شاء ضمن قيمته معمولا ولا أجر وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولا أجر له اه وذكر
صاحب المقصودين قبل ذلك عن أبي بكر البلخي لو منع الحائض التوب بالاجر اختلف العلماء
فيه فلو اسقطها على شيء كان حسنا قلت وقد مر ان المتأخرين اختاروا في الاجير المشترك
الفتوى بالصلح على النصف فينبغي أن يفتى به وما ذهب اليه البلخي قريب منه ❷ وفي
اللزازية نسج الحائض الثوب فجاء به ليأخذ الاجر فقال له امسك حتى أفرغ من العمل
وأؤدبك الاجر فصرق منه التوب في هذا الحال بعد هذا المقال قال العنابي لا يضمن في هذا
الحال بعد هذا المقال بقوله امسك وفي التوازل جعله على وجهين وقال أراد به أخذه اما
أن يمنعه الحائض من الاخذ أولا فان كان عنده قبل يضمن وقبل لا ولو اسقطها على شيء
لحسن وان كان لا يمنعه فعول المستأجر امسكه اما أن يكون على وجه الرهن واما أن يكون
على وجه الامانة ان كان الاول هلك بالاجر وان كان الثاني لا يضمن ويجب الاجر اه ❸ دفع
الى نساج غزلا لينسجه فجاءه النساج الغزل وحلف ثم جاء به منسوجا فان نسج قبل الجود فله
الاجر وان نسج بعد الجود فالثوب له وهو ضامن لغزله مثله لان الجود صار غاصبا للغزل
وبالنسج أحدث صنعة متقومة فانقطع حق المالك عنه الى ضمان مثله من الوجيز ❹ دفع
اليه غزل فزلي نسجه فأخذ الحائض بعضه وجعل مكانه غزل قطن ونسجه قال الاستروشي
أجاب والذي ان التوب للحائض ويضمن للمالك مثل غزله اذ صار غاصبا بخلاف غزله بغزل
الآخر خطأ يتعدى تغييره أو يتعسر فذلك التوب ❺ دفع اليه غزلا وشرط (١) كرد كدر
دوروز فاذا بيافت وهلك التوب بعده ضمن على ما اختاره شمس الاسلام الاوزجسدي
❶ لو قال رب الغزل للنساج امسك التوب حتى اذا رجعنا من الجمعة مررت الى بيتي وأوفي
أجرك فاخلى التوب من يد الحائض لو دفع التوب الى ربه أو مكنه من أخذه ثم ربه أعطاه
الحائض فالثوب رهن بآجره ولو أعطاه على وجه الوديعة يبرأ الحائض وله أجره كما كان ❷ ولو
خاف الحائض في النسج بان أمره أن ينسجه فوأسه عاق أربع فتدفع ستاتي أربع أو قيفا
تنسجه صفيقا أو على العكس تخير المالك ان شاء ترك التوب عليه وضمنه مثل غزله وان شاء

أخذ الثوب وأعطاه أجرة اسماء لابراد في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان انقص عنه
من الفصولين وفي الخلاصة دفع الى حائل غزلا وأمره أن يبيع له ثوبا بعباني أربع قسج
له ثلاثا في أربع اشاء منه مثل غزله والثوب الحائل وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر
قال ثمس الأتمة المرخسى والاصح عندى ان يبيعه أجرة مثله لايزاد على ثلاثة أربع
المسمى ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتهما رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل
أحدهما أرق من الآخر (١) وفرمودش كه أين ياربن را ششصدی باف و این سیطبرا
با نصدی غلط النساج وبيع أحدهما في الآخر صار الكبراس للنساج للتعاقب
ويضمن الحائل مثل غزله اه نساج كان يسكن مع صهره ثم اكثرت دارا وانتقل
اليها ونقل المتاع وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان
الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لما عرف من أصله
ان سكاه في الدار لا يطل ما بقي له شيء فيها وعندهما يضمن من قاضي خان ❀ لو نصح
صاحب الثوب بعض ثوبه في يد النساج يسقط من الاجر بمحضته وقيل لو عمل صاحب الثوب
بجهة الفسخ بفتح والا فلا والصحيح الاول من ضمان انقصار من الفصولين ❀ لو نصح
الحائل الثوب رديا معيافا كان فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه
وان شاء ضمنه النقصان من القنية

(النوع السادس ضمان الخياط)

دفع الى خياط ثوبا بالخطه فيصا درهم خطاطه قباء فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان شاء أخذ
القباء وأعطاه أجرة مثله لا يجاوز به درهما قبل معناه القرطى الذي هو ذو طاق واحد لانه
يستعمل استعمال القميص وقبل هو مجرى على اطلاقه وعن أبي حنيفة انه يضمن من غير
خيار ولو خطاه سر او بل وقد أمره بالقباء قيل يضمن من غير خيار والاصح انه يخبر من الهداية
❀ دفع اليه ثوبا بالخطه فيصا فاسد او علم به المالك ولبس ليس له تضمينه اذ ليس
رضا ولو قال له اقطع حتى يصيب القدم واجعل كخمسه أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا
فلا كان قدراً أصبع ونحوه فليس شيء وان كان أكثر منه فله تضمينه من الفصولين وفيه
أيضاً من ضمان انقصار (٢) كازرى يادرزى جامه را در دكان ماند و تا فلو ترك مثله في مثل
ذلك الزمن عرعا لا يضمن والا ضمن اه ❀ رجل سلم ثوبا الى خياط أو قصار ثم وكل رجلا
بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب
الثوب ان يتبع القصار بثوبه اه من الخلاصة ❀ رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب
فان كفاني فيصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكتفين

(١) وأمره بان هذا الرقيق يبيعه في ستائة وهذا الغليظ في خمسمائة

(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان اه

ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم بكفيل فقال رب الثوب اقلعه فقلعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقلعه او اقلعه اذا قطعته كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشروط فادفع الى خياط كرباسا غاطه قيمته وبقيت منه قطعة فسرقت قالوا ضمن الخياط وهذه من المسائل التي افتى بها على قول أبي يوسف ومحمد اما على قول أبي حنيفة ما هلك بلا صنعه لا يكون ضامنا لان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده لا يصنعه عنده كذا في فتاوى قاضي خان وهذه مسائل ليست من هذا النوع نذكرها في مواضعها وفي الفصولين انما يضمن لانه اثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذا المالك اعلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع بحجب عليه رد الزيادة ولم يتعرض للتلطف وفي البرازية بقي هذا الاسكاف والخياط قطعة صرم او كرباس فضلت من خف او قيص فضاحت لا يضمن ولم يتعرض ايضا للتسلف والتوفيق يمكن لو غلط صاحب الثوب ببعض ثوبه في يد الخياط فانه يسقط من الاجر بحسنه وقيل لو عمل المالك بجهة الفسخ بنفسه والا فلا والعصم هو الاول من ضمان القصار من الفصولين ومن استاجر خياطا لخياط ثوب بدرهم فدفعه الى من يحيطه بدرهم ونصف ضمن الخياط الاول للثاني نصف درهم من مضاربة الهداية لو فرغ الخياط من العمل وبعث بالتوب على يد ابنه الصغير الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن لوعاقل يمكنه حفظه والضمن من الفصولين رجل دفع الى خياط ثوبا والمدفوع اليه اجبر عند الخياط قد امره ان يتقبل عليه العمل فله ان يأخذ ايم - ماشا ما يعمل وأيهما مات فله ان يأخذ الا اثر ذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو حر او عبيد مأذون حتى هلك الثوب في حافوت الاستاذ فضاءه على الاستاذ وهذا عندهما وان شارب الثوب أخذ به المتقبل ويرجع هو به مال الاستاذ فاذا أخذه بالعمل فقد برئ الاستاذ من الضمان وفيه مستثنان محرران في أول هذا النوع نقلا من الفصولين حررتهما جيب المسئلة الاولى والله أعلم

في النوع السابع ضمان القصار

وفي الفصولين عن فتاوى أبي الليث قصار وضع الثوب على جيب في الحافوت وأقعد ابن أخيه لحفظ الحافوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحافوت الاسفل فطر الطرار الثوب قالوا ان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينيه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان قال أعني صاحب الفصولين وهذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي ان يضمن لو لم يكن ممن في عياله كإبنيه تفصيل الضم قلت هو كقول وتفصيل الضم هو قوله وان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ينظر ان كان العبي الذي أقعده القصار ضمه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم

يكن أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه ضمن العصبى اذ ضيع ترك حفظ زمره
 ولا ضمن القصار اذ له الحفظ بهذا العصبى الذى فى عياله ويحذر على الحفظ وقال قاضى خان
 فى قتاوه وهذا الجواب انما يستقيم لو كان العصبى مأذونا لان العصبى المأذون يؤخذ
 بالضمان تضيق اليد به اما المحجور فانه لا يؤخذ بالاستهلاك لموتيهما وان لم يكن فى
 عيال القصار ولا تليده ولا أجبره الا ان القصار أخذ بيده وأقعد به يحفظ الحافون كان
 الضمان على القصار لانما استخف من ليس فى عياله صار مستهلكا له قال صاحب
 الفصول لم يذكر هل له الرجوع على العصبى أولا ينبغى ان يكون له الرجوع لو مأذونا والا
 فلا وان كان العصبى بحيث يراه مع دخوله فلو منضمما اليه برنا أما القصار فلحفظه بيد من
 فى عياله وأما العصبى فلانه لم يترك الحفظ لما كان بحيث يرى الثوب اه **في** القصار اذا
 قصر الثوب بالنشاء والبيض ونحوهما كان له حبس الثوب للاجرة فان حبس فضاع فلا غرم
 ولا أجر عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار
 ان شاء ضمنه قيمته غيره محمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولا وله الاجر وان قصره
 بالماء القراح فهو غاسل لا يكون له حسيه من الايضاح **في** اذا شرط على القصار ان
 لا يخرقه غرقه ضمن لانه فى وسعه من نوع الحمام من البرازية **في** رجل دفع الى قصار ثوب
 كرايس ليقصره فذهب القصار وان فيه حبزا وجعله الى موضع قصرفيه الثياب فسرقت
 لف كبايف المندبل على ما يجعل فيه ضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطه ويس الخبز
 فيه لا يضمن من الغصب من الخلاصة **في** قصار دفع ثيابا الى أجبره ليشمسها فى المقصرة
 ويحفظها فاقام الاجبر فضاع من الثياب بعضها ولا يدري متى ضاع قال الفقيه أبو جعفر اذا لم
 يعلم انه ضاع حال نوم الاجبر ضمن القصار وان علم انه ضاع حال نوم الاجبر كان لصاحب
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجبر وان شاء ضمن القصار قال الفقيه أبو الليث انما قال له ان
 ضمن القصار لانه كان يعمل فى الاجبر المشترك الى قوله ما اذا هلك فى يد الاجبر المشترك
 لا بفعله أما على قول أبي حنيفة لا يضمن القصار ما هلك لا يصنعه قال بويه تأخذ والقنوى على
 قول أبي حنيفة **في** قصار أمره صاحب الثوب ان يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقده الاجبر
 فوكل الثوب عند القصار من غير تضيق لا يضمن عند أبي حنيفة **في** القصار اذا أنكر ان
 عنده ثوب هذا الرجل ثم أقروا قد قصره فلوان قصره قبل الجود كان له الاجر وان قصره بعد
 بجوده ضمن ولا أجر له لانه لم يجد صار غاصبا وتبطل الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصره
 بغير عقد فلا يتوجب الاجر **في** قصار رهن ثوب قصارة بدينه عند رجل ثم اقشكه وقد أصاب
 الثوب نجاسة عند المرتن فكلف مالكة القصار تطهيره فامتنع القصار عن ذلك فقتلها
 وترك المالك الثوب عند القصار فهل عندة قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمه الثوب لا يعتبر
 فببر القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمه الثوب ضمن القصار الضمان والثوب أمانة لانه
 لما اقشكه عاد الى الواقع وخرج عن الضمان بالتعليق **في** تليد القصار أو أجبره الخاص اذا

أدخل نارا للسراج باهر الاستاذ فوقت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه ومن
السراج لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل
الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك كان ضامنا من قاضي خان ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن
الاجير ذكره في الفصولين ولو أخرج القصار السراج في الحافوت فاحترق به الثوب عن
محمدانه يضمن **١** تليذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من ثياب القصار
فالضمان على الاستاذ ولو كان الثوب رديعه عند الاستاذ فالضمان على التليذ **٢** ولو أطفأ
السراج وزل المسرحه في الحافوت فبقي شرارة فوقت على ثوب رجل لا يضمن من الخلاصة
٣ وفيها اذا وطئ تليذ الاجير المشترك على ثوب من ثياب القصار فخرقه يضمن وفي الاصل
لو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله ضمن الاجير وان كان مما يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصار أو لم
يكن بخلاف ما لو حمل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب فخرق ان كان من
ثياب القصار لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير
٤ اهـ **٥** اجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار لا يوطأ مثله فانتقص أو تخرق ضمن الاجير
لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا انه كان رديعه عند القصار وليس
من ثياب القصار وان كان من ثياب القصار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجير لانه
مأذون في ذلك عادة ان كان من ثياب القصار وضمن القصار وكذلك ان غلبت المدقة من
اجير القصار وتليذه فوقعت على ثوب من ثياب القصار فلا ضمان على التليذ وانما الضمان
على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار كان الضمان على التليذ ولو دفع المدقة على
موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليذ ولو أصابت المدقة
انسانا كان الضمان على التليذ ولو انكسر شيء من عمل التليذ من أدوات القصار مما
يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وان كان مما لا يدق به أو لا يدق عليه ضمن التليذ
٦ فصار استعانة رب الثوب في دق الثوب فاعانه فخرق الثوب ولا يدري انه تخرق من دق
القصار أو دق المالك روى ابن مماعة عن محمدان القصار يضمن جميع النقصان وجه ذلك
ان الاجير المشترك ضامن عنده ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان
عليه ما لم يعلم انه تخرق من دق صاحب الثوب وروى بشر عن أبي يوسف ان القصار يضمن
نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال وأما على قول أبي حنيفة بنى أن لا يجب الضمان
في فعل القصار لان عند الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون فلا يجب الضمان بالثلث
أو يوجب عليه النصف كما قال أبو يوسف اعتبارا للاحوال وهو اختيار الفقهاء أبي الليث
من قاضي خان واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجير مقدرا بما يخص عمل المالك ذكر
في فوائد صاحب المحيط انه يسقط حصه عمل المالك وكذلك اكل اجيرا عنه المالك وقيل لو عمل
المالك بجهة الفسخ بنفسه والا فلا والصحيح هو الاول وانه يسقط الحصه اذ لم ينقل عمل
المالك الى الاجير اذا اعانه لا تخبر في الاجارة بخلاف المضاربة **٧** لو دفع القصار الى

صاحب التوبى باخبر ثوبه خطأ أو عدا قطعته أو ناطه ثم جاء صاحبه ان شاء ضمن القصار
 ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على أحد من الخلاصة ❶ وفى
 البرازيه بسئل محمد بن قصار دفع اليه الثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي
 ان كان القصار قصرت نفسه للقصار لم أسدقه وأضمنه كالأصدقرب الثوب اذا قال قصرت به
 مجانا وفيها أيضا لو كان الثوب عند القصار بعد الفراغ لا أجر له لأنه لم يسلم العمل ولم ضمنه
 لو قصره فكل واحد عندهما ضمن صيانة لاموال الناس ❷ اقول وقد مر غمام الكلام
 فى الواحد والمشارك فى أوّل الباب فلا يعاد ❸ رجل أرسل رسولا الى قصار له ترو منه ثياب به
 الاربعه فلما جاءها الرسول الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب
 الى ولم يعد على قال الفقيه أبو بكر البلخي بسئل صاحب الثياب أجمأ بصدقه فأجابه ما صدقه
 برى ذلك عن المحسومة وأجمأ كذبه فان حلف زى وان نكل لزمه ما اداه صاحب الثياب
 فان صدق صاحب الثياب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار
 خلف فقصار أن يحلف صاحب الثياب على ما اداه عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف
 برى ❹ رجل دفع الى قصار ثوبا أو امر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير
 ذلك الثوب فهل فى يد الوكيل قالوا لا ثمى على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه
 قال قاضى خان اما عدم وجوب الضمان على الوكيل فشكل اذا كان الثوب الذى دفعه اليه
 القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير اذنه فانه ذكر فى المتن ان القصار لو دفع الى
 صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب يدفع رجلا الى القصار ليأخذ
 ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذكر ان الثوب
 المدفوع اليه لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان صاحب ذلك الثوب
 بالخيار ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على
 الرسول وان ضمن الرسول يرجع على القصار ❺ رجل دفع الى قصار ثوبا بقصره فجاء
 صاحب الثوب يطلب ثوبه فقال القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار
 ضامنا ❻ ولو حل أجبر القصار ثوبا من ثياب القصار فعترو سقط لا يضمن الا جبر ويضمن
 الاستاذ ولو كان وديعه كانت عند صاحب البيت فأفسدها ضمن وكذا لو عترو سقط عليها وان
 كان بساطا أو سادة استعاره ليطب لا يضمن لارب البيت ولا أجبره لان المالك أذن له فى
 بسطه ❽ ولو علق القصار ثوبا على جبل فى الطريق ليصف الثوب فرت حوله فخرقه كان
 الضمان على سائق الحولة اذ متى الدابة ينقل الى سائقها دون القصار من قاضى خان وفى
 الفصولين يضمن عندهما القصار لا مكان الضرر منه ❹ القصار اذا لبس ثوب القصار
 ضمن ملام لا بسا فاذا تزعمه وضاع بسده لا يضمن من المشتكى ❺ قصار أقام حمارا على
 الطريق عليه ثياب فقصدها مراكب فزى الثياب يضمن ان كان يضر الحمار والثوب والا فلا

وفي بعض الفتاوى لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية (١) يبرهن ويختنه بكازورداد
ونكفت كور يخته است كازر پيراهن رايضم نهادهو يبراهن سوخت وكازورداد است كه
سوخته است ضمن القصار ولتعلقه بفعله والجهل ليس بعذر ﴿ شرط أن يقصر نفسه ضمن
أن يدفعه الى غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا ولا يجبر أن يعمل بنفسه وبغيره
الاذا شرط بنفسه ﴿ قصاران يقبلان الثياب من الناس ترك أحدهما العمل ودفع
الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء من الثياب لا يضمن الدافع بدفعه لانهما كانا شركين
فكان أخذ أحدهما كالأخذ شريكه ﴿ بعثتو به بيد تليذه الى قصار فقال للقصار اذا أصلته
لا تدفعه الى تليذنى فاصلحه فدفعه الى تليذه قبل لو قال التليذ وقت دفعه الى القصار هذا
لفلان بعث به اليك وصدقه القصار ضمن القصار لا لولم يقبله أولم يصدقه ﴿ (٢) كازرى
يادرزى جامه رادرد كان مادرو تلف لو يترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا لا يضمن والا ضمن
﴿ بعثتو به الى قصار فقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشيء وكذا لو
شرط القصر اليوم أو غدا ولم يفعله فطالبه بدرا به مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واستفتيت
أئمة بخارى عن قصار شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الفدا جاؤا
يضمن ﴿ ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) بدان شرط دادم كده وروز انعام كنى وقد مضت
المدة ثم تلف الثوب ولى عليه الضمان وقال القصار لا بل دفعت الى مطلقا الاقصر ولم تعين
مدة فبني أن يصدق القصار اذ ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط عليه أن
يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجبر الاجرا ذلم
يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك من الفصولين ﴿ لو بعث
القصار بعد الفراغ بالثوب على يد ابنه الصغير الى مالكه فهلك في الطريق لا يضمن لو كان
لا يمكنه حفظه والا ضمن واذا تخرق الثوب من دق تليذ القصار أو أجبره لا ضمان عليهما
اذا قاما معا متعذرا بل الضمان على الاستاذ ولو قاما معا غير متعذرا ضمنا وولد القصار مثل
تليذه في هذا الحكم من المشتغل ﴿ وفي البزازية أجبر القصار لا يضمن ما تخرق من عمل
مأذون الآن يخالف الاستاذ اه

﴿ النوع الثامن ضمان المصباغ ﴾

كل صانع لعمله اثر كالصباغ فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر فلو جبهه فضاء لا ضمان
عليه عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحطب فكذا بعده لكنه بالخيار ان
(١) أعطى ثوبا رقيقا للقصار ولم غسل له انه رقيق فوضعه القصار في الحمايه فاخترق الثوب
ولم يعلم القصار انه اخترق اه

(٢) قصار لو خباط ترك الثوب في الدكان

(٣) أعطيت بشرط أن تكمل الى عشرة أيام

شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً وله الأجر من الهدية
 ❶ دفع إلى صباغ برسمه ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على تلم يدهه وهذا لا يضمن
 إذا المستأجر لا يتمكن من فسخ الأجرة عند العذر الاقضاء أو رضاء صاحبه في الأصح ولم
 يوجد فيكون العقد باقياً على الأصح وفي حكم هذا العقد أن تكون العين أمانة عند الأجير
 فلا يضمنه قيمته إلا بالتقصير ❷ أمر رجلاً ليصبغ ثوبه برهفران أو بقم فصبغه بجنس آخر
 كان لرب الثوب أن يضمنه قيمته ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه
 أجر مثله لا يراد على المسمى وإن صبغه بجنس ما أمره به إلا أنه خالف في الوصف بان أمره أن
 يصبغه برقم فقصر عصفراً فصبغه بفقر عصفراً وقد ترك الثوب خير رب الثوب إن شاء ترك
 الثوب عليه وأخذ قيمته ثوبه أبيض وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور فيه مع
 الأجر المسمى وعن أبي يوسف هذا إذا صبغه برقم القفيز أو لا ثم صبغه بثلاثة أرباعه فيكون
 الخيار على الوجه المذكور وأما إذا صبغه ابتداء بفقر عصفراً بضرية واحدة واختار أخذ
 الثوب أعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له هكذا ذكره القدوري أما على قول محمد إذا أمره
 أن يصبغه برقم من عصفور يدرهم فصبغه بمجنون بضرية واحدة إن شاء أخذ قيمته ثوبه أبيض
 وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه درهمين أو ما زاد من العصفور في ثوبه وروى ابن معاذ عن محمد
 ما يوجب التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضرية أو بضريتين فاضحان ❸ دفع ثوبه
 إليه ليصبغه بعصفور من عنده فصبغه به إلا أنه خالف في صبغه ما أمره به بان أشجع أو قصر في
 الأشباع حتى تعجب قال لك بالخيار إن شاء ترك الثوب بضمنه قيمته أبيض أو أخذه بأجر
 مثله لا يجاوز ما مسمى من الفصولين ❹ وفي الخلاصة الصباغ إذا خالف فصبغ الأصفر
 مكان الأحمر إن شاء ضمنه قيمته ثوبه أبيض وإن شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر
 له ولو صبغ أردأ أن لا يمكن فاحشاً لا يضمن وإن كان فاحشاً بحيث يقول أهل تلك الصناعة
 أنه فاحش يضمن قيمته ثوبه أبيض وإن أمره صاحب الثوب أن يشبع صبغه فلم يشبعه فلما لك
 بالخيار إن شاء ضمنه قيمته ثوبه أبيض وسلم له الثوب وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يراد
 على المسمى ❺ وفيها أيضاً الصباغ إذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مصبوغاً أو صبغ
 قبل الجحد فالأجر لازم وإن صبغ بعد الجحد فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه
 ما زاد الصبغ وإن شاء تركه ضمنه قيمة الثوب أبيض ❻ دفع إلى صباغ برسمه وأعطاه
 إذا صبغته فادفعه إلى معتمد هذا فصبغه وأرسله يد غيره إلى المعتمد فباعه من المعتمد
 لا ضمان على أحد لأنه لم يصل إلى المعتمد فخرج المرسل والرسول من الضمان من القيمة
 ❷ دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه فباع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على خشبة
 معروضة أو جبل بمجدود هل يضمن أجاب شيخ الإسلام عطاب بن حزة أن كان ذلك خارج
 الدكان يضمن والا فلا من مثل الأحكام

❶ النوع التاسع ضمان الصانع والحداد والعتار ومن معهما والنقاش

دفع ذهابا الى صانع ليقتله سوارا منسوبا والنسج لا يعمل هذا الصانع فاصح المذهب وطوله
ودفعه الى من ينسجه فسر من الثاني قالوا ان كان الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم
يكن الثاني أجيرا للاول ولا يئذله كان للمالك أن يضمن اياها في قول أبي يوسف ومحمد في
قول أبي حنيفة يضمن الاول اما الثاني فلو صرق منه بعد عام العمل لا يضمن لانما فرغ
من العمل صارت يده يدي دابة املا دام في العمل كانت يده يده ضمانا تصرفه في مال الغير
بغير الاذن وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها
❦ دفع خاتمه الى نقاش لينقش اسمها في فص خاتمه فنقش اسم غيره يضمن الخاتم كلاهما من
ضمان النساج من قاضي خان ❦ وفي الخلاصة والبرازية غلط النقاش ونقش في الخاتم
اسم غيره ولم يمكن اصلاحه يضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال اه ❦ دفع
حديد الى حداد ليصنع له انا منه فاقصده يضمن حديد امثله وما لا مثله له يضمن قيمته كذا
في باب الاستصباغ من الوجيز ❦ دفع الى حداد حديد يصنعه عينا سماه باجر نجاء به على
ما أمر به أمر مالكة بقبوله بلا خيار ولو خالفه جنسا بان أمره بقدم يصنع للتجارة فصنع
قدوما يصنع لكسر الخطب بخير مالكة ان شاء ضمنه مثل حديد وان شاء أخذ القدوم وأعطاه
الاجرة وكذا حكم كل ما سلم الى كل صانع ❦ ولو أحرقت شرارة ضرب الحداد ثوب ما يضمن من
الفصولين ❦ دفع شيئا الى صفا ليضرب له طشتا فصر به كوزا كان له الخيار ان شاء
أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به ما سمى وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء من اختلاف
الاجير من قاضي خان ❦ استأجر حداد ليضع له قفلا فأكسر القفل من ماله الجدة الحداد
فعلى الحداد ضمانه من الوجيز ❦ دفع سيفا الى صيقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فصرق
الجفن لا يجب عليه ضمانه وان كان أجيرا مشتركا لانه منفصل عن السيف فكان
أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتعصير منه لا يضمن وعن محمد انه يضمن من فصل الخياطة
من قاضي خان

❦ النوع العاشر ضمان الفساد ومن بعناه ❦

الفساد والبراز والجلام والختان لا يضمنون بسرية فعلهم الى الهلاك اذا تجاوز الموضع
المعتاد للمهود المأذون فيه وهي معروفة ولو شرط عليهم العمل السليم عن السرية بطل
الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك قال في الفصولين هذا اذا فعلوا فعلا معتادا ولم يقصر وافي ذلك
العمل بان قال بالقواسية (١) برئت آتية مصححة أن كلو ونعمام كردن أمالو فعلا بخلاف
ذلك ضمانا فان قطع الختان الجلدة والحشفة ان لم يمتن ذلك كان عليه كمال الدية وان
مات من ذلك كان عليه نصف الدية وانما وجب كمال الدية اذا برئ والنصف اذا مات لانه
اذا مات فالتلف عليه حصل فمطين قطع الجلدة وقطع الحشفة وأحد هما مأذون فيه والاخر

(١) علينا كمال هذا الفعل

لا تصف الضمان اما اذ برئ فقطع الجلدة مأذون فيه فجعل كانه لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في الفتاوى الصغرى وقد بسط فيه الكلام في الفرق بآراء سؤال وجواب فن رآه الاطلاع عليه بالمراجعة ❀ استأجر حجاما ليقطع له سنا فقطع فقال صاحب السن ما أمرت بقطع هذا كان القول قوله وضمن القاطع ارش السن قاضي خان ولو قطع ما أمره فاقطع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة ❀ يطار برزغ دابة بدائق فنفقت أو حجام حجام عبد اباذن مولاه فهلك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نفعلا عن الجامع الصغير ❀ فصاد جاء اليه عبد فقال افصدني ففصد ففصد اعتاد ان يضمن قيمة الفئ وتكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد ولو فصد ناعما وتركه حتى مات بسبب لانه فانه يعاد ❀ وسئل الحلواني عن حية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان تسقتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئ ثم أشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتلا مل مليا قال لا يضمن ان كان الشق باذن ركان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرمم فقبل له انما أذنوا بناء على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قبل له فلو كان قال هذا الجراح ان مات من هذا الجرح فأنا ضامن هل يضمن قال لا ❀ اذا أخطأ الختان فقطع الذكرك في الختان ضمن فصولين ❀ الكمال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه بليس باهل وهذا من غرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن الكمال لو قال الرجل للكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة ❀ يدعى علم الطب ضمن بخطئه وزيادته في سره ياتوبه لو برى هذه في الجنابات من الضمة

❀ النوع الحادى عشر ضمان الملاح ❀

اذا غرقت السفينة فالو من ربح أصابها أو مروج أو جبل صدمها من غير ملاح وفعله لا يضمن بالاتفاق وان كان بغيره يضمن سواء خالف بان جاوز العادة أو لم يخالف لانه أجبر مستترا ولو دخلها الماء فأفسد المتاع فلو فعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله ان لم يمكن التصرز عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التصرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما حرر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ٣ وكذا اذا كان باهر لا يمكن التصرز عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها خلا عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احداهما فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن فيما سوى

ذلك وعن أبي يوسف إذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا فلا ضمان على الملاح فيما بينهما
 فانهم كسفينة واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكون أحدهما في أحدهما في ككون أحدهما
 في كلهم. وعن أبي يوسف أيضا في سفينتين مقرونتين أحدهما في أحداهن لا ضمان على
 الملاح وكذلك الوضير مقرونتين ويسيران معا ويحبسان معا اه **في** استأجر سفينة معينة
 ليعمل عليها أمتعته هذه فادخل الملاح فيها أمتعته أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك
 وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح **في** ملائ سفينة من أمتعة الناس وشدها في
 الشط لا يلا فظهر فيها ثقب وامتلأت ما وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت
 تنزل هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من
 الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة من اقفية

النوع الثاني عشر ضمان الحبار والطباخ

استأجر حبار الجبنة لغيره من دقيق بدرهم لم يستحق الا حرقه يخرج الحبار من التنور فان
 احترق من غير فعله بعد ما أخرج فان كان في بيت المستأجر فلا أجر له لانه صار مسلما بالوضع
 في بيته ولا غرم له لم يوجد منه الجناية وقال لا يغرّم مثل دقيقه ولا أجر له لانه مضمون عليه
 فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الحبار وأعطاه الا حرقه قبل الاخراج
 فضمنه الضمان في قول أصحابنا جميعا لانه مما جسته يداه بتقصيره في القلع من التنور فان ضمنه
 قيمته مخمورا أعطاه الا حرقه وان ضمنه دقيقا لم يكن له أجر كذا في الايضاح فقلنا من غاية البيان
في استأجره لطبخ طعاما للوليمة فأفدته بان أحرقه أو لم ينضجه ضمن لانه أجبر مشركا فيضمن
 جنايته فصولين **في** ولا ضمان على الحبار فيما فسد لا بفعله من فصل الحباط من
 قاضيه ان قلت وهذا على اطلاقه انما يستقيم على قول أبي حنيفة واما على قياس قوله لهما
 فان كان بسبب يمكن الحرز عنه ينبغي ان يضمن والا فلا

النوع الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتائب

في دفع مصحف الى رجل ليعمل له غلافا أو دفع سكين الى رجل ليعمل له نصا بافضاع المصنف
 أو السكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافا في المصنف والسكين فلا يكونان تبعاً للغلاف
 والنصاب فكانا أمانة في يده فلا يضمن بالهلاك ولا بتقصيره منه **في** دفع مصحف الى ورّاق ليعمل له
 غلافا ودفع الغلاف معه فحرق الغلاف لا يضمن لما هو وعند محمد يضمن من فصل الحباط من
 قاضيه ان وفي البرازية من المتفرقات دفع اليه مصحف ليصلح له غلافا أو سيفا القرب فضاع لم
 يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بصنعه أو قصر في حظه وعليه القوي وعن
 الثاني دفع اليه سيفا ليصلح من جفته أو مصحف لينقذه أو وثاقا منديل ليرفقه فضاع نصه
 أو غلافه أو منديل لا يضمن اه **في** دفع مصحف الى ورّاق ليبلده فأفدته وأخذ الموصوف
 أجبره على الا سلام وهاهنا الذين انه يضمن وقال نظام الدين قد أجبت انه لا يضمن معه داهلي

ظاهر الفقه ان المودع لو سافر وودعه لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن اذا احرليس
على الحفظ الا انه أشار الى فقه حسن اذا وودعه بلا اجر اعلا يضمن اذ ليس ثمة عقد حتى يضمن
مكان العقد للحفظ وفي الودعة باجر انما يضمن لتعين مكان العقد للحفظ وهما ما أمره بالحفظ
فقد ابل بالحفظ ضمناني الاجارة وفيها يستبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلذا يضمن فصولين
❖ دفع الى رجل كاعدا ليكتب له مصفا ونقطه وبجبهه وبشره بكذا من الاجرة فاخطأ في
بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار
ان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما ممي وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه
أي ضمنه فية الكاغد وان واقفه في البعض دون البعض أعطاه حصه ما وافق من المسمى
وبعنا خلف أعطاه أجر المثل من قاضيان

❖ (النوع الرابع عشر ضمان الاسكاف) ❖

❖ دفع صرما الى خفاف ليصرفه خلفا ففضل شيء من الصرم فسرق فالواضحة من فصل
الخياط من قاضيان وهي من جملة المسائل التي قال قاضيان قد أفتى فيها على قول أبي
يوسف ومحمد وما على قول أبي حنيفة لا يكون ضامنا لان هذه الاجير المشترك لا يضمن
ما هلك في يده لا يصنعه ❖ دفع خفه الى رجل لينهله جيدا ففعل رديفان شاء ضمنه خفه
بغير نعل ولا أجر له وان شاء أخذه وأعطاه أجر المثل من الوجيز ❖ الاسكاف اذا أخذ خفا
لينهله فلبسه ضمن ملام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن ❖ دفع جلد الى الاسكاف ليصرف
له خفصار مسمى الاجر والقدر والصفة فاق به على وفق ما أمر به بلا فساد أمر مالكه بالقبول بلا
خيار ولو خالفه ضمنه فية جلده ان شاء أو أخذ الخف وأعطاه أجر مثله من الفصولين ❖ مد
الخفاف برجله فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشئ للتنجيل فتعلق بعلاء امرأة
فقدتها ففترقت بعدها لا يضمن الخفاف هذه في الجنایات من القضية ❖ دفع خفه الى خفاف
ليصلحه وتركه في دكانه لا يفسد لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والا ضمن
وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة مطلقا وقيل يعتبر العرف لو كان العرف ان
يترك الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لولا كان العرف بخلافه وكذا الوزر
باب الدكان أو الدار مفتوحا لو كان يعرفهم كذلك يبرأ ❖ ولو علق شبكة أو نحوها على الدكان
وذهب في اليوم دون الليل بجاري ليس بتضييع وفي خوارزم في الليل واليوم ليس بتضييع
من ودية الفصولين ومثقل الهداية ❖ خفاف خرج الى القرى للفرز فوضع خفافا دار
لواخذ الدار للسكنى بأي طريق اتخذ لمضمن اذ تركه في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يسكن
معه ضمن اذا ودع غيره من ودية الفصولين

❖ (النوع الخامس عشر ضمان النجار والبناء) ❖

❖ أمر نجار بالبناء فعمل البيت فسكبه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر ولا ضمان

عليه ولو سقط كظام من عمله وانكسرت الاجزاء فلا أجر ولا ضمان كذا في الفصولين
 والمشتغل بخلاص جوامع الفقه قلت وهذا مشكل بل ينبغي ان يضمن فان الاجير المشترك
 يضمن ما تلف بعمله بالاتفاق ويؤيد ما قلنا قول صاحب الفصولين بعد ذلك (١) دوكر ارض
 اذ كرتا علم كرى كندو كرو خرب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذ الاجير المشترك ضامن لما
 جنت يده وفاقا ❊ استأجر نجارا لهدم جداره وهو في طريق فاخذ في هدمه فقط نسي منه
 على رجل خات يضمن التجار هذه في النصب من القنية ❊ قال التليذه في نسوية عمل خذ
 العماد فاخذه والاستاذ حرك الخشبة المعروزة فاغ خادو فسقط السقف وقرالى الخارج
 وهلك التليذه يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقد على الانتقال والقرار وكذا الورفعوا سفينة
 للاحهار قالوا التليذه ضاع العماد فتحناه فوضعه وسركوها بلج بوكاهى فقطت عليه
 يضمنون هذه في الجنبايات من القنية ❊ رجل استأجر اربعة زهط يحفرون له بئرا فوقت
 عليهم من حفرة ومات احدثهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي ربع الدية وبسقط
 ربعها لان البئر وقعت بفعلهم وكافوا مباشرين والميت مباشر ايضا فتوزع الدية عليهم ارباعا
 فيسقط ربعها ويجب ثلاثة ارباعها هذه في الجنابة من فاضجان

❊ (النوع السادس عشر ضمان الطمان) ❊

❊ طمان خرج من الطاحونة ليتظر الى الماء فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا بعد من
 الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة ❊ حل برقيه الى الطاحونة ووضعه في صحنها
 وأمر الطمان أن يدخله في الليل في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على العين
 حائط مرقم قدر ما لا يمكن ان ينسورا لا يسلم برئا فصولين ❊ لو سأل البر من دلو الطاحونة
 الى الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان البر في يد صاحبه فكان عليه حفظه ونعاهده
 قال فاضجان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة ليطحن هو بها
 لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطمان ليطحن له فطحن الطمان ضمن الطمان
 قلت وتعليهم يدل على ما قاله القاضي والمسئلة في فصل ما يكون تضديعا للذابة والمال من
 فاضجان (٢) مردى باسبابا بارآورد مز داد طمان بوى سنك دادو كفت كه آس كن
 خداوند باردو دلوكردو سنك را كلوكاه فراخ بود است و طمانى دانستو بعضى ازين
 بارياق طريق هلاك شد يضمن الطمان سواء علم بذلك أو لم يعلم ❊ الطمان يضمن بالخلط الا
 في موضع يكون ما ذونا بالخلط عرفا هذه في الزكاة من الخلاصة ❊ سئل شيخ الاسلام

(١) استأجر نجارا ليعمل في بيته شيئا فعمل

(٢) رجل حل فلة الى الطاحون ودفع امرأة الطمان فاعطاه الطمان طاحونة وقال له اطمئن
 فصاحب الفلة لما جعله في الطاحونة في انبواها خرق ويعرف به الطمان قتلت بعض الفلة

برهان الدين عن طاحونة قمع موضع منها يقال له بالفارسية (٣) دهانه او نازده فضاء منه البر
وفي الطاحونة (٤) قبلة دارواستاد وكر كرهل ضمن ومن ضمن قال ضمن قبلة دار من
الفصولين **ثم** يسلم الطعان الدقيق بعد الطعن مع القدرة فسرق منه ضمن بعد أخذ
الاجرة طلبه المالك منه أو لم يطلب وقبل أخذ الاجرة لا **ثم** الطعان طعن الخنطة خشكرا
لايضمن ولكن يؤمر بطعنهما ثانيا **ثم** قال الطعان او الخفاف او الحياط غدا أحمد له وأجى به
فلم يجنى به غدا حتى هلك ضمن ان أمكنه تسليمه والا فلا من القنية

النوع السابع عشر الدلال ومن بمعناه

ثم الدلال أجبر مشترك حتى لو ضاع من يده شيء بلا صنعه لا يضمن عند أبي حنيفة صرح به في
المستقل عن الفصولين **ثم** أخذ الدلال الثمن ليس له الى صاحبه أو كان يسكه فيظفر
بصاحبه فيسلبه فضاء منه يصلح بينهما الى التصف **ثم** رجلان دفع كل واحد منهما مالى
الدلال من المانن الا برسم مثلاً بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع الى الآخر غنمه خطأ وغاب ولا
يدرى به الدلال ليس للدلال ان يدفع عن ابرسم الغائب اليه ولو ظفر به الحاضر بأخذه ولو
ضمن صاحب الثمن الا قول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به **ثم** شيخ الاسلام
السعدى دفع الى دلال متاعا فوضعه في دكان من ليس في بيته ولا يريد شراءه فضاء ضمن
وان كان يريد شراءه فضاء لا يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه لراه أو لراه غيره فابق أو
هلك المتاع في يده لا يضمن وفي الصغرى خلافه على ما يأتي قال استاذنا القياس ان يضمن لانه
أمين فليس له أن يودع غيره الا ان ما أجاب به شيخ الاسلام أحسن لان دفع العين الى المستام
ليراه أهلها ومن له بصاربه وضمه أمر معتاد معهود فكان الدلال مأذونا فيه ودلالة وكذا
اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن **ثم** يقال أخذ من الدلال عينا فخبها ليربها
وبشترها وتركها للبلا في حانوته ففرضها الفار فله ان يقضه من أهم ماشاء **ثم** دلال دفع ثوبا الى
ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن ضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك **ثم** السمار
الذي يدفع اليه المهاجرون أمتعة ليبيعهها اذا كان له أمين في قبض أغنامها فخان وعلم السمار
خباته ومع هذا جعله آمينا في قبض الاغنام فان لم يترك شيئا وعليه بقاياتك الاغنام
ضمن السمار فيا ساعلى ما اذترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خاتمة غير أمينة
فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان **ثم** هلك المتاع في يد الدلال فستل فقال
لا أدري أهلك عن بيتي أم عن كتي لا يضمن من القنية **ثم** الدلال اذا دفع الثوب الى رجل
يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل الثوب وذهب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن
الدلال لانه مأذون بهذا الدفع عادة قال فاضحان وعندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم

(٣) قوله دهانه او نازده بمعنى الخلق والانيوب

(٤) قوله قبلة دار الخ قبلة دار بمعنى متهدواستادا لاستاذ الرئيس وكر كر الاجير

بخارقه اما اذا دفع الثوب وفارقه ضمن كالأودعه الدلال عند أجنبي أو تركه عند من لا يريد
 الشراء من الاجارة الفاسدة من قاضيان ❊ قدم الدلال المتناع للعزيزية السلطانية
 أوللامر ابعال يتعاقب فيه فاحذ منه بذلك القدر ضمن الدلال اذا علم تمام قيمته هذه في
 الغصب من القنية ❊ (البيع والسما) ❊ ضمن كل واحد بالخط من ضمان الطعان
 من الفصولين وفي الامانات من الاشياء السمار اذا خلط أموال الناس وأغان ما به
 ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخط أقول والمفهوم من كلام الخلاصة ان البيع
 والسما رضمن مطلقا حيث قيد الاذن بالخط عرفا بالطعان دون ما قال في كتاب الزكاة
 رجلان دفع كل واحد منهما الى رجل درهم ليصدق به عن الزكاة فخط الدراهم ثم تصدق
 فالوكيل ضامن وكذا المتولى اذا كان في يده أوقاف مختلفة وقد خلط غلاتها كان ضامنا
 وكذا البيع والسما اذا خلط أموال الناس والطعان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع
 كان الطعان مأذونا عرفا ❊ اذا أمر السمار أجبره الواحد ان يحمل شيا الى مكان
 ماله فوقع عن ظهره يجب الضمان على الاستاذ ان مشى مشيا معتادا كذا في مشتمل
 الهداية نقلا عن فوائد صاحب المحيط ❊ دفع الى دلال ثوبا لبيعه دفعه الدلال الى رجل
 على سوم الشراء ثم نسب لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم اذا تصدى في الدفع
 حيثئذ اما اذا لم يأذن له فيه ضمن من الفصولين ❊ دلال معروف بيده ثوب نبين انه مسروق
 فقال رد دنته عن من أخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب برئ كذا في
 الفصولين عن فتاوى قاضيان وظهير الدين ونقل عن الذخيرة والعدة انه انما يبرأ لو أثبت
 رده بحجة لا بدونها كافي الخلاصة ❊ دفع الى دلال ثوبا لبيعه فغرضه الدلال على صاحب
 الدكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالتناع ضمن الدلال لانه لا يجوز للدلال
 ان يترك العين عند النسيان وعليه ان يأخذ اذا عرض لانه أمين وليس له ان يودع غيره
 كذا في تصرف الفضولي من بيع الصغرى وفي الفصولين لم يضمن الدلال في الصحيح لانه
 أمر لا بد منه في البيع قلت وهذا على اطلاقه مشكل الا ان يحمل على أن يأذن له المالك
 بذلك كالمرفق في الدفع للسوم ❊ دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي
 وضاع ولا أدري كيف ضاع قال أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت
 لا أدري في أي حاوت وضعت يكون ضامنا من الوديع من قاضيان ❊ رجل دفع الى دلال
 ثوبا لبيعه على ان ما زاد على كذا فهو له فجاره ولو ضاع الثوب من يده يضمن من
 البرازية ❊ رجل بعث جارية الى القناس وهو يبيع الرقيق فبعثها امرأة القناس الى حاجة
 لها فهربت قال أبو بكر البجلي الضمان يكون على امرأة القناس لا غير في قول أبي حنيفة
 وقال صاحب الجارية ان شاء ضمن القناس وان شاء ضمن امرأته لان القناس أجبره مشترك
 ومن مذهب أبي حنيفة ان الاجير المشترك لا يصبر ضامنا لما تلف في يده من غير فعله وعن
 صاحبيه يكون ضامنا من الغصب من قاضيان ❊ القناس اذا هلك العبد في يده لا يضمن

لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما ملك عنده بلائعه من قاضيان ❊ أنت أمة الى القناس
بلاذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال القناس يردونها عليك
صدق لانها أنت اليه بطوعها فكانت أمانة عنده وتفسير ذلك ان القناس لم يأخذ الأمانة حتى
يصير غاصبا ومعنى الرد ان يأمرها بالذهاب الى المنزل فكان القناس منكرا للقصب اما اذا
أخذ القناس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاها لا يصدق ما لم يرقم اليه كذا
في الخلاصة والفصولين من القصب ❊ المبيع لو رد يجب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة
❊ الدلال لو باع العين بنفسه باذن مالكه ليس له أخذ الدلالة من المشتري اذ هو العاقد حقيقة
وتجب الدلالة على البائع اذ قبل بأمر البائع ولو سعى الدلال بينهم باع المالك بنفسه يعتبر
العرف فقبح الدلالة على البائع أو على المشتري أو عليهما بحسب العرف ❊ وسئل بعضهم
عن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أخذ
دلا لا باع للدلال الاول أجر قدر عمله وعنايه قال أبو الليث هذا قياس ولا أجر له اختصانا
اذ أجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون لهذا الأمر أجر أو به تأخذ ❊ الدلالة في التسكاح
فيل لا يجب لها أجر المثل اذ لم يعمل شيئا والزوج انما يتفق بالعقد وقيل يجب وبه يفتي أصحابها
في مقدمات التسكاح كبيع ويشترا العرف في قدره من أحكام الدلال من الفصولين

(النوع الثامن عشر ضمان المعلم ومن جمعاة ❊)

المعلم اذا ضرب صبيا أو الاستاذ المتهرب اذا ضرب التلميذ قال أبو بكر محمد بن الفضل ان ضربه
بأمر أبيه أو وصيه ضربه باعتا اذ في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن فان
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه فأت ضمن تمام الدية في قواهم سواء ضربه معتادا أو غير معتاد
من فصل البقار من قاضيان وفي الاشياء من أحكام المحارم المعلم اذا ضرب الولد باذن الاب
لم يفرم الا ان ضربه ضربا لا يضرب مثله ولو ضربه باذن الام فحرم الدية اذا هلك والجد كالا ب
الا في اثني عشر كزباها في القوائد من كتاب الفرائض اه وفي الخلاصة والبرازية ضرب
الاستاذ أو المعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى والوصي وتلف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب
أو الوصي الابن فأت لا يضمن لانهما يضربان لانفسهما العود المنفعة اليهما بخلاف المعلم
والضرب باذن من له الولاية ❊ وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة اه معلم قال لصي خذ هذا الثوب واجعله
في ثقب الجدار ففعل فضاغ والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع
لانهم حاضرون هذه في الوديعه من الخلاصة

(النوع التاسع عشر ضمان الخادم والطير ❊)

❊ استأجر حرا أو عبدا للخدمة فوقع شيء من يده فافسده لا يضمن ان كان الواقع والموقع
عليه ملك المستأجر لانه أجبر في حق الواقع والموقع عليه اذا استؤجر للخدمة اما لو سقط

على ودیعة كانت عند رب البيت ضمن الاجبر خاصة كذا في ضمان اقصار من الفصولين
والصغرى ﴿ وفي الخلاصة لو كسر الغلام المستأجر شيئاً من متاع البيت لا يضمن ولو وقع
على ودیعة عند المستأجر وكسر ضمن ﴾ الاجبر اذا قطع الامتجار وكسر الاغصان بعد ما باع
الامتجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستأجر لا يضمن ولكن ليس له ان يختطف
ذكره في المسائل المتفرقة من اجارة الخلاصة وفيها من استجار الظفر لوضع الصبي من
يدها او وقع فمات او سرق شيئاً من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظن ١٥

﴿ باب مسائل العارية ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ العارية امانة ان هلك من غير تعدل ضمن المستعير عند ناخلاً لا شافعي ومحل الخلاف
ان تهلك في غير حالة الانتفاع اما لو هلك في حالة الانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره في
الحفاظ واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية وقيل اذا شرط
الضمان على المستعير نصير مضعونة عندنا في رواية كره الزيلعي وحرم به في الجوهره ولم يقل
في رواية لكن نقل بعده فرغ البرازية عن البناء مع ثم قال اما لو دىعه والعين المؤجرة فلا
يضمنان بحال ١٥ ولكن في البرازية قال أعرفني هذا على انه ان ضاع فانا ضمن له فاعاره
وضاع لم يضمن من العادة المطردة من الاشياء وفي المنتقى اذا قال لغيره أعرفني ثوباً فانا
ضمن له فلا ضمان عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في سائر الامانات نحو الودائع
وغيرها ١٥ وليس للمستعير ان يؤسر لان الشيء لا يضمن فوقه فان أجره قطع ضمن
المستعير ولا يرجع على المستأجر وان شاء المعير ضمن المستأجر ويرجع بما ضمن على المؤجر
ان لم يعلم انه كان عارية في يده واذا علم لا يرجع من الهداية قال في الدرر والغرر لو استعار
شيئاً فاجره فلا جرة له وينصدق بها كولو غصب شيئاً فاجره فلا جرة تكون للغاصب وينصدق بها
لمصولها بسبب خيبت وللمستعير ان يعير ان لم يعين ما ينفع به سواء اختلف باختلاف
المستعمل تركوب الدابة أو لم يختلف كالجل عليه او ان عين المنتفع له ان يعير ما لا يختلف من
الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة رجل استعار من رجل شيئاً فاعاره وقال لا تدفع الى غيرك
فدفع فهلك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي يعار فيما لا يتفاوت كالدار
والارض وفيما يتفاوت لا ١٥ واما الابداع فقد اختلف مشايخ العراق فيه فقيل عليك
واليه مال الاجل برهان الدين وقال بعضهم لا عليك قال الامام ظهير الدين وجلت الرواية
منصوصه ان المستعير لا عليك الابداع وهذا الاختلاف بينهم فيما عليك الاعارة اما فيما لا عليك
الاعارة لا عليك الابداع من الصغرى ﴿ ثم العارية على أربعة أوجه أحدها ان تكون
مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيه ان يتنفع به أي نوع شاع في أي وقت شاء عملاً
بالاطلاق مالم يطالبه بالرد والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له ان يتجاوز فيه ما هما

عملا بالتقييد الا اذا كان خلافاً الى مثل ذلك أو غير منه والحنطة مثل الحنطة الثالث ان
 تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع الرابع عكسه وليس له ان يتعدى الى
 ما سواه وكذا الوقيد يمكن من مشتل الهداية في اذا تعدى المستعير ثم أزاله زال الضمان
 من الاشياء في اذا أمسك العارية بعد انقضاء المدة بان استعاره الى الليل فأمسكه الى الغد
 فهلك فيه قال في الكتاب يضمن واختلف المشايخ في ذلك منهم من قال انما يضمن لو انتفع به في
 اليوم الثاني كالمدود ومنهم من قال وهو خمس الاغنة الدر خشي انه يضمن على كل حال وفرق
 بين الاعارة والوديعة من وجهين ذكرهما في الفتاوى الصغرى ومن رام الاطلاع فليراجع
 في الوحيين فان أمسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه لا يضمن لغيره
 لنفسه بغير ادن صاحبه اه في الخلاصة لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في
 غيره لمخوان يعبر يومافهذه عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد لها بعد مضى الوقت مع
 الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمتها
 حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان
 يضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون فيه وكذا لو أمسك الهداية في الموضع
 الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت
 العارية مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمتها حكم المطلقة الا في الحمل لمخوان يعبر دابته على
 ان يحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة فحمل عليها أجر أو حديد امثل وزن الخنطة يضمن اه وفي
 الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها
 بعد الوقت هو المختار وسواء كان التوقيت نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر حطباً
 فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت وقال احمل عليها برا فحكت يحمل برا يا ما يبرأ لالاطلاق وفيه
 أيضاً وكل فعل هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه ضمن المستعير الا
 ان يبرهن على الاذن اه في لو وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن
 هذا اذا نام جالساً لا مضطجعا من مشتل الهداية في وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في
 الحضر لا في السفر في العبد المأذون على الاعارة وكذا العبي المأذون من مشتل الهداية
 في وفي الخلاصة العبي اذا استعار شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء لغيره فادفع فهلك
 في يده ان كان العبي الاول مأذوناً فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك
 الشيء الاول لا يضمن الثاني اه في واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير وضمن المستعير
 لا يرجع على المعير لان القبض كان لنفسه من كفاية الاشياء في وفي الخلاصة لو هلك المستعار
 بعد الاستعمال بخمار رجل وادعى انه كان له وأثبتته بالجملة فان شاء المشتري ضمن المستعير ثم هو
 لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه عليه
 بالضمان فقد أمار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستأجر فالمستأجر يرجع على الأجر
 وأعطاه الأجر الى الموضع الذي خفت لانه ضمن ماله بالسلامة باشرط البذل بخلاف المعير

لانه متبرع والوديعة كالعارية اذا طلب المعير العارية فظهر ردها عليه حتى هلك ضمن ولو
قال دعها عندى فتركها فهلك لا يضمن ❊ ولو طلب العارية فقال المستعير نعم أدفع وقرط
حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان أظهر
المعير البسط والكرامة في الامساك أو سكت يضمن وكذا اذا لم يظهر البسط والرخا لان
الرخا لا يثبت بالشك وان صرح بالرخا فان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى
ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت مؤقتة بوقت فضى الوقت ولم يرد يضمن
وكذا اذا كانت مؤقتة بمنفعة بان استعار قدوما لكسر الخطب فكسر ولم يرد حتى ضاع ضمن
اه هذا هو الكلام النكلى الاجالى في العارية واما التفصيل فنقول ان مسائل الباب تنوع
فلنذكر مسائل كل نوع على حدة

(النوع الاول ضمان الدواب)

استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويعير غيره للعمل وله أن يركب ويركب غيره وان كان
الركوب مختلفا لانه لما أطلق فله أن يمين حتى لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لانه
تعين ركوبه واذا اركب غيره ليس له أن يركب حتى لو فعله ضمن ❊ استعار دابة فردها الى
اصطلح مالكها فهلك لم يضمن استعسانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار
المالك معناه كالة البيت ❊ ولو استعار دابة فردها مع عبده أو أجيده لم يضمن والمراد
بالاجير الاجير مسانعة أو مشاهرة لانها أمانة فله أن يحفظها يضمن في عياله كافي الوديعة
بخلاف الاجير ميامة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبدها أو أجيده لان المالك
يرضى به ألا يرى ان لو ردها اليه فهو ردها الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب
وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان ردها مع أجنبي ضمن ودلت المسئلة على ان المستعير
لا يملك الادعاء فصد اكافا لبعض المشايخ وقال بعضهم يملك لانه دون الامارة ولو اؤا هذه
المسئلة بانتهاء الامارة لا تنضاء المدة فصار مودعا أميناعه والمودع لا يملك الادعاء ❊ ولو
استعار دابة الى الحبرة فجاوزها الى القادسية ثم ردها الى الحبرة فتفتت فهو ضامن هذه
الجملة من الهداية الا ان الاخيرة من الاجارة منها ❊ استعار دابة للعمل له أن يعير غيره لان
الناس لا يتفاوتون في الحمل ولو استعارها للركوب ولم يعين الزاكب كان له أن يعيرها غيره
قبل أن يركب لابعده وليس له أن يركب بعلمه ركب غيره فان ركب نص البردوى انه يضمن
وذكر خمس الأئمة وخواهر زاده انه لا يضمن ولو استعار لركبها هو لا يعير غيره من الصغرى
❊ ولو ردها الى أحد من في عيال المعير فضاغت لا يضمن وكذا لو ردها الى حربه او الى منزله
لا يضمن لان هذه الاشياء في يده حكما فحصل الرد الى المالك معنى ❊ استعارها لركبها فركب
وأركب غيره قطعت ضمن قيمتها ❊ استعارها ليحمل عليها عشرة فخاتم خطه فحمل عليها
خسة عشر محتوما فهلك الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعارها ليطحن بها

عشرة مخاضين وطعن أحد عشر فطعت فانه ضمن جميع قيمتها والفرق ان في الطعن التلف حصل من المقتوم الحادى عشر لانها فرغت من طعن عشرة ولم تصل بها التلف وانما اتصل بالحادى عشر وهو غير اذن صاحبها وفي الحل التلف حصل بحمل الكل لان حمل الكل وجد جلة فكان التلف مضاعفا الى الكل ❀ استعارها الى موضع فركها الى الفران ليسقيها وجهة الموضوع من غير جهة الفران ضمن كالأجر حيا لا لى ❀ هلكت في يد المستعير ثم استعقت للمالك ان ضمن أم سما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه ❀ رجل طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطينك غدا نجاء المستعير في القدر وأخذ غير اذن صاحبه ومات في يده ضمن ولو رده فمات عنده لا ضمن من الخلاصة وفي قنارى قاضى خان قال ابراهيم بن يوسف فبن استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنم نجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ الثور من بينه واستعمله فوطب لا يكون ضامنا والفرق بينهما وبين المسئلة السابقة ان المستعير هنا أخذ الثور من بينه غدا وكان صاحب الثور أجابه بنم غدا وغل قال صاحب الثور أعطينك غدا فهو وعد له الاعطاء وما عاره اه ❀ استعار دابة لبشيع جنازة فلما نزل لصلاة الجنائزة دفعها الى رجل ليصلى لم ضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى ❀ نزل عن الدابة لصلاة في الصحراء وأمسكها فانفلت لم ضمن اذا لم يقيها من بصره ❀ استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها الى رجل لمسكها حتى يصلى ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا ضمان عليه فصولين ❀ اذا كان الرجل على دابة فاعادته فقل عنها في المسكة ودخل المسجد ليصلى نفي عنها فهلكت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربط لانه لما غيبها عن بصره فقد ضييعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى من مشتل الهداية قال في الفصولين وعلى هذا انه لو دخل بينه وتركها في المسكة ضمن ربطها أو لم يربط اذ غيبها عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت لا تغيب عن بصره لا ضمن وبه بقى اه ❀ وفي الخلاصة لو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في مسكة ضمن اذا هلكت وقبل لوربطها ثم دخل لا ضمن والاصح انه ضمن ذكره الامام السرخسى في نسخة اه ❀ استعار فرسا حاملا لركبها الى موضع كذا فركبها فأردف معه آخر فأسقطت جنينا فلا ضمان على المستعير للجنين ولكن اذا نقصت الام بسبب ذلك فطليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان فاما اذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فزلقت من غير صنعه وأسقطت الولد لا ضمن المستعير ولو كبها باللبام أو فقا عينها ضمن ❀ استعار ثورا يساوى خمسين ليستعمله فقرنه مع ثور يساوى مائة فطعب الثور العارية ان كان الناس يفعلون مثل ذلك لا ضمن والا ضمن ❀ اذا ربط الحمار المستعار بحبل فاشتق لا ضمن ❀ استعار دابة الى موضع فسلط طريقا ليس بمسلك ضمن ان طرب ولو عين طريقا فسلط طريقا ان كانا سواء لا ضمن وان كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا ان كانا متفاوتين في

الامن ❖ اذا جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار
 فسرقة ان استوثق وثيقة لا يقدرا الحمار على الذهاب لاضمان عليه ❖ استعار دابة من
 رجل وارسل آخر ليقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق فهلكت ضمن المبعوث ولا
 يرجع على الاستاذ لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تقادم غير وكوب وان
 كانت لا تقادم الا بالركوب لا يضمن لان المالك رضى برصكوها حين دفعها اليه ذكره في
 البرازية ❖ استعار دابة وبعث غلامه الى مصر ليأتي بها اليه فأخذها الغلام من المعير ليأتي
 بها الى مولاه ففعل الغلام بالهابة قبل أن يأتي بها اليه فهلكت من حملة ضمن العبد ويكون
 في رقبته يباع فيه في الحال ❖ رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي هي
 عندك من فلان مالكمها فأمرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر
 المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان
 كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع من مشتمل
 الهداية ❖ استعار دابة ليحمل عليها ابرا فبعثها مع وكيله ليحمل البر عليها لحمل الوكيل
 بنفسه لم يضمن كافي الصغرى والفصولين وهذا عجيب ❖ رجل أرسل الى رجل رسولا
 ليستعير دابة الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير
 وبدا الله أن يذهب الى المدينة ولا يشعر بما قال الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا
 يرجع على الرسول عما أدى وكذا الاجارة من الخلاصة ❖ وفيها اذا ترك المستعار في
 المسرح برعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله
 في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا أو مضطجعا ❖ أرسله
 ليستعير دابة الى درغم فقال الرسول له ان فلانا يقول لك اعرفني دابة الى سريل ثم بدله
 أن يركب الى سريل وهو لا يشعر بما فعل رسوله فركبها الى سريل لم يضمن ولو ركبها الى
 درغم ضمن ولا يرجع على الرسول بما ضمن ❖ لو ترك المستعير الثور في المسرح فهلك ولو علم
 ان المعير يرضى بكونه في المسرح وحده كعادة بعض أهل الراسين لم يضمن ولو لم يعلم بان
 كانت العادة مشتركة ضمن ❖ ترك الثور في الجبانة ضمن ولو كانت الجبانة مسرح هذا
 الثور للمعير وكان يرضى بكونه فيها برعى وحده لم يضمن ❖ رده المستعير الى بخاري حرعى كان
 المعير يرضاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حائط لم يضمن ❖ استعار ثورا واستعمله وفرغ ولم
 يحل حبله فذهب الى المسرح فاختنق به ضمن ❖ استعار دابة الى مكان في أى طريق فذهب لم
 يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن
 اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من الفصولين ❖ وفي الخلاصة استعار دابة الى
 موضع كذا وسلك طريقا ليس بجادة ضمن ان ضاعت أو عطبت ولو عين طريقا فسقط
 طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول ضمن ❖ بعث أجيره
 ليستعير دابة فطارها وعليها سم فسقط ولو سقط من عنف سير الاجير ضمن الاجير خاصة ❖

قال قاضي خان وان لم يصف الدابة لا يكون خامنا اهـ استعار دابة وبعثته لباقي بها
فركبها فنه فملكت به ضمن القن وبيع فيه في الحال في لوجا خادم المعير قدفع اليه
المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن اذ الردي على خادم المعير كالردي على المعير في استعار دابة
الى الليل وتلفت قبل الليل لا يضمن ولو تلفت في اليوم الثاني قال في الكتاب ضمن قال بعضهم
انما يضمن ان انتفع بها في اليوم الثاني حتى يصير فاصبا والا فلا يضمن وقال بعضهم ضمن على
كل حال واطلاق محمد بن علي عليه وعليه الفتوى في استعار دابة وعن جهة الانتفاع ثم خالف
فهو على ثلاثة اوجه ان يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس أو يخالف في الجنس أو يخالف في
القدر أما الاول وهو المخالفة في المعنى مع اتحاد الجنس بأن استعار دابة ليحمل عليها عشرة
مخاتم من هذا البرخمل عليها عشرة مخاتم من بر آخر لم يضمن وكذا لو استعارها ليحمل عليها
من بره فحمل عليها مثله من بر غيره لان مثل هذا التقييد غير مفيد وأما الثاني وهو
المخالفة في الجنس بأن استعار دابة ليحمل عليها عشرة أفقره برخمل عشرة أفقره شعير
يضمن قياسا اذا خالف في الجنس لا استصا بالانه أخف نخالف الى خير حتى لو مسمى مقدارا
من البروزنا فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن اذا أخذ من ظهر الدابة أكثر مما
يأخذ البر وكذا لو استعارها ليحمل عليها برخمل حطب أو قطن أو تبن بذلك الوزن ضمن للمعير
وكذا لو حمل حديد أو آبر أو حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يليق بظهورها فيكون أضمر وأما
الثالث وهو المخالفة في القدر بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتم برخمل خمسة عشر
محتوما فلو علم انها لا تطبق حل هذا القدر ضمن كل قيمتها للاتلاف ولو علم انها تطبق ضمن
ثلاثها فزيعا للضمان على قدر ما ذن وغيره من الفصول وفي الخلاصة لو كانت العارية
مفيدة في الحمل مطلقة في غيره حكمها حكم العارية المطبقة الا في الحمل نحو ان يعير دابة على
أن يحمل عليها عشرة مخاتم حنطة فحمل عليها آبرا أو حديد امثل وزن الحنطة يضمن ولو
حمل عليها عشرة مخاتم شعير أو دخن أو أرزا الا انه مثل وزن الحنطة ذكر الامام السرخسي
انه يضمن وذكر الامام خواهر زاده انه لا يضمن وهو الاصح في ولو استعار دابة ليحمل عليها
عشرة مخاتم حنطة فحمل شعير افعطت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في
القدر فذكرنا في كتاب الاجارة قال المصنف والامام السرخسي في نهضة ذكر المسئلة على
اربعة اوجه أحدها أن يحمل عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان
عين حنطته فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني أن يخالف في الجنس بأن استعار ليحمل عليها
عشرة مخاتم حنطة فحمل عليها عشرة مخاتم شعير لا يضمن استصا نا أمالو مسمى قدر امن
الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن والثالث أن يسمى حنطة فحمل عليها
آبرا امثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل مثل وزن الحنطة تبن والرابع أن يخالف في
القدر بان مسمى عشرة مخاتم فحمل خمسة عشر يضمن اهـ استعار برز الكرب أرضه وعين
الأرض وكرب أرضا أخرى يطلب السور يضمن لان الأرضي يختلف في الكرب سهولة

وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب إلى مكان معالوم فذهب إلى مكان آخر نكث المسافة
كان ضامنا وكذا الواسل التور في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك
بالامساك كذا في الصغير ومشغل الهداية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي أن لا يضمن
لو كرب مثل المعينة أو أروى منها كالأستار دابة للحمل ومعنى فوعا تخالف لا يضمن لو حمل
مثل المسمى في الضرر أو أخف منه كالأوسمي كبرر فحمل كرشعير أو معسم وكألو عين طريقا ثم
سلك طريقا آخر قلت ولكلامه وجه ولكن لم ينقل عن السلف في استعار دابة ثم نام في
المغارة والمقود في يده فقطع انسان المقود وذهب بالدابة لم يضمن ولو مده المقود من يده وأخذ
الدابة وهو لم يشعر يضمن وقال الصدر الشهيد ان نام جالس لم يضمن وان نام مضطجعا ضمن
كافي الخلاصة والوجيز قال في البرازية وهذا لا يناقض ما مر من ان نوم المضطجع في السفر
ليس بترك للسفط لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم وفي الفصولين لو نام
مضطجعا في الحضر ضمن والا فلا يضمن اه في طلبها فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفروا في الدفع
حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نص
المستعير على السفط يضمن كذا في مشغل الهداية وفي الفصولين وان لم يظهر لارضا ولا سخطا
ضمن أيضا ووجهه ان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن ذكره قاضي خان
في نام وركبها ناسيا ضمن في استعار دابة الى موضع كذا فانه ان يذهب ويحيى عليها فان لم
يسم موضعها ليس له ان يخرج بها من المصر من مشغل الهداية ثم لو خرج بها من المصر ضمن
استعملها أو لم يستعملها انما بمجرد الخروج نصير عرضة للتلقي فيكون اخراجها تضييعا
معنى من الفصولين في عدم مجبور استعار من مثله دابة وهلك تحتها ثم استصقت أو كانت
لمولى المعيرة ان يضمن الراكب وليس لمولاه ان يرجع على المعير وان ضمن المستحق المعير
يرجع لمولاه في رقبته الراكب من الوجيز في المستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع
في لو ذهب الى مكان آخر الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا الواسل كما في بيته ولم يذهب الى
المسمى ضمن والمكث المعتاد هو وهذا بخلاف ما لو استعاره ليجعل را يحمل الا تخلفاته
لا يضمن (١) أخرى باري تداد وكفت كذا يادت از چهار روز مدار و چهار روز اين خبر يار
بازده روز داشت خبر مد وقت روز پنجم ضامن شود في المستعير لو خالف ثم وافق وردها
الى من في صبال المعير ينبغي ان يضمن على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم
يسلمها الى مالكها من الفصولين في استعاره أو استعده ثم فرغ ولم يحمل الحبل عن الثور
فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشدته ومات يضمن هذه في فوائد الامام ظهير
الدين وفي فوائد شيخ الاسلام في لوربط الحمار المستعار على الشجر بالحبل الذي عليه
فوق في عنقه فتشقق ومات لا يضمن لان الربط معتاد لا التخليع بالحبل ذكره في البرازية
(٢) أعطى حماره عارية وقال للمستعير لا تأخر أكثر من أربعة أيام وانت به في اليوم الرابع
فتأخر الى خمسة عشر يوما ومات الحمار يضمن قيمته يوم الخامس

❦ اذا جهد العارية أو الوديعة وهي بمن يحول من مكانه ضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا
 ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعهما حتى يحرقها آخر الضمان على الذي عقر هادون
 الذي ركبها من الخلاصة ❦ دفع جاره الى آخر فغاب الجار فقال المودع لصاحب الجار
 خذ جاري فانفع به حتى أرد عليك جارك فضاع في يده ثم ان المودع رد جاره لا ضمن لانه
 مأذون بالقبض هذه في الوديعة من الخلاصة ❦ استعار من رجل ثورا غدا الى الليل فأجابه
 بنعم ثم جاء ولم يجد المعبر فأخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا يكون ضامنا لان اعادة
 الدابة لا تكون الى النساء وانما هن ما كان من منافع البيت ❦ استعار دابة على ان يذهب بها
 حشيشا ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب المستعار الى الطيرة
 أو أسكنها بالأكوفة شهرا يحمل عليها فغضب الدابة لا ضمن في شيء من ذلك لا لطلاق العارية
 ❦ رجل قال لغيره اعترني دابتك فنفتت وقال رب الدابة لا بل غصبتك فان لم يكن ركبها كان
 القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب
 الضمان وهو استعمال دابة الغير وان قال رب الدابة آجرتكها وقال لا بل اعترني فالقول
 قول الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان الركوب كان باذن المالك
 ❦ استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار
 في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسله الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط
 في الاعادة أن يركب المستعار بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون
 ضامنا لان في الاعادة المطلقة للمستعار أن يغير غيره سواء كانت الاعادة فيما يتفاوت الناس
 في الانتفاع كالركوب أو لا يتفاوت كالحمل وهذا على قول من يقول المستعار لا يملك الايداع
 ولو قال المعبر لا ندفع الى غيرك كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره ❦ رجل باع من آخر
 عصيرا فاعاره البائع جاره لحمل العصير فلما حمل وأراد سوق الجمار قال له البائع خذ هذا ره
 وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا يستعمل الا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ ره ره ثم خلى عنه
 بعد ساعة وترك الدار فأمرع في المشى وسقط وانكسر الجار كان ضامنا لانه شرط شرطاً
 مفيداً فاذا خالفه صار غاصبا ❦ رجل قال لغيره اعترني دابتك فصرغني أو قال الى فرغضني من
 محمد انه قال له فرغضان جائيا وذا هبا استصا نا قال وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو
 التشيع في الجنازة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع عليها ومن أبي
 يوسف اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحيى موقد من هذه الجملة من
 قاضي خان ❦ أخذ دابة رجل بغير أمره من بيته ثم ردها الى بيته وهلك لم ضمن من الوجهين
 ❦ استعار من رجل جارا فقال لي جارا ان في الاصطبل خذاً ما شئت فأخذ أحدهما
 لا ضمن ولو قال خذاً أحدهما أو اذهب به والباقي بحاله ضمن من القصورين والخلاصة ❦ لو
 أسند الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن كذا
 في الاجابة من الخلاصة ❦ وفيها رجل قال لا تتر اعترني دابتك فنفتت وقال لا تتر غصبتها

لا يضمن ان لم يكن ركبا لانه لم يضر بسبب الضمان ولو قال آجرتها فاقول قول الرابك مع عينه لانهما اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعى عليه الا وهو ينكر وهو بخلاف العين اذا هلكت في يد رجل وقال وهبتها وقال المالك بعثنا منك يكون ضامنا لان العين مال مقوم فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاطه اما المنفعة فاما تدخل حكم الماله بحكم الاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا اهـ ❀ فرغ من الاتفعا بالذابة المستعارة فارسلها ووضع عليها الا كاف ونام ساعة فضاع ضمن ❀ استعار ذابة فسكت المالك قال شمس الائمة السمرنسي الا عارة لا تثبت بالسكون من البرازية ❀ استعار الوصي ذابة لعمل الصبي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي قال رضي الله عنه انها عجيبة ❀ استعار ذابة للعمل فله ان يركبها ولو استعار لعمل عليها كذا امن من الخطه الى البلد وهلكت الخطه في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر ❀ استعار ذابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك بعثها مطعنا فبعثها على من ليس في عياله لم يضمن من القنصة ❀ رجل استعار من آخر ثورا غدا فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فطبل قال ابراهيم بن يوسف لا يكون ضامنا وقد صرت

❀ النوع الثاني ضمان الامتعة ❀

استعار ستر للاذين فسرق السر من الاذن لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصبه في الحائط كان ضامنا ❀ رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفخار من يده عند الشرب قال الفقيه ابو بكر الطنطا لا يكون ضامنا قبل هذا الا لم يكن من سوء امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا ❀ استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب يطالبه بالرد فلم يجبه بالضياع ووعد بالرد ثم أخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيا من وجوده لا ضمان عليه وان كان آيا من وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا تقبل دعوى الضياع منه لانه من اضرار في البرازية وبه يفتى ❀ استعار امرأة مراءى بل لتلبس فلبست وهي غشي فزقت رجلها فتقرق السر اويل لا ضمان عليها لانها غير مضيعة ❀ استعار شيئا فقال له المعبر لا تدفع الى غيرك قد دفع وهلك عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر ضمن المستعير لانه دفع اليه بغير اذنه وقال بعضهم ان كان الشيء لا يختلف باختلاف المستعمل لا يضمن ❀ استعار محملا أو فسطاطا وهو في المصر فصار به فهلك عن أبي يوسف لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا أو عمامة فصار به كان ضامنا ❀ استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يده شيء أو عرق وقع عليه فتقرق لا يكون ضامنا من قاضي خان ❀ لو استعار امرأ السقي به أرضه ففتح النهر ووضع المزرعة رأسه ونام مضطجعا فسرق لا يضمن لانه حافظ ولهذا الوسر من تحتها من النائم قطع وان كان في العصر أو هذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا أو المستعار تحت

رأسه أو موضوع بين يديه أو بجو إليه بحيث بعد حفاظا عادة من الخلاصة ❊ استعار
 من البدن مبطنه قد قهرها وفرغ ثم أعاره من غيره وضاع ضمن المالك أيهما شاء قال رضي الله
 عنه المروءة المصاة ما لا يختلف باختلاف المستعمل وأغيا الضمان لكون الإعارة بعد انتهاء
 مدتها بالفراغ من العمل الذي عينه للاستعارة ❊ استعار كندرة ثم أعارها من غيره لا يضمن
 ❊ استعارت ملاءة لمصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فقترت تضمن ❊ استعار فاسا
 وضرب في الخطب (١) ومحت شد در هيزم وتبرديكر كرفت وبعمره آن تبرزد وانكسر ضمن
 وقيل إن كان الضرب معناده لا يضمن ❊ استعارت ملاءة ووضعها في البيت والباب مفتوح
 فصعدت السطح فهلكت قبل تضمن وقيل لا تضمن ❊ استعارت طشتا وغسلت فيه بلغ بكبح
 بأرباع فانكسر إن كان يغسل مثلها في مثله وكان القفل معناده لا يضمن ❊ استعار قدرا للطبخ
 فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكافون مع المرقه أو أخرجهما من البيت فوقعت من يده وانكسرت
 فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الجال إذا زلق قنية ❊ إذا استعارت سراويل فزلقت رجلها في
 المشى فتخرق لا تضمن ❊ وقع من يدرب البيت شيء على ودبحة عنده فاقصد ها يضمن وإن كان
 بساطا أو سادة استعاره لبسطه لم يضمن هو ولا أجبره بخلاف الجال لا يضمنه بعض فيستفيد
 بشرط السلامة بخلاف هذا ❊ لو رد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه إلى
 الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد به ضمن من القنية ❊ وفيه أودعه أحناسا
 وغاب ومات ولم يجد المودع وأرناله سوى بنت ابنه المراهقة بعد في الدفع إليها إذا كانت
 تقدر على الحفظ ❊ استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه إلى الحداد فوصله بغير
 إذن المعبر ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا القاصب إذا غصبه منكسرا هذه
 في القصب من القنية ❊ وضع المستعار بين يديه ويأمن لا يضمن لأن هذا حفظ عادة لكن إذا نام
 جالسا أو إذا نام مضطجعا يضمن ❊ صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم أو القاس وشوهه
 فأعطاه والمستعار لغير المعطى فهلكت في يد الصبي إن كان الدافع مأذونا لا شيء على المستعير
 وإنما يجب الضمان على الدافع لأنه إذا كان مأذونا صح منه الدفع فكان الهلاك حاصلا
 بتسليطه وإن كان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ منه لأن الأول غاصب
 والثاني غاصب القاصب من الصغرى وقاضى خان ولو كان ذلك الشيء للآل لا يضمن الآخذ
 من مثل الهديانة قال صاحب الفصولين لو أراد بالمأذون مأذونا في التجارة لا في هذا الدفع
 ينبني أن يضمن كل منهما كافي المحجور إذا دفع غاصب حيث قد كان مأذونا في التجارة لعدم
 الملك والاذن في الدفع فيصير الآخذ غاصبا القاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد
 الاذن في الدفع أيضا فينبغي أن لا يضمن الدافع أيضا لأن المالك أه ❊ استعار قلادة ذهب
 فقلدها صديقا فسرقته فإن كان الصبي مضطجعا فخط ما عليه لا يضمن ولا يضمن من الوجهين
 ❊ استعار شيئا فدفعه ولده الصغير المحجور إلى غير ماله طرية ضمن الصبي الدافع وكذا

(١) ويستفي الخطب غاتي بغاس ثانية وضرب رأس نك القاس

الاستعارة **❦** ادعى المستعير الاذن وجعله المعبر ضمن المستعير الا ان يبرهن فصولين
❦ استعار فاسا أو قدومها ليكسر الحطب فوضعه في البيت قلف بلا تقصير بضمن لانه اذن
 بكسر الحطب لا موضعه في بيته وقيل لا يضمن وبه أفتى صاحب المحیط وقاضى خان وبالقضمان
 أفتى الامام جلال الدين من مشتمل الهداية **❦** استعار فاسا ودفعه الى أجبره ليعمل به
 فقرر به ينبغي أن لا يضمن كما هو المختار كذا في الاجارة من الفصولين ومشتمل الهداية **❦** لوجاء
 خادم المعبر فدفع اليه المستعير ثم أنكر المعبر الامر لم يضمن المستعير اذا رد الى خادم المعبر كالرد
 الى المعبر **❦** ذكره في الفصولين قلت الا اذا كان شيئا نفيسا فيضمن كامر **❦** (١)
 كلندي عاريت خواست نادرياغ كار كنسد معير كفت درياغ مكذار ياخود يبار قتر كه
 غمة ينبغي أن يضمن **❦** (٢) كلندي عاريت خواست تآب رادار آب برست
 ووضعه تحت رأسه ونام فسرقت يرا اذا النوم على هذا الوجه ليس بتضييع **❦** دفع
 الاستعار الى قن المعبر قلف فلو كان عقد جوهر أو شيئا نفيسا ضمن المستعير بالدفع الى قن المعبر
 من الفصولين **❦** هلكت العارية في يد المستعير ثم استعقت له أن يضمن أيهما شاء ولا
 يرجع أحدهما على صاحبه وفي الاجارة يرجع المستأجر على الايجرون التمسك **❦** لو
 رد العارية الى أحد من في عيال المعبر فضاعت لا يضمن الا اذا كانت شيئا نفيسا كالجوهر
 فردها الى هؤلاء يضمن من الوجيز **❦** وفي الخلاصة لو رد العارية مع ابنه أو عبده يبرأ من
 الضمان كذا كذا في الوديعة وكذا لو ردها الى عبد المعبر أو أجبره أو من في عياله يبرأ من
 الضمان ولو كانت العارية عقد جوهر أو شيئا نفيسا فدفع الى عبد المعبر أو الى أجبره بضمن
 انتهى **❦** اعارت شيئا من متاع البيت بغير اذن الزوج فان كان كما يكون في أيديهن عادة
 فضااع لم يضمن ولو من غيره ضمنت من الفصولين والوجيز **❦** وفي الخلاصة رجل استعار
 من امرأه شيئا مما كان من ملك الزوج فاعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في
 أيديهن عادة فلا ضمان على أحد أما في القرس والثور فيضمن المستعير أو المرأة انتهى **❦** طلب
 المعبر العارية ففرط في الدفع فهلك ان كان قادر على الرد وقت الطلب ضمن والا فلا يضمن
 من الفصولين **❦** وضع العارية ثم قام وتركها ناسبا فضاعت ضمن **❦** اذا كانت العارية
 مؤقته بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون المدة مؤقته تصا أو
 دلا حتى ان من استعار قدومها ليكسر الحطب فكسره وأمسكها حتى هلك ضمن **❦** ولو دخل
 منزل رجل بانه وأخذناه لينظر اليه فوقع فانكسر لا ضمان عليه وان أخذ به بغير اذنه من
 مشتمل الهداية **❦** استعار ثوبا ليلسه هو ليس له ان يعبر غيره فان فعل ضمن وان لم يعبر
 اللابس له ان يعبر غيره قبل ان يلبس فان أعار بعد ما لبس ضمن وكذا يضمن اذا لبس بعد
 ما ألبس غيره كافي الوجيز والفصولين وفي قاضى خان فان لبس بعد ما لبس غيره قال الامام

(١) أخذ فاسا عارية لاستعملها في كرمه فقال المعبر لا تركها في الكرم وأنهما معن

(٢) أخذ فاسا عارية ليلس بها طريق المسافعة

على البرزوى ضمن اذا هلك ذكر الامام السرخسى والشيخ خواهرزاده انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع انتهى ❀ رجلان يسكنان في بيت واحد وكل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً ثم طالبه المعير بالرد فقال المستعير قد كنت وضعتني في الطاق الذي يكون في زاوية تلك قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير راداً ولا مضعفاً ولا يكون ضامناً من قاضيان والوجيز ❀ استعار ثوباً من رجل ثم طلب المعير ان يردّه فقال المستعير نعم هوذا دفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرقي من المستعير قالوا ان كان المستعير عاجزاً عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادراً على الرد فان أظهر المعير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير وكذلك اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشئ وان صرح بالرضا لا يضمن من قاضيان ❀ لو أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره ثم رده الى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز ❀ ولو قال لا آخر أعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها فعليه مثله أو قيمته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة فيكون ذلك ولاية الاباحة ❀ وفي العيون قال خلف بن أيوب سألت محمداً عن رجل استعار من رجل رقعة ورفعها قيصة أو غشاً يدخله في بابها قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال أردته عليك فهو عارية من الخلاصة ❀ وفيها اذا جدد غيره العارية أو الودعة وهي مما يحول عن مكانها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها

❀ النوع الثاني ضمان القن ❀

استعار عبد افرده الى دار المالك ولم يسلمه لم يضمن لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد من الهداية ❀ استعار قنالاً لخدمته شهر فاهوى على المهر من الفصولين ❀ استعار قنالاً لخدمته فله ان يعبره وان عين نفسه للخدمة لعدم تفاوت الناس في الاستخدام بخلاف لبس الثوب من الوجيز والفصولين

❀ النوع الثالث ضمان العقار ❀

استعار بيتاً لسكنه له ان يعبر غيره وان عين ان يسكنه بنفسه لعدم تفاوت الناس في السكنى بخلاف اللبس كافي الفصولين والوجيز ❀ رجل استعار من آخر أرضاً لبنى فيها وبغرس فيها نخيلاً فأغارها صاحب الأرض لذلك ثم بدد المالك أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة أو مؤقتة الى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة ثم ان كانت الاعارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئاً ويكون للمستعير غرسه وبناءه وعلى قول ابن أبي ليلى والشافعي ضمن المعير قيمة البناء والقرص قائماً يوم الاسترداد ولو كانت الاعارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض أعرتك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبني فيها ثم رجع من الاعارة قبل مضي الوقت كان ضامناً للمستعير قيمة البناء والاعراس قائمة يوم الاسترداد

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا ضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان
 قطع الاتجار ورفع البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يملك
 البناء والغرس بالقيمة وعلى قول زفر للمستعير ان يرفع البناء والغرس ولا ضمن صاحب
 الارض كالأركان الاعارة مطلقة من قاضيان وفي الهداية وان كان وقت العارية ورجع
 قبل الوقت صرح رجوعه ولكنه يكره ويضمن المصير ما نقص البناء والغرس بالقطع كذا ذكره
 القدوري في مختصره وما ذكره قاضيان من انه ضمن قيمتهما ويكونان له مروي عن الحاكم
 الشهيد ذكره في الهداية أيضا ❦ لو أعار داره ثم ربط المعير دابته على باب الدار فحسرت
 انسانا لا يضمن بخلاف المؤجر اذا ربط دابته بعد ما سكن المستأجر على ما مر في الاجارة هذه
 في الاجارة من الخلاصة ❦ لو بنى المستعير حائطا في الدار المستعارة يقال له بالفارسية بانخه
 فلما استرد المعير الدار وأراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم
 الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض من الخلاصة

❦ النوع الرابع ضمان المستعار للرهن ❦

استعار عينا ليرهنه ولم يسم ما يرهنه فله ان يرهن بأي قدر وبأي نوع شاء فله ذلك المستعار
 في يد المرتهن ضمن المستعير للمعير قدر ما يسقط به عن المستعير من الدين وكذلك لو دخله عيب
 فسقط بعض الدين ضمن الراهن للمعير قدر ذلك ولو ان الراهن عجز عن فكالك الرهن قضى
 المعير دين الراهن كان المعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط من الدين عند الهلاك
 ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفا ورهنه بالقبض باذن المعير وافتكه المالك
 بالنقص درهم لا يرجع على الراهن باكثر من ألف ❦ ولو أن المستعير وكل رجلا قبض الرهن من
 المرتهن والرهن على المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا ضمن ان هلك المال
 في يد الوكيل وان لم يكن في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل لم يجز ❦ وليس للمستعير
 ان ينقعه بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولو بعد الفسك فان فعل ضمن من قاضيان
 ❦ قال في الهداية ولو استعار عبدا أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل ان
 يرهنهما ثم رهنهما بعالم مثل قيمتهما ثم قضى المالك ولم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا
 ضمان على الراهن وكذلك اذا اقتل الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد ثم عطب بعد
 ذلك بغير سعة لا ضمن انتهى ❦ وان سمى المعير قدرا أو جنسا تخلفه المستعير فرهنه
 باقل مما سمى أو أكثر أو بصنف آخر لا يجوز وبصير ضامنا والدليل في الهداية ❦ وكذا
 لو استعاره ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة
 لا يجوز وبصير ضامنا والمستعير ان يأخذه من المرتهن من قاضيان ❦ ولو هلك المستعار
 عند المستعير قبل ان يرهنه أو بعد ما فتكه فلا ضمان عليه من الهداية ❦ ولو اختلفا
 في الهلاك والتقصان فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه
 أو بعد ما فتكه كان القول قول المستعير مع عبته من قاضيان وان اختلفا في قتلوا أمره

بالرهن فالقول للمعير لان القول قوله في انكار أصله فكذلك في انكار وصفه ولورهنه المستعير
 يدين موعودوه وان رهنه ليقرضه كذا فهو كذا في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة
 سواء ضمن المرتهن قدر الموعود المسمى للراهن ويرجع المعير على الراهن بمثله من الهداية
 ولو هلك المستعار في يد المرتهن بعد قضاء دينه برده ما قبض على الراهن ويدفع الراهن
 ذلك المقدار على المعير من الوحيز

باب السابع في الودعة ويشتمل على ستة فصول

(الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا)

الايداع تسليم الشيء على حفظ ماله والودعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد المودع اذا
 هانت لا يضمنها كإلى الهداية وغيرها قال في الاشياء الودعة امانة الا اذا كانت باجر
 فمضبوته ذكره الزيلعي انتهى واشترط الضمان على المودع باطل هذه في الكفالة
 من الهداية ثم الودعة تارة تقع بالايجاب والقبول صريحا كقوله أو دعتك وقبل
 الآخر وتم بالايجاب وحده في حق الامانة لا في حق وجوب الحفظ عليه حتى لو قال للغاصب
 أو دعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل حتى لو هلك عنده لم يضمن وتارة تقع
 بالكناية كقوله لا آخر أعطني الفدرهم أو قال أعطني هذا الثوب الذي في يدك فقال
 أعطيتك فهذا على الودعة نص عليه في المنتقى من الوحيز وتارة تقع لالة فلو جاء رجل شوب
 الى رجل ووضع بين يديه وقال هذا الودعة عندي وسكت الآخر صار مودعا ولو ذهب
 صاحب الثوب ثم ذهب الآخر بعده وترك الثوب ثم وضع الثوب كان ضامنا لان هذا قول
 منه للودعة عرفا وكذا الوضع صاحب الثوب يديه ولم يقل له شيئا والمسئلة بمجالها
 كان ضامنا أيضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا أقبل الودعة فوضع الثوب بين يديه
 وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا أقبل
 حتى لم يصير مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله فكذلك فذهب ثم رفعه من لم يقبل وادخله في بيته ينفق
 ان يضمن لانه لم يثبت الايداع صار غاصبا برفعه من القسولين وضع في بيته شيئا بغير
 أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه الحفظ من البرازية وإذا قال ضع في هذا
 الجانب من بيتي الا اني لا أزم حفظه يصير مودعا ذكره في القنية وفيها عن عين الأئمة
 الكرام يسي وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لا احفظه وترك صاحبه صار
 مودعا يضمن ان ترك حفظه وعن أبي الفضل الكرماني لا يصير مودعا ولا يضمن ترك الحفظ
 وهكذا في المحيط انتهى أقول ويقول صاحب المحيط ناخذ في حلت زوجة الابن الى دار أبيه
 خالية فاخذها الا هوته وقصر الصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال رضي الله عنه فقد
 جعله مودعا بدون تصريح بالايداع دون أهله وخدمه لانه القسم في الهدايا والمصرف فتعين
 القسط من القنية فام رجل من أهل المجلس وترك كتابه أو مناعه فالباقون مودعون حتى
 لو قاموا جميعا وتركوه فضاع ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك عندهم فقد استغفهم فاذا قاموا

فقد تركوا الحفظ المترجم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان المترجم
 تعين للحفظ تعين للضمان **١٠** ولو جاء رجل الى الخان بدابة وقال لصاحب الخان اين اربطها
 فقال صاحب الخان اربطها هنا فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال
 صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسقيمها ولم يلبث صاحب الدابة صاحب كان صاحب
 الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة اين اربط الدابة استبعاد عرفا وقول صاحب الخان
 هنا قبول للوديعة من قاضيان والوجيز **١١** وللمودع ان يسافر بالوديعة ولو كان لها رجل
 ومؤنة عند أبي حنيفة اذا كان الطريق آمنا وقال ليس له ذلك اذا كان لها رجل ومؤنة الا
 اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان
 العقد فيتعين للحفظ من الهداية **١٢** وفي المختار وليس له ان يسافر بها في البحر ولم يتعرض
 للمخلاف واطلاقه يدل على الوفاق **١٣** وليس للمودع ان يودع بلاذن ولا بصديق على دعوى
 الاذن الابينة والوضع في حوز غيره ايداع الا اذا استأجر الحرز فيكون حافظا لجزء نفسه
 فلو اودعها آخر غير اذن فهلكت فلهما الثالث يضمن الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وقاله
 ان يضمن اياه ما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول
 من الهداية **١٤** وليس للمودع ان يؤاجر الوديعة ويرهن من عارية الكنز **١٥** وفي العارية
 من الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه **١٦** وفيها
 من الوديعة المودع اذا سافر اغنا يضمن اذا كان له رجل ومؤنة فان لم يكن فان كان له من
 السفر لا يضمن وان كان له من السفر فكذلك عند أبي حنيفة لا يضمن اه **١٧** واذا شرط
 المودع شرطا مفيدا من كل وجه يتقيد به كدبائه او لا فاقول احفظها في هذه الدار
 فحفظها في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فيتعيد بالشرط كره في الهداية
 وفي الفصولين وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو كدبائه وقيل يضمن لو لم يتحج في وضعها
 دارا أخرى لا لاحتاج اذا تعين بلغ حينئذ لا يطلب منه حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه
 اه **١٨** وهكذا الوفاق لا تسافر بها فاسافر بها ضمن لان التعيد مفيد اذا الحفظ في المصر بلغ
 فكان صحيحا من الهداية **١٩** شرط شرطا مفيدا من وجه لا من وجه تعيد به لو كدوا والا فلا
 عين بيتان دار فحفظ في بيت آخر منها قبل لو كدبائه كقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن
 لا لو لم يؤكد وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو كد وقيل لا يضمن مطلقا اذا البيتان في دار
 واحدة فلما يتفاوتان في الحرز من الفصولين قال في الهداية ولو كان التفاوت بين البيتين
 ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والذي نهى عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح
 الشرط فيضمن والا لم يضمن لان البيتين من دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز فلا يفيد الشرط
 وفي الخلاصة اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في
 تلك الدار فهلكت لا يضمن وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان نظير البيت المنهى عنه
 الى السكة يضمن ولو قال لها حفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى ضمن ولو كانت الدار
 الاخرى مثل الاولى أو أحرز منها لا يضمن هكذا ذكر الصمد والشهد وذكر الامام

خواجه زاده في الاصل انه ضمن وان كانت الثانية أحرز من الأولى ولو قال لا تضعها في
الحاوت فوضعهما فسقط دليلان لم يكن بينه أحرز من الحاوت أولم يكن له مكان آخر أحرز منه
لا ضمن والأضمن ٨١ ولو شرط شرطاً لا يبعد أصلاً فاعداً كذا ولا كذا مدين صندوق بيت ولو
قال ضعها في كيس فوضع في صندوقه لم يضمن ولو قال لا تضع في الحاوت فانه مخوف فوضعهما
فيه لم يضمن ولو لم يكن له موضع آخر أحرز منه وإذا قل للمودع ان يخرجهما من المصر فخرجهما
ضمن إذا لحظ في المصر بلغ فيعيد إلا أن يضطر أو يخاف التلف فلو أمكنه الحفظ في المصر
مع السفريان يتركه في المصر المأمور به فانه ضمن لو سافر بها وأمان احتاج إلى نقل العيال
أولم يكن له عيال فسافر بها لا يضمن وهذا الوجه المكان ولو لم يعين بان قال احفظ هذا ولم يقل
في مكان كذا فافترس لو كان الطريق مخوفاً ضمن بالاجماع والألا يضمن بالاجماع إذا لم يكن له
حل ومؤنة فلو كان له حل ومؤنة وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان لا بد له من السفرة فذهب عن
حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع ولو لم يكن لا بد له من السفرة فكذلك لا يضمن
عند أبي حنيفة قريباً كان أو بعيداً وعند أبي يوسف يضمن لو بعيداً وعند محمد يضمن في
الحالين من القسولين ٨٢ أمره أن قالت لا كارها لا طرح البرقي منزلك فوضعه إلا كار في منزله
بخي إلا كار حيايته وهرب فرفع الماسطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي ان
كان منزله قريباً من موضع البدر فلا ضمان على إلا كار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون
على إلا كار فإذا طرحه في موضع الكدس قريباً من البدر وأخف مؤنة لا يضمن ٨٣ إذا
قال المودع وضعت الودعة في مكان حصين ونسبت قال بعضهم كان ضامناً لأنه جهل الأمانة
فيضمن كالمودعات محلها وكرجل عنده غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامناً وقال
الفقيه أبو الليث ان قال وضعت الودعة في دارى ونسبت المكان لا يكون ضامناً ولو قال
لا أدري وضعتها في دارى أو في بيت آخر كان ضامناً وهكذا روى عن أبي يوسف ٨٤ ولو قال
وضعت الودعة بين يدي في مكان ثم قتت ونسبتها أو قال سقطت مني قال الفقيه أبو بكر البلخي
يضمن وقال الفقيه أبو الليث ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية يفيكندم (١)
يكون ضامناً ولو قال (٢) يفتاداز من لا يضمن وقال الفقيه قد قال بعض أصحابنا إذا قال
ذهبت الودعة ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عينه فلا ضمان عليه وبه نأخذ
وفي حقه لا فرق بين قوله يفيكندم أو قال يفتاداز من من أنه لا يكون ضامناً على كل حال من
قاضي خان وفي مشتمل الهداية لو قال المودع سقطت الودعة أو قال بالفارسية يفتاداز من
لا يضمن ولو قال سقطت أو قال يفيكندم لم يضمن كذا ذكره الفقيه أبو الليث في فتناءه
وطعنوا وقالوا بمجرد الاسقاط ليس بسبب الضمان ألا يرى أنه لو أسقطها ثم رفعها ولم يرج

(١) قوله يفيكندم بمعنى أسقطت

(٢) وقتت مني

عن ذلك المكان حتى هلك لا يضمن ففهمنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل بشرط أن يقول
مع ذلك أسقطت وركت أو يقول أسقطت وذبحت أو يقول أسقطت في الماء أو ما أشبه
ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي أن يضمن لأنها انما سقطت لتقصير من جهته وفي قنارى ظهر
الدين إذا قال سقطت الوديعة أو قال يفيق كنتم ينبغي أن لا يضمن بمجرد هذا القول لأن
العامة لا يفرقون بين قولهم يفتادو ويفكسدم انتهى ما في المشتمل وفي الفصولين عن
الخلاصة لو قال أسقطتها لا يضمن لأنه لا إسقاط إذا لم يتركها ولم يذهب لم يكن متعديا وعليه
الفتوى اهـ **❦** ولو قال المودع لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يضمن ما يكون ضامنا بخلاف
ما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت وقال شمس الأئمة السرخسي الأصم أنه لا يضمن على
كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يرد عليه
رجل عنده وديعة فقال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أين مضتها أو لم
أضيع قالوا يكون ضامنا **❦** ولو قال ضاعت الوديعة عندي ثم قال ردت الوديعة عليك
يضمن ولا يقبل قوله في الرد لأنه متناقض **❦** رجل أودع عند رجل زبيل فيه الآلة ثم
ادعى أنه كان فيه قدوم وطلبه منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر
لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه أنه رفعه أو ضيعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ
وان نكل ضمن **❦** نجارا أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب
الوديعة أن زيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة ونحو ذلك
❦ وعن نصيرانه كتب إلى ابن شجاع في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب
وقال ان دفنتها في داره لا يضمن وان دفنتها في دار غيره ضمن قيل وان دفنتها في كرمه فسرقت قال
ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وكذا الدار إذا لم يكن لها باب من قاضي خان
إذا قال المودع دفنت الوديعة في مكان كذا فنفيت ان كان دارا أو كرمه له باب لا يضمن ولو
قال وضعت الوديعة بين يدي في داري والمسئلة بها لها فان كانت الوديعة مما لا يحفظ في
عرصة الدار وعرصة الدار لا تعد عرزاله كصرة ذهب ونحوها يضمن وإذا كانت مما تعد الدار
عرزالها لا يضمن ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر ضمن **❦** ولو قال بعثت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها إليه من الخلاصة **❦** أودع عنده ما وقع فيه
السوس فلم يرد حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن **❦** وضع الوديعة في الدار وخرج
والباب مفتوح فسرقت فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع سيع حس الدار لا يضمن
❦ مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها غير اذن صاحبها عند الامام من البرازية
❦ المودع يمس الوديعة ويضعها ويستعملها كتوب نفسه فهو في غير الاستعمال
لا يضمن **❦** أودعه دنائير وسأله ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حجره ليصل
له الدراهم ثم قام ونسبها فضاقت ضمن **❦** أودعه سكيانا فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم
يقصر في الحفظ **❦** المودع اذا قفع الكورة في الشتا وركبها مفتوحة فهلك الفواكه

والباطن المودعة ضمن ٣ ان حدث في الحال والافلا ❶ أودع قراطيس فوضعها في
الصندوق ثم وضع فوقه ماء بشر به قفاط الماء عليها فهلكت لا ضمن ❷ وضع الودبعة
في داره ويدخلها اناس كثيرة فضاقت فان كان شياً يحفظ في الدار مع دخولهم لا ضمن
والذهب ضمن ❸ أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته
وترك الودبعة وتواري غاير على بيته والودبعة ضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته من
القبعة قال في التهمة وذلك لان في تضييعه مال نفسه لا يصير معذرة في مال غيره ❹ ولو قال
دفنت الودبعة في مكان حصين ونسبت الموضع فيه اختلاف المشايخ وقدمت ولو لم يبين
المكان ولكنه قال مرقت الودبعة من المكان المدفون فيه لا ضمن ❺ المودع اذا دفن الودبعة
في الارض ان جعل هناك علامة لا ضمن والا ضمن وفي المقارنة ضمن جعل هناك علامة
أولم يجعل ولودفن في الكرم ان كان حصيناً بان كان له باب مغلق لا ضمن وقدمت ولو
وضهها لم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل اليه أحد الا بالاستدذان لم ضمن فان توجهت
المصوص نحو المودع في المقارنة دفن الودبعة كيلاً تؤخذ منه لخدمة الخوف فلما رجع لم
يظفر بالمكان الذي دفنها فيه ان كان يمكن ان يجعل هناك علامة فلم يضره لا ضمن واذا
أمكده العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الودبعة ضمن أيضاً
فان كان رب الودبعة معه يذهب ان جلة فلما توجهت للمصوص قال له مالكها ادفنها فذهبها فلما
ذهبت للمصوص لم توجد لاشئ انه لا ضمن لان الدفن منه باذن المالك ❻ واذا وضع الودبعة
في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الارض ضمن وان جعلها تحت التراب لا ضمن
من مشغل الهداية ❷ سوى قام للصلاة من الحائض وفي الحائض ودائع فضاقت الودبعة لم
ضمن صاحب الحائض لانه حافظ بحسب ان يترك مضيقاً ولا يكون هذا منه ابداعاً للودبعة
بل هو حافظ بنفسه في الحائض وحافونه محرز من قاضيان وفي الفصولين ذكر الصدر
الشهيد ما يدل على الضمان فليست امل عند الفتوى ولو لم يكن له جار يحفظ ضمن ذكره في
الوجيز ❸ وفي الفصولين تعلقنا من فتاوى الفضلي خرج الى الجمعة وترك باب حائضته مفتوحاً
واجلس على باب الدكان ابن صغير الهلوك كان المصبي يعقل الحفظ برئ والا ضمن وفي فتاوى
ظاهر الدين برئ على كل حال اذ تركها في الحرز فلم يضيع انتهى ❹ رجل دفع الى رجل جواهر
ليبيعها فقال القايض أنا أرحم تاجر الاعرف قيمتها فضاقت الجواهر قبل ان يريها قال الشيخ
أبو بكر محمد بن الفضل ان ضاعت أو سقطت بجرته يكون ضامناً وان سرقت منه أو
بمزا حة أصابته من غيره لا ضمن انتهى ❺ رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل
ودبعة ويقول أودعته عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد
منهما انه ما أودعه عنده فان أبي ان يحلف أعطى الودبعة لهما ما ضمن لهما من ثمنها لانه
أناف الودبعة بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الودبعة ولا أدري كيف ذهبت فانه لا ضمن
لان ذهابها ليس بشغل وجهه عائد اليه من قاضيان ❻ رجل في يده الف فادعى رجلان

كل واحد منهم ما انما له أو دعهما أباه وأنكر حلف لكل واحد على الافراد وبأيهما بدأ
القاضي جاز فان حلف لاحدهما بحلف الثاني فان حلف لاشئ لهما وان نكل الثاني بقضى
له وجود الوجه وان نكل للدول لا يقضى له حتى يحلف الثاني لينسكت فوجه القضاء هل هو
لهما أولا واحدهما بخلاف ما اذا أقرا لاحدهما فانه يحكم به لان الاقرار بجهة موجبة بنفسه
والنكول انما يصير بجهة عند القضاء فالنكل الثاني أيضا يقضى بالالف بينهما نصفين وبغرم
ألفا أخرى بينهما فالوقضى القاضي الاول حين نكل ذكر البرزوى انه يحلف الثاني فان نكل
يقضى بينهما بالالف لان القضاء الاول لا يبطل حق الثاني وذكر الحنابلة انه نفى قضاءه
للاول لمصادقته محل الاجتهاد ولان من العلماء من قال يقضى الاول ولا ينظر لكونه
اقرارا دلالة من الهداية ❀ امرأة عندها وديعة فأودعها رجلا ثم قبضتها وأودعت آخر
فقبضتها وقضت شيئا منها فقالت ذهب ولا أدري أيكما أصابه وقال لا تدري ما في وعائك
ورددناه عليه لانه في ثمن لرب المتاع فقبضتها بعد ما بالايديع ولو صالحتهما على شئ جاز
الصالح كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ولونام المودع ووضعها تحت رأسه أو يجنبه
يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما لو نام
مضطجعا ضمن في الحضرة في السفر وعن البعض لا ضمن في الوجهين من مشغل الهداية
والفصولين ❀ وفي الهداية من الدرقة لو نام المودع والمتاع تحته أو عنده لا ضمن لانه
ليس بتضمين انتهى ❀ وضع الوديعة في كيسة أو شدتها في التكة ينبغي ان لا ضمن ❀ جعل
ثياب الوديعة تحب جنبه لو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه
يبرأ مطلقا ❀ جعل دراهم الوديعة في خفه ضمن في الامن لاني لا يبرأ لانها في اليدين على
شرف السقوط عند الركوب وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كفه أو عمامته
وكذا لو شد الدراهم في منديل ووضعها في كفه يبرأ ❀ ولو ألقى دراهم الوديعة في جيبه
ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا ضمن من الفصولين وفي الخلاصة ألقى دراهم
الوديعة في جيبه ولم تقع في جيبه وهو يظن انها وقعت فيه فضاغت ضمن وهكذا في البرزويه
ولم أطلع على وجه المخالفة ❀ امرأة تركت ولدها عندها أمه بالقي هي دارى حتى أجمع
فذهبت وتركته فوقع المصغر في النار فعلم الهدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ
نفسه ولو أودعت صبية فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمت والا فلا ضمان
من القنية ❀ اذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها أو نوبأ فلبسه أو عسدا
فاستخدمه أو شيئا فافترشه أو أودعها غيره ثم زال التعدي وردت اليده الى الحالة الاولى
برئ عن الضمان عندنا كافي الهداية وقاضي خان وانما يبرأ في الصور المذكورة اذا
صدقه المالك في ذلك أو أقام البينة عليه وقال في مشغل الهداية والفصولين المودع اذا
خالف في الوديعة ثم عد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان
كذب لا يبرأ الآن يقيم البينة على العود الى الوفاق ولو كان مأمورا بالحفظ شهر اقضى

شهر ثم استعمل الوديعة ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ لا يبرأ اذا عاد وأمر الحفظ غير
 قائم من الفصولين ❊ قوم دفعوا الى رجل دراهم ليرفع الخراج عنهم فأخذها وشد هاق
 منديله فوضعه في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب
 المال لا يصدقونه قالوا الاضمان عليه وهو كالمال قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت
 وغبة القول قوله مع البين ولا ضمان عليه فكذا هنا من قاضي خان ❊ اذا جعل
 الوديعة في جيبه وحضر مجلس الفسق وسرق فلا ضمان عليه من الخسارة ومثقل
 الهداية ❊ جعل الوديعة في جيبه وحضر مجلس الفسق فضاقت به دماسكرو بسرقه أو سقوط
 أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وقال بعضهم هذا
 اذا لم يزل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه
 فيصير مضيا ومودعا غيره من قاضي خان ❊ اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع
 ثم غاب وخيف عليها الفساد فلباع بيعهادون أكلها بشرط الضمان من القنية ❊ اذا
 كانت الوديعة شيئا من الصوف والمالك غائب تخيف عليها الفساد ينبغي أن يرفع الامر
 الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة خنطة فافسدتها
 النسأرة وقد اطعم المودع على ثقب معروف فان أخبر صاحب الخنطة ان ههنا ثقب النسأرة
 لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطعم على ذلك ولم يسه كان ضامنا ❊ ولو كانت الوديعة
 دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فمالجها فقطعت في ذلك فصاحب الدابة بالخيار
 يضمن أي ما شاء فان ضمن المودع لا يرجع المودع على الذي عالجها بامر وان ضمن الذي
 عالجها ان كان المأمور علم وقت المعالجة ان الدابة لغير الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة
 لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره أو ظن انها له ان يرجع على المودع
 لانها كانت في يد المودع والبدليل المالك من حيث الظاهر ❊ رجل أودع عند فاني ثيابا
 فروضها الفاني في حافوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفته
 عليهم فأتاه السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرق قالوا ان
 كان الفاني لا يقدّر على منع السلطان من رفعها لا يضمن لانه أمين ويضمن المودع لانه
 مرتهن الغائب فيضير المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن من قاضيان
 ❊ وارث المودع اذا دل السلطان على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي
 وصايا الجامع للامام خواهر زاده المودع اذا دل انما على الوديعة انما يضمن اذا لم ينسج
 المدلول عليها من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن خلاصة ❊ رجل في يديه
 مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهرا أو ضربك ضربا
 لا يجوز له أن يدفع المال فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع بك
 وأضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز
 الا أن يخاف تلف عضوه والضرب المتوالي يخاف منه التلف ❊ رجل رفع الوديعة

فلم يمتعه المودع قال أبو القاسم ان أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على الدفع بان كان يخاف من دماره وضرره لا يضمن ❊ المودع اذا ربط سلسلة على باب خزائنه في خان بجبل ولم يقفله فخرج فسرقت ودبسته قالوا ان عد هذا اغفالا واهمالا كان ضامنا والا فلا ❊ اذا سرقت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة كان ضامنا قبيل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا يسمع في موضع الحس أخاف أن يكون ضامنا لان هذا انضيمع ❊ وقال أبو نصر اذ لم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ من قاضي خان وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل انتهى ❊ وفي الخلاصة مودع غائب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره لم يجعل البيت في يده غيره انتهى ❊ اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان في القرى لا يضمن وان ربطها في الكرم أو على رأس المبطنة وذهب قبل ان غابت عن بصره يضمن وقيل يمتنع العرف في هذا وأجناسه وذكروا في العدة لوجعلها في الكرم فضاعت ان كان حائط الكرم بحيث لا يرى المارة في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب ولا يضمن من مشغل الهداية والفصولين ❊ لبس ثوب الوديعة ودخل المشرعة ليجوز الماء فترعه ووضعها على ألواح المشرعة فلما انغمس مرق الثوب لم يضمن لعوده الى الوفاق بنزعه وفيه نظر بدليل مسئلة الحرم لو لبس المحيط فترعه فلبسه ثانيا فنزعه على قصد اللبس بعد الجزاء فكانه لم ينزع والانه قد اجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ فنزعه على قصد اللبس ❊ المودع لو لبس قص الوديعة بلا اذن فنزعه بالليل للنوم فسرق فلو من قصده لبيه من الغد فليس يعود الى الوفاق ولو قصده تركه لا يعود اليه فسير (١) ❊ جادر شب ودبعت رابرام برودتسر ونشرها به فبعت ربح فاعادتها الى ما كانت فيه من البيت قبيل يبرأ وقيل لا وهو اظهر لما مر من عدم القصد على ترك التعدي ❊ وضع طبق الوديعة على رأس الخاية لو فيها شيء يحتاج الى التغطية كالذيق ونحوه ضمن لانه استعمال صيانة لما فيها ❊ ولو وضع ثوبا على عجين ضمن للاستعمال ❊ وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التغطية والا لا لانه مستعمل في الاول لافي الثاني من الفصولين وفي الخلاصة لو وضع ثوب الوديعة على العجين ضمن انتهى ❊ وارث المودع اذا فتح باب الاصطبل أو حمل قيد العبد يضمن من مشغل الهداية ❊ المودع اذا حفظ الوديعة في حوز ليس فيه ماله يضمن والمراد منه حوز غيره اما اذا استأجر بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله ❊ المودع اذا استأجر

يتساقط في المصراع الذي دفع اليه فيه وسافر وتر كها فيه لم يضمن ❀ سيب دابة الوديعة في المصراع
 هل يضمن اذا تلفت لا رواية له في المكتب فقيل يضمن لتعديله بالارسال وقال بعض الفقهاء
 لا يضمن اذا لومات في الاصطبل لم يضمن ❀ كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها الذئب
 حيث يضمن للتضييع ❀ دخل المودع الحمام ووضعه دراهم الوديعة مع ثيابه بين
 يدي الثيابي فضاعت قال قاضي خازن يضمن لانه ايداع وليس للمودع ان يعود وقال صاحب
 المحيط ينبغي ان لا يضمن لانه ايداع ضمني وانما يضمن المودع بالايدي القصدى ❀ وضع
 الوديعة مع ثيابه على شط نهر واغتسل ولبس ثيابه ونسى الوديعة ضمن وهكذا لو سرق
 من انغمس ضمن ❀ المودع غسل ثياب الناس ووضعه على سطحه لتحف ان كان
 للسطح خص لم يضمن وقبل ان لم يكن المخصص مرفعا يضمن من مشتمل الهداية والفصولين
 ❀ أودع حيوانا غاب غلب المودع البائنا تخاف فداها وهو في المصراع بغير أمر القاضي
 ضمن ولو بامره لا يضمن وفي المفاضة يجوز بيعه كذا روى ابن رستم عن محمد لانه لو لم يبيع يضيع
 أصلا ولا يمكنه الاستئذان ممن بلى عليه من الوجيز ❀ أودع رجلا عبدا فبعته المودع
 في حاجة مازع صابله من المصغرى ❀ اذا جعل المودع خاتم الوديعة في خنصره
 أو بنصره يضمن وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى
 ولو كان المودع امرأته فنى أى أصبح لبسته ضمن ❀ المودع اذا بعث الحمار أو
 البقر الى المرح يعتبر فيه العرف والعادة من مشتمل الهداية ❀ ولو أودع رجلا فقبلا
 فادخله المودع في بيته فعضم ولم يقدر على اخراجه الا بقطع الباب والمودع ان شاء يعطى صاحب
 الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقطع الباب وان شاء قطع يابه
 ورد الفصيل الى صاحبه قال وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت
 باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر من نقصان
 الذي دخل في البيت لو المودع قطع الباب فانه يؤمر صاحب الفصيل أن يدفع نقصان
 البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار
 المودع بيتا من غيره وأدخل فيه الفصيل فانه يقول لصاحب الفصيل ان أمكنك اخراج
 الفصيل فأخرجه والا فآخره واجعله أربارا فاعل للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان
 الفصيل حمارا أو بطلا فان كان ضرر قلع الباب فاحشا فذلك وان كان بسيرا كان
 لصاحب الحمار والبطل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت لنقل الدابة الى صاحبها
 ويندفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان من الغصب من قاضيان ❀ رجل
 أودع عندا انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال
 أبو حنيفة لا يخرج الا من الوديعة حتى تصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان
 تصل يده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان أصله أمانة وكذا لو قال المودع لصاحبها انذني
 ان أنت شري بالوديعة شيئا أو بيع لانه مؤمن من قاضيان ❀ المودع اذا خاف في الوديعة

ثم عاد الى الوفاق برى من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جحد الوديعه أو منع حيث لا يبرأ الا
بالرالى المالك وفي الاجارة والا عارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق **في** لو حل
على دابة الوديعه فخلوا فخلوا فهو لها ولو أجزها فلا جرة له من الخلاصة **في** وديعه
ملفوفة في ثفائه فوضعتها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع
حاضرا من البرازية **في** رجل أودع عند رجل عبد افعمته المودع في حاجته صار غاصبا من
مشتمل الاحكام **الفصل الثاني** فيمن ضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن **في** للمودع ان
يدفع الوديعه الى من في عياله ليحفظها كزوجته وولده والديه وعبدته وأمنته وأجيرته الخاص
وهو الذي استأجره مسانحة أو مشاهرة ليسكن معه لا ميأومة اذا كان المودع اليه أمنا غير
منهم يخاف عليه من الوديعه ذكره قاضيان فاذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها
غير أمينه فضاغت يضمن ذكره في الخلاصة قال ابن كمال في الايضاح الدفع الى العيال
انما يجوز بشرط الامانة وعندنا تحققها لا حاجة الى كونه عيالا ثم قال في الذخيرة ولو
دفعها الى أمين من أمثاله وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى انتهى قلت ويؤيده
ما في شرح المجمع عن محمد اذا دفعها الى أمين من أمثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله
كشريكه العنان وعبد المأذون لا يضمن وعليه الفتوى وما في الوجيز لزود دفع الوديعه الى
شريكه المفاوض أو العنان أو عبده المأذون في التجارة أو عبده عزل عن منزله فضاغ لم
يضمن وكذا الصديقان اذا كانا شريكين فوضع أحدهما الوديعه في كيس صاحبه أو
سندوقه وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاغ لم يضمن انتهى **في** وفي الخلاصة
أمرأة حضرتها الوفاة وعندها وديعه فدفعها الى جازنها فهلكت عندها ان لم يكن وقت
وفاتها يحضرها أحد من عياله لا يضمن انتهى وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون
ساكنامعه سواء كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في
نفقته ما يخرج من المنزل وورث كالمسئول على الابن فضاغت الوديعه التي كانت في المنزل
لا يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعه الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع
الوديعه الى من يعوله المودع لا يضمن من قاضيان قال في الفصولين العبرة له ساكنه
الا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والفقن فلا يضمن بالدفع الى أحدهم وان لم يكن في
عياله ونفقة وسكناء بان كان في محلة أخرى وهو لا ينفق عليه لكن بشرط ان يكون الولد
قادرا على الحفظ انتهى ومن يجري عليه النفقة لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكنا معه
ذكره قاضيان قال في الفصولين لو دفع الى من يجب عليه نفقة كل شهر ضمن فليس هذا
كن في عياله وأبواه كاجنبي حتى يشترط كونهم في عياله انتهى قلت هذا اذا لم يثق بهما
في سله اما اذا وثق بهما في مال نفسه فينبغي ان لا يضمن على ماهر **في** رجل له امرأتان
ولكل واحدة ابن من غيره يسكن معه وينفق عليه ما فهم في عياله من الوجيز وقاضيان
في فان حفظها بغيره من في عياله أو أودعها بغيره ضمن الا عند الضرورة بان يقع في داره

حريق فبسلها الى جاره أو يكون في سفينة تخاف الغرق فيقيمها الى سفينة أخرى ولا يصدق
 على ذلك الا بينة من الهداية ❀ وكذا لو خرج الموص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك
 فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا من قاضيان ❀ وان وقعت في البحر رقت القاتن الى سفينة
 أخرى يضمن لمحصل الاتفاق بعهده من شرح المجمع ❀ وانما لا يضمن بالدفع الى أجنبي عند
 الضرورة اذا لم يجد بدا من الدفع الى أجنبي اما اذا وجد بدا من الدفع فرفع ضمن فلو وقع
 الحريق في داره فان أمكنه ان يناولها من في عهده فناولها أجنبيا ضمن قال خواجه زادته هدا
 اذا أحاط الحريق بالمنزل ولا يضمن بالدفع الى أجنبي تخوف الحريق واذا فرغ من الحريق ولم
 يستردها بعد الفراغ من ذلك ضمن وكذا لو دفعها الى المرأة ثم طلقها ومضت العدة فلم
 يستردها قال صاحب المحيط يضمن اذ يجب عليه الاسترداد وقال قاضيان لا يضمن اذا المودع
 انما يضمن بالدفع وسجين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن بعده من الفصولين وفي
 الخلاصة لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعته الوديعه الى غيري بالضرورة لا يصدق عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف وفي المتن ان علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى
 ❀ احرق بيت المودع فلم ينقل الوديعه الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها
 بنقلها الى مكان آخر ويصرف من هذا كثير من المسائل من انقضية ❀ ولو نسي المالك المودع
 ان يدفع الوديعه الى أحد ضمن في عهده فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعه
 دابة فهاه عن الدفع الى غلامه وكذا اذا كانت شيئا يحفظ على يد الذميين فهاه عن الدفع الى
 امرأته وان كان له يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى فلان من عهده فدفعها ولا بد له
 منه بان لم يكن له عيال سواء لم يضمن وان كان له عيال غيره ضمن لانه صح نسيه اذ الناس
 يتفاوتون في الحفظ من الوجيز قال له لا تدفعها الى امرأتك أو ابنك فدفع له بدعهم بان كان
 له عيال - وى المنى عنه ضمن والا فلا قال له لا تدفع الى من في عهده فان لم يجد بدا بان لم يكن
 له بيت حصص لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيئا عسك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتي
 فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فدفع لم يضمن من الفصولين ❀ ثلاثة
 أودعوا رجلا مالا وظلوا لا تدفع الى أحد منا حتى تجتمع كلفنا دفع نصيب أحدهم اليه كان
 ضامنا في قول أبي حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمه والمودع لا يملك القسمه ❀ رجلان
 أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع الا لينا جميعا فدفع الى أحدهما كان ضامنا من قاضيان
 ❀ واذا أودع رجلان عند آخر ما كالا أو يوزن ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه
 نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وفي الايدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه
 ضمن نصيب الآخر منه وهو الراجح عنده خلافا لهما ولو كانت الوديعه من ذوات القيم
 ككتاب أو العبيد ضمن اتفاقا من شرح المجمع ❀ رجل أودع رجلا ألفا ثم قال في غيبه
 المودع أمرت فلانا أن يقبض الا لقب التي هي وديعه لي عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك
 الا انه قبض الا لقب من المودع فضاقت فليرب الوديعه الخبار ان شاء ضمن القباض وان شاء

ضمن الدافع ولو كان المودع ماعلم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى
 المأمور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع
 الى تديسة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال أدفعها الى تكون عندى فلان فدفع فضاقت
 قلوب الوديعه أن يضمن أيها شاء في قول أبي يوسف ومحمد هذه في الوكالة من قاضيان
 ❶ وكله قبض ودعيته بمحض المودع فطالبه بعد أيام فامتنع وهكذا يضمن لأن الثابت
 معاينة فوق الثابت بالينة ولو أثبت وكالته بالينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا
 أولى من القنية ❷ رجل أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله
 وارث غيره ضمن حصته ولو قال ادفعه الى فلان وهو غير وارث ضمن ان دفعه اليه هذه في
 الوحيين وصاياه ❸ العبد اذا أودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعه سواء كان
 العبد مازونا أو محجورا فلان المودع دفع الوديعه الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز
 وهذه في المأذون من قاضيان وفي الخلاصة ليس المالك أن قبض وديعه عبده مازونا
 كان أو محجورا مالم يحضر ويظهر أنه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد وديعه
 فان ظهر انه للعبد بالينة فيمتد يأخذ انتهى ❹ ومن قال اني وكيل قبض الوديعه فصده
 المودع لم يؤمر بالتسليم اليه كذا في الوكالة من الهداية وفي الفصولين لو صدقه أو كذبه أو سكت
 لا يجبر بالدفع ولو دفعها لا يسترد ما فلو حضر رجا وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل
 لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو غاب عنه لو ائتمار به لو ائتمار بها قال صاحب
 الفصولين أقول لو صدقه ودفع بلا شرط ينفى أن يرجع على الوكيل لو غاب ما أغرضه لم
 يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجع بمادفعه الى وكيل صدقه
 لو اقبيا كذا هنا وفيه ايضا من شرح الجامع الصغير لو لم يؤمر بدفع الوديعه ولم يسلمها اختلفت
 قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل رزعه كنع من المودع انتهى ❺ امرأة
 حضرها الوفاة فدفع الوديعه الى جارها لم تضمن ولو لم يكن عند وفاتها أحد من عيالها
 ❶ وضعها عند غيره ولم يفارقها حتى تلفت لم يضمن وانما ضمن لو تركها عنده وغاب ❷ دفعها
 الى أجنبي وأجاز المالك يخرج من البين كانه دفع الى المالك من الفصولين ❸ أودع رجل
 عند رجلين شيئا بما يقسم ليجزان يدفعه أحدهما الى الآخر ولكنهما يتختمان في حفظ كل واحد
 منهما نصفه ولو دفع ضمن الدافع ولا يضمن القابض وان كان عمالا يقسم جاز ان يحفظ أحدهما
 باذن الآخر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا أحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين من
 الهداية ولو ائتمار بما يقسم نصفين ثم ضاعا لم يضمن ذكره في الوحيين قلت ويبدل عليه
 عبارة الهداية أيضا ❹ ولو أودع عبد محجورا أي غير مأذون بأخذ الوديعه الى مثله
 فهلك فلا مالك ان يضمن الاول قط بعد العتق ولا يضمن الثاني أصلا لانه مودع المودع وهو
 لا يضمن عنده بلا تعدد عند أبي يوسف بخير في تضمن أيها شاء بعد العتق ذكره في الحقائق
 وفي رواية أخرى عن محمد انه ان ضمن الثاني المال وان شاء ضمن الاول قط بعد العتق ولا

ضمن الثالث أصلا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف له ان ضمن أى الثلاثة شاء وعند محمد
 يخبر في تضمين من شاء من الآخرين في الحال وليس له ان ضمن الاول ما لم يعق من الحقائق
 والجمع في المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فملك عند الثاني ان لم يشارك الاول لا ضمان على
 واحد منهما وان شارك ضمن الاول عند أبي حنيفة ولا ضمن الثاني وعند محمد ما ضمن أهم ما شاء
 لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع على الاول في ولودع المودع
 الوديعة الى آخر باذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك خروج المودع من الدين كانه دفع الى المالك
 هذا اذا دفع الى الغير لضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا ضمن وكذا فيما يشبه
 هذا من الخلاصة وفيها أيضا دفع رجل الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان بالرى فبات
 فدفعه الى رجل وقال له ادفعه اليه فضايع منه لا ضمن لانه وصى في رجل دفع الى رجل
 ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم ضمن لانه لا يجب عليه ذلك انتهى
 لو أودعه بقره وقال له ان أرسلت ثيرا نك الى المري للعطف فاذهب بقرى أيضا فذهب
 به ادون ثيرا نه فضايع لا ضمن في أودع شاة فدفعها مع غنم الى الراعى للمعظ فسرقت الغنم
 ضمن اذا لم يكن الراعى خاصا للمودع في المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر
 ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا ضمن والا فيضمن
 من القنينة امرأة أودعت رجلا وديعة كانت عند الغير هائم قبضتها ثم أودعها آخر
 وقبضتها منه فقد منع منها فاقا التذهب بينكما ولا أدري من أصابه وقال لا أدري ما كان
 في دوائك لم نفتحه ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب
 المتاع قيمته والصالح فيما بيننا وبيننا ما جازتم لعلها لا تخلوان كان بعد ما ضمها المالك قيمة
 المتاع جاز على أى بدل كان وان كان قبل ان يضمنها ان صالحتم ما بمثل قيمة المتاع أو أقل على
 قدر ما يتقارب الناس فيه جاز وبرئاهن الضمان للمتاع حتى لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك
 بينة على ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل ولو صالحتم ما على أقل قدر مالا
 يتقارب فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودعين ان قامت
 له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة فخذ الصلح
 عليها ما والعارية كالوديعة وكذلك كل مال أصله أمانة كالمضاربة هذه في الصلح من
 الخلاصة في ولودع المودع الوديعة الى من في عبال ربه اذ كرا القديري والفقهاء أبو البث
 وشمس الأغة المرخسى انه ضمن وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه
 لا ضمن من قاضيان قلت والفتوى على أنه يضمن بالدفع الى من في عبال ربه اذ كره في
 الصغرى رجل نال وخلف عنده أليه وديعة فقامت امرأة الابن وطلبت من الوديعة
 النفقة فدفع اليها بغير أمر القاضي كان ضامنا من قاضيان في دفع الوديعة الى المودع ثم
 استحققت لم ضمن المودع لردعه على من أخذ منه ولو قال ربه اذ دفعها الى فلان فدفعها ثم
 استحققت فلها مال ان ضمن أى الثلاثة شاء من المودع والمودع والاخذ من الصغرى

والفصولين ﴿مطلب ودع القاصب﴾ مودع القاصب اذا ارد المصوب الى القاصب فانه
يسر من الصغرى ومشتل الهداية ﴿ولو دفع الوديعة الى وارث المودع بغير أمر
القاضي وفي تركه دين مستغرق للوديعة ضمن من وصايا الصغرى قلت هذا اذا لم يكن
الوارث مؤثماً والا ضمن ذكره في الاشياء ﴿رجل دفع الى آخر ألفاً وقال هذه الألف
لفلان فاذا مات فلا دفعها اليه فأت بدفعها المأمور الى فلان كما أمره وعن أبي نصر
الدبوسي مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو ابني ثم مات وعلى الميت دين
قال ان قال ادفعها الى أخي أو ابني ولم يزد على هذا فان المأمور بدفعها الى غرما الميت كذا
في الوصايا من قاضيان ﴿لو قضى المودع بالوديعة دين ربه أو الدين من جنس الوديعة قبل
يضمن وقبل لا يضمن من الفصولين ﴿قال في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى
﴿رجل في يديه ألف درهم وديعة لرجل فأت وعليه ألف درهم دين معروفه أنها عليه
وترك ابنها معروفه فاقضى المستودع الألف فأغريم له يضمن لان الألف المبت وقصد قضاءه الى
من له الحق وهو غريم المبت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين هذا كله رواية عن هشام
عن محمد وذكروا قبل ذلك لو كان عند رجل ألف درهم لرجل فقصاها المودع الذي له الدين
على المودع فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم المال الذي قبض لانه
متطوع انتهى ﴿مودع غاب عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شاة فادفع
الي المفتاح حتى أرفعها وسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال
الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصحرا لا بيته في
يد الاجنبي ﴿المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وأنكر الابن فورث الاب مال ابنته كان
ضمان الوديعة في تركه الابن ﴿رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم
تدفع الي هذا المال حبسك شهراً أو ضربت بك ضرباً لا يجوز له أن يدفع المال اليه فان دفع
كان ضامناً وان قال له ان لم تدفع الي المال أقطع يدك أو أضربك خمسين سوطاً فدفع اليه
لا يكون ضامناً لان مال الغير لا يجوز دفعه للباثر الا أن يخاف تلف عضو أو الضرب المتوالي
يخاف منه التلف من قاضي خان ولو هدد المودع بالتلف ماله ان لم يدفع اليه فدفع هل
يضمن كانت واقعة الفتوى وذكر في وصايا التوازل السلطان لو طلب من الوصي بعض
مال التيمم وهده فلو خاف على نفسه اقتل أو تلف عضو فدفع لم يضمن ولو خاف الحبس أو
القيد أو أن يأخذ ماله ويبقى قد والكفاية فدفع ضمن ولو خشى أخذ ماله كله لم يضمن ان دفع
وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع وان كان الجائر هو الذي أخذ فلا ضمان على الوصي
﴿أودع وغاب فاقام ابنه بيته أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه
حيابضمن الابن أو الشاهدين ولا يضمن المودع من مشتل الهداية والفصولين وفي
الوصاية بالخصومة من الهداية لو ادعى انه مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له ولا وارث غيره
وصدقه المودع أمر بالدفع اليه اه غاب المودع وخلف امر أنه في منزله وفي المنزل ودائع

الناس ثم وجع فلم يجد لها فان كانت المرأة أمينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير أمينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن قال صاحب الخبر ومن هذه المسئلة استخراجا جواب مسئلة صارت راقعة الفتوى وصورتها (١) تيمان نير بافلام خودماند ورفت فذهب الفلام بودائع الناس فانقفت أجوبة المفتين له (٢) كه تيمان بضمن لو علم بان غلامه هاروق وليس بأمين من مشتمل الهداية والفصولين (٣) مودع مالک را گفت که من بباغ میروم و دیت ترا بمسایه درهم گفت بده داد و رفت باز آمد و دیت را از هم مسایه گرفت لم یضمن الاول من الفصولين (٤) أجر بئامن داره و دفع الوديعة الى هذا المستأجر قال أبو بكر البخني فلولا لكل منه ما مضى وعلق على حدة ضمن كالأودع الى أجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل منه ما يدخل على الآخر بلا اذن فيه وحشة يبرأ لوجود المساكنة من قاضي خان (٥) مردی در خانه یکی کدیور کندم نهاد با مانت ثم ان المودع أجر هذا البيت من رجل وسلم وانتقل الى دار أخرى ينبغي أن لا يضمن اذا لم ينقل الحنطة عن موضعها استدلالا بما ذكر في نساج يكن مع صهره ثم اكرت دارا ونقل متاعه وترك العزل في الدار التي انتقل عنها فلم ينقل العزل من المكان الذي فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا أودعه لا يضمن عند أبي حنيفة لان ما عرل بقي في المكان الذي كان فيه ساكنافيني هوسا كفافيه لما عرل من أهله ان سكناه في دار لا يطل ما بقي فيها من متاعه شيء وعندهما يضمن مطلقا من مشتمل الهداية والفصولين (٦) ادعى رجل انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه من الوكالة بالخصومة من الهداية (٧) لو غاب رب الوديعة ولا يدري أي حي هو أم ميت بمكها أبدا حتى يعلم موتها فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق بردها على الورثة وان كان يدفعها الى وصيه من الخلاصة

الفصل الثالث في الخلط والاختلاط والانتلاف

اذا خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يميز بينهما ثم لا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة وقالوا اذا خلطها بمجنسها شركا كان شاء مثل ان يخلط الدراهم البيض بالبعض والسود بالسود والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير وخلط الخل بالزيت وكل مائع بغير جنسه بوجب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلاك صورة ومعنى لتعذر القسمة باعتبار

(١) صاحب الفندق سلم الفندق الى غلامه وذهب

(٢) صاحب الفندق

(٣) قال المودع للمالك أنا اذهب الى الكرم وأضع وديعتك عند جبراني وقال المالك نسعها

فوضعها وذهب ولم يرجع وأخذها من الجيران

(٤) وضع شخص في بيت مزارع برأمانة

اختلاف الجنس ومن هذا القيسيل خط الخطه بالشعير في الصبح ولو خلط المائع بمجنسه
فعند أبي حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان وعند أبي يوسف يجعل الأقل تابعاً للأكثر
اعتبار الغالب أجزاء وعند محمد شركة بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عنده وتظهره
خط الدراهم بمثلها اذ اية لانه يصير مائماً بالا اذ اية واذا اختلفت بماله من غير فعله فهو مشترك
لصاحبها كما اذا انتسق الكلبان فاختلطوا وهذا بالاتفاق من الهداية قال قاضي خان
اذا انتسق كبس الوديعه في صندوق المودع فاختلطت الوديعه بدراهمه لا يضمن المودع
ويكون المختلط مشتركاً بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعد ذلك بعضها هلك من الماله اجمعاً
ويقسم الباقي بينهما على ما كان وان فعل ذلك اجنبي أو أحد من عيال المودع لا يضمن
المودع مما كان انما لظ أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً ويضمن الذي خلط ويستوى فيه
الصغير والكبير ولا يضمن أبوه لاجله ذكره في الخلاصة والوديعه اذا كانت دراهم أو دنانير
أو شيئاً مما يكال أو يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما أنفق ولا يضمن الباقي ان هلك
فان جاء المودع بمثل ما أنفق غطاه الباقي كان ضامناً للملك لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله
بالوديعه اه قال في القصولين هذا اذا لم يميز ما خلط أما لو تميز بعلامه أو شدة بخرقه لم
يضمن الا ما أنفق ❀ ولو أخذ المودع بعض الوديعه لينفقها في حاجة ثم بدله أن لا ينفق
فردّه الى موضعه ثم ضاعت الوديعه لا يضمن المودع من قاضي خان أصل المسئلة المودع
اذا خالف بالوديعه ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جدها أو منعها
حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك على ما ذكره في الخلاصة ❀ اذا وقع شيء من يد المودع على
الوديعه فهل يملك يضمن من الاشياء ❀ الصبي الذي في عيال المودع لو أنفد الوديعه يضمن
الصبي من الصغرى وكذلك المودع لو أنفد الوديعه يضمن القن فبياع فيها الحال ❀ ولو
أودع رجل عند صبي أو عبد بغير إذن الولي والمولى ما لا تألفاه يضمنان للحال عند أبي
يوسف فبياع العبد فيه وقال أبو حنيفة يضمن العبد بعد العتق ولا يضمن الصبي أصلاً حراً
كان أو عبداً أو أودع دابة فقتلها الصبي يضمن بالاجماع والعبد يشعل المدبر وأم الولد
والمكاتب فيضمن في الحال ولو كانا مأذونين بأخذ الوديعه من جهة المولى والوالد والجد
والوصى يضمنان في الحال بالاجماع وأما المأذون له في البجارة فليس بمأذون بأخذ الوديعه
لانه ليس من التجارة من الحقائق ❀ اذا أودع صبي محجوراً مثله وهي ملك غيره فخلقت
فلمالك يضمن الدافع أو لاخذ من كتاب الجرم من الاشياء ❀ اذا وقع أجبر المودع على
الوديعه فافسدها ضمن الاجبر من فصل القصار من قاضي خان ❀ اذا أودع أجبر
المودع أو خادمه ولو بأمر المودع نارا فوقعت شرارة على الوديعه ضمن الاجبر والخادم
لا المودع وكذلك الوسيط شيء من يد الخادم على الوديعه فافسدها يضمن الخادم من اجارات
مشقة الهداية والقصولين ❀ رجل استقرض من رجل عشرين درهماً فأعطاه
المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين والباقي عندك وديعه ففعل ثم أعاد العشرين

التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهما فقال اخلطها بثلث الدراهم
 ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها فإنه لا يضمن الأربعين ويضمن بقيتها أما البقية فلان العشرين
 قرض واقرض مضمون على المستقرض فإذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة صار
 مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الأربعين لأنه خلط الأربعين بأذن مالكها ❀ ولو
 استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه ستين غاطا فأخذ منها العشرة ليردها على صاحبها
 فهلك في الطريق كان عليه خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقى وديعة
 وكذا لو هلك الباقي بضمن خمسة أسداسه ❀ ولو دفع إلى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من
 هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم في الطريق بضمن الثلاثة
 لأنها كانت خمسة فاسددة ولو كان مكان الهبة وصبة من الميت لم يضمن لأن وصية المشاع
 جائزة ولا يضمن السبعة في الهبة والوصية جميعا لأنها أمانة في يده ❀ دفع إلى رجل عشرة
 دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة منها وديعة عندك فاستهلك القباض منها خمسة
 وهلكت الخمسة الباقية ضمن ابقاض سبعة ونصف لأن الخمسة الموهوبة مضمونة على
 القباض لأنها هبة فاسددة فالخمس التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن
 هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة مضمون ونصفها أمانة فيضمن نصفها وهو
 اثنان ونصف فلذلك يضمن سبعة ونصف ❀ رجل أجلس عبده في حانوته وفي الحانوت
 ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يده عبده وقد أنلف البعض فباع المولى العبد فإن كان
 لصاحب الوديعة يئنه على أن العبد مرق الوديعة وأنلفها فصاحب الوديعة بالخيار أن
 شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع ثم يبيع في دينه لأنه ظهر أن المولى باع عبدا
 مديونا وإن لم يكن له يئنه فله أن يحلف مولاه على العلم فإن حلف لا يثبت الدين وإن نكل
 فهو على وجهين أن أقرا المشتري بذلك كان هذا أو ما لم يثبت الدين باليئنه سواء أنكر
 المشتري ليس لصاحب الوديعة أن ينقض البيع لكن يأخذ الثمن من المولى لأن الدين ظهر
 في حق المولى دون المشتري من قاضيان

❀ الفصل الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد

طلب الوديعة صاحبها غيبها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها من الهداية ❀ طلبها
 صاحبها فقال المستودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لأنه لما
 طلب منه الوديعة عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من قاضي خان
 ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لأن الترك من المالك ابتداء ايداع والوكيل لا يملك
 الا ايداع فيضمن إذا يدفع مع القدرة على الدفع من مشغل الهداية ❀ ولو قال أحمل إلى
 اليوم وديتي فقال أفضل ولم يحملها إليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت هذه لا يضمن لأنه
 لا يجب على المودع نقل الوديعة إلى صاحبها ❀ طلبها صاحبها وقد هاجت الفتنة فقال

المودع لا أصل اليها الساعة فاقير على تلك الناحية فقال المودع أغبر على الوديعة أيضا قال
الشيخ أبو بكر البجلي ان كانت الوديعة بعدة من المودع لا يقدر على دفعها لذلك أولضيق
الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله من قاضي خان قال صاحب الفصولين أقول قد
مراته لو طلبها وقال لا يمكنني احضارها الا في هذا السداء ابداع الخ فلي هذا ينبغي ان
لا يضمن هنا أيضا وان قربت واتسع الوقت لان تركها ابتداء ابداع والحاصل انه ينبغي ان
تفقد المسئلتان حكما انتهى ❦ رجل أودع عند رجل وديعة فقال له في السر من أخبرك
بعلامه كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع ولم
يدفع حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع لانه يتصور ان يأتي غير رسوله
بتلك العلامة ❦ رجل جاءه من رجل اودع عليه ألف درهم فأنكر المدعي عليه ثم ان المدعي
عليه أخرج ألفا ووضعهما في يد انسان حتى يأتي المدعي بالبيتة فلم يأت بالبيتة فاسترد المدعي
عليه الألف وأبي الامين ان يرد عليه ثم تلفت الألف قال أبو بكر ان وضع المدعي
والمدعي عليه الألف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له ان يدفع الى أحدهما فان كان صاحب
المال هو الذي وضع وحده ضمن لانه صار غاصبا بالمنع منه ❦ عبد جاء بقر من الحنطة الى
بيت رجل وصاحب البيت غائب فلم يقر الى امرأته وقال هذا المولى بعته الى زوجي ورجل
وديعة وغاب العبد فلما أخبرته المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وأرسل الى مولى العبد
ان ابعت من يحمل هذا الوقر فاني لا أقبل فاجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم
أجله فلا تدفع الى عبيدي ذلك ثم طلبه المولى وأراد ان يأخذه فقال لا أدفعه الا الى العبد
الذي حملته الى بيتي ثم مرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه
لمولاي بعته البقرة وديعة ضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدق وقال لا أدري انه لمولى العبد أو
هو غضب في يد العبد أو وديعة لا انسان آخر وتوقف في الرد فلم ذلك لا يضمن بالمنع عن المولى
❦ قال رب الوديعة للمودع اذا جاء أخى فرد عليه الوديعة فلما طلبها أخوه منه قال له المودع
عدي الى بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه متناقض
ويكون ضامنا ❦ قال الشيخ الامام محمد بن الفضل اذا طلب من المودع وديعته فقال
اطلبها غدا فاصيد الطلب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يستل المودع متى
ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله
لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال للشيء القائم من قاضي خان
❦ فروى ترك عامته عند مصرى وقال له اذا بعث اليك من قبضهما متى فادفعها اليه
فجاء اليه بعد ايام من قبضها فلم يدفع حتى ضاعت يضمن لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذبه
انه أرسله من الخلاصة ❦ لو دفع ثوب انسان في حجره يصير متعديا بالامتناع عن التسليم
اذا طرب هذه في جنابة الهداية ❦ ورجل جاء الى رجل برسالة من رجل ان ادفع الى
هذا الخمسة درهم فقال لا أدفعها اليك حتى ألقاه فأمرني بالمواجعة ثم قال للرسول بعد

ذلك لقبته فأمرني بدفعها اليه ثم ابى أن يدفع قال محمد بن الفضل له ان لا يدفع المال الا أن
يكون المال عليه دين لا لا ثم قيل لا ثم قيل نعمه الدفع في الدين ولا يصدر في النبي بعد الاقرار بالامر
وهو رجع الى صحة التصديق في الدين وقصاده في الوديعة من قاضي خان **في** رسول
المودع اذا جاء الى المودع وطالب الوديعة فقال لا أدفع الا الى الذي جاء به فلم يدفع اليه حتى
سرفت بضم ف قال وهذا على رواية أبي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن من الخلاصة
طالب من المودع الوديعة فقال لا أدفع وادعى المودع انه باعها منه أو وهبها منه وأنكره
المالك وهلك في يد المودع لا يضمن **في** قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد
وكلا في فلم يعطه لم يعطه الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلا في من السبازية
في طالبها رسول المودع فقال المودع لا أدفع الا الى من جاء بها ولم يدفع الى رسول له ضمن
لو صدقه لا لو كذبه انه رسوله وفيه نظري دليل ان المودع لو صدق انه وكيل بقضها لا يؤمر
بدفعها اليه وقرئ بينه ما بان الرسول ينطق على لسان المودع ولا كذلك الوكيل
في قال له وجه ادفعها الى قتي هذا فطلبها منه فابى أو قال غدا يضمن **في** أمره بدفعها الى فلان
فأنا وقال ان فلانا استودعك هذا فقبضه ثم رده على الوكيل فلما لك ان يضمن أمه اشاء
اذا الوكيل حين أضاف الابداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وبليغ الرسالة يخرج
من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنب سواء في طلبها بها فقال أعطيتكها ثم قال
بعد أيام لم أعطكها واكن نلت من ولم يصدق للتناقض من الفصولين **في** طالب
وديعة فجعل وقال لم تدعي يكون ضامنا وان جحدنا لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال
وديعة فلان عندك فجحدوا وحسد في وجه المودع من غير ان يطلبه بالرد بان قال ما حال
وديعة عندك وجحدوا قال شمس الائمة السرخسي فيه خلاف عن أبي يوسف وزفر على
قول زفر يكون ضامنا لا على قول أبي يوسف انتهى وذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعة
بضمرة صاحبها يكون ذلك فجحدا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كان فيه حالة
الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد فهلك لا يضمن من قاضي خان قال
في الاشياء المودع اذا جحدنا ضامنا الا اذا هلك قبل النقل كافي الاجناس وفي
الفصولين نقلنا عن فتاوى رشيد الدين ولو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه قلت
وليس بعيد **في** جحد الوديعة ثم ادعى ضياعها ليس له ان يحلف المالك على العلم من القينة
في طلبها بها فجحد فقام بينة انه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة انها ضاعت عنده
لا تقبل بينته ويكون ضامنا وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال انما غلطت في
الجحد أو نسيت أو ظننت اني رددته من دفعته الى وأنا صادق في قولي هذا قبلت بينته في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قاضي خان **في** وفي الفصولين لو جحد الوديعة ثم ادعى
الرد أو التالف لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا أو تلفا صدق انتهى **في** اذا غاب
المودع فطلب امرأة الغائب التفتة من الوديعة فجحد الوديعة ثم أقر بها قول قد ضاعت

كان ضامنا ﴿ ولو وجد المودع الوديعه ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس
لك عندى وديعه قبلت بينته ويرأع الضمان من قاضى خان ﴿ رجل أودع رجلا
عبيدا فجعله المودع ومات في يده ثم أقام المودع البينة على قبته يوم الجحود قضى بقبته
يوم الابداع أو قال لم تستودعنى ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شئ
ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ﴿ وفى الاجناس اذا جحد الوديعه انما يضمن اذا نقل
الوديعه عن الموضع الذى كانت فيه قبل جحوده وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن
وفى المشتق اذا كانت الوديعه مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها ﴿ لو جحد الوديعه فى وجه
العقد وبميت كان يخفى عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا روى عن أبى يوسف
﴿ لو جحدها ثم أخرجها بعينها وأقر بها وقال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها دعها وديعه
عندك ان تركها وديعه عنده وهو قادر على حفظها أو أخذها ان شاء فهو برى وهى وديعه
وان كان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل بم امضار به وهذا
كله فى المتقول وامتنى العقار فلا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف آخره وقال شمس الاثمة
الحلوانى فيه روايتان عن أبى حنيفة ومن المشايخ من قال فى العقار يضمن بالجحود بالايجاب
من الخلاصة ﴿ ولو كانت الوديعه عقارا هل يضمن بالجحود قيل لا يضمن وقالوا قيل لا عند
الحسن وقيل عن أبى حنيفة روايتان من الفصولين وسنقف فى الغصب على بيان
ما يضمن به العقار وما لا يضمن ﴿ اذا قال المودع بعثت بها اليك مع رسولى ومعنى بعض
من فى عياله فهو قوله ردتها عليك يكون القول قوله مع الجين وان قال بعثت بها اليك مع
أجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعه انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك
مع هذا الاجنبى أو استودعها اليه ثم ردها على فضاغت عندى لا يصدق ويصير ضامنا
الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان من قاضى خان ﴿ ردها الى بيت صاحبها أو
الى أحد من فى عياله قيل يضمن وبه يفتى اذ لم يرض بغيره وقيل لا يضمن وبه يفتى اذ الرادى
من فى عياله المالك رد الى المالك من وجهه لا من وجه الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك
من الفصولين ﴿ قال فى الاشياء لو ورد الوديعه الى عبد ربه لم يسر أسواه كان يقوم عليها
أو لا وهو الصحيح واختلف الاقواء فيما اذا ردها الى دار مالكها والى من فى عياله انتهى

﴿ الفصل الخامس فى موت المودع مجهلا ﴾

اذا مات المودع مجهلا الوديعه ضمنها ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الوديعه وكان يعلم ان
وارثه لا يعلمها أما اذا عرف الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين فلا يجبر ولم
يضمن كذا فى الاشياء والخلاصة والفصولين فان قال الوارث أنا علمت الوديعه وأنكر
الطالب ان فسر هاو قال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وهلكت صدق كذا اذا كانت الوديعه
عنده فقال هلكت من مشغل الهدايا والفصولين ومعنى ضمانها برودها ينشأ فى تركه

وكذا كل شيء أمانة بصير ديننا في التركة بالموت عن تجهيل من الاشياء والفصولين
 الا اذا كان المودع سييا محجورا فان مجهلا أودع عنده فانه لا يضمن وكذا اذا امان
 وارث المودع مجهلا أودع عنده مورثه لا يضمن وكذا اذا امان الانسان مجهلا لما ألقته
 الرمح في بيته وكذا اذا امان مجهلا ما وضعه ماله في بيته بغير علمه لا يضمن من الاشياء
 قال ربه امانات مجهلا وقالت الورثة كانت معروفة فاقعة ثم هلكت بعد موته صدق ربه
 هو الصحيح الا الوديعة صارت ديننا في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة من الخلاصة
 والفصولين وفي قاضي خان قال ابن شجاع على قياس قول اصحابنا يجب أن يكون القول
 قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف فيجب أن يكون
 القول قول الورثة مع الميعين لان الوارث قائم مقام المورث انتهى ولو قال ورثته ردها
 في حياته أو تلفت في حياته لم تصدق بلائنه لموته مجهلا فتقرر الضمان من الفصولين ولو
 برهنوا ان المودع قال في حياته ردها تقبل اذا ثبت بينه كالثابت بينه وبين المينة
 لم يقبل قوله كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين أودع نحو عنب أو بطيخ وغاب
 فمات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تبقى في تلك المدة ففي دين في مال
 الميت لانه لا يعلم حالها ولعل المودع أنفها من مشتمل الهداية والفصولين لو جن
 المودع جنونا مطبقا فلم توجد الوديعة صارت ديننا في ماله ويدفع اليه من ماله وبأخذها ضمننا
 ثقة من المدفوع اليه حتى لو أفاق المودع وقال ضاعت أو رددتها أو لا أدري أين هي بخلف
 على ذلك فان حلف برجعها على المدفوع اليه رجلا أو دعا ألفا عند رجل فمات
 المودع وترك ابنا فادعى أحدهما أن الابن استهلكها بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدري
 ما صنعت فلا شيء لمدعى الاستهلاك على الابن ولا لآخر خمسة في مال الاب ولا يشركه
 صاحبه من الوجيز ولو قال المودع لرب الوديعة قد رددت بعضها امانات كان القول
 قول صاحب الوديعة فيما أخذ مع عينه لان الوديعة صارت ديننا من حيث الظاهر فيكون
 القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما أخذ مع عينه رجلا أودع عند أحد شرى
 المفاضة وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليه ما قال الشرى الى
 ضاعت في يد شرى في حياته لم يمسدقا لانه بعد الموت صار أجنيا فلا يقبل قوله انها
 ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان بمكان المفاضة ولم يبق بعد الموت رجلا أودع
 عند انسان جارية قال الناطق ان رؤها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية
 بعد موته وقالت ورثته قدمات أو ردها عليه في حال حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم
 يدفعون الضمان عن أنفسهم وروى ابن رستم عن محمد بن رجل دفع الى رجل ألفا
 ليشتري له ويبيع فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا بصير المال ديننا في مال الميت
 ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قد ردها الى صاحبها من قاضي خان المودع والمضارب
 والمستضع والمستعير وكل من كان المال أمانة في يده اذا امان قبل البيان ولا تعرف الامانة

بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركه لانه صار مستلماً للوديعة بالجهل ولا يصدق ورثته على الهلاك أو التسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حياته أو علم بذلك فيكون أمانة في يده وصبه أو في يد وارثه كالمالك في يده ويصدقان على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت حال حياته من مشتمل الاحكام **في مطلب في الاختلاف** في أصله ان المودع مصدق في دعوى ما يوجب برأته عن الضمان لانه أمين والأمين ضير ضيق الا اذا أقر بما يوجب الضمان وهو أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة قالوا رجل لغيره استودعني ألفاً فضاقت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع أخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتها كان ضماناً لانه أقر بأخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق بدون البيينة والاقرار بالايديع لا يكون اقراراً بالاخذ لانه يتم الايديع بدون الاخذ من قاضي خان والخلاصة **في** ولو قال رب المال أقرضتكها فراضا وقال المستودع بل وضعتها عندي وديعة أو قال أخذتها منك وديعة وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من قاضي خان **في** ولو قال رددت الوديعة قال قولك معي عنه وان كان مدعي الرد صورة لانه ينكر الضمان من دعوى الهداية **في** قال في الاشياء القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الأمر قال قول لربها اه **في** وفي الوجيز لو قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة ولو قال بعثت بها مع رسولي أو أحداً من عياله قال قولك معي عنه اه **في** ادعى المودع الرد والهالك وادعى ربهما الانسلاف قال قولك للمودع معي عنه ولو برهنا تقبل بينة المودع أيضاً من الفصولين والوجيز وقبل تقبل بينة المالك لانه ثبت الضمان **في** ولو ادعى دفعها الى أجنبي للضرورة كعرق ونحوه لا يصدق الابينة **في** ولو قال أو دعيتها عند أجنبي ثم ردها على فهل كنت عندي وكذبه المالك ضمن الآن يبرهن **في** اذا أقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة وكذا لو قال بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا الوديعة الى رسول المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولو رجع بما ضمن على الرسول لو صدقه انه رسوله ولم يشترط عليه الرجوع الا أن يكون المدفوع فاعلم فارجع من الفصولين وان كذبه انه رسوله ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الرجوع رجع المودع بما ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز **في** رجل أودع رجلاً ألف درهم وله على المستودع ألف درهم دين فأعطاه المستودع ألف درهم ثم اختافا بعد أيام فقال الطالب أخذت الوديعة قال دين عليك وقال المستودع أعطيت القرض فضاقت الوديعة كان القول قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع من قاضي خان **في** لو قال المالك ادفع الوديعة الى فلان فقال المودع دفعتها اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الي وقال ربهما لم تدفع اليه قال قول للمودع في حق برأته لا في حق ايجاب الضمان على فلان أي يصدق المستودع معي عنه ولا

يضمن فلان أيضا من الفصولين والوجيز **❦** لو أمر المالك المودع بصرف الوديعة إلى دينه فقال المودع صرفت فأنكره ما صدق المودع في براءة نفسه لا على رب الدين حتى يبنى دينه على ربه كما كان من الفصولين **❦** لو قال المودع للمالك وهبتها إلى أو بعتهامني وأنكر ربهما ثم هلكت لم يضمن كذا في الفصولين ومشغل الهداية فقلنا عن العدة **❦** لو قال المودع تلفت الوديعة منذ عشرة أيام وبرهن ربهما أنها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها فقلت قبيل ولم يضمن ولو قال أول ليس عندي وديعة ثم قال وجدتها فاضاعت يضمن من مشغل الهداية والفصولين **❦** طلب المالك الوديعة فقال المودع أنفقها على أهلي فأمره **❦** وقال الأهل نعم أمرته بالإنفاق علينا وكذبه صاحب الوديعة يضمن من مشغل الهداية

❦ (الفصل السادس في الحامى والثيابي)

لا ضمان على الحامى والثيابي إلا بما يضمن المودع ذكره في الأشباه وفي الخلاصة عن المحيط أن القنوي على قول أبي حنيفة أن الثيابي لا يضمن إلا بما يضمن المودع اه قلت هذا إذا لم يستأجر الحامى لحفظ ثوبه أما لو استأجره لحفظ ثوبه بشرط عليه الضمان قبل يضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ذكره في الفصولين فقلنا عن الذخيرة **❦** وفي الخلاصة لو دفع إلى صاحب الحمام واستأجره وبشرط عليه الضمان إذا تلف قال الفقيه أبو بكر يضمن الحامى أجماعا وكان يقول لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة إذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر سوى بينهما وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ ونحن نفقئ به أيضا وفيها أيضا رجل دخل حماما وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الحمام أن يسرق أو ضاع وهو لا يعلم به فأن شرط عليه الضمان إذا هلك يضمن في قولهم جميعا لأن الجبر المشترك إنما لا يضمن عند أبي حنيفة إذا لم يشترط عليه الضمان أما إذا شرط يضمن وقال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لأنه أمين واشترط الضمان على الأمين باطل اه ولو لم يشترط عليه الضمان وقد استأجره للحفظ ينبغي أن لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما لأن الجبر المشترك لا يضمن عندهم بلا صنع والتفصيل المختار من ضمان الجبر وكذا الثيابي إنما يضمن بما يضمن به المودع إذا لم يشترط له بإزاء الحفظ أجر أم لو شرط له بإزاء الحفظ الثياب أجر فحينئذ يكون الاختلاف فيه كالاختلاف في الحامى لا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لأنهما أجبر مشتركا من مشغل الهداية وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الثيابي عندهما على التفصيل أن كان الثيابي أجبر الحامى يأخذ كل يوم أجره ولو ما هذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بغزلة تليد القصار والمودع ذكره قاضي خان في مسائل الجبر المشترك في الحمام من فتاواه **❦** رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بمرأى العين ولم يقل لسانه شيئا ودخل الحمام ثم لم يجده فإن لم يكن الحمام ثيابي يضمن

صاحب الحمام لان وضع الثياب بحرأى العين منه استحقاق وان كان الحمام ثيابي فان كان
التيابي حاضر الا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحقاق من الثيابي من قاضي خان
قال في الوجيز في ضمن الثيابي مثل ما يضمن المودع اه وفي الخلاصة والفصولين الا اذا
نص رب الثوب على استحقاق الجاهلي بان قال أين أضع فيه صير الجاهلي مودعا حيث قد قال
في الوجيز في ضمن الجاهلي مثل ما يضمن المودع وان كان الثيابي غائبا ويضع الثياب بحرأى
العين من صاحب الحمام كان استحقاقا من صاحب الحمام بخلافه يضمن صاحب الحمام
بالتضييع حيث قد **❦** رجل دخل الحمام وزرع ثيابه بمضمر من صاحب الحمام فلما خرج لم
يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما فاعدا الا يكون ضامنا لانه مستهف
حكما فليترك تارك الحفظ وان كان نائما مضطجعا واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه
تارك الحفظ من قاضي خان وقيل لا اذ نوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا
عادة من مشغل الهداية والفصولين وبؤيده ما في الهداية من السرقعة ولونام المودع
والمنازع تحته أو عنده لا يضمن لانه ليس بتضييع اه **❦** وفي الخلاصة ولونام الثيابي
فسرقت الثياب ان نام قاعد الا يضمن وان نام مضطجعا يضمن **❦** الثيابي اذا خرج
من الحمام فضع ثوب ان تركه ضامنا ضمن وان أمر الحلاق أو الجاهلي أو من في عياله أن
يحفظ لا يضمن وتفسير العيال مر **❦** رجل خرج من الحمام فقال كان لي جبي دراهم
ان لم يقر الثيابي لأضمن عليه أصلا وان أقر ان تركه ضامنا ضمن وان لم يضيعه فجواب
أبي خنيفة وجوابهما وجواب الصلح قد ذكرناه في جبر انصار اه أقول ونحن قد
ذكرنا الاجوبة في الاجراء المشترك من كتابنا هذا ان شئت راجع **❦** دخل الحمام ورجل
جالس فخرج ثيابه وتركها عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل لا احفظ ولم يقل أيضا لا أقبل
فهو مودع يضمن لوضيعه وكذا لو زرع الثياب حيث يرى الجاهلي وهو ينظر اليه فخرج آخر
وليده والجاهلي براه أو ضيعه يضمن من اجارة البرازية في المتفرقات **❦** رجل دخل الحمام
ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدركه ثيابه أو ثياب
غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الجاهلي خرج رجل من الحمام ولبس
الثياب فظننت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ من قاضي خان **❦** وفي الخلاصة
ليس ثوبا بحرأى عين الثيابي فظن انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح اه **❦** رجل
دخل وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره
رضعها وهو براه وظن انه رفع ثيابه فهو ضامن لانه ترك الحفظ ولم يمنع القاسد وهو براه وان
أقر اني رأيت أحدا رفع ثيابي الا اني ظننت ان الرفع أنت فلا ضمان عليه لانه لا يصير تاركا
لحفظه لما ظن ان الرفع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع
ولم يضييع كذا في قاضي خان من الاجارة ومشغل الهداية والفصولين من الردية قال
في المشغل والفصولين وهذا قول الكل اذا صاحب الحمام ودع في حق الثياب اذا لم يشرط له

بازاء حفظ الثياب متى أما اذا شرط بازاء حفظ الثياب أجرة وكان له أجرة بازاء الانتفاع
 بالحمام والحفظ في حثيث يكون على الاختلاف وان دفع الى (٢) جامه دار فلي الاختلاف
 لأضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لأنه أجبر مشترك ١٥ وفي البرازية
 وضع يده على الحمامي وليس له ثيابي لا يضمن الحمامي لأنه مودع فان الأجر بمقابلته الحمام الآن
 بشرط الأجر بازاء الحمام والحفظ ولو قال له أين أضاع ثيابي فأشارني موضع صار مودعا ولا
 يضمن إلا بما ضمن المودع على قول الإمام وبه يفتي وغيره لم يجعله استعظام هذا القدر ١٥
 ٢٠ امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي غسلت الثياب فلما خرجت لم تجد ثوبا من
 ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام فلا ضمان على الثيابة في
 قولهم اذ لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشرط لها
 الأجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل إلا بالتضييع وان كانت المرأة
 دخلت الحمام قبل هذا وكانت تدفع ثيابها الى هذه المسككة وتطبخ الأجرة على حفظ الثياب
 كانت المسككة على الاختلاف على قول أبي حنيفة لا يضمن لها هلك في يدها من غير صنعها
 وعلى قولهم ما يجب الضمان على الثيابة قال قاضيجان وينبغي أن يكون الجواب في هذه
 المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجبر الحمامي يأخذ منه كل يوم أجرة معلوما
 لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تليد القصار والمودع ٢٠ امرأة دخلت ووضعت
 ثيابها في بيت المسككة والحامية تنظر اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحامية بعد المرأة في
 الحمام فتخرج الماء لتغسل به صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام فضاغت ثياب المرأة
 قالوا ان غابت الثياب عن عين المرأة وعين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا تضمن لان لها ان
 تحفظ الثياب يسدا بنتها فاذا لم تغب عن نظرها أو نظرا بنتها لا تضمن من أجرة قاضيجان
 ٢٠ رجل دخل الحمام وقال للعمامى أين أضاع ثوبي فأشار الحمامي الى موضع فوضع ثوبه ودخل
 الحمام ثم خرج آخر ورفع الثوب فلم ينعسه الحمامي لما ظن انه المسالك ضمن الحمامي في الأصح اذ
 قصر فيما استحقه وهذا يخالف ما عرفت من ان الحمامي لا يضمن اذا ظن ان الرفع صاحب
 الثوب من مشغل المهذبة والفصولين ٢٠ وفي أول كتاب الوديعة من قاضيجان رجل جاء الى
 خان بدينوق قال لصاحب الخان أين أربطها فقال له صاحب الخان أربط هناك فربط وذهب
 ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد هاقا فقال صاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيم اولم يكن
 لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لأنه استبداع عرفا ٢٠ وكذلك رجل دخل
 الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضاع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو والاول
 سواء ١٥ دخل الحمام وأخذ فنجاة وأعطاهما غيره فوقع من الثاني وانكسرت لأضمان
 على الاول ولا على الثاني هذه في الغصب من الخلاصة

﴿الباب الثامن في مسائل الرهن ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول﴾
 ﴿الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم التصحيح والفاسد والباطل﴾

﴿الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفي في القبض بالتقليد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول أصح ويمنع التسليم كون الراهن أو مناعه في الدار المرهونة وكذا امتناعه في الوعاء المرهون ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحبل عليها فلا يتم حتى يلقى الحبل لانه شاغل بها بخلاف ما اذا رهن الحبل دونها حيث يكون رهنها قائما اذا وقعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما اذا رهن متاعا في دار أو عودا دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على الدابة أو بطما في رأسها ودفع الدابة مع السرج والبطما حيث لا يكون رهنها حتى ينزعها منها ثم يسلمه اليه لانه من نواحي الدابة بمنزلة الثمرة للخبيل من الهداية ﴿وعن أبي يوسف اذا رهن دارا وهما فيها فقال سلمت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلمت اليك ﴾ ولورهن صوفا على ظهر غنم لا بصير فإضا حتى يجزؤ بقبض ﴿ولورهن بيتا معبنا من دار أو طائفة معينة منها وسلم جاز من قاضيان وقدر الدين من الرهن مضمون عند علمائنا ان هلك بلا صنع المرتهن والفضل أمانة لا يضمن الالزام تضمن به الوديعة صرح به في الفصولين وغيره فلو هلك الرهن عند المرتهن بلا صنع ولا تضيق منه كان مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين فلو كان الدين وقيمه سواء صار المرتهن مضمونا بآلئيه حكما ولو كانت قيمته أقل رجع المرتهن بالفضل وإذا كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيمه يوم رهن ألف وخمسمائة والدين ألف رجع الراهن على المرتهن بخمسمائة ذكره في الهداية والمعتبر قيمة يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدر رهن بها وكانت يوم الهلاك خمسمائة تراجع السعد ذهب بالدين كله والمسئلة مشهورة وفي رهن القدر ورهن عبدا قيمته ألف بالفضل سلمه الى المرتهن ثم استعاره من المرتهن ثم رده الى المرتهن وقيمه خمسمائة فهلك عند المرتهن هلك بجميع الدين ومضى عليه صاحب الفصولين قال في الصغرى اعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاقل بخلاف الغصب وسند كراهي بابه وفي الاشياء من القول في غن المثل ان المعتبر قيمة يوم الهلاك لقولهم ان يده أمانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات اه ﴿ولو شرط في الرهن ان يكون أمانة جاز الرهن وطل الشرط ذكره في الويز وقاضيان ﴿رجل أراد ان يدفع رهنها بجمال عليه فقال المرتهن للراهن آخذته على انه ان ضاع ضاع بغيري ثم قال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال والمقبوض يحكم الرهن الفاسد مضمون نص عليه في الجامع الصغير ذكره في الويز وفي الخلاصة من التكاثر الرهن الفاسد وهو رهن المشاع لو هلك في يد المرتهن هلك أمانة عن الكرخي وفي الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز اه وفي

فصل التصرّفات الفاسدة من الفصولين وما قبض برهن فاسد ضمن بالاقبل من قبضه ومن
الدين كصحة وقيل لا ضمن والمقبوض بحكم الرهن الباطل ليس بمقبوض بالاجماع اهـ قال
في الهداية والرهن بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهو كمن قبضه بملك امانة اهـ رهن
الدرك ان يتناع زيد من محمود اذ اقره من بكر عند زيد شيئا ما يدرك في هذا البيع ذكره
في الاصلاح والايضاح وفي فتاوى قاضيان وعن محمد اذا اشترى المسلم خلاوة اعطى
بالتن رهنًا فاضاع الرهن في يده ثم ظهر انه كان خرايا ضمن الرهن ولو اشترى عبدا ورهن
بغنه رهنًا فاضاع ثم ظهر انه كان حرا لا ضمن المرتن شيئا لانه باطل والاول فاسد ولو اشترى
من رجل بدراهم بعينها واعطى بهارنا كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة
والرهن فيه مضاف الى ما في الذمة انتهى في الاجل في الرهن يفسده ذكره في الاشياء
في رهن الراهن هلاكه عند المرتن وسقوط الدين وزعم المرتن انه رده اليه بعد القبض
وهذا في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد العارض وهو ينكر فان رهنًا فله رهن ايضا
وسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول
للمرتن لانكاره دخوله في ضمانه وان رهنًا فله رهن لاثباته الضمان في ادن للمرتن في
الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بسدرك الانتفاع وعوده للرهن وقال
المرتن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصح للراهن
في العود الا بحجة في رهن عبدا يساوي القابل فوكل المرتن بالبيع فقال المرتن
بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك يحلف الراهن بالله ما بع لم انه باعه ولا يحلف
بالله لقد مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع في ادن الراهن للمرتن
في ليس بيمين هون يوما بخلاف المرتن مخترقا وقال تحرق في ليس ذلك اليوم وقال ما لبسته
في ذلك اليوم ولا تحرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن بالليس فيه ولكن قال تحرق قبل
الليس او بعده فالقول للمرتن انه اصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان وكان
القول للمرتن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على
الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج من البرازية ولا يجوز رهن المشاع
عندنا ولو من شريكه سواء كان مما يحتمل القسمة او لا يحتملها ولا يجوز رهن غرة على رؤس
القتل ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن الفضل في الارض دونها لان المرهون
متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى الشائع وكذا رهن الارض بدون القليل او دون
الزرع والقيل دون الثمر وعن أبي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اعم
لنابته فيكون استثناء الاشجار عواضها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء اذا البناء اعم
للمنى فيصير رهنًا جامع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن القليل بعواضها جائز لان
هذه مجاورة وهي لا تمنع الصحة ولو كان فيه غرة دخل في الرهن تبعًا وكذا يدخل الزرع والرطبة
في رهن الارض ويدخل البناء والقرص في رهن الارض والدار ولا يدخل المتاع في رهن الدار

من غير ذلك ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعض الرهن ان كان الباقي يجوز ابتداء
 الرهن عليه وحده بقي رهنًا بمحضته والباطل كله كذا في الهداية ❀ الشبوع الطائري
 يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يبطل ❀ وصورته الرهن اذا واكل العدل
 يبيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وان استحق شيء مقدر
 يبقى الرهن مجتمعا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء
 بجميع الدين فانه يهلك بمحضته من الدين من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بالايعان التي
 هي أمانة كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالايعان المضمونة
 بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فاذا هلكت العين لم يضمن البائع شيئا
 لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن من الهداية ❀ فاذا رهن المودع عين
 الوديعة رهنًا أو المستعير بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن يهلك بغير شيء
 وكذا لو رهن المستأجر العين الذي استأجره أو أخذ المستأجر من الأجر رهنًا بالعين الذي
 استأجره قبل التسليم كان باطلا وكذا اذا باع عينا أو أعطى بالمبيع رهنًا للبشترى قبل التسليم
 كان باطلا فبما ذكره الكرخي والقنوري فان هلكت عند المرتهن قبل تسليم المبيع يهلك بغير
 شيء وان هلكت بعد تسليم المبيع يهلك بالقيمة كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على
 البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده بنسخ البيع ولا يجب شيء على البائع وذكر الفقهاء
 أبو الليث اذا اشترى الرجل سيفًا وأخذ من البائع رهنًا بالسيف يهلك عنده كان عليه الأقل
 من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من قاضي خان ❀ وفي الوجيز الرهن بالمبيع في يد البائع
 من عقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة المبيع وذكر القنوري انه لو
 هلك ذهب بغير شيء اه ❀ وفي الاشباه من القول في الدين قول أصحابنا لا يصح الرهن
 بالامانات شامل للكتب الموقوفة فلا ينعقد به رهن والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب
 شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح اه ❀ ويصح الرهن بالايعان المضمونة
 بعينها وهي ان تكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة عند هلاكها مثل المغضوب وبديل الخلع والمهر
 وبديل الصلح عن دم العمد لان الضمان متقرر ذكره في الهداية ❀ وكذا لو كان القتل خطأ
 فأخذ الولي من العاقلة رهنًا بالدية بعد قضاء القاضى جاز وكذا الرجل اذا جرح غيره بجراحة
 لا يستطاع فيها القصاص وقضى القاضى بالارش للمجروح فأخذ بالارش رهنًا أو قطع يد رجل
 خطأ وقضى القاضى بنصف الدية على العاقلة فأخذ المقتطوع يده رهنًا من العاقلة جاز وكذا
 يصح الرهن بالدين أي دين كان من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بما ذابله على فلان
 ويصح بالدين الموهود وهو ان يقول رهنك هذا التقرض ألف درهم فلو هلك يهلك بماسمى
 من المال بمقابله من الهداية ❀ وفي الوجيز رهن قلب فضة على أن يقرضه درهمًا فهلك
 قبل أن يقرضه يعطيه درهمًا ولو رهنه على أن يقرضه ولم يقرضه يعطيه المرتهن ما شاء
 ولا يصح في أقل من درهم استئنا ولو قال أمسك رهنًا بدرهم يلزمه ثلاثة ولو قال أمسك

وهنا بنفقة يعطيها اياه وروى المعلى عن أبي يوسف لو قال رجل لرجل أقرضني ونسئ هذا
الرهن ولم يسم القرض وأخذ الرهن فضاغ ولم يقرضه انه قال عليه قيمة الرهن ولو رهن ثوبا
فقال أمسكه بعشرين فهلك الثوب عند المرتن قبل أن يعطيه شيئا فعليه قيمة الثوب إلا أن
يجاوز قيمته عشرين اه قال ابن كمال في الايضاح ان الرهن المقبوض بالدين الموعود اذا
هلك بمسمى من المال بمقابلته اذ لم يكن الدين أكثر من القيمة وان كان أكثر فلا يكون
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لا يذكر هذا القسم لان الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة
الرهن وان كان على سبيل القدرة فحكمه يعلم مما سبق فاعطى على ذلك وفي الخلاصة
رجل قال لا تسخر أقرضني فقال لا أقرضك إلا برهن فرفضه رهنه ثم ضاع الرهن قبل أن يقرضه
ولم يكن سمي القدرة قال يعطيه ماشاء ولو قال أنا أعطيك فلا أقال محمد لا يصدق في أقل من
درهم اه سأل من البرازو بالبريه غيره ثم بشر به فقال البرازو لا أدفعه اليك إلا برهن
فرفضه عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتن لا يضمن البرازو من القيمة
فغصب من المرتن الدار المرهونة فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع
فغصب منه في حالة الانتفاع فله أن يطالب الراهن بالدين فغصب دار امره فأنفجزا
منها أو كله أو المرتن يسكن معه وهو مأذون له في الانتفاع فها هلك يهلك من الراهن وان لم
يأذن له في الانتفاع أو أخرجه الغاصب عنها فها هلك بضمنه المرتن رهن دارا أخذها
ومشتا فافارغين وقبطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمته ثلاثون بعشرة وقبضها المرتن وهلك
بالفرق لا يضمن المشغول أصلا ولا الزيادة فيما قبل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض
بعقد فسد أو صحح لا غير المقبوض والمقبوض على يوم الرهن اذ لم يبين المقدار الذي به
رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين من القيمة وفيها عن المحدث قال
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتن ماشاء وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم وعن
أبي حنيفة في رواية اذا ضاع فعليه قيمته اه وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين
المقبوض على يوم الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين وقبل مضمون بقيمته اه
رجل رهن عنده انسان ثوبا من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع اليك وأخذ منك شيئا
فضاع الثوب عند المرتن ذكر أبو يوسف في الامالي انه يعطيه المرتن ماشاء في قول أبي
حنيفة وكذلك قلنا رجلا دفع الى آخر جارية وقال بها ولك أجر ولم يسم الاجر فضاغ الرهن
روى عن محمد انه لا يضمن من قاضي خان وفي الاشياء المقبوض على يوم الرهن اذ لم يبين
المقدار ليس مضمون في الاصح وفي الوجه الرهن بالدين الذي يسبب كالهجرة بالاجرة باطل اه
ولو قال لا تسخر ما يبت فلا ناقتنه على وأعطاه به رهنه قبل المباحة لا يجوز ولو قال لا تسخر
ضمت مالك على فلان اذا حل الاجل واعطى بذلك رهنه جاز ولو قال اذا قدم فلان فاناضا من
لك ما عليه وأعطاه رهنه لا يجوز الرهن من قاضي خان ولا يجوز رهن الحر والمدر وأم
الولد والمكاتب ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا لا يجوز بالقصاص في النقص وما دونها

لتعذر الاستيفاء ولا يجوز بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني
 والعبد المدبون لانه غير مضمون على المولى فانه لو ملك لا يجب عليه شيء ولا باجر التامخه
 والمغنية حتى لو ساع لم يكن مضمونا ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او برهنه من مسلم او ذى
 لتعذر الايقاع والاستيفاء في حق المسلم ثم الراهن اذا كان ذميا فالمر مضمون عليه للذنى
 كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمنه كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك
 فيما بينهم لانهم ائمال في حقهم أما المينة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها واورثانها فيما
 بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ❀ ولو شري عبد او رهنه بشفه عبدا او خلا او شاء مذبوحه
 ثم ظهر العبد سر او اخلل خرا او الشاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهرا
 وكذا اذا قتل عبد او رهنه بشفه رهنه ثم ظهر أنه سر وهذا كله ظاهر الرواية ❀ وكذا اذا
 صالح على انكار ورهنه بمصالح عليه رهنه ثم تصاد فان لادين فالرهن مضمون وعن أبي
 يوسف خلافة وكذا قايسه فيما تقدم من جنسه من الهداية ❀ الرهن المضمون مضمون في قول
 محمد وكذلك عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وعنه في رواية لا يكون مضمونا قالوا الاختلاف
 فيه ان تصاد فانه لادين ثم هلك الرهن يكون مضمونا ❀ رجل رهن عبد بكر حنطة وقبض
 العبد فبات في يده ثم تبين انه ليس للمرتهن على الراهن شيء من الحنطة يرجع الراهن على
 المرتهن بقيمة كتر حنطة ولا يرجع بقيمة العبد ❀ رهن شيئا ثم تبين انه ليس بمال فالرهن
 مضمون وكذا لو اشترى شيئا وأعطى بالثمن رهنه ثم استحق المبيع فالرهن مضمون وكذا لو
 استهلك شاة مذبوحه ورهنه بالضمان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة فالرهن مضمون ❀ رجل
 عليه ألف درهم فصالحه على خمسة مائة وأعطاه رهنه بخمسة مائة فهلك الرهن ثم تصاد فانه
 لم يكن عليه دين كان على المرتهن أن يرد على الراهن خمسة مائة ❀ المودع اذا ادعى هلاك
 الوديعة وصاحبها يدعى عليه الاتلاف فتصالحا على مال وأعطاه رهنه فلهلك الرهن لا يضمن
 المرتهن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد يضمن ❀ ولو ادعى صاحب المال الوديعة
 وبمحمد المودع الايداع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعى صاحب المال
 الايداع والاستهلاك والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا على شيء جاز
 الصلح في قولهم ❀ ولو قال المودع هلك الوديعة أو قال رددت وسكت صاحب المال أو قال
 لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد
 ولو قال المودع ضاعت الوديعة أو رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطالحا على شيء
 لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا قبل ويجوز في قول محمد وأبي يوسف الا تهر
 وفي كل موضع يجوز الصلح اذا أعطى ببدل الصلح رهنه جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز
 الرهن وذكر الشيخ خواهر زاده الفتوى في الصلح على قول أبي حنيفة ❀ ولو سقط القطع من
 السارق بوجه وقضى القاضي ضمان السرقة فاختد المسروق منه بالمال رهنه جاز وكذا المولى
 اذا أخذ من مكاتبه رهنه ببدل الكتابة جاز ❀ ولو استأجر دارا أو شاة وأعطى بالاجر رهنه

جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة
 بطل ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ❶ ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا وأخذ من
 الخياط رهنا بالخياط جاز وان أخذ الرهن بخياطه هذا الخياط نفسه لا يجوز ❷ وكذا
 لو استأجر ابلا الى مكة فآخذ من الخيال بالحوالة رهنا جاز وان أخذ بحمولة هذا الرجل نفسه
 أو دابة بعينها لا يجوز ❸ ولو استعار الرجل شيئا له حمل ومونة فأخذ المعير من المستعير
 رهنا رد العارية جاز وان أخذ منه رهنا رد العارية بنفسه لا يجوز ❹ ولو أخذ رهنا من
 المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة وقد مر وكذا الرهن بدين القمار أو بدم الميتة أو بالدم
 أو الرهن بشئ انجر من السلم السلم أو ذى شئ الخنزير باطل من فاضحيان ❺ ويصح
 الرهن برأس مال السلم وبشئ الصرف والمسلم فيه خلافا لفرعان هلك الرهن بشئ الصرف
 ورأس مال السلم في مجلس العقد ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق
 القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن بطل لقوات القبض حقيقة وحكاو برد الرهن
 على الراهن وان هلك لرهن بالمسلم فيه يصير المرتهن مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم
 ولو تفاخا السلم والمسلم لم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحسنه لانه بدله فصار
 كالمقصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاضح هلك بالطعام
 المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كالوباع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا
 ثم نقلا بالمبيع لانه يحسنه لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون هلك بالثمن لما بينا
 من الهداية ❶ ولو أقرض الرجل كراما طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان
 المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم ويرى من الطعام
 ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه هلك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل
 الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم وكذا الرجل اذا أسلم الى رجل في
 طعام وأخذ بالمسلم فيه رهنا بساوى الطعام ثم نصالحا على رأس المال ولم يقبض رب المسلم
 رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن وانه هلك بالطعام من فاضحيان ❷ واذا تفاخا
 الرهن ثم تناقضا بالتراضي وهلك الرهن عند المرتهن هلك مضونا والرهن بان ما بقى القبض
 من البرازية ❸ ويجوز للاب أن يرهن بدين عليه عبد الابنه الصغير انفسا والوصى
 بمنزلة الاب في هذا وعن أبي يوسف وزفرانه لا يجوز ذلك منهما وهو انقياس اعتبار الحقيقة
 الاضياء واذا جاز الرهن بصير المرتهن مستوفيا لدينه لو هلك في يده وبصير الاب والوصى موفيا
 له ويضمن للصبي لانه قضى دينه بماله واذا رهن الاب من نفسه أو من ابن له صغير أو عبده
 تاجر لادين عليه جاز ولو ارثه الوصى من نفسه أو من هذين أو رهن عينا له من التيمم حتى
 للقيم عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن بخلاف الاب لو فور
 شقيقه فنزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد كافي بيده مال الصغير
 من نفسه فتولى طرفي العقد ❹ ولورهن الوصى من ابنه الكبير أو من ابيه أو عبده الذي

عليه دين يصح لانه لا ولاية له عليهم. وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن
 به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للعاجلة والرهن يقع ايضا بالحق فيبوز وكذلك لو اتجر
 لليتيم فارتهن اورهن. واذ ارهن الاب متاع الصغير فادرك الابن ومات الاب ليس للابن
 أن يردّه حتى يقضى الدين ولو كان الاب رهنه بدين نفسه فقصاه الابن رجوعه بفي مال
 الاب وكذلك اذا هلك قبل أن يفنكه. ولورهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز
 لاشتماله على امرين جائزين فهو هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك
 الجد أبو الاب ان لم يكن الاب أو وصي الاب. ولورهن الوصي متاع اليتيم في دين استدانه
 عليه وقبض المرتهن ثم استعاره الوصي لحاجة اليتيم فضع في يد الوصي فانه خرج من الرهن
 وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي
 والحكم فيه هذا والمال دين على الوصي وهو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعد
 في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي وان كان على الميت دين فرهن الوصي بعض التركة
 عند غريم من غرمائه لم يجز ولا تخير أن يردوه فان قضى بينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن
 للميت غريم أخر جاز الرهن ويبع في دينه من الهداية. رجل تزوج امرأة ألف وورهن
 عندها بالمهر عينا تساوى اتفاقها لك الرهن عندها ملك بصداقها وان طلقها قبل الدخول
 بها كان عليها نصف الصداق على الزوج كالأول استوفت صداقها ثم طلقها قبل الدخول
 بها هذا اذا طلقها بعد الهلاك فان طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها الا شيء عليها
 لان بالطلاق قبل الدخول أو لا سقط من الزوج نصف المهر بغير عرض فيبقى الرهن رهنا
 بائني وهو نصف الصداق فاذا هلك الرهن بعد ذلك ملك بائني على الزوج فلا يجب على المرأة
 شيء. ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر اورهن عندها عينا بمهر المثل فهلك الرهن يملك
 بمهر المثل وتصير مستوفية بمهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها رد ما زاد
 على متعة مثلهما كالأول استوفت مهر مثلهما ثم طلقها قبل الدخول بها والرهن قائم ووجبت لها
 المتعة ثم في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف. وفي الآخر وفي
 الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول لها أن تحبس الرهن بالمتعة والحاصل أن الرهن
 بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول وفي القياس
 وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة من قاضيان ولا يصح رهن المشغول بحق
 الغير حتى لو هلك ذهب بغير شيء ذكره في الوجيز. استقرض من رجل خمسين درهما فقال
 المقرض انما لا تكفيل ولكن ابعت الى رجلا حتى ابعت اليك ما يكفيل فدفعت اليه رهنا فضع
 في يده عن أبي يوسف انه قال على المرتهن الأقل من قيمة الرهن ومن خسين درهما يعني يكون
 رهنا بخمسين من الوجيز وقاضيان. أعتق ما في بطن جارية ثم رهنها عن أبي يوسف
 الرهن جائز فان ولدت ولدا فقصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بقصان الولادة من
 قاضيان. ولورهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون بخمسةا فهلكت هلكت بمثلها

من الدين وان اختلفا في الجودة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بحسنها وهذا عند أبي حنيفة لان عنده بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما ضمن القيمة من خلاف بينهما ويكون رهنا مكانه **❦** وفي الجامع الصغير فان رهن اربق فضة وزنه عشرة بشرة فضاع فهو بمافيته قال معناه ان يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاقل وزيادة عليه في الثاني فبصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور من الهداية **❦** ولورهن ما يقسم عند رجلين جاز وعليهما ان يقتضما ولو دفع أحدهما كله الى الآخر ضمن نصفه وهذا عند أبي حنيفة وقال الا ضمن ولو كان مما لا يقسم لا ضمن اتفاقا كما في درر البحار **❦** وان رهن شيئا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما فان تباينت فكل واحد منهما في فوته كالعادل في حق الآخر والمضون على كل واحد منهما حصته فان أعطى أحدهما دينه كان كله رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه **❦** وان رهن رجلان بدين عليهما الرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين وللمرتهن أن يسكه حتى يستوفي جميع الدين فان أقام الرجلان كل واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل فهو هلل بطلان أمانة لان الباطل لا يحكم له ولو مات الراهن والعبد في أيديهما فقام كل واحد منهما البينة على ما وصفناه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيعه بحقه استئناسا وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف من الهداية **❦** وفي قاضيان لو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شركان فيه أو لا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل الا يكون له أن يسترد نصف الرهن ولو رهن منهما وقال رهنك النصف من هذا والنصف من هذا الا يترا لا يجوز اه وفي الهداية من الهبة ولو رهن شيئا من رجلين ونص على الايهاض لا يجوز اه وان شرط في الرهن أن يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوحيز **❦** رجل رهن شيئا بدين مؤجل وسلط العادل على بيعه اذا حل الاجل فلم قبض العادل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل من قاضيان **❦** ولو قال رهنك هذين العبدين بألف كل واحد منهما بخمس مائة فقبل المرتهن أحدهما بخمس مائة جاز الرهن فيه من مثقل الهداية **❦** ولو رهن الوصي بعض التركة عند غريم الميت جاز ان كانت الورثة كلهم صغارا أو كبارا غيبا وان كان بعضهم كبارا غيبا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الصغار خاصة **❦** ولو استدان لتفقة الورثة وفواشيهم ورهن به يجوز على الصغار خاصة دون كبار ولو استدان لتفقة رقيقهم ودوابهم ورهن به جاز عند أبي حنيفة على الصغار والكبار حضورا أو غيبا وعندهما لا يجوز الا على الغائب أو الصغار ولا يجوز رهنه على الكل **❦** رهن العبد المتاجر وارتبائه جائز ويبقى رهنه

وارتم أنه بعد الجركا كانا إذا عجز **في** المكاتب كالحرق الرهن والارتهان وهو الصحيح **في** الذي في الرهن والارتهان كالمسلم والمستأن فيهما كالذي من الوجيز **في** رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج صح الرهن وليس للمرته أن تمنع الزوج من غشيانها فإن ماتت من غشيانها كانت كأنها ماتت بأقفة سموية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس أن لا يسقط لان الزوج انما وطئها بتسليط المولى فصار كان الراهن وطئها **في** ولو رهن المودع الوديعة فهلكت عند المرتهن نجاء المالك ضمن الراهن أو المرتهن ولا ينفذ الرهن لان الضمان بالدفع وعقد الرهن كان قبله فلا يكون مالا كوقت الرهن فلا يجوز كالأمر من عبدا لغيره ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنا عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون مالا كوقت الرهن من قاضيان **في** والرهن جائز في اطراف هذه في كفاية الهداية **في** ولو رهن شيئا من انسان وسله اليه ثم رهنه من آخر لم يصح الثاني هذه في جنائيات الهداية **في** رهن المصحف جائز عندنا خلافا لاجد من درر البصار

الفصل الثاني فيما يصير به رهنا وما لا يصير **في**

رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ أحدهما شئت رهنا بدينى فاخذهما فاضاعا في يده عن محمد انه لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة درهما فدفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرة درهما فقبضها فاضاعت في يده قبل أن يأخذ منها عشرين درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنا بدينك فاخذها وبيعته ما سواه قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما ما بالدين ان كان مثل الدين **في** وروى ابن سماعة عن محمد رجل عليه دين فقبض بعضه ثم دفع الى الدائن عبدا وقال هذا رهن عندك بشئ ان كان بقبلى لك فاقبلى لا أدري أبى لك شئ من المال أو لم يبق فهو جائز وهو رهن بجائز ان كان قد بقبلى منه شئ وان كان لم يبق منه شئ وهذا العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم يأخذ العبد على شئ مسمى **في** ولو أن المديون قبض الدين ثم دفع اليه ما لا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زينة أو ستوق فهو رهن جائزا ما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زينة لان قبض الزينة استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق **في** رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى يكونان رهنا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهنا والمشتري أن يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها مساوية لثمن الخمسة دراهم لانه كان مضمونا **في** رجل له على رجل مائة درهم فأعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهنا ببعض حقل فقبض وهلك قال زفر لم يبق له القيمة وقال أبو يوسف يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل دينه من قاضيان **في** ومن اشترى شيئا بدراهم فدفع الى البائع ثوبا وقال امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر لا يكون رهنا ومثله من أبي يوسف واذا

قال امسكه بدينك او مالمالك كان رهنا اتفاقا من الهداية **❦** ومن ثوباقية خسة بجمسه ذنابير
وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالجمسة **❦** حتى لو هلك
يرجع عليه الراهن بدينارين من الفينة **❦** رجل عليه ألف درهم غلة لرجل فقال للدائن
امسك هذه الألف الوضوح بمقتضى وأشهدني بالقبض كان هذا اقتضاء ركذ الوقال أشهدني
بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى أشهدك فقال امسك هذه الألف الوضوح واشهدني
بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضوح حتى آتيك بمقتضى واشهدني بالقبض فاخذ فهو رهن
ولا يكون اقتضاء **❦** رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحد همارهن
لك بعشرة أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هذا باطل فان ضاعا جعالم يكن
عليه شيء ودينه على حاله **❦** رجل أراد أن يدخل خانقا فم بدعه صاحب الخان حتى دفع
اليه ثوباقية عنده روى عن عصام بن يوسف انه ان رهنه باجرة البيت قال رهن عاقبه
وان أخذ منه الرهن لحرف السرقة ضمن صاحب الخان وقال الفقيه أبو الليث عندي
لا يضمن صاحب الخان في الوجهين اذ الم يكن الدافع مكره في الدفع من قاضي خان **❦** رجل
تقاضى دينه من مدبونه فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه رهنا بدينه لم يجز أخذه فان
هكك هلكت بالدين كالرهن من الفصولين والوجيز وفي الخلاصة رب الدين اذا تقاضى
المدبون فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه وقال اقض ديني حتى أردعاعليك فذهب بها خفاء
المدبون بعد أيام بدينه وقد هلكت العمامة ثم هلك الرهن قال رحمه الله تعالى هكذا
ذكروا وهذا لا يقيم اذا أمكنه استرداد ما فتركه اعنده اما اذا بعزركه بالجزء فقيه نظر
انتهى **❦** أخذ من آخر فقال لا أدفعه اليك حتى تعطيني عيني فتنارعا فوضعت على يد عدل
فهلك العيان لا يضمن الا اذا كان العين غصب بالانه حينئذ يصح الرهن به من المفصولين
❦ ولو زوج الراهن الجارية المرهونة بغيره اذن المهر من جاز النكاح والمهر من ان يمنع الزوج
من غشيانها فان غشيا الزوج بصير المهر رهنا مع الجارية لانه بدل جزء من أجزائها فيتعلى
به حق المهر من غلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا لان المهر لا يتأكد قبل الدخول
فان ماتت الجارية من غشيانها كان المهر من الجارية ان شاء من الراهن لان الهلاك
حصل بتسلطه وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذالم
يعلم بالرهن وكنتم عنه المولى لانه سارعه فرورامن جهته وان أعلمه بذلك لا يرجع بذلك على
المولى لانه لم يصرم فرورامن جهته من قاضي خان

❦ الفصل الثالث فيما يبطل الرهن ❦

الشيوع الطارئ يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يبطله وصورة الراهن
اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعاً ومتفرقاً كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وعن أبي
يوسف انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائها يبطل الرهن وان استحق

شيء مقدر يتيق الرهن بمحضه فما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي
 وفي قيمته وفما يبيع الدين فانه يهلك بمحضه من الدين لا غير من قاضي خان في الوحيز
 ولوارهن دابتين فاستغقت احدهما لم يهلك الاخرى الا بجميع الدين وان هلكت هلكت
 بمحضتها ولو رهن عشرين بالف قيمتهما سواء ثم قال الراهن للمرتهن اني قد احتجت الى احد
 الغلامين فردته على فضل فالتا في رهن بالالف كلها وان ماتت مات بمحضته انتهى واما اذا
 اعاره المرتهن للراهن ليخدمه او ليعمل له عملا فقبضه لم يبطل الرهن ولكن يخرج من ضمان
 المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء والمرتهن ان يسترجعه الى يده لان عقد الرهن
 باق الا في حكم الضمان في الحال واذا بقي الرهن فاذا اخذناه الضمان وكذا لو اعاره احدهما
 اجنبيا باذن الاخر سقط حكم الضمان ويبيى عقد الرهن فلكل منهما ان يرد رهنه كما كان
 وهذا يختلف الاجارة والبيع والهبة من اجنبي اذا بائرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج
 عن الرهن فلا يعود الا بعقد مبتدأ حتى لو مات الراهن قبل الرد الى المرتهن يكون المرتهن
 اسوة للغيراء من الهداية وفي التصرفات الفاسدة من الفصولين لو باع المرتهن او ارأه
 الرهن باذن الاخر يخرج من ان يكون رهنه وان يكون الثمن رهنه ما كان العين قبضه المشتري
 او لا قال فاضمان الثمن رهن سواء شرط في عقد الرهن ان يباع بدينه او لم بشرط وعن أبي
 يوسف انه يكون رهنه لو شرط ان يباع بدينه والا فلا والعصم هو الاول وكذا لو باع العبد
 الرهن يخرج من ان يكون رهنه وبصر الثمن رهنه ما كان الاول مقبوضا كان الثمن او لم يكن
 واذا تولى كان من مال المرتهن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته وكذا لو قتل عبيد
 فدفع به يكون المدفوع رهنه ما كان الاول من الهداية ولو اجره احدهما باذن الاخر
 او بدونه ثم اجاز صححت الاجارة وبطل الرهن وللراهن أجره وللعاق قبضه ولا يعود رهنه باضى
 مدة الاجارة من الفصولين ولا يصير الاجرم هو ما كان الرهن الا اذا شرط المرتهن عند
 الاجارة ان يكون الاجرم هو ما عنده ذكره في الوحيز ولو استأجره مرتهنه جاز وبطل
 الرهن لو جرد القبض للاجارة حتى لا يكون للمرتهن ان يعود في الرهن ذكره قاضيان في ذلك
 امانة لو لم يحبس به عن رهنه بعدمضى الاجارة من الفصولين ولو أجز المرتهن الرهن من
 الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود في الرهن وبأخذه وان أجره المرتهن من
 اجنبي بغير اذن الراهن لا يبطل الرهن ولا المرتهن ان يعيده في الرهن وكذا لو أجره الراهن بغير
 اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة ولا يبطل الرهن وكان للمرتهن ان يعيده في الرهن وان اجازا
 جميعا خرج من الرهن والاجر للراهن متى ما حصل الاذن منه والا ففى الذي أجره ويتصدق
 بهما من قاضيان ولو أجره المرتهن من اجنبي سنة بغير أمر الراهن فانتقضت السنة ثم اجاز
 الراهن لم يصح ولا المرتهن ان يعيده في الرهن وان اجاز بعد مضي ستة أشهر جازت ونصف
 الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن ان يعيده في الرهن رجلان لكل
 واحد منهما ألف درهم على رجل فان رهنه ارضا به ينسحق قبضاها ثم قال احدهما ان

المال الذي لنا على فلان باطل والارض في ايدينا نجسة قال أبو يوسف بطل الرهن وقال محمد
 لا يبطل الرهن ويرأى من حصته والرهن بحاله من الوجيز في لو استحق الرهن بعد هلاكه في يد
 المرتهن فان ضمن المستحق الرهن لا يبطل الرهن وان ضمن المرتهن يبطل الرهن ذكره
 قاضيان وغيره فيرجع المرتهن على الراهن ببقية الرهن وبالدين صرح به في الوجيز والهداية
 وكذلك الاستتار عيناً ليرهنه وقد عني له المعير قدراً وأجسأناً ومكاناً ومهرتها ناخلف
 المستعير وهلك الرهن عند المرتهن فالمعير بالخيار ان شاء ضمن المستعير ويتم عقد الرهن بينه
 وبين المرتهن وان شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن من الهداية
 رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم اتهمتا نقضا عقد الرهن ولم يأخذ المرتهن دينه
 فهلك الرهن عنده فانه هلك بالدين ويبقى الرهن مابقي قبض المرتهن من قاضيان في وفي
 الهداية لو نقض الرهن للمرتهن حبسه مالم يقض الدين أو يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالرد
 على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضموناً مابقي القبض والدين ولو هلك في يده سقط الدين
 اذا كان به وقام بالدين لبقاء الدين انتهى في فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين
 لا يبطل الرهن بالتفاسخ قبل رده فيضمن بالاقبل من قيمته ومن الدين للمرتهن حبسه بعد
 الفسخ انتهى ولو سلم المرتهن الرهن الى راعه لبيعه بطل الرهن وليس له استرداده
 والاصح بقاء الرهن لانه كالأمانة من راعه وهي لا تبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يهلك
 امانة في تلك الحالة والى الابد الاستيفاء من التصرفات الفاسدة من الفصولين ولا يبطل
 الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة ولو وضع الرهن على يد
 عدل فمات العدل لا يبطل الرهن ووضع الرهن على يد عدل آخر عن راضٍ منهما فان
 اختلفا وضعه القاضي على يد عدل وإذا استأجروا أو شأوا أعطى بالاجر رهناً جازاً فان
 هلك بعد استيفاء المنفعة بصير مستوفياً للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن
 ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو أذن المرتهن للراهن أن يزرع الارض المرهونة فزرع
 أو سكن الدار المرهونة باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله أن يسترد الرهن فيعود رهناً ومادام
 في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن رجل غصب من آخر عبداً فرهنه بدينه عند رجل
 وهلك العبد عند المرتهن كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن
 فان ضمن الغاصب تم الرهن وان ضمن المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بما ضمن
 ويبطل الرهن ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ودبسه ثم رهنه بعد ذلك من
 المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع على
 الراهن جازاً الرهن في الوجهين ولا يبطل لو أودع المرتهن الرهن عند انسان باذن الراهن
 فهو رهن على حاله ان هلك في يد المدفوع بسقط الدين بهلاكه ولو رهنه المرتهن باذن الراهن
 من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول من قاضي خان قال في الفصولين وصار كائن
 المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه ولو رهنه من تنه بلاذن راعه

لم يجوز والراهن ابطاله ولو هلك قال الراهن الاول لو شاء ضمن الاول وضمانه ضمان رهن ويملك في يد الثاني يدين المضمن اذ ملكه بضمانه فكانه رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمنه ضمان رهن عند الاول ويطلق الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن يدينه انتهى **❦** رجلان رهنا متاعا يدين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فجدد اقام البينة على أحدهما على هذا الوجه فانه يستخاف الا تخرب بالله ما رهنه فان نكل رثبت الرهن عليهما على أحدهما بالبينة وعلى الآخر بالنكول فان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم يثبت في نصيب الخالف فبئذ انقضاه بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع ولو كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما ارثنت أنا وصاحبي هذا العبد منك بمائة درهم وأقام البينة والمرتهن الآخر يحدو يقول لم يرتهن والراهن يحد الرهن فمن أبي يوسف فيه روايةان في رواية رد الرهن وفي رواية العبد كله يكون رهنا للمدعي بمحضه من الدين ولا يطل الرهن بمحدود صاحبه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد أقضي بينه المدعي رهنا واجعله في يد الذي أقام البينة فإذا قضى الراهن للمرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن وان هلك الرهن يذهب من الدين بنصيب الذي أقام البينة من قاضيهما **❦** ولو أقر الراهن بالمرهون لرجل لم يصدق ولا يطل الرهن والمقر له ان شاء أدى المال وقبض الرهن ويرجع بما قضى على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته وللمقر له أن يستخلف المرتهن على عله من الوجيز **❦** ولو صبغ الراهن ثوب الراهن بصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر رهنا كان للمرتهن أن يضمنه قيمة الثوب وعصفر مثله وان شاء رضى بان يكون المصبوغ رهنا في يده من غصب الوجيز **❦** رجل رهن عند رجل مصحفا وأمره بالقرأة منه ان قرأ منه صار عارية حتى لا يضمن لان الحكم في الرهن الحبس فإذا استعمله باذنه تغير حكمه ويطل الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يملك بالدين وكذا الورهن خاتما وأذن له أن يجعله في الخصر فهو ملك بالدين وكذا اذا رهن ثوبا وأمره باللبس أو دابة وأذن له بالركوب من الخلاصة

❦ الفصل الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعدد

يجوز الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافا لفرق وحكمها حكم الاصل محبوسة مضمونة كالاصول ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاصل يوم القبض ألفا والدين القايقيم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين اعتبارا بقيتهما في وقتي الاعتبار من الهداية **❦** ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلو رهن عبدا قيمته ألفان بالف درهم ثم استقرض من المرتهن ألفا أخرى على أن يكون العبد رهنا بها ما جازعده ويكون رهنا بها ما لا يجوز عندهما ويكون رهنا بالالف خاصة ولو هلك يملك بالاهما ولو قضى الف الاولي للراهن أن يترده عندهما **❦** والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن

والصوف والمتمر تكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتمن أن يسكن الكل حتى يستوفي حقه
وعنده الشافعي رحمه الله تعالى الزوائد لا تدخل تحت حكم الرهن وللراهن أخذها شيئا فشيئا
والزيادة الغير متولدة منه كالجوه وكسبه وغلة العقار لا تصير رهنا اتفاقا ذكره في الحقائق ثم
إذا صارت الزيادة رهنا عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم
الفسك لا قبله ذكره في الوجيز حتى لو هلك النماء قبل الفسك حال قيام الاصل هلك بغير
شيء ذكره قاضيان وغيره وإن هلك الاصل وبقي النماء يوم الفسك فما أصاب الاصل بقطعة
من الدين بقدره وما أصاب النماء فشكله الرهن وصور المسائل على هذا الاصل يخرج ذكره
في الهداية ولو هلك النماء بعد هلاك الاصل هلك بقطعة من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل
يوم القبض ألفا وقيمة الولد يوم الفسك ألفا فالدين بينهما نصفان ولو انقصت قيمة الولد
بالتعيب أو بتغير السعر فصارت تساوى جسمائة فالدين بينهما ما أتلا ثلثاه في الام وثلثه
في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوى ألفين فثلثا الدين في الولد وثلثه في الام **❦** ولو
ارتمن أمين قيمته ما سواه فولدت احدها او قيمة الولد مثل قيمة الام فانت الام سقط ربع
الدين وبقي الولد ربع الدين والتي لم تلد بنصف الدين من الوجيز **❦** وإذا ولدت المهرونة ولدا
ثم ان الرهن زاد بعد ادمع الولد وقيمة كل واحد منهما ألف فانه قدرهن مع الولد خاصة يقسم
ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما أصاب الام قسم عليها وعلى ولدها من الهداية **❦**
رجل رهن عند انسان بهذا بالف ثم جاء الرهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح
ذلك اذا قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني أمانة يهلك بغير شيء
فإذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهنا رد الاول على الرهن أو لم يرد ويكون الثاني
رهنا ولو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول (٣) من قاضي خان قال في الهداية فان رهن
عبدا يساوى ألفا بالف ثم أعطاه عبدا آخر قيمته ألف مكان الاول فالاول رهن حتى يرد الى
الاول والمرتمن في الآخر أمين حتى يجعله مكان الاول ثم قبل بشرط تجديد القبض وقبل
لا بشرط انتهى **❦** رجل عليه دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن المديون
رهنا أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهين وفاة بالدين فهلك أحد الرهين عند المرتمن
قال زفر آية ما هلك هلك بكل الدين وقال أبو يوسف ان كان الرهن الثاني علم بالرهن الاول فان
الرهن الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان
الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجعل والصحيح ملو ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد
منهما مطالب بجميع الدين فيعمل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن

(٤) مانعه عن قاضيان فيه مخالفة لما ذكره بعد من الهداية فلتصر العبارة من

الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما هلك بملك نصف الدين من قاضيان

الفصل الخامس في التعيب والنقصان

لو رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمه عشرة بعمرة فانكسر عند المرتهن ونقصت قيمته بالكمسر فنقد أبي حنيفة وأبي يوسف كافي الدرر ان شاء الراهن افتكه بمقابله وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه وتكون رهنا عند المرتهن والمكسر وللمرتهن بالضمان وعند محمد ان شاء افتكه ناقصا وان شاء جعله بالدين وان كانت قيمته أقل من وزنه بان كانت ثمانية مثلاً ضمن المرتهن قيمته جيذاً من خلاف جنسه أو ردياً من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه بان كانت اثني عشر مثلاً فنقد أبي حنيفة يضمن المرتهن جميع قيمته ويكون رهنا عنده وعند أبي يوسف يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسر وملكانه بالضمان وسدسه يفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً ويكون السدس مع قيمة خمسة أسداس المكسر ورهنا من الهداية لم يبين مذهب محمد بل قال في بيان قول محمد فوقع طويل يعرف في موضعه فقول على ماني المجمع مع زيادة شرح وأظهار لما أضره وقال محمد ان نقص الكمسر سدس أو أقل أجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين وان كان النقصان أزيد من السدس ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء جعله بالدين ولو كان الغالب المرهون بعشرة وزنه اثني عشر ديناراً وقيمه ثلاثة عشر فانكسر فنقد أبي حنيفة ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته وجعلها مع سدسه رهنا وعند أبي يوسف يضمن المرتهن عشرة أجزاء القيمة من ثلاثة عشر واعتبر محمد النقصان فان كان ديناراً أو أقل أجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين وان كان النقصان أكثر من دينار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء جعل خمسة أسداس فقط رهناً واسترد السدس قال في الحقائق وجلة مسألة القلب على ثلاثين فصلاً لا تعرف من الزيادات وجامع المحبوبي فن أراد أن يحققها فطلبها من موضعها **❦** ولو رهن عبداً فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم الرهن ألفاً وذهب بالأعور أربع مائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالأعور أربع مائة الدين **❦** ان القول قول الراهن مع عبثه لان الظاهر انه لا رهن بالألف الا ما سواي ألفاً أو أكثر والبيعة أيضاً بينته **❦** اذا أبقى العبد المرهون بطل الدين فان طاد العبد من الاباق يعود رهناً ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك من أول مرة من قاضي خان ولو أبقى قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ذكره في القصولين وجعل الآبق على المرتهن ان لم يكن قيمته أكثر من الدين وان كانت أكثر منه فعلى المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة من الايضاح **❦** رهن قاشاً بافتخاش سقط من الدين بقدر النقصان من القصولين **❦** ولو غلب الماء على الارض المرهونة لا يسطل

الدين ولكن يسقط منه قدر النقصان من الوجيز ❀ ولورهن عصير اقتمرت ثم صار
 خلا كان رهنا على حاله ويسقط من الدين قدر ما نقص عن العصير كبلأبوزنا من الوجيز
 والابضاح قال قاضي خان ومن محمده تركه بالدين ❀ ولورهن شاة قيمته عشرة وعشرة
 فماتت فديع جلد هافصار بساوى درهمين كان رهنا بدرهم من الهداية ❀ قال في
 الوجيز وان دبح بشئ له قيمة فانه يستحق المرتن الحبس بما زاد الدباغ فيه ثم قيل يطل الرهن
 الاول في حق الجلد ويصير الجلد رهنا بما زاد الدباغ فيه وقبل بقي الرهن الاول بدينه وبقية
 الدباغ انتهى ❀ ولورهن فرو واقمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة
 يشترك الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لا ركل ربع من الدين في مقابلة
 ربع من الرهن وهو ان ربع الدين وقد بقي من القروض ربعه في حق الدين أبصار به من
 البرازية ❀ حامى وضع المحصف الرهن في صندوقه ووضع عليه قفصة ماء للشرب فانكسب
 الماء على المحصف فله ان يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا من القفصة
 ❀ اذا انتقص الرهن عند المرتن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا وان انتقص
 نقصان قدر أو وقت بان كان قلبا فانكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين
 عند الكل من قاضي خان فلورهن عبدا بساوى ألفا بالقبول وجعل فصار قيمته مائة فراجع
 السعر فباعه المرتن بامر الراهن بالمائة وقبض ثمنه ورجع بما بقي وهو مائة لان الدين
 لا يسقط بنقصان السعر وإذا كان باقيا وقد أمر الراهن أن يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته
 كالأستردة وباعه بنفسه كافي الهداية ❀ رهن شجرة الفرساد فذهب وقت الأوراق
 وانتقص ثمنه قال الامام الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان الا ان يكون
 النقصان في نفس الفرساد لتناثر الأوراق وقال ابن قيس لا يسقط شيء لانه كتر اجمع السعر
 وقول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا فصارت كالهلاك انتهى

❀ الفصل السادس في التصرف والاتفاق بالرهن ❀

اعتاق الراهن وتديره واستبلاده بنقد ويخرج القن من الرهن ويضمن المولى القيمة
 لو مومرا وتكون رهنا مكانه ان كان الدين مؤجلا وطول بادائه وان كان المولى معسرا
 استسعى المرتن المدبر وأم الولد في جميع الدين وبسعى المعتق في الاقل من الدين ومن قيمته
 وهو يرجع بماسعى على المولى خاصة كافي الهداية والوجيز ❀ روى اسمعيل عن
 أبي حنيفة لو أعتق الراهن العبد المرهون باذن المرتن والراهن معسرا لشيء على العبد
 انتهى ❀ ولو كان العبد المرهون عارية فاعتقه جازم المرتن ان شاء ضمن المعبر قيمته
 ويكون رهنا عنده الى ان يقبض دينه فيردها الى المعبر من الهداية وقوقف يسع الراهن
 الرهن على اجازة المرتن فان أجاز جزوا سارعه رهنا كافي الهداية ❀ واعارة الراهن الرهن
 واجارته وهبته وهنه لا ينفذ بغير اذن المرتن وقدمت ❀ وليس للمرتن ان يبيع الرهن

الابتسليم من الرهن وله ان يبيع ما يخاف فساده من الاصل والنماء باذن القاضى وعمل
 غنه رهنه وان باع بغير امر القاضى كان ضامنا كفى قاضى خان والبرازية من مشغل
 الهداية للمرتهن يبيع الرهن باجازه الحاكم واخذينه اذا كان الرهن غائبا لا يعرف موته
 ولا حياته انتهى وليس للمرتهن ان يرهن الرهن ذكره في الفصولين وقد مر وليس
 له ان يؤجر ولا يبيع الرهن فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي والمرتهن ان يحفظ
 الرهن بنفسه وزوجته وولده الذى فى عياله وخادمه الذى هو فى عياله وان حفظ بغير
 من فى عياله أو أودعه ضمن وهل ضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بين فى الودعة وإذا
 تعدى المرتهن فى الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من الهداية ولو أعار
 المرتهن الرهن فهلك فى يد المستعير ضمن سواء هلك فى حالة الاستعمال أو غيرها ولو خالف
 ثم علم فهو رهن على حقه فلو ادعى الوفاق كذبه رهنه صدق رهنه إذا أقر بسبب
 الضمان من ضمان المودع من الفصولين وليس للمرتهن أن يسافر بالرهن فى قول أبى
 يوسف ومحمد فان فصل كان ضامنا من قاضيان ونقل صاحب الفصولين عن العدة
 ان المرتهن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم ضمن وكذا العدل الذى فى يده الرهن ثم
 قال يحتمل أن يكون ماذكر فى العدة قول أبى حنيفة وليس للمرتهن أن يتفجع بالرهن
 لا بالاستخدام ولا بلكى إلا أن يأذن له المالك ذكره فى الهداية وفى الخلاصة وليس
 للمرتهن أن يتصرف بشئ فى الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يبيع ولا يبيع ولا
 يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن اه لو أجز المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجازة
 الراهن فالغلة للمرتهن وينصدق بها عند الامام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو زرعها على
 المالك وان أجرة باذن الراهن يبطل الرهن والاجر للرهن وان أناف المرتهن الغلة فى هذه
 الصورة ضمنها ولا ضمن ان هلك لانه وكيل للمالك وان استعمل الرهن بلاذن الراهن
 وهلك حالة الاستعمال ضمن كل قيمته وصار رهنه مكانه كما إذا أنلفه أجنبي ضمن القيمة ولا
 يسقط شئ من الدين ولو تلف بعد الاستعمال شئ يسقط الدين بخلاف التلف حال الاستعمال
 باذن الراهن وكذا لو أعاره الراهن أو المرتهن من أجنبي باذن الآخر وهلك فى يد الأجنبي
 لا يسقط شئ من الدين أنى المرتهن الخاتم المرهون فى كيسه المتخرف وضاع بالسقوط
 ضمن كل القاضى من الدين أيضا قال الراهن للمرتهن اعطه الدال للبيع وخذ حقه
 فدفعه الى الدال وهلك فى يده لا ضمن المرتهن ولو أجز المرتهن العين أو قطع الثمر بغير اذن
 الحاك ضمن ولو كان الرهن شاء أو بقره يخاف عليها الهلاك فدفعها المرتهن ضمن قياسا
 والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لملكه المرتهن ولو فعله ضمن
 وان فيه حفظ المال من الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتهن
 أن يفعل وان بغير امر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين من البرازية ولو انتفع
 المرتهن بالرهن بغير اذن الراهن يصير غاصبا حتى لو هلك حالة الاستعمال ضمن قيمته ويكون

رهنًا مكانه إذا كان الدين مؤجلًا وان ترك الانتفاع فهو رهن على حاله من الوجهين
 والفصولين ❶ وان استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فله أن يأخذ في العمل
 هلاك على ضمان الرهن لبقاء يد المرتهن وكذا إذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع
 يد العارية ولو هلك حالة العمل هلك بغير ضمان اثبتت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة
 ليد الراهن فاتفق الضمان وكذا إذا أذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما بيننا من الهداية
 ❷ المرتهن إذا ركب الدابة المرهونة بأذن الراهن قطعت في ركوبه ضمن قيمتها وان عطبت
 بعد ما نزل عنها سليمة هلك رهنًا وان ركبها الراهن بأذن المرتهن أو بغرضه قطعت
 لا بسقط الدين من فاضحان ❸ المرتهن لو ركب الدابة ليردها على ربه أهلك في الطريق
 لم ضمن لو سلت من ركوبه ولا يصدق الابينة على سلامتها من الفصولين ❹ ولو كان
 الرهن في يافله المرتهن بأذن الراهن وهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال
 المرتهن بأذن الراهن كالاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين
 وان استرده المرتهن بعد لبس الراهن فله أن يهلك به بالدين ❺ ولو كان الرهن ثوبًا باعاه الراهن
 بفكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل بده أو بعد ما زرع الثوب من نفسه
 وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والبيضة بينة الراهن ولو قال
 الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن
 من فاضحان ❻ ارتهن عمامة قيمتها نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فله أن يفسد
 ولبس العمامة حتى تخرق فالفضة تذهب بثلاث الدين ويضمن قيمة العمامة نصف درهم
 بحسب لغيره إذا انقار وردد انقاع على الراهن من الفصولين ❷ لو رهن ثوبًا ساوي عشرين
 درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن بأذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم ثم لبسه مرة
 أخرى بغير أذن الراهن وانقص أو بعه دراهم ثم هلك الثوب وقيمه عند الهلاك عشرة
 قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان
 الدين إذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضمونًا
 بالدين ونصفه أمانة وصار كل درهم من رهنه بدرهم فاذا انتقص من الثوب بلبسه بأذن
 الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن بأذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون
 مضمونًا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير أذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على
 المرتهن فما رجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصًا بقدرها من الدين فإذا هلك
 الثوب بقيته بعد التقصان عشرة نصفها مضمونة ونصفها أمانة فيقدر المضمون بصير
 المرتهن مستوفيا دينه وبقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد
 ❸ رهن جارية فأرضعت سيديا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه لان لبن الأدي غير منقوم
 ❹ ولو كانت شاة فشرب المرتهن لبنها كان محبوسا عليه من الدين لان لبن الشاة منقوم
 من فاضحان ❺ رهن ضيعة في الشتاء نشغل على أمجار ومرة وأباح له أكل الثمار كلها

أبغ الشارفى الصبف أكلها بناء على تلك الاباحة لأمي عليه ولا يسقط من دينه شيء من القنية ❶ رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان المرتهن أن يشرب ويأكل ولا يأكل ضامننا ولا يسقط شيء من الدين لأنه أنلفه باذن المالك فان لم يقتل الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن الذي شرب فما أصاب الشاة يسقط ذلك القدر من الدين وما أصاب اللبن أخذته المرتهن من الرهن لان شرب اللبن باذن الرهن كشرب الرهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالوأنلف الرهن عضو من أعضائها كان للمرتهن أن يرجع على الرهن بمحصة ذلك من الدين وكذلك ولد الشاة اذا أذن له الرهن في أكله وكذا جبيع الثمار التي تحدث على هذا القياس ❷ ولورهن خاتم قلبس المرتهن الخاتم في خنصره الجني أو اليسرى فهلاك الخاتم كان ضامنا لأنه استعمال وفيما سوى الخنصر من الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأثور بالحفظ فيكون رهنها بما فيه ❸ وكذا الطيلان ان لبسه المرتهن لسان معتاد ضمن وان وضعه على عاتقه لا يضمن لأنه حفظ ❹ ولو رهن سيفين أو ثلاثة فقتلها لا يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بتقليد سيفين في الحرب ولم يخرج بتقليد الثلاثة ❺ وان لبس الخاتم في خنصره فوق خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يقتل بخاتمين فيضمن لان ذلك استعمال وزينه والاوّل حفظ من الهداية وقاضيان ❻ تختم به المرتهن باذن قتل فالدّين على حاله اذا خاتم صار عارية يخرج من أن يكون رهننا ولو أخرجه من الأصابع ثم هلك هلك بالدين للعود هذا وأمره بالتختم في الخنصر ولو أمره بالتختم في البنصر هلك بالدين اذا عارية للأمر بالحفظ بالا استعمال هو الصحيح ولو أمره بالتختم في الخنصر فلا فرق بين أمره يجعل القص في جانب الكف وعدم الامر به من الفصولين ❷ ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في أى موضع أصبع كانت ضمنت لان النساء يتضمن جميع أصابعهن كافي الغصب من الصغرى ❸ المرتهن اذا أمسك العين في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فلا يضمن فلو نكسهم المرتهن القصيص المرهون أو وضع العمامة على العاتق أو المرأة نسورت بالخيل أو تخطلت بالسوار وهلك لا يضمن ولو نسورت بالسوار وتخطلت بالخيل تضمن من الوجيز ❹ ولو كان الرهن معصفا فأذن له الرهن بالقراءة فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله وان هلك بعد الفراغ من القراءة فهلك بالدين من قاضيان ولو أجاز الرهن لولد المرتهن أن يتعلم منه فذهب الصبي الى المعلم ونسي عنده فضايع لم يضمن لأنه ابداع الصبي وكان شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندى على انه يضمن ويقول ليس هذا ابداع الصبي بل هو كما لو أنلفه صبي هو في عياله اذ تركه هناك تضييع بخلاف تلفه حالة الاستعمال من الفصولين

❶ الفصل السابع في الهلاك بعد الابراء والاستيفاء

الرهن بعد الهبة والابراء امانة استحسانا لا يضمن الا بعد التعدي وبعد الاغاء مضمون ولو

وهب المرتهن الدين من المدين أو أرى أم عنه ثم هلك الرهن في يده بلا حبسه هلك بغير شيء
استقصا نا خلافاً لفرع كذا إذا ارتهنت المرأة رهناً بالصدق فأرته أو وهبته من الزوج
وارتدت والحبس إذا نكح قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها
هلك بغير شيء ولم تضمن لسقوط الدين كافي الإبراء من الهداية ❀ ولو حبسه ضمن قيمته
بالإجماع ذكره في الفصولين ❀ ولو استوفى المرتهن الدين كله أو بعضه بإيقاع الرهن أو بإيقاع
منطوع ثم هلك في يده هلك بالدين ويجب عليه رد ما قبض إلى من قبضه منه وهو من عليه
الدين أو المنطوع من الهداية وعند زفر لوتبرع أخنيب بإداء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن
يرد ما قبض إلى الراهن لا إلى المنطوع من المجمع ❀ ولو اشترى المرتهن بالدين شيئاً أو صالح
عنه على عين ثم هلك الرهن في يده هلك بالدين وكذا إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على
غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة وهلك بالدين وكذا لو تصادقاً على أن لا دين ثم هلك الرهن
هلك بالدين من الهداية ❀ رهن عبداً بساوى ألفاً بألف ثم تصادقاً على أن لا دين ان
كان التصديق بعد ما هلك الرهن فعلى المرتهن رد الألف لأنه حال الهلاك كان مضموناً بألف
ظاهر الجعل استيفاء حكمه بعد كالا استيفاء الحقيق ولو وجد التصديق قبل الهلاك قال
شيخ الإسلام اختلاف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد في الجامع أنه هلك أمانة ❀ وكذا إذا
رهن عبداً بكرحلة ومات العبد ثم تصادقاً ان الكرم يكن فعلى المرتهن قيمة الكرم لاذ كرنا
أنه صار مستوفياً وعن الثاني رحمه الله أنه لا شيء على المرتهن لان التصديق حجة في حقهم وقد
تصادقاً عند الهلاك ان الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور من البرازية ❀ وفي
الفصولين والوجيب لو تصادقاً أن لا دين والرهن قائم في يد المرتهن ثم هلك في يد المرتهن رد
على الراهن قدر الدين ولو تصادقاً على أن لا دين بعد هلاك كفيل هلك أمانة وقيل بضمن اه
❀ وجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل بأذن المدين ففرض الكفيل دين الطالب ثم هلك
الرهن عند الطالب ذكر في التوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل لان الرهن
إذا حلت وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضاً دينه بقبض الرهن فإذا أخذ المال من الكفيل
يصير قابضاً بعد الاستيفاء الا ان الكفيل انما دفع المال إلى الطالب بأذن الاصيل فهو وسفير
محض في ذلك فلا يكون له أن يخصم الطالب ولكنه يخصم الاصيل ويرجع عليه لانه دفع
المال بأمره وهو كالوابع شيئاً وأخذ ❀ كفيلاً بالثمن بامر المشتري يرجع على البائع بما دفع
الكفيل اليه من قاضيات رهن ثوبين عشرة قيمة أحداهما تسعة والأخر ستة فاقضى
أربعة دراهم ثم هلك الذي قيمته ستة يفتك الثوب الباقي بدرهمين ولو هلك الذي قيمته تسعة
أخذ الباقي بغير شيء من الوجيز

❀ الفصل الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل ❀

لو اتفق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جازو يتم الرهن بقبض العدل ذكره

في الإصلاح وليس للمرتهن ولا للراهن أن يأخذه منه وقبض العدل يكون بمنزلة قبض
 المرتهن فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن إلى الراهن أو المرتهن
 ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع إلى أحدهما وقد استهلكه المدفع إليه أو هلك
 في يده لا يقدر أن يجعل القيمة رهنا في يده لكن يتفق الراهن والمرتهن على أن يأخذاها منه
 ويجعلاه رهنا عنده أو عند غيره وإن تعذرا اجتماعهما يرفع أحدهما إلى القاضي ليفعل
 كذلك ولو فعل ثم قضى الرهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة له
 وإن كان ضمنها بالدفع إلى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن إذا كان قائما من
 الهبة **§** قال في الوجيز إن العدل إذا كان دفع الرهن إلى المرتهن على وجه الامانة وهلك
 في يده لا يرجع بقيته عليه وإن دفعه رهنا بأن قال هذا رهنا فخذ واحبس يرجع عليه
 بالقيمة اه **§** ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدين جاز فلو باعه العدل وسلم
 الثمن إلى المرتهن ثم استحق أو رد عليه بعيب بقضاء قاض فإن المشتري يرجع بالثمن على العدل
 ثم العدل بالخيار إن شاء يرجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وإن شاء على
 الراهن من قاضي خان **§** قال في الهبة ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط
 في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أم لا لأنه لم يتعلق
 بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع عليه كافي الكفالة المنفردة عن الرهن اه ولو باع العدل
 ولم يسلم الثمن إلى المرتهن فاستحق المبيع أو رد بعيب بقضاء فإن العدل لا يرجع على المرتهن
§ ولو قال العدل بعث الرهن وسلمت الثمن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل
 دين المرتهن وللعدل المسلط على بيع الرهن ببيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غرلانه ببيع
 للأصل **§** ولو أن العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه إلا أن الراهن يقول باعه
 بمائة والدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بخمسين درهما
 كان القول قول المرتهن مع ميمينه واليمنة بينة الراهن **§** رجل رهن عند رجل جارية تساوى
 ألفا بألف مؤجلة إلى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا حل الأجل فلما حل الأجل جاء
 المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جاريتي إن تصادق الراهن
 والمرتهن إن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فإن كانت الجارية التي جاء
 بها المرتهن تساوى ألف درهم إلا أن الراهن أنكر أن يكون هذه تلك الجارية أو قال لا أدري
 كان القول قوله مع ميمينه على العلم فإن حلف لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن
 بالبيع فإن امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولا يمكن بيعه القاضي كالمات العدل وإذا باع
 القاضي كانت العهدة على الراهن وإن نكل يجبر العدل على بيعها وإذا باع العدل كانت
 العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال
 الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان
 القول قول الراهن ويحلف فإن حلف فحلف الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع إلى

العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن قال له بها المرتهن فذا باع الثمن الى المرتهن فان كان فيه بقية لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية دينه على الراهن هذا اذا صادقا ان قيمة الجارية كانت ألفا وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية وقال المرتهن ما رهنني الا جارية قيمتها خمسمائة كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يدها القاضي والعهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن من قاضي خان

الفصل التاسع في الجناية على الراهن والجناية منه

جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدره ان كان الضمان على صفة الدين فاذا استهلك الراهن الرهن فان كان الدين حالا أخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا أخذ منه قيمته فتكوره رهنه مكانه الى حلول الاجل ولو استهلكه أجبري فالمرتهن هو المضمم في تضمينه فبأخذ القيمة وتكون رهنه في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت يوم هلك خمسمائة ويوم رهن ألفا غرم خمسمائة وكانت رهنه أو يسقط من الدين خمسمائة اذا المعبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفسك كذا في ولو استهلكه المرتهن وكان الدين مؤجلا غرم القيمة وكانت رهنه في يده حتى يحل الاجل فاذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه ورد الفضل ان كان وتعتبر قيمته يوم القبض من الهداية قال قاضي خان وان كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدر رهنه بألف وراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمسمائة ويسقط من الدين خمسمائة اه في ومن رهن عبدا ساوى ألفا بألف الى أجل فنقص من السعر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل خطأ وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن شيء وان قتله عبدا قيمته مائة قد دفع به يجبر الراهن على افسكا كما يجتمع الدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد هو مخير ان شاء افسكه يجتمع الدين وان شاء تركه على المرتهن ولو كان العبد راجع سعره حتى صار ساوى مائة ثم قتله عبدا ساوى مائة قد دفع به فهو على هذا الخلاف من الهداية في الشاة المرهونة اذا اولدت ولدا عند المرتهن واستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنه عنده بفنسه كذا في الرهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد والزيادة ضمن أيضا كما ضمن المرتهن فلو هلك الضمان عند المرتهن يهلك هذا لان الضمان قائم مقام الولد والولد لو هلك عند المرتهن يهلك هذا كذلك الضمان في ولورهن حيوانا من غير بني آدم فحفي البعض على البعض تكون الجناية هذا راو بصير كانه هلك بألفه مما يوجب من قاضي خان في قال في الرجل يراهن دابتين فقتلت احدهما الاخرى ذهب من الدين بمساجها في ولو كان

الرهن عيدين قتل أحدهما الآخر أو جنى أحدهما على الآخر فمادون النفس كل
 الأرض أو أكثر لا تعتبر الجناية وبسقط دين المحنى عليه بحدده ولو كانا جميعا رهنها
 بالثمن فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ويبقى الباقي رهنا بسبعمائه وخمسين
 * ولورهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة
 حسب جناية العبد على عبدا آخر من قاضي خان * رهن كرشعير وغلام ورذونا قبة
 كل واحد مائة وقبض المرتهن فاقضم الغلام البرذون الشعير بجناية ثلث العبد على ثلث
 الرهن مهددة وجناية ثلثي العبد معتبرة فتكون في عتق العبد ذكره في الوجيز نقلا عن
 المنتقى * جناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر
 في قولهم جميعا وجنابته على المرتهن فمادون النفس أو في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى قلت قيمة المحنى عليه أو كثرت وعند أبي يوسف ومحمد معتبرة فإن اجتمع الراهن
 والمرتهن على الدفع دفعها بالجناية إلى المرتهن ويطل الدين من قاضي خان فإن قال المرتهن
 لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله انتهى والخلاف انما هو في رهن جميعه مضمون بان
 كانت قيمته مثل الدين أو أقل فلما إذا كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة بان كانت قيمته
 ضعف الدين فإن جنابته على المرتهن معتبرة اتفاقا فيقال للراهن ان شئت ادفعه بالجناية
 وان شئت افده فإن دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد للمرتهن وان اختار فداءه
 فنصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان حصه المرتهن يبطل وما كان حصه
 الراهن يفدى والعبد رهن على حاله ذكره في الحقائق ومشى عليه ابن كمال في الايضاح
 وفي الوجيز فإن كان في قيمته فضل عن الدين جنابته على المرتهن ورقفه معتبرة بالاجماع
 انتهى وفي الهداية وجناية الرهن على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق إذا كانت قيمته
 والدين سواء لأنه لا فائدة لا اعتباره لأنه لا يملك العبد وهو الفائدة وإن كانت القيمة أكثر من
 الدين فمن أبي حنيفة انه يعتبر بقدر الأمانة وعنه انه يعتبر بجناية الرهن على ابن الراهن
 وابن المرتهن كل جناية على الاجنبي انتهى * العبد المرتهن إذا قتل الراهن أو المرتهن
 أو ضربه عمدا بقتل منه ويبطل الدين من قاضي خان وغيره * وإذا قتل العبد
 الرهن قتيلا خطأ ضمن الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لأنه لا يملك التمسك فان
 فداء المرتهن بقي الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء لان الجناية حصلت
 في ضمانه فكان عليه اسلأحها ولو أبى المرتهن ان يفدى قبل للراهن ادفع العبد وأفده
 بالدية فإن اختار الدفع سقط الدين لأنه اسقط الحق في ضمان المرتهن فصار كالهلاك
 وكذلك ان فدى بسقط الدين لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء
 بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا أو أهلا مالا فإن الراهن يحاطب بالدفع والفداء وان فدى
 فهو رهن مع أمه على حالهما من الهداية قال ابن كمال في الايضاح انما يسقط الدين
 بتمامه إذا كان أقل من قيمة الرهن أو مساويا أما إذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار

قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن انتهى وفي الوجيز فان هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداءه الرهن رد على الرهن الفداء انتهى ❶ ولو كانت قيمة العبد أقل من هورهن بألف وقد جنى العبد خطأ يقال لهما ان فديا لان النصف منه مضمون والنصف أمانة والفداء في المضمون على المرتهن وفي الأمانة على الراهن فان أجمعا على الدفع فدفعه وبطل دين المرتهن والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضا به فان تشا حاقا لقول لمن قال انا أفدى راهنا كان أو مرتهنا و❷ كذا في جنابة ولد الرهن واذا قال المرتهن انا أفدى له ذلك وان كان المالك يختار الدفع ولو أبى المرتهن ان يقضى وفداءه الرهن فانه يحسب على المرتهن نصف الفداء من الدين لان سقوط الدين أمر لازم فدى أو دفع فلم يجعل الرهن في الفداء منطوعا ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر بطل الدين وان كان أقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا عما بقي ولو كان المرتهن فدى والرهن حاضر فهو منطوع وان كان غائبا لم يكن منطوعا عند أبي حنيفة من الهداية وله ان يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء لكنه يحبس العبد رهنا بالدين وليس له حبس العبد بنصف الفداء بعد قضاء الدين ذكره في الحقائق وعند أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن المرتهن منطوع في الوجهين من الهداية فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة ذكره في الحقائق قال في الوجيز ولو دفعه الرهن فالمرتهن اذا حضرا ان يبطل دفعه ويقضى عنه انتهى ❸ ولو استهف العبد المرهون مالا يستغرق رقبته فان أدى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كافي للفداء وان أبي قيس للراهن به فيه الا ان يؤدي عنه فان أدى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤد بيع العبد بأخذ صاحب دين العبد فدينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن فاب فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت معنى هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك وان كان دين العبد أقل منه يسقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهنا كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حصل أخذه وان كان لم يحصل أمسه حتى يحصل وان كان غن العبد لا يبي دين الغريم أخذ الغريم الثمن ولم يرجع على أحد عما بقي حتى يعق العبد ثم اذا أدى بعده لا يرجع على أحد لانه وجب عليه بفعله من الهداية ❹ وفي الوجيز العبد لو أنف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للمرتهن ❺ وفيه أيضا لو أقام الراهن البيئة انه رهنة عبدا يساوي القين بألف وقبضه المرتهن وأنكر المرتهن ولا يدرى العبد يضمن المرتهن قيمة كلها النصف يسقط بدنه ويؤخذ بالنصف وكذلك لو سكت المرتهن ولم يقروا لم يحسدوا قال المرتهن يساوي خمسمائة لا يسمع قوله انتهى ❻ العبد الرهن اذا قتل عمد ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا ان يكون المرتهن معه فاذا اجفعا فللراهن ان يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وتكون القيمة رهنا مكان العبد من قاضي خان

﴿الباب التاسع في مسائل الغصب يشتمل على تسعة فصول أيضا﴾
 ﴿الفصل الأول في بيانه والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من
 الغاصب وغير ذلك بطريق الاجمال﴾

الغصب شرعا هو أخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده بفعل
 في العين ويخرج بالقيس الاول والحرو المبتة فلا يتحقق الغصب فيها وبالثاني خسر المسلم
 فلا يتحقق فيه وبالثالث مال الحربى واحترز بالاربع من الوديعة وتقييد الخامس بقولنا
 بفعل في العين لا بد منه على أصل الشيعين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد فان الشيعين
 اعتبروا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين ومحمد اكتفى باثبات اليد
 المبطله ويتفرع على هذا مسائل منها ان زوائد المغصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا
 للشافعي لتحقق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما
 لعدم تحقق الازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لافى العقار
 خلافا لمحمد لتحقق مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ان استخدام القن وحمل الدابة غصب
 لا الجلبوس على البساط اذ في الاولين أثبتت فيه اليد المتصرفه ومن ضرر وروته ازالة اليد
 المالك بخلاف الاخير فان الجلبوس عليه ليس تصرف فيه من الايضاح والاصلاح
 وفي الخلاصة الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه
 يتعلق به الضمان امان غير فعل في المحل فلا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره
 أو لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشى حتى
 ضاعت المواشى لا يضمن ولو نقلها عن موضعها يصير غاصبا انتهى وحكم الغصب الاثم
 ويجب على الغاصب رد المغصوب لو كان قائما في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف
 الامكنة وأجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية وان كان هالكا ولو باقفة معاوية
 أو عجز عن رده بان كان عبدا فابق ونحوه فعليه مشله لو كان مثليا كالتمكيل والموزون
 والعددي المتقارب والمراد بالموزون ما لا تخرجه الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون
 مقابلته بالثمن مبنيا على الوزن فمثل القيمة والقدول ليس منه فان انقطع المثل بان كان
 عبدا فاقطع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة ويوم الغصب
 عند أبي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صبر المالك الى ان يوجد جنسه له ذلك ولو لم ينصرم
 بالكلية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء أخذ ناقصا وان شاء عدل
 الى القيمة هذه في جنابة الهداية وان لم يكن مثليا كالزروعان والحوانات والعديدات
 المتفاوتة أى الذى تتفاوت أحاده فى القيمة لا الذى تتفاوت أنواعه دون أحاده كإذ نخان
 فانه مشلى ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالتقدير الغالب هذه في زكاة
 الهداية فلو غصب فلوسا فكسدت ثم استهلكها عند أبي حنيفة عليه مثل التى كسدت
 ولا يضمن قيمتها ولا مثلها من الذى أخذ ثوبه وعند أبي يوسف عليه قيمتها من الذهب أو

الفضة يوم النصب وقال محمد عليه القيمة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت لكن والذى
 رحمه الله تعالى كان يفتي بقول محمد وبقا بالناس فتفتى كذلك والعدوى كالفوس من غير
 تفاوت من الصغرى والجمع ضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية ❦ وفي الفصولين
 عن القاضى ظهر الدين للجمع ضمن بالقيمة لومطوب وطلب الاجماع وكذا الوينا وهو الصحيح انتهى
 ❦ وفي الصغرى للعمم مثلى عندهما خلافا لابي حنيفة والقول من ذوات الامثال انتهى
 ❦ وفي القسبة في كون الغزل مثلبا روايتان كالاريسم والديس من ذوات القسم فلو أنف
 ديس غيره فليس فيه قيمة لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المعاملة لتفاوتهم في
 الصناعة انتهى ❦ والماء قبي عند ابي حنيفة وأبي يوسف مثلى عند محمد والكافد مثلى
 والخبر قبي هو الصحيح ومثلى باطلاق لفظ الطحاوى ❦ كل ما يكال أو يوزن وليس في بيعه
 مضمرة غير المصنوع فهو مثلى وكذا العدوى المتقارب يجوز بيعه وشيوعها ذكره في
 الفصلين ❦ واستيفاء السكك في المثلى والقبي على التفصيل يحتاج الى بسط وتطول وقد
 أتى صاحب الفصولين بما يفتي فيليرجع اليه وقت الحاجة ❦ وان ادعى الهلاك وانكر
 الطالب حبه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لا تظهر هاتم قضى عليه بدلها واذ اقضى
 عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا للمالك والشافعي وأحد ذكره في درر البصار وان اختلفا
 في القيمة والقول للغاصب مع يمينه ان لم يحم المالك حجة على الزيادة فان ظهرت العين بعد
 القضاء والضمان وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو يمينه أو أهلها الملك
 على قيمتها أو ينكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها لما ضمنها
 وقد كان الضمان بقول المالك فتم الملك للغاصب بسبب اتصاله به رضا المالك حيث ادعى
 هذا المقدار ذكره في الايضاح وان كان ضمان القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك
 بالخيار ان شاء أمضى الضمان وان شاء أخذ العين ورد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها
 مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الاخير فكذلك الجواب في ظاهر الرواية هو الاصح
 خلافا لما قاله الصكرخى انه لا خيار له من الهداية ❦ غصب جارية وعبيدا واختلفا
 في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب كانت قيمتها ألفا وحلف على ذلك
 فقضى القاضي على الغاصب بألف لا يحول للغاصب ان يستقدمها ولا يبطأها ولا يبيعها
 الا ان يطمع قيمتها ثمانية فان أعنتها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه
 وعليه غلام القيمة من قاضى خان ❦ غصب العبد المدين ومات عنده فلا ربا
 الدين مطالبته من القسبة ❦ ولو غصب المصوب من الغاصب فالمالك بالخيار ان
 شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن غاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب من الغاصب وكان
 الثاني أملا من الاول فان المتولى انما ضمن الثاني من الاشياء فان ضمن الاول برجع بما
 ضمن على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول ❦ وكذا السارق من الغاصب
 لا يرجع بما ضمن ولو اختار للمالك تضمين أحدهما لا يبرأ الاثر عندهما خلافا لابي يوسف

من الوجيز ❊ وفي مشتمل الهداية ليس للمالك أن يأخذ بعض الضمان من الاول والبعث
 من الثاني ولكن يجوز في تضمين أحدهما فإن اختار تضمين الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض
 ولكن حكم الحاكم به بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثاني وإن لم يرض به الاول
 ولم يحكم به الحاكم كان له أن يرجع ويضمن الثاني وإن اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفلس
 فالحاكم يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فإن أبى فالمالك يحضرهما ثم يقبل منه
 البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني فيقضيه انتهى ❊ غاصب
 الغاصب إذا رده على الغاصب برئ من الضمان كالورده على المالك وعن خلف بن أيوب
 وأبي مطيع أنه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع الأصغر وعندى أنه إن كان
 يرجو أنه يردده على صاحبه رجوت أن يبرأ من الصغرى ❊ إذا غصب الرجل من آخر
 جارية فغصبها منه آخر فأبقت فرجع الغاصب الاول إلى القاضي وتصادقوا على الأمر على
 وجهه فإن الغاصب الاول أن يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية الأخرى إن له أن يتردها
 فإذا دفع الثاني الضمان إلى الاول برئ كالوردها عنها من الخلاصة ❊ غاصب الغاصب
 إذا استهلك الغصب أو هلك عنده فأدى القيمة إلى الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف
 أنه لا يبرأ ولورده الثاني عين الغصب على الاول برئ عند الكل ❊ ولو أقر الغاصب الاول أنه
 أخذ القيمة من الثاني لم يصح إقراره على المصوب منه وكان المصوب منه أن يضمن
 الثاني إلا أن يقيم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من
 قاضيان ❊ ولو كان الغصب كلبا أو زنبقا فاستهلكه الثاني فأخذ الاول قيمته دراهم
 أو دنانير لا يبرأ الثاني لأنه يبيع وليس له الاقبض عنه أو بدله من القيمة ❊ لو باع غاصب
 الغاصب وقبض عنه ليس للغاصب الاول أخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك ولا نائبه وليس
 له أجازة البيع من الفصولين ❊ ولو اختار المالك تضمين أحد الغاصبين ليس له أن
 يطالب الآخر هذه في كفاية الهداية ❊ وفي الفصولين للمالك أن يضمن كلاهما
 نصف قيمته وإذا ضمن أحدهما يبرأ الآخر أما لو اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الآخر
 حتى لو تولى المال عند من اختاره هل يرجع على الآخر فيه روايتان انتهى ❊ ولو أن
 رجلا اغصبوا من رجل جبة من الخطة فبلغ ذلك فقير حنطة قال أبو يوسف إذا غصب
 قوم من رجل شيئا له قيمة أضمنهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا ❊ رجل
 غصب مالا فغصبه من الغاصب رجل له على المصوب منه دين من جنس الغصب كان
 المصوب منه باختيار أو شاء ضمن الاول وإن شاء ضمن الثاني لأن كل واحد منهما غاصب
 فإن ضمن الاول لا يبرأ المصوب منه مما عليه من الدين وإن ضمن الثاني برئ الاول من
 قاضيان وفي الخلاصة عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما إنما يوجب البراءة للآخر
 إذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى عليه القاضي أما بدون القضاء أو الرضا لا يبرأ
 الغاصب انتهى ❊ ورجل عليه دين فأخذ غير صاحب الدين من المدين شيئا ودفعه إلى

صاحب الدين فالاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قصاصا
بدينه وان اختار صاحب الدين بصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه
والفتوى على هذا القول من قاضيان ❀ ولوباع الغاصب المغصوب فالمالك مخير في
تضمين من شاء فان ضمن المشتري رجع بما ضمن على البائع هذه في المأذون من الهداية
وفي الخلاصة لو باع الغاصب فالمالك بالخيار ضمن أيهما شاء فان ضمن الغاصب جاز بيعه
والثمن له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال
تأويله اذا باع الغاصب وسلم ما بدون التسليم فلا يجب الضمان انتهى ❀ غصب عبدا
فباعه فضمه المالك فحمته بعد بيعه فان رد عليه بعد الضمان يعيب كانه ان رده على المالك
ويسترد القيمة هذه في المأذون من الهداية ❀ ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان
أو أعاره فهلك في يده فضمه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولورهنه أو أجره أو أودعه
من انسان وهلك عنده فضمه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من الوحيين ❀ الغاصب
إذا أجر المغصوب فالأجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لانه وضمه الغاصب
له الاستعانة بأجره في أداء الضمان وتصدق بالباقي إذا كان فقيرا فإذا كان غنيا ليس له أن
يستعين بالقيمة في أداء الضمان في الصحيح ❀ ولو كانت دابة فأخذ أجرة ما ثم باعها وأخذ ثمنها
وتلف الثمن ثم مات عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس
له الاستعانة في أداء الضمان بالأجر ❀ ولو أودعه الغاصب عند رجل وهلك عنده فالمغصوب
منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ورجع
المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان
على المودع وكذا الأجره الغاصب أو رهنه فهلك كان للمغصوب منه ان يضمن أيهما شاء
فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المستأجر ولا على المرتهن ولكن يسقط دينه بهلاك
الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن أو المستأجر رجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه
فلا يرجع على أحد ولو أعاره الغاصب فهلك عنده كان المغصوب منه بالخيار أو يبايضمن
لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستعير فقرار الضمان عليه من الخلاصة ❀ اذا غصب
جارية فأودعها فابت فضمه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو أعتقها الغاصب صح ولو ضمنها
المودع فأعتقها لم يجز ولو كانت محررا من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان
قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع عما ضمن على الغاصب وهو
المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد
عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاباق كانت
أمانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها والمودع جسيما من
الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بعد الحبس هلك بالقيمة وان ذهبت عينها
بعد الحبس لم تضمنها كالوكيل بالشراء لان الغائب وصف ولا يقابل به شيء ولكن يقبر الغاصب

ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كفى الوكيل بالشراء ولو كان الفاسب
أجرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الفاسب كان المسئله
وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان الملائمهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الفاسب
فكان قرار الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانهما مشترق ضمن سلت الجارية
له وكذلك غاصب الفاسب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعنى عليه لو كانت
محرمه منه وان ضمن الاول ملكها فتعنى عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلا رد
الرجوع عما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول تركه الواراه
المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم ضمن
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لاول فان قال أنا أسلمها الثاني وارجع عليه لم
يكن لذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضيئه وان رجع الاول على الثاني ثم
ظهرت كانت لثاني كذا في الاشياء من يقول في الملك نقلنا عن الزبادات لقاضي خان
وفي الوجيز من كتاب الاستعاق نقلنا عن المنتقى قال أبو يوسف اذا أدى الفاسب قيمة
الجارية المغصوبة ثم استولدها ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى انتهى ولو
كفن الفاسب بثوب الفص مينا قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب بقيمة الثوب وان شاء
نبش القبر فبأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث ان كان الميت ترك مالا يعطى بقيمة الثوب
من ذلك المال وكذا الوض من منسبر قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينش من
قاضي خان وفيه أيضا رجل غصب عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الفاسب
من القاضى أن يقبل منه المغصوب أو يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه
القاضى لذلك ويتركه عند الفاسب ونفقته تكون على الفاسب ولو نفق القاضى بالانفاق
على المغصوب لا يجيب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضى المصلحة في أن يبيع العبد
أو الدابة بان كان الفاسب مخوفا ويمسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك رجل اطلع درة
رجل ضمن قيمته أو لا ينتظر الى أن تخرج منه ولو مات وترك مالا يعطى الضمان من تركه
وان لم يدع مالا لا يشق بطلنه انتهى ولو قتل العبد المغصوب عبدا لرجل في يد الفاسب
فدفع الثمن لمكانه تخير المغصوب منه بين ان يأخذ المدفوع مكانه وبين ان يطلب الفاسب
بقيمة المقتول هذه هي الرهن من الهداية

الفصل الثاني اذا ظفر بالفاسب في غير بلد الفصبي

رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى كان عليه ان
يسلمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عنها فقيمة المغصوب
منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الفاسب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في
مكان الفصبي أو أكثر فللمالك ان يأخذ الفصبي وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في

هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخير وإن شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ المصوب في بلدة الغصب ولو كان العين المصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فإن كان السعر في المكان الذي التقيما مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر يرد المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار إن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وإن شاء أخذ المثل في الحال وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان المصومة أكثر يخير الغاصب إن شاء أعطاه مثله في مكان المصومة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المصوب منه بالتأخير وإن كان القيمة في المكانين سواء كان للمصوب منه إن بطل منه بالمثل من قاضي خان ولو كانت من ذوات القيم فلهما كقيمة بلد الغصب يوم المصومة من الفصولين ❦ وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وجعلها إلى بغداد قال عليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة فجاء به إلى بغداد قال إن كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وإن كان من غير أهلها أخذ غلامه ❦ غصب سفينة فوجد ربهما في وسط البحر لا يستردهما من الغاصب ولكن يؤجرهما منه إلى الساحل ❦ وكذا الرجل إذا غصب دابة فوجدها المالك مع الغاصب في المفازة فإن المالك لا يستردها منه ولا يمكن يؤجرها إلى المأمّن من قاضي خان ❦ رجل غصب دواب بالكوفة فتردها بخراسان هذا بمنزلة غصب العين فينظر إلى قيمتها في الموضع الذي غصبها في موضع الرد إلى آخره من الخلاصة ❦ مؤنة الرد على الغاصب سواء غيب المصوب أو غاب المالك عنه وإن أتى بأضعاف قيمته من القيمة

❦ الفصل الثالث فيما يصير به المراء غاصبا وضامنا ❦

لو استقدم مملوك رجل بغير إذنه أو أرسله في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا أو ساقها فهلك فهو ضامن من الوجيز ❦ استقدم عبدا غيره بغير إذن مولاه فهلك أو أربق حالة الاستعمال ضمن سواء علم أنه عبداً ولا وكذا لو قال العبد استعملني فأنحر فهلك أو أربق ضمن من مشغل الهداية ❦ رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير إذن أهل الغلام فرأى الغلام غلاما يلبعون فاتى اليهم وارتقى سطح بيت فوقع فأتى ضمن الذي بعثه في حاجته لأنه صار غاصبا بالاستعمال ❦ رجل قال لعبدا الغبر ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكل أنت ففعل ووقع من الشجرة فأتى لا يضمن لأنه استعمله في أمر نفسه من قاضي خان ❦ ولو قال لتأكل ضمن النصف ذكره في مشغل الهداية ❦ فن جاء إلى من يكسر الحطب فطلب منه القدوم وكسر الحطب فضرب بعض المكسور من الحطب في عينه لا يضمن رب الحطب شيئا أذلم يأمره بالكسر ولم يستعمله وانما فعله العين باختياره ❦ استخدم قن غيره بلا أمره أو فاد دابته أو ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة أو غيرها من الفصولين ❦ رجل أودع عبده عند رجل فبعثه في حاجته سارا غاصبا من الخلاصة

ولو غصب عبد محجور مثله قلنا معه ضمنه لان المحجور ومؤاخذ ذبا فعليه فان كان
 الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل اقرب له لا يؤاخذ في الحال بل يؤاخذ بعد العتق
 هذه في الجنائية من الهداية **في** لو جلس على ساطع غيره أو هبت الريح ثوب فالتفت في حجر
 انسان لا يصير فاصبا لم ينقله أو يمسكه لنفسه من الوجيز **في** نام على فراش انسان
 أو جلس على ساطع لا يكون فاصبا لان في قول أبي حنيفة غصب المنقول لا يتحقق بدون
 النقل والتحويل فلا يضمن اذ لم يملك بفعله **في** وكذلك رجل استأجر أرض انسان ليزرع فيها
 حنطة فزرع المستأجر الأرض حنطة وحصدها وادساها فغصبه الاستأجر ان رفعها حتى
 بطيئه الاجر فهلك الحنطة في موضعها لا يضمن الاستأجر لانه لم يحولها عن مكانها **في** وذكر
 الشافعي رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فانت يضمن في رواية الاصل وعن أبي
 يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الشافعي الصحيح على قول أبي حنيفة انه لا يضمن حتى
 يحولها عن موضعها **في** رجل قعد على ظهر دابة لرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى
 جاء آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر دون الذي ركب ولم يملك من ركوبه وان كان
 الذي ركب الدابة يجردها ومنعها عن صاحبها قبل ان تعقر ولم يحركها فجاء رجل وعقرها
 فلصاحبها ان يضمن أهم شاء وكذا اذا دخل الرجل دارا انسان وأخذ متاعا وجده فهو ضمان
 وان لم يحول له ولم يجده فلا ضمان عليه الا أن يملك بفعله أو يخرج من الدار **في** رجل
 أصاب في زروعه ثورين فسا قهما الى مربيته وطان انهما لاهل القرية فاذا هما لغير أهل قريته
 فاراد ان يربطهما فدخل أحدهما المربط فهرب الاخر فقبضه ولم يظفر به قال الشيخ محمد بن
 الفضل اذا لم يقدري ان يشهد على نفسه انه أخذهما ليردهما على صاحبهما لا يضمن الا
 ان تكون نيته عند الاخذ ان يضمنهما من صاحبهما فيضمن هذا اذا كان في الليل فاذا كان في
 النهار وكان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة وان ترك الاشهاد مع القدرة على
 انه أخذه ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان عذرا وان كان الثور لاهل
 قريته فأخرجه من زروعه وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في
 النهار اغبا يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فيحكمه حكم الغصب فيضمن أشهد أو لم
 يشهد قال ومقدار ما يخرج من ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه وراء ذلك بنفس
 السرح بصير فاصبا يصير مضمونا عليه الا اذا ساقه الى موضع يأمن منه من قاضيان
 وفي الفصولين وقال مشايخنا يضمن وبه يفتى **في** وكذا لو حبس دابة وجدها في كرمه
 قد أفسلت كرمه فهلك ضمن **في** وكذا لو أخرجه عن زرع الغير ضمن انتهى **في** وفي
 مشتمل الهداية عن البرازية لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير لا يضمن اذ لم يسبقها بعد
 الانحراج وعن أبي سلمة انه يضمن **في** رجل رفع قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس
 رجل آخر فطرحها الرجل من رأسه فصاعت قالوا ان كانت القلنسوة تجرأ العين من صاحبها
 وأمسكتها رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على المالك وان لم يكن

كذلك يضمن **❧** زنى ممن انشق فرب رجل وأخذته ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يضمن
 وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هذا اذا أخذ الزنى فان لم يأخذه ولم يرق
 منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل
❧ لو غصب جارية زنى بها ثم ردها على المولى قطهر بها رجل عند المولى لاقل من ستة أشهر
 من وقت الغصب رد الغاصب قيمتها يوم الغصب من قاضي خان **❧** وفي الهدياقوم من
 غصب جارية وزنى بها ثم ردها خبلت وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم عقلت ولا ضمان
 عليه في الطرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه أيضا انتهى وفي موضع آخر
 رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها
 ومات الولد أيضا كاره على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس عليه
 الانقصان الجبل انتهى **❧** غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قننا
 ضمن ثوبه أيضا بما **❧** غصب قننا معه مال مولاه يصير غاصبا للمال ولو أبق فغاصبه ضمن
 المال وقيمته من الفصولين **❧** رجل غصب عبدا وشقيد العبد وقتل نفسه ضمن الغاصب
 قيمة العبد كالوقلة غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب **❧** رجل غصب من
 رجلا جارية وغيبها فاقام المغموب منه يمينه انه غصب منه جاريته ولم يذكر وادفعه
 الجارية ولا قيمته قال في الكلب يجبس حتى يجي بها وترد على صاحبها قال أبو بكر البطي
 تأويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار انما ثبت باليمين
 كالاقرار معاينة وما لا الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المغموب لان الغصب
 اثبات الملك للمدعي في المغموب ولا وجه لقتضائه بالجور وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو
 المغموب بالمدعى في الشهادة وقال الشيخ الزاهد خمس الاثمة السرخسي الاصح ان هذه
 الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون محتسبا عن احضار المغموب
 عادة والشهود على الغصب فلا يقفون على اوصاف المغموب وانما يأتى منهم معاينة فعل
 الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغموب لمكان الضرورة فثبت بشهادتهم فعل الغصب
 في محل هو مال متقوم يصير ثبوت ذلك باليمين كالثبوت باقراره فيجس حتى يجي بها وترد
 على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية أو بعته ولا أقدر عليها فان القاضي لا يعلم
 بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينتقل في حق المغموب منه عن العين الى القيمة فيتلوم
 زمانا وذلك مقوض الى رأى القاضي وهذا اذا لم يرض المغموب منه بالقضاء بالقيمة قالما اذا
 رضى فانه يقضى ولا يتلوم هذه الجملة من قاضي خان **❧** وفي الفصولين نقلنا عن كتاب
 الخلاصة للمفتين ومما يختبر به الفقيه لو سئل عن أخذ حمار ضربه بلاذنه فاستعمله ثم رده
 الى موضع أخذه منه وكان معه بحش فأكله الذئب ضمن لوساق الجش معه لا ولو لم يتعرض له
 بشئ بان ساق الام فانساق الجش معها اذا هبوا جانيا **❧** ركب دابة غيره ثم نزل وزكها في
 مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف ولا يكون ضامنا عند زفر **❧** رجل ملن وعليه دين وله

دين على رجل فانه صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلاف المشايخ فيه قال الشيخ
 الامام أبو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا وبصر ما أخذ قصاصا دينه لانه أخذ مال
 الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ
 يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا دينه كالموظف بمال المديون في حياته من جنس دينه
 ❶ رجل قال اذا تناول فلان مالى فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحه قال
 أبو نصر يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال
 محمد بن سله لا يجوز وان تناول ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز وأبو نصر جعل
 هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سله جعله ابراء عما تناوله والابراء للمجهول
 باطل والفتوى على قول أبي نصر ولو قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالى فقد جعلت في حلال
 منه يكون الاكل حلالا في قوله جميعا ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبراء المأكل
 عن بعضهم انه لا يصح هذا ابراء ❷ رجل قال لا تأخر أنت في حلال مما أكلت من مالى
 أو أخذت أو أعطيت حلاله الاكل ولا يحمل له الاخذ والاعطاء ❸ رجل قال
 أذنت للناس في شر تخيلى فن أخذ شيئا فهو له فيبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيئا فهو لهم
 لان هذه اباحة ❹ رجل قال أبحث فلان أن يأكل من مالى وفلان لا يعلم ذلك قال
 الفقيه أبو بكر البجلي انه لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق وهو لا يثبت قبل العلم وعن
 البعض الاباحة تثبت قبل العلم من قاضي خان ❺ غصب ثوبا وبسه فذهب مالك والغاصب
 لا يعلم انه المالك ففترق لا يضمن الغاصب أيضا كخبر يربى يسكن ولو مده مدامتعارفا
 لا يضمن له ففترق من مده لا يضمن الغاصب أيضا كخبر يربى يسكن ولو مده مدامتعارفا
 ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنايتهما وهذا لان الاباء والامساك ولو لم يوضع للمد
 ولكن بعد ما طلبه مالك فانه فاسد باللبس مدة قتل عدهما ولو كان الثوب ملكا لمن
 لبسه فذهب رجل مداهمته أو لا فعليه جميع القيمة لان التخرق يضاف الى مداهمه لانه سبب
 مده ففترق من الفصولين ❻ تثبت ثوب في يد رجل فجذبه صاحب الثوب ففترق قال
 محمد بن بعض المثبت نصف قيمته وان كان الذى جذبه هو المثبت الذى ليس له الثوب
 يضمن جميع القيمة ❼ جلس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب
 فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد بن
 رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية ❽ رجل له كرا من حنطة غصب رجل
 أحدها وذهب به ثم ان الغصب منه أودع الغاصب الكرا فخطبه الغاصب بكر الغصب
 ثم ضاع الكل ذكر في التواردان الغاصب يضمن الكرا الذى غصب ولا يضمن الودعة
 ❾ رجل في يده دراهم ينظر اليها فوقع به ضعا على دراهم غيره واختلطت كان الذى وقع
 الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعد من قاضيان ❿ لو منع
 رجلا من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يصير غاصبا ولو حال بين انسان وبين أملاكه

حتى تلتزم بضمه ولو فصل ذلك في المنقول ضمن من الفصولين ❦ لو أبعد المال عن
المواشي لا ضمن ذكره في الهداية ولو منعها منه ضمن ذكره في الفصولين ❦ إذا تناول
مال الغير حالة المخمصة ضمن هذه في القطة من الهداية ❦ رجل قطع يد عبده ثم غصبه
رجل فمات في يد الغاصب من القطع ضمن الغاصب قيمته مقطوع اليد ولو أن السيد قطع
يد في يد الغاصب مات منه في يد الغاصب لم ضمن الغاصب هذه في جنابة الهداية
❦ غصب عيولا فأنفسه حتى ينس ضرع أمه ضمن الجهل دون نقصان البقرة من القنية
❦ إذا غصب عبدا ومعه مال المولى فإنه يصير غاصبا للمال أيضا حتى لو أبى العبد ضمن
الغاصب المال وقيمة العبد من مثل الاحكام

❦ الفصل الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفرت أرضه أو طم بئر غيره

قد مر في أول الباب أن العقار لا يفتق فيه الغصب عند الشئيين خلافا لمحمد فإذا غصب عقارا
فهلك في يده بان أم لم يأنفقه مهاوية أو جاسيل فذهب بالبناء أو أشجاره أو غلب السيل على
أرض فبقيت تحت الماء لا يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف وأولاه به
قال الشافعي ودليل كل مذكور في الهداية قال في الاشياء العقار لا ضمن الا في مسائل إذا
جحد المودع وإذا باعه الغاصب وسلمه وإذا رجع الشهود به بعد القضاء انتهى وزيد رابعة
وهي ما إذا كان العقار وقفا فإنه يفتق بضمه كذا ذكره في الفصولين فقلنا عن فوائد ظهير الدين
اصح واجمع انه لو أنفقه من سكاه ضمن وكذا الوقوع الاشجار ضمن مقاطع بالاجماع ذكره
في الخلاصة فاجمع انه يضمن ما نقصه منه بفعله وسكاه لانه ائلاف والعقار يضمن به كما إذا
نقل ترابه وأما ما نفعه فعند الشافعي هي مضمونة أسعمله أو عطله فيجب الاجر وقال مالك
ان عطله فلا شيء عليه وان استعمله يجب أجر المثل وعندنا لا تضمن المنافع في الفصلين ذكره
في الهداية قلت الا في ثلاث فأنما تضمن فيها ويجب أجر المثل مال اليتيم ومال الوقف والمعد
للاستغلال الا إذا سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الثريين
في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بالقبلة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا أو لا سكني
أو للاستغلال فإنه يجب الاجر يستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره
بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليها ولا تصير الدار معدة للاستغلال بإجارتها انما تصير معدة
إذا بناها لذلك أو اشتراها له وبعاد البائع لا تصير معدة في حق المشتري وإذا أجر الغاصب
ما منفعه مضمونة من مال يقيم أو وقف أو معدة في المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم
الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر من الاشياء ❦ وفي الفصولين عن
الذخيرة من زرع أو أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية وفيه
رواية كتاب المزارعة كذا أجاب على السعدى ❦ سئل شيخ الاسلام وبرهان الدين

(١) در دینی که معهود است که ایشان غله بکارند و حصه زمین سه یل یا چهار یل بدهند کسی به وجه کدیوری کشت غله واجب شود بانی اجاب شود انتهى ❀ لو أخذ من أرض انسان زباً قالوا ان كان ذلك التراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالارض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقصت به الارض ضمن النقصان والا فلا ويؤمر بالكس وقال بعضهم يؤمر بذلك من فاضى خان ❀ غصب أرضاً فيها زرع ثابت وهو قصيل فهلك القصيل أو يفسد لم يضمن بالغصب والمنقول انما يضمن بالنقل ولم يوجد ❀ وكذا لو غصب كرمًا وفيه أشجار فيست لا يضمن الأشجار لما لم يزرع ولو قطع الأشجار ضمن فلو قطع الأشجار آخره وهدم البناء آخره ضمن هو لا الغاصب ❀ هدم بيتاً ضمن قيمته مبنياً لا قيمة العرصة لانها قائمة والغصب لا يجري في العقار ❀ غصب أرضاً فزرعها قطناً فزرعها زرعاً حراماً شيئاً آخر لا يضمن المالك ❀ ولو غصب من يطاق شدة دابة فأخرجها المالك ضمن ولو أدخل دابة في دار غيره فأخرجها رب الدار لا يضمن اذا الدابة تصر بالدار فله دفع الضرر بالاخراج من الفصولين ❀ غصب أرضاً فبنى فيها أو غرس قسيلة أو قلع البناء أو الغرس وردها فان كانت الارض تنقص بالقطع فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والعرض مقولوعا ويكون له قيمته مقولوعا عنه قيمة شجرة أو بناء أمر يقامه فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر ورو بناء للصاحب ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما من الهداية ❀ وفي الفصولين لو كانت قيمة البناء أكثر يملك الغاصب الارض بقيمتها كذا عن الكرخي وليس للمالك أخذها قال في العدة وقد أفتى البعض بقول الكرخي فانه حسن ونحن نقضي بجواب الكتاب اتباعاً لاشياء اخنا فانهم كافوا لا يتركون جواب الكتاب انتهى ❀ رجل قطع نالة من الارض ورجل غرسها في ناحية أخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة النالة يوم قلع النالة ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القسليم يضر بالارض كان لصاحب الارض أن يعطيه قيمة الشجرة مقلووعة ❀ ورجل بنى حائطاً في أرض الغصب من تراب عذبة الارض قال الفقيه أبو بكر البجلي الحائط لصاحب الارض لا سيدل للباني عليه لانه لو أمر بنقض الحائط بصير تراباً كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيره هارجل بنى حائطاً كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً به وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب وعن محمد رجل هدم لاخرية مبنياً وقيمة البناء سوى الارض مائة درهم وقيمة التراب المهدم ثلاثون درهماً قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم وبصير

(١) في قرية معتاد فيها زرع الغلة على أن أجرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعتاد اعطاؤها أم لا اجاب تجب

تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شئ ومن
 ابن مقاتل رجل هدم حائط رجل قال يقوم الحائط مبنيا فان كانت قيمة الحائط مائة درهم
 وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الأرض ولو قال صاحب
 الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من
 قاضي خان **❦** رجل هدم بيته فألقى ترابا كثيرا بريق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع
 فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحائط أو هدم بنقصه ان كان اللين مشرفا على الحائط متصلا
 بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن **❦** رجل هدم داره فانهدم بذلك منزل
 جاره لا يضمن من الخلاصة **❦** حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يؤمر
 بكبس بالنقصان ولو هدم جدار غيره لم يجبر على بنائه فيجبر المالك ان شاء ضمنه قيمة
 والنقص للضامن أو أخذ النقص وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قديما لا يؤمر بالاعادة
 ولو جديدا يؤمر وفي فتاوى القاضي ظهير الدين لو هدم جدار غيره فلو كان من خشب
 ضمن قيمته ولو من طين فلو عتقا فكذلك ولو جديدا يؤمر باعادته من الفصولين **❦** لو
 هدم حائط رجل أو كسره قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة
 الحائط بالمدران كان من المدر والجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان
 كان الحائط عتيقا قال خلف عليه النقصان كذا في دعاوى قاضي خان من باب العين **❦**
 حفر بئرا في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان **❦** وكذا
 من حفر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم جدار رجل أو حفر بئرا في ملكه ضمن النقصان
 من الفصولين **❦** قال في الاشياء نقل عن كراهية الخانية من هدم حائط غيره فانه يضمن
 النقصان ولا يؤمر بالمعارة الا في حائط المسجد انتهى **❦** حفر بئرا في ملكه فطمسها رجل
 بترابها قال الكرشي أقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا
 أجبر على اخراجه **❦** زرع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا ملك الماء بخلاف
 ما لو غصب ماء من الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه **❦** ولو هدم جدار غيره ثم بناه من
 تراب كاهو او كان من خشب فبناه من خشب برى لا لو بناه بخشب آخر اذا الخشب ليس بمثل
 فلا اعادة للأول من الفصولين **❦** ولو علم ان الثاني أجود من الأول يبرأ ذكره في مشغل
 الهادي وبعزاه الى البرازية **❦** ولو حفر بئرا في دار غصب ورضى به المالك أو أراد الغاصب
 الطم ينع عنه اذا خلا قال الشافعي من الفصولين **❦** غصب أرضا فبذرها حنطة ثم اختصما
 قبل ان ينبت قال محمدان شاء صاحب الأرض تركها حتى ينبت ثم قال للغاصب أطلع
 زرعك وان شاء أعطاه ما زرع فيه قفوم الأرض ليس فيها بذر وقومو بها بذر مسحق القاع
 فأعطاه ما بينهما من قاضي خان وذكر المعلي عن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره ذكره
 في الوجيز **❦** غصب أرض خراج فزرعها كان الخراج على رب الأرض وذكر في السبر
 الكبير ان اتقصت الأرض ففعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الأرض

ولاخراج على رب الارض وان لم ينقصها فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزاوية
 كان ذلك على رب الارض قبل النقصان أو كثر كذا في قاضي خان عن السيد الكبير
 وقع الحرق في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته ضمن قيمة بيت الجار
 كضطرأكل في المغارة طعام غيره ضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية قلت
 الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضمن كافي الاشياء من فن الالفار في غصب ديرة
 وحفرها حوضا ضمن ضمان الاتلاف وقال شرف الائمة المكي ضمان النقصان وعن سيف
 الائمة السائي يؤمر بالكبس ويضمن ان نقص من القنية في أحضر فله فهدم حداره
 فهدمه آخر الا انه لم يضمن استحقاقا من الفصولين في غصب آجر ولبنافني به أساس
 حائط وخوف ذلك فانه ينقطع حق المالك عن العيز ويضمن قيمته من الوجيز في غصب أرضا
 فزرعها ونبت فلها لك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فلها مالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى
 أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمن نقصان أرضه من الفصولين في حفر قبر فدفن
 فيه آخر ميتا فان كان في أرض مملوكة فلها لك النيش عليه واخراج له التسمية والبرز فوقه
 وان كان في أرض مباحة أو موقوفة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه في حفر برأى ملك
 غيره فوقع فيها انسان ضمنه ولو في ملكه لا يضمنه من الاشياء في لو قال الغاصب غصبتك
 أرضا ونبت فيها وقال المقتوب منه بل غصبتني الأرض مبنية بالقول قوله واليئنة ينسب
 الغاصب وكذلك الفضل والشجر في الأرض ولو اختلفا في متاع في الدار أو آجر أو خشب
 موضوع فيها فالقول قول الغاصب واليئنة بينه المدعى

الفصل الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

زوائد المقتوب متصلة كانت كالسمن والجمال أو منفصلة كالولد والبن والتمر أمانة في يد
 الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا اذا تصدى فيها أو طلبها ربحا فغنها اياه فيضمن كافي
 الهداية في ولو ازدادت قيمته في سعر أو برز أو انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب
 في قوله سم جيعا ولو لم يهلك وردده على صاحبه ان كان النقصان في البرز ضمن قيمة النقصان
 ولو كان النقصان في السعر لا يضمن ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته يوم الغصب وان
 استهلكه بعد الزيادة نحو ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فله في يد المشتري فالمقتوب منه
 بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وبار بالبيع والتمس للغاصب وان شاء ضمن
 المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالتمس وليس له أن يضمن
 الغاصب وقت التسليم في قول أبي حنيفة من الخلاصة في الوجيز ان استهلك المتصلة
 في غير الآدمي لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو الصحيح اه في ولو غصب شاة
 فمجت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب ذكره في الفصولين في وان غصب عبدا أو أمسة
 قيمتها ألف مثلا فازدادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين فقتلها

هو أو غيره خطأ لما لك بخير ان شاء ضمن القاصب الفاقته يوم القصب حاله في حله وان شاء
ضمن عاقلة القاتل ألفين قيمته يوم القتل في ثلاث سنين كافي الوجيز وان باع الزيادة المنفصلة
وسلمها ضمنها كافي الهداية لانها كانت امانة في يده وبالسليم الى الغير صار منعقد باقيد بالسليم
لانها لو تفتت بعد البيع قبل التسليم لا يضمن اتفاقا كما قررناه في الشرح من الحقائق وتشرح
المجمع قال في الوجيز وان باع الزوائد المنفصلة وسلمها الى المشتري فالمالك بخير ان شاء ضمن
القاصب وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم اه ولا يضمن القاصب الزوائد
المنفصلة بالبيع والتسليم عند أبي حنيفة خلافا لما نص عليه في دور الجار والمجمع فاذا غصب
أمة قيمتها ألف مثلا فزادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجبال حتى سارت قيمتها ألفين
فباعها بخير المالك ان شاء ضمن القاصب قيمتها يوم القصب وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم
قبضه هو هي ألفان وله أن يضمن البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي حنيفة كما
في الفصولين ومنافع القصب لا تضمن عندنا سواء استوفاهما القاصب أو عطله ولم يستعمله
فاذا استعمل عبدا أو خرافا أو أمسكه زمانا ولم يستعمله لا يضمن شيئا عندنا خلافا لما في
من الحقائق ولو استعمل المصنوب بان كان عبدا فاجره فالاجرة ولا تطيب له فيتمسك
بها وكذا الورع بدرهم القصب كان الربح له وينصدق به ولو دفع الغلة الى المالك حل للمالك
تناولها كافي الهداية وفي الاشياء منافع القصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف
والمعدل للاستغلال وقد استوفينا الكلام فيها في الفصل السابق لكثرة وقوعها في العقار
فليراجع

الفصل السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقوم وما يقرب من ذلك كالدبر وأم الولد وآلات الهوى

قدم في أول الباب أن القصب لا يصدق في الحر والميت وخير المسلم لكن ذكر في الفصولين
لوعصب حر أصغر ضمن الا اذا مات حتف أمه وأما اذا عرف أو عرف أو قتل قاتل ضمن
اه وكذا لو قتل الصبي نفسه ضمن القاصب ذكره في مشغل الهداية وفي قاضي خان من
الجنائيات رجل غصب صبي ارقاب الصبي عن يده فان القاصب يجلس حتى يجي به أو
يعلم انهمك ولو قتل الصبي في يده أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن القاصب وان مات من
مرض أو جحى لا يضمن في وفي القصب منه رجل خلع صيد وذبحها الى موضع لا يعرف
قال محمد يجلس حتى يأتي بها أو يعلم انها قد ماتت وفي الاشياء من القاعدة السابعة الحر
لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالقصب ولو غصب صبيات في يده فجأة أو بجحى لم يضمن ولا
يرد ما هو الوات بصاحبه أو نهشه جبه أو ينقله الى أرض مسبعة أو الى أرض الصواقي أو
الى مكان يفلج فيه الحي والامراض فان دنته على عاقلة القاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان
غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالقصب ولو صغيرا

وأم الولد كالحرقامة في شرح الزيلعي قبل باب القسمة انتهى وفيه من أحكام الصبيان
 وقد سئلت عن أخذ ابن إنسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه أحضاره إلى أبيه فأجبت
 بموافاق الثانية رجل غصب صبيًا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يفي
 به أو يعلم أنه مات انتهى ❶ لو بعث صغيرا إلى حاجة بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع
 الصبيان ووقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبيًا بيته فسقط عن البيت ضمن من الفصولين
 ❷ ولو غصب المسلم خرا الذي أوخض نيزه وأتلفها ضمن قيمتها ذكره في الوجيز قلت إلا أن
 يكون اماما لا يرى ذلك فلا يضمن كافي فاضى خان من السير ❸ وكذا إذا كان يظهر بيعها
 بين المسلمين فلا ضمان في إراقته ذكره في الاشياء من أحكام الذي ❹ ولو أتلف ميتة الذي
 لا يضمن اتفاقا كافي شرح المجمع ولو أتلفها المسلم لم يضمن كافي الهداية ❺ ولو غصب الذي
 خنزيرا الذي أتلفها ضمن مثلها فان أسلم أو أسلم أحدهما قبل القضاء بال ضمان أو بعده
 بطل الضمان ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما هو رواية عن أبي حنيفة أن
 أسلم الغاصب ينتقل إلى القيمة وإن أسلم المصوب منه يبطل من الوجيز ❻ وفي المجمع لو أسلم
 المتلف بعد اتلافها يبرئه أبو يوسف وأوجب محمد القيمة والقولان روايتان عن أبي حنيفة
 ١٥ ومشي عليه في درر البصار فالاعتماد عليه ❷ ولو غصب من مسلم خرا فخلها بشئ
 لقيمة له سواء كان مالا كما إذا ألقى فيها حنظل أو شيئا يسيرا من الملح بحيث لا قيمة له أو لم يكن
 كما إذا شمسها ذكره في الإيضاح والاصلاح فلما لك أن يأخذ بغير شيء وإن استهلكها
 الغاصب بعد القليل ضمنها وإن خلها بذى قيمة كالمح الكثر والخل ملكها للغاصب ولا شيء
 عليه عند أبي حنيفة وعندهما أخذها المالك وأعطى ما زاد الملح فيه إن كان القليل
 بالملح قال في الهداية ومعناه هنا أن يطبخه مثل وزن الملح من الخل وإن أراد المالك تركه
 وتضمنه فله ذلك في رواية وفي رواية لا ذكره في الوجيز وقلت ليس له ذلك عند أبي حنيفة
 وعندهما له ذلك ذكره في الهداية وإذا كان بالخل فكذا عند أبي يوسف وعند محمد إن
 صار خل من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وإن صار خلًا بعد زمان إن كان الملقى
 فيه خلًا قديلا انتهى بينهما على قدر كيلهما وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ ذكره في
 الإيضاح والاصلاح وفي الوجيز وقيل يشتركان فيما بالاجماع وهو الظاهر ولا ضمان على
 الغاصب في الاستهلاك عند أبي حنيفة لأنه أهلك نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستهلاك
 في الوجه الأول ويضمن في الوجه الثاني وعند بعض المشايخ للمالك أن يأخذ بالخل في
 التوجع كماها بغير شيء وقد كثرت فيه أقوال المشايخ ذكره في الهداية ❸ أراد إنسان
 صب خمر نفسه فأنخذ آخر فتخلت عنده فخلل لا تأخذ كافي فاضيان والفصولين ولو
 غصب جلد ميتة من مسلم قد بخره بما لا قيمة له كالتراب والشمس أخذه المالك بلا شيء ولو
 أتلفه الغاصب ضمن قيمته مدفوعا اتفاقا ذكره في الوجيز وقيل ضمن قيمته طاهرا غير
 مدفوع ذكره في الهداية وإن هلك عنده فلا ضمان عليه بالاجماع ذكره في الوجيز

ولود عنه بشئ له قيمة كالقرظ والعص للمالك أن يأخذه ويرد عليه ما زاد الباع فيه فيقوم
 ذكايغير مدبوغ ومدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والفاصل أن يحبس حتى يستوفى حقه
 ولو هلأ في يده لا يضمن بالاجماع ولو استهلكه الفاسد فكذلك لا يضمن عند أبي حنيفة
 وعندهما يضمن الجلد مدبوغا وبسطه المالك ما زاد فيه ولو استهلكه غير الفاسد ضمنه
 اتفاقا ذكره في شرح الجمع وإن أراد المالك أن يتركه على الفاسد يضمنه قيمة في هذا
 الوجه قبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له ومحل المسئلة الهداية **٦** ومن كسر معزفا
 أو برطبا أو طبلا أو طنبرا أو مزمرا أو دفا أو ساوا كانت لمسلم أو كافرا يضمن ذكره في الإيضاح
 وفي الإصلاح يضمن عند أبي حنيفة قيمة خشبها أو الواحها قال لا يضمن أسلا وعلى هذا الترد
 والشطر يخ ذكره في الحقائق والقنوى على قوله سما والاختلاف في الطبل والدف الذي
 يضرب للهو فالطبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمن بالانلاق بلا خلاف
٧ ولو تلف صليبا على نصراني يضمن قيمة صليبا لأنه مقرر على ذلك كافي الهداية بخلاف
 المعارف فإنها كبيرة في الأدیان كلها ولم يقرروا عليها ذكره في الإيضاح وعلى هذا الاختلاف
 لو أهرق لمسلم سكر أو هو التي ومن ماء الرطب إذا اشتد أو منصفها وهو ما ذهب نصفه بالطبخ
 يضمن قيمتها عند أبي حنيفة وفي المطبوع أدنى طبخة وهو الباقي عن أبي حنيفة روايتان
 وقال لا يضمن والقنوى على قولهما **٨** ومن غصب أم ولد أو مدبرة فماتت في يده ضمن قيمة
 المدبرة ولم يضمن قيمة أم الولد وعند أبي حنيفة يضمن قيمتها من الهداية واختلف المشايخ في
 قيمة أم الولد والمدبرة والكلام فيه مر في مسائل العتق فلا نعيده ولو غصب مدبرا فماتت عنده
 وضمن قيمته لا يملكه الفاسد فإذا وجدته فله أن يستعيه هذه في كتاب العبد المشتري من
 الهداية **٩** ولو جنى المدر في يد الفاسد غرم المولى الأقل من قيمته ومن ارش الجنابة ويرجع
 به على هذا الفاسد من الوحيد **١٠** والمكاتب مضمون بالغصب هذه في البيوع من فاضيان
 وفيه أيضا لو استهلك على رجل جارية مقيمة بضمن قيمتها غير مقيمة **١١** ولو شق خمر المسلم
 لا راقها نهي عن المنكر لا يضمنه عند أبي يوسف خلافا لمحمد من المجمع قال فاضيان ولو
 شق زفاه خمر لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملونها للشرب أن فعل باذن الإمام لا يضمن
 وبغير إذن الإمام ضمن الزق قلت وهذا موافق لما ذكره صاحب الهداية في وجوب الضمان
 على كاسر المعارف عن الإمام من أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى الأمر بالقدرتهم وبالنهي
 إلى غيرهم **١٢** وفي السير من قاضي خان لو شق زفاه المسلم فيه انحر لا يضمن انحر لانها
 ليست بمال متقوم في حق المسلم وضمن الزق لأنه مال متقوم الآن يكون أمام يرى ذلك
 مباحا فلا يضمن **١٣** وفي الأشياء من أحكام الذي اتلف خمر المسلم لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا بخلاف خمر الذي الآن يظهر بيعها بين المسلمين أو يكون المتلف
 أمما يرى ذلك وينبغي أن يكون أظهر شرعا كإظهار بيعها في عدم وجوب الضمان
 ولم أره إلا الآن **١٤**

الفصل السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق المالك من العين وقتل إلى القيمة

النقصان: تراجع السعر غير مضمون على الغاصب إذا كان الردي في مكان الغصب كافي الهداية وقاضى خان وأما النقصان بقوات الوصف أو الجزء فهو مضمون عليه لأنه يدخل جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فأتعد زرو عينه يجب رد قيمته وهذا في غير الربوي وأما في الربوي بان لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الأصل لأنه يؤدي إلى الربا ذكره في الهداية قلت فيضير بين أخذه ولا شيء عليه وبين تضمين مثله أو خلاف جنسه قال في الوجيز وإن كان النقصان بقوات الوصف في الأموال نحو أن غصب حنطة فمقت عنده أو أنكسرت الدراهم والدنانير أو غصب خلاص في شيء ما فالمالك بالخيار أن شاء أخذه ولا شيء عليه وإن شاء تركه وضمنه قيمة مثله وإن كان فضة فتمش في يده فإن شاء أخذه ولا شيء عليه وإن شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذلك آنية الصوف والقصاس والشبه إن كان بيع وزنا وإن لم يكن من الأموال الربوية فنقصان الوصف كذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة مضمون عليه وكذا لو حدث به عيب ينقص قيمته كالإباق والجنون والسرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد بحصا و يقوم به العيب والنقص فيضمن ما بينهما لصاحبه انتهى ❀ وفي الخلاصة إذا غصب جارية وأبقت في يد الغاصب أو عرفت أو زنت ولم تكن فعلت قبل ذلك فعلى الغاصب ما انتقص بسبب الإباق والسرقة والزنا وكذا ما أحدث من النقصان من عور أو شلل فانه يضمن النقصان ولو حبلت في يد الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك فإن زال العيب في يد المولى رد ما أخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال أبو يوسف بنظر إلى نقصها بالجل وأرش عيب الزنا فيضمن الأكثر ويدخل الأقل فيه وعن محمد يضمن الأمرين وهو القياس انتهى ❀ رجل غصب عبدا قارنا أو خبازا أو نحو ذلك ففسى العمل عند الغاصب ضمن الغاصب فضل ما بينهما من قاضى خان ولو كان شابا فصار شيخا وكانت شابة فصارت عجوزا ضمن النقصان فإن الشيوخة عيب في الرقيق كافي الصغرى والوجيز ❀ ولو غصب غلاما أمردا ففسى عنده فليس يبيع فلا يضمن شيئا وإن كانت جارية ناهضة الثدي فأنكسر ثديها فهذا عيب ضمن النقصان كافي الصغرى ❀ ولو غصب عسيرا فصار خلا أو عسبا فصار زيبا أو لبنا فصار راثبا أو وطبا فصار غرا فالمالك بالخيار أن شاء أخذه فيه ولا شيء له وإن شاء ضمنه مثله من الوجيز ❀ غصب غلاما صغيرا أو جارية فكبر اعنده أخذها المالك ولا شيء للغاصب من النقص وكذا سائر الحيوانات كافي الصغرى ❀ غصب عبدا أحسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا ففسى ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا ❀ غصب عصا فكسره أو ثوبًا فغرقه ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صارت طبيا أو تدا بالبتقع به منفعة العسا أو كان

الخرق فاحشا كان له ان يضمن قيمته والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص أكثر من
 نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء تركه التوب
 عليه وضمنه القيمة من قاضي خان ❊ غصب ثوبا فخرقه ان كان الخرق يسيرا أخذ منه
 المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا بصير بالخياطة متفعلا به انتفاع الثوب فله الخيار
 ان شاء أخذ منه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا يتفع به انتفاع
 الثوب ولا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار من الخلاصة ❊ وفي الصغرى اختلف
 المشايخ في الخرق اليسير والفاحش قال بعضهم ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو
 فاحش وما دونه يسير واليسير ما يصلح والصحيح ان الفاحش ما غوت به بعض العين وبعض
 المنفعة واليسير ما غوت به بعض المنفعة انتهى وقيل اليسير ما لا يغوت به ثمن من المنفعة
 وانما يدخل نقصان في المنفعة قال في الهداية وهو الصحيح فعلى هذا الكسر اليسير ان يأخذ
 منه شطبة حتى لا يغوت ثمن من منافع العصا حتى لو شقه بنصفين طولاً أو عرضاً حتى فات
 بعض المنافع يكون استهلاكاً من وجه نقصاناً من وجه فيكون له الخيار ❊ ولو حلت الامه في
 يد الغاصب ثم ردها على المولى فانت من تلك الحى لم يضمن الغاصب الا نقصان الحى في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ولو ابيضت عيناها فأخذ المالك نقصان الضمان ثم انجلت رد المولى
 ضمان النقصان ❊ ولو حلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المولى أو أحبها
 المولى لا يضمن الغاصب وان ماتت عنده بالولادة ❊ وان حلت من زنا فردها ورد ارش
 الحبل معها ثم ولدت وولدت ينظر الى ارش الحبل وعيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر من
 عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل أكثر برد الفضل
 من نقصان عيب الزنا وعيب الحبل قد زال من قاضيان ❊ ولو غصب جارية مخمومة
 أو حبلى أو به امرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ❊ ومن
 غصب جارية فولدت عنده من الزنا رد ما نقصته الولادة ويجبر النقصان بالولد ان
 كان في قيمته وقابا بالنقصان ويسقط ضمانه عن الغاصب خلافاً لفرذ كره في الهداية وكذا
 بالهدة ❊ ذكره في المختار وان لم يكن فيه وفاة لا يجبر ولو ماتت الام وبقي الولد يضمن قيمة الام
 ذكره في الهداية قلت الا نقصان الحى ونقصان عيب الزنا كافي قاضي خان وفي الخلاصة
 فلوردها الغاصب حامل لثقات من الولادة وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن
 قيمتها يوم الغصب فلم يجبر ثمن من الام بالولد ولوردها حامل على المالك فماتت بالجلد
 يضمن النقصان بالا جاع انتهى ❊ ولو جنت في يد الغاصب جناة قتلته حتى في يد المالك
 أودعت بها بان كانت الجناية خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة من الهداية ❊ وان
 سرقت عنده ثم ردها على المالك فقطعت عنده يضمن نصف قيمتها عند أبي حنيفة وقال
 يضمن نقصان السرقة من الوجيز ❊ غصب فعلاً مفضلاً حرفة فاضناه التعليم ضمن
 النقصان من الهداية ولو غسل ثوبا غصبه فمالك أخذ به لثمن وكذا حيوان كبر عند

فأصابه وزادت قيمته أوجع فذواه فأغضبته فبرئ أو أرض فيها زرع أو نخل ففنى وأغنى عليه
لأنما أحدث عليه عينا متقوماً إنما أظهر رأسه وغما ملكه من الفصولين قال قاضي خان
❦ ولو غصب نخلًا أو زرعًا فسقاها واتفق عليه حتى انتهى أو هب داجر بماء سدواؤه فلا شئ
له وكذلك قصر الثوب المغصوب أو قتله لاثم له ولو خرق ثوبًا فراه يقوم بمجيبا يقوم مرقا
فيضمن ما بينهما انتهى ❦ وإذا غصب كدسا فداسه يضمن عليه بقيمة الجبل وعليه
البر ولو أرق كدس إنسان يضمن قيمته وينظر إن كان البر أقل قيمة منه في السبل إذا كان
خارجا فليس عليه القيمة وإن كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجبل القيمة ❦ وإذا تغيرت
العين المغصوبة بفعل حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها
الغاصب وضمنها ولا يلحق له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كن غصب شاة وشواها أو طيخها
أو حنطة قطعها أو حديد فأتخذها سيفًا أو سقرا فعليه أئنة أو برافزعه وكذلك أدخل
الروح المغصوب في سفينة أو خاط بالخيوط المغصوب بطن جارية أو عبده من الهداية
وكذلك كل دقيا نفقة أو زينا أو عبدا فغصره أو قطنافغره أو غزلافغسه ذكره في الجمع
وكذلك الوضن البيضاء المغصوبة فافترخت أو جعل الخوص من زيلا ذكره في الفصولين
ومن أبي يوسف أنه لا ينقطع حق المالك وله أن يأخذه ويضمنه النقصان في غير الروى فإنه
إن شاء أخذه بلا تعين نقصان من الهداية ❦ غصب بيضة وأردعه المغصوب منه
بيضة أخرى فحضنت دجاجة عليها ما فخرجت فرخت الوديعة لصاحب الوديعة
وفرخت الغصب الغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب من قاضيان ❦ وفي الخلاصة
رجل غصب بيضتين فحضر أحدهما تحت دجاجة له وحضنت دجاجة أخرى له على البيضة
الأخرى فخرجت من كل بيضة فرخة فالفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب
وديعة فالتى حضنت الدجاجة لصاحب البيضة انتهى ❦ غصب ساجة فادخلها في بناءه أو
جعلها بابا ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها ذكره في الوحيز وكذلك الوبي عليها قال
الغصية أبو جعفر والكرخي إنما لا ينقض البناء إذا بني في حوائى الساجة أما إذا بني عليها
نفسها ينقض والاصح أنه ينقض مطلقا من الهداية وكلام قاضي خان يدل على أن الباقي
إنما يحل الساجة إذا كانت قيمة البناء أكثر لأملا حيث قال ومن غصب ساجة فادخلها في
بناءه فإنه يملك الساجة وعليه قيمتها فإن كانت قيمة الساجة والبناء سواء فإن اصطفا على
شئ جاز وإن تنازعا يباع البناء عليه ما يقيم الثمن بينهما على قدر مالهما ثم عقيم ما يسأل
ليس هذا محلها ثم قال وإن تنازعا واحد منهما نصيبه أكثر فلصاحب أكثر المالين أن يفتق
الأكثر قيمته فإن كانت قيمتهما سواء يباع عليه ما يقيم الثمن انتهى كلامه قائل
بأنه لا يملك حرامه ❦ وفي الخلاصة لو غصب ساجة وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك وقال
الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين أفتوا بقول
الكرخي وأنه حسن ونحن نختي بجواب الكتاب أنباء الشيوخنا أنهم لا يطلعون جواب

المكلب وأجمعوا أنه لو غصب لوطوا فأدخله في السفينة أو أربى سما فخطأ بطن نفسه أو بطن
 عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خرافها فاعلم المالك يأخذها بفرضي هذا إذا دخلها بشئ
 لا قيمة له كما إذا دخلها بالثقل من الثقل إلى الشمس ومن الشمس إلى الثقل أما إذا دخلها بالقاء
 الملح فيها فقد اختلف المشايخ ولو دخلها بالقاء الخيل فيها ان صار خلا من ساعته ينقطع حق
 المالك بالإجماع وإن صار خلا بعد مضي الزمان فعلى قول أبي حنيفة كذلك وعلى قولهما
 بئى مشترك بينهما على مقدار الخل ❶ ولو غصب جلد ميتة قد بها فاعلم المالك يعطيه ما زاد
 الدباغ فيه ويأخذ الجلد فإن أنلفه الغاصب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة قال رحمه الله
 هذا ما ذكر في نظم الزبد انتهى ❷ الخشب إذا كسره الغاصب فاحتال لا عليك من الاشياء
 ❸ غصب فضة أو ذهباً أو ضرباً دراهم أو دنانير أو أنية لم يرل ملك مالها عندها عند أبي
 حنيفة فيأخذها ولا شيء للغاصب وقال لا عليك الغاصب وعليه مثله ذكره في الهداية وكذا
 الثمن إذا كان المعمول منه يباع وزناً ذكره قاضي خان ❹ ومن غصب ثوباً بفضه أجرة
 أو سويقاً فله بمن فصاصه بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وسله
 للغاصب وإن شاء أخذها ما ورغرم ما زاد الصبيغ والسمن فيهما وقال أبو عصمة إن شارب
 الثوب باعه ويضرب بقيته أبيض وصاحب الصبيغ عما زاد الصبيغ فيه والصفر كالحجرة
 ولو صبغه أسود فهو نقصان عند أبي حنيفة وعندهما زيادة وقيل هذا اختلاف عصر
 وزمان وقيل إن كان ثوباً ينقصه السواد فهو نقصان وإن كان ثوباً يزيد فيه السواد فهو
 كالحجرة وقد عرف في غير هذا الموضع وإن كان ثوباً ينقصه الحجرة إن كانت قيمته ثلاثين درهما
 فراجعت بالصبيغ إلى عشرين فعن محمد أنه ينظر إلى ثوب يزيد فيه الحجرة فإن كانت الزيادة
 خمسة يأخذ ثوبه وخمسة دراهم لأن إحدى الخمسين جبرت بالصبيغ من الهداية ❺ ولو
 غصب اللبن فاستخرج منه ملكه هذه في الهبة منها ❻ نقش بامقولة الرجل بالنقر فانه ملك
 الباب بقيته لأن صاحبه لو أخذه لم يعطه شيئاً ❷ ولو غصب ناقة فضة فنقشها بالنقر فهو
 كالباب لما قلنا من قاضي خان وفي كل موضع ينقطع حق المالك والمالك أحق بذلك الشيء من
 الغرماء حتى يستوفى حقه كإتي الفصولين والهداية ❸ غصب ثوباً بقطعه وخاطه ملكه
 بالقيمة وكذا لو لبس وفاقطعه ولم يخطه فاعلم المالك أخذه وكذا لو غصب غللاً فنقشه جذوعاً
 لأنه يربق للأجزاء ❹ ولو غصب حماراً أو بغلاً وقطع يده أو رجليه ملكه وعليه قيمته محصياً
 ❺ ولو غصب شاة فذبحها وسلمها أو غرزا لفسدها أو لبنا فطبخه مضرة أو خبزاً فقرده أو لحماً
 فجعله أرباباً أو دراهم أو دنانير فكسرها لا ينقطع حق المالك وكذا لو غصب قطناً فخلجه
 لا ينقطع حق المالك لقيام عينه بخلاف مالودا من راحيت قضى لملكه بالبر والثنين للغاصب
 وهو ضمان لقيمة الجبل ❹ ولو غصب أرزاً فقتله أو رزاً فقتله كشكاً لا ينقطع حق المالك
 لقيام العين من الفصولين ❺ وفي إقرار الوكيل عن المنتقى قال محمد لو قال الغاصب غصبت ثوباً
 فقطعته وخطته بغير أمرى وقال المغصوب منه بل غصبتى الغيبص قال قول قوله واليئنة

بينه الغاصب انتهى ❊ ولوقطع عضوا كاليد والرجل من حيوان ما كول فالملك بالخييار
 ان شاء ضمنه قيمته وسلمه له وان شاء أخذه وضمنه نقصانه كافي الهداية ❊ وكذا لو ذبحها
 أو سلخها وجعلها عضوا عضوا وعن الفقيه أي الميت أنه إذا أخذها ليس له ان يضمنه
 النقصان والقوى على ظاهر الرواية ❊ وان قطع عضوا يد أو رجلا من حيوان لا يؤكل
 ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أمسكه ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما لو كان المقتصوب
 عبدا أو أمة فقطع يدها أو رجلا حيث للمالك ان يحكمها ويضمنه النقصان لان الأدي
 لا يصير مستملا بذلك وان انقطع العضو من ما كول كالشاة والجزور وفي ظاهر الرواية هذا
 والأول - وإلّا المالك ان يضمنه جميع القيمة وأيسر له ان يضمنه النقصان وبمسئلة الهداية هكذا
 ذكر شمس الأئمة السرغسي ❊ وكذا اذا ذبح شاة ففصاها حيوان يضمنه جميع القيمة وان
 شاء أخذها المذبوحة ولا شيء له ❊ وكذا لو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول
 أبي حنيفة ولكنه يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار المذبوح ويضمنه
 النقصان وكذا المقتطوع اليد والرجل وعن أبي يوسف في المنتقى اذا قتل ذئبا مملوكا أو أسدا
 مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم ولو غصب موصفا فقطعه
 قالوا هذه زيادة فصاحب الموصف بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير
 منقوطة وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحبه يأخذه بغير شيء من قاضي خان قال في
 الوجيز مستدلا لما روى عن أبي يوسف لانه لا قيمة للنقط بعينه وأما المقتوم الصفة ولا
 تقوم الا بالعقد انتهى ❊ وفي الخلاصة ما يوجب الملك والضمان اذا غيره من حاله خسة
 عشر منها اذا غصب كرباسا غاطه قيصا أو حديدا فصاعه اناه أو سيفا أو سكيناً فعليه مثله
 أو غصب حنطة فطحنها فعليه مثله أو ساجدة فادخلها في بناءه فعليه القيمة أو غصب لحما
 فطبخه مرقه ويضمن المثل أو القيمة على اختلاف الروايات أو غصب شاة فذبحها وسلخها
 فجعلها اربارا بملكها وعليه قيمتها حية أو غصب حمارا أو فلا وقطع يدهما أو أرجلها
 ملكهما وعليه قيمتهما حيين أو غصب جوبا فبذرها في أرضه أو غصب عصيرا فصار
 عنده خرا أو خرة فطبخها أو غزل لانسجه أو قطا فغزله أو دقيا فغزبه وما يلحق به أو غصب
 بياضا فكتب عليه أو يرضه فقصنها تحت دجاجة أو بسة عشر لا يوجب المالك منها
 اذا غصب شاة فذبحها وسلخها كان المقتصوب منه ان يستردها ويضمنه النقصان وان شاء
 تركها أو أخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع ثوب غيره أو غصب قلب فضة فكسره ان شاء أخذه
 مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه وأخذ قيمة القلب من الذهب ولا يضمنه من الدراهم
 أو غصب نقرة فضة فبكتها لم يملكها أو يأخذها صاحبها ولو ضربها درهم فكذلك عند أبي
 حنيفة ورد على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فصبغه بغيره المالك ما زاد الصبغ فيه
 ولا يملك الغاصب ولو هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبيغ الغير فهو على هذا أو
 غصب عبد افاق لم يملكه فصاحبه بالخيار ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء رجع الى القاضي

حقن ضمنه أو غصب غزلا فسداء أو محلوبا فسدده أو قطنًا فخلطه أو دقيقا أو سويقا فأنساه
 بسمن أو أرضا فبني فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فخلطه مضيرة أو غصب خيرا ففقرده أو لها
 فجعله رابا أو دراهم أو دنانير فكسرهما انتهى ❀ غصب دودا أو قزوبا أو قطنيا ففلق للقاصب
 ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعليه قيمتهما عند محمد قال رضي الله عنه والقوي في زماننا
 بخول محمد ❀ عن القاصب الدقيق ينقطع حق المالك ❀ جمل الأرض أبيض ينقطع حق
 المالك ذكره شرف الأئمة المكي وفي قنواي العصر لا ينقطع ❀ جمل الحنطة والدخن ينقطع
 وقيل لا ينقطع وعلى هذا الوجه جعل السهم أبيض ❀ لو غصب رابا أو أجمع عليه قرعة حتى
 صار مرقينا فالسرقين لصاحب القرعة وعليه قيمة التراب ❀ ولو غصب بابا مع العصادتين
 وركبه في داره ينقطع بالقيمة ❀ وقصارة الثوب بالتسبيع والغراء كصفه ووشمه بالطاهر
 كصفه وبالتجس له تنقيص ❀ غصب قرطاسا أو كتبه ينقطع وصل غصنه بشجرة غير بلغ
 كغيره في ثمر الوصل فالثمر والشجر لصاحبها ❀ ولو غصب التجار خشبة وأدرجها في بناء مالكة
 بغير أدنه لا يملكه التجار ولا رب الدار ❀ ما يفضله الأتراك من الجذوع والعوارض وسائر
 الأخشاب ويكسرونها ❀ كسر متفاحا لا ينقطع حق المالك وإن ازدادت قيمتها بالكسر
 ❀ غصب بطيخة وقطع منها شريفة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شرا تد ينقطع لزال
 اسمها ❀ قتل عبد إنسان وضم قيمته لا يملكه باء الضمان حتى لا يكون عليه الكفن فإن
 المضمون إذا كان دوما لا يملكه بالضمان من القنية ❀ جز صوف غنم إنسان فغصبا قال
 أبو نصر ينظر إن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على القاصب مثل صوفه وإن نقص كان
 المالك بالخيار إن شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للقاصب وإن شاء أخذ مثل صوفه وقدر
 نقصان الغنم لا من جهة الصوف ❀ رجل حل دابة إنسان بغير أدنه حتى تقوم ظهر الدابة
 فشقه صاحبها قال القنية أبو الليث يتاوم إن تدمل لأضمان وإن نقص إن كان من الشق
 فكذلك وإن كان من الورم ضمن القاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي
 استعمل الدابة مع عينه إن حلف برئ عن الضمان للدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
 ❀ غصب غلاما قيمته خمسمائة فنصاه فبرأ وصار يساوي ألف درهم كان صاحبه بالخيار
 إن شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم نصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا
 عليه من قاضي خان وقيل يقوم العبد للعمل قبل الخصى ويقوم بعد الخصى فيرجع
 بنقصان ما بينهما ذكره في الوجه ❀ ولو قتل العبد المصوب عبدا لرجل فدفعت القاتل
 مكانه يقبر المصوب منه بين أن يأخذ المدفوع مكانه وبين أن يطالب القاصب بقيمة المقتول
 هذه في الرهن من الهداية ❀ غصب عبدا فابني منه ولم يكن أبى قيل قط فرد على المالك
 من مسيرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا يرجع على القاصب ولكنه يرجع على القاصب
 بما نقصه الإباقي من قيمته من قاضي خان ❀ أبحث الجارية في يد القاصب أو زنت أو عرفت
 فلم تكن فعلى قبل ضمن ما نقص بسبب ذلك ❀ وكذا لو كان العبد كاتبا فقتل ضمن النقصان

من مشغل الهداية ❊ اذا غصب بزاز فخرسه فابته ملكه بالقيمة ولا يحل له الانتفاع به قبل اداء الضمان ❊ لو غزلت المرأة قطن زوجها بلا اذنه ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه اشترى القطن للتجارة فكان انتهى ثابتا من حيث الظاهر قصير غاصبه وان لم يكن بائع القطن فاشترى قطنا وجاء الى منزله فغزلته المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لهما من الاجرة لانه اغماها به الى المنزل لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة مالو غصب من دقيق الزوج او طبخت قدرا للجم جاء به الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة ❊ وعن أبي يوسف في المنتقى رجل اشترى قطنا وأمر امرأته ان تغزله فغزلته كان الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يسل شيئا فغزلته المرأة كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلته المرأة من قاضيان ❊ غصب ثالة صغيرة فخرسها في ملكه فادركت في أرضه فلب الثالة ثقبها الا الثقب ولو غرس ثالة فلم تزد فلم تنبت فلا شيء انما لها ولوليت ولم تزد ينبغي ان تكون لربها أيضا من القصولين ❊ خرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان عثى مع العرج ضمن النقصان وان كان لا عثى فهو بمنزلة القطع وقد ذكر في الجنائيات من الخلاصة

❊ الفصل الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه ❊

غصب دابة فهلكت وأقام صاحبها بينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بينة انه ردھا ومات عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المغصوب دارا أقام صاحبها بينة ان الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بينة انه ردھا على صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ولو أقام صاحبها البينة انها ماتت عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه ردھا فماتت عند صاحبها قال أبو يوسف بينة صاحبها أولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب ❊ وذکر هشام في فوائده رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذن والغزل لي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزل لي ولك مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن من قاضيان ولو أقام المالك البينة انه غصبها ونقصت عنده وأقام الغاصب البينة على انه ردھا فعند محمد لا يضمن وعند أبي يوسف يضمن وفرق محمد بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الخلاصة ❊ وفيها أيضا أقام المغصوب منه البينة ان قيمة المغصوب كذا فأقام الغاصب البينة على انها كذا فينته المالك أولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة فقال المالك أحلفه ولا أريد البينة له ذلك ❊ أقام المغصوب منه البينة فتهدأ أحدهما بالقيمة والاخر على قرار الغاصب بالقيمة لا تقبل ❊ جاء الغاصب بشوب وقال أنا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو ربا أو هو ربا فقال قول الغاصب ❊ ادعى على آخر انه غصب منه حبة مشوية فقال غصبت الظهارة لا غير القول قوله ولو قال غصبتك

الجبة ثم قال الحشوي والبطائني أوقال غصبتك الخاتم إلا أن الفصلي أوقال غصبتك هذه الدار ثم قال البنائي أوقال غصبتك الأرض ثم قال الاثباتي لم يصدق في هذا كله انتهى
 ❦ لو اختلفا في عين المصوب أو صفته أو في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب ❦ ولو كفل رجل بقيمة المصوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال الغاصب ردوت المصوب وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك من الوجهين ❦ وجلان خاصما رجلا في جارية وأقام أحد المدعين البيعة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المدعي الآخر البيعة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقت وقتا بعد وقت الآخر فهو الثاني على قياس قول أبي حنيفة وعلى الغاصب قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف الجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا ❦ ولو قال الغاصب غصبتك ثوبا قطعتة وخطفته بغير أمرك وقال المصوب منه بل غصبتني القيمص قال محمد القول قول المصوب منه والبيعة بينه والغاصب كذا في إقرار الوجهين وقدمت

❦ الفصل التاسع في براءة الغاصب وما يكرن رد المصوب وما لا يكون ❦

❦ رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم فأبرأه المالك منها براء الغاصب عن ضمان الغصب ويصير المصوب أمانة في يده ❦ وكذا لو قال المصوب منه حالته من الغصب برئ الغاصب عن الضمان فإن كان المصوب مستملا كبرئ الغاصب عن ضمان القيمة لانه أبرأه عن الدين والدين يقبل الإبراء أما إذا كان المصوب قائما كان التعليل أبراهه عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب ❦ إذا أتى بقيمة المصوب المستهلك قال أبو نصر رفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وقال نصير كانوا يقولون في الغصب والوديعة إذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ إلا أن يضعه في يده أو في حجره فقد برئ ولو لم يقل لأصاحب الثوب أنه ثوبه فوضعه في حجره وراه ثم جاء آخر فرفعه قال أبو بكر البجلي أخاف أن لا يبرأ لانه راعى ما عليه الأبرأ أن الغاصب لو أطمع المالك الطعام المصوب برئ عن الضمان ولو كان الغصب مستملا كإعطاء القيمة فلم يقبل ولم رفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يده أو في حجره يبرأ ❦ غصب من صبي شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ بان كان يفعل الأخذ والإعطاء صحح والأفلاو يكون غزلة ما لو رفع المرح عن ظهر دابة الغير ثم أعاده إلى ظهر الدابة لا يصح فإن كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان الصبي مأذونا في العبارة صحح وبرئ وإن لم يكن مأذونا لا يبرأ الغاصب من الضمان لأن دفع القيمة ينضمين معنى التلبيط ❦ غصب عبدا ثم قال له المالك اذهب به إلى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب إلى ذلك الموضع فطبق في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله فلوان

للغاصب استأجر العبد المقتوب من المالك يبنى له ما نطأ معلوما فان العبد يكون في ضمانه
 حتى يأخذ في عمل الخياط فاذا أخذ في عمل الخياط برئ عن الضمان وكذا اذا استأجره من
 المالك للخدمة من قاضيان وقيل لو استأجره للخدمة يبرأ للمالك ذكره في الوجيز ❦ وفي
 الفصولين المالك لو أجاز القس من الغاصب برئ بنفس العبد لا لو أجاز له منه حتى لو هلك قبل
 استعماله ضمن انتهى ❦ وفي الخلاصة من الاجارة لو اغتصب دابة ثم أجزاها باها رها الى
 الكوفة بعشرة دراهم جازو يبرأ من الضمان انتهى ❦ غصب دابة ثم ردها الى مربط
 المالك لا يبرأ عن الضمان وقال زفر يبرأ ❦ تزعم خانمان أصبع نائم ثم أعاده الى أصبعه
 قبل ان ينبت النائم برئ عن الضمان في قولهم ولو انبت النائم ثم نام فأعاده الى أصبعه لا يبرأ
 في قول أبي يوسف ويبرأ في قول زفر وهن محمد في المنتقى اذا أخذ رجل خانمان أصبع نائم
 أو دراهم من كبسه أو خانمان رجلاه ثم أعاده الى مكانه وهو نائم أولم يده حتى انبت من نومه
 ثم نام نومة أخرى فأعاده الى موضعه فان أعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا أضفنه والا
 ضمنته وكذا لو أعاد الخاتم الى أصبع أخرى ولم يذكر في هذه المسائل قولاً لا يضيفه قال
 والصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وذكر في جمع التقاريق اذا تزعم من أصبع نائم
 خانمان ثم أعاده فيها عند أبي يوسف فعبر النومة الاولى وعند محمد بعنبر المجلس استحسننا
 من قاضي خان ❦ أخرج خانمان أصبع نائم ثم رده الى كفه أو سبابته أو غيرها غير الاصبع
 التي كان فيها ضمن ذكره في الفصولين ❦ لو زوج المالك الامسة المقتوبة من الغاصب
 لم يبرأ للمالك في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لا يبرأ يوسف وهى فرع ملو زوج المشتري أمة
 اشتراها قبل القبض يصير به قابضاً عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة ❦ ولو غصب ثوباً
 وكساه المالك أو طعماً ما قدمه بين يدي المالك ليأكله وهو لا يعلم به برئ ❦ وكذا لو لبس
 المالك المقتوب أو كان طعماً ما أكله أو عبداً ما استخدمه ولا يعلم به يبرأ الغاصب عن الضمان
 ذكره في الوجيز ❦ بقرة غصبها رجل آخر من الغاصب الاول ثم مررها المالك من
 غاصب الغاصب لعجزه عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه أو بقضاء القاضي بالدينه ثم ان
 غاصب الغاصب استردها بالسلطنة وعجز المالك عن مخاصمته ليس له حق مخاصمة الغاصب
 الاول برد المقتوب أو القيمة ❦ ولو أقام الغاصب البينة انه رد الدابة المقتوبة على المالك
 وأقام المالك البينة انها ماتت عند الغاصب بركوبه فعل الغاصب قبضها من الخلاصة
 ❦ ولو غصب حماراً ثم جاء به وأدخله في اسطبل المالك وأخبره فقال نعم ما فعلت لا يبرأ
 عند أبي حنيفة ويبرأ عند محمد لان الاجارة لا تلحق الاضال عند أبي حنيفة وتلحق عند
 محمد من القنية ❦ غصب عبداً خله مالكه من كل حق هو له قبله قال أئمة بلح الطليل يقع
 على ما هو واجب في القنية لا على عين قائمة هذه في الهبة من القنية ❦ أقام البينة على
 ابرائه من المقتوب لا يكون ابراء عن قيمة المقتوب وانما هو ابراء عن الضمان للرد لا عن
 ضمان القنية لان حال قيامه الرد واجب عليه لا قيمته فكان ابراء عماليس بواجب هذه

في الدعوى من الخلاصة ❊ إذا أحدث المالك في النصب حدا يصير به غاصبا لوقف ملك
الغير كان فاضا ويرى الغاصب كاستخدام وليس وأكل وهو يعرفه أولا ذكره في الفصولين
❊ لو استأجر المالك الغاصب ليعلم العبد المصوب عملان الأعمال أو يفسل التوب
المصوب لا يبرأ ❊ ولو استأجره للمحفظ لم يحجز ولو وكل الغاصب ببيع المصوب لم يبرأ عن
الضمان حتى يبيع ويسلم ذكره في الوجيز ❊ رجل غصب دارا واستأجرها من المصوب
منه والدار ليست بحضرتهما حين استأجرها فإذا سكنها أو قد رد على ذلك برى الغاصب عن
ضمانها ❊ ولو غصب أمة فتزوجها المصوب منه من الغاصب برى من ضمانها من الخلاصة
قلت وقد مر أنفقانه لا يبرأ الغاصب بتزوج الأمة عن ضمانها في الحال في قياس قول أبي
حنيفة قائل ❊ لو قال المالك للغاصب أودعنا المصوب لا يبرأ إذا لم يوجد الإبراء ولو انتفع
الغاصب به فأمره المالك بحفظه لم يبرأ ما لم يحفظ إذا الأمر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان
الضمان ولو باع المالك المصوب لا يبرأ عن الضمان ما لم يسله ولو رد المصوب على مالكه فلم
يقبله نجاة به إلى بيته فهلك برى عن الضمان من الفصولين وفي قاضي خان من البيوع
أنما لم يضمن بالحل إلى منزله إذا لم يضعه عند المالك فاما إذا وضع عند المالك بحيث ناله يده ثم
حمله مرة أخرى إلى منزله فضاع كان ضامنا أما إذا كان في يده فقال للمالك خذوه ولم يقبل يصير
أمانة في يده اه ❊ لو غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهرها لا يبرأ عن الضمان ❊ ولو
غصب الدراهم من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم يبرأ ❊ غصب شيئا وقبض
للمحفظ فأجاز المالك حفظه كما أخذ برى من الضمان فان انتفع به فأمر بالمحفظ لا يبرأ وعلى هذا
لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان من الخلاصة ❊ غصب طبيا
واستأجر المصوب منه فأودعه في قدر الغاصب ولم يعلم المصوب منه بانه طبه فالقياس
أن يبرأ كالأغصاب طعاما ثم أطعمه المالك قال رحمه الله في الأصل أنه المالك في مقصوده
من الطعام ولا كذلك في الفرع فافترا من القضية ❊ لو غصب فأجاز المالك قبضه برى
وكذا لو أودع مال غيره فأجاز المالك برى إذا اذن انتهاء كالأمر ابتداء ❊ الإجازة تلقى
العقود لا الأفعال عند أبي حنيفة وتلقهما عند محمد فلور الغاصب ما غصبه على أجنبي
فأجاز المالك قبض ذلك الأجنبي برى من الضمان الغاصب عند محمد لا عند أبي حنيفة وفي
الذخيرة أن الإجازة تلقى الأفعال من غير خلاف وهو الأصح من الفصولين ❊ وفي
الاشباه الإجازة لا تلقى بالاتلاف فلوا تلف مال غيره تعدى فقال المالك أجزت ورضيت لم يبرأ
من الضمان اه ❊ لو وهب الغاصب النصب من المالك وسله أو باعه منه وسله وهو
لا يعلم به برى ❊ غصب برأ طعمته وخبزه وأطعمه مالكة أو غرقه بئذ وسفاه أياه أو
كرها سقطه وخاطه وأعطاه أياه لم يبرأ إذا ملكه زال بها فصل ❊ ليس توب غيره بلا أمره
حال غيبته ثم رده إلى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ❊ أخذتو بامن بيته بلا أمره قلبه ثم رده إلى
بيته برى استقصانا ❊ وكذلك أخذنا به من داره بها ثم ردها إلى مكانها برى ولو أخذها من

يدبرها غصباً ثم ردها إلى دار ربها وربطها على معطفها ولم يجد ربها ولا خادمه فمن
 ﴿فصاحب (١) كوسفنديكي را بفلط بردو بچو بان داد خداوند كوسفند گفت كه
 كوسفند من چه كردى گفت بچو بان دادم گفت روى كوكه كوسفند فلان است چون
 بيايدوى دهى فذهب قيل لا يبرأ من الفصولين ﴿قال المالك للغائب ضح بها فان
 هلك قبل التضمية ضمنها وان بعده لا يضمن من الاشياء ﴿غصب من فن شيأ ثم رده
 عليه برئ ولو محجور وان استهلكه فرد قيمته فلو ما ذروا ناصح ولو محجور الا يصح ﴿غصب
 شيأ من الصاحي فرده عليه وهو سكران برئ لاولو اخذه وهو يقظان فرده وهو نائم من
 الفصولين ﴿وفى الاشياء من فن الا نازأى غاصب لا يبرأ الرد على المالك قفل اذا كان
 المالك لا يعقل اه غصب شيأ ثم حله الى المصوب منه وأبى المالك أن يقبله منه فحله
 الغاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن قال أبو بكر قيل له لم لا يكون غصباً جديداً قال انما
 يصير بغيره غصب جديداً لو وضعه عنده ثم حله مرة أخرى أما اذا كان في يد الغاصب لم يضعه
 من يده وأبى أن يقبله فهذا على الأمانة هذه فى اليسوع من الخلاصة وقد مرت أنفا
 ﴿غصب دابة فلقها صاحبها فى المفاوز المهلكة ولم يستردها لم يبرأ ذكره فى الصغيرى
 ﴿رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خسمائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها
 فى الكيس الذى أخذها منه فانه يضمن الخمسمائة التى أخذها لا غير ولا يبرأ بها الرد من
 قاضى خان ﴿وفيه لو غصب دابة ففان المصوب منه بخاء الوارث واستعار من الغاصب
 دابة لبركها فأغارها الغاصب أياه فعطيت تحته برئ الغاصب

﴿الباب العاشر فى التصرف فى مال الغير بلا إذن﴾

لا يجوز التصرف فى مال الغير بلا إذن ولا دلالة الا فى مسائل الاولى يجوز للولد والوالد
 الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير إذنه والثانية اذا اتفق المودع على أوى المودع
 بغير إذنه وكان فى مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استئساناً والثالثة مات بعض
 الرقعة فى السفر فباعوا قماشه وعدته وجوهه بنفسه ووردوا البقية الى الورثة أو أمضى عليه
 فاتفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئساناً وهى واقعة أصحاب محمد من الاشياء ﴿ومن
 طبخ لحم غيره أو طعن خنطته أو رفع جرحه فأنكسرت أو حمل على دابته فعطيت كل ذلك
 بلا أمر المالك يكون ضامناً ولو وضع المالك اللحم فى القدر والتقدر على الكاؤون فاوقد
 رجلاً النار فطبخه أو جعل الخنطة فى دورق وربط الدابة عليه فساقها رجلاً فطعنها أو رفع
 الحجرة وأمالها الى نفسه فأعانه على رفعها رجلاً فأنكسرت فمابينهما أو حمل على دابته
 فسقط فى الطريق فحمل رجلاً ماسقاً على دابته فعطيت لا يضمن الرجل فى هذه الصور

(١) أخذ غنم رجل غلطاً وسلمها الى الراعى فقال له صاحب الغنم ما فعلت ببنى قال سلمتها الى
 الراعى فقال اذهب وقل لها انها غنم فلان سلمها اليه متى جاء

استحسانا لوجود الاذن دلالة من اخصية الهداية ❀ ذبح شاة وعلقها السطح فسلحها
رجل ضمن ❀ ولو اضر فعلة لهدم داره فهدمه آخر بلا اذن لا يضمن استحسانا اذا الاصل
في جنسها التكل عمل لا ينفارت فيه الناس ثبت الاستعانة فيه لكل أحد دلالة وما ينفارت
فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل أحد ومن هذه المسائل شد الزرع ليسق زرع فقصر رجل
دابة الغير بغير امره فماتت الدابة اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي حنيفة
حتى يحولها عن موضعها كذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام المرحوم قال عند زفر
لا ضمان عليه وعند أبي يوسف يضمن ❀ رجل حمل على دابة غيره بغير امره فتورم ظهر
الجمار فشق صاحب الجمار ذلك الورم فانتقص من ذلك قيمة الجمار ان ادخل من غير نقصان
لا ضمان عليه وان انتقص لا يخول ان انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من
الشي لا يضمن وكذا الويات الجمار وان اختلفا فقال الغاصب مات من الشق وقال صاحب
مات من الورم فالقول قول الغاصب مع عينه من الخلاصة من كتاب الغصب ❀ وفيها
دخل دار رجل وأخرج منها ثوبا ووضعته في منزل آخر منها فضاع الثوب ان لم يكن بين
الميتة من تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن انتهى ❀ دخل دار انسان
وأخذ متاعا من بيت وحوله الى بيت آخر من تلك الدار أو الى بيت الدار وصاحب الدار مع
علمه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
الموضع مثل الاول لا يضمن ❀ رجل صلى فوقع قلنسوته بين يديه فتجاها رجل من بين يديه
ان وضعها حيث لا تسرق لم يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن ❀ رجل بعث رجلا الى
ماشية ليأتي بها فركب المأمور دابة الاخر فعطبت الدابة قال أبو بكر البجلي ان كان بينهما
انبطا في ان يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن ❀ قطع تالة من أرض فقرمها
في ناحية أخرى من تلك الأرض قال الشيخ الامام أبو نصر الشجرة تكون للغارس وعليه
قيمة التالة للمالك يوم القطع ويؤمر بالقطع وان كان القطع بضر الأرض كان لصاحب الأرض
ان يعطى للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القصر ❀ رفع قلنسوة من رأس انسان
وضمها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل عن رأسه قالوا ان كانت القلنسوة بمرأى العين
من صاحبها أو أمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على
المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا من قاضيان قال في الخلاصة ولم يذكر حكم الذي
رفع القلنسوة وحكمه حكم الطارح انتهى ❀ دخل منزل رجل بامرء وأخذ انا من
بينه بغير اذنه بنظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطق لا يضمن مالم يجهر عليه صاحب
البيت لانه مأذون دلالة لقولوا انه أخذ نسوة فباعه في اناه فاخذ انسان بغير اذنه لينظر
فيه فوقع من يده وانكسر يكون ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الاول لان الاذن
بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ❀ سكران لا يعقل وهو نائم ووقع في الطريق فاخذ رجل

ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خلعاً من يده أو كيساً من وسطه
 أو درهماً من كفه ليحفظه لأنه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظاً بصاحبه من
 قاضي خان ❊ أخذ ثوباً من دار انسان فوضعه في منزل آخر وضيع ضمن لو تفاوتاني الحرز
 والا فلا من الفصلين ❊ اذا انصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك
 الا اذا انصرف في مال امرأته فانت وادعى ان كان باذنه أو انكر الوارث فالقول للزوج
 ذكره في الاشياء ❊ ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار
 ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الأرض وزرع فوقها لان
 الأرض ظاهرها وباطنها لمؤكله من وقف قاضي خان ❊ جماعة في بيت انسان أخذوا واحد
 منهم ثم أتوه ونظر فيها ورفضها الى آخر فظفر فيها ثم ضاعت لم يضمن قال رحمه الله لو جرد الاذن
 في مثله دلالة حتى لو كان شيئاً يجرى الشئ باستعماله يكون غاصباً ❊ رفع قدم النجار
 وهو راء ولم ينفعه فاستعمله وانكسر يضمن ❊ نجس الأئمة البخاري أخذ أحد الثمنين
 حارساً بصاحبه الخاص وطعن به بغير اذنه فاكل الخمار الخنطة في الرمي ومات لم يضمن لوجود
 الاذن دلالة في ذلك قال رحمه الله فلم يضمن بذلك لاعتقاده العرف بخلافه لكن عرف بخوابه
 هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك
 أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن لوجود الاذن دلالة ❊ ولو
 أرسل جارية بزوجته في شأن نفسه بغير اذنها أو بعت لا يضمن وبضرب عبد الغير لا يصير
 غاصباً من القبية ❊ سئل شمس الأئمة الأزجندى عن استعمال عبد الغير أو جارية
 الغير أو أتى في حالة الاستعمال فهو ضامن بمنزلة الغاصب اذا أتى من يده ومن استعمل
 عبداً مشتركاً بينه وبين غيره بغير حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضمن وفي الدابة لا يضمن
 وذكر صاحب المحيط استعمال عبد الغير بوجوب الضمان سواء علم انه عبد الغير أو لم يعلم
 وكذا لو قال العبد اني حرفاً فاستعملني في عمل كذا فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن
 قيمة العبد سواء علم أو لم يعلم وهذا اذا استعمله في عمل نفسه أما اذا استعمله في عمل غيره فانه
 لا يضمن كما اذا قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فقط لا ضمان عليه
 ولو قال لتأكل أنت وأنا يضمن ❊ غلام حمل كوز ماء لينقل الماء الى بيت المولى باذن المولى
 فذفع رجل كوزه ليحمل ماءه من الخوض بغير اذن المولى فهلك البعدي الطريق قال صاحب
 المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
 ناسخاً لفعل المولى فيصير غاصباً كل العبد ❊ لو استعمل عبد الغير فهلك العبد بعد ما فرغ
 من الاستعمال قال يضمن ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غصب دابة رجل من
 الاصيل ثم ردها الى الاصيل لا الى المالك وفيه روايتان في رواية يبرأ عن الضمان وفي
 رواية لا يبرأ وكذلك في مثله العبدان استعمله في غيبة المالك وان استعمله بحضرة المولى
 فالبرء على المالك لا يبرأ عن الضمان اجماعاً كالوعصبه من يد المالك ❊ اذا استخدم

عبد رجل بغير اذنه أو قاذبته أو ساقها أو حل عليها شيئاً أو ركبها فهو ضامن طيب في تلك
الخطمة أو غيرها من مشغل الاحكام من النصب أقول وقد مر من هذا النوع في
النصب كثير

الباب الحادى عشر في اتلاف مال الغير وافساده مباشرة أو بغيره
ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول فى المباصرة والتسبب بنفسه وبغيره

المباصرة ضامن وان يتعمد والتسبب لا الا اذا كان متعمداً فلو حفر بترافى ملكه فوقع
فيها انسان لم يضمنه ولو في غير ملكه ضمنه ذكره في الاشياء ❀ اذا انقلب النائم على مناع
وكسره يجب الضمان هذه في بيان ان النائم كالمسكين فيمنعه ❀ وضع شيئاً على طريق
العامه فغثر به انسان فقط وهاك ذلك الشيء من غير قصد منه بضمن وهو الصحيح ❀ وضع
زقاق الطريق فغثر به انسان فشقه بضمن ان كان وضعه به بذرو الا فلا وفي المحيط ان كان
أبصره وعثر عليه بضمن والا فلا من جنابات القنية ❀ رمى شيئاً الى هدف في ملكه قبضه
وألف شيئاً لغيره ضمن ❀ رجل تقدم الى خراف يبيع الخرف فاحد غصارة باذنه
ليظرف فيها فوقع من يده على غصارة أخرى فأنكسرت لا يضمن قيمه التي أخذها لانه أخذها
بأذنه وضمن قيمه ما سواها لانه تلف بفعله بغير اذنه ❀ لوشق زق غيره وفيه من جامد
فأصابته الشمس فذاب اختلوا فيه وذكر شمس الائمة السرخسى انه لا يضمن ❀ رجل
دفع الدرهم الى ناقد لينقذه فغمر الدرهم فكسره قالوا يكون ضامناً الا اذا قال له المالك اغمر
وهذا اذا كان المكسور لا يروج وراج المصاح ويبيض بالكسر ❀ رجل ألتف من
رجل احد مصر اعي باب أو أخذ زوجي خف أو مكعب كان للمالك ان يسلم اليه الا تروى ضمنه
قيمة ما تعلق برجل وخاصة فقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا ضمن المتعلق ويضمن ان
يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وهو رام أو مكسره أخذته لا يكون
ضامناً والا كان ضامناً ❀ رجل حرق صلب رجل أو دقر حاسبه تكلموا فيما يجب عليه وان
أصح ما فيه بضمن قيمة الصلص مكتوباً من قاضي خان وقيل بضمن قيمته بما يتقوم به عند مالك
الصلص لان الاعتبار القيمة عند التلف كالتلف خمر الذي ذكره في مشتمل الهداية قال في الوحيين
ومامة مشايخنا على انه بضمن قيمة الصلص والدقير مكتوباً لا ما يتفقع به انتهى ❀ لو صب زيتاً
أو دهنًا لا انسان وقال كان نجساً قدمات فيه فلو صدق مع عينه ولو استهلك لحم انسان وقال
هو ميت لا يصدق بضمن هذه في الاقراء من الوحيين ❀ ولو ألتف المولى لمكاتبه ما لا غرم
لانه صار كالاجنبى كافي الهداية وغيرها لو ألتف مال انسان غيره ثم قال المالك رضىت
بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه كافي البزاية ذكره في مشتمل الهداية ❀ المتلف
بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف لا خلاف فيه كذا في الاشياء من القول في غن المثل ❀ رجل

صب ما على حنطة فقصت ثم جاء آخر فصب عليها أيضا حتى زادت في النقصان روى عن
محمد بن الثاني ضمن قيمتها يوم صب عليها الماء يرى الأول **❦** رجل أحمى تنوره فصب أو
حشيش وأخفق عليه فجاء آخر فصب فيه الماء فلما ينظر إلى قيمة التنور مسجورا وغير مسجور
فيغير فضل ما بينهما وقيل ينظر إلى أجرته مسجورا وغير مسجور فضمن الفضل وكذا
الرجل إذا قنع قبض انسان ينظر إلى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل وكذا إذا نزح
باب دار انسان من موضعه أو بال في برءاء الوضوء أو حل سرج انسان وكذا كل ما كان
مؤلفا من كذا إذا نقص تركيبه ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث ان
أمكن اعادته أمر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وبأخذ منه قيمة الخصير جميعا
وكذلك كل ما يمكن اعادته كما كان **❦** ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة **❦** وكذا
الرجل إذا شاد انسان عبده بذهب فرمى بها رجل **❦** ولو حل سدى حائل ونشره بنظر إلى قيمته
سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا لو أخذ نعل رجل من نعال العرب فحل شركه
بقوم النعل مشركة وغير مشركة فيضمن الفضل من قاضيان وفي الخلاصة أفسد تأليف
حصير رجل ان كان يمكن اعادتها كما كانت أمر بالاعادة كمن أخذ سلم انسان وفرق اسنانه
ولو حل شرال نعل رجل ان كان النعل مثل الذي يستعمله العوام لا ثمن عليه اه
❦ هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما
❦ ان هدم حائط المسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار ضمن النقصان وعن
محمد بن الفضل ان هدم حائطا متخذا من خشب أو عتيقا من رصاص ضمن قيمته وان كان
حديثا يؤمر باعادته كما كان وفي دور البصا الفضة يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان
وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء **❦** قطع أغصان شجرة غيره ان كان النقصان
فاحشا ضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان **❦** حفر حفرة في أرض غيره فاضر بالارض فعقد
علما يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس وعن محمد حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ
بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يؤخذ بالطم وان نقصت فالنقصان قال رحمه
الله تعالى لان نقصان السكة والطريق يجبر بالطم ونقصان الارض والدار لا يجبر به لانه قد
ينقلب بالطم حفرة ويخرج من صلاحية البناء والزرع مدة مديدة وفي الحفر في فناء الدار
كلام انه كالارض ام كالطريق ولو ألقي نخاسة في بئر خاصة ضمن النقصان دون الفرج وفي
البئر العامة يؤمر بنزعها لان الهادم نصيبا في العامة ويتعذر غير نصيب غيره عن نصيبه
فلا يصح بالنقصان بخلاف النخاسة من الفضة من الفصب **❦** قصار وقف دابة في الطريق
وعليه اثاب فسد مهارا كب ومرتق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ أبو
بكر البجلي ان رأى الركب الدابة الواقعة ضمن وان لم يصبر لايضمن ولو مر ورجل على
قوب موضوع في الطريق وهو لا يصبر ففترق لايضمن **❦** رجل كسر درهم رجل
فبيعه جدارا ففسده أو كسر جورا فوجد داخله ففسده أو لو لايضمن **❦** رجل حلل مع

أحد هما سويق ومع الاخر زيت أو من فاصطط ما فانه ب زيت هذا أو منعه في سويق
ذلك قال صاحب السويق ضمن لصاحب الزيت أو الدهن مثل زينه أو منعه لان صاحب
السويق استهلك من هذا أوزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويقه لان هذا زيادة في
السويق من فاضحان ❶ رجل دفع ضلالمه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال اذهب به الى
يتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن هذه في الغصب من الخلاصة
وفيها زنا نفع قرر رجل فاخذته ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان كان غائبا يضمن
وكذا لو تعلق رجل بالآخر فقط منه شيء بتعلقه ان وقع بحضرة المالك لا يضمن ❷ وثب
من حاط في الطريق فقهرت الدابة واقتبحة دس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح
على دابة فقهرت واقتبحة حمله او هلك قال بهاء الدين الاسيحي يضمن الوائب والصائح
قيمة المالك ❸ جاء راعي اجرة به البعير هاجا من جانب آخر صبي غير بالغ مع البعير فقال
له الراعي أمسك الثور مع البعير حتى نغرا اجرة فلم يمكنه امساكه فغى ووقع الحمار في النهر
لم يضمن وكذا الراعي اذا لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن ❹ اصابت البعير صبيلا فكسرت
رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نائما فعليه ارش الكسر من القيمة من الجنائيات
❶ لو حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو قفص طائره فذهب لا يضمن
ذكره في الوفاة ❷ ولو أمر عبد غيره بالابق أو قال اقتل نفسك ففعل يضمن الا امر قيمته من
الدور والغرور وفي الصغرى لو حل قيد عبد أبق غيره فذهب العبد لم يضمن الا أن يكون العبد
مجنونا فحينئذ يضمن ولو كان العبد المجنون مقيدا في بيت مغلق فحل رجل قيده وفتح آخر
الباب فذهب فاضحان على الفاتح ولو فتح باب قفص قطار الطير منه لم يضمن وقال محمد يضمن
وعلى هذا الخلاف اذا حل رباط الدابة أو فتح الباب ولو فتح رباط الزنقان كان مافيه ذاتها
ضمن ولو كان جامدا فذهب بالشمس لم يضمن انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط
انما لا يضمن في الجامدا اذا لم ينقله اما لو نقله الى موضع آخر يضمن ❸ وفي أصول الفقه كل
ما كان القالب فيه اللبث لم يضمن كفتح باب قفص وحل قيد عبد وما كان القالب فيه ان
لا يلبث ضمن كشي زق وقطع جبل قسديل وكان أبو القاسم الصفار يقول يضمن في الكل
انتهى ❹ وفي الخلاصة من الغصب واجمعوا انه لو شق الزنقان فسال الدهن والدهن سائل
أو قطع الجبل حتى نال القنديل ضمن انتهى ❺ من رأى الغير يشق زقه فسكت حتى سال
مافيه يضمن الشاق هذه في التسكاح من الخلاصة ❻ وفي فاضحان لو كان المملوك ذاهب
العقل لا يؤمن ان يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك فهو ضامن له لانه لا يعقل انتهى ❷ لو كانت
الدابة مربوطة والباب مغلق فحل جملها وفتح الباب آخر ضمن الفاتح وكذا القاسم ولو حل
قطارا بل لم يضمن اذ لم يغصب ابلا ❸ وفي الخلاصة من الغصب رجل جاء الى حمار مشدود
في سكة غله فغاب الحمار لا يضمن وعن محمد انه يضمن ❹ جاء الى قطارا بل فحل بعضها
ليس عليه شيء انتهى ❺ لو غرط برأسه عمد ضمن لا لو لم يقصد وانما هو حل سفينة

مربوطة في يوم ربيع ان ثبتت بعد الحبل أقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ذكره في القصب
من الفصولين وبالخلاصة قلت وتحقيق هذا النوع من المسائل السببية عمله الاصول في عشر
في زرع انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغیر ضرورة ذكره في الاشياء ولو حل حلا
في الطريق فوقع على شيء فالتلفه ضمن لانه أثر فعله أصله من وضع في طريق لا يملكه شيئاً تلف
به شيء ضمن في التي قسرا في الطريق فزلقت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما قبله منه
وضع شيئاً في الطريق فتلّف به شيء يرى لوقعه بادن السلطان والاضمن في المار في الطريق
لو اصاب شيئاً ضمن للاذن بوصف السلامة وضع خاية على باب دكانه فجاء رجل بقرشوك
على حمار فسد مها بغيته وهو يقول اليك البك قبل ضمن وقيل ضمن لوعلم ذلك والا فلا في البيع
لو وضع خاية من السرقات على الشارع ورجع الفوائد بالجملة الى السكة فأنكسرت تلك
الخاية وكانت في غير جانبها فلم يرها ضمن من الفصولين اذ هو اوبى الجملة قد دفع بعضهم
بعضا فوقع على زجاج الخراف وقدوره فأنكسرت ضمن الدافع ان انكسرت بقوة دفعه في قطع
شجرة فوقعت على شجرة جاره فأنكسرت ضمن كذا في القصب من القنية رجلان وضع كل
واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا جعيا بغير كل واحد
منهما جرة صاحبه وعن محمد ورجل وضع في الطريق جرة فيها راب وليس فيها شيء ورجل آخر
وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فأنكسرتا جعيا قال يضمن
صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الرب لانها
بمنزلة حجر وضع في الطريق فسا عطب به يضمن فلما التي تدحرجت فانها حين تدحرجت عن
موضعها فتدحرج صاحبها عن الضمان ولو ان رجلا اغترف من الخوض الكبير بجرة
فوضعهما على الشط ثم جاء آخر وفضل مثل ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدمت الاولى فأنكسرتا
قال بعضهم يضمن صاحب الاخيرة قيمة الجرة الاولى اصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد
منهما قيمة جرة صاحبه والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف وهو في مكانه أو بعد ما زال
عن مكانه كما لو وضع جرة على حائط فسقطت على شيء فالتلفته لا يضمن الواضع اذا كان له حق
الوضع وفي كل مكان لم يكن للواضع حق الوضع اذا عطب في الموضوع شيء ان عطب والموضوع
في مكانه لم يزل يضمن الواضع فان عطب بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال بعزل نحو ان
يضع جرة على الطريق فثبت بها الريح وازالها عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع
وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودحرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنبائه
زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بعزل كأن وضع جرة في
الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا
قال أبو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة
في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنبائه صاحب الاولى قد زالت وان دحرجتها

الرجح ويختار من موضعها فطوبى لها متى لا يضمن لما قلنا بخلاف ما لو ندرجت بنفسها
 وضع في الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع يجنب هذه الجرة جرة
 أخرى فقال من الأولى شيء وابتل المكان فوقعت على الأخرى فكسرت قال محمد وألا
 لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى **❦** أبواب السفن إذا أوقفوها على الشط فحلت
 سفينة فاصابت السفينة الواقعة فانكسرت السفينة الواقعة كان ضمان الواقعة على
 صاحب السفينة الثانية وإن انكسرت الثانية لا يضمن صاحب الواقعة لأن الإمام أذن
 لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون تعدياً **❦** رجل حرف في سوق المسلمين
 فتملق ثوبه بفعل حلفت رجل فحرق قال الشيخ أبو القاسم إن كان العقل في ملكه لا يضمن
 وإن كان في غير ملكه ضمن ثم قال وهذا شيء آخر أنه إذا تعلق ثوبه بذلك فحرق به فحرق بغيره
 لا يضمن صاحب العقل وإن كان ثوبه تعلق بالعقل لأنه إذا سار الثوب فهو الذي أنفقه **❦** رجل
 دق في داره شيئاً فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف كان ضمان ذلك على الذي دق في داره
❦ رجل دخل بيت رجل فاذا له صاحب الدار في الجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا اغتمها
 فارورة فبمادها لا يضمن به فاندفعت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تحرق
 من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطتها فاذا نزلها بالجلوس
 على الملاءة لا يضمن الجالس قال الفقيه في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضاً وهو أقرب
 إلى القياس لأن الوسادة لا تعمس الجالس كالاعمس الملاءة وعليه الفتوى وإن أذن له
 بالجلوس على سطح فانخفض به فوقع على مملوكه الآذن ضمن الجالس **❦** رجل قطع أشجار
 كرم لأنسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة أن يقوم الكرم مع الأشجار القائمة ويقوم
 مقطوع الأشجار فبينهما يكون قيمة الأشجار فاذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك بخير المالك
 إن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك المقطوعة ورفع
 من قيمة الأشجار قيمة المقطوعة وضمنه الباقي **❦** رجل قطع شجرة من دار رجل بغير إذنه
 بخير صاحبها فإن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فأنه لأنه أنفك عليه
 شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير شجرة
 فيضمن فضل ما بينهما وإن أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لأنه أنفك عليه
 القيام وطريق معرفة ذلك أنه إذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فبعد
 ذلك ننظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع
 وإن كانت قيمته مقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لأنه لم يتلف شيئاً
❦ رجل له شجرة الجوز أخرجت جوزاً غاراً رطبة فأنفك إنسان تلك الجوزات كان عليه
 نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست عمال حتى لا تضمن بالانلاف
 لكن إذا لم تكن على الشجرة فلماذا كانت على الشجرة فأنلافها وقطعها ينقص قيمة
 الشجرة فلينظر إن الشجرة بدون تلك الجوزات بماذا تشتري ومع تلك الجوزات بماذا
 تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصناً من أغصان الشجرة القائمة يقوم

الشجرة مع القصب وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما ❊ كسر رجل غصنا
 لرجل أو عرف تو به ضمن الغصنان ولو كان الكسر فاحشا كان للمالك أن يضمنه ويسلم اليه
 وكذلك الحرق إذا كان فاحشا هذه الجمل من غضب قاضيان ومعرفة الفاحش واليسير
 مريت منافي الغصب ❊ لو استهلك على رجل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية هذه
 في البيوع من قاضي خان ❊ وكذا لو استهلك أناه فضة وعليه ثياب قيمته غير مصورة
 وإن لم يكن الثياب لرؤس فعليه قيمته مصورة ❊ ولو قتل فاحشة أو حمامة تفرق فعليه
 قيمتها مفرقة ولو كانت حمامة نجى من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في
 الحمامة الطيارة ضمن قيمتها طائفة وكذا الجارية إذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تنفى
 فهي على حسن الصوت كذا في الغصب من الخلاصة ❊ وفي القنية من الغصب ألقى
 هرة في بيت حمام الغير ولم يجده مخرجا فقتلت الحمام بأسرها وهي طيارة بلغ قيمتها سادر
 غوش وانما فاليلة القيمة عند من يطيرونها ضمن قيمتها على هذه الصفة انتهى ❊ جلس
 على ثوب رجل غير أمره فقام رب الثوب وتخرق يضمن المالك ذكره في الوجيز وقد مررت
 منافي الغصب مع ما فيها من التفصيل ❊ أراد شخص جدار مشترك فحرقه جاره فقال الناقض
 إنك إن لم تكن من دارك فأنا ضامن له فأذن له بعد الشرط فحرقه وخرب من داره شيء
 بنقصه لا يضمن إن لم تكن مباشرة وفي فتاوى الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا
 كالقول ضمنك ماهلك من مالك لا يصح ❊ وكذا لو بنى حماما وعميره وقال إن هلك
 مما صنعت ثراب دارك فعلى ضمانه ❊ شرف الأئمة الفضلي هدم جداره فقط على جدار
 جاره فهدم لا يضمن ولو أذن لجاره في هدم جدار مشترك بشرط أن ينصب الأخشاب فلم يفعل
 ضمن كذا في فتاوى الفضلي وقال السعدي لا يضمن على كل حال ❊ قح رأس بحجرة غيره
 وتركها مفتوحة فإذا ابتها الشمس لا يضمن ❊ حر بالمرث تحت القنطرة فكسرها سطواناتها
 وشربت القنطرة يضمن ❊ اشترى مدحنة وبنى فيها خراسا ومدحنة وفي جوارها مكتب
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدحنة قال رحمه الله لأن التلف لما حصل
 بذلك كان مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة ❊ قصارىق الثياب في حافونه
 فأنه دهم حائط البطار يضمن لانه مباشرة ❊ حفر مخطورة في أرض الغير وجعل فيها حوزا
 وسقى صاحب الأرض أرضه ولم يعلم فهلك فيه اختلاف والأصح أنه يضمن ❊ اتخذ
 قنطرة ووضع على مواضع البذور مدران لئلا يخرجها الحمام أو لا يفسدها المطر فإذا ألبها
 أنسان فهلك البذور فإن أزالها في غير وقته والتزم الحفظ يضمن والافلاو ضمير الضمان
 أن تقوم الأرض مع البذور وتقوم بغيرها فيرجع بفضل ما بينهما ❊ وان قح كوة بيت
 فيه بطاطيح أو غمار فهلك بالبرد ان تلفت في الحال يضمن والافلا كالرجل السفينة
 المشدودة بالسطر ولو أمدت رجلا حتى جاء آخر فأخذ منه ما لا يضمن الممسك هذه الجمل
 في القنية من الغصب ❊ رجل دخل دار رجل بأمره فحرق على حرة فأنكسرت لا يضمن

ولو عثر على صبي يقتله يضمن **❦** رجل قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقتل فقتل ضمن الذي
 قعد على الثوب ولم يذكر قعد الزمان من المحرق وفي العيون يضمن نصف الشئ وسواء
 علم بجالسه أو لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فقتل المكعب
 وكذا من تشبث بثوب إنسان وجذبه صاحب الثوب **❦** رجل عشى ومعه زباجة ذهبن
 فأسقطه رجل فاصطدم ما أنكسرت الزباجة وأصاب الدهن ثوب القابل فقتل ثوبه إن
 مشى صاحب الزباجة فهو ضامن وإن مشى الآخر إليه لا يضمن وإن مشى معاه وهما يريان
 ذلك لم يضمن أحدهما لصاحبه شيئا وإن رأى أحدهما دون الآخر فالضمان على الرائي
 من الخلاصة **❦** رجل طرح لبناً أو لقي تراباً كغيره من جدار جاره حتى أنه دم الحائط
 فإن دخل الوهن في الحائط من ثقله ضمن من الوجيز من الغصب **❦** داران متلاصقان
 جعل أحدهما حبيم ما داره اصطبل وكان في القديم سكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار
 الأخرى قال أبو القاسم إن كان وجه الدواب إلى الجدار لا يمنع وإن كان حوافها إليه فلجأ
 منعه وهذا خلاف ما في الكتاب إن من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وإن كان يضمر
 بذلك التصرف ثم إذا خرب دار الجار وعلم أنها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب
 الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لأن فعل الدواب لا يضاف إليه فلو ضمن اغما يضمن
 بالقتب وهو داخل الدواب وإذا لم يكن متعدداً في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة إلى
 زرع غيره لأنه في السوق متعدداً يضمن من كتاب القسمة من الصغرى وفي قسمة الأشباه
 للإنسان التصرف في ملكه وإن أذى جاره في ظاهر الرواية فله أن يجعل فيها سوراً أو حجاباً
 ولا يضمن ما تلف به **❦** أسرفت سفينة على الفرق فألقى بعضهم خطمة غيره في الماء حتى
 خفت ضمن فهمت في تلك الحال من غصب القنية **❦** رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة
 فوقعت المرأة على رجل أو متاع فأفسدته ضمن الرجل والمرأة الدية **❦** لو اتخذ رجل بئراً في
 ملكه أو بالوعة فوهن منها حائط جاره وطلب منه جاره تحويله لم يجب عليه وإن سقط الحائط من
 ذلك لا يضمن والشيخ الإمام ظهير الدين كان يفتي بجواب ظاهر الرواية وأصل هذا في مناقب
 أبي حنيفة من الخلاصة **❦** هدم بيت نفسه فأنه يبيت جاره وطلب منه جاره قيمة البناء
 لا يضمن **❦** لو قطع شجرة من بستان أو داراً أو ضعة وأتلفها ما أيلزمه قبل ما قطع من
 بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الأرض يلزمه قيمة الحطب **❦** أتلف شجرة من ضعة
 ولم ينقص ثمن من قيمة الضبعة قبل يجب قيمة الشجرة مفقودة وقبل قيمتها ثمانية **❦** شجرة
 نورت فنقصها رجل حتى تناثر نورها يضمن نقصان الشجرة كالمز في الجوزات الصغار **❦** قطع
 غصن من رجل فنتب مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع والبقل **❦** ضرب رجلاً فاعشى عليه ولم يمكنه
 البراح فأخذ ثوبه لا يضمن ولو ملئت ضمن ماله وثيابه أيضاً إذا ضاعت **❦** ضربه فسقط مشياً
 عليه وسقط منه ثمن قال محمد يضمن ماله وما عليه من مال وثياب لأنه مستهك **❦** خرقت
 إحدى المرأتين أذن الأخرى المستأجرة فسقط الحر طقاع لم يضمن قلت ينبغي أن يكون

الجواب على نحو ما مر عن قاضي خان فين تعلق برجل فقط منه شيء ﴿١﴾ ألقاه في حوض
 أو نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت
 وقت خروجه عن الماء فانه بفعله ما لكها ﴿٢﴾ فمن ظالم فاخذته رجل حتى أدركه الظالم
 وغرمه أو طلبه ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله في قياس قول محمد يضمن إلا أخذ والدال
 للشيبة لا على قول أبي حنيفة وبه بقي ﴿٣﴾ ألقى شاة مبنية في نهر طاحونة فقال بها إلى
 الطاحونة ضمن لو كان النهر يحتاج لكرى والافلاو ينبغي أن يقال لو استقرت في الماء كما
 ألقاها ثم ذهبت لم يضمن على كل حال اذ ذهابها بعد ذلك يضاف إلى الماء لا إلى الملقى ولذا
 أمثلة منها أرسل دابته فأصاب شيئا بفورها ضمن لا لو وقعت ساعة ثم سارت وسند كرها
 في مواضعها ﴿٤﴾ رفع الحشيش عن رأس المجددة حتى ذاب الجعد أجاب بعضهم لا يضمن كسمن
 جامد قال الاستر وشي وكافوا يفتون بضمائه لكنه أجاب بعدمه اذ تلف لا بفعله
 ﴿٥﴾ (١) مردى سوراخ بمبوه حانه كسمن كشادسمر مادرامدوميوها فسر دلو كان البرد غالبا
 بحيث يجهد الثمار اذ اقتح النقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم به رب البيت ينبغي أن يضمن
 وقيل ينبغي أن لا يضمن على كل حال اذ تلف بفعل غيره كسمن جامد وفيه خلاف محمد ﴿٦﴾ فتح
 فم برالبر وتركه كذلك حتى أخذ الا أخذ بزه لا يضمن القاطن ﴿٧﴾ نقب حائط فاقب فدخل منه
 رجل فسرق لا يضمن الناقب وبه بقي لانه سبب والسارق مباشر وقال بعضهم ضمن من
 القصولين ﴿٨﴾ نقب حائط انسان بغير اذن مالكه فسرق شيء لم يضمن الناقب ﴿٩﴾ رجل
 خرج من خان لبلاو دخل الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن ﴿١٠﴾ لو أخذت أغصان
 شجرة برجل هو ادار آخر قطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان يمكن صاحبها أن
 يشدها ويرفع هو اداره ضمن القاطن وان لم يمكن شدها بان كانت غلاظا لا يضمن اذ
 قطع من موضع لو رفع إلى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع من كتاب الخيطان من
 الخلاصة ﴿١١﴾ شق راوية انسان فسال ما فيها ضمن ماشق منها وما سال وما عطب بالسائل منها
 فان سأل صاحب الراوية وهو يعلم بذلك فسال بعد ذلك الا أن لا يضمن ﴿١٢﴾ وكذا لو شق ما حله
 الخمال فسال يضمن فان ذهب الخمال وهو يعلم بذلك لا يضمن الشاق فسال بعد ذلك من
 غصب الصغرى ﴿١٣﴾ ولو شق الراوية فسال ما فيها حتى مال إلى الجانب الآخر ووقع
 فالفرق ضمن الشاق قيمته ما جعلا وينبغي أن يكون صاحب البعير لو علم بذلك وساق البعير مع
 ذلك فلا يجب ضمان ما يحدث بعد السوق على الشاق ولو شققها غير أرقال صاحبها رضيت
 ما صنعت ثم ان البعير فزلق بمسال منه لا يضمن كافي اجارات قاضي خان ﴿١٤﴾ هشتم طشت آخر
 وهو عما يباع وزنا فالكه مخدعير ان شاء أمسا الطشت ولا شيء له أو دفعه وأخذ قيمه الساب
 وكذا كل اناه مصنوع ولو عما لا يباع وزنا كسيف فكسره ضمن نقصانه ولو تلف المكسور
 آخر ضمن حديد امثله ﴿١٥﴾ سئل صاحب المحيط عن كسر قفصه قال لو تباع وزنا لم يضمن ولو كانت

(١) قعر رجل منفذ في بيت فأكفه شخص وجاء الشتاء وانجمدت الفواكه

تباع عددان من النقصان من الفصولين ❦ كسر ابريق فضة لرجل أو صب الماء في طعامه
وأفسده فالمالك بالخيار أن شاء أمسك ولا تثنى وإن شاء دفع إليه الابريق والطعام وضمنه قيمة
الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وأيسر له تضمين النقصان من باب العين
من دعاوى قاضي خان ❦ شتم ابريق فضة لرجل فهشمه آخر أيضاً أو صب الماء على حنطة
رجل فنقصت ثم صب آخر أيضاً حتى زاد النقصان ضمن الثاني ويرى الأئمة من غصب الوجيز
❦ ولو صب ماء من الحب لانسأن يوماً لأنه لا به ملكه والماء مثلي من الفصولين ❦ مر
بجمار عليه حطب وهو يقول الدين الدين إلا أن الخطاب لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتفرق
يضمن وإن سمع إلا أنه لم يتبأله النسخ بطول المدة فكذلك وأما إذا أمكنه ولم يتبع لا يضمن
من جنابات الصغرى ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره ❦ ولو وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به
مالك البيت ضمن كافى مشتمل الهداية من الجنابات إذا ضرر من الثوب في البيت بخلاف
الدابة كما يأتي في الجنابات وفيه أيضاً أقام حاراً على الطريق وعليه ثوب فأصاب راكب
الثوب وخرقه إن كان الراكب يبصر الثوب والحار يضمن وإن كان لا يبصر لا يضمن وكذا
إذا كان الثوب في الطريق والسامع يرون عليه وهم لا يبصرونه لا يضمنون اه ❦ لو دفع
دراهم نهرجة إلى إنسان لينظر فيها فكسرها لا يضمن لأنه لا قيمة لهذه الصنعة من بيع
قاضي خان من فصل قبض الثمن ❦ اصطبل مشترك بين اثنين ولكل واحد منه جاقرة
فدخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر حتى لا تضرب بقرة بقرة فخررت البقرة وتختفت
بالجمل وماتت لأحدهما عليه إذا لم ينقلها من مكان إلى مكان آخر هذه في الغصب من
الخلاصة

❦ الفصل الثاني في الضمان بالسعاية والأمور فيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به ❦

❦ لوسى إلى سلطان ظالم حتى غرم رجلاً فلو بحق شوان كان يؤذيه ويهز عن دفعه
الابسية أو فاسقاً لا يمنع بالامر بالمعروف في مشله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان
أن يتكلم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه أولاً يكون قصده إقامة الحجة كما لو قال عند
السلطان أنه وجد مالا وقد وجد المال أو قال قد وجد كنزاً أو قلطة فظهر كذبه ضمن إلا إذا
كان السلطان عادلاً لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم يرى الساعى ❦ لو قال
عند السلطان إن فلان فرس جيد أو أمة جيدة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان
الساعى قاضياً يصدق عليه وسواء أخبر الساعى عند السلطان أو عند غيره لو كان ذلك
الغير يقدر على أخذ المال منه ويهز عن دفعه ضمن الساعى من الفصولين ❦ لا حاجة
في دعوى السعاية إلى ذكر اسم قابض المال ونسبه لأنه جعل آلة تضمين السعاية أمالاً وقال
فلان غرم كردمى تاربان كردمى اظالمافان عجز وهذا لا تصح الدعوى وكذا الوادعى أنه
أخذ فلان بغير حق وكذا الوادعى أنه ارتشى لا يصح أيضاً بدون التفسير فإن فسر على الوجه

يسمع والا فلا ❊ رجل فر من ظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه على قول محمد
 ضمن كفاح القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه الرواية بخلاف مسئلة السعاية
 وكذا لو رجل يطلب رجلا فأخذه وأخسره هل ضمن الدال على هذا والسعاية الموجبة
 للضمان أن يقول شأ هو سبب لاخذ المال وهو لا يكون به قاصد الحسبة فان كان قاصد
 الحسبة لا يكون سعاية ونفسير السعاية قال شمس الاسلام وقال عند ظالم فلان وجد مالا
 أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو أنه يريد الفجور بأهلى فان كان السلطان
 ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان
 كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظا بالاولا بمحتسبا في ذلك فكذلك وان قال انه ضربنى أو
 ظلمنى وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه ❊ لو وقع في قلبه أنه يجي الى امرأته أو أمته فرفع
 الى السلطان فغرمه وظهر كذبه لم ضمن الساعى عند الشئين ضمن عند محمد وبه بقى لعلبه
 السعاية في زماننا ❊ وفي فتاوى الدينارى قال للسلطان (١) فلان بازن فلان فاحشه
 ميكسند وقوم ملامت ميكسند بازغى ايستد فغرمه السلطان لا يضمن القاتل (٢) كه امر
 معروف غزنى ذكره في الفصولين ❊ قال في الوقاية لوسمى بغير حق ضمن عند
 محمد زجراله وبه بقى اه ❊ ذكر البرزدوى انه لوسمى الى السلطان فغرمه روى عن بعض
 علمائنا أنهم أقروا بضمان الساعى وبعضهم فرقوا بين سلطان وسلطان بأه اذا كان معروفا
 بغير حق من سمى اليه ضمن والا فلا قال ونحن لا نفى به فانه خلاف أصول أصحابنا اذا سمى
 سبب محض لادله لا اذا السلطان يغرره اختيارا لا طبعاً ولكن نكل الرأى الى القاضى اذ
 الموضوع مجتهد فيه ❊ اشترى شيئاً فقبل له شربة ثم قال فسمى المشتري البائع عنده
 ظالم فأخسره ضمن ان كان كاذبا لا لو صادقا ❊ وفي فتاوى القاضى طهر الدين فى الوصايا ادعى
 عليه مرفقة وقدمه الى السلطان يطلب منه ضربه حتى يفرضه مرة أو مرتين وجسه لخاف
 من التعذيب والضرب فصعد السطح لينفلت فمقطع السطح فان وقد غرّمه في هذا الامر
 فظهرت السمرة على يد غيره فله ورثة أخذت من السرقة بدية مورثهم وبغرامه أداها الى
 السلطان من الفصولين ❊ وفيه (٣) اسبى كى راو لاغنى كرتند خداوند اسبى كى
 نمود اسبى خود را خلاص كرد قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه ضمن ولو كان الرواية
 بخلافه وهى انه اذا دل المورد سارقاً ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المورد فاعتبرها
 بمسئلة السعاية بغير حق اه ❊ اشترى جارية بغية التماس ومضت مدّة فأخسره بهذا
 انسان فأخذ القاسم ضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة يأخذون الدامقان

(١) ان فلانا يعمل الفاحشه مع زوجة فلان والناس يلومونه فلا ينزجر

(٢) لانه أمر بالمعروف وليس بسعاية

(٣) أخذوا فرس من رجل للسفرة فأرى فرس آخر واستخاص فرسه

من جميع السلع فن أخبرهم ببيع أو شراء حتى أخذوا الدامغان أو الجباية منه ضمن
 وللمظلوم أن يرجع عليه في أخبر الظلمة أن فلان خنطه في مطمورة فأخذوها منه فله أن
 يرجعهم على الخبير وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالاختيـضـن في شكـاعـند
 الولي بغير حق وأتى بها فاضرب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده ضمن الشاكي ارشه
 كاللـال وقيل ان من حبس بسعاية قهـرب ونسـوجـدار السجن فأصاب بدنه تلف ضمن
 الساعي فكيف هنا فقبل أن تقي بالضمـان في مسئلة الهرب قال لاولومات المشكوك عليه بضرب
 القائد لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر فسعاية لا تقضي اليه غالباً في قال لغيره ادفع
 هذه القمصة الى أحد من الصغار ين ليصلها فادفعها الى أحد ونسبه لم يضمن كالمدود اذا
 نسي الوديعة انتهى في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد في ادفع هذا الغزل الى نساج ولم يعينه
 ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن كذا في القصب من القنية في قوم
 وقعت بهم المصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم مالا ينفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض
 يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الاتخين ان شرط الرجوع يرجع وبدون
 الشرط هل يرجع اختلف المشايخ فيه هذه في الوسايا من الخلاصة في رجل قال لغيره كل هذا
 الطعام فإنه طيب فأكله فإذا هو مسموم فبات لا يضمن كذا في لغيره اسلك هذا الطريق فإنه
 آمن فسلك فأخذ هذه الموصـ لا يضمن كذا في قضبان من القصب ولو قال له لو نحو فوا أخذ
 مالك فانا ضامن ضمن ذكره في القصب ولين عن فوائد ظهير الدين ثم قال فصار الاسـلـات
 المقرور انما يرجع على الفار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الفار صفة السلامة
 كذا في الطمان لب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب الى الماء والطمان كان
 عالماً به ضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة ثم قال فقلان المحيط ماذا كرم
 الجواب في قوله فان أخذ مالك فانا ضامن مخالف لما ذكره الله دوى فقد ذكر ان من قال لغيره
 من غصبل من الناس أو من باعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اهـ في رجل قال
 لا تخرق ثوب فلان فخرقه فاضمان على الذي خرقه لا على الآخر من الخلاصة من القصب
 في رجلان على شطى خرق فقال أحدهما ارم هاهنا الى فرماه فضاع في الماء بضمن اذا
 كانت قوته لورى يوصله الى الشط والافلا في أمر غيره أن ينظر الى خاية هل صار خلا فظفر
 وسال فيما من أخذه دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته من القنية من
 القصب في الحر البائع اذا أمر عبداً صغيراً أو كبيراً أو ذواتاً في التجارة أو محجوراً عليه بقتل
 رجلاً خطأ فقتل بمخاطب مولى المأمور بالدفع أو الفساد كذا في كل موضع لا يكون موجبا
 للنقصان ثم يرجع مولى العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الآخر في ماله وهذا لو تلف
 في حال استعماله يضمن كذا في الجنائيات من الخلاصة في رجل قال لصبي محجوراً اسعد هذه
 الشجرة واغض لي ثمارها فبعد الصبي وسقط وهلك كان على طاعة الآخر دية الصبي وكذا
 لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب يضمن ولو قال اسعد هذه الشجرة واغض الثمار ولم يقل

انفض الى ففضل الصبي ذلك فغضب **اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال**
انفض الى الشجرة أو قال اغض ولم يقل الى رجل رأى صياعاً على حائط أو شجرة فصاح به
الرجل وقال له فغ فوقع الصبي ومات ضمن القاتل دية ولو قال لا تقع فوق ومات لا يضمن
ولو ان بالغاً أمر صياعاً بغير يقوب انسان أو بقتل دابته فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع
به على الآخر وكذلك لو أمر بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع على عاقلة
 الآخر علم الصبي بفساد الامر أو لم يعلم ولو ان عبداً ماذوناً أمر صياعاً بغير يقوب انسان
 قال أبو حنيفة يضمن الآخر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآخر ولو أمر صياعاً بالغاً بقتل
 انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع بذلك على عاقلة الآخر ولو أمر صياعاً
 بالغاً لا يضمن الآخر ولو أمر بالسب بالغاً بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآخر
ولو ان عبداً محبوساً بالغاً أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كاد الآخر بالغاً والمأمور صغير افعل
يرجع بالضمان على الآخر بعد العتق ولو ان صغيراً أمره عبد محبوس صغير بذلك ففعل
 ضمن الصغير ولا يرجع على العبد الآخر ههنا وان أعتق الآخر ولو ضرب المعلم أو الاستاذ
 الصبي أو التلميذ باهر الاب فمات لا يضمن من جنابيات قاضحان والاخرية مرت في مسائل
 الاجارة مفصلة فليطلب منها **وفي الجنابيات من الخلاصة لو كان الآخر عبداً ان كان**
ماذوناً وهو صغير أو كبير والمأمور ماذون أو محبوس صغير أو كبير يخاطب مولى المأمور بالدفع
أو القداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وارث الجنابة في رقبة الآخر كذا في الزكاة من
الخلاصة **أمره أن يؤدى زكاة ماله من نفسه أو قال هب لفلان شيئاً أو قال عوض الواهب**
لى عن هبته من مالك أو أنفق على عيالى أو من فى فناء دارى من مالك ولا خلط بينهما ولا شرط
الرجوع قال الامام السرخسى يرجع المأمور فى ذلك كله على الآخر وقال الامام خواهر زاده
 لا يرجع بغير شرط **وفي الجنابيات والمؤمن المالبة اذا أمر غيره بأدائها قال الامام البرزوى**
يرجع المأمور على الآخر بغير شرط وكذا فى كل ما كان مطالبة من جهة العباد حساً
 والرجل اذا أخذ السلطان لبيصادره فقال لرجل خلصنى أو اسير فى يد المكافر اذا قال لغيره
 ذلك فدفع المأمور مالا وخلصه منه **قال بعضهم لا يرجع المأمور فى المسئلتين الا بشرط**
الرجوع وقال بعضهم فى الاسير يرجع بلا شرط **فى المصادرة والامام السرخسى على**
أنه يرجع فيما بلا شرط الرجوع كفى المديون اذا أمر آخر أن يقضى دينه عنه اهـ وفيها
 من الاجارة رجل استأجر حماراً من بخارى الى نيسابور فلما سار بعض الطريق عي الجمار فى
 الطريق يقال له بالفارسية فروم اندر كان صاحب الجمار ينفق فامر هو رجلاً بان ينفق على
 الحمار وبين له الاجرة ففعل ان كان المأمور يعلم ان الآخر ليس بصاحب الجمار لا يرجع على
 أحدهما الا ان يكون الآخر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الآخر انتهى **وعام الكلام على**
 هذا النوع من المسائل يأتى فى باب الوكالة فليطلب هناك **رجل دفع الى آخر مائة**
 اسبق به أرضى ولا تسبق به أرض غيرى فسقى به أرض الآخر ثم سقى أرض غيره فضاء المزان

ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن هذه في الوديعة
 من الخلاصة ❊ قال لا تخرادفع الى هذا الرجل ديناراً فدم بحضرة لا يرجع على
 الأمر الا اذا كان بين الأمر والمأمور ❊ أخذ وعظا وقال الحارث اخنوخ ولدي مع ولدك
 ناهرجه خرج كني من حصته خود بدهم ففعل فالتخذ ضيافة فله أن يرجع على الأمر ان
 كان ابنه صغيراً وان كان بالغاً لا يرجع الا أن يقول الاب على ان ضمن من وكالة الغنية
 ❊ اذا أمر انساناً بأخذ مال الغير فالضمان على الأخذ لان الأمر لم يصح وفي كل موضع
 لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر ❊ الجاني لو أمر العوان بالأخذ فقبضه نظر
 باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني الضمان وانما يجب على الأخذ وباعتبار السعي يجب
 على الجاني فيتأمل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا الفتوى على ان الأخذ ضمن
 على كل حال ثم هل يرجع على الأمر أم لا لان كان دفع المأخوذ الى الأمر رجوع وان هلك
 عنده أو أساءه هلك لا يرجع فان أنفق في حاجة الأمر بأمره فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من
 مال نفسه في حاجة الأمر على التفصيل الذي في كتاب الوكالة من الصغرى قلت والذي
 في الوكالة انه لو أمر بأمر باتفاق ماله في سوانجه رجع على الأمر وان لم يشترط الرجوع وأما الجاني
 لو أرى العوان بيت المال ولم يأمر بشئ أو التزمك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال
 أو أخذ من بيته رهناً بالمال المطلوب لأجل ملكه وضاع الزهن فلا يضمن واحدهما
 من الجاني والتزمك بلا شبهة أو لم يوجد منه جأ أمر ولا حمل ودفع العوان يمكن وأمدف
 السلطان فلا يمكن كافي الفصولين عن المحبط وفيه نقلا عن فوان صدر الاسلام طاهر بن
 محمد لو كان الأمر ساكناً في الدار أو استأجره على الحفر رجع الحافر بما ضمن على الأمر
 ❊ (١) زفي مردى را كفت كه اين خاكر از زين خانه بيرون اندازد لقاء ثم حضر زوج المرأة فقال
 اني وضعت كذا ذهباً في ذلك التراب فلو ثبت ضمن المأمور وفيه عن عدة خرف ثوب انسان
 بامر غيره ضمن المحرق لا الأمر والذي يضمن بالأمر السلطان أو المولى اذا أمره وفيه
 عن النخيرة ضمن الأمر لو سلطاناً لا لو غيره اذا أمر السلطان اكره اذا المأمور يعلم عادة انه
 يعاقبه ان لم يعتل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لأما موره وفيه عن السير
 الكسبي ان مجرد أمر الامام ليس باكره لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يعتل أمره وفيه
 ومن الناس من جعل مجرد أمره اكره او لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يعتل وذكر
 في الاشياء ان الاب أيضاً يضمن بأمر ابنه ❊ لو أمر قس غيره باتلاف سال رجل بفرم مولا
 ثم يرجع به على أمره لانه مستعمل للقس فصار غاصباً ولو أمره بابق أرفاله اقتل نفساً
 ففعل يضمن الأمر قيمته ولو أمره باتلاف حال مولا فأنفسه لم يضمن الأمر من الفصولين
 قلت فعلم مما تقرر ان الأمر لا يضمن بالأمر الا في ستة الاولى اذا كان الأمر السلطان
 الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان أباً للمأمور الرابعة اذا كان المأمور سبياً

(١) قالت امرأة لرجل اني هذا القرباب من هذا البيت في الخارج

والآمر بالقول يتعرض لهذا القيد في الاشياء ولا بد منه يرشدك اليه ما نقلناه عن
 قاضي خان آنفا السادسة اذا أمره بحفر باب في حائط الغير فالضمان على الحافز ويرجع به
 على الآمر ثم وجدت أخرى وهي جارية ابنة النهر يغسلها فقال لرجل ادخلها النهر
 فأدخلها فموتت وكان الآمر سائس النهر فمات رجل آخر ولم يلم بالمأمر بذلك فلو كان المأمر بحال
 لا يدخل الناس دوابهم فيه ضمن وربما أيسر ما شاء فلو ضمن المأمور ورجع على السائس كافي
 الفصولين فيصير المستثنى سبعا ثم وجدت أخرى وهي صاحب حافز أمر اجبره له ليرسل
 له الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان عن أبي يوسف يضمن الآمر ولو أمره
 بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الاجبر لان منفعة الوضوء تكون للموضوء ومنفعة
 الارسال تكون للآمر كافي آخر الاجارة من قاضي خان وفيه من الجنايات لو أمر اجبر أو
 سقاء برش الماء في فناءه وكانه قطع به انسان ضمن الآمر لا الراس انتهى ثم وجدت أخرى
 وهي لو أمر آخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره يضمن المأمور ويرجع على
 الآمر فقول بعضهم الآمر لا يضمن بالامر الا في خمسة ليس «صرا يعتمد به كما ترى اذ قد
 بلغت ثمانية ❶ لو أراه قوسا وقال له هذه فانه كسر لا يضمن ولو لم يكن بامرهم ضمن ولو دفع
 اليه درهما لينقده ففخه فانه كسر فهو على هذا وقد مر ❷ دفع اليه قنما مقيد بالسلسلة وقال
 له اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بالسلسلة فابقي الثمن لم يضمن اذا أمر بشئين
 وقد أتى باحدهما ❸ دفع بعيره الى رجل ليكرهه ويشترى له شيا بكرائه فدفعه البعير فباعه
 وأخذ ثمنه فهو لئلا لو كان في موضع بقدر على الرفع الى القاضي أو يستطيع امساكه أو رده
 أمضى ضمن والا فلا ❹ (١) بكى راعيا دابة بفلان كس چون خط بستاني بدعي فدفعه
 بلا خط ضمن ❺ (٢) بكى راعيا دابة بيش فلان أمانته وى در خانه خود نهاد حتى هلك
 ذكر في المبسوط ما يدل على انه لا يضمن اذا قال لو أعطى رجلا قلب فضة وقال ارهني لي
 عند فلان عشرة وقمته عشرون فامسكه المأمور عنده فاعطاه عشرة وقال رهنته كما
 قلت ولم يقبل رهنته عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك رجع بالعشرة على
 الآمر وكان أمينا في القلب اذا ارهن من نفسه لم يجز فهذا أمين أمره ان يودع عند آخر فلم
 يفعل أو أمره ان يبيع فلم يبيع فلا يصير محالفا ويرجع اذا قرض وهو مقرب ❻ أمر بلبذه
 بالبيع وتسليم الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذا الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به
 ❼ دفع الى آخر الشاة فقال ادفعه الى فلان اليوم ولم يدفعه لا يضمن لانه لا يلزمه ذلك من
 الفصولين ❽ ولو أمر غير بان يتصدق بالضم من ماله على جنس فتصدق المأمور
 على غيرهم يضمن المأمور ❾ أمره بان يتصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق

(١) أعطى لرجل مالا وقال اعطه لفلان وخذ منه سندا

(٢) اعطى عينا لرجل وقال ضعه عند فلان امانة فوضعه الرجل في بيته

المأمور على أب نفسه أو ابنه جازا جماعا كذا في قاضي خان من الرصايا **❦** إماما دين على خزينة السلطان أو المدبوان ولا يستخلص الأبالر شا والهدايا للسلطان فيه فأمر أحدهما صاحبه بهما على أن يعطى له بمحضته بصح و يرجع **❦** قال لا تخرب لقلان عن ألف درهم فوهب كانت الهبة من الآمر ولا يرجع المأمور على الآمر ولا على القابض ولذا أمر أن يرجع في الهبة والدافع ممنوع **❦** ولو قال هب لقلان ألف درهم على أني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الآمر للمأمور ويرجع الآمر في الهبة دون الدافع هذه في الوكالة من القنية قلت وبعض هذه المسائل يطلب من الوكالة من كتابها هذا **❦** جماعة أجر كل واحد منهم حماره من رجل وسلم إليه الجرح ثم قال أصحاب الجرح لو أحد منهم أذهب أنت معه تعاهد الجرح فانا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقال له المستأجر قف هنا حتى أذهب أنا بالجرح وأرجل الجوارق وأجى البت فذهب المستأجر بالجرح ولم يقدر عليه قال والاي ضمن المتعاهد لان أصحابه أمره تعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ابتداء من الجارة من قاضي خان **❦** أمر رجل بالضرب فنه عشرة أسواط فضربه أحد عشر سوطا فمات ضمن نصف قيمته اذ المعتبر في القتل عدد الجناية وهذا الفقه وهو ان القليل من الجراحة في القتل مهلك والاكثر في غير القتل غير مهلك فاعتبر فيه عدد الجناية من الفصولين **❦** وفي الاشياء من الجنائيات لو أمره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه أحد عشر فمات رفع عنه ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وبايعشرة أسواط ونصف قيمته انتهى **❦** رجلان في سفينة معهما متاع ثقيل السفينة فقال أحدهما لصاحبه أنت متاعك على ان يكون متاعى بيلنك وبيني أنصافا قال محمد هذا فاسد وضمن مالك المتاع نصف قيمة متاعه من مشغل الهداية قال في الاشياء من القنية اذا خيف الفرق فافقروا على القاء بعض الامتعة قالوا فالقرم بعدد الرؤس لانها لم تطف الا خمس انتهى **❦** قال لرجل اقتل عسدي لم يحل قتله ولو قتله لم يضمن وان قتل انسانا بامر يضمن المدية كما في مشغل الهداية **❦** وفي الجمع لو قال اقتل ففعل اقتص منه ومضى في آخره خلا فالفرع يجب في ماله المدية في أخرى انتهى **❦** وذكر هشام عن محمد رجل قال لغيره اقطع يدى قطع لاشئ عليه ولو قال اقتلنى فقتله فعليه المدية بالايجاع ولو قال اقتل ابني أو اقطع يداى وهو صغير أو قال اقتل أخى وهو وارثه فقتله لا يقتض من القاتل ويجب عليه المدية ولو قال اقتل عسدي أو اقطع يده ففعل لا يضمن شيئا من الوجيز وقبسه عن الفتاوى ولو قال لا تخرب يدى بطلس أو بألف فقتله يقتض به انتهى **❦** رجل قال لا تخرب يدى لي بياقي هذا الحائط لغيره ضمن الحافرو يرجع على الآمر وكذا لو قال احفر في حائطى وكان ساكني في تلك الدار لانهم من علامات الملك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال له احفر ولم يخل لي ولا قال في حائطى ولم يكن ساكنا فيها ولم يستأجره عليه لا يرجع على الآمر كذا في الجنائيات من الخلاصة

الفصل الثالث فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل أراد ان يحرق حصانه فاقود النار في حصانه فذهبت النار الى أرض جاره فاحرق زرع له يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصانه تعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم كان قاصدا الحرق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره يبعده عن حصانه التي احرقها وكان يأمن ان يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره الا شرارة أو شرارات تحملت الريح ناره من أرضه الى أرض جاره فاحرق زرع الجار وكنه لا يضمن فاذا كان أرض جاره قريبا من أرضه بان كان الزرعان ملتصقان أو قريبان من الالتصاق على وجه ان ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لاصقة بأرضه فاقود النار من طرف أرضه الى جانب القطن فاحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا علم ان ناره تعدى الى القطن كان قاصدا الحرق القطن **❦** رجل أوقد نوره ناراً فالتقى فيه من الخطب ما لا يحتمله التنور فاحترق بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنور **❦** رجل من بنات في ملكه أوفى غير ملكه فوقعت شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضاف اليه حتى لو طارت الريح بشر من النار فألقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه هكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف وقال بعض العلماء من بنات في موضع له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى وهكذا لو وضع جرة في الطريق فاحتمل به شيء ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترقت شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الاجل السرخسي اذا وضع الجرة في الطريق في يوم الريح يكون ضامنا وذكر خمس الاغصه الخلو في كتاب السير اذا وضع جرة في الطريق أو من بنات في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه وذكر الناطق أوقد ناراً في طريق العامة فجاء الريح ونفها الى دار رجل آخر وأحرقها لا يضمن فعلى وقال لان جنابته قد زالت وذكر الجنائيات مسئلة تدل على صحة ما قال الناطق ان جنابته قد زالت **❦** حداد ضرب حديد على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب رجل محمي الطريق فاحترقت ثوبه ضمن الحداد وذكر الناطق حداد يجلس في مكان اتخذ في حافونه كبرايه عمل به والحافون الى جانب طريق العامة فاقود الحداد كبراه ناراً على حديد له ثم أخرج حديد به فوضعه على علانه وطارقها بطرقه قطار برماية طار من الحديد الحماة فخرج ذلك من حافونه وقتل رجلاً أو قضا عين رجل أو أحرقت ثوب انسان أو قتل دابته كان ضمان ما تلف بذلك من المال والذابة في مال الحداد دية القتل والعين تكون على عاقلة لان ما طار من دق الحديد وضر به فهو كجنابته يده لا عن قصده ولولم يدق الحداد لكان احتمل الريح عن بعض النار

من كبره أو وجد دابة حمأة وأخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انساناً وأحرق ثوب انسان
 أو قتلت دابة كان هدرا هذه الجملة من قاضي خان ❊ استأجر أرضاً واستعارها
 فأحرق الحصائد وأحرق شئ في أرض أخرى فلا ضمان عليه لانه غير متعد في هذا التسبب
 فاشبه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا اذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت أما اذا كانت
 مضطربة يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في أرضه هذه في آخر الاجارة من الهداية
 ❊ أو قد نارا فأحرق دار جاره لم يضمن لو أوقد نارا بوقد مثلها وأطلق الجواب شمس الأعمدة
 السرخسي وقال لا يضمن ❊ أو قد نارا في ملكه يوم الريح ليضرب فاحترق الحشيش وسرت
 النار الى الاكك داس واحترقت لو كانت الريح تهب الى جانب الكدس ضمن والا فلا
 للانسان الايقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة من الفصولين ❊ أمر ابنه البالغ
 ليوقد نارا في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فالتفت شياً يضمن الاب لان الامر قد مضى
 فانتقل فصل الابن اليه كالأب امره الاب ❊ أمر صبياً بأن يلهب النار من باغ فلان لجأهما
 وسقطت منه على حشيش وتعدت الى الكدس فاحترق يضمن الصبي ويرجع به على الأمر
 من جنابات القنينة ❊ وفيها دار بين شريكين لاحدهما فيها انعام باذن شريكه واذن
 الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فأحترق الدار والانعام فعليه قيمة الانعام
 والدار في الابعاد المعتاد فقلت هكذا وجدته مكتوباً لكن تقييده بالابعاد المعتاد أوقع في شبهة
 فيه ❊ حل قطنا الى الداف فلقيته في السكة أمر أنه تحمله قساً من النار فأخذت النار
 قطناً فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والانتظر ان كانت المرأة هي التي مشت
 الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى السار لم يضمن ❊ ورجلان كانا يدبغان جلوداً
 في حافوت واحد فاذاب أحدهما سمهما في مرجل نحاس فصب فيه ماء ليسكن فالتهب النشم
 وأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الجيران لم يضمن انتهى ❊ رجل أحرق
 كدس الرجل قال محمد لو كانت قيمة البرقي السبل أكل من قيمته لو كان خارجاً عن السبل
 كان عليه الجمل من قاضي خان في الفصل الاول من الغصب ❊ لو وقعت جرة من يده على
 الطريق ثم من الارض أصابت ثوب انسان فاحترق يضمن من الخلاصة

❊ الفصل الرابع فيما يضمن بالماء وما لا يضمن ❊

لو صب الماء في ملكه وخرج عن صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئاً فاقبض ان لا يكون ضامناً
 لان صب الماء في ملكه مباح له مطلقاً ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم
 انه يمدى الى أرض جاره يكون ضامناً لان الماء يسيل فإذا كان يعلم عند الصب انه يسيل
 الى ملك جاره يكون ضامناً كالوصب الماء في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسده كان
 ضامناً وذكر الفقيه أبو جعفر اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة
 على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان

ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره
 بالسكرو والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحصانا ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحفاظ المائل
 وان لم يتقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام حتى يتعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن وان
 كان أرضه في سعدة وأرض جاره في هبطة حتى يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض
 جاره كان ضامنا وبؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل ان يضع المسناة
 وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي قال في الخلاصة من الشرب وان لم تكن أرضه في سعدة
 لا يمنع قال والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن
 انتهى ❶ ولو كان في أرضه ثقب أو بحر فان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره
 كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكر التالطي اذا سقى أرضه فخرج الماء الى
 أرض غيره لا يضمن ولو صب الماء الى أرضه صبا خرج منها الى أرض غيره كان ضامنا
 ❷ رجل يسقي أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة وهما
 قد دخل الماء في الأنهار والصغار ففسدت بذلك أرض قوم قال الشيخ الاجل ظهر الدين
 يكون ضامنا كانه أجرى الماء فيها هذه الجملة سوى المنقول من الخلاصة من قاضي خان
 من الجنابات ❸ أجرى الماء في النهر ما لم يعمل النهر فدخل دار انسان بغير ثقب ضمن ما أتلفه
 ولو دخله من بحر ولو لا البحر لما دخل والبحر حتى لم يضمن ❹ انشق النهر وغرب بعض
 الأرض لا يؤخذون بضمان الأرض من الفصولين ❺ وفي الخلاصة من الشرب نهر يجري في
 أرض قوم فانفتق النهر وغرب وغرب بعض أرض قوم لا يجاب الارضين ان يأخذوا أصحاب
 النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض انتهى ❻ سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز
 أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر زابا قال الماء عن النهر وغرق قصيلا ضمن
 من أحدث في النهر لا من أرسل الماء لوله حق في النهر ولم يعرف عما حدث فيه ❷ سقى
 أرضه فابتقى الماء من أرضه فافسد أرض جاره أو زرعه لم يضمن ولو أرسل الماء فافسده
 ضمن من الفصولين ❸ ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فقال بها الماء الى الطاحونة فخربت
 الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم انها خربت من
 ذلك يضمن ❹ رجل قطع شجرة له على ضفة نهر فاطلع النهر وأخذ التراب وألقاه في موضع
 شجرة حتى سواه وتركه ثم أن أبواب النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فاجرى فيه الماء
 ليبتل النهر حتى يسهل كربة فارسل الماء في النهر ونافق الطريق وكان ذلك في الليل فلما
 انبته وجد الماء قد خرج من موضع قطع الشجرة وغرق كدس حنطة لرجل أما الاجير فلا يضمن
 وأما قلع الشجرة (١) يكفه المهر حتى ساوت جاب النهر يضمن ❷ سكر النهر المشترك فانشق
 الماء وغرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان السكر

(١) قوله يكفه النهر حتى الخ هكذا في الاصل ونص المهندية وأما قلع الشجرة ان كانت الشجرة
 بلغت النهر حتى ضاق جانبها النهر لا يضمن وان لم تبلغ جاني النهر قطع النهر ضمن اه

بالخشب والحشيش له ذلك باذن الشر كما هو بغير اذنهم ❀ وفي قتارى البقالى لوقوع الماء
 وزر كما زاد الماء أو وقع النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وأغاي يضمن
 اذا أرسل الماء على وجهه لا يحمته النهر وقد ذكرنا انه اذا سقى غير معتاد يضمن وتفسير
 الضمان ان تقوم الارض من روعة وغير روعة فيضمن الفضل ولو سدانوا الشر كما حتى
 امتلا النهر وابتقى غرق فطن رجل أو أرسل الماء فى النهر وعلى النهر أنصاره فمفتوحة
 القوهات فدخل الماء فى القوهات وأفسد زرع غيره ضمن فى الوجهين من الخلاصة فى
 الشرب ❀ سقى أرضه ولم يستوتق فى سد الشق حتى أفسد الماء الشق وأخرب أرض
 جاره ضمن اذا كان النهر مشتركا وقصر فى السد ❀ له غير لم يحفظ شطه فازداد الماء وغرق
 أرض جاره لم يضمن ❀ فتح الماء الى كرده واشتغل بعمل آخر فلم يشـهـر به حتى امتلات
 ونجاوز الماء الطوام ٣ وفسد زرع جاره ضمن ولو سلا ١ هـ حتى خرج الماء ضمن وان كان
 غائبا هذا اذا كان أرض الساقى محال لا يستقر الماء فيها اذا استقر فيها ثم خرج لا يضمن
 ❀ جدول مشترك بين الجيران على رأسه راقود يفتح كل واحد من الشر كما هو سقى أرضه
 ويسده عقيب السقى به جرت عادتهم فتر كذا أحدهم مفتوحا بعد السقى حتى غرقت أرض
 بعضهم لا يضمن لما كان له حق القمع والسقى من القبة فى الشرب ❀ سقى أرضه فخرج
 الماء منها الى غيرها فافسد متاعا أو زرعاً أو كراباً لا يـكـون ضامنا لانه متصرف فى
 ملكه فيباح له مطلقا ❀ لو حفر نهر اى غير ملكه فابتقى الماء من ذلك النهر وغرق أرضا
 أو قرية كان ضامنا لانه سبل الماء فى غير ملكه فيضمن ❀ ولو رش الطريق فغطب انسان
 بذلك كان ضامنا هذا اذا رش كل الطريق وان رش بعضه فرائسان فى الموضع الذى رش ولم
 يعلم بذلك فغطب كان ضامنا وان علم بذلك فرفقه مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال مشايخنا
 وفى الكتاب اطلق الجواب وأوجب الضمان على الذى رش وان مررت دابة فغطبت يضمن
 على كل حال أى سواء رش البعض أو الكل من قاضى خان ❀ قال فى النصولين لو تعدى
 برشه ضمن والا فلا يضمن بان رش هو كالعادة لدفع القبار ولو رأى سائق الدابة الماء قد رش
 فساقها لم يضمن الراش ولو لم يره أو كان بالليل ضمن كذا أفتى بعضهم ❀ ولو صب فيه ماء
 فأنجس فمذفر لى به انسان أو ذاب ثم زلق ضمن ولو رش فيه الماء فاجرح رجل بجمارين فقتل
 صاحبهما الى أحدهما بقوده فقتله الجمار الاخر فزلق فلو كان سائقا لم يضمن الراش اذا تلف
 يضاف الى سوقه انتهى ❀ وحارس السوق اذا رش الماء يضمن ما عطب به على كل حال
 هذا كله فى طريق العامة وأما فى السكة الغير نافذة اذا رش فيها من هو من أهلها لا يكون
 ضامنا من جنابيات قاضى خان ❀ رعى التلج فى طريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا
 لو رماه فى حجر الدواب للادنى فى الانقاء بشرط السلامة وكذا فى سكة نافذة وأما فى غير النافذة
 فلورماه فيها أصحاب الدور فمات انسان لم يضمنوا وقد ذكر القاضى ظاهر الدين الصحيح انه
 لا يضمن فى النافذة وغيرها من النصولين ❀ لو أخذ الجبل فى طريق البها ثم اشرب الماء

فرأيت فيها جمعة لا يضمن **❦** ثقب موضعاً من حوض لسقي الماء فوقع فيه أعمى فقتل فعليه الضمان كأن وضع قطرة على ظهر العامة وهناك بها شيء يضمن وقال القاضي بديع الدين لا يضمن لأنه مأذون برفع الماء ولا يتبأله إلا بالتقرب من جنائيات القنينة **❦** أرسل في أرضه ماء لا تحتسبه أرضه فتعدى إلى أرض غيره فافسد ما فيها من الزرع كان ضامناً وإن كان يعلم أن أرضه تحتل ذلك الماء لا يضمن من فصل النار من قاضيتان **❦** صبى بال على سطح فترل من الميزاب وأصاب ثوباً فافسده غرم العصى من الفصولين روى عن عمر رضي الله عنه أنه قضى على من صب الماء الحار على رأس إنسان حتى ذهب معه وبصره وعقله وشعره بربع ديان ولومات من ذلك لم يجب إلا دية واحدة ذكره في الوجيز من الجنائيات والله أعلم

❦ الباب الثاني عشر في مسائل الجنائيات ❦

الجنابة لغة اسم لما يحنث فيه المرء من شراً كتسببه وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو في نفس **❦** كن في عرف الله قهواً ما بدأ بطلاق اسم الجنابة فعلم محرم في النفس والأطراف ذكره في إصباح الإصلاح أخذاً من التبيين ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول

❦ الفصل الأول في الجنابة باليد مباشرة وتبسيماً ❦

المباشرة ضامن وإن لم يتعمد ولم يتعد والمتبسط لا يضمن إلا أن يتعد فلورى سهماً إلى هدف في ملكه فأصاب إنساناً يضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها إنسان لم يضمن ولو في غير ملكه ضمن ولو سقط إنسان من حائط على الطريق فقتله كان ضامناً بدية المقتول بمنزلة نائم أو قلب على إنسان فقتله فإنه يكون ضامناً ولومات الساقط بمن كان في الطريق فإن كان ذلك ماشياً في الطريق فلا ضمان عليه لأنه غير متعدي في المشي في الطريق فلا يمكنه الصرع سقوط غيره عليه وإن كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً أو قاعداً أو نائماً كان دية الساقط عليه لأنه متعدي في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامناً لما تلطف به وإن كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لأنه لا يكون متعدياً في الوقوف والنوم في ملكه وعلى الأعلى ضمان الأسفل وإن مات الأسفل به في الأحوال كلها إلا أن الأعلى مباشر قتل الأسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كان نائم في ملكه أو قلب على إنسان فقتله كان ضامناً لأنه مباشر في قتله من قاضي خات **❦** ولورى شخصاً بطله سيده فإذا هو آدمي أو حريياً فإذا هو مسلم وجبت الدية وكذا لو أغرق صبي في البحر نجب الدية عند أبي حنيفة وقالوا يقتض منه **❦** وإذا التقي صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً لم يضمن لأنه مشرك فلا تؤد وتجب الدية هذا إذا كانوا مختلطين وإن كان في صف المشركون لا تجب الدية لسقوط عصمته بشكثير سوادهم **❦** ومن شجع نفسه وشجع رجلاً وعفراً أسد وأصابته حية فقتل من ذلك فعلى الأسد تلك الدية لأن فعل الحية والأسد جنس واحد لكنه هدر

في الدنيا والآخرة فصار كانه ثلث ثلثة افعال فيكون التالف بكل واحد ثلثه فيصيب عليه
 ثلث الدية ❊ ومن شهر على رجل سلاحا ليلاً أو نهاراً أو شهر عصا ليلاً في مصر أو نهاراً في
 طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه من الهداية ولو شهر عليه
 عصاه نهاراً في مصر فقتله قتل به ذكره في الإصلاح ❊ وان شهر الجنون على غيره سلاحا
 أو الصبي فقتله المشهور عليه فعليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه ❊ لو ضرب
 الشاهر المشهور عليه بسلاح في المصر فانصرف فقتله المشهور عليه اقض من المشهور
 عليه ومن دخل على غيره ليلاً وأخرج السرقة فاقبعه رب المال وقتله فلا شيء عليه اذا
 كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل ولو شهر الاب على ابنه سلاحا ولا يمكن دفعه الا
 بقتله لا بأس بقتله من الهداية ❊ أراد أن يكره غلاماً أو امرأه على فاحشة فلم يستطع
 دفعه الا بالقتل فدمه هدر كافٍ مشتمل الهداية عن المنية ❊ وفي الوجيز لو قطع الوالد
 الاصبع الزائد من ولده لا يضمن وان قطع غيره ضمن عن محمد لو اجتمع الصبيان أو المغانين
 على رجل يريدون قتله وأخذ ماله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل ليس له أن يقتلهم ولو قتلهم
 ضمن دينهم اهـ قلت وهذا مشكل يظهر بالتأمل ❊ ولو رمى رجلاً عمداً فقتله لم يضمن منه الى
 آخر فاعطيه الفصاص للادول والدية للثاني على عاقبته لان الاول عمد والثاني أحد في
 الخطأ ❊ ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات المقتص منه
 يضمن المقتصد دية النفس عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كالامام والبرزخ والحجام والمأمور
 بقطع اليد من الهداية ❊ ولو قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصاً
 سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقبل بالسيف ويضرب علاوته ولو أراد أن يقتله بغير
 السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بعز الزالة لا ضمان عليه وصار مستوفياً حقه ولا ضمان
 على ذلك هذا اذا قتل والامر ظاهر فاذا قتل فقال الولي كتب أمرته لا يصدق في ذلك ويجب
 القصاص على القاتل ❊ رجل أراد أن يحلق لحية رجل ليس له أن يقتله ولو أراد أن يقطع
 سنه له أن يقتله هذا اذا قلع أما اذا جاء بالمبرد ليرد سنه فقتله فعليه الضمان ❊ لو ضرب
 انسا ناضرة لا أثر لها في النفس لا يضمن شيئاً ❊ رجل صاح على آخر فقات من صحنه تجب
 الدية ❊ رجل أعطى صبياً سلاحا لمسكه فغضب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة
 المعطى ولو لم يقتل له أمسكه المختارانه يضمن وكذا الوقال للصبي أصعد هذه الشجرة وانفض
 غمارها فصد وسقط ضمن الأمر ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره
 لا يضمن الدافع بالاجماع من الخلاصة ❊ وضمان الصبي اذا مات من ضرب أبيه أو وصيه
 نأديا عليه ما عند أبي حنيفة خلافاً لهما هذه في الدعوى من الجميع قال في الاشياء الواجب
 لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد به فلا ضمان لو مرى قطع القاضي الى النفس وكذا
 اذا مات المعزوكذا اذا مرى القصد الى النفس ولم يتجاوز المعتاد لو جوبه بالعقد ولو قطع
 المخلوع عمداً فاجابه فميت ضمن الدية لانه صاح فقتله ضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه

المزور في الطريق مقيد بوصف السلامة ومنه ضرب الأب ابنه أو الأم أو الوصي تأديبا
 ومن الأول ضرب الأب ابنه أو الأم أو الوصي أو المعلم باذن الأب تعليمات لأطفال
 فحسب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحله في الضرب المعتاد
 ما في غيره فيجب الضمان في الكل ونخرج عن الأصل الثاني ما إذا طئ زوجته فافاضها
 وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا **ك**ون الوطء أخذ موجه وهو المهر فلم يجب
 به آخر وقامه في التعزير من الزيلعي **ا** وفي قاضي خان لو ضرب الرجل ولده الصغير
 في تعليم القرآن مات قال أبو حنيفة يضمن الوالد دية له ولا يرثه وقال أبو يوسف لا يضمن
 ويرثه وإن ضرب المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم **ا** ولوروي مسلما فارتد والعباد بالله
 تعالى ثم وقع به السهم فعلى الراعي الدية عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه ولوروي وهو مرد
 فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا إذا رعى حيا فأسلم كافي الهداية
و لو ارتد من قطعت يده محمد أم لم تم مات أو جب محمد أرشها وهدايتها من الجمع **و** لو
 تمج رجلا موضحة فذهب بها سمعه وبصره يجب أرش الموضحة في الموضحة ودية النفس في
 السمع والبصر ولا يدخل أرش الموضحة فيها ولو شجعه موضحة فذهب بها شعر رأسه يجب
 دية كاملة للشعر ويدخل أرش الموضحة فيها ولو شجعه موضحة فذهب بها عقله كان
 عليه دية النفس لأجل العقل ويدخل فيها أرش الموضحة وفي شعر الرأس والليجة إذا ذهب
 ولم يثبت دية النفس وإن حلق ليصة إنسان فثبت بعضها دون بعض يجب حكومة عدل
 وكذا في ليصة الكومج إذا كانت الشعر وطاقت متفرقة وإن سترت وهي رقيقة ففيها
 ديتوان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها وإن حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل
 ويوجب حلق الرأس والليجة والشارب سنة فإن لم يثبت تجب الدية فإن أجل في الرأس أو
 الليجة ومات المجنى عليه قبل الحول وقبل النبات لا شيء عليه في قول أبي حنيفة وقال
 صاحباه فيه حكومة عدل وفي قطع الانف دية النفس وكذا إذا قطع المارن وهو ما لا
 من الانف وإن قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب أنف
 رجل فلم يجرد رجع طبيب ولا تن فيه حكومة عدل وفي بعض الروايات فيها الدية وذهب
 الثم جيز لذهب السمع وفي قطع كل الذر دية كاملة وكذلك الحشفة وحدها وإن ضربه على
 الظهر فماتت منفعة الجماع أو صار أحد بيجد دية النفس ولو طعنه برمح أو غيره في الدبر
 فلا يستهلك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة وكذا الوضعية فليس بوله ولا يستهلك البول
 ففيها الدية وإن أفضى امرأة فلا يستهلك البول ففيها الدية وإن كانت تستهلك فهي جافعة
 يجب ثلث الدية وفي العينين والحاجبين والشفتين وذي المرأة وحلتها الدية وكذا في اليدين
 والرجلين والأذنين والخصيتين والألتين إذا لم يبق على عظم الورك لحلم فإن بقي من اللحم شيء
 ففيه حكومة عدل وفي أشغار العينين الدية وفي أحداهما نصف وفي كل شفر ربيع الدية
 وفي أصابع اليد الدية وفي كل أصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث من عشر الدية إلا

الاجام وفي كل مفصل من الاجام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان
 الاسنان اثنين وثلاثين فذهب الكل ففيها دية وثلاثة اخماس الدية وفي اعوجاج الوجه
 وقطع فرج المرأة من منع الوطأ أو ضرب على الظهر فاقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة
 واختلفوا في حكمة العدل والفتوى على انه يقوم عبدا بانهذا الاثر ثم معه فقد التفتاوت
 بين القيتين هو حكمة العدل وان قطع بعض اللسان فنع الكلام بحسب فيه الدية وان منع
 بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية
 بقدر ما فات من الحروف ولو شج دامية أو باضعه أو متلاجه أو سمعا فاقطع فيها حكمة
 عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية ولو خطأ وفي المنقولة عشر الدية أو فدرهم وكذلك في
 الهاتمة وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصلت الى الجوف ولم تنفذ فاذا
 نفذت وراءه ففيها ثلث الدية ولو حلق رأس شاب فبنت ايض لاشئ عليه في قول أبي حنيفة
 وكذا اذا قطع الرجل وبه اخذ الفقيه وفي قطع اليد السلا حكمة عدل وكذلك في قطع الرجل
 العرجا حكمة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية
 اليد وفي نصف الساعد حكمة عدل ولو قطع أطراف اليدين أو الرجلين روى الحسن عن
 أبي حنيفة ان فيه حكمة عدل وفي الخصيين والعينين حكمة عدل وفي ذكر المولود ان
 تحرك يجب القصاص في العمدة والدية في الخطا وان لم تحرك كان فيه حكمة عدل ويجب
 الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكمة عدل وكذلك في لسان
 الاخرس يجب حكمة العدل واذا دفع امرأته وهي بكر فمقت وذبحت عذرتها كان
 عليه مثل مهر مثله ولو ضرب سن انسان فحرق فأجل فان اخضر أو احمر يجب دية السن
 خمسمائة وان اصفرا فاختلاف المشايخ فيه والصحح انه لا يجب شيء ولو اوسد يجب دية السن
 اذا فاق منفعة المضغ وان لم نفت الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جاله وكذلك فان لم
 يكن واحدا منها ففيه روايةان والصحح انه لا يجب شيء وان قلع سن بالغ فبنت لاشئ عليه
 وكذلك سن الصبي اذا بنت لاشئ عليه ولو ترع سن رجل فانزع المنزوع سنه من النازع قصاصا
 فبنت سن الاول كان على النازع الثاني أرض سن الاول خمسمائة لانه لما بنت سن
 الاول تبين ان القصاص لم يكن ولو بنت سنه اعوج كان فيه حكمة عدل ولو بنت نصف
 السن كان عليه نصف أرضه ولو عض يد رجل فانزع صاحب اليد به وقلع سن العاض
 لأضهان عليه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي بلي عليه دية السن ولو عض ذراع رجل
 بجذبه من فيه فقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد لا يضمن
 الانسان ويضمن العاض أرض ذراع المجنى عليه ولو نزع رجلان في جبل واحد كل منهما
 أخذ طرفه يجذبان فخا رجل ووضع السكين على الوطأ وقطع الجبل فقط كل واحد من
 جانبته ومات ليس على القاطع شيء لانه قصد الصلح دون الهلاك هذه الجبلية من قاضي خان
 وفي الوجيز تغاير المنتقى رجلان مدا جلا فاقطع الجبل فقط ما تان سقطا على انفا

لا ضمان فيهما وان سقطا على الوجه فدية كل واحد منهما على صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والآخر على الوجه هدر دم الساقط على القفا ووجبت دية الساقط على الوجه وان قطع أجنبي الجبل حتى سقطا وما تضمن القاطع اهـ وهكذا في الخلاصة ومثقل الهداية نقلا عن المختار فم أدر من أين ذهب قاضي خان الى ما ذهب ولعله اطلع على رواية في المذهب فاخترها واليه اذهب ثم انى اطاعت على شاهد من قاضيان على ما ظننت به قال في فصل آخر من الجنائيات من بدل أو جمل طرفاه في يد رجلين يتحاذيان فانه قطع المتبدل أو الجبل فسقطا وما نا قال أبو يوسف ان سقطا على قفاهما هدر دمهما لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقطا على وجههما فدية كل على الآخر لانه مات بصنع الآخر وان سقط أحدهما على وجهه والآخر على قفاه وجبت دية الساقط على الوجه دون المستلقي وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقه على قفاهما يضمن القاطع ديتهم ما روية الجبل ولو وقع على وجهه اهـ قال محمد فذا لا يكون من قطع الجبل ولو وقع على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل اهـ وجلان اصطفا ما نا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لاشئ على واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى قفاه كل واحد منهما دية صاحبه وان وقع أحدهما على قفاه والآخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر دية الآخر على عاقلة صاحبه في صيتان وقعت احدهما على الاخرى فزال التكرار احدهما بفعل الاخرى يجب مهور المثل على الصبيبة من الخلاصة في وفيها ان المجنون اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن الدية في رجل أراد أن يضرب بالسيف فاخذ آخر بالسيف بيده فحذب صاحب السيف نفسه من يده فقطع نصف أصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الاصابع في ولو قطع ظفر غيره ان ثبت كما كان فلا شئ على القاطع وان لم يثبت أو ثبت متعيبا ففيه حكمه العدل لكن في المتعيب دون مالم يثبت وليس فيه أرض مقدور ولا قصاص في ولو ضرب امرأته حتى صارت مستحاضة يجب الدية وفي الخزانة ينتظر حول ان برئت لا يجب شئ وان تبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة العدل وفي الصلب اذا قتل لكن يقدر على أن يجامع ففيه حكومة عدل في رجلان في بيت وليس معهما أحد ولو وجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف أضغنه الدية وقال محمد لا أضغنه لعله قتل نفسه من الخلاصة في ضرب رجل فقصعت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وان لم يذهب الزينة كما اذا ذهب ضوؤه إحدى العينين في شرح الطحاوي لا نعلم فين اطلع على بيت غيره ففقت عينه شيئا منصوبا عن أصحابنا ومذهبهم انه هدر وقال أبو بكر الرازي هذا ليس بشئ وازمه حكم الجنابة وقال الشافعي هو هدر لقوله عليه السلام من اطلع على دار قوم بشير اذهم ففقوا عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا هو محمول على ما اذا لم يكنه دفعه لا يبق العين وهو هدر بالاجماع وفي كثر الرؤس اذا نظر في باب دار انسان فقفا عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يكنه تخييمه من غير قى العين وان أمكنه يضمن وقال الشافعي

لا يضمن في الوجهين ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار ففقا عنه لا يضمن بالاجماع لانه
 شغل ملكه كالرصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف في مال الوتر من خارجها
 ان غلقت فأس من تصاب كان بكسر العظم فانلفت عضو انسان يضمن وهو خطأ والدية في
 ماله لانه لا عاقلة للجسم امرأة غطت قدر أخرى فغلى فانصب شيء من شدة غلبائها وأحرق
 رجل صبي تضمن المغطية أبو الفضل صغيران يلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر
 نخذه ولم يجبر حتى لا يمكنه المشي فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه خمسة مائة دينار أبو بكر
 رحمه الله صبيان يرمون لعبا فاصاب سهم أحدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين أو نحوها فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة واما إذا كان للصبي عاقلة وثبت بالينة فعلى عاقلة
 ولو شهد الصبيان أو أقروا للصبي لم يجب على أحد شيء تزع سن امرأة قبحن يوما وتقيت يوما
 فحكومتها عدل من القنية وقال أبو حنيفة رجلان مد اشجرة فوقعت عليهما فقتلتهما
 فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه رجل أخذ بيد رجل فغلبه الآخر فمده
 يده فانهت يده قال محمدان أخذها المصاحفة فلا شيء على الآخر وان أخذها بالغمزها
 ضمن الآخر أخذ رأس اليد ولو قلع سن رجل خطأ فابتدتها مكانها غرم أرشها وكذلك الأذن
 لانها لا تعود إلى حالتها الأولى ولهذا الوقع اسنان هذا المقلوع ثانيا لا شيء عليه ولو نبتت
 بنفسها صحبته لا يضمن شيئا ولو نبتت على عيب فحكومتها عدل عن محمد رجل قلع سن صبي
 أو حلق رأس امرأة فصالح الجاني أب الصبي أو المرأة على الدراهم ثم نبت السن والشعر
 برد الدراهم وكذلك إذا كسرت فخرت فصالحه منها ثم صحت وفي قلم الانظار إذا لم تنبت
 قيل يجب كمال الدية وقيل لا يجب وان نبت أصفر أو أعوج ففيه حكومة عدل وان حلق
 نصف النسبة أو الرأس قيل يجب نصف الدية وقيل يجب كمال الدية ولو حلق الشارب فلا يصح
 ان فيه حكومة عدل ولو سلخ جلدة الوجه لا رواية فيه عن اصحابنا وعلى قواعد المذهب
 يجب كمال الدية حلق رأس رجل أو طينه فقال كان أصم أو كرمه لم يكن في عارضة
 شعر فاجل سنة فلم ينبت فعليه الدية بقدر ما زعم الخالق انه كان في رأسه أو في طينه من
 الشعر وكذلك في الحاجبين والاشفاق كان القول قوله مع عينته وعلى المجني عليه البينة
 ولو مات المحلوق قبل الحول ولم ينبت الشعر لا شيء عليه لو تنبت بعض طينه رجل يستأني
 حولان فان التأم لم يجب شيء وان لم تنتم ففيه الدية على ما ذهبوا على ما بقي فيجب بحسبه
 من الوجهين قال في الهداية الاصل في الاطراف أنه اذا قوت جنس منقعة على الكمال
 او ازال جبالا مقصودا في الاذى على الكمال يجب كل الدية لا تلافه النفس من وجهه وهو
 ملحق بالانسلاف من كل وجه تعظيما للآدمي فلو ضرب انسانا فذهب ذوقه وجبت الدية
 ولو ضرب عضوا فذهب منقعة ففيه دية كاملة كالبند اذا شلت العين اذا ذهب ضوءها
 ولو ضرب صلب غيره فاقطع مائه أو واحد وب يجب الدية وهذه هي التالدية

لاشئ عليه وفي غير الصبي ولسانه اذ لم يعلم محنته حكومة عدل وكذا واسهل الصبي لانه
 ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة العفة فيه بالكلام وفي العين بما يستدل به على
 النظر وفي الذكر بالحركة ٨١ قلت وهذا يخالف لما مر عن قاضي خان انه يجب الدية
 بالاستهلال وفي قلع سن سوداء حكومة عدل من مشغل الهداية ❶ ولو قطع اصبع
 رجل من المفصل الاعلى قتل ما بقي من الاصابع واليد كلها يجب الدية في المفصل الاعلى
 وفيما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر سن رجل فاسود ما بقي ولم يحسن محمد خلافاً ويحيى ان
 يجب الدية في السن كله ❷ ولو شج رجلاً فالعمت ولم يبق لها اثر وثبت الشعر سقط الارض
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه ارض الاله وحكومة عدل وقال محمد عليه آجرة
 الطبيب وغن الدواء من الهداية ❸ ولو قطع أصبعاً فاشتت أخرى يجب عليه ارض
 الاصبعين في ماله عند أبي حنيفة وعندهما يقتض الا ولوى وبغير مدية الاخرى ولو ضرب
 الاذن فيبقت ففعل احكومة عدل من الوجهين وان قطع ثدي الرجل وحلته ففيها احكومة
 عدل هذه في احكام الانثى من الاشياء ❹ قط رجلاً وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه قود
 ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة عليه الدية ولو قط صيداً أو ألقاه في
 الشمس أو في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية ❺ اذا شق رجل بطن رجل وأخرج
 أمعاه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتض ان
 كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق فداً الى
 الجانب الاخر فثلث الدية هذا اذا كان يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم وان كان
 لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق
 البطن ويقتض في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزر وكذا لو جرح رجلاً
 جراحة متخنة لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح
 الجراحة المتخنة هذا اذا كان الجراح حياً على التعاقب فان كانتا معا فكلهما قاتلان
 وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر جرحه واحدة فكلهما قاتلان لان المرفق قد
 يموت بجرحه واحدة ويسلم من الكثير ❻ رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه
 لا يعيش ❷ رجل قال لاخر عتلتني بالف أو بأفلس فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية
 وفي التصريد لا تجب الدية في أصح الرايين عن أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية تجب ولو
 قال له اقطع يدي فقطع لاشئ عليه وكذا في جميع الاطراف ولو قال لاخر اقطع يدي على ان
 تعطيني هذا الثوب وهذه الدار ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل
 الصلح ولو قال لاخر اجن على فرماه بجرحه جرحاً لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا
 يسمى جانباً وعليه الدية ولو جرحه بالجرح لا يعيش من مثله لا يسمى قاتلاً ولو مات من ذلك
 لاشئ على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة وهي رجل قال لاخر اترام الى اقبطه
 وأكسره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئاً من الخلاصة ❸ وفي القنبه

لا شئ في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضاربا بؤرك
يقال له بالقارسية مشتزون فذهب عن أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عمد وان قال
كل منهما لا تخردوه اه **في** قط صياقا لقائه في الشمس حتى مات ضمن **في** أوقع انسانا
في البحر فسمع ساعة ثم غرق لا يضمن من مثل الهداية ذكره في الوجيز **في** رجل ضرب
سن رجل فأسود فجاه آخر وزعها كان على الأول ارض تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة
عدل وفي العين الحولاء الشديدة الحول بحيث يضر ببصره حكومة عدل **في** ولوسق انسانا
مما مات فلما أوجره إيجارا تحب الدية وان دفعه اليه في ضربته ومات لا تحب الدية بل يحبس
وبعز **في** رجل رأى رجلا يرقى بأمر أنه أوبأمر أنه آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب فقتله
لاشئ عليه وكذا القتل قاطع الطريق لا شئ عليه وكذا القتل المسمم مرئدا أو مرنذا لا شئ
عليه وكذا الوشهاد الشهود على رجل بالزنا والاحصان نجس ليرجم غدا فقتله رجل لا شئ
عليه **في** رجل دفع الى الصبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن لم يضمن الدافع
شيئاً وفي جناب الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية المقول ثم يرجع
على عاقلة الدافع بالدية وذكر في المنتقى رجل أعطى صياعاً أو شيئاً من السلاح وقال
أمسكه لي فخطب الصبي بذلك فذبح الصبي على عاقلة الدافع ولودفع السلاح الى الصبي ولم
يقبل أمسكه لي فخطب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه **في** رجل جذب ولد الصبي غيراً من يد
والده والاب عسكه حتى مات الصغير قال أبو حنيفة دية الصبي غير على الجاذب وبرئ
والده وان جذباه حتى مات كانت الدية عليهما ولا برئته ولو أزال عذرة أجنبية بجحر أو نحوه
كان عليه مهر مثلها صغيرة كانت أو كبيرة ولو ان بكراً دفعت بكراً أخرى فزالت عذرتها
قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر المثل قال بلغسان عمر رضي الله عنه في جاريتين
ندافعتا فزالت عذرة احدهما ضمن الاخرى مهر مثلها **في** ولو حفر بئراً فأسفل فيها رجلاً
فغرق في الماء قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافرون ان كان الى صدر
الرجل لم يضمن مما يحدث في الطريق من الوجيز **في** ولو أدخل انساناً بيتاً وسد عليه
الباب حتى مات جوعاً لم يضمن عند أبي حنيفة وعندهما عليه الدية ولودفعه حياً في قبر فمات
قال محمد بقصص منه من الوجيز وفي قاضي خان رجل حبس رجلاً وطبن عليه الباب حتى
مات جوعاً قال محمد يعاقب الرجل ويحبب الدية على عاقلة انتهى **في** وضع سكيناً في يد صبي
فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن **في** صبي قائم على سطح فصاح به رجل ففرغ
الصبي فوق ومات ضمن عاقلة الصاغ دية وكذا صبي في الطريق هرت بدابة فصاح بها
رجل فوطئته الدابة فمات ضمن عاقلة الصاغ دية ولو أدخل نائماً أو صبياً أو غمى عليه
في بيته فسقط في البيت قال محمد ضمن في المغمى عليه والصبي لافي التام من الفصولين
في وفي الاشياء من بيان ان التام كالسنيقظ من رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط
عليه الجدار فمات لا يلزمه الضمان **في** ضرب غيره فسقط ميتاً ضمن ماله وثيابه اذا

ضاعت ❊ ضرب غيره فأنغمى عليه ولم يمكنه الراح فاخذ ثوبه لايضمه الضارب كذا في
 القصب من القنبه ❊ سقى رجلاهما حتى عن الفقيه أبي الليث ان دفع اليه في شربته
 حتى شربه فأتى على عليه ويرث وكذا الوقال كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو
 مسموم فأتى لايضمه من الخلاصة ❊ صيدان اجتمعوا بالمعبون في موضع ورمون فاصاب
 سهم أحدهم عين امرأه وذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر
 ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى يسرة قال
 الفقيه أبو الليث انما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى لايضمه عاقلة ثم انما تجب الدية اذا
 ثبت رميده بشهادة الشهود لا باقرار الصبي وجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل
 ❊ وجناية الصبي المقر والمجنون عمدا أو خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
 وما كان أقل من ذلك تكون في مال الجاني حالا من فاض خان ❊ ولوان رجلا معه جرح به
 ومق حله انسان الى أهله فكش يوما أو يومين ثم مات لايضمه الذي حمله في قول أبي يوسف
 وفي قياس أبي حنيفة يضم لان يده بمنزلة المحلة من الهداية ❊ هر رجل في محلة فاصابه
 سهم أو حجر لا يدري من أي موضع أصابه فأتى من ذلك فعلى أهل المحلة انقسامه والدية من
 مشتل الهداية ❊ ولو وجد قتل في دار مشتركة نصفه الرجل وعشره الرجل ولا يتر
 ما بقى فالدية على رؤس الرجال بمنزلة الشفعة كافي الهداية ❊ لو نضار بابا لو كثر فقال له
 بالفارسية مشت زدن فذهبت عين أحدهما بقاد لو امكن لانه عمدا وان قال كل واحد
 منهما لا لا سردهه وكذا الو بارزافي خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فاصابت الخشبة
 عينه فذهبت يقادولو أمكن ❊ اذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمدا
 أو خطأ فعليه الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وان كان أسير بن فقتل أحدهما صاحبه
 أو قتل مسلمان تاجر أسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة وقال في
 الاسير بن عليه الدية في الخطأ والعمد كذا في السير من الهداية ❊ أراد صبيبا أو امرأه
 فقتله فدمه هدر لو عجز عن دفعه الاغتله ❊ من القصولين ❊ قال اقل اني وهو صغير
 فقتل يجب انقصاص وهي رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه
 قال تجب الدية وفي الكفاية جعل الاخ كالأبن وقال القياس ان يجب انقصاص في الكل وفي
 الاستحسان تجب الدية ولو قال اقل اني فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع يجب
 انقصاص ولو قال اقل عبدى أو اقطع يده فلا شيء عليه من الخلاصة ❊ ولاقصاص على
 قاطع يد الخشي المشكل ولو عمدا ولو كان القاطع امرأه ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره عمدا
 وعلى عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التيبين وكذا انهم ادون
 النفس كذا في الاشياء من أحكام الخشي ❊ اذا خرج رأس المولود فقطع انسان أذنه ولم
 يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الغرة هذه في فن الا نغاز منه ❊ قال المجرع لم يجرحني
 فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل كذا في الهبة من أحكام المرضى من

الفصولين وفي المسئلة تفصيل يذكر في المتفرقات ان شاء الله تعالى ﴿ اذ اقال المهرج
 قتلى فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يئنه الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا اقال
 جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كافي شرح المنظومة كذا في
 الاشياء وقد تعقبه خواهر زاده الروي قائلا هذه المسئلة ليست في منظومة النسبي ولم آت
 في مشاهير شروحا على هذه المسئلة وانما هي في منظومة ابن وهبان وشرحها نقلها عن
 الظهيرية وفيها اخلاص من مجموع التوازل لكن المصنف قد صرفها افضل واخل كثيرا فافهم قالوا
 في المسئلة فاقام ابنه البينة على ابن آخر انه جرحه خطأ تقبل بينته ووجهه ان البينة قامت على
 حرمان الولد عن الارث قبلت فلما أجزأ ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقبته والمسئلة
 في المحيط البرهاني أيضا قد ارجع البينة على كون المدعي عليه ابنا آخر للجرح يدعي حرمانه
 لا على ايقاع الدعوى بقوله جرحني كما توهمه ولذلك قالوا في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه
 لان هذا حق الاب وقد كذب الاب البينة بقوله قتلى فلان كذا في مجموع التوازل وغيره
 انتهى أقول والحق على مظهرنا في يد الروي ﴿ اذ وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله
 استخلف خسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على
 أهل المحلة بالدية ومن أي منهم حبس حتى يحلف بخلاف النكول في الاموال ثم هذا الذي
 ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على أهل المحلة أراد على بعضهم لا باعيانهم أراد على
 بعضهم باعيانهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم والفرق ان وجوب القسامة
 عليهم دليل على ان القاتل منهم فتعيينه واحدا منهم لا ينافي في ابتداء الامر أنه منهم بخلاف
 ما اذا عين من غيرهم لان ذلك ينافي ان القاتل ليس منهم وهم انما يغمرون اذا قال القاتل
 منهم ولان أهل المسئلة لا يغمرون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم لا بدعوى الولي فاذا
 ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقد شرطه ولا قسامة لانه ليس بتقيل
 لانه من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت حنف أنه فلا بد ان يكون به اثر يستدل
 به على كونه قتيلا حتى يجب القسامة والدية وذلك بان يكون به جراحة أو أرتضرب أو غنق
 وكذا اذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى حادة
 بخلاف ما اذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لان هذا الدم يخرج من هذه المخارج عادة غير
 فعل أحد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن ومعه الرأس
 في محلة فقل أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول أو وجد أقل من النصف
 ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شيء عليهم لان هذا الحكم عرفنا بالنص وقد
 ورد به في البدن الا ان لا كتر حكم الكل تعظيلا لا دعي بخلاف الاقل لانه ليس ببدن ولا
 ملحق به فلا تجرى فيه القسامة والاصل فيه ان الموجد الاول ان كان بحال لو وجد الباقي
 تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجرى فيه القسامة تجب
 وصلاة الجنازة في هذا منسوبة على هذا الاصل لانها لا تشكر ولو وجد فيهم جنين أو سقط

ليس فيه اثر الضرب فلا تسمى على أهل الهلة لانه لا يفرق الكبير حالاً وان به اثر الضرب وهو تام
 الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق بنفسه حياً وان كان ناقص
 الخلق فلا تسمى عليهم لانه يتفصل مينا لاجباً واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية
 على عاقبته دون أهل الهلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان ركبها أو
 قائدها فان اجتمعوا فليهم لان القتيل في أيديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت دابة
 بين قريتين وعليها قتيل فهو على أقربهما اذا كان بحيث يبلغ أهل الصوت والالاشئ عليهما
 وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقبته ولا يدخل السكان في
 القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال أبو يوسف هي عليهم جميعاً ثم ان
 القسامة والدية اغتصب على أهل الخطه دون المشتري عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو
 يوسف الكل مشترك كون لان الضمان اغتصب بترك الحفظ بمنه ولا يه الحفظ وان بنى
 واحداً من أهل الخطه فكذلك يغني عن أهل الخطه وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم
 فهو على المشتري بالاتفاق وان وجد قتيل في دار فالقسامة على رب الدار وهذا عند أبي
 حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار انحصر
 به من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل الهلة لا يشاركهم فيها عواقلهم وان وجد القتيل في
 دار مشترك نصفه الرجل وعشرها الرجل ولا تخر ما بقي فهو على رؤس الرجال لان صاحب
 القليل يراحم صاحب الكثير في التدبير فكافوا سواء في الحفظ والتقصير ❦ ومن اشترى
 داراً فم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان في البيع خيار لا احدهما فهو
 على عاقلة الذي في يده عند أبي حنيفة رجع الله وقالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري
 وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي نصبره وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على كل
 من فيها من الركاب والملاحين لانها في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تصحب على الارباب
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من عيها المالك وغير المالك في ذلك سواء وكذلك البعثة
 لان السفينة تنقل وتتحول فيعتبر فيها اليد دون المالك كافي الدابة بخلاف الهلة والدار وان
 وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع
 أو الشارع الاظم فلا قسامة والدية على بيت المال وكذلك الجسور العامة ولو وجد في
 السوق ان كان مملوكاً فعند أبي يوسف يجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن
 مملوكاً كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في السجن فالدية على بيت
 المال وعلى قول أبي يوسف والدية والقسامة على أهل السجن وان وجد في بركة ليس بقرها
 حجارة فهو هدر وتغير الضرب ما ذكرنا من استماع الصوت وهذا اذا لم تكن مملوكاً لا احد
 اما اذا كانت مملوكاً فالقسامة والدية على عاقبته وان وجد بين قريتين كان على أقربهما
 وقد ذكرناه وان وجد في وسط القران عبره الماء فهو هدر وان كان محتباً بالشاطئ
 فهو على أقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم ❦ واذا التقى قوم

بالسيف فاجلوا عن قنبل فهو على أهل المحلة لان القنبل بين أظهرهم والحفظ عليهم الا
 ان يدعى الارباء على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة شيء ولا على
 أولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق انما يثبت به الحق من أهل المحلة
 لان قوله حجة على نفسه ❀ وان وجد قنبل في معسكر أقاموا بقلادة من الارض لامة
 لاحد فيم ايان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من يكتنها الدية والقسامة وان كان خارجا من
 الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبار البلد عند انعدام المثل ❀ وان كان القوم اقوا قتالا
 ووجد قنبل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو وقتله فكان هدر وان لم
 ينفوا عداؤه فعلى ما بينا وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أبي
 حنيفة خذ لا فلا في يوسف وقد ذكرناه ❀ ومن جرح في قبيلة فقتل الى أهله فخان من تلك
 الجريحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة رضي
 الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا قسامة ولا دية لان الذي حصل في القبيلة والمحلة
 مازون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ❀ ولو أن رجلا معه جرح به
 ومضى حله انسان الى أهله فكنت يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حله في قول أبي يوسف
 وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن لان يده بمحزنة المحلة ولو وجد الرجل قنبل في دار
 نفسه فذنبه على عاقلة لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا زفر لشيء فيه كالملكاب اذا
 وجد قنبل في دار نفسه فانه هدر بالاتفاق ❀ ولو أن رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث
 فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن ❀ ولو وجد
 قنبل في قرية لآخره فعند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد القسامة عليه تكرر رجلها الايمان
 والدية على عاقلة وقال أبو يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة أيضا وقال المتأخرون ان
 المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة لا نأزنها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة
 ❀ ولو وجد رجل قنبل في أرض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من أهلها قال
 هو على صاحب الارض لانه أتى بنصرة أرضه من أهل القرية هذه الجملة من الهداية

❀ الفصل الثاني فيما يحدث في الطريق فم لك به انسان أو دابة

وفيه مسائل الأبار والانهار ❀

رجل وضع في الطريق حجرا أو جذاعا أو بني فيه بناء أو أخرج من حائطه جذاعا أو ضرة
 شائصة أو أخرج كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو طلة فغضب به انسان كان ضامنا فان عثر بها
 أحدته في الطريق رجل فوقع على آخر فقات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق
 وصار كانه وقع الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالألة ولو نحى رجل شيئا
 من ذلك عن موضعه فغضب بذلك انسان كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الاول من
 الضمان وان سقط الميزاب على أحد فقيل بنظر ان أصابه الطرف الذي في الحائط لا ضمان

فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن متعديا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط
ضمن صاحب الميزاب لانه متعد فيه حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم أيهما اصابه
ففي القياس لاثني عليه لوقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف من
قاضي خان وكذلك اصابه الطرفان جميعا وجب النصف ذكره في الهداية ❀ ولو سقط
الجناح أو الكنيف أو تلف انسانا ثم عثر رجل بنصف الجناح ورجل بالكنيف فقتل فقتل
ضمان الكل على صاحب الجناح والكنيف هذه في آخر فصل الحائط المائل من قاضيان
❀ وفي الخلاصة اشراج الجناح والجرح من الميزاب ان كان يضر بالمسلمين لا يسهه وان كان
لا يضر به ان يفعل وعليه ضمان ما عطب به سواء اضر بالمسلمين أو لم يضر ولو فصل باذن
الامام لا يضمن انتهى ❀ وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد
من اصحاب الطريق ان يضع فيه خشبه ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك
انسان لا يضمن ❀ وكذلك ألقي فيه طينا أو ترابا لا يضمن فان بنى فيه بيتا أو حفرا سيرا
فعطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار والانتفاع بفناء داره من القاء الطين
والحطب ويربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة وذكر الشيخ خواهرزاده
اذا أحدث في سكة غير نافذة ينظر ان أحدث ما لا يكون من جلة السكة فقتل به انسان
وجب الضمان ويسقط من ذلك قدر حصه نفسه ويضمن حصه قمره كانه وان أحدث ما هو
من جلة السكة كوضع المتاع ويربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ❀ لو
كانت الدارين شريكين ففعل أحدهما فيها ما كان من جلة السكة كوضع المتاع ويربط الدابة
جاز كالمسكن من قاضي خان وفي الخلاصة لو وضع خشبه في سكة غير نافذة أو ورش الماء
فقطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب التوقف ايا يضمن اذا رش على
الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى انتهى ❀ ولو
كنس الطريق فقطب بموضع كنه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا
وإنما كنس الطريق كيلا يضر المارة بالغبار ولو جمع الكساة في الطريق فقتل به انسان
ضمن ذكره في الهداية ❀ ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل وبرى إليه
منها قدر كمال المشتري في مكانه حتى عطب بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي
وضع لاعلى المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع ونزوح الخشبة من ملكه لا يكون فوق
عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان ألقي خشبة لغيره في الطريق فقطب بها
انسان كان ضامنا وكذلك الرجل لو أسرع جناح من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب
الجناح انسانا فقتله يضمن بائع الدار من قاضيان وفي الهداية لو تسعد الرجل المروى على
الخشبة فقطب فلا ضمان على الذي وضعها وقبل هذا اذا أخذت بعض الطريق وإذا أخذت
جميع الطريق ضمن لانه مضطرب المروى انتهى ❀ رجل استأجر انسانا ليلجأ به جناح في
فناء داره أو حافته ففعل به ذلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير ان له حق اشراج

الجناح ضمن الاجبر سواء سقط قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم رجع بما ضمن على المستأجر
 وان أخيره المستأجر أول الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم أو لم يخبره بذلك إلا أن
 الاجبر علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجبر من البناء ضمن الاجبر بما عطب ولا يرجع
 على المستأجر قياسا واستحسانا وان سقط الجناح بعد الفراغ من البناء ضمن الاجبر لما عطب
 به ثم رجع على المستأجر استحسانا وفي القياس لا يرجع من قاضيان ❀ وفي الهداية لو
 استأجر رب الدار فعلة لأخراج الجناح أو الظلة فوق قنصل انسا قبل ان يفرغوا من العمل
 فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار ❀ ولو استأجره ليبنى له في
 فناءه وكانه قنصل به انسان بعد فراغه فالضمان على الآخر استحسانا ولو أمر بالبناء في وسط
 الطريق فالضمان على الاجبر لفساد الامر والقاء والتراب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلة القاء
 الحجر والخشب انتهى ❀ أمر أجيرا أن يحفر له في الطريق بئرا واعلمه بأنه طريق العامة
 ضمن الاجبر وان لم يعلم ضمن الآخر انتهى ❀ لو وضع قنطرة على نهر خاص لأقوام مخصوصين
 فبنى عليها انسان فانحسفت به وانغسل بها ومات ان تعمد المرو وعليها لا يضمن الواضع
 وان لم يعلم المار به ضمن كالموضع الخشبة في الطريق فرت به اداة لاسوق أحد فطبت كان
 ضامنا قالوا ان كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطأ
 على مثل هذه الخشبة بمنزلة الزلق أو التعلق بالجمر الموضوع في الطريق عمدا وذلك لا يوجب
 الضمان وان كانت الخشبة كبيرة ويوطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان النهر خاصا
 لأقوام مخصوصين وان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن أبي
 يوسف انه لا يكون ضامنا ❀ ولو مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقه على انسان فانلقه كان
 ضامنا ولو عثر انسان بالحل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق
 من قاضيان ❀ ولو حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بمر ولا طريق لا يضمن بغير اذن الامام
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو وقع انسان في المفازة أو نصب خيمة فعثر بها رجل
 لا يضمن القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن ذكره قاضيان ❀ قال في الهداية ومن حفر
 بئرا في طريق المسلمين أو وضع حجرا قلنقه به انسان فقلنقه على قائلته وان نلقت به جمعة فضمنها
 في ماله ثم قال بعد ذلك وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فان أمره
 سلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعدي وكذا الجواب على هذا
 التفصيل في جميع ما قبل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره وكذلك ان حفر في ملكه لم يضمن
 وكذلك اذا حفر في فناء داره وقبل هذا اذا كان الفناء مملوكا له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا
 كان للجماعة المسلمين أو مشترك كابان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح انتهى ❀ وفي
 ابصار الاصلاح في فناء ما يحدث في الطريق ان الضمان في جميع ما ذكرنا مما يكون اذا
 لم يأت به الامام انتهى ❀ اذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان
 على حافر البئر تعديا بما نلقت بالقضاء غيره هذه في الشاهدة الأخيرة من الاشياء ❀ واذا حفر

بئرا تعديا ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة الحافر ولو حفر بئرا تعديا
 فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوق وقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى هاتان في القرائن منه
 جعل قنطرة على نهر عام ياذن رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك جهاد به
 الاذن يضمن الباقي ولا يعمل اذنه في حق غيره ولا في حق غيره **في** احتفر بئرا في طريق مكة او غيره
 من الضياع في غير عمر الناس فوق فيها انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد به بغير عمر
 الناس فقال اذا احتفر بئرا في طريق مكة او غيره من الضياع فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف
 الامصار الا ترى انه لو ضرب هناك قسطا او اتخذ تنورا للخبز او ربط الدابة لم يضمن
 ما اصاب ذلك قال وتعليل القاضي صدر الاسلام في شرحه ان الطريق التي في الضياع لها حكم
 الضياع لان لهم ان يمر وفي موضع آخر كما يرون فيها فلم يتعين المرور بخلاف طريق الامصار
 وفيها بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان حافر البئر في طريق المفازة
 وغيرها لا يضمن قال رحمه الله التقييد في غير الممر معجم فانه نص شمس الائمة السرخسي فقال
 وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتفر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه وهكذا
 فصل الجواب في المحيط في نصب القسطا في طريق مكة او في طريق آخر والحفر للماء والسبل
 سواء **في** لو وضع الدائع خاية من السقراط على الشارع ورجع القاذق بالجملة الى السكة
 فانكسرت تلك الخاية وكانت في غير جانبها وما راها يضمن ولو وضع خاية على باب كان بجاء
 رجل بوفر حارسه فصد مها بقتله وهو يقول كوست كوست يعني البكس فكسر ما يضمن
 وفي المحيط بعز ولم يضمن اذ لم يعلم ذلك والا يضمن **في** وفيه وان حفر بئرا في الطريق ثم
 كبسها ان كبسها بالتراب او بالحص او بما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وفرضها ثم وقع
 فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاذن كبس البئر بالطعام او بما هو ليس من اجزاء
 الارض يضمن الاول لان في الوجه الاول بعد الكبس لا يبقى بئرا وفي الوجه الثاني بقي بئرا
 وكذا لو حفر بئرا في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع القطع ثم وقع فيها انسان ضمن
 الاول ولو احتفر الرجل نهر في ملكه فعطب به انسان او دابة لم يضمن وكذا لو جعل عليه
 جسرا او قنطرة في أرضه وان حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر ويكون ضامنا وكذا لو
 جعل عليه جسرا او قنطرة في غير ملكه وعن أبي يوسف انه لا يضمن ان احدث في غير ملكه
 اذا كان لا يضر به غيره لانه محاسب يتوقع الناس بما احدثه وفي ظاهر الرواية يكون
 ضامنا الا اذا فعل ذلك ياذن الامام كالحفر بئرا في الموضع الذي يحتاج اليه الناس يكون
 ضامنا لما عبط اذا لم يفعل ياذن الامام وان مشى على جسر انسان متعمدا فانخفض به
 لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التالف مضافا اليه **في** رجل حفر بئرا في ملكه
 ثم سقط فيها انسان وفيها انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط
 ضامنا وان كان البئر كان الضمان على حافر البئر فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه لان
 الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع

فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره
فكان تلف السقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على رجل قتله يضمن
دية القتيل **❦** رجل حفر بئر في الطريق فالتى نفسه فيها متعمدا لا يضمن الحافر وان لم يقع
فيها نفسه فسقط وسلم من السقوط ومات فيها جوعا أو غما لا يضمن الحافر في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف ان مات فيها جوعا فكذلك وان مات فيها غما بان أثر الغم في قلبه قبل الوقوع
فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوية وكلها لان الموت حصل بسبب
الوقوع في البئر **❦** رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها
انسان فمات في القياس الاول وبه أخذ محمد كان الاول كالادفع لم يقع في القعر الذي حفره
صاحبه في أسفلها وفي الاخصان يجب الضمان عليهم لان كل واحد منهما متعمد في الحفر
❦ ولو حفر بئر في الطريق ثم جاء آخر ووسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان
عليهما انصافا قالوا وبطل المسئلة ان الثاني وسع رأسها بحيث يعلم ان الساقط انما وضع قدمه
في موضع بعضه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه
انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني **❦** رجل حفر بئر في
الطريق وعند الطريق بحجروضعه انسان في الطريق فجاء انسان وتعلق بالجحر وسقط في البئر
ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الادفع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سبيل
عند البئر كان الضمان على حافر البئر **❦** رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل وسقط قطع
هذا الرجل بجل آخر وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا جميعا وماتوا لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع
بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية
الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جرحه الى نفسه ودية الثالث تكون
على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في البئر ولا يعلم كيف حالهم في القياس
وهو قول محمد دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث
على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر قبل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف قالوا
دية الاول تكون اثلاثا نذرها على الحافر وثلاثها هدر وثلاثها على الثاني ودية الثاني نصفها
هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذكور في الكتاب **❦** رجل
حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه ألقي نفسه فيها وكذبته الورثة
في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير
يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب الضمان
بالشك **❦** رجل استأجر أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع عليهم من حفرهم ومات أحدهم
كان على كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم وكافوا
مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم أرباعا فيسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباعها
هذه الجملة من فاضل خان **❦** ومن جرح انسانا فوقع في بئر حفرها غيره في قارعه الطريق ومات

فألديه عليهم ما هذه في جنابه البهجة من الهداية ❦ ولو حفر بئر أو أرسل فيها رجلا فغرق في الماء قال محمد بن كان عمى البئر أطول من الرجل ضمن الحافر وإن كان إلى صدر الرجل لم يضمن من الرجس ❦ ولو حفر بئر في سوق العامة أو في بني فيه دكا أنافط به شيء أن فعل ذلك باذن الإمام لا يكون ضامنا وبغير اذنه يكون ضامنا من فاضى خان ❦ دار بين ثلاثة فحفر أحدهم فيها بئرا أو بني حائطا بغير اذن صاحبه فغط به إنسان فعليه ثلث الدية عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية ذكره في الهداية ❦ وضم شيئا في الطريق للبيع قطف به شيء برئ لو قد باذن السلطان والضمن ❦ ألقى قشرا في الطريق فزلفت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما قطف منه من الفصولين ❦ ألقى حجرا في فناء داره لأجل التلج وغيره فقتل به إنسان وهلك إذا كان باذن الإمام لا يضمن وبغير اذنه ضمن وفي المشتق لا يضمن مطلقا ❦ الهلاك بالتلج المرمى إذا ذاق به إنسان أو دابة إن لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الراي وإن كانت نافذة ضمن الراي وقال النخعي أبو الليث لا يجب الضمان مطلقا نافذة كانت أو غير نافذة قال وجواب محمد في ديارهم لأن التلج يقل هناك أو لا يكون وفي إلقاء الطين أو الحطب وربط الدابة لا يتفاوت بين بلدة وبلدة ❦ رجل أمر رجلا بوضع الحجر في الطريق فغط به الآخر ضمن الواضع وكذا لو قال له أشرع جناحا من ذلك أو ابن دكا نا على بابك فغط به الآخر أو غلامه وكذا لو بنى الآخر للآخر مورا به ثم غط به الآخر ضمن من الخلاصة

❦ الفصل الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما يغطط بالجلوس فيه ❦

أهل المسجد إذا احتفروا بئرا في المسجد لماء المطر أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرخوا فيه البوارى والحشيش أو ألحقى أو ركبوا فيه بابا أو علقوا فيه القناديل أو طلاوه فغط بذلك شيء لا ضمان عليهم لأن أهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة الملاك وكذا لو فعل ذلك غيرهم بأمرهم وإن فعل بغير أمرهم كان ضامنا لما غطط به في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يضمن استصانا إذا المسجد للعامة إلا في حفر البئر وما لا يكون من باب التمكن لإقامة الصلاة ولا في حنيفة أن لا لاهل المسجد اختصاص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب واغلاقه ونصب المؤذن والإمام إليهم لا إلى غيرهم ولو وقع الرجل في المسجد للحدث أو نام أو قام بغير الصلاة فربه إنسان فغطط كان ضامنا لما غطط في قول أبي حنيفة كالموقع في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنا كالموقع في الصلاة وقيل على قول أبي حنيفة أنما يضمن إذا كان الجالس مشغولا به لا يكون له اختصاص بالمسجد كدرس الفقه وقراءة الحديث أما إذا كان معتكفا أو كان جالسا لانتظار الصلاة لا يكون ضامنا عند الكل وقيل إذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا مقيدا بشرط السلامة كالشيء في الطريق ونحو ذلك كذا في فاضلنا ❦ وفي الهداية لو جلس رجل من أهل المسجد في المسجد

فقطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن على كل حال وان كان جالساً للقراءة أو للتعليم أو للصلاة أو نائم فيه في أثناء الصلاة أو في غير الصلاة أو مريض فيه ما رأوه قد فيه حديث فهو على هذا الخلاف وأما المعكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس من غير عشرة المسجد رجل فيه في الصلاة فتعقل به لسان ينبغي أن لا يضمن اهـ وفي الخلاصة مسجد لعشرة علق منهم رجل فيه فتدبلا أو بطل حصير فقطب انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو فصل رجل من غير العشرة بأذن واحد من العشرة لا يضمن ان كان الجالس في الصلاة وان كان في غير الصلاة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا اهـ

الفصل الرابع في الحائض المائت

رجل مال حائضه الى الطريق أو الى ملك انسان فقط وأنف انساناً أو مالا ان سقط قبل المطالبة والأشهاد لا ضمان عليه وان طو لب بنقصه وأشهد عليه فله بنقصه في مدة بقدر على نقصه حتى سقط ضمن ما أنف من نفس أو مال وشرط وجوب الضمان المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الأشهاد وانما ذكر الأشهاد ليتمكن من اثباته عند انكاره فان كان الحائض مائتاً الى الطريق فأى الناس أشهد على صاحبه فهو شاهد ويستوى فيه المسلم والذي رجلا كان أو امرأه أو امرأة كان أو مكاتباً وان كان الى دار انسان فالحائض الى مالك الدار خاصة وان كان فيها ساكن كالمستجير والمستأجر كان لهم ان يطالبوه ونصح المطالبة بالتفريغ عند القاضي وغيره ٢ أو لم يكن هناك أحد وشرطها ان يكون ممن يتمكن من نقضه وتفريغ الهواء ومن لا يتمكن من نقضه لا نصح المطالبة منه كالمترن والمستأجر والمودع وساكن الدار ونصح من الراهن لقدرة على ذلك بواسطة الفكاك ومن الوصي وأب الصبي وأمه في حائط الصبي لقيام الولاية والضمان في مال اليتيم ومن المكاتب ومن العبد التاجر سواء كان عليه دين أو لم يكن ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في عنق العبد وان كان نفاً فهو على عاقلة المولى ونصح من أحد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده لم يمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضي وصورة الأشهاد والمطالبة أن يقول الرجل أشهدوا أنني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا كذا في التماية قال فاضحيان وصورة الأشهاد اذا كان مائتاً الى الطريق أن يقول له واحد ان حائطك هذا مائت أو مخوف أو منصدع فاهدمه وان كان مائتاً الى ملك يقول له ذلك صاحبه ولو قيل له ان حائطك مائت ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة لا يكون طلباً واشهادا اهـ وفي الايضاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض اهـ وتعتبر القدرة مع التفريغ من وقت الأشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك فلو سقط بعد الأشهاد وهو في طلب من ينقصه من العمال لا يضمن لانه لم يقصر ذكره في الصغرى

ولو باع الدار بعدما أشهد عليه وقبض المشتري برى من الضمان لان الجناية من ترك
الهدم مع عكسه وقد زال عكسه بالبيع ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو أشهد
بعد شرائه كان ضمانا ذكره في الهداية بخلاف ما اذا أشرع كنيها أو جناحا أو ميرا بأو عتبه
في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة ثم تلف ذلك انسان أو مال حيث كان ضامنا لان عتبه
مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا تبطل بالبيع ذكره قاضيان ولو أجهله
صاحب الدار أو فعل ذلك ساكنوها فذلك جائز فلا ضمان عليه فيما تلف بالحوادث لان الحق
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فأجهله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح لان الحق
لجماعة الناس وليس اليهما ابطال حقهم فيضمن ولو بني الحائط ما تلاقي الابتداء قالوا يضمن
ما تلف بسقوطه من غير اشهاد لان البناء بعد ابتداء كما اذا أشرع الخناج كافي الهداية وثبتت
المطالبة بشهادة رجل أو رجل وامرأتين وثبتت أيضا بكاتب القاضي الى القاضي ولو كان
صاحب الحائط المائل عاقلا فاشهد عليه ثم جن جنونا مطبقا أو أريد العاقل بالله تعالى وطعن
بدار الحرب وقضى القاضي بفاقه ثم عاد مسلما فرددت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك
وأنتف انسانا كان هدر الما انه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك
وكذا لو افاق المجنون وكذا لو باع الدار بعدما أشهد عليه ثم ردت عليه ببيع قضاء أو بغيره
أو بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأنتف شيئا كان ضامنا لان خيار
البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره أو رجب البيع بطل
الاشهاد لانه أزال الحائط عن ملكه ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد على المرتن ثم سقط
فأنتف شيئا كان هدر لان المرتن لا يملك الاصلاح والمرمة بخلاف الاشهاد على الزاين
حيث يضمن ولو كان الحائط ميرا فالورثة فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان
بسقوطه لان أحد الورثة لا يملك نفق الحائط وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي
أشهد عليه بحصة نصيبه لتمكينه من اصلاحه كما ذكرناه عن الهداية آنفا ولو كانت الدار
الصغيرة فاشهد على الاب أو الوصي صح لان ماعل كان الاصلاح فان سقط وأنتف شيئا
كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي قرومان مقامه فكان الاشهاد عليهما
كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب أو الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد
حتى لو سقط بعد ذلك وأنتف شيئا كان هدر **§** رجل مات وترك دارا ما تلا الى الطريق ولم
يترك شيئا سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنا لا وارث له سواه فان
الاشهاد يكون على الابن وان لم يملكها الابن فان سقط بعدما أشهد على الابن فان تلف
انسان كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن **§** اذا أشهد على الرجل في حائط من
دار في يده فلم يدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا
لا ندري ان الدار له أو لغيره فلا نثني عليهم الا ان تقوم البينة على امور ثلاثة الاول على
ان الدار له والثاني انه أشهد عليه في هدم الحائط والثالث ان المقول مات بسقوط الحائط

عليه فان أقر ذو الميثاق الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه لو
أقر لا يصدق بوجوب الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا صار مكرها في اقراره لا يضمن شيئا
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالا شاهد عليه لانه أقر على نفسه بالتعدي فاذا
نهذوا لا يجاب على العاقلة بطريق التحمل يجب عليه كمن أخرج جنبا حراما دار في يده فوقع
على انسان فقتله فقالت عاقلة له ليست الدار له وانه انما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار
وذو اليد بقران الدار له فانه يضمن الدية في ماله فكذلك ههنا **❦** وان كان الرجل على حائط
له والحائط مائل أو غير مائل فقط الحائط بالرجل من غير فعله وأصاب انسانا فقتله كان
ضامنا لما هلك بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو
سقط على انسان دون الحائط فقدمت في الفصل الاول من الباب **❦** واذا أشهد على
الحائط المائل عبدا أو كافرا أو صبيانا ثم اعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ
الصبيان ثم سقط الحائط فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط قبل اعتق
العبدين واسلم الكافرين وبلوغ الصبيين ثم شهدا بقرانهما انهما من أهل الاداء
❦ لقطعه حائط مائل فأشهد عليه فقط الحائط فألف انسانا كانت دية القتل في بيت
المال لان ميراثه يكون لبيت المال بخلافه تكون فيه وكذا الكافرا اذا أسلم ولم يوال أحدا
فهو كالقطيع **❦** حائط مائل الدار قوم فأشهد عليه القوم أو واحد منهم ثم سقط وألف
شيئا من القوم أو غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على
أهل العلو وكذلك الحائط أعلاه لرجل وأسفله لآخر وهذا خلاف الحائط اذا كان مائلا
الى الطريق في حكمين أحدهما ان الأشهاد على المائل الى مكان انسان يكون من المالك
لامن غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني ان في المائل الى الطريق لا يصح التأجيل
والإبراء من الذي أشهد **❦** حائط مائل بين شريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط
المشترك بين الورثة وقد ذكرنا حكمه فوهنا كذلك **❦** حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق
وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط
واحد فصح الأشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق
فأهل الدار أشهدوا عليه العامة فصح اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط
من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح الأشهاد في البعض صح في
الكل **❦** حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فقط الواهي وغير الواهي وقتل
انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وهى بعضه ولم يه بعضه
فحينئذ يضمن ما أصاب الذي وهى لان الحائط اذا كان بهذه الصفة كان بمنزلة حائط بين
أحدهما صحيح والآخر واه فالأشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح **❦** حائطان أحدهما
مائلا والآخر صحيح فأشهد على المائل ثم وقع الصحيح بنفسه ولم يقع المائل وألف انسانا
كان هدرا **❦** عبدا تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فقط الحائط وألف انسانا كانت

الدية على عاقله مولا سواء كان على العبد دين أو لم يكن وإن أنفد مالا كان ضمان المال في
عق العبد ينابيع فيه وإن أشهد على المولى مع الشهاد أيضا لأنه لو لم يكن على العبد دين
فالحائط يكون مولا وان كان عليه دين كان مولا ولاية الاستخلاص بان يقضى الدين من
مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك ❀ سفل رجل وعلو لا تروى النكل وأشهد عليهما
ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بل سقط
بنفسه فصح الاشهاد فيه على صاحبه فاهلك بالعلو بضمنه صاحبه ❀ رجل أشهد على
حائط له مائل الى الطريق ثم سقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط
فقطبوا عثر رجل بالقتيل وطب كان ضمان القتيل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط
على صاحب الحائط وضمان من هلك بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع
القتيل من الطريق ورفع النقض يكون الى صاحب الحائط ❀ حائط لرجل سقط قبل الاشهاد
ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به أدى أودابه فوطب كان
ضامنا ❀ حائط مائل لرجل أشهد عليه فسقط على حائط لرجل آخر فهدمه كان صاحبه
بالخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقض له وإن شاء أخذ النقض ولا شيء له فن عثر بنقض
الحائط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحائط الثاني في ملك صاحبه لا على صاحب الاول رفعه
ولو كان الاول أخرج جناحا ضمن الاول من عثر بالثاني وطب وان كان لا يملك رفعه ولو كان
الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا ضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني لأنه يملك رفعه
عن الطريق هذه الجملية من فاضى خان ❀ وفي الوجيز لو سقط الحائط على حائط انسان
آخر فسقط الثاني على رجل فقتله ضمنه صاحب الاول ولو عثر بتراب الحائط الثاني فقتل
لا يضمن انتهى ❀ وإذا كان الحائط بين خمسة رجال فاشهد على أحدهم فقتل انسانا ضمن
خمس الدية وإن كان بين ثلاثة كان عليه ثلثها عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية من
الهداية

❀ الفصل الخامس في جنابة البهمة والحناية عليها ❀

الراكب ضامن لما وطئت الدابة ولما أصابت يدها أو رجلها أو أسننها أو كدمت أو خبطت
وكذا إذا سدمت ولا يضمن ما نعت برجلها أو ذنبها وإن أوقفها في الطريق ضمن النخسة
أيضا لأنه متعد بالبقاء وإن أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أنارت غبارا أو حجرا
صغيرا فقتل عين انسان أو أفدت ثوبه لم يضمن وإن كان حجرا كبيرا ضمن وقيل لو عثف
في الدابة ضمن ذلك كله ذكره في الوجيز والمرئى فيما ذكرنا كالراكب فإن رأت أوبال
في الطريق وهي تسير فوطب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك لان بعض الدواب
لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف وإن أوقفها لغير ذلك فبالت أوراقت فمتر انسان بروثها أو بولها
ضمن والسائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما نعت يدها دون

رجلها هكذا ذكره القسودرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثر المشايخ ان
السائق لا يضمن النفحة أيضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التصرف
عنه بخلاف الكلام لا مكان كبحها بلجامها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الاصح وفي الجامع
الصغير كل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد الا انه يكون على الراكب الكفارة فيما
وطئته الدابة يدها أو رجلا ولا كفارة عليهم ما لا على الراكب فيما رآه الاطباء وكذا يتعلق
بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ولو كان راكب
وقائد وسائق قيل لا ضمان على السائق فيما وطئت الدابة وقيل الضمان عليهما من الهداية
❦ ولو خرج اللعاب من فها وهي تدير او سال عرقها فاصاب انسانا أو فهدر شيئا لا يضمن
الراكب ❦ ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما أو طأت الدابة يده أو رجلا ذكره
قاضي خان وفي الوجيز لو ركب دابة في ملكه فابتدأ من سيرها لم يضمن الا في وطء الدابة
انتهى ❦ وان كان راكبا في ملك غيره فانه يضمن ما جنت دابته كمن كان واقفا أو
سائرا وطئت أو فحمت أو كدمت ❦ وان كان راكبا في طريق المسلمين والدابة واقفة
يضمن ما وطئت برجلها أو كدمت به ❦ أو نفعت بذنبها وكذلك لو أوقفها على باب المسجد
فهو بمنزلة الطريق الا اذا جعل الامام للمسلمين عند باب المسجد موضعاً يوقف فيه رواهم
فما حدث من الوقوف غير مضمون ولكن لسائق الدابة أو قائلها أو سار فيه على الدابة
يضمن وعلى هذا وقوف الدابة في سوق الخيل والدواب انتهى ❦ وكذلك لو أوقفها في الفلاة
لا يضمن ولو أوقفها في طريق مكة ان أوقفها في المحجة فهو كوقوف في الطريق وان أوقفها
في غير المحجة في ناحية منه فهو كالوقوف في الفلاة وان أوقفها في ملكه لا ضمان عليه
بجمال وكذلك لو كان في ملك بينه وبين غيره ذكره قاضي خان وفيه من فصل ما يحدث في
المسجد لو أوقف دابته في السوق موضع الايقاف للدابة لبيع ما وقف في ذلك الموضع ان
عينه وذلك الموضع باذن السلطان فاعطى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان
كان ضامنا لان السلطان اذا أذن في ذلك يخرج من حكم الطريق وفي القصولين لو أوقفها في
سوق الدواب فالتفت لم يضمن ولو أوقفها على باب السلطان أو على باب المسجد الا عظم
أو مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موقفا يوقفون رواهم فلا يضمن انتهى ❦
وفي مشتمل الهداية عن العمادية لو أوقف دابته على الطريق ولم يشدها فارت عن
ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن لانه لم يحكم من ذلك فصارت بمنزلة دابة منفلته وفي
الخلاصة اذا أوقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ولو أوقف الدابة على باب
السلطان يضمن ما أصابت انتهى ❦ ومن ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن وكذا
على هذا سائر أدواته كاللجام ونحوه وكذا ما يحمل عليها ذكره في الهداية وكذلك لو سقط ذلك
في الطريق فقتل به انسان يضمن السائق وان كان معه قائد كان الضمان عليهما لان
هذا يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحمل على البعير على وجهه لا يسقط ذكره قاضي خان

ولونظرت الدابة وانفلتت منه فما أصابت في فورها لم يضمن ذكره في الوجيز ❦ رجل ساق
دابة وعليها سرج فوقع السرج على رجل فقتله ضمن السائق كافي حل الشيء من الخلاصة
❦ ومن قاذطارا فهو ضامن لما أوطأ فان وطئ به يرأسنا ضمن به الدابة على العاقلة وان
أناف ما لا فعليه الضمان من ماله وان كان معه سائق فالضمان عليهما وكذا اذا كان
السائق في جانب من الابل اما اذا قوسطها وأخذ بذمام واحد يضمن معاطب عما وخلفه
ويضمنان ما أناف به ابين يديه كافي الهداية وفي قاضي خان لو قاذطارا في الطريق فوطأ
أول القطار أو آخره يديه أو رجله أو قدم يضمن القائد معاطب به وان كان معه سائق
كان ضمان ذلك عليهما وما افسد بنفحة الرجل والفتب يكون على السائق خاصة وان
كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار واحيانا يتأخر واحيانا يتقدم وهو يسوق فهو
باعتزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على
كل حال والراكب والسائق والقائد والوديع فيما أوطأت الدابة سواء اتسوا وان ربط
رجل بهير الى القطار والقائد لا يعلم فوطئ انسانا فقتله فعلى عاقلة القائد الدابة ثم يرجعون
بها على عاقلة الرابطة قالوا هذا اذاربطه والقطار يسير اما اذاربطه والابل قيام ثم قاذها ضمن
القائد بلار جوع كافي الهداية وان كان القائد يعلم بربط البعير فكذلك يضمن القائد بلا
رجوع ذكره قاضي خان ❦ ومن سار على دابته في الطريق فضر بها رجل أو خدحها فنضمت
رجلا أو ضر بته يدها أو نفرت فصدمته فقتلته كان الضمان على الناحس دون
الراكب والوافي في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه يجب الضمان على
الناחס والراكب نصفين وان نطحها باذن الراكب كان ذلك باعتزلة فعل الراكب ولو نطحها
ولا ضمان عاقبه في نطحها لانه أمر بما عليه ولو وطئت رجلا في سيرها وقد نطحها الناحس
باذن الراكب فالدابة عليهما جميعا اذا كانت في فورها الذي نطحها وان لم تكن في فورها ذلك
فالضمان على الراكب ثم قيل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الإبطاء لانه فعله
بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لانه لم يأمره بالإبطاء والناחס ينفصل عنه وصار
كأذا أمره سييا يستقل على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة العبي
فانهم لا يرجعون على الأمر لانه أمره بالتسيير والإبطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناله وسلاحا
فقتل به أخرج حتى ضمن لا يرجع على الأمر ومن قاذ دابته فقتلها غيره فاهلت من يد
القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فقتلها غيره والناחס
اذا كان عبدا فالضمان في رقبته واذا كان سييا في ماله ولو نطحها شيء منصوب في الطريق
فالضمان على من نصب ذلك الشيء من الهداية ❦ ولو كان للدابة سائق وقاذ فقتلها
رجل بغير اذن أحدهما فقتل انسانا كان ضمان النطح على الناحس خاصة لان السائق
والقائد لا يضمنان النطح واذا كان النطح بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد ذكره
قاضي خان ❦ وفي الخلاصة ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فقتلها آخر فالقتل للرجل ان

كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان غير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت
 الناحس فلت فدمه هدر وان أصابت رجلا بالذنب أو الرجل أو كيف ما كان ان كان غير
 اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في النخعة بالرجل
 والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فقتلها فقتلت رجلا
 فالضمان عليه ما وان كان غير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه **❦** رجل
 واقف على دابته في الطريق فامر رجلا بالنخس فثارت من موضعها ثم نعت رجلا كان على
 الناحس دون الراكب **❦** ولو سقط الحائط على انسان أو دابة فيقتله **❦** ذكره في
 الصغرى **❦** ولو وضع شيئا في طريق المسلمين ففرت منه دابة فأنافت انسانا لا ضمان فيه على
 الذي وضعه **❦** ولو أوقد دابته في غير ملكه وربطها فأنافت انسانا أو شيئا
 ضمن في أي موضع كان مادامت في رباطها **❦** ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال
 للمشتري خذها يا هذا فاقبضها كان قبضه فان جنت الدابة في رباطها فالضمان على
 البائع وان جانت في رباطها في موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها ما لم تحمل الرباط وتنقل
 عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك على البائع **❦** ولو ربط حمارا على سارية
 فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر الاسكافي
 ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طرية لاحد لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في
 المكان سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو ملك غيرهما لم يكن لهم ما ان
 يربط الحمار كان ضامنا لما أصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا لا دل على الثاني لا الاول
 ما أفسد حمارا الثاني وان كان ملكا لا الثاني لا يضمن الثاني ما أفسد حماره **❦** ولو أرسل دابة
 في المرمى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على الفور
 ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربوط لاحدهما لا يضمن صاحب المربوط ويضمن الآخر
❦ وان أدخل بعيرا مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتلب
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلب وقال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن
 صاحب الدار لا يضمن وان أدخله غير اذنه ضمن وعليه الغتوى لان صاحب المغتلب
 وان كان مسيبا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعديا وان أدخل غير اذنه كان متعديا فيضمن
 كن أني حبة على انسان فقتله كان ضامنا وهذا بخلاف ما لو دفع سكيننا الى صبي فقتل
 الصبي به نفسه أو رجلا غير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف
 الى الدافع وفعل الدابة والهامه هدر فيضاف الى المرسل **❦** رجل أذن لرجل أن
 يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا
 أو قائدا لا يضمن من فصل ارسال الدابة من قاضي خان **❦** رجل حمل عيسا على دابة
 فقال له اسلك لي فسقط الصبي عن الدابة كان دية الصبي على عاتقه الذي حمله على كل حال
 سواء كان الصبي رجلا أو دابة أو لا وان سقط قبل ما سارت أو بعد ذلك وان سير

الصبي الدابة فأوطأ انسانا والصبي يستملك عليها ذبقة القنبل تكون على عاقلة الصبي ولا
 شيء على عاقلة النسي جهله وان كان الصبي لا يستملك على الدابة لصغره ولا هو بمن يسيرها
 لصغره كان دم القنبل هدرا وسكان عترة الدابة المنقلة ولو كان راكباً خله معه نفسه
 ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستملك عليها فوطئت انسانا كانت ديبته على
 عاقلة الرجل وان كان الصبي يصرف الدابة أو يستملك عليها كانت الدابة على عاقلة جميعا
 لان السير يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة على عاقلة الرجل وان سقط الصبي ومات كانت ديبته
 على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يستملك على الدابة أولا يستملك
 ولو كان الحامل عبدا كانت دبة الصبي في عنق العبد يدفعه المولى أو يشدي لان العبد
 يضمن بالجناية تسييا أو مباشرة ولو سار العبد مع الصبي فأوطأ انسانا فعلى عاقلة الصبي نصف
 الدية وفي عنق العبد نصفها ولو أن حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة
 ويستملك عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأت انسانا كانت ديبته في عنق العبد في دفعه
 المولى أو يقدى ثم يرجع به على الأمر لانه استعمل عبد القبر في صغير غاصبا فإذا لحقه غرم
 يرجع بذلك على الغاصب من فاضحان ❊ سئل ثم يرجع عن شاة لرجل أكلت غزالا لما قال
 ان كان ليس بالضمن وان كان ذلك نهارا لا يضمن وهذا قول أهل المدينة وفي قول أصحابنا
 لا يجب الضمان سواء فعله ليلا أو نهارا من مشقة الاحكام ❊ ولو اوطأ طم فارسا حرا
 فمات فعلى عاقلة كل واحد منهما ما الدية للأخرى كافي الهداية ❊ قال في اصلاح الايضاح
 وهما بشرط مذكور في الفتاوى الظهيرية وهوان يقع كل واحد منهما على قضاء اذ لو وقع
 كلاهما على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع أحدهما على وجهه والاخر على قضاء
 قدم الذي وقع على وجهه هدر وشروط آخر مذكور في المحيط وهوان لا يكونا عامدين في ذلك
 الاضطدام فانهما لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للأخر اه قلت والاخر مخالف
 لما في الهداية ❊ ولو كانا عباين مدرت الجناية ولا شيء على أحد المولين لا لا تحرق العمد
 والخطأ ولو كان أحدهما حرا والاخر عبدا في الخطأ يجب على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد
 فبأخذها ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول في الدية فيما زاده على القيمة وفي العمد
 يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه
 ولي المقتول أيضا كافي الهداية وفي المسئلة بسط مذكور فيها ❊ ولو جاء رجل راكب خلف
 سائر فصدته الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر ضمن الجاني ❊ ولو اوطأ طم دابتان
 فعطبت احدهما ولكل منهما ساق قصعان التي عطبت على الآخر من قاضي خان ❊ وفي
 مشتمل الهداية عن العمادية سئل الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني سكران جميع به
 فرسه فاصطدم انسانا قتلت أجاب ان كان لا يقدر على منعه فليس بعير له فلا يضاف سيرة
 اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع اه رجل أرسل كلبا أو دابة
 أو طيرة فاقتلف مال انسان في فوره ضمن المرسل في الهداية ان كان ساقا لهالا ولا يضمن في

الكلب والطير عند محمد وعن أبي يوسف ضمن في الكل وذكرنا طفي اذا أرسل كلبه على
 انسان فضنه أو مرق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والخيار
 للفتوى قول أبي يوسف ذكره قاضي خان وفي مشغل الهداية عن السمادية وقال محمد
 ان كان قائده أرسا فتاب يضمن والأفلاوان أغراه وبه أخذ الطحاوي وفي الخلاصة قال بعضهم
 ان كان الكلب معلما لا يشترط ان يكون هو ألقاه ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط
 السوق اهـ وفي النهاية رجل له كلب عقور كلبه عليه شيء عضه فلا هل القرية ان
 يقتلوه فان عضه هل يجب الضمان على صاحبه ان لم يتقدموا اليه قبل العض لا ضمان
 عليه وان كانوا قد قدموا على صاحبه فعليه الضمان بمنزلة الحائط المائل وفي المنتقى لو طرح
 رجل غيره فقام أسدا أو سميع فليس على الطارح قود ولا دية ولكن يعزرو بضرب ضربا
 وجيعا ويحبس حتى يتوب وقال أبو يوسف اما أنا فارى الحبس حتى يموت اهـ وفي
 الفصولين عن أبي الفضل الكرمانى سكران جريح به فصره فاصطدم انسا فاقامت قال لو كان
 لا يقدر على منعه فليس عليه فلا يضمن اذ لا يضاف اليه سيره وكذا غير السكران لو عاجزا
 عن منعه اهـ رجل ساق حمارا وعليه وفرح طرب وكان رجل واقفا في الطريق أو به سير
 فقال السائق بالفارسية كوست كوست أو برت برت فلم يسمع الواقف حتى أصابه الخطب
 فخرق ثوبه أو سمع لكن لم يتهيأ له ان يتنقى عن الطريق لضيق المدة ضمن وان سمع وتهيأ
 لكن لم ينقل لا يضمن ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره وتظهر هذا من أقام حمارا على الطريق
 وعليه ثياب فخاوا كبوخرق الثياب ان كان الركب يبصر الحمار والثوب يضمن وان لم
 يبصر ينبغي أن لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق والناس يمرون عليه وهم
 لا يبصرون لا يضمنون وكذا رجل جلس على الطريق وقوعه عليه انسان ولم يره فقات
 الجالس لا يضمن ثم ان الذي ساق حمارا الخطب اذا كان لا ينادى برت برت او كوست كوست
 حتى تعلق الخطب بثوب انسان وخرقه يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان
 صاحب الثوب يمشى الى الحمار وهو راه ولم يتباعد عنه لا يضمن رجل أدخل غنما أو
 ثورا أو جارا كرمها أو بستانا أو أرضا فاندھاها صاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما أفسد
 وان لم يكن يسفها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يسفها على قياس المسئلة والبعير المغتلم
 سرخ ثوره الى كودة جاره ليغتلف فنطح اثنائه صاحب الكودة لم يضمن الا اذا أرسله عليها
 فطسها في ثوره ولو أمر صاحب الكودة باخراجها عنها فلم يخرجها حتى نطسها لم يضمن من
 القنبة ولو أرسل بعض الهوام على رجل يكون ضامنا اهـ وان أرسل كلبه على شاة ان
 وقف الكلب ثم سار فالتفها لا يضمن وان أخذ عينها أو شمها لا ان لم يكن لها طريق غير ذلك
 ضمن والأفلا وذكر في الأصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن وقيل
 ينبغي أن يكون ضامنا من قاضي خان قال الصلوات الشهيد وغيره من شراح الجامع الصغير
 والميراد يكون سائقا ان يكون خلقه وذلك لان الكلب يحتفل السوق كالأرانب فاضيف

اليه ذكره في الايضاح وذكر الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا
فأصاب في فوره أنسا فاقضه أو مرض في ثيابه ضمن المرسل لأنه ملاذ في فوره فكانت خلفه ولو
أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن ساقا فأصاب أنسا نالاي ضمن في الروايات الظاهرة والاعتقاد على
الروايات الظاهرة من قاضي خان **❦** قال في الهداية لو أرسل كلبه إلى الصيد فأصاب نفسا
أو مالا في فوره لا يضمن ذكره في المبسوط وإذا أرسل دابة في طريق المسلمين فأصاب في فوره
فالمُرسل ضامن لأن سيره مضاف إليه مادام التسيير على سننها ولو انعطفت بمنسة أو بسرة
انقطع حكم الأرسال إلا إذا لم يكن له طريق آخر سواء وكذا إذا وقفت ثم سارت **❦** رجل
ألقى جبة في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان وعلى هذا لو ألقى شيئا
من الهوام في طريق المسلمين فأصاب أنسا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يبرح عن
ذلك المكان فإذا رحلت ثم أصابت لا يضمن الذي طرحها **❦** مطلب إفساد الزرع **❦** ولو أرسل
حماره فدخل زرع إنسان وأفسده ان ساقه إلى الزرع ضمن وإن لم يسبقه بالإن يمكن خلفه إلا
أن الحمار ذهب في فوره ولم ينعطف عينا أو شملا وذهب إلى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع
كان ضامنا وإن ذهب عينا وشملا ثم أصاب الزرع إن كان طريق آخر لا يضمن وإن لم يكن
ضمن وإن رده إنسان فافسد الزرع فالضمان على الذي رده من قاضي خان **❦** غنم أفلتت زرعها
ضمن لو ساقها أو أفلتت **❦** كذا في رد حمار ولو قادها الراعي قريبا من الزرع بحيث لو مالت
تناولت ضمن الراعي الزرع من الفصولين **❦** ولو أن دابة أفلتت ليل أو نهارا فأصاب مالا
أو آدميا لا ضمان على صاحبها إلا أن فعل الجاهل مدبر صرح به في الحديث الصحيح والمسئلة في
الهداية **❦** وفي الخلاصة إن كانت الدابة غير مربوطة فزال عن موضعها بعد ما وقفها ثم
جنت على رجل كان هدرا **❦** لو وجد في زرعها أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعها فبها فهلك
ضمن صاحب الكرم من الخلاصة **❦** دخلت دابته زرع غيره ففسده ولو دخله ليخرجها
يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما أفلتت ولو كانت دابة غيره
لا يجب ولو أخرجها فبها فهلك لا يضمن لأنه ما ذوق في ذلك دلالة من الجانبين **❦** رأى حماره
ياكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى أكلها فقيه اختلافاً للمشايخ والصحيح أنه يضمن من القنبة
❦ إذا رأى في زرع دابة فأخرجها فقد أخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا إذا ساقها وراءه
ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق هكذا ذكره على السعدي وتبعه أبو نصر إلا أنه قال إذا
ساقها في أي موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرع غيره
فأخرجها فقتلها سبيع كان ضامنا لأنه لا ينبغي أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على
صاحبها والصحيح ما قاله الإمام على السعدي أن له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك
فإن ساقها بعد ما أخرجها عن ملكه يصير ضامنا من قاضي خان وفي الصغيرى قال الليث
ولسنا نأخذ بقول من يقول لا ينبغي له أن يخرجها بل نأخذ بما روى عن محمد بن الحسن أنه قال
لا يضمن لو أخرجها لئلا يصاحب الزرع أن يخرج الدابة من زرع ولا يسوقها أكثر من ذلك **❦**

وان ساقها ليردها فطبت في الطريق وانكسر وجعلها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع لم
يخرجها ولكنه أمر صاحبها أن يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه أبو الليث
لا يكون ضامنا لما فسدت لانه أنخرجها بامر ولو أنه قال لصاحب الدابة تابت في الزرع ولم
يصل اخراجها فخرجها صاحبها فافسدت شيئا في اخراجها كان ضامنا وقال أبو نصر في الوجه
الاول يكون ضامنا أيضا لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يضمن بالفساد واذا
طلب منه الصيانة من قاضي خان ولو أن صاحب الزرع حمل على دابة ووجدناها في زرعها
فاسرعت ضمن ما أصابت وكذا لو تبعها كثيرا بعد ما أخرجهما فذهبت ضمن ولو أخرجهما
أجنبي قال أبو نصر أرجو أن لا يضمن وعن بعضهم يضمن ذكره في الفصولين وبعضهم هذه
المسائل في القصب وقد مر فيه حكم ما لو وجد في زرعه ثورين يلاظن انهم مالا له فربته
فدفعها الى مربطه وضاع أحدهما فطلب هناك ❶ دخل زرعها حمل غيره مرارا ولا
يطبق منعه فغيبه حتى يجيء صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان
لم يشكر في جسده قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسله الى صاحبه قال رأي فيه الى القاضي
من القينة ❷ أدخل جملنا وحبس حمارنا فطبخ جملنا لا يضمن ❸ أدخل دابته
في دار غيره فخرجها مالك الدار فتلقت لا يضمن بخلاف ما لو وجد في مربط دابته دابة
فأخرجها فاضاعت أو أكلها الذئب يضمن لان كون الدابة في البيت يضر بخلاف المربط
فانه محلها ❹ شاة لانسان دخلت وكان طباح فتيهها مالكها الاخراجها منه فكسرت قدر
الطباح يضمن مالكها الداخل من مشتل الهداية ❺ اصطبل بينهما ولكل واحد منهما
ثور فشد احدهما ثورا الآخر حتى لا ينطرح ثوره فاختلفت المشدود بالجل ومات لا يضمن
الرباط اذا لم ينقله عن مكانه كافي مشتل الهداية والفصولين ❻ وجعل ربط حمارا على
سارية فجاء آخر يحمارا وربط حماره على تلك السارية فعرض أحدهما للآخر فهلك فان
ربط في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط ضمن وان لم يكن
ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن
❷ شاة لانسان دخلت وكان رأس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة
قدر الرأس يضمن من الخلاصة ❸ صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر ففرقت وذهبت ولا
يدري أين ذهبت لم يضمن وعن شريف الأئمة المذكي ان مشى عند الاشلام معه خطوات يضمن
والا فلا ❹ وضع يده على ظهر فرس وعادته نفسه بذنبه أو برجله فنفخ وأنف لم يضمن
بخلاف النفس لان الاضرار بالآدم للنفس دون وضع اليد من القينة ❺ لو قاعين شاة
ضمن نقصانها وفي عين البقر والجوزور والحمار والبقل والفرس يضمن ربع القيمة ذكر في
الهداية قلت وان لم يحمل لصغره كبش وفصيل فانه يضمن ربع القيمة كافي الفصولين
والدجاجة كشاة ذكره في الفصولين أي يضمن اذا اقتاعها النقصان وفي قاضي خان لو قاع
احدى عيني الطير والكلب والسور ضمن ما انتقص من قيمته ❶ الشاة والجمل وعن

أبي يوسف يضمن النقصان في جميع البهائم انتهى قلت والفتوى على قول أبي حنيفة
وعندهما نقصانه كذا في الغصب من القنية ❊ أو قف دابة في الطريق وآخر كذا في نهريت
أحدهما فأصاب الأخرى لأضمان على صاحب الهاربة من الخلاصة ❊ وفي مشغل
الهاربة عن العمادية إذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها ضمن النقصان ❊ وإذا
استهلك جار غيره أو بقله يقطع يد أو رجل أو يذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وان شاء أمسه
ولا يضمنه ❊ وأما عليه الفتوى ❊ ولو ضرب رجل دابة حتى سارت جرافه وكالقطع
انتهى ❊ وفي الهاربة ذبح شاهة مالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمته أو سلها اليه أو أخذها
ضمنه النقصان وكذا الجزور وكذا لو قطع يد هما وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والأول أصح والدابة لو لم تكن مأكولة اللحم وقطع طرفها
فله ان يضمن جميع قيمته اللاهلا من كل وجه انتهى وفي فاضل خان ذبح شاهة انسان
ظلمها صاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمتها وان شاء أخذ المذبح وضمنه
النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد جارا أو بقله فصاحبه ان شاء
ضمنه قيمته ودفع اليه الدابة أو أمسه ولا يرجع عليه بشئ بخلاف ما لو قطع يد قن فان لمالك
ان يضمنه النقصان لان الأذى قطع البدو الرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه بخلاف
العوامل وان كانت الدابة مما يؤكل كالأشاة والجزور في ظاهر الرواية هذا والأول سواء
للمالك أن يضمنه جميع قيمته وليس له أن يضمنه النقصان وبمسئلة الدابة هكذا ذكر
شمس الأئمة السرخسي قلت وهذا يخالف لما مر عن الهاربة ولو ذبح جارا غيره ليس له أن
يضمنه النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان
يملك الجارو يضمنه النقصان وان قتله قتل ليس له ان يضمنه النقصان وعن محمد ان
كان للدابة قيمة بعد قطع اليد أو الرجل ان شاء المالك أمسكت الدابة وضمنه النقصان
ولو قتل جارا قال أبو حنيفة رحمه الله ضمنه كل قيمته وسلمه ولا يضمن النقصان مع امساك
الجنة وهي مسئلة الجنة العمياء اذا قتل ذنبا لم يملكه ولا يضمنه شيئا ويضمن في القرد لان القرد
يكنس البيت ويحجم انتهى ما في فاضل خان وقد اختصنا ببعض كلما تكرر كالبعض مخافة
التكرار مع انه قد مر بعض هذه المسائل في الغصب أيضا ❊ وفي الفصولين الكتاب المعلم
لخراسة أو ماشية أو صيد أو نحوها يجوز بيعه ويغرم مثله انتهى ❊ ولو سال جل على
انسان فقتله المصول عليه دفع المشره ضمن قيمته عندنا كافي الهاربة ❊ البعير السكران
اذا قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة ❊ قطع لسان الثور يلزمه
كمال القيمة لقوت الاعتلاف وفي لسان الجار يلزمه النقصان ❊ جابا تارة الى جوار غيره
مشدود وبالطول وانزى عليها ذلك الجار فحصل نقصان بسببه لا يضمن لان الجار نزي
عليها باختباره والآن ليس بسبب النقصان فبالا فلا يضمن بخلاف اشلالك الكتاب ❊ ضرب
ثور غيره فكسر ثلاثة من أشلاعه فان هلك قبل أن يضيئه المالك يضمن كل القيمة بالاتفاق

وان قبضه ولم يملك ضمن النقصان وان هلك في يده فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة
 ضمن كل القبة **❦** ولو غل حمار الفصل القوي فاهلك حمار الاثران خلافة في موضع له
 ولاية القلبة فيه لا يضمن **❦** ولو ساق اثنان الغنم من موضع فذهب معها الجش ثم اتى بها
 الى ذلك الموضع فخامها الجش وأكله الذئب يضمن **❦** ولو رعى يتغلسون على رجل بعير
 فضرب رجله بسببه على جدار فانكسر يضمن **❦** دخل زوجه حل غيره محررا ولا يطبق منعه
 فحبسه حتى ينجي صاحبه ثم تاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان لم ينكسر
 في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسله الى صاحبه قال رأى فيه الى القاضي **❦** ولو سلم
 حماره المزارعي بشده في الدابسة ففعل ونام وانقطع حبسه ووقع في المعرة ومات لا يضمن
❦ ثور يعتاد أكل الشيايب وساقه صبي صاحب الثور الى فناء فيه تجار شايب فقبل للصبي احفظ
 الثور وجد فلم يفعل حتى أكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متسكاً من دفعه لا يضمن الا
 اذا أقربه منه **❦** له كتاب باكل الغنم من الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل الغنم
 لم يضمن وانما يضمن اذا أثم بد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالخناط المائل ونطح الثور
 وصقر الكلب العقور ويضمن اذا لم يحفظ أو لم يدم في النفس والاموال تبع لها **❦** ادخل
 ثوراً في السوق خائفاً فهو رب منه واسمك صيا لا يضمن **❦** ربط كباش على طريق العامة
 فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صيياً وكسر ثنيته يضمن **❦** حل ثوراً في اصطبل فيه غيره
 لصاحبه ونطح ثوره الاخر لا يضمن من القنية **❦** ضرب جارية ففسيه وضمن ثم زال
 العيب فله أن يرجع عياضه **❦** التي هرة في بيت حمام لغيره ولم يجد مخروفاً فقتلت الحمامة
 باسرها وهي طيارة بلغ تغنسد سادر غوش وانما عالية القية عند من يطبرونها يضمن قيمتها
 على هذه الصفة كذا في الغصب من القنية **❦** ولو ضرب رجل حمار حتى صار أخرج فهو
 كالتقطع من الخلاصة

❦ الفصل السادس في جناية الرقيق والجناية عليه **❦**

اذا جن العبد جناية خطأ في النفس أو في مآدون النفس ولا حاجة الى تعذيب الخطأ فمآدون
 النفس لا استواء الحكم فان القصاص لا يجري بين العبد والعبد ويز العبد والحرف فمآدون
 النفس قولاه مخير ان شاء دفع العبد الجاني بالجناية فملاكه ولي الجناية وان شاء فداء
 بارش الجناية ولو جن جنايات ان شاء المولى الدفع الى الاولياء يقتسمونه على قدر حصصهم
 وان شاء الفداء فداء بجمع أو شههم وان لم يختر المولى شيئاً حتى مات العبد بطل حق الجاني
 عليه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ وان فداء حتى تاباً كان حكم الثانية كالاولى في
 ان المولى يخبر بين الدفع والفداء لانه اذا فدى عن الاولى صارت الاولى كأن لم تكن وكذا
 لو جن ثانياً أو بارها وان أعقته المولى بعد ما جن وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن
 أرشها وان أعقته وهو يعلم بالجناية وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين البيع والتدبير
 والامتناع لادب ان استولد الامه الجانية بخلاف الاقرار بالعبد الجاني لغيره فانه لا يجب الارش

على المولى على رواية الاصل وألحق الكرخي الاقرار بالبيع واخوانه واطلاق البيع ينظم
 البيع بشرط الخيار للمشتري لانه يزيل الملك من الدائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
 ونقصه وبخلاف العرض على البيع ولو باعه ببيع فاسد الميرص مختار للفداء حتى يسلمه
 بخلاف الكتابة الفاسدة فان موجبها ثبت قبل قبض البدل فبصير بنفس الكتابة مختارا
 للفداء ولو باعه مولا من الجنى عليه فهو مختار للفداء بخلاف ما اذا اوجبه منه واعناق
 الجنى عليه باهم المولى بمنزلة الاعناق من المولى فيما ذكرناه ولو ضربه المولى فنقصه بان
 عيبه فهو مختار للفداء اذا كان عالما بالجناية وكذا اذا كانت بكر او طمها بخلاف التزويج
 وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية وبخلاف الاستخدام ولا بصير مختارا للفداء
 بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت
 الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة
 المولى فيلزم المولى قيمته هذه الجملة من الهداية باختصار وتوضيح والحاصل ان المولى
 متى أحدث في القن الجاني تصرفا يجره عن الدفع كالبيع البات والعق والتدبير والكتابة
 والاستيلاء في الجارية الجانية وهو يعلم بالجناية يصير مختارا للفداء وان لم يكن عالما بالجناية
 لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش وصلى أحدث تصرفا لا يجره عن الدفع
 كالجماع والتزويج والاجارة والرهن والاستخدام والاقرار به للغير والاذن في التجارة
 لا يصير مختارا للفداء وفي رواية كتاب العناق في الرهن والاجارة يصير مختارا وكذا في التعيب
 ولو جنى جنائين فعلم باحداهما دون الاخرى فأعتقه أو باعه أو نحوه يكون مختارا للفداء
 فعلم وقيل لم يعلم بلزمه حصصهما من قيمة العبد ولو حفر العبد بئر في الطريق وقع فيها انسان
 وقد أعتقه مولا بعد الحفر قبل الوقوع غرم المولى قيمته لولى القتييل فان وقع فيها ثمان
 وثالث فانهم بشر كون في قيمة واحدة علم بالحفر أو لم يعلم ذكره في الوجيز ولو حفر عبد
 في قارة الطريق بئر افلت فيها انسان فاعتقه مولا مع علمه بالحفر وموت الانسان فعلى
 المولى دينه اتفاقا لانه صار مختارا للفداء بالاعتاق مع العلم بالجناية فان مات فيها آخر فلولى
 الثاني ان يشارك الاول فيما قبض بضرب الاول بجسم مع الدية والثاني بجميع قيمة العبد
 عند أبي حنيفة فتقسم على ذلك الدية وتفسيره ان يقدّر قيمة العبد ما نه مثلا والدية ألفا
 فتقسم الدية على أحد عشر جزأ أو بأخذ لى الثاني جزأ ولى الاول عشرة وعندهما يجب على
 المولى للاول كل الدية وللثاني نصف القيمة من الحفائق وفي الصغير لو أعتق العبد
 الجاني وهو عالم بالجناية يصير مطا بجميع الفداء بخلاف ما لو أعتق المأذون المديون وهو
 عالم بالدين فانه ضمن الاقل من قيمته ومن الدين انتهى وفي القنية عبد محجور حتى على
 مال قباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية
 على النفس انتهى ومن قال لعبد ان قتل فلانا أو رميته أو فضجته فانت سرفو
 مختار للفداء ان فعل العبد ذلك خلا لا يفرض ذكره في الهداية ولو جنى العبد فاختار مولا

القداء وهو مطلق لا يجب عليه دفع العبد عند أبي حنيفة وحكمه النظر إلى الميسرة
 وعندهما يجب دفعه من الحقائق **❦** وفي الوجيز عن المنتقى روى الحسن عن أبي حنيفة في
 هـ بدفع أصعب رجل خطأ قداء المولى بألف ثم مات المظبوط أصبه ان قداء بغير قضاء فعليه
 تمام الدية وان قداء بقضاء بطل القداء وعليه القيمة انتهى **❦** وإذا جنى المأذون له جناية
 وعليه دين فاعتقه المولى بلا علم بما غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولولها الأقل
 من قيمته ومن الأرض ذكره في الوقاية **❦** ولو أكتسب العبد الجاني أو ولدت الأمة الجانية
 لا يدفع الكسب والولد معهما كما في الوجيز والثانية مذكورة في الهداية أيضاً لكن وضعها في
 المأذونة ولا فرق بينهما **❦** وإذا قتل العبد رجلين عمداً ولكل واحد منهما ولياً فقتل أحدهما
 ولي كل واحد منهما فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بعشرة آلاف درهم وان
 كان قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ فعلى أحد الولي العمدان قداء المولى قداء بخمسة
 عشر ألفاً وخمسة آلاف للذي لم يدفع من ولي العمد وعشرة آلاف لولي الخطأ وهكذا إذا
 دفعه كان ثلثاه لولي الخطأ وثلثه لغيره العاني من ولي العمد عند أبي حنيفة وقال يدفعه
 أربعة أثلثة أربعة لولي الخطأ وربعه لولي العمد فالقصة عندهما بطريق المنازعة وعند
 بطريق العول من الهداية **❦** ولو جنى العبد المأذون على رجل خطأ وقيمه ألف فقداء
 بعشرة آلاف جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز إلا الدفع **❦** ولو أقر المولى على عبده
 المأذون المديون بجناية لم يصدق إلا ان يقضى دينه **❦** أقر على عبده بجناية ثم بجناية
 دفعه إليه ما نصفين ثم يرجع صاحب الجناية الأولى على المولى بنصف قيمته إذا تكاذب
 الوليان وفي قتل العبد العمد لو اختار المولى ان يدفع في نصيب أحد الوليين بصريح اختيار
 للفداء في الكل وفي قتل الخطأ واختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في
 النصف اختياراً للفداء في الكل مادام العبد قائماً ولو صالح أحدهما على نصف العبد
 خير المولى والمدفوع إليه بين ان يدفع نصف العبد إلى الثاني أو يفداه وان صالح أحدهما على
 جميع العبد قبل الشرط ادفع نصفه إلى أخيه أو أفاده من الوجيز **❦** وإذا جنى المدبر أو أم
 الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن ارشها كما إذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم
 وجناية المدبر وان نوال لا توجب الأقامة واحدة وينضارون بالحصن فيها وتعتبر قيمته لكل
 واحد في حالة الجناية عليه حتى لو قتل قتيلاً خطأ وقيمه ألف ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر
 خطأ فالألف الزائدة للثاني وتخاصم في الأول فإن جنى المدبر بجناية أخرى وقد دفع المولى
 القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا تثنى على المولى بالاجماع وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء
 فالولي بالتخييار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الأولى وهذا عند أبي حنيفة وقال
 لا تثنى على المولى من الهداية ولو اتبع ولي الثانية المولى على قول الامام يرجع المولى على
 الأول بما أخذ منه ولي الثانية ذكره في الجمع وعلى هذا الخلاف لو حفر بئراً وقع فيها انسان
 الا انه يضمن قيمته يوم الحفر لا يوم الجناية ولو دفع المولى القيمة إلى الأول بغير قضاء بعد ما وقع

الثاني في البئر غرم الثاني بالاجماع ويرجع بالاول ووضع الحجر في الطريق وسوفه الهداية ومسه
 الماء بمنزلة الحجر ولوغصب مالا واستهلكه يبيع لم يغر المولى ولوقتل المولى خطأ يبيع
 في قيمته والتدبير وصية برفقته ولا وصية للقاتل ولوحفر المدبر بثر اوقع فيها المولى أو من
 يرثه مولاة هدر دمه ولوقتل مولاة عمدا فلورثة بالخيار ان شاءوا قتله وان شاءوا استعوه في
 قيمته ثم قتله من الوجيز ولو أعتق المولى المدبر وقد جنى جنائيا لا يلزمه الاقيمة
 واحدة وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا وإذا أقر المدبر بجناية الخطالم بجزا اقراره
 ولا يلزم المولى به شيء عتق أو لم يعتق لان موجب جنابة الخطأ على سببه وأقراره به لا ينفذ
 على السبب من الهداية ولو ادعى مشتري العبدان البائع كان دوره فأنكر حتى جنى
 العبد فالحال موقوف عند أبي حنيفة وقال يسى ولو ادعى استيلا دسركه فأنكر بغت
 الجارية فنصف الارش على المنكر والتصف موقوف عند أبي حنيفة ويوجب أبو يوسف
 الموقوف في كسبهما أو يجب محمد الكل هاتان في عتق المجمع ولومات المدبر وانقضت
 قيمته بعد الجنابة بلا فصل لم يطل من المولى شيء وعليه قيمته مائة ولو جنى المكاتب جنائيا
 أو واحدة كان عليه الاقل من قيمته ومن الارش وان منكرت الجنائيات قبل القضاء
 لزمته قيمة واحدة ولو قضى عليه ثم جنى أخرى فان قضى عليه بضمه أخرى لان جنابة
 المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء أو بالصلح أو بالأس عن الدفع بان يعتق أو يموت فيتوقف
 وجوب القيمة على ما يوجب فكسدها وهي الاشياء الثلاثة وان عجز قبل أن يقضى دفعه
 مولاة أو وفداه وان قضى عليه ثم عجز يبيع فيها الا أن يقضى عنه مولاة وان أعتق يسى
 وجناية عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا انه اذا قدي والغداء أزيد من قيمته زيادة فاحشة
 أو دفع وقيمة العبد أكثر من الارش كثيرا فاحشا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يصح ولو
 جنى مكاتب على مولاة أو عبده أو ابنة كان كالوحي على غيرهم فان عجز هدرت الجنابة قضى
 بها أولا من الوجيز العبد المحن عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة كذا في الاشياء من القول
 في عن المثل وفي الخلاصة الجنابة على العبد فيما دون النفس لا تخول ما ان تكون مستهلكة
 أو غير مستهلكة مثاله فقهاء العينين وقطع اليد والرجلين والذكور وقطع يد ورجل من جانب
 واحد وأما قطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم ينبت فقبسه روايتان في رواية مستهلكة وفي
 رواية غير مستهلكة ولو كانت الجنابة على الحر لا تجب كمال الدية كقطع يد ورجل من
 خلاف فذلك غير مستهلكة والاصل ان كل جنابة لو حصلت على الحر ولو ارض مقدر
 كالموضوعة فيها خمسمائة وذلك نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد يجب نصف عشر قيمته
 الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص نصف درهم وان كانت أذنا واحدة أو عيناً واحدة يجب
 نصف قيمته الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم فان
 لم يكن لها ارض مقدر في الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع اذن واحدة وتلف حاجب
 واحدة روايتان واختار الطحاوي انه يجب نقصان قيمته وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية

أخرى قطعها وشقها مستهلك فيجب نصف قيمته ثم ان كانت الجناية مستهلكة فنقد أبي
 حنيفة المولى بالخيار ان شاء جالس العبد لنفسه ولا شيء يرجع به وان شاء سلمه الى الجاني ويرجع
 بغيره وعندهما ان شاء سلم ويرجع بالقيمة وان شاء جالس ويرجع بنقصانه اهـ ومن
 قتل عبدا خطأ فليبه قيمته لا تزداد على دية الحر عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة
 آلاف درهم أو أكثر قضى بعشرة آلاف درهم الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمته على الدية
 قضى بخمسة آلاف الا عشرة هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو الليث قيمته بالغة ما بلغت
 كافي الفصم وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف منقوصة بخمسة لان البدن من
 الآدمي نصفه فيعتبر كره وينقص هذا القدر اظهار الاخطا ورتبه وكل ما يحد من دية
 الحر فهو ومقدور من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر ولو قال لعبديه أحدكم حرمت
 ثم جاز فوقع العتق على أحدهما فإرشهما للمولى ولو قتلهما رجل تجب دية مروية عبد فان شاء
 المولى دفع العبد المقتول وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان وهذا بخلاف
 المدبر عند أبي حنيفة وقال أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال
 الشافعي يضمه كل القيمة ويعمل الجثة ولو قطع يد عبد يؤمر المولى بالدفع أو الفداء من
 الهداية ❶ ولو قطع رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهه ان قطع رجله من جانب
 اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه ان كان فيجب عليه
 ضمان ما انتقص من قيمته ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع الرجل لامن جانب اليد
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد المقطوع اليد يطع انسان
 يده الاخرى كان عليه نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم
 الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص
 الثلث فطئت الثلث وان كان مكان القطع فوق العين فاذا فقأ عين عبد مفقوء العين يجب
 عليه ما انتقص من قيمته مفقوء العين ولو ضرب بسن مملوك فاصفر فوجب حكمه عدل
 بالاتفاق من فاضى خان ❷ ولو دفعت جارية جارية أخرى فذهبت عذارها قال محمد عليها
 صداق مثلها بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه في جارية نسيته فادعتاني حام فاذبحت عذرة
 احدهما فنصف الاخرى صداق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة بخاري من الصغرى ❸ ولو
 جنى العبد الموصى برقبته لرجل وبخدمته لا تخرف الفداء على المخدم فان مات رجع ورثته
 بالفداء على صاحب الرقبة وكان بمنزلة الذين في عتقه ولو أوى المخدم الفداء فدى صاحب
 الرقبة أو دفع وبطلت وصية المخدم ولو جنى على العبد الخادم جناية لا تنقص الخدمة كان
 الارش لصاحب الرقبة وكذلك لو كان كسب أو وهب الخادم ولو نقصت الخدمة يشتري
 بالارش خادما يخدمه وان لم يبلغ ثمن خادم يبيع الاول وضم ثمنه الى الارش فيشتري خادما
 ولو اسلم طاني الارش أن يقتله جاز لانه انتقص حقه المتعلق برقبته من الوحيين ❹ واذا
 قتل خطأ أخذت قيمته وبشترى بها عبدا ويقتل حق الموصى له فيه كذا في الاشياء من القول

في الملك **❦** رجل شج غير موصحة في رواية المبسوط والجامع يجب ارش مقدر بنصف
عشر قيمته وفي رواية النوادر عن أصحابنا يجب التقصان كالباقي ذكره في الصغرى **❦** ولو
خلق عليه عبد فلم تثبت في قياس قول أبي حنيفة يجب ما يخص العبد **❦** واذا قتل الرجل
عبده أو أم ولده فإنه يزور ويحبس ولا يجب انقصاص ولا الدية ولو كان على العبد من غرم
المولى قيمته لغرمائه حالة كالموجود العبد قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى تؤخذ في
ثلاث سنين يقضى منه كائنه وبحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا لورثته **❦** ولو وجد الرجل
قتيلا في دار عبده المأذون كانت الدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا أو لم يكن من
قاضي خان **❦** وان حرق المولى على مكانه أو على ولد المكاتب لم يمتنع الجناية لأنه صار
كالاجنبي كأي الهداية وغيرها **❦** واذا جنى العبد المصوب على مولاه جناية موجبة للمال
بان قتله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بان أنفق شيئا من ملكه تغيب حريته عند
أبي حنيفة حتى يضمن القاصب قيمة العبد المصوب لمولاه إلا أن يكون الارش أو قيمة
المثل أقل من قيمة العبد وقال صاحب الجناية على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر ولو
جنى على فاسده أو رقيقه جناية موجبة للمال فعند أبي حنيفة لا تعتبر فتكون هدر حتى
لا يحاطب المولى بالدفع أو الفداء وقالان تكون معتبرة وقال اللؤلؤ دفع العبد أو أفاده بالارض
واذا جنى المدبر في يد القاصب غرم مولاه الأقل من قيمته ومن ارش الجناية ورجع به على
القاصب واذا جنى المدبر في يد القاصب ثم رده على المولى بغنى عند المولى جناية أخرى فعلى
المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على القاصب ويدفعه الى ولي الجناية
الاولى ثم يرجع بذلك على القاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد نصف القيمة
التي يرجع به على القاصب بسلام للمولى ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى لو جنى عبد المولى أولا
ثم غصبه فجنى عنده ضمن المولى قيمته له ما ورجع نصفها على القاصب فبدفعه الى ولي الجناية
الاولى ولا يرجع به على القاصب وهذا بالاجماع والجواب في العبد كالجواب في المدبر في
جميع ما ذكرنا إلا أن المولى يدفع العبد والقيمة في المدبر ومن غصب مدبرا فجنى عنده جناية
ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين ثم يرجع
بقيمة على القاصب فبدفع نصفها الى ولي الاولى ويرجع به على القاصب ولا يدفعه الى ولي
الجناية الاولى ولا الى ولي الجناية الثانية ثم قبل هذه المسئلة على الاختلاف مع محمد كالاولى
وقيل على الاتفاق بالاجماع هذه الجلمة من الهداية **❦** مريض سررقه فقتل مولاه فعليه
أن يسرى في قيمته عند أبي حنيفة احداهما انقضاء الوصية اذا التعر في مرض موته وصية
فلم تجز لقائه إلا أن العتق لا يحتمل التقص بعد وقوعه فبقيت قيمته ثم عليه قيمة أخرى يقتله
اذا المنسحق كتاب عنده والمكاتب يقتله مولاه يلزمه الأقل من قيمته ومن الدية والقيمة
هنا أقل فيسرى لذلك في قيمته وقال ابي في قيمة واحدة للوصية اذا الدية على عاقلة كقتله بعد
عتقه والمنسحق سرمدون عندهما كذا في الوصية من أحكام المرضى من القسوليين

﴿الفصل السابع في الجنين﴾

إذا ضرب بطن امرأة فألفت جنينا ميتا وجبت الغرة على عاقلة في سنة والغرة عندهما خمسمائة درهم نصف عشر ذية الرجل ذكرًا كان الجنين أو أنثى أو عبدًا أو فرسًا قيمته خمسمائة درهم فإن ألفت حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وإن ألقته ميتا ثم ماتت الأم فعليه دية في الأم وغرة في الجنين وإن ماتت الأم ثم ألقته ميتا فعليه ديتان وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث الضارب حتى لو كان الضارب الأب وجبت الغرة على عاقلة ولا يرث منها ذكراه في الهداية وإذا أسقطت المرأة الولد وجبت الغرة على عاقلة وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ولا يرث منها وإن لم تنعمد إسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها كافي قاضي خان وفي الوقاية أسقطت الحرة الولد عبدًا أو أوفعل بلا إذن زوجها وجبت الغرة وإن أذن لالعدم التعدي انتهى وكذلك مختلفة حامل احتملت لمضي عدتها بإسقاط الولد فعليا الغرة للزوج كافي الوجيز والفصولين وفي جنين الامة نصف عشر قيمته إن كان ذكرًا وعشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في القدر سواء عند أبي حنيفة وقال في جنين الامة نقصان الامة كافي مختلفة الشاة من قاضي خان ويعتبر قيمة نفسه لاقية أمه ذكره في الوجيز ويجب في مال الضارب حالا كافي المجمع وإن ضرب فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألقته حيا ثم مات نجب قيمته حيا ولا تنجب الدية وإن مات بعد العتق وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمة ما بين كونه مضرا وبالي كونه غير مضروب من الهداية ❶ وإن ضرب بطن امرأة فألفت جنينين أحدهما ميت والآخر حي قبلت الحي بعد الإسقاط من ذلك الضرب كان على الضارب غرة في الميت وذية كاملة في الحي ❷ كافي قاضي خان وإن ألقته مباحين ثم ماتا في كل واحد منهما ذية كاملة وإن ألقته مامين فمهما غرتا في الوجيز والحاصل أنه يجب في كل واحد من الجنين حالة الإجماع ما يجب حالة الأفراد كافي الخلاصة وإن ضربت المرأة بطن نفسها فألفت جنينًا إن تعدت بذلك إسقاط الولد وجبت الغرة والأفلاذ كرهه في المصغري ❸ والجنين الذي استبان بعض خلقه كالتمام في جميع الأحكام ذكره في الهداية ❹ وفي الفصولين عن الزيادة أن شري أمه غلعت منه ثم ضربت بطن نفسها أو فعلت شيئا كدوا وغيره متعمدة لسقوط الجنين ثم استخفها رجل بينة وقضى له بها وبقرها يقال للمستحق قتل أمته ولدها وهو ولد هذا الرجل وهو حر لأنه ولد مغرور وولد المغرور حر والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع أمته أو أفلدها بغرة الجنين الحر ثم قال صاحب الفصولين أقول إذا أخذ الغرة بنفي أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقعة الجنين إذ قيام البدل بقيام البدل عنه كما هو كذلك في ولد مغرور قتل قد أنبته عن الكافي وغيره في كتابنا المسمى بطائفة الإشارات انتهى والله أعلم

﴿الباب الثالث عشر في مسائل الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا
وضمان السارق وقاطع الطريق﴾

اذا وجب على رجل حد او تعزير بخلافه الامام او عززه فانت قدمه هدر بخلاف الزوج
 اذا عزز زوجته فيما يجوز له تعزيرها حيث ضمن كافي الهداية والكفر والاصل فيه ان
 الواجب لا يتقدم وصف السلامة والمباح بتقيدها وفصل الامام من قبيل الاول وفصل
 الزوج من قبيل الثاني وقام الكلام في فروع هذا الاصل في التعزير من الزبطي وذكروا
 عن الاشياء طرفا منه في الجنائيات **§** ابن سماعة عن أبي يوسف قاضي أي التعزير لرجل
 مائة فئات قال لا يضمن لانه قد ورد الاثر ان **§** كثر ما عزروه مائة فان زاد على مائة فئات
 فنصف الدية في بيت المال من مشغل الاحكام بخلاف الوجيز **§** لو شهد أربعة على رجل
 بالزنا وهو غير محصن فجاء بجرحه الجداومات ثم وجد أحدهم عبدا أو محدواً وقذف فلا
 ضمان على أحد عند أبي حنيفة ولكن تحل الشهود وقال صاحب ابرار الجرح والدية في
 بيت المال وعلى هذا اذا رجعوا ويحدون ولا ضمان عليهم عنده وقال لا يجب عليهم الضمان في
 الرجوع كافي الهداية وقاضي خان وعلى هذا الاختلاف لو ظهر أحدهم كافراً ذكره في الوجيز
 ولا ضمان على الجدا ولا صرح به في الهداية وان كان المشهود عليه بالزنا محصناً فرجم ثم
 ظهر واهب الدية على بيت المال اتفاقاً **§** شهد أربعة بالزنا فرجم ثم رجع منهم واحد
 وعزم ربع الدية وهكذا كلما رجع واحد منهم حد وعزم ربع الدية وان كانوا خمسة فرجع
 أحدهم لاشئ عليه فان رجع آخر حد وعزم ربع الدية واذا شهد أربعة على الزنا فزكوا
 فرجم ثم ظهروا مجوساً أو عبيداً فالدية على المزكى عند أبي حنيفة وقال اهمل بيت المال قبل
 هذا اذا قالوا نعلم ان التزكية على علمنا بحالهم وان قالوا أخطأنا فالدية في بيت المال اتفاقاً
 وهذا اذا أخبروا بالحرية والاسلام وأما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبيداً فالدية في بيت المال
 اتفاقاً ولا ضمان على الشهود ذكره في الهداية ولو رجع المزكى عن التزكية بعد الرجم
 عزروا وعليهم الضمان عند أبي حنيفة بخلاف الهمس ذكره في المجمع قال في شرحه هذا اذا قالوا
 نعلم ان التزكية وان قالوا أخطأنا في التزكية يضمنون اتفاقاً **§** وان شهد أربعة على محصن
 بالزنا ورجلان على الاحصان ثم رجع شهود الاحصان بعد الرجم لا يجب الضمان على شهود
 الاحصان ولا يحدون ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر لاحد على أحد
 وتكون الدية على الفريقين نصفين وان شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضي برجسه
 فقتله رجل ثم وجد الشهود عبيداً على القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ويجب القصاص
 ولو رجم ثم ظهروا عبيداً فالدية على بيت المال **§** كمالو باعمر الامام الرجم بنفسه ذكره
 في الهداية **§** رجل أقر بالزنا وهو محصن فأمر القاضي برجسه فذهب البرجم فرجع عما
 أقر فقتله رجل لاشئ عليه ماله بطل القاضي عقد الرجم **§** ومن زنى بامرأة فأنفأها ولم
 يستكمل معه البول حد وضمن الدية وان كانت تستكمل حد وضمن ثلث الدية لانه أجافها وفي
 الجاف ثلث الدية وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستكمل البول لزمه ثلث الدية
 والمهر كاملاً ولا حد يزور وان كانت لا تستكمل ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

محمد بن نفع ولا حد على الرجل من الوحيز ❊ اذا زنى بصغيرة مشتهاة بشبهة أو كبيرة
مستكرهة فاقضها وجبت الدية لتقويت جنس المنفعة في ماله لا تشبه النعمد ولا يجب
عليه العقر عندهما وقال محمد يجب وأما الحد فلا يجب اتفاقا وان لم تكن مشتهاة لزمه المهر
كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع الشبهة لم تكن التصور في معنى الزنا ❊ ولو وطئ
صغيرة مشتهاة بدوى الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير دوى الشبهة فعليه
الحد ولا مهر لوجوب الحد ولا شيء لها في الاضاعة في الفصلين لرضاها به من شرح المجمع
والا قضاء من المشايخ من قال هو جعل مسلك البول والحيف واحد ومنهم من قال هو جعل
مسلك البول والغائط واحد اذا ذكره في الحقائق واعلم ان الخلاف فيما اذا قضاهما بحيث
لا تنفس البول اذ لو كانت مفصاة مستسكة قولها من ثبات الدية لانه في معنى الجائفة
ولا يجب معه العقر اتفاقا من شرح المجمع ولو اكره امرأه على الزنا فزنى بها فعليه الحد فقط
عندنا وقال مالك عليه العقر ايضا من درر البحار ❊ واذا زنى بجارية فقتلها بغير الزنا
وجبت عليه قيمتها فقط الحد عند أبي يوسف وقال ابو حنيفة ايضا من الهداية ❊ ولو زنى
بامرأة صغيرة لا يجامع مثناها ماتت تجب الدية على ما قلته هذه في الجنائيات من الخلاصة
❊ ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارها على قول أبي يوسف ومحمد بنظر الى مهر
مثله اغبر بكارها الى نقصان البكارة أي ما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو
أن صيدا زنى بصبيبة لا حد وعليه المهر في ماله بازالة البكارة لانه مؤاخذ بما فعله وانما لم
يصح نص عليه في الصغيرى وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لوجوبه على الصبي
كان للمولى الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبيبا شيء فله عزم كان للمولى أن يرجع على
الآمر فلا يفيد نفيه الصغيرى ذكره قاضيان ووجه آخر ذكره في الصغيرى وهو ان رضاها
معتبر في اسقاط حقها ❊ ولو أن أمة بالغة دعت صبيبا فزنى بها وأذهب عذرتها كان على
الصبي مهرها لان أمر الأمة لا يصح في حق المولى من قاضي خان وكذا لو دعت صبيبة صبيبا
كان عليه المهر من الخلاصة ❊ ولو أن رجلا وطئ بجمعة تغيره كان عليه قيمتها اذ يحرم
أكلها من الصغيرى وغيرها ❊ ادعى على رجل انه وطئ بجاريته وحبلت منه وادعى
النقصان بهذا السببه ان يحلفه ان أنكر الدخول بها وان حلفه ان يطلب من الحاكم
تقرير المدعى ولو برهن المدعى طلب النقصان كذا في مشتمل الهداية ❊ ومن وطئ
جارية ابنه فجاءت فولد فادعاه ثبت نسبه وكان عليه قيمتها ولا حد عليه والظاهر من كلامهم
ان الاعتبار بقيمتها قبل اغلاق بقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكما كذا
في الاشياء من القول في غر المثل ❊ وفي المتنعي عن الامام أدركت الحسن وهو نقيب لك قتلته
قال محمد ان قتلته غرم الدية في ماله وقال الثاني حذرة فان ذهب والا فارمه فان دخل يتناخفت
ان يبدأ بضرب أو خفت ان يرميها فارمه ولا تعذر وقال محمد لو أن لصا دخل دارا ولا
سلاح معه وصاحب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه ان ثبت الاته بخاف أن يأخذ بعض

مناعه ولا يقد عليه وسعه ضربه وقتله وكذا الرأى في منزله وجلا مع أهل بيته وجاره فنجبر
 وخاف ان أخذه ان يهجره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ما **❧** ولو استكره
 رجل امرأة لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله قدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا
 بالقتل **❧** قتله صاحب الدار ورهن قدمه هدر وان لم يكن له بيته على انه كرا ن لم يكن المقتول
 معسروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان متهمها بما فكذلك في القياس وفي
 الاستحسان تجب الدية في مثله لان دالة الحال أو رثت شبهة في القصاص لاقى المال - من
 البرازية **❧** ولو نهب حائط ولم ينفذ نفسه حتى - سلم صاحب البيت فاقى عليه حجر اقتله
 لا قصاص عليه وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية من مشغل الاحكام **❧** لو قطع القاضي يد
 السارق فسرى الى النفس ومات فلا ضمان كافي الاشياء وهي من فروع الاسل الذي مر في
 أول الباب **❧** ولو أمر القاضي الجلاد بقطع يمينه فقطع يساره لا ضمان عليه عند أبي
 حنيفة وقال ايضاً في العمدون الخطأ وقال زفر يضمن فيه ما هو القياس وعلى هذا لو قطع
 يساره غير الجلاد لا يضمن أبضاً عنده هو الصحيح ولو أخرج السارق يساره وقال هذا يميني
 لا يضمن بالاتفاق من الهداية **❧** وفي شرح المجمع هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق املوا
 قال اقطع يده فلا يضمن اتفاقا وفيه أيضا لو قطع رجل السارق قبل أن يأمر الحاكم به يجب
 القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقا اه **❧** واذا قطع السارق بالسرقة والمال باق رده
 على صاحبه وان كان مستكلاً لا ضمان عليه سواء تلف بنفسه أو تلفه في رواية أبي يوسف
 عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ذكره
 في الايضاح وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يضمن بالاستملاء ومن سرق سرقا قطع
 في احداها فهو ولجبهها ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وقال ايضاً **❧** كلها الا التي قطع لها
 والخلاف فيما اذا حضر أحدهم وادعى السرقة فان حضر واجمعوا فقطعت يده وبخه ومنهم
 لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها وعلى هذا الخلاف ان كانت النصب كلها الواحدة
 فخاصم في البعض وكذا قاطع الطريق اذا قتل فلا ضمان عليه في مال أخذه قتل وان أخذ
 قاطع الطريق بعدما تاب وقد قتل عدواً أو أخذ ما لا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاءوا عفوا عنه
 ويجب عليه ضمان المال هل في يده أو استلمت من الهداية **❧** ولو أقر العبد المأذون
 بالسرقة يهص ويقطع والمال للمسروق منه ان كان قائماً وان كان هالكا فلا ضمان عليه
 صدقه مولاة أو كذبته في ذلك وان كان محجوراً عليه والمال هالكا قطع يده ولا ضمان
 عليه وان كان قائماً فان صدقه مولاة فكذلك وان كذبته قال أبو حنيفة يقطع والمال للمسروق
 منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى **❧** ولو اجتمع عشرة نسوة قطعن الطريق وأخذن
 المال فقبابن مضمن المال من الوجيز **❧** اذا جمع المباشر والمباسب أضيف الحكم الى
 المباشر فلا ضمان على من دل سارقا على مال انسان فسرقة هذه في القاعدة الأخيرة من
 الاشياء **❧** السارق اذا أخذ الثمن بعد ما دخل البيت لم يقطع وغرم مثلهما **❧** رجل نهب

حائطا صغيرا ذن المالك ثم غلبه ودخل سارق ومرق شيئا اختارانه لا يضمن التائب ما سرقه
السارق من الخلاصة ❦ السارق لو رده الى دار المالك أو الى من في عياله في الجمارع لا يبرأ
عن الضمان ويسقط استحقاقه من المشتل

❦ الباب الرابع عشر في الاكراه

الاكراه بثبت حكمه اذا حصل من يقدر على ايقاع ما تعذبه سلطانا كان أو غيره وان
غلب المكره من نظرم أن كرهه يزول الاكراه ذكره قاضي خان ونفس الامر من السلطان
اكراه من غير تديد ووعيد ومن غيره لا الا ان يعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يعتزل أمر
بقته أو يقطع عضوه أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه كقاضي خان
والاشباه ومن أكرهه على بيع ماله بضرب شديد أو حبس حتى يباع فهو بالخيار ان شاء
أمضى البيع وان شاء فسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على الشراء فالبايع
يضمن أيهما شاء فان ضمن المكره رجع على المشتري بالقيمة وان ضمن المشتري لا يرجع شيء
من الهداية ❦ ولو أكرهه على الشراء فهو كالمبيع في يده ان هلك من غير تعدل يضمن وحيث
امانة ❦ ومن أكرهه على النكاح باكثر من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة
ولا يرجع على المكره شيء من مشغل الهداية ❦ ولو أكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده
ففعل يقع ويرجع على المكره بقيمة العبد ومهرها كان أو معدرا ولا سعاية على العبد
ولا يرجع الا أمره على العبد بالضمعان ويرجع نصف المهر ان كان قبل الدخول وان لم يكن
في العقد شيء يرجع على الأمر بما لزمه من المتعة وبعد الدخول لا يرجع على الأمر شيء
ومحل المسئلة الهداية قال ابن كمال في الاصلاح والايضاح هذا اذا كان الاكراه على
الاعتاق قولنا أما اذا كان فضلا كالأمر على شراء ذبي رحم محرم منه فإنه لا يرجع المكره
على المكره بالقيمة اه ❦ اذا أكره الرجل بوعيد ديد أو حبس على قتل مسلم ففعل
لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وان أكره قتل أو اتلف عضو ففعل قال
أبو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ولا يجب القصاص وكان على الأمرية المقتول في ماله في
ثلاث سنين وقال زفر الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال الشافعي ومالك
بقتل جميعا ❦ السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والا لاقتلن وسعه ان يقطع
واذا قطع كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن أبي يوسف
ولو قال لرجل ائتني نفسك في هذه النار والا لاقتلن ينظر ان كانت النار قد ينجم عنها وقد لا ينجم
وسعه ان يلقى نفسه فيها فان ألتى ومات كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد
وعن أبي يوسف روايتان في رواية يجب القصاص وفي رواية تجب الدية في ماله وان كانت النار
بحيث لا ينجم عنها لكن له في الانقاء قليل راحة كان لمان يلقى نفسه فيها وقيل بان هذا قول
أبي يوسف فان ألتى نفسه فيها وهلك كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد وفي

قول أبي يوسف تجب الدية في مال الآمر ولا قصاص وإن لم يكن في القاء النفس قليل راحة
 ولا ينجوم منها إلا بسبعة إن يلقى نفسه فإذا أتى هدر دمه في قولهم ولو قال اتقيين نفسك من
 شاطئ الجبل ولا تقتلنك فإن لم يكن له في الإلقاء أدنى راحة لا بسبعة الإلقاء فإن أتى وهلك
 هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه الإلقاء في قباص قول أبي حنيفة فإن أتى وهلك
 فدبته على عاقلة الآمر وفي قول صاحبه لا بسعة الإلقاء فإن أتى وهلك كان على الآمر
 القصاص وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والقي نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة
 الآمر في قولهم ولو قال له اتقي نفسك في هذا الماء والقتل إن كان يعلم أنه لا ينجوم إلا بسبعة
 إن يفعل فإن فعل هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبي حنيفة وعندهما
 لا بسعة فإن فعل وهلك كانت الدية على عاقلة الآمر عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ديبته
 على الآمر في ماله ولا قصاص وقال محمد عليه القصاص وعن أبي يوسف في رواية مثل قول
 محمد بن قاضي خان **❦** ولا يجب على المكره دية المكره على القتل لو قتله إلا أن تردعا عن
 نفسه ذكره في الأشباه **❦** وإن أكرهه على اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه أو على عضو
 من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن يضمن الآمر لأن المكره آفة للمكره
 فمما يصح آفة له والاتلاف من هذا القبيل ذكره في الهداية قال في الخلاصة وأما حكم
 الضمان فكل شيء لا يصلح أن يكون آفة لغیره فالضمان على الفاعل كالوأ كرهه على أخذ مال
 الغير وكل شيء يصلح أن يكون آفة لغیره فالضمان على المكره كما إذا أكرهه على القتل أو
 استئثار مال الغير فالضمان على المكره خاصة إلا أن في الإكراه بالقتل يجب القصاص
 على المكره عندهما وعند أبي يوسف تجب الدية على المكره ولا يرجع على المكره شيء
 وكذا لو أكرهه على شراء من يعتق عليه بالعين أو القرابة لم يرجع على المكره من الأشباه
 ولو أكرهه على التسليم يرجع على المكره بالنقصان في الحال وإذا مات المولى وعق
 وجع الوارث بباقي قيمته على المكره ولو أكرهه بقتل رجل ولم يقل له اقتله والقتل لكن
 المأمور بسلم بدلالة الحال أنه إن لم يعتقل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف
 على نفسه أو يتلف عضوا كان مكرها من مثل الهداية **❦** وإن أكرهت المرأة على
 التكاثر فلا شيء على المكره فإن كان الزوج كفوا أو المسمى مهر المثل أو أكثر جاز وإن كان
 أقل فالزوج بالخيار إن شاء أتم لها مهر المثل وإن شاء فارقها أن لم يدخل بها ولا شيء عليه
 وإن دخل بها وهي طائفة فهو رضا بالمسمى إلا أن للولي ما حق الاعتراض **❦** وإن أكرهت
 المرأة حتى تقبل تطليقة على ألف بعد الدخول ولم يكره الزوج لم يلزمها شيء فالطلاق رجعي
 وإن قالت بعد ذلك نرضيت الطلاق بذلك كان الطلاق بائنا وزمها المال عند أبي حنيفة
 وعند محمد رجعي ولا مال عليها **❦** ولو أكرهت أمة أعتقت على أن تختار نفسها قبل الدخول
 فلا مهر لها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكره **❦** ٢ ولو أكرهه على أن يعتق عبدا باقى
 ٢ قوله ولو أكره ما عدا الهندي ولو أكرهه على أن يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد
 وقيمته ألف والعبد غير مكره فالعتق جائز على المائة ثم يضر مولى العبد فإن شاء باقى ٨١

من قيمته وقيمته ألف والعبد غير مكره يعتق تمام القيمة ثم ان شاء المولى ضمن المكره
قيمته ثم هو يرجع على العبد بمائة درهم وان شاء المولى ضمن المكره تسعمائة وأخذ من
العبد مائة من الوجيز ولو أكره على اعتناق نصف عبده فاعتق كله فهو مختار عند أبي
حنيفة خلافا لهما ولو أكره على اعتناق كله فاعتق نصفه فالمكره ضامن لنصفه عنده
وقال صاحباه هو ضامن لكليه من الجميع **في مطلب عدم جريان الاكراه** والنزول لا يعمل
فيه الا كراهه لانه يحتمل الفسخ ولا رجوع له على المكره بماله لانه لا مطلب له في الدنيا فلا
يطلب به فيها وكذا العجين والظهار لا يعمل فيهما الا كراهه وكذا الرجعة والايلام التي فيسه
باللسان والطمع من جانبها عين أو طلاق لا يعمل فيه الا كراهه فلو كان الزوج مكرها أدونها لزمه
البدل لرضاه بالانزاع من الهداية **في لو أكره على قطع يد رجل ففعل ثم قطع وجهه**
طوعا عاقبات المقطوع فعند أبي يوسف تجب الدية على المكره والمكره جيب عاقب ماله ما
وأوجب القصاص عليهما من الجميع **في الاكراه بوعيد الحبس والقيود** يظهر في الأقوال
نحو البيع والاجارة والاقرار والهبة والصدقة وبراءة القربى من الدين ونحو ذلك فلا تصح
منه هذه التصرفات ولا يظهر في الأفعال حتى لو أكره بوعيد وقيود وجس على أن يطرح
ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله إلى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها ولا كراهه
بوعيد القتل والتأنيب العضوي يظهر في الأقوال والأفعال جميعا **في لو أكره القاضي**
رجلا لبقير السرقة أو قتل رجل بعهده أو قطع يد رجل بعهده فأقر بقطع يده أو قتله فقطع
يده أو قتل ان كان المقر موصوفا بالصالح يقتص من القاضي وان كان متهما بالسرقة
معروفا بالسرقة واقتل في القياس يقتص من القاضي ولا يقتص استخسانا **في وإذا أكره**
الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الأخذ بضمح الإبداع وبكون أمانة
عند الأخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الآخر المكره فقبضها فضاغت
في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أدفعها إلى الآخر المكره كما أمر به فهو داخل
في الضمان وان قال قبضتها حتى أردها إلى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لأخيه
عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره
الموهوب له على القبض قتل المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له **في إذا**
أكره الرجل امرأته بضرب متلف متصالح من الصداق أو تبرئه كان أكرها لا يصح حلها
ولا أرواها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في أي
مكان بقدر الظالم على تحقيق ما هدبه وعند أبي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان
في المنازلة والقرى لئلا كان أنهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار **في وان**
أكره رجلا على أن يقرب المال قال بعضهم إذا هدده وأكرهه بما يخاف منه انصرفوا بين
يكون أكرها ولو لم يزد كرمحمد لذلك حد أقولوا وهو مقوض إلى رأي الحاكم أما الضرب بسوط
واحد أو جرس يوم أو قيد يوم فلا يكون أكرها في الإقرار بالف **في لو أكره ليقرب رجل عمال**

فاقر وأخذ الرجل المال وغاب بحيث لا يقدّر عليه ومات مقلبا كان المكروه أن يرجع بذلك على المكروه وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكروه بالدية فيما لا يجب فيه التصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو أكره على قتل عبده يقتل أو غيره لا يسعه أن يفعل لانه مظلوم فلا ينظم غيره فان فعل كان له أن يرجع على المكروه بقيمة العبد ولو كان العبد بين اثنين فأكره أحدهما على اعتاق نصيبه ففعله وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمن المكروه كان للمكروه أن يرجع على العبد ولو أكره الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدّر عليه كان للواهب أن يرجع على المكروه بقيمة عبده ❶ وإذا أكره الرجل على أن يتزوج امرأه فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكروه فان كان انكاحا باكر من مهر المثل لا تزم الزيادة ❷ وإذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع على المكروه ❸ وكذا لو أكره على الهبة بعوض يسدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه وكذا لو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع على المكروه ❹ ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل يقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المكروه قصاصا بمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد ❺ ولو أكره الرجل على أن يشتري عبدا إذا رحم محرم منه أو أكره على شراء عبد حلف بعتقه أن ملكه وقد أكرهه على أن يشتريه بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف درهم فاشتري وقبض العبد بعتق العبد ويجب على المشتري ألف درهم لانه مضنون بقيمته ولا يرجع على المكروه لانه دخل في ملكه مثل ماوجب عليه من البذل كما قال ان تزوجت امرأه فهي طالق وأكرهه على أن يتزوج امرأه بمهر مثلها جاز انكاحه ونطقه وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه ❶ ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا اعتق ولا يرجع على المكروه بشئ وان ورث عبدا في هذه الصورة اعتق ولا يرجع على المكروه بقيمة العبد استخسانا ❷ ولو أكره الرجل على أن يقول للعبد ان شئت فأنت حر وان دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار اعتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد ❸ ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعله نفسه وذلك الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا بخلاف تركه الإهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكروه بقيمة العبد ❹ ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحليس ❶ ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذرا أو صدقة أو حجا أو شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع على المكروه بشئ ❷ ولو أكره على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء فهو أكراه على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل ان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على

❸ قوله من الظهار ففعل الخ هنا سقط فليراجع وينظر أول المسئلة اه

المكره بشئ وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط ضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط ❊ ولو كان المكره صيداً أو معقوفاً حكمه ما في الاكراه حكم البالغ الماقل ولو كان المكره غلاماً أو معقوفاً تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل وتكون الذبحة على عاقلة المكره بنصف قيمة العبد ❊ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب ٣ عبدة فقتل رجح على المكره بنصف قيمة العبد ❊ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب سوط على الاقرار بالمال فأقر صرح اقراره قالوا ان كان الرجل من أنصار الناس بحيث يستكف عن ضرب سوط في الملا أو حبس يوم فإنه يكون مكرهاً فلا يصح اقراره ❊ ولو أكره بالقتل على الاقرار بألف فأقر بخمسائه لم يصح ولو أقر بالفين أو أقر بمائة دينار أو نصف آخر لزمه من الوجيز ❊ ولو ان رجلاً جرح رجلاً الى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حله منه هذه في القصب من قاضيات واجارة الدواب من الخلاصة ❊ أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلمستحقها ضمن المورد من القنية

❊ (الباب الخامس عشر في مسائل الصيد والذباح) ❊

رجل رعى صيداً فأصابه ولم يشغله ولم يخرج به عن حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل أكله وان كان الاول ألتحقه فرماه الثاني فقتله فهو للاول ولم يحل أكله لان سهم الاول لم ألتحقه فقد أخرجه من أن يكون صيداً فلا يحل الأبركة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمته بمجرد جرحه الا إذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول يحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني يحال لا يسلم الصيد منه كما إذا بان رأسه ليكون القتل مضافاً الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحتين أو لا يدري قال في الزيارات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته بمجرد جرحه احتسين ثم يضمن نصف قيمة لحمه وحمل المسئلة الهداية وان رميا معا الى صيد فسبق سهم أحدهما وألتحقه ثم طعن الآخر فقتله كان للاول ولا يحرم أكله عندنا خلافاً لفرز كره في المجموع وصورة المسئلة في الزيارات على ما ذكر في الوجيز هكذا رجلاً ان رميا معا صيداً فبادر أحدهما فأصاب الصيد فكسر جناحه فمات الصيد منه فهو للاول ويحل كله ولا يضمن الثاني شيئاً انتهى وهكذا لو رماه الثاني قبل ان يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئاً ذكره قاضيان ❊ وذكر في باب الجين من فتاواه اذا اجتمع السهل في أرض انسان بغير صنعه واختياره منه فإنه لا يكون لصاحب الأرض الا ان يأخذها انتهى ❊ رعى صيداً في الهواء فلما عاد السهم الى الأرض أصاب انساناً أو مالا يضمن من القنية

❊ (المسائل الاستثنائية) ❊

ذبح شاة لا يرعى حياتها لا يضمن استحقاقاً سواء كان أجنبياً أو راعياً وفي فرس وبغل يفتى ضمان الأجنبي وانما يضمن قيمة فرس وجار لا يرعى حياتهما من الفصولين ❊ وفي

فاضئان من الفصل ومر رجل بشاة غيره وقد أشرفت على الهلاك فذبحها ليكون ضامنا
لانه غير مأثور بال حفظ وذ كرفى التوازل شاة لانسان سقطت بخرخف عليها الموت فذبحها
انسان كبسلا غوث لا يضمن استخسا نالانه مأذون دلالة وكذا القصاب اذا شذرجل شاة
وأضجها و اجاء انسان وذبحها الا يضمن انتهى وتسمى هذه استخسانية قال في الاشباه وليس
منها سلخ الشاة بعد تعليقها للفاوت انتهى وفي الفصولين من مع المريض في جنس
المسائل الاستخسانية ان كل فعل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستخانة فيه لكل أحد دلالة
وبما يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستخانة لكل أحد كالأذبح شاة وعلقها للسلخ فسلخها رجل
ضمن ومن الاول ذبح أضحية غيره في أيامها بلاذنه فانه يجوز استخسانا وكذا الذابح شاة
القصاب اذا شذها للذبح كذا كرماعن فاضئان لا لوليه شذها وقد مر من هذا النوع طرف في
فصل التصرف في مال الغير بلاذن وفي أمره بذبح شاة فلم يذبح حتى باع ثم ذبح يضمن علم
بالباع أولا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم كذا في الاضحية من البرازية

(الباب السادس عشر في مسائل اللقيط واللقطة)

اللقطة أمانة في يد الملتقط لا يضمنه الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب اذا أشهد الملتقط
حين الإخذانه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للاشهاد ان يقول من معه موه
بشدة لقطة قوله على وان لم يشهد عليه وقال أخذتها للرد على المالك يضمن عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله في انه أخذ للرد وان أقرانه أخذها لنفسه يضمن
بالاجماع ذكره في الهداية ثم الخلاف على ما ذكره في الايضاح عن المبسوط وبشرايه
فاضئان فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد أحد يشهده عند الرفع
أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذها منه ظالم لا يكون ضامنا بالاتفاق وان وجد من يشهده
حتى جاو زضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه من فاضئان وفيه أيضا هذا اذا اتفقا
على كونها لقطة ولكن اختلفا هل التقطها المالك أم لا اما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال
المالك أخذتها غصبا وقال الملتقط لقطة أخذتها لك كان الملتقط ضامنا في قولهم جميعا وعلى
الملتقط ان يعرفها الى أن يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ولا يبيى كالاطعمة
المعدة للأكل وبعض التمار الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها وله ان يتنفع بها لو فقيرا فان جاء
صاحبها بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء أمضى الصدقة وله رباها وان شاء ضمن الملتقط
وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده واذا كان قائما أخذته ذكره في الهداية والمعتبرة فيها
يوم التصديق في التضمن لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا
كذا في الاشباه من القول في غن المثل وفي الخلاصة قال القاضي أبو جعفر ان تصدق باذن
القاضي ليس له ان يضمنه انتهى وأما ما ضمن الملتقط والمسكين لا يرجع واحد منهما على
صاحبه بشئ ذكره فاضئان وغيره في وان أنلف العبد ما التقطه قبل التعريف أو بعده

بيع أو فدى وعند ما لك أن أنفقه بعد التعريف لا يطالب به الحال بل بعد العتق كإني أجمع
 وإن كانت اللقطة مما يحتاج إلى النفقة أن كان شيئاً يكن أجرته يؤجرها بأمر القاضي وينفق
 عليها من الأجر وإن أنفق عليها من مال نفسه بغير إذن الحاكم فهو متبرع لا يرجع به على
 المالك وإن أنفق باذن الحاكم كان ذلك ديناً على صاحبها وللمتقط أن يئتمرها منه حتى يحضر
 النفقة فإن هلك بعد الجلس سقط دين النفقة لأنما بالجلس سارت كالزمن وهو مضمون
 بالدين وإن هلك قبل الجلس لا يسقط دين النفقة كإني الهداية وفي الإيضاح نقلا عن
 الدينابيع والتفريب لأبي الحسن القدوري وقال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضي
 وجبها بالنفقة فهلك لم تسقط النفقة خلافاً لغيره لأنما من غير بدل عن عين ولا عن عمل
 منه فيها ولا تناوله عقد يوجب الضمان انتهى قلت ولعل صاحب الهداية أطلع على روايته في
 ذلك من أصحابنا وبالجملة فعلى المفتي أن يتأمل في ذلك عند الفتوى وفي مشغل الهداية عن
 الاستروشي إذا أنفق عليها بأمر القاضي بقاء مالها فقال لا تأخذ أنفقت عليها كذا وكذا
 وذلك نفقة منها وكذا رب الدابة ويجوز أن يكون أنفق عليها فاقول قوله مع عينه على العلم
 لأن الواحد يدعي عليه ديناً وهو ينكره فيكون القول قوله انتهى وكذا في الفصولين عن شيخ
 الإسلام أبي بكر **في** رجل دفع لقطة وأشهد بجاء رجل وادعى أنها له وذكر وزنها وكيلها
 وعدد هائل علامة كانت لها فلم يدفع اليه المتقط وطلب البينة عندنا لا يجبر المتقط على
 الدفع اليه بدون البينة وإن دفعها اليه بالصلاة ثم جاء آخر وأقام البينة أنها له فإن كانت
 اللقطة في يد الأول يأخذها صاحبها منه إذا قدر ولا شيء على أحد وإن كانت هالكة أولم يقدر
 على أخذها فصاحبها بالخيار إن شاء ضمن الآخر وإن شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب
 أن كان المتقط دفع قضاء القاضي لأضمان عليه وإن كان الدافع بغير قضاء القاضي ضمن وفي
 الخلاصة فإن دفع اللقطة اليه يعني إلى من صدقه أنه له ثم جاء آخر واحتجها بالبينة أن وجد
 عندها أخذها وإن هلك ضمن أيها شاء فإن ضمن القاضي لا يرجع على الدافع وإن ضمن الدافع
 يرجع على القاضي وفي رواية هذا إذا دفع بغير قضاء وإن دفع بقضاء لم ضمن عند أبي يوسف
 وعند محمد ضمن انتهى **في** حطب وجد في الماء أن لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه وإن كان له
 قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم **في** التفاح والكتمر إذا كان في نهر جارف أو يجوز أخذه
 وإن كان كذلك إلا أن هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جوزه ثم أخرى حتى يبلغ عشرين أو لها قيمة فإن
 وجد الكل في موضع واحد فهو لقطة وإن وجدها متفرقة اختلف الشايع فيه والاختار
 أنم اللقطة بخلاف النوى إذا وجدت متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز أخذها لأن النواة
 مما يرى عادة فتصير بمنزلة المباح ولا **في** ذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الأشجار
 ويتركها صاحبها فانه بمنزلة النواة وإن وجد في الطريق شجرة أو ورقاً من شجرة ينتفع به نحو ورق
 التوت ونحوه مما يرى إلى دور الفزقان كان كثيره قيمة ليس له أن يأخذه وإن أخذه كان
 ضامناً وإن كان بورقاً لا ينتفع به كان له أن يأخذه **في** رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها

الى المكان الذي وجد هافيه ذكر في المكاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول
 عن ذلك المكان ثم أعاد هاليه وبين ما اذا أعاد هاقبل ان تحول قال الفقيه أبو جعفر انما يبرأ
 اذا أعاد هاقبل التحويل فإذا أعاد هابعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الحكم الشهيد في
 المختصر وفي الخلاصة وعن محمد انه اذا مشى خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعاد هالي مكانها
 برى ان ي. هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذ هالياً كلها لم يبرأ عن الضمان عالم
 يدفعه الى صاحبها لانه اذا أخذ هالياً كلها يصير غاصبا والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
 من كل وجه وقيل على قول زفر يبرأ عن الضمان وهو كما قالوا لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها
 وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا يكون ضامنا وكذا لو
 نزع خنقا من أصبع نائم ثم رده الى أصبعه بعدما انتبه ثم نام فهو على الخلاف وقد مرّت هذه
 المسئلة في فصل التصرف في مال الغير فسامها وكذا اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه ثم نزع
 وأعاد هالي مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كإلبس الثوب عادة فاما اذا كان قصا
 فوضعه على عاتقه ثم أعاد هالي مكانه لا يبرأ من ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال وكذا
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر ويستوى فيها الجني واليسرى اما اذا لبسه في
 أصبع أخرى ثم أعاد هالي مكانه لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم
 فان كان الرجل معروفاً يكون يقتضى بخافين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم
 اذا أعاد هالي مكانه قبل التحويل وكذا اذا تقلد بالسيف ثم نزع وأعاد هالي مكانه لا يكون
 ضامنا في قولهم هذه الجملة من قاضي خان - وي المنقول من الخلاصة قلت وهذه المسائل
 يقال لها اختلاف زفر وبسقوط قال في الصغرى وهذه المسائل باجتماعها في غضب المشتري
 وآخر مرح لقطه ثمس الاثمة السرخسى وخواهر زاده ❦ وفي الخلاصة اذا لم يظهر المالك
 برفع الملتقط الامر الى الامام ثم الامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء
 بحل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل على موان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على
 الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء يتصرف على ان يكون التواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم
 تكن دراهم أو دينار أو مملكتها ثم بذلك ان حضر مالكها ليس له نقض البيع ان كان
 البيع بأمر القاضي وان لم يكن البيع بأمر القاضي وهي فائمة فان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن
 وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان هلك ان شاء ضمنه المشتري ورجع بثمنه على البائع
 وان شاء ضمنه البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الزاوية أخذ عامة
 المشايخ انتهى ❦ لو وجد شيئا على الارض فلم يأخذه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحصل في يده
 وكذا لو قلبه برجله لينظر ما هو ولم يأخذه لم يضمن من الخدادى ❦ اذا اختلط بحمامه حمام أهلى
 لغيره فهو بمنزلة اللقطة يأخذه وان أخذه يطلب صاحبه ويرده اليه وان لم يأخذه وفرغ عنده
 فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه ملك الغير وان كانت لصاحب البرج والغريب
 ذكر فان الفرخ يكون له وكذا البيض من قاضي خان ❦ والقبط كاللقطة أمانة في يد الملتقط

وأمر نفسه كالقطعة لو أنفق عليه الملتقط من مال نفسه يكون متبرعا لا يرجع بذلك على الملقب وان أمره القاضي أن ينفق عليه من ماله على أن يكون دساعا على القبط فما أنفق يكون دينه على القبط وان أمره القاضي أن ينفق عليه ولم يقل على أن يرجع بذلك على الملقب أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ وقال الطحاوي له أن يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ إذا أنفق بامر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالبالغ إذا أمر رجلا أن ينفق على القبط كان له أمور أن يرجع على الأمر بما أنفق وان لم يشترط له الرجوع وان أمره القاضي بالانفاق وشروط أن يكون له الرجوع على القبط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا إن صدقه القبط يرجع بذلك عليه وان كذبه بالانفاق لا يرجع الابينة من قاضي خان وان أنفق بغير إذن الحاكم على أن يرجع فان صدقه القبط بعد البلوغ في ذلك رجع عليه ذكره في المجموع ولو وجد مال مشدود عليه فهو له وكذا لو كان مشدودا على دابة ثم يصرقه الواجد عليه بامر القاضي ذكره في الهداية ولا يعلق الملتقط عليه ذكره كان أو أنفق بغيره من بيع أو شراء أو نكاح أو غالة ولا يعلق لغيره وليس له أن يحتج به فان قدّمه فهو بذلك كان ضامنا كافي قاضي خان والوجهين ولو قتله رجل عدر دمه عند أبي يوسف ذكره في درر البصائر وفي قاضي خان رجلا التقط لقطعة فبسط ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت دية على عاقلة القاتل وان قتله عدا فان شاء الامام قتل القاتل وان شاء صالحه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد وليس له أن يعفو وقال أبو يوسف تجب الدية في مال القاتل اهـ

باب السابع عشر في مسائل الآتية

الآتية كالقطعة إذا أشهدته على أنه يأخذها ليرده على مولاه كان أمانة يسيده إذا مات أو أبى منه لا يضمن له أما إذا ترك الشاهد وكان معه كتمان منه يضمن خلافا لأبي يوسف كما مر في القطعة من أن عنده يصدق مع عينه في أنه يأخذها للرد وإذا استعمل الزاد الآتية في حاجته في الطريق ثم أبى يضمن وفي التبريد (٣) كبرك بكى واكرت باز دستوى كرىحتا اكون جنين ميسكوبدكه ابن كسبرك كفت كه من ازاد مرها كرد مش لو أشهد عند الأخذ أنه أخذها لما لكها صدق مع عينه ولو لم يشهد ضمن من القصولين وفي الاشباه إذا أشهد راد الآتية أنه أخذها ليرده على صاحبه انتفى الضمان واستحق الجعل والافلاخهما اهـ والراد أن يحبس الآتية لاستيفاء الجعل هذه في القطعة من الهداية ولو جبه بالجعل فهو لا يضمن كافي مشعل الهداية والوجهين إلا أن في الوجهين قالوا الوهك في يده وقد أمسكه بامر القاضي لا ضمان عليه ولم يقيد صاحب المشتغل ولو أنكر المولى كون عبده أبقا فاقول له والاخذ (٣) قبض على جارية رجل فهربت من يده فأنبا فقال القاضي انها قالت أنا حرة وخليت

مبيلها

ضامن اجماع الان سبب وجوب الضمان قد ظهر من الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وهو
يدي الميسر وهو الاذن شرعا يكون العبد انما كان في الفصولين ومثله الهداية ❀ وأمر
نفقته كطالعة لو أنفق الراد عليه بامر الحاكم رجع به على المولى والا كان متبرعا ذكره
في الكنز وفي الفصولين من المحيط وجعل اخذ انما قد عام رجل وأقر أن القن له فدفعه اليه بلا
أمر القاضي فهلك عنده فاستحقه آخر بينة ضمن أي ما شاء ويرجع الدافع على القابض
ثم قال أقول هذا يصح لو دفعه مضمنا أو غير مصدق أو لمصدق ودفعه ينبغي أن لا يرجع لزمه
أن القابض محق والمستحق مبطل وفيه أيضا ولو لم يدفعه الى الاول حتى شهد عنه شاهدان
فدفعه بلا حكم فبرهن آخرانه له قضى به للثاني اذ بينة الاول قامت في غير مجلس الحكم فلا
تعارض بينة قامت في مجلس الحكم فلو أعاد الاول بينة لا تقبل اذ القن في يده فبينته لا تعارض
بينته الخارج في الملك المطلق ولو باع الاول ثم برهن رجل انقه ضمن أي ما شاء المشتري
أو البائع ورجع المشتري بغيره على بائعه ولو ضمن البائع فبذيعه من جهة البائع فله غنمه
وتصدق بمأزاد على قيمته من الثمن لأنه رجع حصل لامن ملكه بسبب خيئت ولو اغتصبه
رجل من الراد وجاء به الى المولى فدفعه اليه وأخذ جعله ثم أقام الاخذ البينة انه اخذ من
مسيرة ثلاثة أيام يرجع المولى على الغاصب عما أدى اليه ذكره في الوجيز

❀ الباب الثامن عشر في البيع ❀

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كافي الذخيرة وذكر في بيوع
الاشباه وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجهه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المعتمد المقتضى به
الموافق لما في الكتب المعتمدة ❀ قال قاضي خان رجل جاء الى الزجاج فقال ادفع الى هذه
القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعها فرفعهما فوقعت وانكسرت لا يضمن الرافع لان رفعها
وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا
الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال
الزجاج بكذا فقال اخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعهما فوقعت من يده وانكسرت كان
عليه قيمتها انتهى ❀ وفي الخلاصة رجل رفع قارورة من دكان الزجاج فقال ارفعها حتى
أريح أغبري فمطقت ان بين الثمن ضمن وان لم يبين لا وان اخذها بغير اذن ضمن في الوجهين
انتهى ❀ وفي قاضي خان اذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده
كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري انتهى ❀ وفي
الفصولين عن فوائد صاحب المحيط مقبض على سوم الشراء لو مضمون غنمه بمأثله الفاسد
يضمن في المشتري بمثله وفي غيره بغيره بغيره ❀ وفي الوجيز من المنتقى المقبوض على سوم
البيع مضمون بالقيمة متى بين له غنما وان لم يبين له غنما لم يكن مضمونا وصورتها قال لا آخر هذا

الثوب بك بعشرين فقال المشتري آخذة بعشرة فذهب بالثوب وهلك في يده فعليه قيمته
لأنه مارضى بقضه الإعرض ولو استلمه فطليه عشرون لأنه بالاستهلاك صار راضيا
بالبيع بالمحمى دلالة جلا فاعله على غلبة الصلاح ولو قال هذا الثوب بك بعشرة فقال
هات حتى انظر اليه فأخذه فضاع في يده فلائق عليه لأنه لم يأخذه على جهة البيع وان
قال هات فان رضىته أخذته بعشرة فعليه قيمته انتهى ❦ وفي الصغرى المقبوض على
سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الباق في بيع
العيون فانه ذكر اذا قال أذهب بهذا الثوب فان رضىته اشترته بعشرة فذهب به فهلك
ضمن قيمته وعليه الفتوى انتهى ❦ والمقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لأنه
دخل في ضمانه يومئذ وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لأنه به يتقرر عليه ذكره الزبلي
في البيع الفاسد ❦ ولو أخذتو بأمن رجل فقال هو بعشرين وقال المشتري لأزيدك على
عشرة فأخذه وذهب به فضاع عنده قال أبو يوسف هو بعشرين ❦ ولو قال أخذتو بأعلى
المساومة قد دفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي
قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان قال المشتري للبائع هات حتى انظر اليه فدفع
اليه البائع وقال لا تنقص عن خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فكس البائع
وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر ❦ رجل قال لغيره هذا الثوب بك بعشرة
دراهم فقال هات حتى انظر اليه أوحى أريه غبري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة
لائق عليه وان قال هات فان رضىته أخذته فضاع فعليه الثمن وان قال ان رضىته اشترته
فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف ساوم رجلا بثوب فقال البائع هات بعشرين وقال
المشتري لأبل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا
ان المشتري ان استهلكه يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس ان يكون عليه قيمته لكننا تركنا القياس بالعرف ويُلزمه هذا بعشرين
❦ رجل ساوم رجلا فجدح فقال لصاحب القدح أرى قد حلت هذا فدفعه اليه ونظر اليه
الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقداح قال محمد لا يضمن
القاض القدح المدفوع اليه لأنه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان
الاقداح التي انكسرت بعده انتهى ولا يضمن القدح لأنه أمانة ويضمن سائر الاقداح
لأنه أنلفها بغير اذنه من قاضي خان قلت الا أن يكون الثمن مسمى فيضمن قيمة القدح أيضا
ذكره في الوجيز ❦ ولو قال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة
والتوب في يد المشتري فذهب فهو بخمسة عشرون كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة
❦ اشترى ثوبا فغفل وأخذتو بأغير ما اشتراه فعليه قيمته من الوجيز ❦ رجل طلب من
البرازنوا باعطاء ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين اجعلها لي
منزلك فأتى ثوب رضىته بمسكه فحمل الرجل الثياب فاحترقت الكل عند المشتري قال

الشيخ محمد بن الفضل ان هلك المثل جلة أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولاً والذي
 بعده ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمنه والثوبان أمانة عنده
 وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان فيلزمه قيمته نصف
 كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك وورد
 الثوبين وان احترق الثوبان وبقي الثالث ثلثه أو وبقي واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك وورد
 من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث من قاضي خان
 وفيه رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فلهكت في يده لا يضمن
 وان قال الناظر بعد ما نظركم يبيع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال
 صاحب السلعة بكذا انتهى ❦ رجل دفع الى رجل عبدا له على انه ان شاء قبضه بالشراء
 وان شاء قبضه بالاجارة كل سنة بكذا فلهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال
 فهو على الاجارة ولو قال له أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله
 وان كان الاجر أكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على
 الضمان هذه في المسائل المتفرقة من اجازات الخلاصة ❦ استباح قوسا فقال له يا نعمها
 خذها فخذها فخذها فانكسرت يضمن وكذا اذا قال مدها فان انكسرت لا ضمان عليه
 يضمن ايضا قول علي السعدي هذا اذا اتفق على الثمن كما اذا أخذ شيئا على سوم البيع وقال
 له البائع ان هلك فلا ضمان عليه يضمن كذا هذا في الغصب من القنية ❦ لو باعه
 وسكت عن الثمن ثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد ولو قال بعث بغير
 ثمن لا يملك المبيع وان قبض الثمن لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت عن الثمن
 كان موهبه قيمته فيصير كأنه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة
 بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعث بغير ثمن لانه لا عبرة للمقضي مع التصريح بخلافه من الخلاصة
 ❦ البيع الباطل لا يغيد الملك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون أمانة عند بعض
 المشايخ لان العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه
 لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقبل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما
 ذكره في الهداية وفيها ايضا وان مات أم الولد والمدير في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي
 حنيفة وقال عليه قيمتهما وهو رواية عنه قلت فما قيل ان الاول قول أبي حنيفة انما يستقيم
 على رواية عدم الضمان فيهما عنه وأما على الرواية الاخرى فلا يستقيم كالأبختي ❦ وفي
 الصغرى ذكر الطواغوسي في بيعه اذا اشترى بالمبنة أو بالدم وقبض روى الحسن عن أبي
 حنيفة انه لا يكون مضمونا وابن سماعة عن محمد انه يكون مضمونا وفي قاضي خان المشتري
 بالمبنة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة
 السرخسي انه يضمن هو الصحيح انتهى قلت والذي أخترته ان المبيع لو كان غير مال وهو
 مالا يجري فيه التنافس والابتذال كالتراب والدم والمبنة خفف عنها والحر أو غير متقوم

يسع نقد تكمر المسلم يكون امانة عند المشتري لا يضمنه بالهلاك كافي دورا الجاروا لا يكون
 مضمونا كما هو فيه أيضا ❊ والفاسد يقيد الملك عند القبض ويكون المبيع مضمونا في يد
 المشتري يلزمه مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا كافي الهداية ❊ وزوائد المبيع يباع
 فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالهلاك وتضمن بالاستهلاك كافي مشتمل الهداية من البرزنية
 وفي الخلاصة زوائد المبيع المنفصلة ان كانت متولدة عن الاصل كالولد فانها لا تمنع الرجوع الى الدولة ان
 يردهما جميعا ولو كانت الولادة نفعها أجبر التفصيص بالحادث ان كان به وفاء عندنا ولو
 هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا تضمن ❊ زوائد القصب ويضمن نقصان الولادة ولو
 استهلك المشتري هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزوائد قائمة فلبائع ان يسترد الزيادة
 وبأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من
 الاصل كالهبه فلبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له فان هلكت الزيادة في
 يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة انتهى
 وفي الهداية من الجهاد الاوصاف تضمن في البيع الفاسد كافي القصب انتهى وفي الحقائق
 اذا قبض المشتري شراء فاسدا ثم ازدادت قيمته في يده ثم استهلكه يضمن قيمته يوم الاستهلاك
 عند محمد ويوم القبض عندهما وان كانت الزيادة من حيث العين ضمن قيمته يوم القبض
 اتفاقا والببيع كالاستهلاك انتهى قلت ومشى على ذلك في المجمع ودور الجار والثمن المقبوض
 يسع باطل الصحيح انه مضمون كفساد كافي مشتمل الهداية عن الجامع والقصوين عن فوائد
 صاحب المحيط ❊ ولو اشترى وقرط كان على البائع ان يأتي به الى منزل المشتري عرفا حتى
 لو هلك في الطريق يهلك على البائع ❊ رجل دفع الى قصاب درهما وزينبلا وقال اعطني
 بهذه الدراهم لحمار زنه ووضعه في هذا الزنبل حتى آجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فآكلته
 الهرة فانه يهلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم وان بين موضع اللحم
 فقال من الذراع أو الجانب فينتد يكون الهلاك على المشتري وهو كما لو اشترى خنطة بعينها
 ودفع غرائره الى البائع وقال كلفا فيه ففعل به بهر المشتري قابضا ولو كانت الخنطة
 بغير عينها بان كانت سلما أو غنم لعة قد دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وأمره بان يكبل
 المسلم فيه فيما يفعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ أبو بكر محمد بن
 الفضل وكذا الجواب في شراء الكرباس ❊ لو اشترى ذرا طامن ثوب وقال اقطع من هذا
 الجانب قطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري والا فلا ❊ استباع قوسا فقال
 له البائع مذل القوس هذه فانكسر يضمن قيمته وان قال البائع مذل هذه فان انكسر فلا ضمان عليك
 فله وانكسر يضمن أيضا قال انفاضي الامام أبو علي التستبي هذا اذا اتفقا على الثمن فان
 الرجل لو أخذ شيا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما اتفقا على
 الثمن فهلك يضمن فكذلك هنا ❊ اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان
 ابعث القارورة الى منزلي على يد غلام فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ أبو بكر

محمد بن الفضل يملك الدهن على البائع وان قال للدعان ابعث على يد غلامى والمسته
بجها لهما ملك على المشتري ❶ رجل اشترى دجاجة تساوى عشر بيضات بخمس بيضات
ولم يقبض الدجاجة حتى باشت عند البائع خمس بيضات فاستهلك البائع البيضات الحادثة
ياخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضه لانه لما باشت خمس بيضات
واستهلكها البائع صارت البيضات مقصودة بالاستهلاك وكانت قيمة الدجاجة
عشر بيضات فيسقط حصه البيضات ولا فرق في هذا بين ما اذا كان الشراء بخمس بيضات
بعينها أو بغير عينها ❷ لو اشترى أمة على انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع
بينهما وقبض المشتري الجارية فوطنها وهي بكر أو ثيب أو بنى عليها أو أحدث عيباً ثم
مضت الايام الثلاثة قبل ان ينفذ الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع نقصان ولا تعلق له
وان شاء ترك وأخذتها ❸ رجل اشترى شيئاً ثم اشتراه فاسد او قبضه ثم رده على البائع لفساد
البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقال أبو نصر بن
سلام ان كان فساد البيع متفقاً عليه غير مختلف فيه فبرده على البائع يرى المشتري
من الضمان وان لم يقبله البائع وان كان فساد البيع مختلفاً فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول
البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكاف يبرأ من الوجهين وما قاله أبو نصر أشبه لان
أحد العاقلين فيما كان مختلفاً فيه لا يملك الفسخ الا بقضاء أو رضا كافي خيار البلوغ وفسخ
الاجارة للعذر ونحو ذلك من قاضى خان وفيه أيضاً اذا باع شيئاً وخطى بينه وبين المشتري
يصير قابضاً حتى لو هلك ملك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير إذن
البائع حتى وجب عليه تسليمه الى البائع لو خطى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضاً حتى
يقبضه بيده وكذا لو خطى المشتري بين البائع والثمن يصير البائع قابضاً ولو باع ثمر على النخل
وخطى بينه وبين المشتري صار المشتري قابضاً انتهى ❹ وفي الخلاصة من شرح الطحاوى
الاصل انه متى نجاس القبضان ناب أحدهما ناب الآخر يعنى ان يكون كلاهما
قبض أمانة أو قبض ضمان اما اذا اختلفا فنوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن
المضمون بمانه ان الشئ اذا كان في يده بنصب أو مقبوضاً بعد فاسد فاشتراه من المالك
عقداً صحيحاً ينوب القبض الاول عن الثانى حتى لو هلك قبل ان يرد الى يده ويصل اليه أو
يمكن من أخذه فالملك عليه وكذلك لو كان الشئ في يده ودبغة أو طارية فوجه منه مالكة
لا يحتاج الى قبض آخر ونوب القبض الاول عن الثانى ولو كان في يده بالنصب أو بالعقد
الفاقد فوجهه المالك منه فهنا يحتاج الى قبض جديد ولا ينوب القبض الاول عن الثانى
واذا انتهى الى مكان يمكن من قبضه يصير قابضاً بالتخلية والرهن كالعارية ❺ أرسل غلامه في
حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب
وانتقض البيع وان لم يمت ورجع الى الاب ان كان الابن صغيراً فنقض الاب قبض له ولو كبر
الولد حين رجع الغلام فالقبض الى الولد ولو هلك على الولد انتهى ❻ وسئل أبو بكر

البلخي عن باع خلافي دن وخلي بينه وبين المشتري ونعم المشتري على الدن وتر كد على حاله
ثم هلك الخلف فانه يملك من مال المشتري ان كان البائع امل منه الدن بمنزلة من اشترى حنطة
ثم قال للبائع كلها في غرائك ففعل والمشتري حاضر بصير فابضا وفي القدوري اذا اشترى
حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالها وامره بأن يكيل فيها ففعل البائع فان كان الجوال في
بعينها صار المشتري قابضا بكيل البائع فيها وان كان بغير عينها بان قال اعرفي جوالها وكلها
فيه فان كان المشتري حاضر افه وقبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد لا يكون قبضا
عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوال في قبض اليه وعن محمد فمن اشترى دابة
والبائع راكبا فقال له المشتري ارجلي معك ففعل ففعلت الدابة فهي من مال المشتري
وكان ركوبه قبضا **في** اشترى دهنًا ودفع دية اليه وقال زن فيها فوزن بمضرة المشتري صار المشتري
بالوزن قابضا وان كان في دكان البائع أو بينه لان وزن البائع ههنا منتقل الى المشتري لان
الامر قد صرح وان كان وزن البائع بغيره المشتري لا يصير المشتري قابضا وان كان الدهن
غير معر من سواهم وزن بمضرة المشتري أو بغيره لا يصير المشتري قابضا ولا مشتريا لانه
لا يصير مشتريا بالاشراء الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطي لان التعاطي يشترى القبض ولم
يوجد من المشتري والقبض لم يصح في دار البائع فاذا قبض صار مشتريا حتى لو هلك قبل قبضه
نص عليه في مختصر الكافي في باب السلم بلا خلاف **في** لو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن
وجاء بقارورة ودفعها اليه وامره ان يكسله فيها والدهن معين فلما وزن فيها ارطالا انكسرت
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان الانكسار فاوزن قبل الانكسار قاله الهلاك
على المشتري ومما وزن به الانكسار فالهلاك على البائع وان بقي هذا الانكسار شيء مما وزن قبل
الانكسار وصب البائع فيه دهنًا آخر كان ذلك للبائع وضمن البائع مثل ذلك القدر للمشتري
هذا اذا رفع القارورة صحيحة فان دفعها منكسرة وهو لا يعلم وامره بالاصب فيها فصب البائع
وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وهذا التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى
البائع فان كان المشتري يحكمها بيده ولم يدفع الى البائع والمثل يباعها فالهلاك كله في جميع
ما ذكرنا على المشتري **في** اذا اشترى طباقا ذهبا في الطريق غصب الحطب من البائع فهو
على البائع لان على البائع تسليم المبيع الى المشتري لما كان البائع في المصر وهكذا التبين
ويصير قابضا بالتبلي في الشراء كما في الجائز **في** اشترى عقارا فافان البائع سلمها اليه وقبل
المشتري والعقار غائب عن ضرهما كان قبضا في قول أبي حنيفة وقالان كان يقدروا على
دخوله واغلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا وفي فتاوى مبرقند اشترى دارا وقبض مفتاحها
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يتبناه ان يفقهه من غير كفه يكون قابضا وان لم
يتبناه فقه لا يصير قابضا **في** اذا اشترى جارية فوطئها قبل القبض ان كانت بكرًا فالوطء
نقصان لا محالة فيصير المشتري به لها قابضا حتى لو هلكت نهلك من مال المشتري فان أحدث

البائع من بعد دوطه المشتري صار ناقضا قبض المشتري حتى لو هلكتم تلك من مال البائع الا
 انه يبقى حصته النقصان الحاصل بسبب زوال البكارة على المشتري لان ذلك القدر من
 الثمن مقرور على المشتري وان كانت الجارية ثيبا فالوطه ليس بنقصان لكن يصير به المشتري
 قابضا فان أحدث البائع من بعد دوطه المشتري ثم هلكتم تلك كلها من مال البائع في الرجل
 لو باع ماله من ابنه الصغير لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فلم يتمكن من القبض حقيقة
 هلك من مال الاب هذه الجملة من الصغير وقد أطل الكلام في تقرير بعضها تركناه
 حذرا عن التطويل واعتقاد على ما يحكمه فانه العدة في هذا الباب وهي له واثمة كاللا يحنى
 وفي قاضيان لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها مناع قليل للبائع لم يكن تسليما الا اذا
 سلمها فارغة وان أودع المناع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمناع جميعا
 صح تسليمه ولو باع دارا ليست بمحضرتة فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في
 ظاهر الرواية ان العقدة في الدور والعقار لا تكون الا بقرب منها وذكر في النوادر اذا قال
 البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمحضرتة ما يصير المشتري قابضا في قول
 أبي حنيفة وقالوا ان كانت الدار قرب منها بحيث يدخل على الدخول والاغلاق فهو تسليم
 وقبض والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ما ذكره في ظاهر
 الرواية لان في القرب يتصور القبض الحقيقي في الحال فتقام القضية مقام القبض وان
 دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خلعت بيننا وبين الدار قابضها لم يكن ذلك قبضا انتهى
 في المشتري اذا وجد في المشتري عيبا بعدما ازداد المشتري لا يحلوا ما ان تكون الزيادة منفصلة
 متولدة من الاصل أو غير متولدة فان كانت متولدة فانها لا تمنع الرد وان كانت غير متولدة
 من الاصل كالصبيغ صار المشتري قابضا باحدا انها لا تمنع الرد ويرجع بالنقصان وان كانت
 منفصلة متولدة لا تمنع الرد وهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء رضى بها بجميع الثمن ولو لم
 يجدها بالاصل عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حدوث تلك
 الزيادة قبل القبض بوقت قصير فان في المبيع فحينئذ له حق الرد لاجل النقصان في المبيع ولو
 قبضها ثم وجد في المبيع عيبا الزيادة قائمة له ان يرجع المبيع المعيب خاصة بحصته من
 الثمن بعدما قسم الثمن على قبة المبيع وقت البيع وعلى قبة الزيادة وقت القبض ولو وجد
 بالزيادة عيبا دون ذلك ان ردها خاصة بحصتها من الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض
 بخلاف الاول وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالهبة والمدقة والكسب لا تمنع الرد
 فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير ثمن ولا تطيب له عند أبي حنيفة والاصل عنده ان الزيادة في
 البيع البات للمشتري ثم البيع أو انقص وفي البيع مع الخيار موقوفة ان تم البيع فللمشتري
 وان انقص فللبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض أما اذا حدثت بعد القبض ثم اطاع على
 عيب كان عند البائع فان كانت الزيادة منفصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف ويرجع بالنقصان ولو كانت غير متولدة منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا

نراضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري وان كانت
 هالكة بنظر ان كانت هالكة بآفة سماوية جعلت كأن لم تكن وله أن يرد المشتري وان
 هلك بفعل المشتري ان شاء البائع قبل ورود جميع الثمن وان شأله قبل ورده العيب
 سواء كان حدوث الزيادة يورث النقصان في الاصل أولا من الخلاصة ❀ اذا باع الاب أو
 الوصي مال العبي من غريم نفسه جاز وقوع المقاصة ويضمن للعبي عندهما وعند أبي يوسف
 لا تقع المقاصة من الهداية ❀ ولو اشترى أرضا بشعرها فاغرث قبل قبضها وقيمة الأرض والثمر
 والثمن سواء فاستهلك البائع غرها قبل القبض يسقط ربع الثمن عند أبي حنيفة وعندهما
 يسقط ثلثه أغرث غرتين في يد البائع قبل قبض المشتري واستهلكه البائع يسقط ثلث الثمن
 عند أبي يوسف وعندهما نصفه من المجمع ولو كان عليها الثمر وقت البيع وشرط له للمشتري
 فالبايع استهلكه قبل قبض المشتري يسقط الثلث اتفاقا وكذا لو هلك بآفة سماوية يسقط
 حصته من الثمن بخلاف الحادث وهذا البيع في يد البائع لو هلك بآفة سماوية لا يسقط
 من الثمن شيء اجماعا من شرح المجمع ❀ وزوائد المبيع لا يكون له حصة من الثمن الا اذا صار
 مقصودا بالقبض هذه في الزهن من الهداية وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فلو
 قبضه المشتري باذن البائع وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه القيمة وان هلك في يده انخفض
 ولا شيء على البائع وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه
 عند أبي حنيفة وقال يملكه فاذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم أودعه عند
 البائع فهو هلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد عنده لعدم الملك
 وعندهما يملك من مال المشتري لصحة الابداع باعتبار قيام الملك من الهداية ولو كان الخيار
 للبائع فلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهو هلك عنده في مدة الخيار بطل
 البيع عند الكل ولو كان البيع بائنا قبض المشتري المبيع باذن البائع أو غير اذنه وانتم حال
 أو مؤجل للمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهو هلك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن
 عند الكل من قاضي خان ❀ واذا حصل عيب عند المشتري في المبيع ثم اطلع على عيب كان
 عند البائع فله أن يرجع بالنقصان على البائع ولا يرد المبيع الا ان يرى البائع ان يأخذه بعينه
 فله ذلك من الهداية ولما ذكر واعتباره يوم البيع أو يوم القبض وينبغي اعتبار النقصان
 يوم البيع كذا في الاشياء من القول في غن المثل ولم يجوز علما أن الرد مع ضمان النقصان
 وعند مالك يرد ويضمن نقصان العيب الحادث عنده كافي المجمع ❀ ومن اشترى ثوبا يقطعه
 فوجد به عيبا يرجع بنقصان العيب فان قال البائع أنا قبله كذلك كان له فان باعه المشتري
 لم يرجع شيء وان قطع الثوب وخاطه أو صبغه أجزأه وأول ذلك السويق سمن ثم اطلع على
 عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع
 بالنقصان ولو اشترى ثوبا يقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع
 بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع ❀ ومن اشترى عبدا فاعتقه أو مات عنده ثم اطلع

على عيب يرجع نقصانه والتدبير والاستيلاء بعقرته وان اعتقه على مال لم يرجع شيء وعند
 أبي حنيفة انه يرجع وان قتله المشتري أو كان طعاماً كله لم يرجع شيء عند أبي حنيفة
 وعندهما يرجع وعلى هذا الخلاف اذا لبس الثوب حتى يتخرق وان أكل بعض الطعام ثم علم
 بالعيب فكذلك الجواب عند أبي حنيفة لان الطعام كشيء واحد فصارت كبيع البعض وعندهما
 انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي من الهداية وفي الحقائق وعند محمد
 يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي رضى البائع أو لا وعليه الفتوى وفيه أيضاً الخلاف فيما اذا
 كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فكل ما في أحدهما أو باع ثم أطلع على عيب كان عند
 البائع فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقاً انتهى وفي الفصولين الفتوى على قوله ما فيها اذا
 أكل الطعام ثم أطلع على عيب ذكره في شرح الدرر **❦** ومن اشترى جارية قد جلبت عند البائع
 فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع شيء عند أبي حنيفة وعندهما
 يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملاً الى غير حامل من الهداية وفي الخلاصة لو ماتت الجارية
 بالولادة في يد المشتري ولم يعلم انها حبل ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يسترد كل
 الثمن **❦** اشترى حديد ليتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليبر به في النار فوجد به
 عيباً ولا يصلح تلك الآلات لا يرجع بالنقصان ولا يرد **❦** اشترى سجاً بابواً بالثعالب
 فبها لذبغ فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالواشترى ابريقاً فله قطره عيبه **❦** ولو اشترى
 عيباً او به أثر فرحه وبذرت ولم يعلم به ثم عادت فرحته واشتد الجراحون أن هو دهاها لعيب
 القديم لم يرد به ويرجع بنقصان العبد من القنينة **❦** ولو ظهر على عيبه بعدما كاتب العبد
 أو أبى لا يرجع بالنقصان عند أبي حنيفة خلافاً لابن يوسف من الجمع ولو باع نصفه أو وجهه
 ثم وجد به عيباً لا يرجع بالنقصان في الباقي عندنا خلافاً لابن عمر من شرح الدرر **❦** وقال في
 الوجيز أصله ان حق الرجوع بالنقصان انما يسقط بأحد الأمرين اما بوصول عوض المبيع
 اليه حقيقة أو معنى أو بنشئه بالمبيع بعدما علم بالعيب حال امكان الرد ونشئه بالمبيع حال
 عجزه عن رده لا يدل على الرضا وثبت غيره بتسليطه كشئته بنفسه **❦** وفي الخلاصة ان
 تعذر الرد متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حق الرجوع بالنقصان ومتى كان لا يصنع
 من جهة المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعدما وطئها بطل
 حقه في الرجوع لان البائع أن يقبلها بعد وطئها فتعذر الرد كان بصنعه بخلاف ما اذا وطئها
 غيره لأنه ليس له أن يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوباً فصبغه أو قطعه أو غاطه أو طعن
 الخطه لا يرد فان باعه له أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخطية لو باعه بطل حق
 الرجوع **❦** ومن اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري فله أن يرد به يأخذ
 الثمن عند أبي حنيفة وقال لا يرجع بما بين قيمته سارقاً الى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل
 بسبب وجد في يد البائع من الهداية قال صدر الشرع الرد في صورة القطع أمافي القتل فلا رد
 بل يأخذ الثمن عند أبي حنيفة قال في الحقائق وطريق معرفة ما بين قيمته مقتولاً الى غير

• قتل على قولهما أن يقوم العبد مباح الدم ومعصوم الدم وكذلك في السرقة يقوم سارقا
 وغير سارق فيرجع بنقصان ما بين قيمته ما وفيه أيضا إذا وجد المشتري العبد واجب الحد
 وأقيم عليه الحد عنده فإت أو أنه قص لا يرجع شيء على البائع اتفاقا علم به أم لا اه
 • ولو سرق في يد البائع ثم فيد المشتري فقطعهما عندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعنده
 لا يرد بدو رضا البائع بالعيب الحادث ويرجع ربع الثمن من الهداية • ومن باع عبدا
 على أنه برى من ثجبة أي به عيب واحد فإذا به متجتمان وقد تعذر الرد بسبب من الأسباب بخير
 أبو يوسف البائع في تعيين التي تبرا عنها وجعل محمد الخيار للمشتري فيرجع بنقصان أي
 العيبين شاء وكذا إذا وجد به ثلاث عيوب فإنه يرجع بنقصان العيبين ذكره في الحقائق • ولو
 وجد رب السلم المسلم فيه عيبا أو قد حدث عنه آخر فإن قبله المسلم إليه عاد السلم لا تنقاض
 القبض وإن أبي المسلم إليه عن القبول فله ذلك وليس عليه شيء عند أبي حنيفة وعند أبي
 يوسف أن أبي عن القبول يرد رب السلم عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في العقد وعند
 محمد أن أبي أن قبله فرب السلم أن يرجع عليه بقدر النقصان في رأس المال فيقوم المسلم
 فيه سليمان العيب ثم يقوم معيبا بالعيب القديم فيرجع بفضل ما بينهما وعمل المسئلة المجمع
 • اشترى جارية على أنها بكر فإذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان المشتري بالخيار
 فإن امتنع الرد بسبب من الأسباب يرجع المشتري على البائع بمحصنة البكارة من الثمن فتقوم
 بكرا وغير بكر فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن • اشترى جارية وعاب البائع فاطلع المشتري
 على عيب فرفع الأمر إلى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعها على
 يدي أم بن خنانت في يده وحضر الغائب ليس للمشتري أن يأخذ الثمن منه وكان الهلاك على
 المشتري لأن أخذ القاضي لم يكن قبولا للجارية لأنه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان
 واضعها على يدي أم بن خنانت حتى إذا ضر وطلب المشتري الرد عليه ردها عليه وانما لم يترك في يد
 المشتري لأنه ليس فيها ما يمنع الرد فكان هلاكها في يدي أم بن خنانت فله كاهي المشتري
 كذا في العمادية قال الأمامي ينفى أن يكون هذا فيما إذا لم يقض القاضي بالرد على
 البائع بل أخذها منه ووضعهما على يدي هديل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن تهلك
 من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لأن أقصى ما في الباب أن هذا قضاء على الغائب من
 خصم حافره ولكن القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين من أهمها ما ذكره في مشتل
 الهداية وفي الثانية من رجل اشترى جارية قبضها فوطئها وأقبلها شهوة ثم وجد بها عيبا
 لا رد لها ولكن يرجع بنقصان العيب إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان
 • اشترى بذرا يصل وزرعه فلم ينبت فظهر أنه من فساد يقال له بانفسه يوسيد به ورجع
 بالثمن • اشترى كفا للميت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان أن يبرع به أخنبي ولو وارثا
 رجع بالنقص من التركة • اشترى عبدا فباضا ومن له رجل عبوه فاطلع على عيب ورده
 لأخيه عليه على قياس قول الأمام لأنه باطل كضمان العهدة ولو ضمن له السرقة أو الحرية

فوجد مبر وقا أو سراً أو الخنوق أو العسمى فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات
عنده وقضى بالنقص رجع به على ضامن الثمن في اشتراها على أنها عذراء فانت في يده ثم علم
أنهم لم تكن لم يرجع بشئ كذلك عن الامام وعن الثاني رجع بالنقصان في اشترى الدابة على
أنها لبون فلبها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبنها ليس له الرد ورجع بالنقص في اشترى
دابة أو غلاماً فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فأمسكه وأطعمه ولم يتصرف بما يدل على
الضاربه لو ضره ورجع بالنقصان إن هلك من شغل الهداية في رجل اشترى تمجرة
فقطها وأوجد لها لا تصلح إلا للطب يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة
في رجل اشترى طائوساً إلى الثيروزان كانا يعرفان الثيروزان والافسد فان حمله إلى منزله
فوجده مريضاً وأخبر البائع ودفعه إليه فقما إذا لم يعرف الثيروزان حتى فسد فلم يقبل فحمله إلى
منزله فبان ليس على المشتري ثمن من الثمن لأن البيع فاسد كن غصب شيئاً ثم حمله إلى
المقصود منه وأبى المالك أن يقبله منه فحمله القاصب إلى منزله ففضاع عنه لا يضمن ثم قال
أبو بكر كان أبو نصر يقول إذا كان البيع فاسد الاختلاف في أنه يرأى من الضمان سواء قبل أو لم
يقبل فإن كان فاسد لم يتفقوا عليه لم يرأى إلا بقبول البائع أو بقضاء القاضي في إذا انتقص
المبيع بيعاً فاسداً في يد المشتري إن كان النقصان باقياً فمعاو به فالبائع أن يأخذه مع ارش
النقصان وكذا إذا كان النقصان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه وإن كان بفعل
الاجنبي فالبايع بالخيار فالارش إن شاء أخذه من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وإن
شاء اتبع المشتري والمشتري يرجع على الجاني كافي الغصب في لو اشترى جارية تركية
أو غلاماً تركياً أو على أنها تركية فإذا هي هندية يرد لها فإن نذر يرجع بالنقصان فإن كانت
هالكة لا يرجع بشئ عند أبي حنيفة في اشترى قباء أو قنطرة على أن حشو حافظن فإذا هو
من صوف جاز البيع لأن الحشو تباع ورجع بنقصان العيب في اشترى جارية على أنها خبازة
وقبضها وهلكت ثم أقر البائع أنهم لم تكن خبازة لم يرجع بنقصان ذلك عند أبي حنيفة لكن
إن كانت قائمة رد لها قال هذا جواب الجاهل وفي الزيادة لو ماتت أو تعيبت حتى تعذر الرد
تقوم وهي خبازة أو ككاتبه تقوم وهي غير ذلك فيرجع الفضل وأما تقوم ككاتبه أدنى
ما ينطق عليه هذا الامام في ولو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع فوجده ثمانية أذرع فأراد أن
يرده فهلك يقوم على هذا وعلى هذا في رجل اشترى خمسة أفرزة حنطة فوجد فيها ثراباً إن كان
مثل ما يوجد في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وإن كان بحال لا يكون في الحنطة مثل
ذلك وبعد ان الناس عيباً له أن يرد الحنطة كلها ولو أراد أن يرد الثراب أو العيب ويرده على
البائع ويحبس الحنطة بغيره ليس له ذلك فإن مازع هذا فوجده ثراباً كثيراً يعده الناس عيباً
إن أمكنه أن يرد ما كلفه على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض البعض له أن يرد وإن لم
يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بذلك بانقص ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب
وهو نقصان الحنطة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ بهيبه فله ذلك والمسم ونحوه على هذا

من الخلاصة **❦** وجعل باع عبدا يباع فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع المشتري
 عن القيمة ثم مات الغلام لزمته القيمة وإن أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه إذا أبرأه
 عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك **❦** وإن
 باعه جائزا وقبضه المشتري ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام
 عند المشتري لا شيء على المشتري لأن في البيع الحائر الغلام بعد الأمانة مضمون على المشتري
 بالثمن فإذا أبرأه عن الثمن صح أبرأؤه أما في البيع الفاسد حق البائع في المبيع لافي القيمة وأغما
 ينتقل حقه إلى القيمة عند الهلاك فإذا أبرأه عن القيمة قبل الهلاك فقد أبرأ قبل الوجوب فلا
 يصح حتى لو قال أبرأته من الغلام كان برأؤه صادرة فلا يضمن قيمته بالهلاك **❦** اشتري
 ثوبا ثم أفسدا وقبضه وقطعه قيصا ولم يخطه ثم أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري
 نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لأنه لما أودعه البائع فقد رده على البائع الا قدر نقصان
 القطع لأن الرد بحكم الفساد مسحق فإذا رسل إلى البائع بأى وجه وصل يقع على المسحق
❦ اشتري عبدا ثم أفسدا وقبضه ثم أعنته أو قتلته وقيمته يوم الاعتاق أو القتل أكثر من
 قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض **❦** اشتري أمه ثم أفسدا وقبضه فما تولدت
 عنده من غيره ولد فافاقتهما كان على المشتري قيمة الأم يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق
 لأن الولد كان أمانة قبضه من قيمته يوم الاعتاق **❦** اشتري جارية ثم أفسدا واستولدها
 صارت أم ولده وبطل حق الفسخ وبغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل
 الأقل في الأكثر وإن وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر للبائع عند الكل بائنا
 الروايات **❦** إذا باع الرجل مال الغير يتوقف البيع على إجازة المالك ويشترط لصحة الإجازة
 قيام العاقدين وقيام المعقود عليه وإذا هلك المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار أن شاء
 ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما يبرأ الآخر فإن ضمن
 المشتري قيمته بطل البيع وكان له شترى أن يسترد الثمن من البائع إن كان يقدره وإن ضمن
 البائع نفذ البيع عليه إن كان أمانة عند المشتري بأن سلم أولا ثم باع أولا ثم سلم
 لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري من قاضيان **❦** وإن أجاز المالك البيع قبل
 الهلاك يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الإجازة أو بعده لا يضمنه الفضولي لأن
 الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ذكره في شرح المجمع **❦** الزيادة المنفصلة غير المتولدة من
 الأصل لا تمنع الرد العيب كالكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصولها له مجانا لأنها لم
 تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بالثمن وإنما ملكها بالضممان لأنه قبل الرد كان في ضمانه
 ولو هلك هلك من ماله وبجمله طبيب الرج الحديث الخراج بالضممان من قاضيان **❦** اشتري
 شاة على أنها لبون فغلبها مرة بعد مرة فتبين أنها نقصان لبنا أنها مصراة ورجع بالنقصان
 وليس له أن يردها مع اللبن ولا بدون اللبن **❦** اشتري قدوم فأخذته النار ثم وجد به عيبا لا يرد

ويرجع بالنقصان وفي المذهب لو أدخله النازدة ولو اشترى منشارا وحده ثم وجد به عيبا
 لا يرد **§** اشترى شجرة ليخذه منها بابا أو نحو ذلك فقطعهما فوجد هالاً تصليح لما اشتراه فإنه
 يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن **§** رجل اشترى عبدا
 يجاريه وتقاضا فوطئ مشترى الجارية ثم رأى مشترى العبد به عيبا ولم يرض ففرو
 بالخيار إن شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها وإن شاء أخذ الجارية وليس
 له أن ضمن النقصان إن كانت بكرًا ولا العقران كانت ثيبًا لأن الوطء حصل على ملكه
§ ورجلان لكل واحد منهما بعير تبايعا وتقاضا ثم وجد أحدهما في البعير الذي اشتراه
 عيبا ثم ملت في يده وقدم رض البعير الآخر فله الخيار إن شاء رجع بمسدة العيب من البعير
 الآخر وإن شاء رجع بمسدة المبيع من قيمة البعير الآخر **§** ثم عيبها وانما يجزئ لمرض البعير **§**
 يباع عنده بضائع للناس أمره ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها إليه ثم عمل الثمن
 من ماله إلى أصحابها على أن يصر في أثمانها إلى نفسها إذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض
 الثمن وفوى ماعليه فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب البضائع لأنه أعطى بشرط الرجوع
§ رجل بعث أغانما إلى يباع لبيعها فباعها في الحظيرة من رجل ومات البياع وزك وأرنا
 فلصاحب الأغانم أن يطالب وارث البياع مالم يثبت قبض البياع الثمن لأنه مالم يثبت لا يصير
 محلا للوديعة فلا يصير الثمن دينًا في تركه وليس له أن يطالب المشتري إلا بأمر وصى
 البياع لأن البياع كان وكيلًا بالبيع والوكيل بالبيع إذا مات ينتقل حق قبض الثمن إلى
 وصيه وإن لم يكن له وصى يرفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق
 القبض للموكل من الخلاصة **§** رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقاضا ثم إن
 البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقعة على المشتري وكان للمشتري
 أن يجلسها لاستيفاء الثمن الذي دفع إلى البائع فإن أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعتها
 هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان البائع أن يأخذها من
 المشتري إن شاء قبل ما يؤدي ماعليه من الثمن ولا يكون للمشتري حجبها بالاستيفاء الثمن لأنه
 لما زرعها بآذن البائع صار كأنه سلمها إلى البائع **§** رجل اشترى عبدا فابق من يده وقد كان
 أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أيضا في قول أبي حنيفة
 وكذا لو اشترى دابة ثم سرقت ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب **§** رجل اشترى عبدا
 كان مجنونا عند البائع تأخذه الحصى كل يوم أو ثلاثة أيام ولم يعلم به اشترى فأطبق عليه عند
 المشتري ذكر في المتن أن المشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا
 عيب آخر غير الحصى فيرجع بالنقصان ولا يرد من قاضي خان **§** وجد المشتري الثاني بالمبيع
 عيبا وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده ورجع على بائعة بنقصان العيب ليس لبائعه أن
 يرجع بالنقصان على البائع الأول في قول الإمام خلافا لهما كما في المشتل عن البرازية **§**
 ولو باع نصف عبده منه يجارية معينة فهل يكت قبل القبض قال محمد يرجع عليه بغيرها قال

بقبحته ❊ ولو وطئ البائع أمته المبيعة قبل التسليم فالتمن كامل عند أبي حنيفة ولا تنق عليه ان لم ينقصها الوطء بان كانت ثيابا ولا يجب العقر فتنسقط حصته من الثمن مثلان كانت قيمتها ألفا وعقرها مائة ينقسم الثمن على احدى عشر سهما فيسقط سهم واحد من الثمن وان نقصها الوطء مائة كان بكرها فالتمن مقسوم على النقصان وعلى قيمتها عند أبي حنيفة فيسقط ما أصاب النقصان وقال لا ينظر الى العقر والى نقصان زوال البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك لو دخل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما أصاب الاكثر سقط عن المشتري ويجب الباقي من المجمع ❊ ومن اشترى عبدا فاذا هو حر قد قال العبد للمشتري اشترني فاني عبد فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري أين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على البائع من الهداية وفي شرح المجمع قيد بالامر والاقرار لانه لو أمر بالتراءى ولم يقرأ أو أقروا لم يأمر لم يرجع المشتري على العبد انفاقا انتهى ❊ كل مبيع بيعا فاسدا اذا رده المشتري على البائع مبيعة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فهو ممتاز كالمبيع وبرئ المشتري من ضمانه وفي الجامع الصغير عن الكرخي قال أبو يوسف اذا أودعه البائع بيعا فاسدا أو طاره أو رهنه أو أجره اياه أو غصبه البائع أو اشترى بعض فهدا كله باطل وقد انتقضت العقدة الاولى وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رده عليه ❊ اشترى مكبلا مكابلا وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جازله التصرف في الباقي ولو هلكت ينبغي ان يضمن كالمقبوض على - يوم الشراء ❊ اشترى حنطة على انها بيعية للبسر فزرعها ونبتت فبان انها ترابية فبطلت منه فائدة الارض فليس له الانفاوت ما بين الربيع والخريف في القيمة وقت البسر قال ابن الاثير الكرايسي الجواب فيه كافيها اذا استوفى دينه وراهم فأقصاهم علم زيادتها لم يرجع شيء عندهما وعند أبي يوسف رد مثل الزبوف ورجع بالخيار كذا هذا ❊ اشترى زيد بضائع بضاري على أن كل واحد منها ستة عشر ذراعا قبلها بفدا فاذا هو عشرون فرجع بها لردّها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان وقال الفقيه أبو جعفر يرجع بنقصان الذرع وفي بعض الفتاوى يرجع بنقصان القيمة وفي المحط هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يرجع ❊ والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالتمن كالزمن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرديف والرؤية والعيب قضاء نظير الرديف بخيار الشرط للمشتري ❊ اشترى سمكة فوجدها معيبة وغلب البائع ولو انتظر حضوره فقد فشاها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وطلبه الدين المرغبان في سئل عن مثله في المئش فقال لا يرجع في قول أبي حنيفة ❊ اشترى دارا جدارها مائل ولم يعلم به حتى سقط يرجع بنقصان العيب ❊ ولو كان فيلها جمل ابرس ما أوغزلا فقصه ثم ظهر انه كان رطبا أو تنقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا اشترى

منه دخنا البذر وقال ازروه فان لم ينبت فاما ضامن لهذا البذر فزرع ولم ينبت فعليه ضمان
 النقصان لا غير ❊ اشترى منه فرسا به قرحة فقال للمشتري لا تخف منها فان هلك
 بسببها فاما ضامن فآخذوه لك بسببها لا نسي عليه ❊ اشترى أرضا وغرس فيها أشجارا وكرما ثم
 استحق تقويم الأشجار على البائع غير مقموعة وعن خمس الأعمدة الكرايسى يرجع عليه بما
 أنفق فيها وملحقه من النقصان والموت ❊ اشترى بقرة وتقاضا ثم تقابلا والبقرة في يد
 المشتري بعد تجليها أو أكل لبنها فالبائع ان يطالب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل
 الأمانة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الأمانة في حق الهائم دون الهالك من القنية
 ❊ وفي مثل الهداية ولو اشترى شيئا فكثت عنده سنة ثم رهن آخران الشيء فانه لا يرجع
 على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوبا فاغطه قيصا فبرهن المستحق ان القمص له فالمشتري لا يرجع
 على بائعه بثمنه اذ المبيع لم ينفق كما يبيع وفيه من البرازية الاستحقاق فوان استحقاق مبطل
 كدهواه الحربة والعق من البائع وثبوته يورث فسخ البيعة في كل الروايات وناقل كدهواه
 انه ملكه وانه لا يوجب فسخ البيعات في ظاهر الرواية وكذا يختلف المبطل مع الناقل في
 الرجوع فانه في المبطل الباعه يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني
 على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل فان لم يقض فعلى المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع
 الباعه بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ❊ ولو اشترى دارا وتقاضا ثم باعها
 من رجل ثم اشتراها من آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن الاول والمختار به يرجع هو
 على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب وفيه عن شرح الزيادات اذ ابا عرجان فرسا أو غيره
 من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمشتري يأخذ المبيع مع
 أولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وبقية الأولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع
 العسدة اليه ❊ وفيه عن العمادة لو رآه جعل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل
 ووعدا ان يدفع ثمنه يجبر عليه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه
 وبمجرد الوعد لا يلزم بشئ انتهى ❊ ومن أسلم في كرخطة فأمر برب السلم ان يكبل السلم
 اليه في غراب رب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قابضا ولو كانت الخطة مشتراة والمسئلة
 بماله صار قابضا ولو أمر بالطين كان الطحن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري
 وكذا اذا أمره أن يصبه في البصر في السلم لم يكن مال المسلم اليه وفي الشراء من مال
 المشتري وبتقرا بثن عليه ❊ ولو أمره في الشراء ان يكبله في غراب البائع لا يصير قابضا
 كالو أمره بان يكبله ويعزله في ناحية بيت البائع فانه لا يصير قابضا ❊ ومن قال لغيره بيع عبدك
 من فلان بألف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف ففعل فهو جائز
 ويأخذ الألف من المشتري والخمسمائة من الضامن وان كان لم يقبل من الثمن جاز البيع
 بالألف ولا نسي على الضمين ❊ ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج
 فالنكاح جائز وهذا قبض وان لم يطأها فليس قبض ❊ ومن دفع الى صانع درهما وأمره

أن يزيد من هذه دينار يصير قابضاً من الهداية ﴿ وفيها أيضاً من أسلم جارية في كرخطة وقبضها المسلم إليه ثم تقابلا السلم كان عليه قبضها ولو اشترى جارية بألف ثم تقابلا فمشت في يد المشتري بطلت الألف وترك ذلك التقابلا بعد موتها انتهى ﴿ رجل اشترى ثوباً لنفسه ثم قطعه فصاعقوى عند القطع لأنه الصغير ثم وجده عيباً لا يرد ولا يرجع عليه بالتقصان ولو قوى القطع لانبسه البائع لآتم بدون القبض ولو اشترى دقيفاً خبز بعرضه ثم علم أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان ما خبز ﴿ ولو اشترى مهنأذا أنباوا كاله ثم أقر البائع أنه كان وقع فيه فارة ومات كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو اشترى جبة قلبها وانقصت باللبس ثم سلم فباع عيباً فانه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ﴿ ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قوله لم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والختار للفتوى أنه يرجع كالواشترى أرضاً وقفها ثم سلم بعيب ذكره لال أنه يرجع بنقصان العيب ﴿ رجل اشترى عبداً فممن رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف يهود ذلك فإذا وجد به عيباً فرد على البائع كان له الرجوع على الضامن بحصة العيب من الثمن كإرجع على البائع وعن أبي يوسف إذا اشترى رجل عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماء فكانت أعمى فرد على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من الثمن ولو قال الضامن إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثمن فردت بالعمى كان له أن يضمه حصة العمى ﴿ ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له قد ضمنت لك العيب لا يلزمه شئ ﴿ ولو اشترى عبداً فقبضه فوجبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستخفه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بانه ﴿ رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل فاستحق نصفها ثم إن المشتري أقام البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يوف تلك وقتاً قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن أغما هو رجل اشترى داراً فادعاها آخر فاشترها المشتري من المدعي أيضاً فانه لا يرجع على البائع بشئ ولو أقام المشتري البينة على أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بينته وكان له الرجوع على البائع بنصف الثمن ﴿ رجل اشترى داراً وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء إلى البائع ويرجع بقيمة البناء مبنياً يوم سلم البناء إلى البائع فإن كان المشتري بنى بالخص والآخر والساج والنصب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم سلم إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء أو تغير أو تهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع إلا بقيمة البناء يوم تسليم البناء إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم على الجص والآخر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد إلا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم سلم ولا

ينظر الى ما كان أخفق فيه وان استحققت الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ
الدار وأمر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد عرف وهو غائب قال أبو حنيفة
لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع
بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع اذا كان البناء قائما فيسلم
المشتري البناء الى البائع فيهدم البناء أو يأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له
على البائع وأما اذا هدمه وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من
البناء قائما ويسلم اليه بهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله
ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية
وروي محمد بن أبي حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول
للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة
البناء وكذا اطاعوا ان المشتري اذا انقص عليه البناء سلم النقص الى البائع له ان يرجع على
البائع بالثمن وهذا أقرب الى النظر من فافى خان ❀ اشترى أرضا خربة فاتفق في عمارتها
وتسوية آكامها وحفرها ثم استغقت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما أففق في عمارتها
وان كرى المشتري في الارض ثم را أو حفر ساقية أو قنطرة على نهرها باجر قنطرة ثم استغقت
الارض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أففق في كرى النهر وحفرها لابقية بناء
المسناة من زراعتها وان بناها باجر أولين أو قصب أو شيء له قيمة رجح بقيمة ذلك كله بان يرد
البناء على البائع ويأخذ البائع بقيمة وقال شمس الأئمة السرخسي انما يرجع بقيمة البناء
على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع
ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استغقت الدار ولا يرجع بما أففق وكذلك لو حفر بئرا وطواها
بالآجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما أففق في الحفر ولو انهدم ما بقي قبل الاستحقاق لا يرجع
بما أففق لان شرط الرجوع قيام البناء وقت الاستحقاق ❀ اشترى عبدا أو خرقا فاتفق
عليها ثم استغقت لا يرجع المشتري على البائع بما أففق ❀ اشترى ابلا مهازل فغلفها
حتى سمئت ثم استغقت لا يرجع على البائع بما أففق في العلف ❀ اشترى جارا وكفل بالثمن
وجعل فأداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا
وباعها من آخر وأبرأه من الثمن لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه وقال القاضي
ببيع ليس له ان يرجع ❀ اشترى جارية أو غلاما عليه ثياب أو خراجا عليه بدعه لم تذكر
في البيع ثم استحق الثياب أو البدعة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في المبيع
تبعه لاحصه لعمن الثمن ولكن يخير المشتري فيه ❀ أقر بعين صر بها انما الفلان ثم اشترىها
منه ثم استغقت فالاصح انه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول ❀ ولو
اشترى أرضا فيها آتجار وقطعها ثم تعابلا صحت الإقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة
الآتجار شيء وتسلم الآتجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الآتجار واذا لم يعلم عرفت

الاقالة بخير ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كل واشترى عبدا قطع يده فاخذ ارشها
 ثم تقابلت الاقالة فتوزم جميع الثمن ولا تثنى البائع من ارض البئ اذا علم وقت الاقالة انه قطع
 يده واخذ ارشها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب المحط الاشجار
 لا تسلم للمشترى والبائع ان يأخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض لانه لم
 يدخل في البيع أصلا لا قصد الاضمان **في** رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر وبني المشتري
 الثاني فيها ثم استفتت الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن
 وقيمة البناء ولا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة
 وعلى هذا اذا اشترى جارية وبضها وباعها من غيره فولدت الجارية من الثاني ثم استفتت
 الجارية فان الثاني يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع بائعه على البائع الاول بقيمة
 الولد في قول أبي حنيفة وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فقد اولته
 الايدي ثم وجد المشتري الاخير به عيبا قديما كالا صبيغ الزائدة وقد نصيب العبد عنده
 بعيب حدث كان له الوجوع على بائعه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني ان يرجع على
 البائع الاول بالنقصان في قول أبي حنيفة وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على
 العيب ورجع بالنقصان على بائعه ومن أبي يوسف اذا اشترى دار وبني فيها بناء ثم استفتت
 فنقص المشتري البناء كان للمشترى ان يرجع بالنقصان على بائعه فتقوم الدار مبنية وغير
 مبنية فيرجع بالنقصان وكذا الاض اذا غرسها المشتري ثم استفتت فقلع المشتري الشجر
 كان له ان يرجع على بائعه بالنقصان **في** رجل اشترى ارضا فغرس فيها اشجار فبقت الشجر
 ثم استفتت الارض يقال للمشترى اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق
 ان شئت يدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وان شئت نخله حتى يقطع الشجر
 ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بالقطع وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع هذا المقلع فان المشتري
 يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار
 المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويملك الشجر واعطاء القيمة ثم ظفر المشتري
 بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون المستحق ان يرجع على
 البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو
 الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال الحسن للقاضي ان يبعث
 أمينا يقوم النائب في الارض ثم يقول القاضى للمشترى اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت
 بالبائع فسله اليه وتأخذ به قيمته نابئا وان لم تستحق الارض حتى اغرس الشجر وبلغ الثمر حتى
 جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري قلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض
 حاضرا كان للمشترى ان يرجع بقيمة الشجر نابئا في الارض ويسلم الشجر قائما الى البائع
 ويحبس البائع على قلع الشجر وان كان البائع غائبا قلعه المشتري ولا يرجع بقيمة الشجر وان كان
 المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئا من أصناف الياحين والحبوب والبقول ثم استفتت

الارض قال أبو يوسف يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على
 بائعه وان كان الزرع أعرب الأرض فلم يستحق ان يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع
 المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى الأرض نهرا أو خرسا قبة أو قنطرة
 قنطرة على النهر ثم استحققت الأرض يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الأرض من
 بناء القنطرة ولا يرجع عما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسنة جعلها في التراب وان
 جعلها من أجر أولين أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض
 ثم يؤمر البائع بقطع ذلك هذه الجملة من فاضى خان ❶ اذا اشترى أرضا أو أجاها أي حرها
 فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع بما أنفق في العمارة لا روبا في هذه
 المسئلة عن أصحابنا وقيل لا يرجع لان الأحياء حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تنقوم
 الا بالعقد من مثل الأحكام ❷ وفي الاسعاف لو اشترى الرجل دارا وطن سطوحها
 وبجدها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع بشئ الدار وما يمكن هدمه
 وتسليمه اليه يرجع بقيمة مبيعها على البائع لكونه مغرورا والحاصل أن ما لا يمكن أخذه عنه
 هو في حكم الهالك لا يرجع قيمته على البائع انتهى ❸ ولو هدم المشتري البناء القديم وبنائها
 جديدا ثم استحققت أخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد
 ورجع المشتري بجمعة الأرض من الثمن وبقيمة البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم
 ❹ رجل اشترى جارية يقولت ولدا عند فادما ثم استحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم
 يخاصم لانه ولد المغرور وان المغرور من بطأ امرأته فقد في ذلك على مائة عمن أو تكاح قتلا
 منه ثم استحق ولولمات الولد لاشئ على الاب وكذا لو ترك ما لا المال لايه ولو قتله الاب بغرم
 قيمته وكذا لو قتله غيره يأخذ دينه ويرجع قيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع
 بشئ خلاف العقر لان له به باقية منافعها كذا في الهداية من دعوى النسب ❺ باع جبة
 غيره بغير اذنه وقبضه المشتري وخاطه أضيقت انقطع حق المالك هذه في الغصب من
 القنية ❻ رجل اشترى أروضا فبني فيها أو غرس وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع
 فقبائح أن يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوبا فبضغه فلو هات في يد البائع ضمن ما زاد
 البناء والعصب من الخلاصة ❷ باع عبده منه بالثمن ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر وسله
 اليه فأت في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء أمضى عقده وضمن المشتري الثاني قيمة عبده
 يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والمستعير على البائع بشئ وان شاء
 نفسه واسترد ما دفع للبائع أن ضمن المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية
 ولو كان البائع أجره أو أودعه وسلم ومات في يده انتقض البيع ولا ضمن المشتري واحدا
 منهما لانه ان ضمنه يرجع به على البائع فيصير كأنه مات في يد البائع ❸ باع عبده وأمر غيره
 بقتله قبل القبض فلم تشتري قيمته وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع ماله على البائع لعدم
 الضرر لو باع ثوبا ثم قال لتياطا اقطعه لي فيصا بأجر أو بغير أجر لم يكن للمشتري أن ضمن

الخطا لان الخطا يرجع بالقيمة على البائع ❊ أخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا أخذه ومدكه فضاع فان جعله المتوسط باذن المشتري ضمن البائع والا فهو غصب فيضمن المشتري ام ماشاء وفي فتاوى العصري ان كان المتوسط قبضه البائع باذنه فهو من البائع وان ضمن المشتري ان كان برضاه وان لم يوجد تضييع عمدا من القيمة ❊ رجل ورث جارية مائة واستولدها ثم استحققت كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بقيمة الجارية وبقيمة الولد على من باع الجارية من مورثه ويخلف الوارث المورث في ضمان الفرور كالمو وجد بها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لانيان من ولا بقيمة الولد الحى ولا يردها بعيب ❊ رجل اشترى دارا واستحققت العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنيت البناء على حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الفرور قال البائع لا بل بعنك العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدث به المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما أشبه ذلك لا يكون له الرجوع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس وإذا شرط عليه ضمان ما أحدثه بطل فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضامن ما أحدث المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا ❊ رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشترتها من فلان بكذا وصدقه البائع وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الفرور وهو ينكر فيه يكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع شئ ❊ رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشترها من الموهوب له فولدت له ولدا فاستحقها رجل فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مفرور ❊ رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها وورد المشتري ما بقي على البائع كان له الرجوع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مفرور وفي النصف ولو استحق منها نصفها بعينه وكان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرجع برد الباقي ولا يرجع شئ من البناء ❊ رجل اشترى جارية فأدعاها رجل فاشترها منه أيضا ثم استحققت الأمة وقبولت المشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني يرجع بقيمة الولد التي بغرمها المستحق على البائع الثاني وان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما ❊ رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من مجبور واستولدها ثم استحققت كان الولد ثابت السبب من المشتري ويكون رقيقا هذه في ولد المفرور من قاضي خان ❊ اشترى عبدا شوب وتقايا ثم استحق العبد وقده ذلك الثوب في يده لزمه قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت

٣ تراجع القيمة ونحوها العبارة منها اه

من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزمه للمشتري قيمة الجار بقر ولا يضمن للولد شيأ ولو
 وجد العبد حراً كان عتقها باطلاً وولده حراً قيقاً ❶ رجلان اشترى كل واحد منهما نصف
 دار مشاعاً وقبضاً جميعاً ثم استحق رجل نصف الدار يأخذ من كل واحد نصف ما في يده ولو
 اشترى واحد نصفها وقبضه يأخذ المشتق من المشتري والبائع من كل واحد نصف ما في يده
 فإن سلم البائع النصف الذي في يده جاز ولا خصومة بينه وبين المشتري ❷ رجل باع نصف
 داره فلم يقبض المشتري ثم استحق نصفه شائعاً قال أبو يوسف يطل البيع ولو استحق المبيع
 قبل القبض فاقام البائع والمشتري البينة أن البائع اشتراه من المشتق وقبضه ثم باعه من
 المشتري قبل قبضه فان لم يجد ابينة فنقض القاضي البيع بينهما وورد الثمن على المشتري ثم
 وجد البائع بينه لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض النقص ويلزم
 المبيع المشتري عندهما وعند أبي حنيفة فإن نضاً من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن
 منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وإن نض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض الا بالقضاء
 في ظاهر الرواية ولو استحق الدار المبيعة وقد بنى فيها المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع
 وبقيمة بنائه يوم سلّمه الى البائع وبسلم النقص للبائع وإن شاء المشتري أخذ بنفسه ولا
 يرجع على البائع بقيمة البناء ولو أفسده المطر فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وإن
 شاء البائع أخذ بالنقص وأعطاه قيمة البناء من الوجيز ❸ اشترى كرمًا وعمل فيه حتى أدرك
 العنب والتمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئاً كما يعمل الا كرويس له أن يطلب أجر العمل
 لان المنافع لا تنقوم الا بالخدمة وهو ما كان اكاراً بل كان عاملاً لنفسه من مشتمل الاحكام
 ❹ اشترى عبداً وأعتقه بحال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتق بالمال على المعتق
 هذا قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لما أوصله فغصب عبداً فاجر العبد نفسه فأخذ الفانص
 الا حرم العبد أو كله يضمن عنده خلافاً لما ❺ زيد اشترى جارية من عمرو وكان عمرو
 اشترىها من بكر فمعه زيدان بكر كان أعتقها وطلب ثمنها من عمرو وقال بعنيها وهي حرة
 فلم يصدقه عمرو وكان زيد يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيدان بكر أن كان أعتقها
 وهو عليها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وإن كان عتقها ثانياً قبل ذلك
 باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه بتكرار شكروا كسأها
 السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء يبين انهم لم يعتق
 باقراره بل باعتاق بكر ولو أقام زيد بينة على عمرو ان بكر أعتقها قبل بينته ويرجع بالثمن
 عليه وكذلك لو أعتقه هازيد ثم أخذ يتصرف فيها تصرف الملاك فأقامت الجارية عليه بينة
 ان بكر كان أعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو ❻ اشترى جارية وباعها من آخر
 ثم استحق من يد المشتري الثاني ويرجع الثاني على الاول بالثمن بالقضاء وأراد الاول ان
 يرجع على بائعه فادعى بائعه ان المشتق لها باعها مني ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع
 على لا تسمع دعواه ولا بينته على المشتري وقال ثمرس الاثمة السرخسي تسمع ولو أقام البائع

الاول أو الثاني هذه البيعة على المستحق نصح ولو أقام المستحق عليه على المستحق بيعة عند
 هذا القاضي بالنكح كنت بعت هذه الجارية من بائع بائع فله ان يأخذها من المستحق
 ووردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع بقيتها
 عليه **في** اشترى دارا بعد وأخذها الشفيع ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذها البائع
 من الشفيع بطلان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيعة العبد ومماها
 فهذا كالمبيع بينهما وهي للشفيع تلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل
 المستحق يملك بالتبضع وتصرف المشتري باعتبار ملكه فنقد وكذا لو باعها المشتري أو
 وهبها وسلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما خرج من القيمة **في** ولو باع
 جارية فوطئها المشتري قبل ان يدفع الثمن ثم حبس البائع الجارية فهل سكت عنده ان لم
 ينقصها الوطئ لا شيء عليه وان نقصها غرم النقصان ولا حق عليه بالاتفاق هذه في النكاح
 من الخلاصة **في** اذا اتمعت بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء والثمن كما اذا اشترى
 أرضا فغرس فيها اغراسا أو دارا فبنى فيها بناء ثم حاد مستحق استحقها فانه يأخذها ويقطع
 الاثبار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى
 البائع ويرجع قيمته مغروسا غير مغروغ ومبينا غير منقوض وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع
 بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقهما وفي الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على
 بائعه بقيمة البناء عند أبي حنيفة خلافا لهما وكذا لا يرجع بالنقصان العيب فبائعه لا يرجع
 ولو اشترى عدا اقامت في يده فاطلع على عيب يرجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على
 بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا اتمعت بالبدل أما اذا اتمعت بغير بدل كالهبة والصدقة
 فأبو حنيفة لا يرجع على أحد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع
 على بائع الامه من مودته بما غرم الى هنا من شرح الطحاوي في كتاب الدعوى **في** وفيه في
 كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والمأسورة ومسئلة
 القسمة وصورتها دار بين اثنين قسمها بقضاء فبنى أحدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه
 ونقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فشاركه فيما حصل له بالقسمة ولا يرجع
 عليه بقيمة ما نقض من بناءه لان كل واحد منهما مجبور على القسمة وبغضه لو كانت داران
 فاقسمها وأخذ كل منهما دارا وان قسمها بغير قضاء والمسئلة بمجالها يرجع على شريكه
 بنصف قيمة البناء مبينا والنقض بينهما نصفان عند أبي حنيفة ولو كان القاضي هو الذي
 قسم لا يرجع بقيمة بناءه بالاجماع لكن يشارك في الدار وفي النصاب في ثلاث مواضع لا يرجع
 بقيمة البناء منها الشفعة وصورتها الشفعة اذا أخذ الدار بالشفعة فبنى فيها ثم استحق الدار
 ونقض عليه البناء يرجع الشفيع عليه بالثمن الذي دفعه اليه خاصة ولا يرجع بقيمة البناء
 الثانية مسئلة للمأسورة فانها اذا استحققت في بدلولي بعدما أخذها من المشتري بما قامت
 عليه بعدما استولدها وأقام المستحق البيعة انها أم ولده أو مدبرته وقع على الجارية

والعقروقيمة الولد فالولى لا يرجع على المشتري بقيمة الولد وانما يرجع بالثمن الذى دفعه البسه
 الثالثة القسمة دارين اثنين الى غلام المسئلة وفي يبيع القنارى رجل اشترى دارا وبني فيها
 وغلب ثم ان البائع باعها من انسان آخر وقضى الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول
 واستحقها لاحتوائه بنى الثاني باللات هي ملكه ضمن المشتري الثاني الاول حصه البناء
 العامر والنقض المشتري الاول ان كان قائما وضمن قيمة النقض ان استهلكه المشتري وان
 بقى بنقض الاول ضمن المشتري الثاني ما قبلنا والمشتري الاول ان عسك البناء لانه يمكنه رفع
 البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك أعطاه قيمة الزيادة من غير ان
 يعطيه اجر العامل لان الزيادة عليها مال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد رجل
 اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البائع وقال البائع وكفى صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من
 مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يأمرنى بالبيع لكن أرجوان رضى فلم يرض حين
 اشترى اها وهو قد بنى لا يرجع شئ لاجل البناء ولو اجاز البيع بعد ما بناها المشتري ثم البيع فان
 استحق من وجه آخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناءك اما اذا بناها بعد ما اجاز البيع
 ثم استحق فرجع ولو استحق الارض وقد أدى المشتري ثمنها اجمالا لا يرجع بالخروج على البائع
 اشترى دارا وتقا بضائع باعها من رجل ثم اشترى اها منه هو يرجع عليه ثم يرجع على البائع
 المسحق اذا قال للمشتري الثمن الذى دفعته الى البائع خذه منى فانه يكون قاضيا دين
 البائع بغير امره فلا يرجع عليه اشترى أمة فولدت منه فاستحق يقضى عليه بقيمة الولد
 ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولومات الولد لاثنى على المشتري أملا وقتل
 وأخذ المشتري الدية فغرم المشتري للمسحق القيمة ولومات الولد وترك عشرة آلاف درهم
 لا يفرم شيئا والميراث هو لزمه العقر ولو اكدت الجارية كسبا أو وهب لها هبة بأخذها
 المسحق مع الاكساب ومجاوب لها اشترى جارية فظهر انها حرة وقد مات البائع ولم يترك
 شيئا ولا وارث له غير ان بائع الميت حاضر يجعل القاضى نائباً عن الميت حتى يرجع هو عليه
 والنائب يرجع على من باع من الميت استحق جارية اسمها دبر فقال البائع بعث منك جارية
 اسمها نفيسة ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الاسم لا يعتبر فاذا قال استحق على
 جارية اشترى بها منك نسع ونفسل البينة وان لم يدكر اسمها فاذا ذكر ولا تغلق للمكسبه لا يكون
 مانعا كيف ووجهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان اشترى جارية قيمتها ثلاثون
 ثم صارت قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري أزال بكارتها فانه ضمن نقصان البكارة
 للمسحق وليس له ان يرجع على البائع بما ضمن كالا يرجع عليه بالعقر أعطى حمارا معينا
 فى معاوضة القراطيس بسبعين وقيته أربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع
 بسبعين وفي شرح الطحاوى ورجل يبيع ما يساوى القفالين ويقضى من الثمن ألفا لا
 عشرة دراهم ثم يبيع بالف وعشرة دراهم يساوى عشرة الا حوطا للبائع ان يشتري بقيمة
 الثمن وهو ألفو عشرة ذهبا يساوى عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري يرجع المشتري

عليه بمثل ما أعطاه ولو أعطاه بألف أو بعشرة أو عر ضا بساوى عشرة فنسب الاستحقاق
 يرجع عليه بالنى درهم انتهى مافى الخلاصة ❊ المشتري إذا استحق عليه المبيع بينه فقال
 أخذته المدي ظلمنا بغير حق لا يرجع على بائعه بالتمن هذه فى القسمة من القنية ❊ باع مسلم
 عبدا من كافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالتمن على
 بائعه المسلم لان البينة ظهرت فى حقه خاصة من مشتمل الاحكام ❊ رجل باع من رجل
 ساجدة ملقاة فى الطريق والمشتري فأنم عليه او دخلى البائع بينه وبينه فلم يحركه المشتري
 من موضعها حتى جاز رجل وأحرقها كان للمشتري ان يضمنه فان استغفها رجل كان له ان
 يضمن المحرق ولا يضمن المشتري ❊ رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى رهنه البائع
 بمائة أو آجره أو أودعه فان ينفسخ البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن أحدا من هؤلاء
 لانه ان ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فان عند المعير أو الموهب أو أودعه
 فاستعمله المودع فان من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وضمن
 المشتري المودع والموهوب له وان شاء فسح لانه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن منهم ان يرجع
 على البائع ولو كان البائع باعده من رجل فان عند المشتري الثانى مع عمله أو مع غير
 عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثانى ثم يرجع
 الثانى على البائع بالتمن ان كان نقد التمن وان لم ينقد لا يرجع شئ ❊ ولو اشترى عبدا
 فأمر البائع رجلا لقتله كان للمشتري ان يضمن القاتل قيمته ولا يرجع القاتل بما ضمن على
 البائع ❊ ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذب بها فان كان الذاب يعلم بالبيع فله المشتري
 ان يضمن الذاب ولا يرجع الذاب على الأمر ❊ ولو أن رجلا لاه شاة أمر رجلا ان يذبحها
 ثم باع الشاة قبل ان يذبحها ثم ذبح الماء والشاة كان للمشتري ان يضمن الذاب ولا يرجع
 الذاب بذلك على الأمر وان لم يعلم المأمور بالبيع ❊ رجل اشترى خنيز أو نملين أو مصراعى
 باب قبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري
 حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري قبض أحدهما
 قابضاً لهما جميعا ولو أحدث المشتري بأحدهما قبض القبض يصير قابضاً لهما جميعا وان
 أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير قابضاً لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما
 واستهلكه أو أحدث به عيبا ثم هلك الاخر عند البائع كان المشتري قابضاً لهما جميعا ويدفع
 جميع التمن ❊ وذكر فى المتن رجل اشترى ممنا ودفع الى البائع ظرفا لمره بان يرى فيه وفى
 الظرف حرق لا يعلم به المشتري والبائع سلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شئ له على
 المشتري وان كان المشتري يعلم به والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضاً للمبيع
 وعليه جميع التمن ❊ رجل له رمل فى حظيرة فباع منها واحدة بعينها الرجل وقبض التمن وقال
 للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خلعت ينثروا بينها فدخل ليقبضها فاعلمها فان هلك
 من باب الحظيرة وذهبت قال محمد ان سلم الرملة الى المشتري فى موضع قد رعى أخذها

هو حق ومعه حق والمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قد قضى وان كانت تقدر على
 ان تنقلت منه فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على اخذها هو حق ولا يقدر بغيره حق
 وليس معه حق وان كان المشتري يقدر على اخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها
 وحده وليس معه اعوان فانقلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير
 حبل ولا اعوان غلب البائع بينها وبينه فانقلت كان المشتري قابضا وان كانت الركة في يد
 البائع عسكها بعنانها فاشترها منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الركة فوضعه في يد
 المشتري حتى صارت في ايديهما جميعا فقال البائع خليت بينك وبينك اولست امسكها امتعها
 منك وانما امسكها حتى تضبطها فانقلت من ايديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الركة
 في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فقبضها فان امسكها لك
 فانقلت من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من البائع
 وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولو كانت الركة في حظيرة عليها باب مغلق لا يقدر
 الركة على الخروج فباعها من رجل وغلب بينه وبينها ففتح المشتري الباب فقلعت الركة
 ونجحت كان الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على اخذ الركة أولا يقدر وان لم يفتح
 المشتري الباب وانما قصه اجنبى او قصه الرجح حتى خرجت الركة فظن ان كان المشتري لو
 دخل الحظيرة يقدر على اخذها يكون قابضا والا فلا ❊ وان اشترى طير يطير في بيت عظيم الا
 انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على اخذه لطيرانه وغلب البائع بينه
 وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير كرا ناطق انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب
 غير المشتري او قصه الرجح لا يكون المشتري قابضا ❊ ولو اشترى ثوبا وامره البائع بقبضه
 ولم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امره البائع بالقبض امكنه ان يعيده و يقبضه
 من غيره قيام مع التسليم والا فلا ❊ رجل باع فصا في خاتم يد ينار ودفع الخاتم الى المشتري
 وامره ان يزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على زعه من غير
 ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لان المشتري كان آمنا في الخاتم واذا كان لا يقدر
 على زعه الابصر ولا ثمن على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح ❊ رجل اشترى بقره فقال
 البائع سمها الى منزلك حتى اجي بمحمد الى منزلك واسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت
 البائع فانه اهلك على البائع ❊ رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع
 لا املك عليه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان
 وهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه عسك بالثمن لاجل البائع فيكون به
 كيد البائع ❊ رجل اشترى دابة مريضة في اسطبل البائع فقال المشتري البائع تكون
 ههنا الليلة فان ماتت ماتت في ههنا هلكت هلكت من مال البائع لان مال المشتري ❊ رجل
 باع مصكبا في بيت مكابله او موزونا موازنه وقال للمشتري خليت بينك وبينه فاقبضه
 لا يكون قابضا والحاصل ان الغلبة بين المبيع وبين المشتري تكون قبضا عند أبي حنيفة

بثلاث شرائط أحدها ان يقول البائع خليت يذلتو بين المبيع وقبضه ويقول المشتري قد
قبضت الثاني أن يكون المبيع بمضرة المشتري بحيث يصل الى الأخذ من غير مانع الثالث
أن يكون المبيع مفروزا غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا لحق الغير كالخطة في جوارق
البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع القبلية واختلف أبو يوسف ومحمد في القبلية في دار البائع
قال أبو يوسف لا تكون قبليّة وقال محمد تكون قبليّة من قاضيتان **في** وفي الخلاصة
أربعة أشياء إذا أمر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا إذا أمره بخلق شعر
العبد الثاني لو أمره بالجماعة الثالث لو أمره بأن يسقيه دواء الرابع لو أمره أن يداوى
جرحه ويصير المشتري قابضا بشرة أشياء لو أمره بالختان في الجارية والقلام أو القضة (٣) أو
بشئ جرحه أو أن يقطع حرف القرس أو كان المبيع فاقأمره بالقصارة أو حمله أو كان
المبيع مكعبا فأمره أن ينسله أو كان نصلا فأمره أن يحمذوه أو طعما فأمره بالطبخ أو كان
دارا فأجرها من البائع العاشر إذا كانت جارية فأمر البائع أن يزوجها ويدخل بها زوجها ولم
يدخل لا يصير قابضا **في** رجل اشترى خلافا نظري في الخللا فوقع قطرة دم من
أنفه يتقيس ولا ضمان عليه ان نظربا من الخللا وان نظربا غيره اذنه كان ضمانان
قاضيتان قلت وهذا يخالف لما مر في الاشياء من الغصب أمره أن ينظر الى خايف فنظر
فقال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الحبل **في** وبهذا الاول ما في الخلاصة من الغصب
رجل نظر الى دهن الغير وهو مائع حين أراد أن يشتري فوقع في الدهن من أنفه قطرة من
الدهن يتقيس الدهن وان كان باذنه لا يضمن ثم ينظر ان كان الدهن من غير مأكل يضمن
النقصان وان كان من مأكل يضمن مثل ذلك القدر والموزون مثل ذلك الدهن **في** دفع
الى بحال انا ليشترى منه شيئا فوزنه فضاغ منه شي قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع
ضاغ من الدافع ومن عين الأئمة الكرايبى وزن ما ضاع من البقال اشترى ثورا أو فرسا
من خوف الاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه **في** اشترى دارا والبائع فيها باب
لا يمكن ان سارجه الا بفتح الباب يملكه المشتري بقيته ان كان نقصان هدم الباب أكثر من
قيمه وان كان بقيته أكثر يخرج به البائع ويدفع نقصان الهدم **في** التوكيل بالشراء القاسد
صح كالتوكيل بالشراء الى المصداق والقبض الوكيل للموكل فبصرفه مضمون ما عليه
بالقيمة **في** قبض الكرايبى في البيع القاسد بأمره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه
وعلى المشتري نقصان القطع من القيمة **في** رجل باع خلافا لماسبه في خايفه المشتري بمضرة
المشتري ظهوره منقلا لا يتفقه قال أبو بكر البجلي هو امانة عند المشتري ان هلك أو فسد
لا ضمان عليه وان أراقه المشتري لقصاده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لا شيء
عليه **في** رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان لم يعلم فسادها ولم
يستفهم منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالتجارب ان شاور حصة
النقصان من الثمن ولم قبل البطيخة وان شاقبها وأورد جميع الثمن وان كان المشتري علم

فسادها واستهلكها أو استهلك بعضها بان اطعمها أولاده أو عبيده لاشئ له على البائع وان
لم يكن البطيخ قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال ❶ رجل
اشترى بغير قبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فها في الطريق فاته رجل على
المشتري ثم ان المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب ❷ ولو اشترى بغير قبضه
فوجد له لا يختلف ثم ظهر انه ردي فوقع فأنكسر وغرق فانه لا يرجع بالنقصان على البائع ولو
اشترى بغير اخذ خلد اده فقط فذبحه انسان فنظروا الى امعائه فاذا هو فاسد فسادا قد عيا
ان كان الذابح ذبحه بغير امر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان
ذبحه بامر المشتري أو ذبحه المشتري بنفسه فكذلك عند أبي حنيفة وقال صاحباه يرجع
بالنقصان ❸ رجل اشترى جوزا فأنكسر بعضه فوجده فاسدا ان كان يتقعر به وله قيمة عند
التاس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسورة ولا الباقي الا اذا أقام البينة
ان الباقي معيب ولو اشترى بطيخا عددا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة
لا يتقعر بها ❹ ان كان يرجع بمحض من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي
وليس كذلك في هذا كالجوز لان الجوز كشي واحد واذا كان بعض الجوز فاسدا لا يتقعر به
يرد الباطل كذا القوز والبندق والفسستق والبيض وأما البطيخ والمان والمفرجل والخيار
لا يرد غير واحدة الفاسدة ❺ رجل اشترى قفعا أو شرا با أو أخذ الكوز أو الفدح من الفقاع
فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعار منه الكوز ❻ رجل أخذ متاعا لذهب به الى منزله فان
رضي اشتراه وان لم يرض يرده عليه فها في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه قبضه على
وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فها في يده كان
عليه قيمته ❷ رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطلبت منه بدراهم معلومة فوضعا
عند الذي طلبها فقال ضاعت عني أو وقعت مني كان عليه قيمتها لانه أخذها على وجه السوم
بعد بيان الثمن قالوا لاشئ على المنادي وهذا اذا كان ما ذروا بالذم الى من يريد شراءه قبل
البيع فان لم يكن ما ذروا بذلك كان ضامنا ❸ رجل باع جارية أو متاعا بالدرهم فوزن له
المشتري ألفا ومائتي درهم فصاعت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالفوزان زيادة امانته في
يده فلا يلزمه شئ ❹ لا كلها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري ستة لان المال
المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة أسداسه للبائع والسدس للمشتري فها هان
هنا على الشركة وما بقي يقع على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فصاعت
لما تان وبقي ألف كان الألف بينهما على ستة ولو ان المشتري دفع الى البائع دراهم مائة
فكسر ما الباقي فوجد هاتين بركة كان له ان يرد ما على المشتري ولا يضمن بالكسر لان
الصاح والمكسر فيه سواء لانه لا قيمة لهذه الصنعة ❹ رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما
بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويرن والمشتري يظن انه من لان
اللحم يباع في البلد مناديهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلاثين استأرقا قالوا ان كان

المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة
 النقصان من اللحم وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب يشكره فدفع اليه
 على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب
 في بلدة اصطح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الحجاز فقال
 أعطني خبزاً بدرهم أو أعطني لحماً بدرهم فاعطاه أقل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم
 بذلك قالوا يرجع في الخبز بحصة النقصان من الثمن لان البيع وقع على الموزون الذي شاع
 في البلد فاذا وجدته أقل رجوع بالنقصان وفي اللحم لا يرجع بشئ لان سعر اللحم لا يشيع فلا
 يظهر في حق الغريب رجل اشترى رطباً وقبضه خفف عنده وانتقص وزنه بالجفاف ثم انما
 تفاوضا البيع مع الفسخ فلا يجب على المشتري شئ من الثمن لاجل النقصان لانه ما فات شئ
 من أجزاء المبيع رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يد
 الموهوب له قال أبو يوسف للمشتري ان يرجع على البائع والصدقة بمنزلة الهبة ولم يدكر في
 المكاب خلافاً في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب
 من رجل آخر وسلمه اليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان المشتري ان يرجع بالثمن في
 بانه رجل ولو اشترى عبداً وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري لأول
 بالثمن على بانه حتى يرجع المشتري الثاني عليه فاذا رجع تخيند يرجع المشتري اول على
 بانه اشترى لولده الصغير بأو واحد ما ونفذ الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده
 الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه ولو لم ينفذ الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته
 لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد انه اشتراه
 لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئاً وضمن الثمن ثم نفذ الثمن في القياس يرجع على الولد وفي
 الاستحسان لا يرجع هذه الجملة من قاضي خان اذا استحق المبيع وبه كقول بالدر لا يرجع
 على الكفيل ما لم يجب على البائع وبعد ذلك يخبر ان شاء رجوع على البائع وان شاء على الكفيل
 ولا يرجع على الكفيل بقية الولد والبناء ولو ان المشتري أدى الثمن الى الحويل باذن البائع
 فعند الاستحقاق ان شاء رجوع على البائع وان شاء رجوع على الحويل له ولو كان الشراء من
 الوكيل فعند الاستحقاق رجوع عليه هذا اذا أدى الثمن الى الوكيل اما اذا دفع الثمن الى
 الموكل فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب الموكل وخذ الثمن منه وادفعه الى المشتري وفيما
 اذا دفع الثمن الى الوكيل يقال له اذا الثمن من مال نفسه ولا تنتظر أخذ الثمن من مال الموكل
 وهنا ينتظر هذا هو التفاوت بينهما في الحمار المبيع مع البردعة اذا استحق بدون البردعة عند
 البائع من الثمن بقدر البردعة وكذا الرضا مع البردعة ولو كانت قائمة فاراد ان يرد بها على
 البائع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البائع البردعة وحدها له ذلك وفي الكرم لو استحق الكرم
 دون الاشجار يرد الاشجار على بانه ويرجع بجميع الثمن وفي الفتاوى قال لاحصة البردعة
 من الثمن لانها تباع فعلى هذا لا يكون للشجر حصصة من الثمن وكذا كل ما يكون تباعاً من

الخلاصة من الدعوى في باع شعبة وكالة وظهر بعضها وقتها فلم تشتري ان يرد الباقي على
 الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد على الوكيل ببينه لا لورد على الوكيل باقراره
 وهو الرديء بسبب سواء ثم هل يفسد المبيع في الباقي قبل يفسد كالوجع بين حرقين والاصح انه
 لا يفسد اذا لوقف باق على ملكه فهو كذبل أكثر في شري سكنى في ذلك وقف فقال المتولى
 ما اذنت له بالسكنى فأمر بالرفع فلو شراؤه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه
 بشئ ولا ينقصانه من الفصل السادس عشر من الفصولين في لو اشترى طاحونة فكانت
 في يده مدة ثم استحقها رجل فليس له ان يطالب المشتري بخلات الطاحونة لانه ليس من اجزاء
 المبيع بل كسبه وفعله في مثل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف
 المشتري فيه ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم استحق الكرم المذكور ورجل آخر وأقام بينة
 وأخذت بعضا القاضي ثم طلب المبتحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب
 على المشتري رد الغلة أم لا ولو كان الكرم نرا باحى اشترى وعمر المشتري وانفق في جهاربه
 من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الميطان وحرمته فازدادت قيمة الكرم وصار
 يساوي ضعف الثمن أوضاعافه هل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق أم لا فاجاب ان كانت الغلة
 قائمة في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضي بها ردها الى المقتضى له وهو متبرع فيها
 أنفق ولو لها ملكة وخارجة عن ملكه وقت القضاء به فلا نص عن محمد من مشغل الاحكام
 في لو أودع المشتري المبيع من البائع أو أعاره منه أو آجره لم يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو أودع
 المشتري عند اجنبي أو أعاره منه أو أمر البائع بالتسليم اليه يصير قابضا ولو أمر البائع بان
 يؤجره مدة من انسان يصير قابضا والاجر الذي يأخذه يحسب من الثمن ولو أرسل المشتري
 العبد في حاجة يصير قابضا والمقبوض بعد الاقالة مضمون بقيته ومكسوب المبيع وموهوب
 له قبل القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض عند أبي حنيفة وعندهما ان ثم فلم يشتري وان
 انتقض فللبائع وأيهما استهلكه لم يضمن لانه تبع للكاسب وليس بمبيع فلا يمكن تضمينه بالثمن
 ولا بالقيمة لان الاصل غير مضمون على البائع بالقيمة قبل القبض فكذلك التبع وبعد القبض
 يسلم للمشتري بالاجماع ولو كان البيع بشرط الخيار فالمكسوب والموهوب قبل القبض
 وبعده ان ثم البيع فلم يشتري وان انتقض فللبائع وان استهلك البائع بعد النقص فلائق
 عليه وان استهلك المشتري يضمن ان انتقض البيع عندهما وعند أبي حنيفة لا يضمن
 ككسب المصوب اذا أنفقه القاص لم يضمن عنده خلافا لهما وان كان الخيار للمشتري
 فالكسب بعد القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض بالاجماع ولو قطع البائع يد العبد المبيع ثم
 قبضه المشتري باذنه أو بغير اذنه فبات من جنابة البائع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه ولائق
 على البائع منه لان القبض يفيد ملك اليد والتصرف للمشتري فلو تخلل بين الجنابة والسرابة
 نوع ملك المشتري فيقطع اضافة السرابة الى الجنابة من الوجيز في ولو باع المولى عبده
 المأذون وعليه دين يجهت برقبته وقبضه المشتري وغيبه فالقربان بالخيار ان شاءوا ضمنوا

البائع قيمته وان شأوا ضمنوا المشتري لان العبد تعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبعوه الا ان
يغضى المولى دينهم وبالبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالتقبض والتغيب فيضرون في
التعصير وان شأوا اجازوا البيع وأخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة الاذنية كالاذن
السابق هذه في المأذون من الهداية قال قاضي خان في المأذون المولى اذا باع عبده المأذون
وهو عالم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا لو لم يعلم بدونه وفيه ايضا من فصل
البيع الموقوف يبيع العبد المأذون المديون بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد اقال في السكك
يبعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل سيبطل واذا باعه بغير اذن الغرماء وقبض
الثلث فهلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وبيعت الثلث على الغرماء ولو اجاز بعضهم
البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع انتهى **في** ويجوز
بيع الوارث الرقبة من الموصى له منه فقهه ابدأ وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا
برضاه ولا ينقل حقه الى الثمن الا بالرضا كذا في الاشياء وأما بيع العبد الجاني فقد ذكر في
الجنائيات **في** بيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد وبغير المثل بالتبض ويقال هو رهن حقيقة حتى
لا يباح الانتفاع به المشتري الا بأذن البائع ويضمن ما كل أو استهلك وللبائع استرداده اذا
غضى دينه متى شاء كفي مشتمل الهداية عن منية المقتضى ولو أبرأ المشتري البائع عن القيمة بعد
فسخ البيع الفاسد والصحيح (٣) **في** رجل اشترى صابوناً رطباً ثم فسخه المبيع فيه وقد جف
ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من الخلاصة **في** دفع السمار وراهم
نفسه الى الرستاقى ثمن دس أو قطن أو حنطة ليأخذ ذلك من المشتري فجهر السمار عن
أخذها من المشتري لا فلاسه يسترد ما من الاخذ استقصاها به حرت العادة في بلادنا ان
السمار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالمحال البائع على المشتري
نصا قال رضى الله عنه والسمامة في بخارى قوم لهم حوانيت عدة للسهرة يضع فيها أهل
الرياء يتق ما يريدون يبعه من الحبوب والقواكه ويتركونها فيبيعها السمار ثم قد يتجمل
الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمار والثلث من ماله ليأخذ من المشتري فهذا صورته هذه في
الحالة من القنية **في** ومن باع دار الغيرة فادخلها المشتري في بناءه لا يضمن البائع عند أبي
حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره وكان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهذه المسئلة
في غضب العقار من الهداية **في** وفي قاضي خان قبيل أحكام المبيع الفاسد اختلصوا في المبيع
الذي يسميه الناس ببيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو ثجاع
والقاضي الامام أبو الحسن على السغدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن
المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين
بهلاكه اذا كان بهوفا بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا اهلك لا يضمنه ثم قال والصحيح
ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع وان لم يذكر كذلك في البيع ونلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع

الجارز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط
ثم ذكر الشرط على وجه المراجعة جازا للبيع ويلزم الوفاء بالعدل ان المراجعة قد تكون
لازمة فيعمل لازما لحاجة الناس انتهى ولو كان الدين مستغفرا للتركة فباع الورثة كرما
منه بالثمن قلن في يد المشتري فالماكم بخير ان شاء ضمن المشتري أو البائع ولو أقر في يد
المشتري ضمن لو أنفقه والا فلا كزوائد القصب من الفصولين ولو اشترى عبدا ثم ظهر انه
كان مريضا ومات عند المشتري فإنه لا يرجع بالثمن لان المرض يتراد فيحصل الموت بالزائد
فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بقصانه كما ذكره الزيلعي كذا في الاشباه البائع لو أبرأ
المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح فيؤمر برده على المشتري من أحكام الدين من
الفصولين وفيه قبض الثمن من مشتري بغيره عليه قتل لو كان الرد على سبيل فسخ القصب
هناك على المشتري والرد على سبيل الفسخ ان يقول قد خدعتني أقبض عند قبض المشتري به
الجهة ينقض القبض وكذا سائر المديون ولو اختلفا فقال المديون ودية وقال الدائن رددت
بجهة فسخ القبض صدق المديون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي قصصه وهو
ينسكرفي صدق انتهى

باب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن عاين التصرف وتلزمه الاحكام وبشرط ان يكون
الوكيل ممن يعقل القصد ويقصده حتى لو كان صبيا أو مجنوناً كان التوكيل باطلا لعل عقد
يضيقه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان
صبيا محجورا عليه بعقل البيع والشراء أو عبدا محجورا عليه فإنه يجوز ولا يتعلق بهما
الحقوق وتعلق بموكلهما وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه سبي
أو مجنون له خيار الفسخ كذا في الهداية وفي الفصولين ولو كان العبي مآذونا فلو وكل بشراء
بش مؤجل فالعهدة على أمره لا عليه فيطالب بثمنه أمره لا هوو بشراء بشن حال لزمه العهدة
استصانا انتهى وكل عقد يضيفه الوكيل الى موكله كالشكاح والطع والصلح عن دم العمد
فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب بكيال الزوج بالمهر ولا يلزم وكيال المرأة
نسلها لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو
أضافه الى نفسه كان الشكاح له فصار كالرسول واذا وقع الوكيل بشراء الثمن من مال نفسه
وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكيمه ولهذا اذا اختلفا
في الثمن يتعاقبان ويرد الموكل بالبعب على الوكيل وقد سلم المشتري له وكل من جهة الوكيل
فيرجع عليه فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولا يسقط الثمن وله ان
يحجبه حتى يسقط الثمن خلافا لفران حبه وهلك كان مضمونا ضمان الرهن عند أبي
يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان القصب عند زفر من الهداية

بعث المديون المال على يد رسول الله ان جعل عليه وان كان رسول المديون جعل عليه
 من الاشياء استقرض من رجل ألف درهم فقال ادفعه الى رسول فلان فقال المقرض
 قد دفعت وقال الرسول قد قبضته منه وجهد المستقرض ان يكون المقرض دفع لا يلزم
 المستقرض شيء من الخلاصة رجل بعث رسولا الى برازان ابعت الى ثوب كذا ثمن كذا
 وكذا فبعث اليه البرازان مع رسوله أومع غيره فضاغ الثوب قبل ان يصل الرسول الى الآخر
 وتصادقوا على ذلك وأقربوا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البرازان مع رسول الآخر
 فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب مع المساواة وان كان مع رسول رب الثوب فلا
 ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضمانا كالأمر لرسول الآخر
 رجل وقال ابعت الى عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث اليه مع رسول الآخر فلا ضمان
 له اذا أقربا رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه
 وكذلك رجل على رجل دين فبعث للمديون رسولا ان ابعت الى الدين الذي عليك فان
 بعث له مع رسول الآخر فهو من مال الآخر من قاضي خان وفي الفصول ان اذا قال للمديون
 ابعت به مع فلان أو أرسل به مع فلان أو قال مع ابنك أو مع ابني أو مع غلامك أو مع غلامي
 وصل المديون فضاغ فهو من مال المطالب وقوله ابعت به مع فلان ليس فوكيلا ولو قال ادفع
 الى ابني أو الى ابنك فهذا فوكيل فان ضاع عن مال المطالب انتهى ولو ان رجلا بعث الى
 رجل بكاتب مع رسوله ان ابعت الى ثوب كذا ثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي اناه بالكاتب لم
 يكن من مال الآخر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضا في هذا انما الرسول رسول
 بالكاتب رجل قال لا تخزن فوكيلك فصرفني وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت
 الى ثوب كذا ثمن كذا وبين غنمه فبعثته وأنكر المرسل وصول الثوب اليه والفوكيل يقول
 أو صلت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر
 الوصول اليه ضمن المرسل قيمة الثوب وان أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه
 قبل له بماذا ضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم
 يبين الثمن للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فان أنكر وصول الثوب
 اليه صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه قيمته المديون اذا بعث بالدين على يد وكيله
 فجاء الوكيل الى الطالب وأخبره فرضى به الطالب وقال للوكيل اشتري به شيئا فذهب
 واشترى الوكيل بعضه شيئا وطرح الباقي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هم جعل
 من مال المديون وقال بعضهم من مال صاحب الدين وهو ظاهر اذا جاء به الوكيل وغشى
 بين المال وبين الطالب لان الطالب صار قاضيا بالتقليد فاذا أمره ان يشتري له به شيئا
 صح أمره واذا كان ذلك قبل التقليد فكذلك لان الطالب لم يأمره ان يشتري له بما في
 يده فقد رضى بان يكون يد الوكيل يد نفسه رجل عليه دين لرجل ثمن ان صاحب الدين
 دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وجب الدين من المديون قالوا

ان كان الوكيل علم بان الطالب وهب الدين من المديون ضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا ضمن
ومن جنس هذه المسئلة مسائل متفرقات منها رجل دفع مالا الى رجل يقضى ما لفلان على
الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد والعباذ بالله تعالى فقضاء الوكيل في رده ثم مات الطالب على
رده على قول أبي حنيفة ان علم ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا
لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا ضمن محمد في التوارد رجل قال له
المديون ادفع مالي عليك الى فلان قضاء عن حقه الذي على ثم ان الآخر قضى دينه ولم يعلم به
المأمور فان المأمور يرجع عما دفع على الطالب ولا يرجع به على أمره علم بذلك أم لم يعلم وعن
أبي يوسف ان لم يعلم المأمور بقضاء الآخر جاز دفعه عن الآخر وان علم لا يجوز ومنها
متفاوضان اذ كل واحد منهما صاحبه باء الزكاة فادى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه
ضمن الثاني ما أدى عن صاحبه علم الثاني باء الاول عنه وعن صاحبه أول لم يعلم في قول أبي
حنيفة وقال صاحبه اذ لم يعلم لا ضمن ومنها ما ذكرنا أنفا في المأمور بقضاء الدين عن الموكل
قالوا هذا على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة ضمن بكل حال كما في مسئلة
المتفاوضين من قاضيان ومسئلة الزكاة مرت بنافي بابها وفي الاشياء عن انفصولين وكله
يقض دينه بعد ابراء الطالب وهلك في يده لم ضمن والدافع تضمن الموكل ولو وكله ببيع عبده
فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم ضمن ولا ضمان على الموكل اه وفي
مشغل الاحكام عن العمدادى ولومت العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع
وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الآخر ولا في تركته ان كان هو الميت اه وفي
أمر رجل بشراء عبده بألف فقال الماء ورقد فعلت ومات العبد عندى وقال الآخر اشترت
لنفسك صدق الآخر ان لم يكن دفع الثمن وان كان دفع الثمن البسه فالقول قول المأمور من
الهداية الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن وهما أو كقبلا جاز حتى لو هلك الرهن في يده يصير
مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال عند الكل ان كان قال الموكل له ما صنعت من شئ
فهو جاز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول أبي حنيفة وفي قول محمد يضمنه الآخر وكذا
لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له مع ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد
بعبء أو بغير عبء ولم يذكر التأجيل في الاصل قبل انه يجوز في قول أبي يوسف أيضا كالموابع
بمن مؤجل وقيل انه لا يجوز لان من أصل أبي يوسف ان كل تصرف يصير به الوكيل ضامنا
ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول أبي يوسف وأجمعوا انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه
لا يصح أما اذا أبرأ قبل القبض أو حط بعضه أو وهب لم يصح في قول أبي يوسف ولو أقال
الوكيل بالبيع هت الاقالة عندهما ويكون ضامنا للثمن على قول أبي حنيفة ومحمد ولا يعلق
في قول أبي يوسف من قاضيان ولو قبض الوكيل الثمن لاقالة اجاعا في ان امهل
الوكيل المشتري صح ولو وكله ان يطالب وكيله في الحال ثم عند محل الاجل يأخذ هومن
المشتري ولو قوى الثمن على المشتري لا يرجع عما أدى على موكله ان امهل أو أخر أو صالح

لضمائه ولو باع وأدى غشه من ماله ثم اهل المشتري يرجع **في** لو لم يقبض الوكيل الثمن حتى
 لقي الأمر فقال بعت فويل من قلان فأنا قبضت عنه غشه فهو منطوع فلا يرجع على المشتري
 ولو قال أنا قبضت على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجوز يرجع الوكيل على موكله
 بما دفع **في** يباع عنده بضائع الناس أمره ببيعها فباعها بشئ مسمى فجعل الثمن من ماله
 إلى أصحابها على أن أعانها إذا قبضها فأفلس المشتري فلما باع أن يسترد ماله على أصحاب
 البضائع **في** الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط مبيع وضمن لموكله ما شرط عند أبي
 حنيفة ومحمد وكذا الوارأه عن السلم أو وجهه قبل القبض أو أقاله أو احتال به مبيع وضمن
 عندهما ولم يجوز عند أبي يوسف **في** كذا الوكيل بالبيع لو فضل ذلك بالثمن واجهوا على
 أن الثمن لو كان حينما فوجهه الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجوز كذا التقيد بقبضه
 بماله السلم واجهوا على أنه لو قبض السلم ربه أو الثمن موكل البيع أو أبا المشتري أو اشتري
 بالثمن شيئاً من المشتري أو سلمه مبيع **في** الوكيل بالبيع لو قبض زيفاً ونجسها مبيع
 عليه فيضمن لموكله مثل دراهمه لو علم وقت قبضه والالاجاء من الفصولين **في** رجل
 وكل رجلاً بأن يتصدق عنه بالف درهم بعينها فغصب الوكيل من رجل الفوا وتصدق بها
 عن الموكل ثم أدى مال الموكل مكانها ذكر في المشتري أنه يجوز هذه في الوصايا من فاضيلان
في ولو قبض وكيل البيع الثمن ثم أبا المشتري عن الثمن مبيع ويرد الثمن على المشتري من
 أحكام الدين من الفصولين **في** رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها
 فألفها الوكيل ثم تصدق عن الأتم بعشرة من ماله يكون ضماناً للعشرة ولو كانت قافضة
 فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استفساناً وتكون العشرة له بعشرة
في الوكيل بالبيع إذا كان عليه دين له شترى على قول أبي حنيفة ومحمد بصير الثمن
 قصاصاً لما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا بصير قصاصاً ولو أن
 هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله
 لأن المبيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الأصل وصار كأن لم يكن ولو كان له شترى
 على الموكل دين فالوكان الثمن بصير قصاصاً لما على الموكل عند الكل لأن الموكل هلك اسقاط
 الثمن بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل **في** الوكيل بالبيع إذا باع
 ووكيل غيره قبض الثمن قبضه الثمن عند القابض قال أبو حنيفة والضمان على الوكيل
 بالبيع لا على القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع من فاضيلان **في** وفي القنية أو وكيل
 أن يرسل قبض الثمن ويوكل إلا أن الوكيل إذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الأول إلا أن يصل
 إليه بخلاف الرسول ويرى المشتري ولا يضمن الثاني خلافاً لهما كل مودع وقيل لا خلاف أنه
 يضمن **في** وكه قبض دينه فوكل الوكيل به قبضه وهلك في يده فإن كان الثاني من عيال
 الأول لا يرجع الدائن على اجدوا إلا يرجع على المدون دينه انتهى **في** الوكيل بالبيع إذا باع
 وسلم وأقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالتقول قوله الوكيل مع ميمنه فلا حلف

يرى المشتري ويحلف الوكيل على البتة من مشغل الاحكام في الوكيل بالبيع اذا باع من
 رجلين وكل واحد منهما كفيلا من صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل ابرأ احدهما ضمن الوكيل
 كل المال لا ثم ثم يرجع الوكيل على الآخر (٣) بضم ساءة في رجل وكل رجلان بشئ
 ثوب باعاه فاشترى الوكيل ثوبا وامر رجلا آخر باقبضه من البائع قبض الاجنبي وهك
 الثوب عنده قال محمد ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض في رجل دفع الى رجل مائة
 درهم وامره ان يشتري له ثوبا ومعنى جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة
 واشترى له ثوبا بمائة من عنده روى هشام بن محمد عن أبي يوسف انه يجوز ان شاع الثوب
 في يده يهلك من مال الآخر كذا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية في الوكيل بالبيع
 اذا باع عنده البائع من تسليم المبيع حتى قبض الثمن لا يصح فيه فان سلم الوكيل قبل قبض
 الثمن وقوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع
 ثم نهاه عن البيع حتى قبض الثمن مع فلو باعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا
 وكذا لو امره بالبيع نقد فباعه نسيئة لا يجوز في ولو وكله ببيع العبد ولم يدفع العبد اليه لم يكن
 للوكيل ان يأخذه قبل نقد الثمن وسلم الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد
 فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن
 صح فيه ولم يكن له ان يأخذه من بيت الآخر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ولو امره
 ببيع عبده والعبد في يد الآخر ولم يأمره الآخر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل
 وأخذ العبد من بيت الآخر ليس له الى المشتري فهلك العبد في يده لم ينقص البيع
 ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن فلا ثم
 ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الآخر العبد ثم أحضر المشتري الثمن
 فالأمر يدفع العبد الى الوكيل ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن فان لم يأخذ حتى
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للآخر على أحد لا على الوكيل ولا على المشتري
 ضمان القصة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفعه الى الآخر في الوكيل
 بالبيع اذا باع عنده الآخر عن قبض الثمن الا بمحضرة الشهود أو الا بمحضرة فلان أو نهاه عن
 قبض الثمن لا يصح فيه وله ان قبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلان وكذا لو مات
 الموكل أو جن بعد البيع بقي للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع الا بشهود أو الا بمحضرة
 فلان يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير محضر فلان ولو قال وكذا يبيع هذا العبد
 بشرط أن لا قبض الثمن كان النهي باطلا وله ان قبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبدي هذا
 وأتمد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجوز وكذا لو قال
 ببيع شهود ولو وكله بان يبيع برهن ثمة فباع بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع برهن يساوي
 ولو قال ببيع برهن فباع برهن قليل القصة جائز في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجوز
 الا بنقصان ثغران فيه ولو قال ببيع من فلان بكفيل ثمة فباع بغير كفيل لم يجوز وكذا لو قال

به ونخذ كفيلا أو قال به ونخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان
 القول قول الآخر لان الاذن مستفاد من جهته ولو وكاه ببيعة من فلان وسماه بعينه
 فباعه منه ومن أخر جاز النصف الذي باعه فلانك الرجل في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول
 صاحبيه **§** الوكيل بشراء جارية ألف اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية
 ثم نقله الموكل خمسمائة وطلب منه الجارية فنعها فهلكت عند الوكيل قالوا نسلم للوكيل
 الخمسمائة المقبوضة وبطلت الخمسمائة الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبل نقد
 ثمن من الثمن فخرج الوكيل ثم نقد الخمسمائة فهلكت عند الوكيل قالوا نسلم للوكيل الخمسمائة
 المقبوضة ويطلب الباقي من فاضيان **§** لو سلم أحد الموكلين بالشراء الى الآخر في يده ما قسم
 لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لهما هذه في الوديعة من الهداية **§** ولو وكل بشراء امه فاشترى
 عمياء أو سلافة فهو نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما أو شراء هذا العبد أو بعه بألف
 فاشترى معه آخر أو باع بألفين وقيمتها سواء فهو غير نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا
 لهما من المجمع وفي شرحه ولو كانت الجارية في المسئلة الاولى عوراء أو فاسدة البدن الواحدة
 وقد اشترها بلا غبن فاحش فنقد على الموكل بالايجاع وعلى هذا الخلاف ولو كانت مقعدة
 أو مجنونة فنقد على الموكل عنده خلافا لهما انتهى **§** وفي فاضى خان لو قال لرجل اشتر جارية
 بألف درهم ان بين الصفة فقال جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عمياء أو مقطوعة اليدين
 أو الرجلين بمثل القيمة أو بغيره سير جاز في قول أبي حنيفة ويزم الآخر وقالوا لا يلزم الا امر ولو
 كانت عوراء أو مقطوعة اليدين أو أحد الرجلين لزم الآخر اتفاقا **§** ولو قال اشتر رقبة بألف
 درهم فاشترى عبدا أعمى أو جارية عمياء بألف درهم وهى مثل قيمتها لا يلزم الآخر اتفاقا انتهى
§ وكلاه قبض دينه على فلان فاختبره المديون فوكلاه ببيع سلعة وابقا غنها لصاحب الدين
 فباعها ونقد الثمن وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون فاضيا ومقضيا **§** زوجان
 وقعت بينهما فرقة فطالبته بنفقة ولده الصغير مخافة ان يذهب فوكل رجلا ان لم يحضر الى
 حشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكل بالاستقراض لا يصح لكن لو أنفق
 على ولده يرجع على الآخر **§** الوكيل مادام حيا وان كان غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل
§ وكلاه قبض دينه ثم ان رب الدين وجهه من التبريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك
 في يده فلا ضمان عليه وللدافع ان يأخذ به **§** ولو صرف الوكيل قضاء الدين من مال الموكل
 الى دين نفسه ثم فقهى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا **§** ولو بعث رجلا الى رجل
 ليقرضه فاقرضه فضا من يده فلو قال الرسول اقترض للمرسل ضمن فمرسله ولو قال اقترضني
 للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقتراض جائز بالاستقراض لا يجوز ولو أخرج
 وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القضاء لا امر ولو أخرجه مخرج الوكيلان
 يضيغه الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره من المشتل **§** واذا وكل بشراء عبد بعينه ولم
 يسم نفسه فاشترى الوكيل مع عبدا آخر وقيمتها سواء فنقد على الآخر اتفاقا اذا كان حصصه

المشتري للآخر من الثمن قدر قيمته أو أكثر مما يتغابن فيه ذكره في الحقائق **❦** إذا وكله بشراء
شيء معين ولم يبين الثمن فاشترى الوكيل بكيلى أو وزنى دينارى النعمة امتداه على الوكيل لان
المطلق ينصرف الى المتعارف وهو الشراء بالاثان المطلقة وعند زنى نفذ على الموكل هذه
سلم الجميع ولو اشترى الوكيل بكيلى أو وزنى عين لا ينفذ على الموكل بالاجماع لانه يبيع من كل
وجه لا تشترى ذكره في الحقائق **❦** الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي
حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز بالبالدرهم والدنانير
والوكيل بالشراء يجوز عقده بثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز فيها لا يتغابن
الناس في مثله ولو كان وكيلًا بالشراء شيء بعينه قالوا ينفذ على الآخر وان وكله بشراء عبد
فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لم الموكل والا لا وهذا بالاتفاق من الهداية
❦ وكل رجل اشترى اجارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الاثني للوكيل صحت
الهبه وكان للوكيل ان يرجع على الموكل بالاثني ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة ثم وهب
منه الخمسمائة الباقية لا يرجع على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية
ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف **❦** وكل رجل اشترى اجارية بالف فقال ما صنعت من أمر فهو جائز
فوكّل الوكيل رجلاً آخر هذا الشراء ثم زل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني
الاجارية قال محمد يجوز شراؤه على الاول علم الوكيل الثاني بذلك أولم يعلم كان الموكل يدفع
الدراهم الى الوكيل الاول ولم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الثاني صحت شراؤه
على الموكل **❦** قال لاثنين يشترى أحد كاجارية بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى
الثاني كان الشراء لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما اجارية للآخر على حدة ووقع شراؤهما في
وقت واحد كانت الاجاريان للموكل **❦** خمسة وكلوا رجلًا يشترى لهم جارية فاشترى لهم ثم
قبض من كل واحد منهم حصه من الثمن فضاغت حصه أحدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
نصير بن يحيى يضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد قال الفقيه أبو الليث اغتافل ذلك لأنه لما
قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء فيكون المستوفى
مضموًا عليه **❦** رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بهما عبدًا فوضع الوكيل
الدراهم في منزله وأراد أن يأخذ الدراهم ليدفعها الى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وهلك
العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل فطلب منه العبد كيف بهل قالوا
يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على
الامانة قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم شهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا
لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على
الآخر **❦** وان اخلط عقل الوكيل بالتمييز الا أنه يعرف البيع والشراء قال أبو سليمان جاز
بيعه وشراؤه على الموكل بخلاف ما اذا اخلط عقله بالبيع حيث لا يجوز وقال غيره في شرب

التيد أيضا لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكران اغماجاز جراحه فلا يجوز على
 الموكل **❦** وأمر رجلا بان يشتري له هدين باعياهما وليد كراثن فاشترى أحدهما بمثل القيمة
 أو بعينها بنان الناس فيه جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش ولو أمر به بان يشتري ما بالف فاشترى
 أحدهما بمثل سمائه أو أقل جاز وإن اشترى أحدهما بأكثر من خمسمائه لا يلزم الأمر إلا ان
 يشتري الا تخير باقي من الألف قبل ان يتخصما قلت الزيادة أو كرت وقال أبو يوسف ومحمد
 إذا اشترى أحدهما بمثل بنان فيه النام وبقي من الألف ما يشتري به الا تخير جاز **❦** رجل
 وكل رجلا بان يشتري له جارية ومعنى له الثمن فاشترى جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو
 جارية حلف الموكل بعتها ان لم يكن لها جاز ونعت **❦** رجل قال لغيره اشتر جارية بكذا أطوها
 فاشترى اخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الأمر ويكون الوكيل
 مشتري لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عدة زوج من طلاق بائن أو رجعي أو ثلاث
 لا يلزم الأمر وقال أبو يوسف ان كانت العدة بالشهور لم يلزم الأمر وكفى المبيوع عن محمد
 لو اشترى أخت امرأه الموكل لا يلزم الموكل وإن اشترى أخت أمة للموكل قد وطئها لم يلزم الأمر
 وقاله ما في القياس سواء غير اني استصنفت هذا لان في أخت الأمة ~~بمعنى~~ ان يبيع
 الموطوءة من ساعته فطأنتي اشتراها الوكيل وفي أخت امرأته لا يملكه ذلك إلا ان يطلق
 المنكوحه وتنفق عده فطؤها ولو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو محبوسة لا يلزم الأمر
 وإن اشترى نصرانية أو يهودية لم يلزم الأمر وكذا الصابئة في قول أبي حنيفة وفي قياس
 قولهما الصابئة لا يلزم الأمر وإن لم يعلم الوكيل بذلك جاز على الأمر وله حق الرد وإن لم يعلم
 بذلك وشروط البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر **❦** قال لغيره اشترى جارية شين أطوها فاشترى
 أختين في عدة واحدة واشترى جارية ومعنى أو خالتها من رضاع أو نسب في عدة واحدة
 لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر يلزم الأمر اتفاقا وكفى المشتري لو اشترى هذا الوكيل جارية
 وانتهز لم يلزم الأمر لأنه قادر على وطء أحدهما في الحال وانما يحرم عليه وطء الأخرى بعدوطء
 الأولى **❦** وكل رجلا بان يشتري له جارية بعتها عن ظهار فاشترى عبدا أو مقطوعة اليدين
 أو أراجلين ولم يعلم بذلك لم يلزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر **❦** ولو وكل
 رجلا بان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاشترى الوكيل وإن اشترى جارية فظهر
 انها سرقة ضمن الوكيل فاضى خان **❦** الوكيل بشراء شيء بعينه ليس له ان يشتري لنفسه فلو ركه
 بشراء جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الأمة وولدها
 للأمر قال مشايخنا ويلزم العرق وعند محمد يقسم الثمن على الجارية والعتق فإصاب العرق
 يسقط وما أصاب الجارية بغيره وعند أبي يوسف عليه المقر ان قال ظننت انها تحل **❦** وكله
 بقبض الوديعة بقبض بعضها جاز إلا اذا قال لا تقبض الا جميعها بقبض بعضها ضمن فان قبض
 الباقي قبل أن يملك الأول يسقط الضمان **❦** وكله بقبض دابة غارية فركبها الوكيل ضمن **❦** وكله
 بقبض حيوان ولد قبل القبض فلو كبل قبضه أو ما ولدن وإن ولدن قبل الوكالة لا يملك

قبضه والثمرة بمنزلة الولد متصلا ومنفصلا بان خرجت الثمرة بعد الوكيلة من الوجيز **❧** وكل
رجلا يبيع ماله حمل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان
خرج الوكيل ببلد الى بلدة أخرى فسرقت أو ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل
انه لا يلتزم بالمؤنة فاذا خرج به الى بلدة أخرى وعلى لا ينقضي فيحتاج الى النقل الى المكان الاول
فيلزمه العهدة ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان آخر فخرج هو قبضه في ذلك المكان كان
عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يتقيد الامر بذلك البلدة من
قاضى خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية رجل وكل رجل يبيع عبده وهو في المصر
فاخرجته من المصر وباعه ضمن استعصانا ولم يجز بيعه انتهى وفي الوديعه من الخلاصة
الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به ضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر لا ضمن ان لم
يكن له حمل ومؤنة وان كان له حمل ومؤنة ضمن انتهى **❧** رجل وكل رجل يبيع ضبيعه له
فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردّها على الوكيل فافر
الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل وليس له ان يردّها على موكله وان ردت على
الوكيل بالبيعة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الراد بالبيع سواء ان كان باعاً عتراًف
الوكيل بالبيع ليس له ان يردّها على موكله وان كان بالبيعة كان له الرد على الموكل من
قاضى خان **❧** وفي الهداية ومن أمر ببيع عبد فباعه قبض الثمن أول قبض فردّه عليه
المشتري ببيع لا يحدث مثله بقضاء القاضى أو بأبائهم له ان يردّه على الآخر لان البيعة
جهة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن عله باعته اهدم بممارسة المبيع
فلزم الآخر فان كان ذلك باقرا لزم المأمور لان الاقرار جهة قاهرة وهو غير مضطر اليه
لامكان السكوت والنكول انتهى **❧** رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له
حنطة ويزرعها فاشترى المأمور حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها
الوكيل في أوان الزراعة وزرعها في غير أوانها يجوز الشراء على الآخر وعلى المأمور مثل
تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائها في الأرض في غير أوان الزراعة وان كان اشتراها
في غير أوان الزراعة كان المأمور مشترياً لنفسه فيضمن دراهم الآخر لان الامر بالشراء
للزراعة عقيداً وان الزراعة كالامر شراء الجود والقيم **❧** رجل أمر رجلان يشتري له كرا
من طعام بعائته درهم ففعل المأمور ذلك وأدى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين
درهما على ان يريده البائع كرا من طعام ففعل البائع ذلك فالكر الاول يكون للآخر والكر
الزيادة يكون للمأمور ويضمن للآخر خمسا وعشرين لان البائع لما زاد كرا بخمسين فقد
سط عن المشتري خمسين فصار الكر ان جميعا بعائته وخمسين كل كرا بخمسة وسبعين لان الخط
ينهمر في الكر من جميعا فيصير الكر الاول بخمسة وسبعين ويجب على المأمور أن يدفع
للآخر خمسة وعشرين لانه جعل هذا الكر الثاني **❧** الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك
عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل

أو بعده وإن قبض الثمن من الموكل بعد الشراء ثم مضى فباعه رجل آخر رجلا من يوكل غيره
 أن يشتري جارية للآخر فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور
 بالتوكيل ثم المأمور يرجع على الآخر وليس للوكيل أن يرجع على الآخر **§** الوكيل بالبيع
 إذا باع ثم أقر أن موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع عينه وبهره المشتري من
 الثمن فإن حلف الوكيل لأصمان عليه وإن نكل ضمن للموكل من قاضي خان **§** ومن أمر
 رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده أو أخذه كفيلا فتوى المال عليه
 فلا ضمان عليه لأن الوكيل أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيق به والارتهاق
 وثيقة بطانبة الاستيفاء فيما كهما بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه يفعل نيابة وقد أتاه في
 قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع قبض أصله بهذا لا يملك الموكل
 حجرة من القبض من الهداية **§** وكله بشراء بقره سوداء فلا ضمانة فاشترى بيضاء أو حراء
 لزم الموكل ولو أتى فاشترى ذكرا لاوكذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل أنى لزم الموكل ولو وكله
 بشراء كبش أقرن فاشترى كبشا ليس بأقرن لا يلزم الآخر من البرازية **§** الوكيل بقضاء الدين
 إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل
 من الخائبة **§** الوكيل بالبيع إذا أمهل المشتري صح أمهاله وكان للموكل أن يطالب الوكيل
 في الحال فيؤدى من مال نفسه ثم عند عمل الأجل يأخذ من المشتري لنفسه **§** الوكيل
 بقضاء الدين إذا خلط مال الموكل بماله ثم قضى دين الموكل من ذلك ضمن وكان متبرعا
 في القضاء وعليه للموكل ما أدى إليه من المال ولو مات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم
 به المأمور فباع وقبض الثمن وعلم في يده ضمن ولم يرجع على الآخر ولا في تركه إن كان
 هو الميت كافي مشغل الهداية بخلاف العمادة **§** ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم لينفقها
 على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة لأن الوكيل بالإنفاق وكيل بالشراء
 وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان في
 قضاء الدين لأنه ليس بشراء فاما الانفاق فإنه يتضمن الشراء فلا يخلو منه من الهداية **§** وفي
 قاضي خان من البيوع رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتري بها ما يشاء فانفق
 الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بالآخر بدرهم نفسه كان الثوب للمشتري
 لا للآخر لأن الوكيل قيدت بثمن الدراهم فبطلت وكافة ماله كما لو اشترى ثوبا بالآخر
 ونقد الثمن من ماله نفسه وأمسك دراهم الآخر كان الثوب له وطيب له دراهم الموكل
 استحسانا كالوارث أو الوصي إذا قضى دين الميت بماله نفسه ولو دفع دراهم إلى رجل
 لينفقها على عياله فانفق المأمور من ماله وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق
 دراهم الآخر في حاجته أولا حتى صار ضامنا ثم أنفق من دراهم نفسه على ماله الآخر
 ذكر في التوارد أن على قيس قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج
 انتهى **§** وفي الخائبة الوكيل اشترى ما أمر بهو أنفق الدراهم بعد ما علم ما اشترى إلى الآخر

ثم نقد البائع غير هاجز وفي الاصل لو اشترى بدينار غير هاجز نقد دينار الموركل فالشراء
للوكيل ضمن للموركل وديناره للتعدى وفي مختصر القصدوري الوكيل بالشراء اذا اشترى
ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الاخر فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل
الحبس هلك على الاخر وان حبسه لاجل الثمن هلك الزهن عند أي يوسف وعند
محمد هلك هلاك المبيع في لو وكل انما بالثمن او دفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم نقد الثمن
حتى هلك رجع عليه مرة أخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بذلك والمضارب يرجع مرة بعد
أخرى في أمره بان يقضى دينه بهذه الدنانير قضى من مال نفسه وأمسك الدنانير جاز
استعسانا في أمره ان يتصدق بهذه الالف فتصدق بالالف من ماله ان أنفق الوكيل
أولا على نفسه ثم تصدق من مال نفسه لا يجوز ويضمن وان كانت الدراهم عنده فتصدق
من عنده جاز استعسانا من الخلاصة في ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه
الغريم أمر بتسليم الدين اليه فان حضر الغائب وصدقه والادفع اليه الغريم ثانيا لا يثبت
الاستيفاء حيث أنكر الوكيل والقول قوله مع عينه فيفسد الاداء ويرجع به على الوكيل ان
كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا أن يكون ضمنه عند الدفع وان كان
الغريم لم يصدق على الوكيل بل سكت ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على
الغريم رجع الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه على تكذيبه اياه في الوكيل وفي الوجوه
كلها ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب من الهداية في وفي الخلاصة رجع قال
لا تروك في فلان قبض ماله عليه من الدين لا يتخلوا ما ان يصدق المدعيون أو يكذبه
أو يسكت فان صدقه يجر على ان يدفعه اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه أو سكت
لا يجر على دفعه لكن لو دفعه مع ذلك ثم أراد ان يسترد ليس له ذلك ثم بعد ذلك ان جاء الموركل
وأقر بالوكالة مضى الامر وان أنكر الوكيل كاله يأخذ دينه من الغريم والغريم يرجع على
الوكيل ان كان قائما وان استهلكه ضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع وان
صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فانه يرجع ثم اذا رجع الموركل على الغريم ليس
له ان يرجع على الوكيل ثانيا لو أراد الغريم ان يحلف بالله ما كذبه كان له ذلك وان دفع
من سكوت ابس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن يهود ليس له ان
يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكن يرجع على الوكيل ولو قيل ان يحلف
الغريم في الجحود والسكوت بانه ما يعلم انه وكاله فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على
الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما كذبه فان حلف استقر الضمان
على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله اذا ادعى انه وكيل وهذا كله
في الدين فاما في الوديعة اذا قال فلان هذا وديعة وكان قبضها فصدق المدعي ثم امتنع
من دفعها اليه له ذلك لان اقراره لاق ملك غيره وهو الوديعة وفي الدين ملك نفسه فان قال
لم يوكلي ولكن ادفع الدين الي فانه يميز قضى وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعة

فان دفع صار ضمانا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان واذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض ومع هذا دفع طلال عنده بمنزلة الوديعة فالدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في ايدي المدفوع اليه بعد الاجازة كان من الطالب وصار كانه وكيل يوم قبض المال في المديون اذا قال للوكيل لا آمن من ان يجحد الطالب اذا حضر فاضن لي ما قبضه الطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكن قال اقبض مثل علي ان ارثت من فلان فان أنكر ان الطالب وقبض المال من المطالب له ان يرجع على من أخذه منه وان كان مصداقا له وكيل انتهى في وفي الاشياء الوكيل اذا أسلم مال الموكل وفعل بحال نفسه فانه يكون متعديا فلو أسلم دينارا للموكل وباع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسألة الكفر الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا أسلم المدفوع وتقدم مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهما في الخلاصة أيضا وقيد الثانية فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أسلم وتصدق بحاله او با الرجوع اجزاء كافي الغنية انتهى في الوكيل بالبيع اذا لم يسل المبيع اليه حتى قال بعته من هذا الرجل وقبض الا ثمن منه او قال هك عندي وكذبه الموكل في البيع وقبض الثمن أو في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نفد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين ج ما الا في قوله قبض الا ثمن من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك أو الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك مع عينه ويجبر الموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقد المشتري الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل مصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقد أقر براءة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل على ما يدعي برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل وان استحق العبد بعد ذلك على المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على الموكل اذا لم يصدقه الموكل في قبض الثمن لان الوكيل مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع عما ضمن وكذا اذا أقر بقبض الوكيل وكذبه في الدفع وفي الهلاك هذا اذا أقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا أقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري لا على الوكيل ولا على الموكل فلو لم يصدق المبيع لكن وجد المشتري عيبا فردّه على الوكيل بخصا ان كان أقر الوكيل بقبضه استرد منه الثمن ويرجع الوكيل بذلك على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يصدقه لا يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع عليه وان حلف لا يرجع عليه لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقص

بالنقص على أحد هذا إذا أقر الوكيل قبضه فإن كان أقر قبض الموكل من المشتري لم يرجع
 المشتري بالثمن على الوكيل لعدم رجوع النفع اليه ولا على الموكل لأنها لا يصدقان على
 الموكل في إقرارهما بالقبض ويختلف الموكل بآثان نكل رجوع عليه والمبيع له وان حلف
 لا يرجع لكن يبيع المبيع ويستوفي ثمن منه وان كان المولى هو الذي باع وسلم ووكيل رجلا
 قبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع أو دقت إلى الآخر فبعد الآخر كله فالقول
 للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري عن الثمن وان وجد به عيبا فإذ رده على البائع لم يكن له ان
 يرجع بالثمن لأعلى البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لأنه لا عقد بينهما انما
 هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في حق دفع الثمن عن نفسه كما ذكرنا وأذا رد المشتري
 على البائع بآثانه القاضي وأوفى عن المشتري من غنه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه
 بالنقصان ولا على الوكيل هذه الجلة في وكالة الجامع وفي الباب الاول والتاسع من شرح
 الطحاوي ذكره في الصغرى وإذا وكل شراء عبدا بعينه بثن مسمى فوكل الوكيل وكيلا
 آخر فاشترى له من الآخر الثاني دون الاول اذ ليس للوكيل ان يوكل غيره ولو اشتراه بخضرة
 الاول لزم الآخر وفي شركة العيون قال لا تراشترى جارية فلان فذهب المأمور فداومها
 ثم قال لنفسى كانت له فان اشتراها وسكت فان قال قبل ان يحدث بها عيب أو نهك اشتريها
 لقول فالقول له وان قال ذلك بعد ما مات أو قبض لم يقبل قوله إلا ان يصدق الآخر بهذا
 كله في رواية الحسن عن أبي حنيفة المأمور بشراء عبدا بعينه بالف إذا اشتراه بالف ومائة
 ثم حط البائع المائة من المشتري فالعبد للمأمور دون الآخر وإذا وكل بائنا برهن مالا
 ويلزم الرجوع لئلا يذهب إليه الآخر فادى المأمور لا يرجع على الآخر بما أدى الوكيل قبض
 الدين إذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته إلى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براءة
 المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر
 الوكيل قبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل رجلا وكل بالخصومة في
 دين وفي قبضه فلا حد هما ان يخصم ولا يقضيان إلا ما عاقل زفر لا يفرد أحدهما بالخصومة
 أيضا الوكيل قبض الدين إذا وكل من في عياله قبض الدين صح التوكيل حتى لو هلك في بد
 الثاني هلك على رب الدين من الصغرى وفي الاشياء لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم
 نفوس الا الوكيل قبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر المديون بالدفع اليه
 والوكيل يدفع الزكاة إذا وطل غيره ثم وثم دفع الا يخرجوا ولا يتوقف كافي أضعية الخائصة
 انتهى الوكيل قبض الدين إذا وهب الدين من الغريم أو أبراه أو ارهن به لا يجوز بخلاف
 الوكيل بالمبيع ولو أخذ به كقبلا جاز ولو أمره المديون بأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهننا حتى
 أعطيت المسال إلى ثلاثة أيام فهلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصى لو أخذ الرهن والورثة
 كلهم كبار الوكيل قضاه الدين إذا دفع الدين بغير بينة ولا كتابه براءة لا يضمن الا إذا قال له
 لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل أشهدت أو أنكر الموكل فالقول قول الوكيل لو مات الطالب

ولم يعلم القريم فدفعت المال الى الوكيل لا يراؤه ان يسترده ولو علم بموت بليس له ان يضمن
الوكيل ان ضاع عنده وعند محمد يضمنه وكذلك لو وهب الطالب المال او ابراء ثم دفع الى
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الوكيل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ﴿١﴾ لوقال الوكيل
كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بجهة ﴿٢﴾ وكل رجل باع بخص دين
له على أبي الوكيل او ابنته أو عبده أو موكل من لا تقبل شهادته عليه فقال اخذت وهاك
عندي قال قول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبددين وفي كتاب المأذون لا يصح
التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أولاً ﴿٣﴾ اذا قال المأذون في بيعه الجارية بعد ما قبض
التمن بعت وقبضت التمن وسلمته الى المالك أو هكك عندي قبل قوله في براءة ذمة المشتري ولم
يلزمه شيء فان وجد به عيباً فرده لاشئ على الا حرم ولكن تباع الجارية بقبول من المشتري
والتقصان على الوكيل وان فضل شيء فهو للآ حرم وان كان الآ حرم دفع الجارية الى المأذون
وقال انه باعها وقبض التمن وهاك أو دفعه الى الآ حرم فانكر المالك له حبس المبيع من الخلاصة
﴿٤﴾ الرسول باتقاضي عكك القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا يملك التصومع اجماعاً اذا
وكل غيره بقضاء الدين لجاء الوكيل وقال قبضت فصدقه الموكل لكن قال لا أدفع اليك مخافة
ان القابض لو جاء وأنكر ياخذ مني ثانياً لا يلتفت اليه ويجبر الموكل على القضاء للوكيل
فبعد ذلك ان جاء رب الدين وأنكر الاقتضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما
أدى وان كان صدقه ﴿٥﴾ رجل أمر رجلاً بان يضي عنه ألفاً رجل فقال المأذون بعد ذلك
فعلت وصدقه الآ حرم وكذب صاحب المال وحلف يرجع رب الدين على الآ حرم لكن لا يرجع
الماء ورعى الآ حرم من يبيع الجامع وذكر في القسودى انه يرجع رب الدين على المديون
بالدين ويرجع المأذون على المديون بما قضى ﴿٦﴾ أمر غيره بان يضي دينه الذي لفلان عليه
فقضاء ثم جاء الى الآ حرم ليرجع عليه فقال الآ حرم للمأذون ما كان لفلان على دين أصلاً ولا
أمرتك ان تقضيه ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأذون البيضة على الدائن
والأمر بالقضاء فان القاضي قضى بالمال على الآ حرم وان كان صاحب الدين غائباً لان عنه
خصماً حاضر فأن ما دعيه المأذون على الغائب سبب لثبوت ما دعيه على الحاضر ﴿٧﴾ واذا أمر
غيره بان يضي عليه فأتى قبض عليه يرجع عليه المأذون وان لم يشترط الرجوع واذا أمره بقضاء
الدين عنه بان قال اخض عني ديني فقضاء يرجع عليه ﴿٨﴾ ولو قال له أدرك ما على أو هب فلانا
عني ألف درهم ففعل المأذون لا يرجع عليه من سبره واهر زاده ﴿٩﴾ وفي هبة القدرى اذا
قال لغيره عوض الواهب عني أو قال اطعم عن كفارة عيني أو قال أدرك ما على ففعل المأذون
لا يرجع على الآ حرم الا أن يكون قال له على اني ضامن اما المأذون فقضاء الدين من الآ حرم
فانه يرجع وان لم يشترط على الآ حرم الضمان والاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع
ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل ملك المال فالمأذون يرجع على الآ حرم بما دفع وان
لم يشترط الضمان ولو قال ادفع الى فلان ألفاً فقام ولم يقل عني ولا قال على انما لك على فدفعتها

المأمور فان كان خليطاً يرجع بها عليه وان لم يكن خليطاً لا يرجع وهو قول أبي يوسف وأما
 وبه أخذ محمد بن جرير أبو يوسف وقال يرجع عليه خليطاً كان أو غير خليط وقال محمد
 لو كان امرئ بثلثة أو أخاه كان ذلك مثل القريب الذي لم يخاطب إلا بأن امرئاً نافي عبالة
 من ولد أو زوجة أو غيره ممن قريب أو بعدد أن يكون في عبالة أو امرأه أو امرأت زوجها
 فذعه فبرجع به على الأمر ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو أمر أجبره له وكذلك الشريك
 استحسن هذا وأرى هؤلاء جميعاً بمنزلة الشريك والخليط وكذلك أن أمر الابن أباه والابن
 كبيره في مال الأب إذا قال لا تخرافض عني فلا تأو قال له الذي له على أو قال ادفع عني أن
 لك على فادى المأمور يرجع على الأمر ويكون هذا اقراراً بهذا المال على نفسه ولو قال
 اقض فلا تأو قال ادفع قضاء ولم يقل عني اجعوا ان المأمور إذا كان شريكاً له أن يرجع
 وكذلك الخليط ونفسه أن يكون بينهما في السوق أخذوا عطاءً بان حوت العادة أن وكيل
 الأمر أو رسوله يأتيه فيبيع منه المأمور أو يقرضه أو كان المأمور في مال الأمر كالزوج
 بأمر الزوجة والزوجة تأمر زوجها وان لم يوجد شيء من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عند
 أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما هل يرجع المدفع على القابض بما دفع
 ان قال له اقض أو قال ادفع قضاء لا يرجع وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع وحمل على الأمر
 بالإيداع من كفاية عصام أمر رجلاً بان يتقدمه فلا تألف درهم أو قال اتقدم درهم
 له على أو قال ادفع اليه الذي على أو قال اعطه الذي له على أو قال أوفه ماله على أو قال اعطه
 عني ألف درهم أو قال اقضه ماله على أو قال اقضه عني ففعل المأمور يرجع بها على الأمر
 وقوله اعطه عني ألف درهم اقراراً بماله عليه ولو قال اتقدم ألف درهم على أي ضامن
 بها أو على أي كفيل بها أو على انها لك أو على انها لك على أو قبل ففعل وسواء إذا تقدمت
 بها على الأمر وكذلك لو تقدم بها مائة دينار أو باعه بها جارية أو عبداً أو دابة أو عرضاً وقضه
 يرجع بها على الأمر ولو أمر خليطاً له بان يتقدم فلا ضامن ألف درهم جيدة فتقدمه ألفاً
 بنهرجة أو غلة لا يرجع على الأمر إلا بمثل ما أعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان
 المأمور كقبلاير يرجع بالف جيدة لانه يرجع بحكم غلته ما في ذمة الأصيل هذه الجملة من
 الفتاوى الصغرى وفي كفاية الاشياء من أقام واجباً عن غيره بأمره فانه يرجع عليه بما
 دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبضمان دينه الا في مسائل أمره بشعير من هبته
 أو بالأطعام عن كفارته أو بإدائه كاتمه له أو بان يجب فلا ناعني وأصله في وكالة البراءة انتهى
 لو أمر رجلاً بلقبى من دينه ألفاً فقصي أكثر من ألف يرجع على الأمر بالف ويكون
 متبرعاً في الزيادة من يبيع قاضي خان قال لا تخرافض عني زيد الفاعل أي ضامن بها وزيد
 حاضر سمعه فدفعه فالألف فرض للدفع على الأمر وزيد وكيله قبضه وقوله سمعه إذا كالة
 لا تصح قبل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو أهلك زيد ضمن ولو هلك في يده هلك أمانته وكذا
 لو قال اعطه ولو قال أقرضه على أي ضامن فهو قرض على زيد والأمر ضامن قال خليطه

ادفع الى زيد ألفا ففعل ضمن الآخر لازيد ~~عكس~~ أقرض فان الآخر لا يضع اذ موضع
الخطئة ان لا يقضى ضمان التهلكة وضمان القرض ضمان التهلكة فيجب على الغايض **في** أمره
ليشترى له أسيرا فلو قال اشتره لي أو قال من مالي رجع والا الا ان يكون خليطا **في** متقبل
الحمام والطاحونة ليس بخليط هكذا عند بعض المشايخ اذا اخذوا الاطعام بينهما من أحد
الجانبيين لا من كل جانب **في** الامر بالانفاق وأداء مخرج وصداقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا
شرط الا رواية عن أبي يوسف من الامر بالانفاق وأداء الدين من الفصولين **في** قال لغيره ابن
داري أو اقض ديني أو أنفق على أهلي أو في بناء قال عين الاغنة الكرايسى لا يرجع ما لم يشترط
الرجوع من القنية **في** رجل وكله رجلا من كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام كل
واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقدة جازوا ان خلط ثم أسلم كان السلم له ويكون ضمنا
بالخلط **في** رجل دفع الى رجل دراهم فامر به ان يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادقانه
فوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الموكل والوكيل
في النية يحكم النقد ان تقدم من دراهم الموكل كان للموكل وان تقدم من دراهم نفسه كان له
وان تصادقانه لم تحضره النية قال أبو يوسف يحكم النقد وقال محمد يكون للوكيل وان وكل
رجلا بشراء شيء ثم تصادقانه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا
الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل **في** الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على
سوم الشراء فاداهاموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت قبل ان يرداها على البائع
ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذ لم يكن الموكل أمره بالاخذ على
سوم الشراء والا امر بالشراء لا يكون أمره بالاخذ على سوم الشراء فان كان الآخر أمره بالاخذ
على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع بها على الموكل **في** رجل أمر
نذبه ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير
الاداء **في** رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشترى لهما أضيعة فاشترى بخمسة وعشرين
لا يلزم الآخر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الآخر وان كان لا يساوي
لا يلزم من يسوع قاضى خان **في** اذا دفع عبد الى رب الدين وقال له به وخذ حقه أو دفع
اليه دنانير وقال اصرفها وخذ حقه منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم
فهلكت في يده هلكت على المدينون ما لم يحدث الدائن فيها قبضاو يصير أخذوا لو قال له بيع
الدنانير بحقه ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه لقبضه من الصغرى **في** وكله قبض
دينه وأمره ان لا يقبضه الا جيعا فقبض كله الا درهما لم يجز قبضه على الآخر ولطالب ان
يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهم ما دون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض
شأداون شيء لم يبرأ الغريم من شيء **في** وكله قبض الودعة قبض بعضها جاز فلو أمره ان
لا يقبضها الا جيعا فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يهلك الاول
جاز القبض من الموكل من الفصولين **في** الوكيل يصدق في برائه دون الرجوع فلو دفع اليه

أفلا وأمره أن يشتري بها عبداً أو يزيد من عنده إلى خمسمائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه
الأمر فحالفوا ويقسم الثمن اثلاثاً للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتعامه في الجامع
❦ ولا يجبس الوكيل دين موكله ولو كانت وكالته عامة إلا أن ضمن ❦ الوكيل بالشراء أن
دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع
فلا رجوع ❦ المأمور بالشراء إذا خالف في الجنس فخذ عليه إلا في مسئلة من يدع الوكيل الجلبة
الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أنسابان يشتري بألف درهم فخالف في الجنس فإنه يرجع
عليه بالألف ❦ الوكيل إذا مضى له الموكل غنافاً فاشترى بأكثر فخذ على الوكيل إلا الوكيل بشراء
الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر لم يمس ❦ لو وكله بقبض دينه مثلاً قبض بعضه إلا إذا
نص على أن لا يقبض إلا الكل معاً كافي البرازية ❦ المأمور بالدفع إلى فلان إذا ادعاه وكذبه
فلان فالقول له في براءة نفسه إلا إذا كان غاصباً أو مدنياً كافي منظومة ابن وهبان ❦ لا يصح
توكيل مجهول إلا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما ينافي مسائل شتى من كتاب القضاء من
شرح المكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائر لمدينه من جاءه بسلامة كذا أو من أخذ
أصبحت أو قال لك كذا فادفع إليه مالي هل ينال يصح لأنه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه
كافي القضية ❦ الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يذمه إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد
موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له فإنه لا يقبل قوله إلا باليمين والإفهام إذا ادعى
بعدم موت الموكل أنه اشتري لنفسه وكان الثمن منقوداً وفيما إذا قال بعد عزله بعنه أمس
وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعدم موت الموكل بعنه من فلان بالدورهم وقبضتها وهبكت
وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما إذا كان مهلكاً
الكل من الوكيل الجلبة وفي جامع الفصولين كذا كراه في الأولى فلو قال كنت قبضته في حياة
الموكل ودفعته إليه لم يصدق وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة والعارية
كذلك ولم يشبه لما فرق به الوكيل الجلبى بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان
على الميت إذا الدين يقتضى بامثالها بخلاف الوكيل بقبض العين لأنه يريد نفي الضمان
عن نفسه انتهى ❦ الوكيل إذا أجاز فعل الفضولي أو وكل به بلاذن وتعميم وحضرة فإنه ينفذ
على الموكل لأن المقصود حضور رأيه هذه الجملة من قولنا الوكيل يصدق في براءته إلى هنا
من الاشياء ❦ وكيل البيع لو دفع المبيع إلى رجل لم يرضه على من أحب فهرب الرجل
بالمبيع أو هلك عنده قبل لا يضمن الوكيل والصحيح أنه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع إليه
أمثالاً يضمن الرضا به عادة ❦ وكيل البيع لو استأجر رجلاً ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن
وقبل يضمن وهو المختار ❦ قن محجور كسب ما لا يشتري به أو أمر رجلاً ببيعته فباعه وسلمه
وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل ❦ لو قال وكيل البيع دفعته من رجل لا أعرفه
وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له
ادفعها إلى من يصلحها فادفعها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن ❦ وكيل البيع لو باع رجلاً أمر

يبيعه ضمن **❦** وكيل البيع لو خالف بان استعمله حتى صار ضامنا ثم عاد الى الوفاق يبرأ
 كالمودع والوكالة باقية في بيعه من القصورين **❦** الوكيل اذا قال بعته من رجل لا اعرفه
 وسلمته اليه ولم اقدر عليه ضمن **❦** قال لا تخر اشتري عبد فلان بعدي هذا افضل بصير مشريا
 للموكل وبصير ما وكل مستقرضا لعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقد
 والتسليم حتى لو هلك العبد قبل الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له **❦** التوكيل
 بالشراء الفاسد صحيح كالشراء بالبيع الى الحصاد وغيره وبعد صحته يكون شراء الوكيل كشراء
 الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **❦** دفع اليه درهم او قال اشتري
 بنصفه لحوا بنصفه خيرا فاشترى بنصفه لحوا واخذ بالنصف فلو سافر واشترى بها الخبز لم يجز وهو
 للمشتري ويضمن النصف والسيل فيه ان يشتري اللبم والخبز من القصاب والخباز يدفع
 الدرهم اليهما او يشتري الخبز لحوا بنصف درهم او القصاب بنصف درهم خبزاو يبيعهما
 اياه بدرهم كذا ذكر في نبيه الحبيب انه لا يديل سوى هذا **❦** أمره بشراء عبد بعينه فاشترى
 مع الجود ثم اقر فاعلم باللامر بخلاف المضارب قال ابو يوسف الوكيل يبيع العبد اذا جهد
 وادماه لنفسه ثم اقر فباعه جازو برئ من الضمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع
 العبد أو اعتقه أو وهبه ثم اقر به البيع فعلى قياس مسئلة الوكيل بشراء عبد بعينه صحيح
 ويلزم الامر **❦** الوكيل بالبيع وضع المتاع في مكانه ثم قام واستحفظ جاره وضاع الضمان
 على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في يده ولا ضمان على الجار ان لم يضمنه ولم يقصر في
 الحفظ جرت عادة حاكة الرضا انهم يبيعون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبيعون
 بائعها اليهم بيد من شاء ويراها أمينا فاذا باع البائع عن الكرايس يدين شخص ظنه أمينا
 وابتدأ ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أسناذنا
 وبه أجيب أنا وغيري من القنية **❦** التوكيل بقبض الدين والعين صحيح ويرى المطلوب بالدفع
 اليه فلو وكله بقبض الدين بمحضه من المطلوب يبرأ المطلوب بالدفع حتى يعلم بالزل ولو وكله
 بغير محضه منه لا يبرأ بالدفع بعد العزل قبل علم المطلوب به **❦** وتعلق الوكالة بالشرط جائز مثل
 ان يقول اذا قدم فلان فانت وكيلي في قبض ديني ولو قال أنت وكيلي في قبض كل ديني ولا
 دين له يومئذ ثم حدثت عليك قبضه استعسانا **❦** أخذ الطالب كفيلا بالدين قبل الوكالة لم يكن
 للوكيل القبض من الكفيل ولو أخذ الكفيل بعد الوكالة قبضه من الكفيل **❦** الوكيل
 قبض الدين لو أخذ كفيلا جازقات وهذا مخالف لتسلم امر عن المهداية لا يجوز فلا عبرة به
 اذ قيل الحوالة لا تجوز **❦** الوكيل بقبض الدين من أبي الوكيل أو ابنه أو من مولاه أو عبده
 المديون بقبل قوله في القبض والهلاك وقيل انه لا يصح فوكيل المولى قبض الدين عن
 عبده **❦** اختلاف في الامر بالقول للامر **❦** لو قال الوكيل بالبيع بعته من هذا وقبضت الثمن
 وهلك فصدقه المشتري جاز وان لم يصدقه لا يجوز ولو مات الامر فقال ووثقه لم تبعه وقال
 الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن وهلك فصدقه المشتري ان كان المبيع قائما لم يصدق

الوكيل ويرد المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستهلكا يصدق الوكيل مع
 عينه استقصا **١** لو هلك المال قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل وان هلك بعد الشراء
 يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الاخر فان قبض وهلك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع
 ابد **٢** لو قال له اشترى بهذا الاصل ولم يدفعه اليه حتى هلك فاشترى المأمور جاز على الاخر علم
 بالهلاك أم لا **٣** وكله بتقاضى دينه فوكل غيره فقبض لا يبرأ المطلوب الا اذا كان الثاني من
 عيال الاول من الوجيز **٤** الوكيل بالخسومة وكيل بالقبض خلافا لفرق والفتوى اليوم
 على قول زفر لظهور الغلبة للوكلاء وقد يوثق على الخسومة من لا يوثق على المال وتظهره
 الوكيل بالتقاضى على القبض على أصل الرواية والفتوى على أن لا يملك من الهداية
٥ وكل المريض رجلا يبيع هذا المال ثم مات فقال الوكيل بعثوا ستوقيت الثمن ودفعته
 الى الوارث اوقال ضاع الثمن يصدق ان كان المريض حيا وان كان ميتا لا يصدق ان كان
 المبيع قائما يصدق ان كان مستهلكا ولو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق وان
 صدقه المريض وكذا في الاقرار من الوجيز **٦** الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع
 أبيه وجده ومن لا تقبل شهادته الا ان يبيعه باكثر من القيمة ذكره في المختار وقال لا يجوز
 بيعه منهم بثلث القيمة الا من عبده أو مكاتبه والاجارة والصرف على هذا الاختلاف ولو
 وكله يبيع عبده بالتفباعه بالعين فاللقان كله للموكل من الهداية **٧** لو قال لرجل اشتر عبد
 فلان يني وينك فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتره يني وينك
 فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر الاول نصفه وللآخر الثاني نصفه
 ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من
 الاول فان العبد يكون بين المأمور والآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث وقال
 اشتره يني وينك وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وليس
 للثالث شيء كذا في الشركة من قاضي خان **٨** رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل آخر
 قبضه منه واعلم انه عليه وصى فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يجز
 ذلك على الاخر ولو ضاعت في يد الوكيل ضمنها الوكيل ولا يلزم الاخر شيء ولو قبضها وهو
 لا يعلم انها غلة قبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يرد لها يأخذ وضعا فان ضاعت في يده
 فكانت ضاغت من يد الاخر ولا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة من الخلاصة **٩** دفع
 المدبوت الى الدائن عبدا وقال له به وخذ حقل من غنمه اودنا نير وقال اصرفها وتخذ حقل
 منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهلكت هلكت على المدبوت مالم يحدث
 الدائن فيها قبضا وعمله لو قال به بحقل اوقال بيع الدائن بحقل ففعل يصير المقبوض مضمونا
 عليه لقبضه **١٠** قال لا تخرا قرض فلانا ألف درهم فاقرضه لا يضمن الاخر شيئا سواء كان
 خليطاله أو لم يكن ولو أمره الموهوب له ان يعرض الواهب من مال نفسه ففعل لا يرجع على
 الاخر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر عن عيني بطعامك اودز كافه مالي بمالك أو أجمع

حتى رجلا بمالك أو أعتق عن عبد من ظهاري وعن أبي يوسف أن المأمور يرجع على
 الآخر في هذه المسائل وقدم نحوها عن قريب ❊ وكله وكالة عامة على أن يقوم بأمره
 وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا إلا ففاق بل أطلق له ثم مات الموكل فطالبته الورثة
 ببيان ما أنفق ومصرفه فإذا كان عدلا يصدق فيما قال وإن اتهموه بخلفوه وليس عليه بيان
 جهات الانفاق قال عيينة الأعمى الكرايسى إن أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وإن
 أراد الرجوع فلا بد من البينة ❊ دفع إليه قدر اليدفع إلى فلان من الزكاة فدفعه إلى آخر
 فدفعه الآخر إلى ذلك الفقير أخراؤه وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع إليه عدليات
 وأمره أن يتصدق على كل فقير بأربع عدليات فتصدق على كل فقير بعدلين فهو ضامن
 ❊ دفع إليه دينارا ليتصدق به على فقير غير معين فدفعه إلى آخر أو أمره أن يتصدق به
 فتصدق على فقير غير معين فإن كان بحضرة الأول وعلمه يجوز ولو أمره أن يتصدق به على
 فقير معين فدفعه إلى فقير آخر لا يضمن وفي الزكاة يضمن وله التعيين من القنية ❊ وكله قبض
 الوديعة في اليوم فله قبضها غدا ولو وكله قبضها غدا إلا قبضها اليوم أذن كرا اليوم للتجمل
 فكانه قال أنت ووكيلي به الساعة فإذا ثبتت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة
 الغد وكالة اليوم لا صريحا ولا دلالة وكذا لو قال أقبضه الساعة فله قبضه بعدها أو قال
 أقبضه بمحض من فلان فقبضه بنفسه جاز أو قال أقبضه بشهود فله قبضه بدوهم بخلاف قوله
 لا تقبضه إلا بمحض من فلان حيث لا يملك قبضه بدونه انتهى عن قبضه واستثنى قبضا
 بمحض منه ❊ قبض دينه بوكالة فهو ووديعة عند الكل فالسافر به أو خلفه في أهله أو وضعه عند
 من في عياله يتكامل أو غيره لا يضمن ولو أودعه غيره ضمن ❊ الوكيل قبض وديعة وعارية
 بنقل موت موكله فلو قال قبضته في حياة موكلتي ودفعته إليه صدق ❊ الوكيل قبض الثمن
 أو الأجرة ولو وكل من ليس في عياله قبض ذلك جاز إذ حق القبض للوكيل فله نفوق قبضه إلى
 غيره لكن الوكيل يضمن للأمر لو هلك في يد وكيله قبل أن يصل إلى الوكيل الأول كقبضه
 بنفسه ثم دفعه إلى من ليس في عياله ❊ وكيل قبض الدين لو قال قبضته فتلف أو دفعته إلى ربه
 برئ الغريم بخلاف ما لو أقر قبض الطالب ❊ وكيل البيع لو أقر قبض موكله الثمن برأ
 المشتري كما لو أقر قبض نفسه والفرق أن وكيل البيع أصيل قبض الثمن لعود الحقوق
 إليه كما تقرر في محله فله أن يوكل غيره قبض عنه كما مر فكان مقررا بما له تسلطه فصم بخلاف
 وكيل القبض إذ ليس له التوكيل فكان مقررا بما ليس له تسلطه فلغا ❊ وكيل قبض الوديعة
 قال له المودع دفعته إليك والوكيل يشكر صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام
 الضمان على الوكيل ❊ وكيل بمحض أو قبض دين قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت
 إلى الموكل صح إقراره في المسئلتين جميعا ولو أقر في مجلس القضاء قبض موكله وموكله قد
 استثنى إقراره لم يجز إقراره ❊ وكله بإيداع فله زيد فقال له أودع فلان هذا قبضه ثم
 رده على الوكيل فقامت أن يضمن أيها شاء أذ لم يؤمر بالرد فيصير كرده إلى أجنبي قبل هذا

على اختلاف مودع المودع يبرأ الغايض عند أبي حنيفة وقبل هذا على الوفاق إذا رد فسخ
وهو لا عليك فلو قال الوكيل أمرت فلان أن تستخدمه أو تدفعه إلى فلان فقبل فذلك القن
يبرأ الوكيل ولو كذب وضمن المودع وأغماير الوكيل لأنه مشير فان قيل هلا يضمن بالقرور
قلنا القرور انما تفك في العقد ولا عقدينما حتى يصير مغرورا من جهته ❀ وكله قبض
بره على آخر قبضه فوجهه يبرأ فله جازا ذين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستأجر لعله
إلى بيت الآخر فلو في المصر لم لا آمر كراؤه استخسانا إذا الظاهر في المصر ان الآخر بالقبض
آمر بالحل إليه والمؤنة في خارج المصر كثيرة فلا يكون الأمر قبضه أمر بجعله إليه فلا يكون
الكره على الآخر فيكون متبرعا على هذا القياس لو وكله قبض رقيق أو دواب فأنتق
لرعيه والكسوة وطعامهم كان متبرعا ❀ وكله قبض الدين لو وهب الدين من الغريم أو أبرأه
أو آخره أو أخذ بهر هاتم يجوز لأنه تصرف غير ما أمر به أو الأصل ان وكيل القبض أغماير
القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه وذلك بان قبض جنس الحق بصفته أو أجد
منه وأما كل مال للموكل ان يمنع منه إذا عرض عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كاستبدال
وشراء بدين ❀ قال لرجل حررقني أو دبره أو كاتبه أو هبه من زياد أو بهه منه أو طلق امرأتي
أو ادفع هذا الثوب إلى فلان فقبضه وغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك إلا في دفع
الثوب إليه ❀ قال أبو الليث لا احتمال ان الثوب له فيجب دفعه إليه ❀ وكل الغائب أو المستعبر
رجلا ليرد المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه فيه وغاب موكله لا يجبر وكيله على
حله وأغماير دفعه حيث وجده ❀ وفي الايضاح رب المتاع لو أخذ من الغائب أو المستعبر
كفيل ليرده يصح ويجبر على الرد كالاصيل وإذا رد رجوع على الاصيل باجر عمله إذا الكفيل
يرجع على الاصيل بمثل ما أدى وبمثل أجر عمله ولو أخذ وكفيل بذلك لا كفيلاً فإنه يدفعه حيث
وجده ولا يجبر على حمله إليه لأنه متبرع فلا يجبر على تسليم المتبرع به بخلاف الكفيل إذا
التم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وأغماير دفعه فهو متبرع فلا يجبر على التبرع فان الوكيل
بالبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بإداء الدين من مال نفسه لا يجبر وخبر وكذلك الوكيل
بالانفاق لا يجبر خزانه ❀ باع مالا بوكالة في بلد نسيته لا يجبر الوكيل على الخروج إلى ذلك
البلد ليقضي الثمن بل يجبر على أن يوكل المالك أمابهم ويخرجون إلى ذلك البلد أو يكاتب
القاضي إلى قاضي تلك البلدة ❀ ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره انه يخصم ويخصم ثم ان
جاءه برهنوا ان لهم على موكله مالا لا يجبس به وكيله اذ لم تنظم هذه الوكالة الأمر بالإداء أو
بالضمان قاضي خان ❀ وكل رجلا قبض كل حق له عند الناس ومعهم وعليهم وفي أيديهم
ويجبس من يرى حبسه وتخليه عنه لو رأى ذلك وكتب في آخره انه يخصم ويخصم ثم ان
قوما برهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يجبس به وكيله لأنه خزا القلم ولم يظلم اذ ليس في هذه
الشهادة أمر بإداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فإذا لم يأمر ولم يضمن لم يجب عليه
الإداء من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن الاداء قل فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بإداء

الدين من مال امره يجبر على قضا دينه **❦** وفيه أيضا أكثرى جبالا وحل عليها وأمر الجبل
 بدفع الجبل الى وكيله ببلغ وقبض كرائته منه فجاء به اليه قبل الوكيل الجبل وأدى بعض
 الكراء لا البعض قالوا للولد للدين على الوكيل وهو مقر به بأمره يجبر على بقية كرائته
 ولو انكر الامر فليجبال تحليفه ما يعلم ان المالك امره بقبضه ولو لم يكن للمالك دين على
 وكيله لا يجبر قال رحمه الله وهذا دل على ان الوكيل باءاء الدين من مال موكله لا يجبر على
 أداء الدين ولو لم يكن للموكل دين على وكيله وكانت واقعة الفتوى هذه الجملة من قولنا موكله
 بقبض الودعة في اليوم الى هنامن الفصولين **❦** وفي الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن
 فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الجمل
 اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما
 اذا وكله بالخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل
 بالاعتاق والتدبير والمكاتب والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلان وقضاء دين فلان اذا
 غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يحبس الوكيل
 بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا اذا ضمن انتهى **❦** رجل دفع الى رجل شيئا يبيعه
 ويدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن
 فقال البائع دفعت اليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بائعا بلا أجر
 كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة لان هذه
 الاجير المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه
❦ رجل غاب وأمر تليذه ان يبيع السلعة وسلم ثمنها الى فلان فباع وأمسك الثمن عنده حتى
 هلك لا يضمن **❦** الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل
 لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد **❦** الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى
 المستأمن لم يذهب به الى بيته ويرضه على أهله فضاع في يده لا يضمن استصفايا وفي القياس
 يضمن قال الصدر الشامي وعليه الفتوى من يبيع الخلاصة **❦** الوكيل بالبيع اذا استأجر
 رجلا ليعرض العين على من كان أهلا أو على من أحب فغاب الاجير أو ضاع في يده الاجير
 لا يضمن هو المختار **❦** العبد المحجور اذا كسب مالا واشترى به وقدر خطه وأمر انسانا ببيعه
 فباعه وغاب المشتري لم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لمولاه وأمر المحجور باطل
 فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان لذلك ووجب عليه تسليمه
 كفاسب القاصب يبرأ برده الى القاصب **❦** رجل دفع الى رجل قمعة وقال له ادفعها الى
 فلان ليصلها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها لا يضمن كل موضعها في داره ونسيها
 رجل دفع الى آخر ألف درهم ليشتري له ثوبا أو جز فوعه فاشتري ببعضه وانفق البعض في
 الجمل وانكره لا يضمن ولو اشتري بالكل وانفق من ماله ما رمت طوعا **❦** وكل رجل اشترى
 كرخطة من الفرات فاشتراه فاستأجر بغير اخله فالكراء على الاخر استصفايا ولو أمره

بالشراء في السوق فاستأجر من يحمله فهو متطوع من الخلاصة ❊ دفع الى رجل بعيرا
 يؤجره ويأخذ من أجره شيئا وأخذ فعسى البعير عنده فباعه وأخذ بالتين شيئا فهلك في
 الطريق ان كان لا يقدر على رده أعمى ولا حاكم غم لا يضمن وان كان يقدر على رده أو يحمده
 حاكم يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته ❊ أمره ان يكثرى حمارا الى كذا فافعل فادخل الكرى
 في الرباط بعد ما فرغ فسرقت من الرباط لا يضمن من اجازات البرازية ❊ الوكيل بالبيع في بلد
 آخر ويجعل الدراهم اليه ان باع وحل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في بردة الحمار ونزل
 في رباط القافلة فسرقت الحمار مع البردة والدراهم وقد حل بغير أمر قالوا لا يضمن من بيع
 الخلاصة ❊ الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان
 القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحادث
 الى اقرب أوقاته من الاشياء ❊ ويصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان
 الوكيل في المبيع المشتري في الثمن كذا في الاشياء مما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
 بقبض الدين ❊ الوكيل يرجع ضمان الاستحقاق على الموكل كذا في الوكيلين الاستحقاق
 ❊ وكل رجل ليس تأجر له دار معينة فاستأجر وقبضها ومنعهما من الآخر أو لاحتى مضت
 المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحقوق ويرجع الوكيل بالاجر على الآخر لانه في
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قبضه حكايا فشرط الوكيل تعجيل
 الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الا آخر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان
 الا آخر صار قبضا فبعضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فأي حتى تعجل لا يرجع به على الآخر لانه
 لما حبس الدار من الآخر وليس له حق الحبس خرجت يد الوكيل من أن تكون يد نيابة فلم
 يصير الموكل قابضا حكما ولم تصر المنفعة حادثة في يد الموكل ❊ كذا في آخر الاجارة من الدور
 والقرى نقلا عن الكافي ❊ لا يضمن الوكيل في الاجارة انقاسه ويجب أجر المثل على
 المستأجر هذه في الاجارة من الخلاصة وفيها أيضا أمر رجلان يؤجر داره أو أرضه باجر
 ومعنى الفعل ثم ان المؤجر يعني الوكيل ناقص الاجارة جازت المناقصة ولا ضمان على المؤجر
 لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان أمرها بشئ بينه وجعل ذلك غريب
 الدار سارما لكذلك الشيء فلا تجوز مناقضته على رب الدار انتهى

❊ (الباب العشرون في مسائل الكفالة) ❊

لا تصح الكفالة الا بمن عتق التسرع فلا تصح من سبي ولا عبد محجور ولا مكاتب ولا من
 المريض الا من التثت ذكره ابن الهائم وهي ضمان كفالة النفس وكفالة المال والمضون
 بالكفالة بالنفس احضار المكفول به وتعقد اذا قل تكفلت بنفس فلان أو برقبته أو بوجهه
 أو بجسده أو برأسه وكذا يبدنه وكذا اذا قل بنصفه أو بثلاثه أو بجزء منه بخلاف ما اذا
 قال تكفلت بيد فلان أو برجله وكذا اذا قل ضمنته أو قال على تتعقد وكذا اذا قال انا زعيم

به أو قيل بخلاف أناضامن بمقرته فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت معين لزمه احضاره اذا طالبه في ذلك الوقت فان احضره والا حمله الحاكم ولكن لا يحمله أول مرة لعله ملادري عاذا يدعي ولو طالب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدد ذهابه ويجتبه فان مضت ولم يحضره حمله الحاكم من الهداية **❧** وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل كافي الكثر **❧** ولو تكفل برجل الى شهر او الى ثلاثة ايام أو ما أشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر والايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وظاهر مذهب أصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى أجل فاعيا بصير الكفيل كفيلا بعد مضي الاجل وليس معناه انه ليس بكفيل الحال ألا يرى انه لو لم يكف المكفول به الحال يجبر الطالب على القبول ولكن ذكر الشهر تأجيل للتكفل حتى لا يطالب الحال وعند أبي يوسف انه يطالب الحال واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي أبو علي النسفي وقول أبي يوسف انه يشبه بعرف الناس وذكر القاضي خان في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يقضي بقول أبي يوسف **❧** ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه برئ بعد الشهر فهو كقَالَ ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنهس الكفالة بمضي الشهر الا خلاف كذا في مشتمل الهداية عن العمادية **❧** وفي الاشياء من الفصول الكفيل بالنفس يطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على انه برئ بعده لم يصير كفيلا أصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم انتهى **❧** واذا أحضر الكفيل المكفول بنفسه وسله في مكان يقدر المكفول له ان يحاضره فيه مثل ان يكون في مصر يرى من كفالاته فاذا كفل له على ان يسله في مجلس القاضي فسله في السوق يرى وقيل في زماننا لا يبرأ وان سله في برية لا يبرأ وكذا اذا سله في واد ولو سله في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برئ عند أبي حنيفة وعندهما لا يبرأ **❧** واذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولو مات المكفول له فله وصى ان يطالب الكفيل ولو لم يكن فلو ارثه **❧** ومن كفل بنفس آخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ، فدفعه اليه فهو برئ، ولا يشترط قبول الطالب التسليم كافي قضاء الدين **❧** ولو لم يكف المكفول بنفسه من كفالاته صح وكذا اذا سله اليه وكبل الكفيل أو رسوله فان تكفل بنفسه على انه لو لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لماعليه وهو الفلم يحضره الى ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس **❧** ومن كفل بنفس رجل وقال ان لم يوف به غدا فاعطيه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال من الهداية **❧** ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بنفس عمر وهو مديون آخر للطالب أو فعلى ألف مطلقا بطل محمد الثانية وقال كلاهما صحيح ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بمالك على عمر وبطل محمد الثانية وقالهما صحيحان ويلزمه ما على عمر وان لم يوف بزيد ذكره في شرحه ولو قال ان لم أوف به غدا فانا كفيل بمالك على هذا المطلوب بعينه صح

اجاءوا كره في الحقائق قال في الخلاصة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه فخصي غدا ولم يواف به فقلان يقول لاشئ على الطالب يدعي ألف درهم والكفيل ينكرو وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لاشئ عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف بالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وههنا ثلاث مسائل احداها ان يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالتين وانه جائز استصاها والثانية ان يكون الطالب مختلفا وتبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحد او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو مختلف انتهى ومن ادعى على آخر ما في دينار وبينها ولم يبينها حتى تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة فلم يواف به غدا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ان لم يبينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم يلتفت الى دعواه ذكره في الهداية ولو صالح من كفاله بالنفس على عوض تبطل الكفالة ولا يجب المال في رواية وفي أخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال هذه في شعبة الهداية رجل قال لا آثر ان لم يعط فلان مائة فانا ضامن بذلك لا سيد له عليه حتى يتقاضى الذي على الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضى أو لم يمت لكنه قال أنا أعطيك ان أعطاه مكانه أو ذهب الى السوق فاعطاه أو قال اذهب الى منزلي حتى أعطيك مائة فاعطاه فوجاز فلان طال ذلك ولم يعطه من يوم لزم الكفيل المال قال لا آثر ضمنت مالك على فلان ان أقبضه منه وأدفعه اليك قال هذا ليس على ضمان المال ان يدفعه من عنده اغما هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه اليه **قوله** لا آثر (٢) مخرج زرار فلان يشكك فهو على ان تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام نصح ان قال على ك في رجل كفل لرجل عن رجل بمال على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان والكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة كفل على انه بائع عشرة أيام صح بخلاف البيع عند أبي حنيفة لان مبني الكفالة على التوسعة **قوله** لا آثر ما أقر به لك فلان فهو على ضمان الكفيل ثم أقر به فلان فلان لا يزم في ترك الكفيل وكذا في ضمان الدرك من الخلاصة كفل بنفسه على انه متى طال به سله والا فهو ضامن بدنيه فان المطلوب غطايه الطالب فججز لا رواية فيه وينبغي ان يرا اذ المطالبة بعد موته لا تصح فلم يوجد اسم فلا كفالة بالمال ولو قال لولم يعط فلان مائة فانا ضامن فلما يلزمه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه ولو كفل بنفسه فاقطع طالبه ان لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيه بنفسه ولو قال (٤) بذير قم فلازكه فردا بنو تسليم كنم هذه كفالة مطلقه اذ قوله (٥) بذير قم فلازكه كفالة تامة

(٣) كل شئ كسر لك على فلان (٤) قبلت فلانا أني اسله لك غدا (٥) قبلت فلانا

وقوله (٦) فرد اتسلم كتم لم يدخل في الكفالة بخلاف كفلت بنفس فلان غذا كذا في
 العدة فسلم قياص هذه المسئلة لوقال (٧) بذير قم من فلانرا كهركاه كه طلب كني
 بتو تسليم كتم يكون كفالة مطلقة حتى لو سلمه قبل ان يطالبه بيرا لوقال (٨) هركاه
 طلب كني فلانرا من اورا بذير قم قبل ينبغي ان لا يصير كفلا قبل طلبه منه ❶ ولو كفل
 بنفسه وسلمه الى طالبه وبرى فلانرا الطالب المطلوب فقال الكفيل دعه واناعلى كفاقي
 (٩) بماتش من برهمان بذير قنارى أم ففعل فهو وكفيل بنفسه استحسانا لقبول منه وهو
 ترك ملازمته فلولم يترك ينبغي ان لا يكون كفيلا اذ لا تصح الكفالة بلا قبول الطالب ولوقال
 خل سبيله على ان اوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولوقال على ان اوافيك به أو أيتك
 به فهو وكفيل فعلى هدلوقال (١٠) بذير قم كه فلانرا بتو رسام أوقال آوردن فلان بنزدك
 نوبر من فهو وكفيل لا بقوله (١١) اشناست ولوقال (١٢) اشنابي فلان بر من قبل
 كفيل وقيل لا من الفصولين وفي الصغرى لوقال (١٣) فلان اشناست أو اشنابي نست
 فهو وكفيل بالنفس عرفا واذ اقال لاخر (١٤) اشنابي فلان بر من قال أبو جعفر الهندواني
 يصير كفلا ذكره في الوجيز ❷ وفي الخلاصة لوقال أناضامن لان أدلك عليه أولان أدل على
 نفسه لا يكون كفالة ولوقال أناضامن تعريفة أو على تعريفة فقيه اختلاف المشايخ ❸ وفي
 النوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن أبو سليمان الجرجاني عن رجل قال أناضامن
 لمعرفة فلان قال أبو سليمان أما في قول أبي حنيفة وأبي سلمة لا يلزمه شيء فاما أبو يوسف فقال
 هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور
 والظاهر ما روى عن أبي حنيفة ومحمد قلت وبه يعني انتهى ❹ قال لا آخر تكفل عني بما على
 من الدين فقال فلان كم وكسب في القبالة تكفلات فلان بن فلان هذا القدر المذكور في
 هذه القبالة يتلفظ بها ليس للدائن ان يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدائن
 الخط ولو أشهد على نفسه في الصورة الأولى يصح أيضا برهان الدين الصدركبي الكفالة
 في الخط بعدم مطلب الدائن كفالاته كفالة وان لم يتلفظ بها وكذا قوله اناني عهدت معالي فلان
 كفالة من القنية وغيره وكذا (١٥) عهدت ابن بر من ليس بكفالة القزيرا كه عهدت جبري
 معلوم ليست ومبني ان كفالة ذ كره في الفصولين ❺ اذا كفل بنفس رجل ثم ان المكفول
 عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برى الكفيل وكذا الوسلم رجل

(٦) اسلم غذا (٧) قبلت فلانا متى طلبته اسلمه لك (٨) متى طلبت فلانا فانا قبلته
 (٩) خل سبيله وأنا على ذلك الكفالة (١٠) قبلت على أني نأب بفلان أو قال احضار
 فلان عندك على (١١) معروف (١٢) معرفة فلان على (١٣) فلان معروف أو قال
 أنا أهرقه (١٤) معرفة فلان على (١٥) عهدت هذا على ليس بكفالة لانه ليس عهدت شيء
 معلوم ومبني هذا ليس على الكفالة

عن الكفيل بان اُتاه الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل
عن الكفيل لا يبرأ ولو سلم أجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ
الكفيل والا فلا في القاضى أو رسوله اذا أخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى
أو لا بامره فان الكفيل اذا سلم الى القاضى أو الى رسوله برئ وان سلم الى المدعى لاهذا اذا لم
يصف الكفالة الى المدعى بان قال القاضى أو رسوله للمدعى عليه أعط كفيلاً بنفسك ولم يقل
للتائب فترجع الحقوق الى القاضى أو الى رسوله الذى أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه برأ ولو
سلم الى المدعى لا يبرأ ولو أضاف الى المدعى بان قال أعط كفيلاً بنفسك للتائب كان الجواب
على العكس اذا وكل رجلاً لباخذ كفيلاً عن فلان جازوا اذا أخذ فهو على وجهين أحدهما
ان أضاف الى نفسه بان قال كفلت عن فلان والثاني اذا أضاف الى الموكل ولا يخلو ان
يسلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له أو الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء
كان اضافه الى الموكل أو الى نفسه اما اذا سلمه الى الوكيل فان أضاف الى نفسه برئ لان
حقوق العقد ترجع اليه وان كان أضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسول ١٠ اذا ضمن لا سخر
بنفسه فحبس المطالب في السجن فأتى به الذى ضمنه الى مجلس القاضى فدفعه اليه قال محمد
لا يبرأ لانه في السجن وان كفل بنفس رجل وهو محبوب في السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانياً
فدفعه اليه قال ان كان الحبس الثاني في أمر من أمور التهمة أو نحوها فله ان يدفع اليه في
الحبس وان كان في شيء آخر من أمور السلطان لا يبرأ من الصغرى ١١ وتجوز الكفالة بالمال
معادوما كان المال المكفول به أو مجهولاً اذا كان ديناً معهما مثل ان يقول تكفلت عنه
بأنف أو بمالك عليه أو بجارك في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل
وان شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل حينئذ تنعقد حواله كأن الحواله بشرط
أن لا يبرأها المحيل تكون كفالة ولو طالب أحدهما له ان يطالب الآخر وله أن يطالبهما
بخلاف المالك اذا اختار تضمين أحد الغاصبين من الهداية ١٢ وفي الاشياء لا تصح الكفالة
الا بدني صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط
بالتجيز قلت الا في مسئلة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل بالنفقة المقررة الماضية تحت مع
انها تسقط بدونها بوقت أحدهما وكذا لو كفل بالنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر
كذا أو يومين أو قد قرر لها في كل يوم كما مر جوابه فاما ما صحجه انتهى ١٣ وتصح الكفالة
بمال لو اعتق عبده عليه لانه بالقبول صار سراحاً مديوناً هذه في باب العتق على جعل من
الهداية ١٤ وبذل السعاية كمال الكتابة عند أبي حنيفة لانه كالكتاب عنده فلا تصح الكفالة
به ذكره في الهداية ويرجع الكفيل بمال الكتابة بما أدى لانها لم تصح ذكره في الفصولين
ولو تبرع بادهاء بمل الكتابة مع ولم يرجع بها ذكره في الصغرى ويرجع الكفيل بما أدى بحكم
كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة كذا في الاشياء من أحكام القود ١٥ رجل قال للمودع
ان اتاه المودع ودينتك أو رجعت فانا ضمن لك صحح ولو قال ان قتلت أو قتل ابنك فلان خطأ

فان اضمن الدية مع بخلاف قوله ان اكلت السبع اوقال ان غصب فلان مائة أو احدى
 هؤلاء القوم فان اضمن لك مع ولو عم فقال ان غصبك انسان شيئا فانه ضامن لك لا يصح
 من الخلاصة ولو قال ما غصبك فلان فان اضمن فشرط قبول في الحال استقرضه فامتنع
 فقال بل اقرضه فان اضمن فاقرضه في الحال ولم قبل ضمانه صح بحاجته الضمان من القنية
 وجهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيئا فانما كفيل تمنع
 جوازها لا في الكفالة المرسلة ولو قال لغيره ان هذا الطريق فان اخذت مالك فان اضمن
 فاخذت له صح الضمان والمضمون عنه مجبور ولو قال ملاذاب لك على الناس أو على أحد من
 الناس فلي لا يصح بل هامة المضمون عنه وكذا لو قال ملاذاب للناس أو لأحد من الناس عليك
 فلي لا يصح بل همل المضمون له وكذا ان اسمك مالك أحد ولو قال لو غصب مالك فلان
 أو واحد من هؤلاء القوم فان اضمن يصح ولو ضمن خراجيه وفوائبه وقسمته جاز من
 الفصولين اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان ألف درهم على اني ضامن لك به والمدفوع
 اليه حاضر يصح فهذا استقراض من الآخر والقابض وكيل بالقبض فان استهلك القابض
 ضمن وان هلك في يده هلك امانته وكذا لو قال له اعطه ألفا على اني ضامن لك به ولو قال اقرضه
 ألفا على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفق فهو قرض على القابض والاخر
 ضامن ولو قال ادفع الى فلان ألفا أو اعطه ألفا على اني ضامن عنه فهو قرض للدافع على
 القابض والاخر ضامن ولو قال القابض اعطني ألفا على ان فلا ضامن وذلك الرجل حاضر
 فقال نعم فهو قرض على القابض والاخر ضامن رجل قال لا تخرب فلان ألفا أو تصدق
 عليه بألف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو جائز وصار الاخر مستقرضا
 وصار كانه قال اقرضني ألفا وكن وكيل بالهبة من فلان والصدقة فان دفعها اليه تكون ديناً
 على الآخر وليس للدافع على القابض شيء فان طلب الموهوب للمؤاخذة المأمور اليه على ما قال
 قبل بينته وان كان القابض غائباً وكذا لو لم يسلط لفلان ألف درهم على اني ضامن لك
 لكنه قال ادفع الى فلان ألف درهم على ان ترجع على وكذا لو قال الموهوب له بلى الفاعل
 ان فلا ضامن فقال فلان نعم فالألف قرض على الفاعل قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله بلى
 على اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشرط الرجوع بل قال بلى فلان ألف درهم أو بلى فوجب
 لم يرجع عليه والزم كافة الكفارة والصدقات والتفقات والخراج كصدقة التطوع في ظاهر
 الرواية وشرط الضمان او شرط الرجوع وفي الامر بخضاء الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان
 وفي كتاب القبط للامام السرخسي اذا قال لغيره اتفق على فائق رجع على الآخر وان لم
 يشرط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق والشعبي في فتاواه وقال مجاهد بالامتناع
 بوجوب الرجوع ولو قال لا تخرا فأتق على أولادى فأتق له الرجوع وان لم يشرط الرجوع ثم
 الامر بخضاء الدين ولو قال ادفع الى فلان ألف درهم قضا لم يزل على اوقال اقص فلا تألف
 درهم ولم يزل على ولا قال على اني ضامن فدفق المأمور ان كان المأمور شريكاً لا آخر

أو خليفته ونصيره أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء موافقة على أنه متى جاء
 رسوله أو وكيله يبيع أو يخرض منه فانه يرجع على الآخر بالاجماع وكذلك لو كان الآخر في
 عيال المأمور وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند أبي يوسف
 يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع على الآخر بالاجماع في السلطان
 اذا صدر رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع اليه او الى اعدائه شيئا عن جبايتي فدفع بامر قال
 الامام السرغسي والامام البردوي يرجع على الآخر بما دفع بدون شرط الرجوع والضممان
 كالامر بفضاء الدين وقالوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وأصل هذا امتداد الاسير
 وقال حاشية المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والضممان فلو قال المأمور قضيت لفلان
 وفلان فائب وانكر الآخر دفعه اليه والدين فأقام الدافع البينة على الدين والقضاء يقبل
 بينته ويقضى على الآخر بالسأ مور وان كان الآخر غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب
 يرجع على الآخر بدنه ولو امتنع عليه بمجوده عن قضاء الدين ليس له ذلك ألا يرى ان
 رجلا في يده عبد فقال لا تخزن هذا العبد لفلان اشتريه لي منه بأف درهم واخذ الثمن
 فجاء المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فجاءه فقام المأمور البينة على ذلك فان القاضي
 يقضى بالبيع وان كان البايع غائبا فان حضر الغائب وجد لا يلتفت الى مجوده لان الحاضر
 صار حما عنه لتعلق حقه به ولو ان الآخر بفضاء الدين اقرانه قد قضى الدين لكنه قال
 لا يدفع البين مخافة ان يحضر الغائب فيجسد ليس له ذلك ولو دفع اليه الالف ثم قدم الغائب
 وانكر الاستيفاء فالقول قوله وان يستوفي دينه من الآخر ويرجع على المأمور كالأمر
 غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الآخر ودفع اليه الثمن ثم حضر
 الغائب فانكر البيع فالقول قوله يأخذ عبده ويرجع الآخر على المأمور بما أدى كذا هذا
 من الخلاصة من كتاب القضاء في رجل كفل عن رجل بغير امره ثم اجاز المكفول عنه
 لا يرجع الكفيل عليه بما أدى لان الكفالة تغتزل قبل الاجازة على وجه لا يكون له حق
 الرجوع فلا يتغير باجزائه من مشغل الاحكام فلا عن الجامع الصغير لقاضي خان في نص
 الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها كالمبيع يعاقد او المقبوض على سوم الشراء
 والمغصوب كافي الهداية ويجب عليه تسليم العين مادامت قائمة وتسليم قيمتها ان كانت
 هالكة ذكر في الوجيز ولا يصح بما كان مضمونا بغيره كالمرهون والمبيع ولا بما كان امانة
 كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة كافي الهداية وفيه اضرار لو كفل
 بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض الى الراهن او تسليم المستأجر الى
 المستأجر او من استأجره بالعدل عليها فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالجل وان كانت
 بغير عينها جازت الكفالة وكذلك من استأجر عبدا للتدبير فكفل له رجل بخدمته فهو باطل
 انتهى في الوجيز كل عين هي امانة لكن واجبة التسليم كالمستأجر في يد المستأجر
 والمستعار يصح الكفالة بتسليمها لبعينها حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين وذكر

في الميسر ان الكفالة بالرهن لا تصح مطلقا وذكر القسودوي انها تصح بالتسليم والكفالة
بخدمة عبد بعينه او بخياطة يده لا تصح وان كفل بتسليم العبد او بنفس الخياطة او بفعل
الخياط مطلقا يجوز وان فعل الكفيل يرجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغا ما بلغ وان
مات الخياط برئ الكفيل لو كفل بالخدمة بعينها جازو بالحل على هذه الابل لا يجوز ولو كفل
بالحل مطلقا يصح انتهى **وقد** اذا تكفل من المشتري بالثمن جاز **وقد** وكل حق لا يمكن استيفاؤه
من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحدود والقصاص قال معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه
من الهداية الاصل ان الكفالة لو كانت بمضون او مضافة الى سبب مضون مقدور وعلى
الايفاء والمضون له وعنه معلومان جائزة والا فلا وهذا ككفالة بدين او عين مضون
كعصب ومهر وبدل خلع في يد المرأة وهو في يد الزوج وما اشبهه والكفالة بتببيع في يدها
لمشترى به تصح مادام قائما فاذا اهلك بطلت والمضافة الى سبب مضون مثل مال او مال مازا بلك
على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى او ضمن ما باعه او اقرضه او استهلكه من مال
او ما مضى له على فلان فهذه تصح ولم يكن الضمان ثابتا في الحال فباخذها بجميع ما مضى
له يعني اذا قال ما مضى او ما ثبت له وغير قضاء لا يأخذه من الكفيل لانه انما كفل بمضون
ولو قال ما باعت فلا نافي في جميع ما ثبت له بالمبايعه بعد هذه الكفالة يأخذه به وكذا
لو كان بدل ما الذي او كملوا ولو كان مسكان ما ان او متى او اذا كان كفلا في المرة الاولى
فقط لا في ما بعدها ولو قال ما باعت فلان من شئ فعلى فاسلم اليه درهم في رايها به
شهر ابريت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقدورا لايفاء حتى لو كفل بقود
او بحمد لم يجز وكذا الكفالة بالخدمة بنفسه ولو لم يشرط عمله بنفسه تجوز **والكفالة**
وبرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله وقولنا بشرط ان يكون المكفول له وعنه معلومان
قد سبق معناه ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء او على أحد من هؤلاء فعلى يصح ومن شرائط
جوازها كون المكفول به مضونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان
الكفالة بالامانة كوديعة ومال مضارب وشركة باطله لانها غير مضونة لا عينها
ولا تسليمها واما الكفالة بتكفين المودع من الاخذ فتصح والكفالة للرهن بتسليم رهنه
تجوز ولو هلك سقط ضمانه والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليضمر مجلس القاضي فيشهد
لم تجز ومن شرائط جوازها كون المكفول به مقدورا للتسليم ولهذا قلنا من قبل من رجل
بناه دار معلومة او كراب أرض معلومة واعطاه كفيلا به فلو شرط العمل مطلقا يجوز
لا لو شرط عمله بنفسه ولو كفل بنفس العمل لم يجز ولو بتسليم نفس المتقبل جاز وكذا
لو تكاوى ابلا واخذ من المكارى كفيلا فلو كانت الابل بغير اعيانها تصح سواء كفل بالخدمة
او بنفس الابل ولو كانت الابل باعيانها تصح بالتسليم لا بالحل وكذا لو كفل بنفس غائب
لا يعرف مكانه لا تصح من الفصولين **وقد** وفي الوجهين قال ابو حنيفة قال رجل ما باعت فلانا
فعل قبايعه من ارايهم عن مبايعه اول مرة لانه هو المتعارف وعن أبي يوسف يلزمه جميعه

ولو تصادق الطالب والمطالب منه على المباشرة وبجد الكفيل لزم المال الكفيل انتهى **❦**
وفي الخلاصة قال لا نري بايع فلا نأفيا بيعته من شيء فهو على صح وان قال بعته متاعا بالف
وقضه متى فاقربه المطالب وبجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بدون البيعة ولو
رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المباشرة صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل
بشيء انتهى وهي عمدة الجارية المستتركة باطلة عند أبي حنيفة خلافا للجمهور **❦** المجموع
وفي مشغل الهداية عن الخلاصة ولا تنعقد الكفالة بقوله الذي لك على فلان أنا أدفعه إليك
وتنعقد بقوله ان لم يؤد فلان فانا أدفعه إليك انتهى **❦** وفي الخلاصة لو قال لصاحب الدين الدين
الذي لك على فلان أنا أدفعه إليك أو اسلمه إليك أو قبضه لا يكون كفالة مالم يشككم بما يدل
على الالتزام بان يقول كفلت أو ضمت أو ضمت أو على أو الى انتهى **❦** ويجوز تعليق الكفالة بالشرط
مثل ان يقول ما يابعت فلانا فعلى أو ما ذاب لك عليه فعلى أو ما غصبت فعلى قال والاصل انه
يصح تعليقها بشرط مالايم مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع
اولا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه اوله هذا والاستيفاء مثل قوله
اذا غاب عن البلد وما ذكرنا من الشرط وفي معنى ما ذكرناه انما يصح التعليق بمجرد
الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما آخر الا انه تصح
الكفالة ويجب المال حالا ولا يطل بالشرط الغائبة وتجاوز الكفالة الى قدوم الحاج
والحصار والدياس والنفاق والحد اذ لان الجهة اليسيرة محتملة في الكفالة فان قال تكفلت
بمالك عليه فقامت البيعة على الف عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة فالقول قول
الكفيل مع يمينه في مقدار ما تعترف به فان اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على
كفله ويصدق في نفسه **❦** وتجاوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر
وهو غير صبي محجور عليه ذكره في الايضاح يرجع بما أدى عليه وان كفل بغير أمره لم يرجع
بما يؤديه وقولنا يرجع بما أدى عليه اذا أدى ما ضمنه اما اذا أدى خلافه رجع بما ضمن
لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث وكذا اذا ملكه الخصال
عليه بخلاف المأمور بنصه الدين حيث يرجع بما أدى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين
بالاداء بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الالف على خصمائه لانه اسقاط فصار
كما اذا أبر الكفيل ذكره في الهداية قال في الوحي زوادي الكفيل الزنوف وقد كفل بالحياد
أو الدنانير مكان الدراهم أو صالح على مكبل أو موزون رجع بما كفل انتهى وفي الفصولين
الكفالة بامر اغتوجب الرجوع لو كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي
محجور ولو أمره ويرجع على الفتن بعد عقده انتهى **❦** رجل أمر رجلا ان يكفل عن فلان
فلان فكفل وادى لم يرجع على الآخر من الصغرى **❦** وان كفل من رجل بغير أمره لم يرجع
عليه بما يؤدى من الهداية **❦** ولو كفل من غيره بغير أمره فبلغه الخبر فاجاز لا بتغير حكمه
حتى لو أدى لا يرجع عليه هذا في المكاتب من الهداية **❦** وفي الوحي زو كفل عن رجل

بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجزت ضمانك فاجازته باطلا ولا يرجع عليه عما دى ولو
قال لغيره ادفع الى فلان مالا او انا ضامن او كفيل له ولم يقل عنى او على فان كان خيطا له او فى
عليه يرجع عما دى على الاثر والا فلا يرجع على الاثر مطلقا انتهى ونفسير الخيط مرعى
الوكالة واذ ابرأ الطالب المكفول عنه او استوفى منه برئ الكفيل لان براءة الاصيل
توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا اخرج
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير اخرج الذى عليه
الاصيل بخلاف ما اذا كفيل بالمال الحال مؤجلا الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل من
الهداية وفي الاشياء براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا كفيل له الالف التى له
على فلان فخرج فلان على انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل
كذا في الخاتمة التاخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
العمد عيال ثم كفله انسان ثم هجر المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى حق الاصيل وله
مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة ابرأ الاصيل بوجوب ابراء الكفيل الا كفيل
النفس كافي جامع الفصولين كفيل بنفسه فاقطع عليه فاقطع عليه فله اخذ كفله
بنفسه هكذا في البرازية الا اذا قال لاحقلى قبضه ولا لمولى ولا لغيره فله اخذ كفله
انما عليه فحينئذ يبرأ وهو ظاهر في آخر وكالة البسداغ انتهى ولو كان مؤجلا
فكفيل به فمات الكفيل حل بموته عليه فقط فطالب اخذ منه وارث الكفيل ولا رجوع
لوارثان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندئذ من المجمع ولومات المطلوب قبل
حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل ولومات الكفيل والطالب وارثه وزك ما لا في يده
يصير مستوفيا بذنه فان لم يكن في يده فله ان يرجع على المطلوب بالمال وكذا لومات المطلوب
والطالب وارثه ولم يصل المال فله ان يأخذ الكفيل بذنه وان وصل المال يرجع الكفيل
عليه عما دى في ميراث المطلوب حتى كفيل بامر من الوجيز اذا صالح الكفيل رب المال
عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذى عليه الاصل عن خمسمائة ويرجع
الكفيل على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر
لانه مبادلة فيرجع بالالف كما هو ولو كان صالحه مما استوجبه بالكفالة لا يبرأ الاصيل ومن
قال لكفيل ضمانه ما لا قد برئت الى من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت
فكذلك يرجع على المكفول عنه عند أبي يوسف وقال محمد لا يرجع هذا اذا كان الطالب
غائبا فان كان حاضرا قبل يرجع في البيان اليه لان الاجال جامن جهته من الهداية ولو
قال الطالب للكفيل ابرأ نفسك عنه لا عن الاصيل ذكره في الحقائق ولو صالح الكفيل
الطالب من الدين الالف على مائة على ان يحب الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بالالف
وان شرط براءة الاصيل خاصة برئا وان شرط براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل دون الاصيل
وكان للطالب ان يرجع على المطلوب بمسمائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة وان لم

بشرط برأتهما في الصلح برئاعن تسع مائة ❊ ولوقضى دين الميت الكفيل به أو بعض
 الورثة فجمع بذلك في الذي ترك مع الغرماء بالخصص من الوجيز ❊ رجل له على رجل مال
 وبه كفيل فأرأ الطالب الاصيل ان قبل ابراءه يرى هو والكفيل جميعا وان رد ابراءه
 صح رده في حقه وبقى المال عليه وهل يرى الكفيل اختلاف المشايخ فيه ولو ارأ الاصيل
 مات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو ارأ المديون بعده موته فرد ورتسه ابراءه
 يبطل الا براءة في قول أبي يوسف ولا يبطل في قول محمد من الخلاصة ❊ ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بالشرط لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات وروى انه يصح لان عليه
 المطالبة دون الدين في الصحيح ❊ كان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرد الا براءة من
 الكفيل بالرد بخلاف ابراء الاصيل كما في الهداية ❊ لو قال الطالب للكفيل ابرأنا فقال
 لا قبل يبرأ ولو قال وجهته يرد بالرد ولو قال ذلك الاصيل فرد يرد فيه ما وعد الدين عليه
 وعلى كفيله ❊ دين على ميت فقال الطالب ابرأته وهو في حل أو روتبه فقالت الورثة
 لا قبل لهم ذلك ويقضون المال والكفيل يرى منهم وقال محمد لا يصح ردهم ولو قال
 الطالب للكفيل بالنفس اعطى بعض ديني وأنت ترى من الكفالة لا يجوز ولا يبطل
 الكفالة في رواية وفي رواية تبطل ❊ ولو قال اعطى المال الذي عليه وارجع عليه وأنت
 ترى من الكفالة لا يجوز ❊ ولو قال للكفيل بالنفس اذا جاء غدا فأتى يري من الكفالة
 يجوز ❊ ولو كان كفيلًا بالنفس والمال فقال ادفع نفس المطلوب وأنت ترى من المال أو
 ادفع المال وأنت ترى من النفس لا يجوز من الوجيز ❊ ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول
 له في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز اذا بلغه فجاز وفي بعض النسخ
 لم يشترط الاجازة والخلاف في الكفالة بالنفس والمال جبه اذ كره في الهداية وفي الصغرى
 الكفالة للغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد فان قبل من المكفول فضولي يتوقف على
 اجازته فاذا اجاز جاز وان لم قبل لا يتوقف عندهما انتهى ❊ وفي الحقائق كفل بنفس رجل
 أو بمال عن رجل بغيره الطالب جاز عند أبي يوسف وعندهما لا يجوز الا ان قبل عنه قابل
 في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى قال ابن كمال في الايضاح شرط الصصة مطلق القبول
 وأما قبول الطالب بخصومه فاعما هو شرط النفاذ انتهى قلت الا في سروره وهي اذا قال المريض
 لوارثه تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء يصح بلا قبول لان ذلك وسبة
 في الحقيقة ولذلك يصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح ان كان له مال واذا قال
 المريض ذلك لاجني اختلف المشايخ فيه كما في الهداية ❊ ولو كفل بمال بغير أمر المكفول
 فرضي المكفول عنه رأى المكفول له جاز ولو اداه المال رجع به على المكفول عنه ولم يزم
 المكفول من الوجيز ❊ واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم
 تصح عنده ولا تصح من الهداية ❊ الكفالة بالدرك جائزة وهو التزام تسليم اثنين عند
 استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يرضى بالاستحقاق على البائع أو على المشتري من الوجيز ❊ ومن

تكفل عن رجل بمأذنه عليه أو بما قضى له عليه فتاب المكفول عنه فقام المدعي البينة
 على الكفيل ان له على المكفول عنه ألف درهم لم يقبل بيئته **❦** ومن أقام بيئته ان له على فلان
 كذا وان هذا كفيل عنه بأمره فإنه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت
 الكفالة بغير أمره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالأمر يرجع الكفيل بما أدى على
 الأمر وقال زفر لا يرجع لأنه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا
 ثم راعا فطل زعمه **❦** ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع رب المال
 فالضمان باطل وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من
 الثمن بخلاف ما إذا باعا صفقتين من الهداية قال في الخلاصة ولو باعا صفقةتين وبين كل ثمن
 حصته ثم ضمن كل واحد منهما صاحبه صح **❦** والوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل لا يصح
 بخلاف الوكيل بالزواج من جانب المرأة إذا ضمن المهر لها وبخلاف مالو باع بنفسه وكذا
 الوكيل بالقبض إذا ضمن المثل للموكل صح انتهى وقد مرّت هذه المسئلة في الوكالة **❦** لهما
 دين مشترك على آخر فضمن أحدهما ما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بما أدى بخلاف مالو أداء
 من غير سبق ضمان فإنه لا يرجع وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لموكله لم يجز ف يرجع بما أدى
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع **❦** قال لغيره بيع من هذا المحبوس ومتاعا وأنا ضامن فنه فباعه
 وقبضه وأتلفه لم يضمن إذا ضمن الثمن ولا ثمن عليه لفساد البيع **❦** قال له ادفع إلى هذا العبي
 عشرة دراهم ينفقها على نفسه على أني ضامن لها والعبي محجور ففعل كان ضامنا لا لوضمن
 بعد الدفع من الفصولين **❦** قال في الصغيرى رجل دفع إلى سبي محجور عشرة دراهم وقال
 أنفقها على نفسك فجاءه انسان وضمن للدافع عن العبي هذه العشرة لا يجوز لأنه ضمن مالم يس
 بمضمون على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع إليه عشرة على أني ضامن لك عنه بهذه
 العشرة يجوز وطريق الجواز ان الضامن يصير مستقرا العشرة عن الدافع بأمره بالدفع
 إلى العبي فينوب عنه قبض العبي وكذا العبي المحجور إذا باع شيئا فجاءه انسان وكفل
 بالدرك للمشتري ان كفل بعد ما قبض العبي الثمن لا تجوز وان كفل قبل ذلك جاز انتهى
 ولو باع الاب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهداية **❦** سبي مأذون كفل
 عنه ورجل باذنه جازو يؤخذ به العبي ولو كفل بنفس العبي المحجور باذن وليه فلا كفيل
 ان يأخذن عليه حتى يحضره ولو كفل عنه بمال بأمر القاضي أو الاب أو الوصي يرجع به على
 العبي وبأمر غير الاب والجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى يخاطب منه وليه خلافا لابي
 يوسف ولو كفل عن سبي لا يقبل جاز على الكفيل من الوجهين **❦** ولو قال اضيفه وهو يخاف
 على جواره ان أكل الذئب حمارك فأنما ضامن فأكله الذئب لم يضمن كذا في المشتل عن المنية
❦ الكفيل بالدين المؤجل إذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل
 الاجل من الصغيرى **❦** إذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما إذا
 اشتريا عبدا باثني وكفل كل واحد منهما عن الآخر فأدى أحدهما لم يرجع به على شريكه

حتى يزدهما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة ❶ وإذا كفل رجلان من رجل عيال على ان
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ آداه أحدهما يرجع على شريكه بنصفه قليلا
كان أو كثيرا ثم يرجعان على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى
المسئلة في الصحيح ان تكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك وإذا أرباب
الدين أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين من الهداية وان ضمناعنه بغير أمره لم يكن له ان
يرجع على شريكه شئ حتى يؤدى أكثر من النصف ذكره في الوجيز ❷ ورجلان لهما على
رجل دين أو ابنتان وارثان وكفل أحدهما لصاحبه بمحضته من الدين لا يصح ولو شرع
في الاداء صح الكفيل بأمر الاصيل ❸ أدى المال الى المالكين بعدما أدى الاصيل ولم يعلم به
لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفرق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا من القنية
❹ وإذا افرق المتفاوضان فلا صحاب الدين ان يأخذوا أيم - ما شاءوا بجميع الدين ولا
يرجع أحدهما على صاحبه - حتى يؤدى أكثر من النصف وإذا كوتب العبدان كتابة
واحدة وكل واحد منهما كفل عن صاحبه فكل شئ آداه أحدهما يرجع على صاحبه
بنصفه ولو لم يؤدى شيأ حتى أعتق المولى أحدهما جازا لعنق وبرى عن النصف والمولى
ان يأخذ بمحضه الذي لم يعنق أيمه شاء فان أخذ الذي أعتق يرجع على صاحبه بما أدى وان
أخذ الآخر لم يرجع على المعتق شئ ❺ ومن ضمن عن عبدا لا لا يجب عليه حتى يعنق وان
أقر باسمه لآ مال وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حال ولا غيره فهو
حال لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسرته أو جميع مافي
يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير معسر فصار كما إذا كفل عن غائب أو مفلس
بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر يؤخر ثم إذا أدى يرجع على العبد بعد العنق ❻ ومن ادعى
على عبدا لا وكفل له رجل بنفسه فأت العبد برئ الكفيل لبراء الاصيل كما إذا كان المكفول
عنه بنفسه سرا فان ادعى رقبة العبد فكفل به رجل فأت العبد فقام المدعى البينة انه كان
له ضمن الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ
وضمن قيمته ❷ وفي التعبير عن محمد ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل أنا ضمن
العبد الى من يدعى قال هو ضمن - حتى يأتي العبد فيقيم البينة انه عبده فان لم يأت به واستحقه
بينة فهو ضمن لقيمة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا أو مات في يده فقال خله وأنا ضمن
لقيمة العبد فهو ضمن يأخذه بهما من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة انتهى ❸ ولا يجوز
كفالة المملوك والصبي الا باذن من الهداية وكذا لا تصح كفالة المكاتب هذه في الشركة
منها قال في الوجيز لو كفل المكاتب بنفس أو عيال لا يجوز وان أذن له المولى وفي الفصولين
كفالة القن باذن مولاه تجوز و يؤاخذ القن به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير لم تجز
ولو باذن أبيه ولو استدان بشراء نسيئة أبوه أو وصيه وأمره بأن يكفل بالدين عنه أو بنفسه
جازت كفالاته بالدين دون النفس انتهى ❹ وإذا كفل العبد عن مولاه بأمرة فعنق

فأداه أو كان المولى كفل عنه فأداه بعد العتق لم يرجع وأحد منهما على صاحبه وقال زفر
 يرجع ومعنى الوجه الاول أن لا يكون على العبيدين حتى تصح الكفالة بالمال عن المولى
 إذا كان باعرا أما كفالته عن العبد فتصح على كل حال من الهداية ولو أدى العبد المال
 قبل العبد لا يرجع اتفاقا وكذا لو كانت كفالته بلا أمر المولى لا يرجع اتفاقا ولو أدى بعد
 العتق ذكره في شرح المجمع **❦** ولا تصح كفالة العبد المأذون والمدين المستغرق دينه فبینه
 بالمال عن مولاه باذنه اتفاقا ذكره في المجمع لأن في صحة كفالته إخراج الغرماء لكن الالتزام
 منه صحيح في حق نفسه حتى إذا عتق كان مطابا ولو كفل باذن الغرماء يجوز وقيد المولى
 اتفاقا إذ لو كفل عن غيره فالحكم كذلك ذكره في شرحه فان أعنته المولى في المرض ومات
 بسبب العبد للغرماء في قيمته اتفاقا ولا شيء للغرماء من هذه القيمة ثم عند أبي حنيفة عتقه
 وكفالته لا ينفذان إن لم يفرغ من الداية وعندهما تنفذ كفالته عند عتق المولى ذكره في
 المجمع والمكفول له إن شاء أتبع مال المولى بالإصالة وإن شاء أتبع العبد بالكفالة كما في الحقائق
 ولو أعتق المولى في الحصة صحت الكفالة ولا تجب الداية اتفاقا ويضمن المولى الأقل من القيمة
 ومن الدين ذكره في شرح المجمع **❦** ولا تجوز كفالة المولى لمالك وهو في بيته أو قد أبق كافي
 الفصولين والمشتغل من العبادية **❦** ولو كفل من إن أبق من مولاه أو بدأ به رجل إن انفلت
 منه أو بشيء مما له انفلت لا يجوز **❦** شري فناء قد غناه وأخذ من يائسه كفيلا بالحق حتى يدفعه
 إليه فان الفل فلأشئ على التكفيل **❦** كفل مسلم عن ذي يمجهر لذي قيل لا يصح مطلقا وقيل
 لو كانت الخمرة بعينها عند المطلوب يصح على قيام قول أبي حنيفة رحمه الله إذ يجوز عنده
 للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالو أجر نفسه لنقلها **❦** لو كفل بنفسه إنسان إلى قوم فلان وهو
 المطلوب صح لا غيره **❦** ولو ضمن مراهرا أو ابنه على انه يرى طومات الابن أو امرأته قبل
 البناء بطل الشرط ولزم المال **❦** ولو قال ان وافيتك به غدا أو الاصل المال لم تصح الكفالة
 بخلاف قوله ان لم أو افلت به غدا **❦** ولو قال المطلوب ان لم أو افلت بنفسه غدا فعل ما ذهبه فلم
 يوافق لا يلزمه شيء إذ لزوم المال في ضمن الكفالة باطل إذ لا يكون كفيلا بنفسه بخلاف الأجنبي
 ولو دفعه فو إلى قصار ليقتصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من ضمن الغصا لا عند
 أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع **❦** ولو قال ان أفسده جاز بالإجماع إذ هلك التكفيل بما
 يوجب الضمان وكذا القول للمودع لو جهد المودع أو تلف فعل **❦** جاز وكذا في أمانة لو كفل
 على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم شرط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصل الضمان
 بطل الجعل والضمان **❦** ولو غصبه أفسدهم فقاتله مالكها وأراد أخذها منه فقال له رجل
 لا تقاتله فأتاها من بها أخذها منه وأردھا للتلزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو أتفها
 فاصبها فصار دينها كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان التقاضي **❦** ولو قال للطالب
 ان تقاضيه ولم يطل فأتاها من فلت قبل التقاضي بطل ضمانه ولو قال ان يجز غريمك عن
 الاداء فهو على فجزه يظهر بحسبه فان حبسه ولم يؤده لزم التكفيل من الفصولين **❦** ولو قال

الكفيل الطالب دينك من عن آخره على المطلوب غائب لا تسمع بينته ولا يحلفه ويؤدى المال
 فان حضر المطلوب وصدق الكفيل وقد اداه يرجع عليه الكفيل ولا يصدق المطلوب على
 الطالب الا بينته او يحلفه فينكل فيرد الطالب ما اخذ منه وكذلك الحوالة في لو كفل بنفس
 رجل ولا يعرف وجهه يؤخذ بالكفالة ويقال له أى رجل آتيت به وحلفت عليه فأتى بى
 من الكفالة من الوجه في وفيه أيضا الوصيات المكفولة وعليه دين محبط فسلم الكفيل
 الى ورثته او غرمائه لم يبرأ وان أدى الورثة الدين جاز دفعه اليهم فان لم يكن فى التركة دين
 يبرأ بالدفع اليهم انتهى في ولو قال لرجل انبه زارة فلانست من دهم لا تكون كفالة من
 وعد لغيره ان يقضى دينه بان قال من دهم لا يجب عليه في اذا قبل الا نفاق او قضاء الدين من
 ماله ثم ابى لا يجبر لانه متبرع في الكفيل بالدين المؤجل اذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على
 المكفول عنه حتى يحل الاجل في اذا قال ان لم اوافق به غدا فعلى المال ثم اختلفا فقال
 وافيت له به وقال الا تحلم فوافى به فالقول للطالب وثبتت دهم الموافاة ويلزمه المال من
 المصغرى ولو قال انبه زارة فلانست من دهم فهذا وعد لا كفالة مالم ينفق بمبايدل على
 الالتزام فهو كفلت على الى وكذا الوفاق فرداين مال ويدهم ليس بكفيل ولو قال ابن
 مال فرداينوا تسليم كنتم فهو كفيل في انا في عهدة مائة على فلان وقبل الدائن لم يصركفيل لانه
 قدينى به انه يأخذه من المديون ويدفعه الى الدائن لو قال الدائن لائح المديون الذهب الذى
 لى على اخذك ازم من جنول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شئ في عمل لك شهر ايام الدينار
 فطلب منه الدائن كفيلا فقال ابو المديون اكرى ثما را كارتون كنكند من ضمان كردم
 ابن بلد دينار او قبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه
 شرط متعارف في له على آخر دين فطالبه فقال رجل من ضمان كردم فتم كباغ وى فروشم
 واين مال بتودهم اوقال كه بذبر فتم كه اين مال را كه ان تركه وى درهم لانص الكفالة
 ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويحجر على بيعه في قال الدائن ان لم
 يؤد فلان مالك الى ستة اشهر فانا ضمان له يصح التعليق لانه شرط متعارف في كفل بنفسه
 وقال ان عجزت عن التسليم الى ثلاثة ايام فعلى المال ثم جلس بحق اوبى غير حق ارمض مرضا
 بتعذر مع احضاره يلزمه المال يعنى بعد الثلاثة في كفل بنفس رجل على ان يسله الى
 المكفول له متى طالبه به ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة رجوب
 التسليم وهو ثابت فى الحال وقوله على ان يسله اليه متى طالبه به يذكر للتأكد لا للتعليل
 وقد سلمه فى حال كونه كفيلا فيبرأ في قال لاهم اءانه مادمت حية ودمت حيا ففقتن على
 يصح برهان وقال صاحب المحبط لا يصح حتى يقول فانتفخة التى تجب على ابى على في طالب
 الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يحى الاصيل فقال الدائن لا تعلق لى على الاصيل اغا تعلق
 عليك فالجواب انه ليس للدائن ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه فى المطالبة
 وهو المختار لان الناس لا يريدون نفي التعلق اصلا وانما يريدون نفي التعلق الحسى وانه تعلق

به تعلق المطالبة من القنية **لو** كفل بنفس رجل لرجلين ووافقاهما به الى كذا او الا فعليه
 ما لهما فوافق به أحدهما والا خر غائب برئ عن كفاة الحاضر وزمه نصيب الغائب من المال
 وما أخذ الغائب يكون بينهما **والكفيل** ان يتقدم الى الحاكم لينصب عن الغائب من يدر
 اليه وانكر المصافى نصب القاضي **كفل** بنفسه على ان يوافق به اذا حبس القاضي وان
 لم يفعل فعليه الالف لا يلزمه شيء عالم بحبس القاضي **ولو لم يوافق** **كفل** بنفس رجل الى الغد
 وقال للطالب ان لم يأت به غدا فقبضه مني **فانابرى** منه فوافقا به في الغد يبرأ من المال في
 الرواية الصحيحة **ولو كفل** بنفسه على انه ضامن بما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه
 قاض غير قاضها يلزمه ولو عين حكما فحكم غيره بالمال عليه لا يلزمه وفي زماننا يجب أن يصح
 تعيين انقاض كتيبين الحكم لاساكثر القضاة بقضون بالرشوة وذكر ابن رستم عن محمد
 لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال فابراه الطالب من
 الكفاة قبل ان يدفعه اليه برئ الكفيل بخلاف مالومات الكفيل فانه ان دفع وارثه الى
 الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت لزم الوارث المال وكذا ان مات الطالب فدفع
 الكفيل الى وارث الطالب برئ ولا يلزم المال **الكفيل** بنفس الغاصب لو قال له المصسوب
 منه ان لم ترده على غدا فقبلت من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الا خر لابل عشرين
 فسكت المكفول له لا يلزمه الا عشرة عندهما وعند أبي يوسف يلزمه عشرون **رجل**
 اقتضى من مدبونه ألفا وضمن له رجلا ان يبدل ما فيها من زبوف أو ثوب رجعة أو ستوفة فضعفاه
 جائز والقول قول الطالب في انه وجد زبوفًا ونحوه فيستبدلها من المكفيل عند أبي يوسف
 وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تبدلها من المكفيل حتى يحضر مدبونه فيفرض عليه
 يسد لها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفقة كل شهرين عن زوجها ليس
 له ان يرجع عند الشهر ولو ضمن بالاجرة في اجارة كل شهر فله ان يفسخ ضمانه عند رأس
 الشهر **لو أقر** الكفيل بالكفاة الى أجل قبل قوله وفي اشتراط الخيار لا يقبل قوله متى كذبه
 المقر له ويلزمه المال **لو كفل** بشرط أن يرهن المكفول عنه رهنا ومهنا ولم يرهن لم يجبر
 عليه ويلزم المال الكفيل الا ان يشترط براءة الكفيل ان لم يرهن فبرأ الكفيل اذ لم يرهن
 ولو قال رجل للطالب قد ضمنت مالك على فلان أو قبضه منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمانا
 من الوجيز **قال** ابن كافي في الايضاح لو أقرانه كفيل عن فلان بدين وادعى الاجل فصده
 المقر له وهو الطالب في الكفاة فكذبه في الاجل كان القول قول المقر له لا يقر بثبوت حق
 بعد شهر دينا كان أو مطالبة والمقر له يدعيه في الحال وهو ينكر فكان القول قوله انتهى
رب المتاع لو أخذ من الغاصب والمستعير كفيلا برده يجبر الكفيل على الرد كالاسيل
 واذا رد رجوع على الاسيل بالجرم كذا في الفصولين من أحكام الوكلاء **عليه** مال
 فأدخل المطالب ابنه في كفاة ذلك المال وقدره حق ولم يحتسب بطل بلا توقف على اجازته اذا
 بلغ اذ لا يجبر له حين وقوعه فلو بلغ وأقر بالكفاة قبل بلوغه بطل اقراره اذا أقر بكفاة بالطله

ولو جردها بعد بلوغه يصح هذا لو كان الاب هو المدين اموال الدين كان الدين دين الصبي بان
شري أبوه أو وصيه شيئا له نسيئة وأقر الصبي حتى ضمن المال لرب الدين أو ضمن بنفس الاب
أو الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه بالنفس لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو
احضاره ما مجلس الحكم بخلاف ضمان المال لانه كان يلزمه قبل الضمان فصح في رجل
كفل صبيًا لو كان الصبي تاجرًا سمحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على
اجازة وليه وان لم يخاطب أجنبي وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة ومحمد لا تصح وعند
أبي يوسف تصح في كفل عن صبي بالمال أو بنفسه باذن وليه أو بدونه تصح سواء كان محجورا
أو لا إذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو أخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن
وليّه يجبر الصبي على أن يحضر معه إذا ذن من يلى على الصغير بالكفالة جاز إذا اذن بها
أمر بقضاء ما عليه من الدين والاب والوصي على كان الأمر بقضاء الدين عن الصغير فملك كان
الأمر بالكفالة ولو كفل بغير أمر من يلى عليه لو كان بغير أمر الصبي لا يجبر أيضا ولو كان
بأمره لو كان الصبي مأذونا يجبر وكذلك لو كفل عنه بماله فإدى يرجع عليه إذا اذن
الصبي المأذون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعا وان لم تجز كفالاته عن
الصغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب أبوه من رجل أن يضمنه فضمه جاز وأخذ به الكفيل وكذا
وصيه أو جده لو أبوه ميتا وكذا القاضي لو لا وصي ولا جد فلو تغيب الغلام وأخذ الكفيل
أبا الغلام وقال أنت أمرتني أن أضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر انبه إذا الصبي
في يده وتديره وكذلك لو كان مأذونا لو أعطى كفيلًا نفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب
باحضاره بخلاف الأجنبي قال الكفل بنفس زيد فكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب
باحضار زيد اذ لم يكن يديره وتديره هذه الجملة من أحكام الصبي من الفصولين وفي الاشياء
لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى
عليها ولا يمنعها الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب إذا أمر أجنبيا بضممان
انه فعلى الاب احضاره لكونه في تديره اثلاثة مبان القاضي على رجلان من المسجونين
حسبه القاضي دين عليه فرب الدين ان يطالب السجان باحضاره انتهى في كفاة
المريض تعتبر من ثلث ماله ولو أقر في مرضه انه كفل في محنته تعتبر من كل ماله كذا في
الفصولين من أحكام المرضى في جماعة طبع الوالى أن يأخذ منه - شيئا بغير حق فاحتج
بعضهم وظفر الوالى ببعضهم فقال المعتقون للذين وجدتهم الوالى لا تطعوهم علينا وما أصابكم
فهو علينا بالخص فلو أخذ منهم الوالى شيئا قلهم الرجوع قال هذا يستقيم على قول من
يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المتأخرين لا يصح في إذا كفل رجل عن رجل بالف على أن
يعطيه من ودية المكفول عنه انى عنده جاز إذا أمره بذلك ولم يكن له ان يسترد الودية
منه فان هلك برئ الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها رب الودية
أو غيره واستهلكها برئ الكفيل والحوالة على هذا ولو ضمن له أشدروهم على أن يعطيه

ايده من ثمن هذه الدار فلم يبيعها لم يكن على الكفيل ضمان ويلزمه بيع الدار ولو كفل بمال
على ان يجعل الطالب جلفا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان
مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة ١٠ اذا كفل عن رجل بدراهم صحاح جباة فاعطاه مكسرة
أو زيوفا وتجوذ بهما رجع على الاصيل بعث ما ضمن لاي ثمن ما دى وليس هذا كالمأمر باداء
الدين من الخلاصة ١١ رجل اشترى من آخر عبدا وتعاوضا ضمن له رجل عيو به فوجد
به عيبا فردّه فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة وهذا كضمان العهدة وأنه لا يصح
عنده ولو ضمن له السرقة أو العتاق فوجده مسروقا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون
أو العمى فوجده كذلك يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو مات عنده قضى بنقصان العيب
كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجد فيه من الثمن جاز عند
أبي حنيفة وأبي يوسف ان رد رجوع بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجع بحصة العيب
على الضامن كما يرجع على البائع ولو قال ضمنت لك ما خلفت من الثمن من هذه هذا العيب
كان كذلك عند أبي حنيفة وان استحق ضمن هذا في البيوع من الخلاصة ١٢ قال زيد على
عمرو الف رأيا ضامن به فأنكر عمر ولم يكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كافي الخاتبة ذكره
ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ١٣ اشترى دارا ضمن انسان الدرك
ثم استخف بعد البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك ولو ضمن له الدرك بقيمة ما بنى
فبها رجع بقيمة البناء على البائع أو الضامن ولا يرجع بقيمة الولد على الكفيل بضمان الدرك
اذا استخف الجارية كذا في الوجيز من الاستحقاق ١٤ لو قال لغيره اعطني ألفا على ان فلانا
ضامن وفلان حاضر سمع فدفق فهو قرض على زيد

١٥ الباب الحادى والعشرون في مسائل الحوالة

الحوالة نقل الدين أو المطالبة من ذمة الى ذمة الاول عند أبي يوسف والثاني عند محمد كما
نقله ابن كمال عن الزبيلى فلو ابراء المحتال المبيع من الدين جاز عند أبي يوسف لان المبيع ليس
بمدين عنده لا تنقل الدين من ذمته الى ذمة المحتال عليه كافي الجمع ١٦ ولو احال الراهن
المرتهن بالدين على غيره استرد الراهن عند أبي يوسف وعند محمد لا يسترد ذكره في الوجيز
وقول المحتال والمحتال عليه شرط لصحة الحوالة وأما رضا المبيع فاعنا بشرط الرجوع عليه
ذكره ابن كمال في الايضاح واذا تمت الحوالة برئ المبيع من الدين بالقبول عندنا خلافا لغير
ولم يرجع المحتال على الميسل الا ان يتوى حقه والتوى عن أبي حنيفة باحد الامرين ان
يجسد الحوالة ويخلف ولا ينسب له عليه أو يموت مقلبا ولا هذان الوجهان ووجه ثالث
وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته من الهداية ١٧ واذا مات المحتال عليه فقال المحتال
قوى المال عليه فارجع عليه أي المبيع اذن فالقول للمعتال وارجع على الميسل لانه
متسلب الاصل كافي المنية والصغرى ١٨ والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالتان قوى ما على

التكفيل يرجع على الاصل ولومات هذا التكفيل فقال الطالب لم يترك وفاء وكذبه المطلوب
 فالقول قول الطالب وعلى المطلوب اليه من الوبير **❧** أحال عليه بمائة من من الحنطة
 ولم يكن للمجبل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المجبل فقبل المحتال عليه ذلك لاشئ
 عليه من القنية **❧** ونصح الحوالة في الدين لافي العين ونصح بدراهم الوديعه فلما أودع رجلا
 ألفا وأحال بها عليه فهلك قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع السواء لتفسيدها
 بها فإنه ما التزم الاداء الا منها بخلاف ما إذا كانت مقيدة بالمغصوب لان القوات الى خلف
 كلافوات وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين أيضا من الهداية ونصح بالمغصوبة ولا يبرأ
 المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة بهلاكها لان مثلها يخلفها ذكره في الاصحاح ثم
 قال وانما قلنا مثلهما دون قيمته لان الدراهم من المثليات انتهى **❧** وفي الوجهين الحوالة فوطان
 مطلقة ومقيدة فالملطقة ان يجبل صاحب الدين على رجل بالف وللمجبل عليه ألف ولم
 ينصف الحوالة اليه فعليه أداء ألف المحتال وللمجبل ان يطالبه بإداء ألف اليه وكذا
 لو كان لرجل عند رجل وديعه وأحال غريمه عليه بالف ولم يقبدها بالف الوديعه فله ان
 يأخذ الوديعه منه وأما المقيدة فيأخذ حال المال الذي له على المحتال عليه أو على ان
 يعطيه بماعليه وليس للمجبل ان يطالبه بالاداء اليه انتهى فلما باع شيئا وأحال غريمه
 على المشتري حوالة مقيدة بالثمن ثم رد الباع بعد القبض بقضاء أو قبل القبض من غير
 قضاء أو رد بخيار الزبنة أو الشرط أو قضا مضى العقد لا تبطل الحوالة عندنا خلافا لفر كافي
 الصغرى والحقات ولو كان مكان الثمن وديعه أو غصب فأحال صاحب الوديعه والغصب
 غريمه على المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم استحققت الوديعه والغصب بطلت الحوالة
❧ وإذا أحال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على الآخر
 وقبل منه صار الثاني ناقضا للاول من الصغرى **❧** ولو أحال ولم يكن للمجبل دين على المحتال
 عليه فأدى المحتال عليه المال يرجع المحتال عليه على المجبل بما ضمن لاجبأدى هذه في
 الكفالة من الهداية حتى لو أدى عروضا أو دراهم عن الدائره لا يرجع الا بالدين كالتكفيل
 لانه يملك الدين الذي على المجبل وكذا لو وهب المحتال الدين للمحتال عليه أو تصدق عليه
 أو ورثه المحتال عليه من المحتال فإنه يرجع على المجبل بالدين ذكره في الوجيز **❧** وان اختلف
 المجبل والمحتال عليه فقال المجبل أحلت دين كان عليك وأنكر المحتال عليك فالقول قول
 المحتال عليه والحوالة لا تكون اقرا وبالدائن لانها قد تكون بدونه وإذا طالب المجبل المحتال
 بما أحاله به وقال انما أحلتك بقضه لي وقال المحتال بل أحلتني دين كان لي عليك فالقول
 قول المجبل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو يتكرر لفظ الحوالة المستعمل في الوكالة
 فيكون القول قوله مع يمينه من الهداية **❧** الحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه
 الدين للمحتال ان شاء يرجع على الغاصب وان شاء على المجبل وعلى هذا الاثر اذا باع
 المستأجر وأحال المسدأ تجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن

الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع على المستأجر وان شاء رجع على الآخر ومن صور فساد
الحالة اذا كانت الحوالة بشرط ان يسطى المحتال عليه مال الحوالة من ثمن دار الميسل
كانت فاسدة لان هذا حوالة بما لا يقدر على تنفيذ الحوالة الا به وهو بيع الدار فان الحوالة
بهذا الشرط لا تكون فوكيل لا يبيع الوكيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط
ان يسطى مال الحوالة من ثمن دار لنفسه فانه يجوز من قاضي خان **❦** وتصح الحوالة من المحتال
عليه هذه في الكفالة من الهداية **❦** واذا مات المحتال عليه مقلدا وقد اعطى كفيل بالمال
ليس للمحتال ان يرجع على المكيل بدنه ثم ان أبرأ صاحب المال الكفيل منه فله ان
يرجع به على الاصيل **❦** وان قضى أجنبي المال عن المحتال عليه فله ان يرجع بذلك على
المكيل ان لم يكن له على المحتال عليه دين ولو كان للمكيل على المحتال عليه دين وقضى
أجنبي الدين عن المكيل لا يرجع الاجنبي على المكيل ويرجع المكيل بدنه على المحتال عليه
❦ واذا مات المحتال عليه مقلدا وقدر هن بالمال رهنا لطلب ان يرجع على المكيل بدنه
من الوحيد

(الباب الثاني والعشرون في مسائل الشركة)

وهي فومان شركة املاك وشركة عفو ودونشككم على ذلك في خمسة فصول
(الفصل الاول في شركة الاملاك) شركة الاملاك على نوعين أحدهما ان يصير مال كل
واحد منهم مشترك كايمنما بغير اختيارهما بان اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير
اختيارهما اختلط لا يمكن التمييز بينهما أصلاً ويمكن ولكن يخرج بطلان الخلطة بالشعير والثاني
ان يصير المال مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكهما بالاشراء أو بالهبه أو بالصدقة
أو الاستبلاء وفي نوعها لا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذنه وكل واحد
منهما في نصيب صاحبه كالاجنبي كافي الهداية وغيرهما **❦** رجلان بينهما بعير رجل أحدهما
عليه شياً من القرية الى المصرف فقط البعير في الطريق فقهره قالوا ان كان يرجي حياته
يضمن حصه شريكه وان كان لا يرجي لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والتصرف في هذه الحالة حفظ
وان قهره أجنبي كان ضامناً على صكل حال في الصحيح من الجواب من قاضي خان **❦** وفي
الفصولين لهما بعير عليه متاع فساقه أحدهما على حمار فوقع في النهر وعطب فقهر أهمل
الفر بل يضمن السائق ولا التارون اذا علم انه لا يعيش الى مجي صاحبه **❦** وفيه أيضاً دابة
لهما فساقها أحدهما فوقعت في نهر وانكسرت رجلها فقهرها رجل وباع شريكه اللحم
لا يضمن السائق وانما اذا لم يعلم انها تعيش الى حضور صاحبها وثن اللحم بين الشريكين وهو
كلما أدون دلالة انتهى قلت وقدم في باب الذبايح من هذا الكتاب ان الفتوى على ان
الاجنبي يضمن في القهر والبغفل لا في الشاة وقال قاضي خان يكون ضامناً لا فقير أمور
بالحفظ بخلاف الراعي والبقار فانه لا يضمن بذبح الشاة أو البقرة اذا كان لا يرجي حياته

استحسانا لانما موروا بالحفظ كما مر في باب الاجارة في أرض بينهما زرع أحدهما كلها تقسم
الأرض بينهما فلو وقع في نصيبه أفسر وما وقع في نصيب شريكه أمر بخلعه وضمن نقصان
الأرض هذا اذا لم يدرك الزرع أمالو ادرك أو قرب يفرم الزارع لشريكه نقصان نصف
الأرض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد ولو غاب أحدهما فشرى شريكه ان
يزرع نصف الأرض ولو أراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعوه وكذا
لو مات أحدهما فبقي ان يزرع كما مر وبقي بانه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله
ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان يقتنع بكل الأرض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله
دلالة لو علم ان الزرع ينقصها أو الترتك بنفعها أو يزيد قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا
اصلا اذا الرضا لم يثبت هناك ارض بين ورثة زرعها بعضهم يذرم مشترك بينهم باذن
الباقين لو كبار أو باذن الوصي لو صفارا فالغلبة على الشريك ولو زرع من بذر نفسه فالغلبة
للزارع والزرع المشترك لو ادرك فخصه أحدهما بلا اذن شريكه فله ان يبنّي ان يضمن حصه
شريكه واقعة الفتوى يزرع ارضا بينه وبين غيره هل لشريكه ان يطالبه بربع او ثلث بحصة
نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه لا يملك ذلك لكن يفرمه نقصان نصيبه من الأرض
لو انتقصت سكن دارا مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو عهدة الاستغلال
اذا دارا مشتركة في حق السكنى وفيها هو من توابع السكنى يجعل محلا لكل واحد من
الشركيين على سبيل المكال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضعه أمتعة
فيطل منافع ملكها ما هو لم يحز ولما كان كذا اصارا الحاضر ما كفا في ملك نفسه فلا اجر عليه
وهذا في الذخيرة بانه سكن بتأويل المالك فلا اجر من الفصولين في الوقف المشترك اذا سكنه
أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر فانه يجب الاجر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال
كافي الاشياء وقد مر في القصب عبيدين شريكين استقدمه أحدهما بغير اذن صاحبه
فمات في خدمته بصير فاصبا على رواية هشام عن محمد ولا يصير فاصبا على رواية ابن رستم
عنه وفي الدابة المشتركة بصير فاصبا على الروايتين انتهى دار مشتركة بين قوم فلبعضهم
التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشبة فيها ومن عطب بذلك لا يضمن وليس لهم ضرر بغير فخر
أحدهم بئرا يؤخذ بانيان يسويها فان قص الحفرة الأرض يؤخذ بنقصان الحفرة واذا حفر أحد
أصحاب طريق غير نافذة قيسه بئرا يؤخذ بانيان بطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر ويضمن
ما عطب بها وكذلك لو بني فيه فعطب بذلك انسان ضمن كافي قسمة الصغرى وقد مر في الجنابيات
وفي الخلاصة من كتابه المحيطان وكذلك لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ فان حكمه
حكم الدار المشتركة غير ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفرة انتهى دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر واخذ الاجرة فغائب ان يشاركه في الاجرة قال رضي الله تعالى عنه
في هذا الاشارة الى ان العاقل لم يعم الاجرة وفي الاصل اشارة الى انه عليها وتصلق بحصة
شريكه التبعث كالغاصب من القنية وفيها قبض احد الشريكين نصيبه من السلم او الدين

المشرك ورضى الآخر قبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بمصته بعد ذلك انتهى ﴿ مواش
لهما غائب أحدهما فذبح الشريك الآخر كلها الى الراعي هل ضمن نصيب شريكه اجاب
مولانا انه ضمن اذ يمكن حفظها ايدأ أحيرة فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك في
الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه ان يرجع الامر الى القاضي فينصب قيدا يحفظها من مشعل
الاحكام من الغصولين ﴿ ولو لو كان بينهما شرك في مال خطاه ليس لواحد منهما ان يسافر
بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به فهلك ان كان قد راعه حمل ومؤنة ضمن وان لم يكن له
حمل ومؤنة لا ضمن ﴿ رجلان لهما دين مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المديون
كان لشريكه ان يشاركه في قبض وان اراد أحدهما ان يأخذ من المديون شيئا ولا يشاركه
صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك ان يجب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم لهم
هو يرى الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة
﴿ رجلان بينهما دار غير مقسومة غاب أحدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في
كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحدهما غائب كان للعاصر ان يستخدم الخادم
بمصته وفي الدابة المشتركة لا يركبها أحدهما لان الشا من يتفاوتون في الركوب فلم يكن
الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان
الغائب راضيا بخل الشريك ﴿ والكرم والارض اذا كانا بين الرجلين واحدهما غائب
أو كانت الارض بين بالغ وبغير رفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الارض بمصته
طالب له وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدركت الثمرة يبيعها أو يأخذ بمصته من الثمن وتوقف
حصته الغائب فلا تقدم الغائب خبر الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن وان أدى
خراج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لانه اضطرار
فانه يتمكن من ان يرفع الامر الى القاضي لبأمره بذلك وان كان بين الحاضر والغائب دار
مقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للعاصر ان يسكن في
نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يؤاجر ويحسن
الاجر للغائب وفي غير المقسومة للعاصر ان يسكن قدر حصته ومن محمد للعاصر ان يسكن
كل الدار اذا خيف عليه الخراب ولم تسكن وما كان على الراهن اذا أدها المرتن بغير اذن
الراهن ذكرنا أنه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتن وان أدى أحدهما
ما كان على صاحبه بأمرة أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف من أبي حنيفة اذا
كان الراهن غائبا فاتفق المرتن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع وقال أبو
يوسف يرجع في الوجهين والقنوى على ان الراهن لو كان حاضرا وأبى ان يتفق فأم
القاضي المرتن بالانفاق فاتفق يرجع على الراهن ومساائل الشريك يفسق ان تكون على
هذا القياس من قاضي خان ﴿ ومن محمد في طاحونة بين شركيين أنفق أحدهما على مر منها
بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لأنه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك ﴿ وسترل

الفضلى عن طاحونة أو حمام لهما السأجر نصيب كل منهما رجل ثم اتفق المسأجر في حرمة
 الحمام باذن مؤجره هل يرجع ذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه أيا بل يرجع
 وذكر من محمد الرواية التي ذكرنا ثم قال يحتمل أن يقال المسأجر يقوم مقام مؤجره فيما
 اتفق فيه يرجع على مؤجره بما اتفق ثم آخره يرجع على شريكه بما أخذ منه المسأجر لأن
 المؤجر أقامه مقام نفسه ويحتمل أن يقال المسأجر انما يرجع على مؤجره لاجل أنه اذن
 له في الاتقان فاذن المؤجر للمسأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيه **فكون المسأجر**
منطوقا في نصيب شريك المالك فلا يرجع به على أحد فلما اشبه عليه احتاط في الجواب
 فقال لا يرجع على الشريك المالك بما اتفق وأصل هذا النوع أن كل من أجبر على أن يفعل
 مع صاحبه فإذا فعل أحدهما فهو منطوع وكل من لا يجبر فهو ليس منطوعا وعلى هذا نرى بين
 رجلين كراه أحدهما أو السفينة يتخوف فيها الفرق أو حمام خرب منه شيء قبل أو بعد بين
 اثنين ففداه في هذا كله يكون منطوعا لأنه لا يجبر شريكه على أن يفعل معه فإذا فصل
 أحدهما بخير اذن شريكه كان منطوعا أما الذي له غرفة فوق بيت رجل إذا انهدم البيت
 وسقطت الغرفة إذا بقي صاحب الغرفة السفلى لم يكن منطوعا إذا لا يجبر صاحب البيت على
 بناء بيته **في** قوم بينهم شرب امتنع بعضهم من كرى التمر أمر الحاكم الآخر أن يكروا
 التمر ولهم أن يمنعوه من شرب التمر حتى يدفع حصته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر
 محمد أن داود الطائي كان من أصحاب أبي حنيفة ثم أقبل على العبادة وأخلقه بنفسه وكان
 داره بينه وبين شريكه غائب فكان يسكن داود الدار وكانت نخلة وأفضلات في الدار فكان
 لا يأكل من غرها شيئا لكن كان إذا انتهت الثمرة وأدركت خضع باب الدار ولا يمنع من يدخل
 الدار أو يأكل الثمرة فكره أكل الثمرة ولغيره فيما نصيب بغير أنه لا يأكل استهلاك ولم يكن
 في سكنى الدار استهلاك بل في سكاها عمارتها فلم يره بأسا قال محمد ولو أن الشريك أخذ
 حصته من الثمرة وأكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنه فإن حضر صاحبه فاجاز
 فله والاخذه ثمنه وإن لم يحضر فهو **فك** القطعة بتصدق به قال الفقهاء أبو الليث وهذا
 استحسنان به تأخذ من الصغرى **في** كيلي أو زني بين حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي فأنشد
 الحاضر أو بالغ نصيبه فأنما تنفذ قسمته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك
 البقي قبل أن يصل إلى الغائب أو الصبي هلك عليهما ولو بينهما دار وغائب أخذها يسكن
 الآخر قدر حصته وذكر يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل بخلاف بينه وبينها ولا خصم
 يؤجرها أو أخذ نصيبه من الآخر وخف نصيب شريكه فلو وجدته ولا تصدق ويستفهم
 الخادم ولا يركب الدابة أذ يحرم بلامك وفي الرحى لو احتاج إلى دابة أو أداة أو بناء أقامها
 ورجع في النخلة من الفصولين **في** عديد اثنين غائب أحدهما اتفق عليه الآخر يكون
 منطوعا هذه في التفقات من الصغرى **في** وفي الوجه لو تغيب أحدهما فاتفق الآخر كان
 متبرعا الآن يكون باهر القاضي كافي القصة من الصغرى **في** حاط بينهما وهي ونيف

سقوطه فاراد أحدهما تخضه وأبي الآخر يجبر على نقضه فلو هدم أحاطا بينهما فأبى
أحدهما عن بناءه يجبر ولو أنهما لا يجبر ولكنه يني الأخر فينته حتى يأخذ نصف
ما أنفق لو اتفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى من الفصولين ٢ وفى
الوجيز من نفقة المشترك أصله ان من أسلم ملكا مشتركا بينه وبين غيره وهو مضطر
بالاتفاق لأحياء نصيبه ان كان بأمر القاضى يرجع على شريكه بقدر نصيبه وبغير أمره
لا يرجع ثم ينظر ان كان الاتفاق لأصلاح ملك الرقبة يجبر الشريك الآخر على العمارة وان
كانت العمارة لأجل استيفاء المنفعة لا يجبر الآخر على عملها اذ المرد لا يتفاد به ولكن يرجع
على الآخر بنصفه انتهى ٣ فن أوردع لهما فتاب أحدهما وأنفق الآخر يكون متعرا
فيما اتفق لان المنفق في باب الفتن والزرع غير مضطر في الاتفاق الا لا يخلو ما أن يكون شريكه
حاضرا أو غائبا فلو حضر أو غاب القاضى يجبره على ان ينفق في نصيبه ولو غاب سابقا أمره القاضى
في الاتفاق يرجع على الغائب اذ للقاضى ولاية الامر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر
لو حضر أو غاب زال الاضطرار كان متعرا فيما اتفق بخلاف ما اذا كان عالوا لحل والسفل
لا تخرفانهم السفل بنفسه فلا نه لا يجبر ذو السفل على البناء حيث سد اذ لو اجبر انما يجبر
لحقه أو لحق ذى العلوا لوجه الى الاول وهو ظاهر ولا الى الثانى اذ حقه فان لا تعد من ذى
السفل فلا يلزمه ان يبيده فيقال لذى العلوا بن السفل ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن
علوك فلو بناء فله ان يمنع ذى السفل حتى يودى قيمة البناء الى ذى العلوا اذ البناء ملك الباني
لبناؤه بغير الامر ٤ فغاصب الا ان الغاصب متعدي البناء فلم يجزه منع رب الارض من
الانتفاع بداره وذو العلوا حق في البناء لانه مضطر لأحياء حقه فله المنع منه ثم اذا أدى
اليه قيمة البناء ملكه ولو بلاء رضا صاحب العلوا ولو امتنع رب السفل عن الانتفاع بسفله
وعن أداء القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو هدم ذو السفل سفله وذو العلوا علوه فانه حينئذ
يؤخذ ذو السفل ببناء سفله اذ فوته عليه حقا ألحق بالملك فصار كالوفوت عليه ملكا ٥ رعى
ما بينهما ما في بيت لهما فخر بيت كلهما حتى صارت ممرام لم يجبر الشريك على العمارة ونقص
الارض بينهما ما ولو قائمة بينهما أو أدواتها الا أنه ذهب شئ منها يجبر الشريك على انه يعمر مع
الآخر ولو معسر اقبل لشريكه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه دين لك على شريكك وكذا
الحمام لو صار ممرام تقسم الارض بينهما ما ولو تلف شئ منه يجبر الآخر على عمارته من محمد
في حمام بينهما خرب منه بيت أو احتاج الى قدر ومعه وأبى أحدهما لا يجبر وقال للآخر
ان شئت فأنه أنت وخذ من غلته نفقتك ثم يصير ان فيه سواء من الفصولين ٦ أحد
الشريكين اذا بنى فى أرض مشتركة بغير اذن شريكه كان لشريكه ان ينقض البناء لان له
ولاية النقص في نصيبه والتبديل غير ممكن والغرض هكذا ٧ دار بين رجلين ثيابا قيمتها على ان
يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة الى بيان المدة في هذا العقد
واي ثيابا قيمتها من حيث الزمان باد ثيابا على ان يسكن هذا يوما وهذا يوما أو يؤجر هذا

سنة وهذا سنة فالتباؤ في السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن اذا جعل تراضيهما ولا يجبران
على ذلك اما اذا تبايا على ان يؤجر هذا سنة وهذا سنة فقد اختلف المشايخ فيه والظاهر
انه يجوز فان استوت القلتان فيها وان فضلت في فوبة أحدهما يشر كان في الفضل وبه يقتضى
وكذا التباؤ في الدارين على السكنى والغلة جائز في تبايا على ان يسكن هذا دارا وهذا دارا
أو يؤجر هذا دارا وهذا دارا يجوز الا ان في الدارين اذا أغلقت في يد أحدهما أكثر مما
أغلقت في يد الآخر لارجع أحدهما على صاحبه بشئ في الدار الواحدة اذا تبايا في الغلة
فأغلقت في فوبة أحدهما أكثر يشر كان في الفضل كما مر في بقرة بين اثنين اصطحا على ان
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحل بينهما هذه ما يائة باطلة ولا يحل فضل
اللبن لاحدهما وان جعل في حل فحينئذ يحل لان الاول حصة المشاع فيما يحتمل القسمة فلا
يجوز للثاني والثاني حصة الدين فيعوز وان كان مشاعا في جدار بين كرمين بين رجلين انهم دم
فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه ان يبني الجدار فاحضر السلطان بنام رضا
المستعدى على ان يبني جدارا أو يأخذ الاجر منه واجمعافني كان له ان يأخذ الاجر من
صاحبي الكرمين وذكر الناطقي في واقعة انه قال في دعوى الاملا حائط بين رجلين وانهم دم
فلا أحد الشر يكتن ان يمنع من البناء لان له ان يقامه أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما
ليس له ان يرجع على شريكه لانه لم يكن له ان يأخذ بالبناء ولو كان لرجل علو السفل لا ستر
فابى صاحب السفل وأخذ صاحب العلو بذلك ليس له ذلك بل يقال لصاحب العلو ان
السفل ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب السفل ان يسكن حتى
يعطى قبة ببناء السفل فيردها على صاحب العلو وصاحب العلو ان يسكن علوه وهو بمنزلة
الزمن في يده ولا يشبه الحائط لان أرض الحائط تقسم وهذا السفل اذا سقط لم يقسم وهكذا
ذكر في كتاب الصلح وزاد ان السفل اذا كان لرجل وعلوه لا ستر فان سقط بيت السفل
وجذوعه وهرابه وجواربه وطينه لصاحب السفل غير ان لصاحب العلو سكنه في ذلك
وكذلك الدرج والروشن وفي دعوى الاملا حائط بين جارين لاحدهما عليه جذوع وليس
للاخر عليه جذوع فان دم الحائط فأخذ صاحب الجذوع شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر على
بنائه ويقال لهما ان شئتا قسمتا أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناءه وحل جذوعه
ما لم يقسم فان أراد صاحب الجذوع البناء أو أراد الآخر قسمه أرض الحائط يقسم بينهما
نصفين وفي صلح التوازل حائط بين رجلين سقط واحدهما بنات ونسوة فطلب من جاره
ان يبنى فابى جاره لا يجبر واحد منهما وان شاء أحدهما ان يبني في ملك نفسه فعل قال الفقيه
أو الليث هو القياس وهو قول علما وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما به يأخذ
واغما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمان أهل الإصلاح أمافي زمان هذا فلا بد من حاجز
بينهما في آخر يوسع الواقعات وفي الآخر هذا قول أبي الليث في دعوى التوازل قال
أصحابنا في طلب الدعوى في حائط بين اثنين انهم دم قسمي أحدهما بغير اذن صاحبه كان

منطوقا إذا لم يكن لأحدهما حوله لم يذكروا الجواب في الحائط الذي له ما عليه حوله وعن
ابن سلمة أنه قال في حائط بين اثنين وله ما عليه جذوع أو حوله فأنهم دم الحائط فبناه أحدهما
وأبى الآخر ثم إن الذي بنى وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبن فإراد أن يضع عليه جذوعه
أيضا فلباني أن يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما أنفق في الجدار ولا يكون منطوقا وهذا قول
أصحابنا وقال أبو بكر الاسكافي إن كان الحائط بحال لوقعت أرضه أصاب كل واحد منهما
مقدار ما بنى عليه بناء محكم فهو منطوق في بناءه وإن كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون
منطوقا وله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق إن أراد أن يضع عليه جذوعه وروى عن
ابن معاذ عن محمد بن أبي رجبع في الحائطين لأنه له حق الوضع على جميع الجدار في الحائطين وذكر
في صلح التوازل جدار بين رجلين له ما عليه حوله فهو الجدار فترعه أحدهما وبناءه من
خاص ماله وأبى عنك الآخر من إعادة حولته على ما كانت في القديم قال أبو بكر إن كان
للجدار في العرض ما لوقسم ترينه أصاب كل واحد منهما موضعا يمكن أن يبنى عليه حائط
ليس له أن يمنعه لأن لصاحبه أن يقول لماذا لم تبن في نصيبك وتركت نصيبك وإن لم يكن
للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني أن يحمل الحولة ما لم يطره قبة البناء قال الفقيه
أبو الليث يعني إذا بنى باصرا الحائط ما إذا بنى بغير أمره لا يرجع بشيء بمنزلة العساكر والسفل إذا
أنهم قد بنياه صاحب العلو بغير أمر صاحب السفلى والقاضي فهو منطوق وقال الهندي في
حائط عليه حولة لرجلين فقط الحائط فبناه أحدهما بعماله ونفقته بغير أن صاحبه فله منع
صاحبه من وضع الحولة عليه حتى يطره نصف قيمة الحائط مبدا بحق المزارع وإن كان بناءه
بأذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف النفقة التي ذهبت له في بناءه فهذا الجواب إذا
كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل أصله القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله
ما يقدر على أن يبنى فيه حائط يمكنه وضع حوله عليه فإن كان أصل الحائط يحتمل القسمة
فإن بنى بأذنه فالجواب كالاول وإن بنى بغير أذنه كان له منعه حتى يصطط على شيء جدار
بين رجلين ولكل واحد منهما ما عليه حولته فهو الحائط فأراد أحدهما أن يرفعه ليصلطه
وأبى الآخر فيبني له أن يقول لصاحبه أرفع حولتك يا سطوات وعمدو بخبر أنه يريد رفعه
في وقت كذا فيشهد على ذلك فإن فعل ذلك والا فلهذا أن يرفع الجدار وإن سقط حولته
فلا ضمان عليه وفي قنواي الفضلى حائط مشترك بين اثنين وهي ولا يؤمن من ضرر سقوطه
فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر فيجبر على نقضه وقال أبو القاسم في جدار بين رجلين
لا أحدهما عليه حولة قال إلى أحدهما ونقدم إليه الذي له الحولة برفعه وأشهد عليه فلم
يرفعه حتى أنهدموا وأخر لصاحب الدار فإن أقر أن الحائط بينهما وإن كان ما لا يخفى فإني
تقدم إليه بانه يرفع معه فإذا أقدم شيئا بسقوطه بعد إمكان رفعه بعد الاشهاد ضمن نصف
قيمته وإذا أراد أحدهما شريكه نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه اني أضمن
لك كل ما ينهدم لك من بيتي ضمن هذا ذلك ثم نقض الجدار بأذن شريكه لم يلزمه من ضمان

ما يهدم من منزل المضمون له شيء كالأقال ضمنت لك ما يملك من مالك ولو هدم ما جدار بينهما
 ثم بناء أحدهما بنقضه والاخر لا يبطئه النفقة ويقول اني لا أضع على الجدار حوله فله
 ان يرجع على شريكه نصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي الحولة لانه كان له وضع الحولة
 في الاصل والباقي لم يصير منطوقا في البناء وهو كالمأموروسيل هذا سليل العلو والسفل
 صاحب العلو وابن السفل فله ان يرجع بما أنفق على صاحب السفل وان كان يقول صاحب
 السفل لا حاجة الي في السفل وفي صلح التوازل قال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما
 عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بينه فهدما الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين ثم
 أنفقا جميعاً حتى ينفيا بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب السقف ان يني بعد ذلك
 لايجوز ان ينفق فيما جاوز ذلك وقال أبو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع خمسون
 ذراعاً من ذلك مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعاً سطح أحد الدارين مستوية بارض
 جدار الاخر فأنهم الجدار كيف ينفيان قال النصف الذي أرض دارهم ما سوا فاعلهم بما
 عمارته سواء والنصف الآخر على صاحب البيت الاسفل عمارته الى ان ينتهي الى أطراف
 عوارضه ثم ما فوق ذلك فعليهما جميعاً عمارته وفي شرب التوازل قال أبو بكر في جدار بين
 رجلين وبنت أحدهما أسفل وبنت الاخر على قدر ذراع أو ذراعين فأنهم فقال صاحب
 الاسفل لصاحب الاسفل ان الى حديتي ثم بنى جميعاً ليس له ذلك بل يبنيهما جميعاً من
 أعلاه الى أسفله قال أبو الليث فان كان بيت أحدهما أسفل بابه أو ذراع أو نحو ذلك مقدار
 ما يمكن ان يفضد ينفيا فاصلاً على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه
 ليس بمنزلة الحائطين أسفل وعلو وقيل يبنيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى
 حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك بشر كان وقيل ان كان من ملكه الى ملك غيره مقداره ذراع
 فهو على مالكه وان كان بخلافه فهو عليهم ما في حائط بين رجلين انهم لم يبن منسفة فله رانه
 ذو طاقين متلاصقين فغيره أحدهما ان يرفع جداره ويرغم ان الجدار الباقي يكفيه للسيرة
 فها بينهما ويرغم الاخر ان جداره اذا بنى ذا طاقه واحدة هي وينهدم فان سبقت منهما ان
 الحائط بينهما قبل ان يبين انهما حائطان فكلا الحائطين بينهما وليس لأحدهما ان يحدث
 في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقر ان كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث
 فيه ما أحب ولو كان الحائط بين رجلين ولهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة
 الاخر فاراد ان يرفع حولته ويضعها بازاء حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه وان
 كان حولة أحدهما في وسط الجدار من أسفله الى أعلاه وحولة الاخر في أعلاه فاراد
 صاحب الاوسط ان يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى أعلاه بينهما
 ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل عليه مضرة ليس
 له ذلك ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه حولة فاراد الذي لا حولة له أن
 يضع عليه حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران يضع حولة

مثل حوله شريكه وان كانت حوله شريكه فديعه فليس للاخر ان يضع عليه حوله مثل
حوله صاحبه وقال أبو الليث ان كان الحائط يتحمل ذلك فله مطلقا الا يرى ان أصحابنا قالوا
في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا يخرن يزيد في جذوعه ان كان يتحمل
ذلك ولم يشترطوا قد علموا لا بد من حائط بين رجلين لا حدهما عليه جذوع
فأراد الا يخرن ينصب عليه جذوعا فديعه صاحبه من ذلك والجدار لا يتحمل الحلتين فإذا
كان مقرين ان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت تحط عنه حائط لتستوى مع
صاحبك وان شئت تحط عنه ما يمكن شريكك من الحائط لان البناء الذي عليه ان كان بناءه
بغير رضا صاحبه فهو منه ظالم وان كان بناءه برضا صاحبه فهو عارية الا يرى ان دارين
رجلين واحد هما ساكنا فإراد الا يخرن يسكن معه والدوا لاتسع لساكنهما فانها يتهايان
فيها كذاهما قال أبو الليث وقد روينا عن أبي بكر خذ لاف هذا وبقول أبي القاسم نأخذ
قال أبو بكر إذا كان رجل بناء على حائط بينه وبين آخر فأراد ان يحول الجذوع من
موانعها الى موضع آخرى أو أراد ان يسفلها أو يرفعها فان أراد ان يحول الجذوع من
اليمين الى اليسر أو من اليسر الى اليمين ليس له ذلك وان أراد ان ينقل الجذوع من أعلى
الحائط الى أسفله لا بأس به لان هذا أقل ضررا بالحائط وان أراد ان يرفعها عما كان ليس
له ذلك لانه يكون أكثر ضررا لان الاساس يحتمل ما لا يحتمل رأس الحائط ولو ان جدارا
بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد البناء عليه ويمدحه الا آخر فان كان الملك لهما لم يكن
لأحدهما ان يزيد عليه جلا بغير اذن صاحبه هذه الجمل من قولنا أحد الشرى يكتن اذا بنى في
أرض مشتركة الى هاتين الفتاوى الصغرى ❶ طاحونة لهما اتفق أحدهما في مرمها
بلاذن الاخر لم يكن متبرعا ولا يصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به ❷ حائط لهما فهدمه
أحدهما يجبر على البناء اذا تلف محلاته على حق الغير فيجبر على الاعادة من الفصولين ❸ ولو
وطئ مكتبة بينه وبين غيره مراما فعليه في نصفه نصف مهر واحد وفي نصف شريكه لكل
وطئ نصف مهر وذلك كله لانه مكتبة من نكاح الوحيز ❹ ولولد مكاتبته من أحد
الشرى يكتن بصير نصيبه أم ولده عند أبي حنيفة ولها الطبار عنده ان شئت مضت على
المكاتبه وان شئت عجزت نفسها فان عجزت نفسها فكلها أم ولده مستولدة عنده ويضمن
لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والا أخذت العقر فإذا أدت عقت والولاء لهما عنده
وقالا كلها أم ولده مكاتبته وبغرم نصف عقرها ونصف قيمتها من دعوى المجمع ❺ جارية
بين اثنين باعها أحدهما باذن شريكه ثم حط أحدهما من الثمن أو آخر فلو كان بائعا صح
ويضمن حصه شريكه وعند أبي يوسف لم يصح في حصه شريكه وأما من لم يبيع فصحه حطه في
حقه لا في حق الآخر من الفصولين من الفصل السابع والعشرين ❻ رجلان لهما دين
مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المديون كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض
وان أراد أحدهما ان يأخذ من المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذت فالحيلة في ذلك ان

حب المدين منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم هو يبرئ القريم من حصته من الدين
 فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة من قاضيان **§** لو كان بينهما دين
 من ثمن عبد باعه من رجل أو قتل عبدهما أو غصب أو استلم أو ورثا دينا على رجل
 فقبض أحدهما نصيبه وهو في حوزته وملكه ولم يقبض من حصته شريكه شيئا يمكن لشريكه
 ان يشاركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجودا أو أرقا أو أخرجه القابض
 من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض
 الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي على القريم لشريكه من القنية
 كل دين مشترك بين رجلين إذا قبض أحدهما شيئا منه يشاركه الآخر في المقبوض وان كان
 أجودا ورثا وان شاء سلم المقبوض للقابض واتسع القريم بنصيبه وإذا اتسع القريم
 لا يرجع على شريكه **§** بنصف ما قبض ما لم يتوابع على القريم وإذا تولى يرجع عليه في
 المقبوض لان الساكت انما سلم المقبوض للقابض بشرط ان يسلم له ما على القريم ولو أخرج
 القابض المقبوض عن ملكه بان باعه أو وهبه أو قضاه غريمه فليس للساكت ان يأخذ
 ممن في يده ولكنه يضمن القابض مثل نصفه وإذا قبض منه الساكت كان للقابض ان
 يرجع به على القريم ولو أقر أحدهما انه كان للمطلوب عليه مثل نصيبه قبل دينهما أو جنى
 عليه جناية يكون أورشها مثل نصيبه برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذا
 لو أنف عليه مائة لا يرجع شريكه عليه الا اذا غصب من المطلوب ثوبا ثم أفرقه أو هلك في
 يده فليشريكه ان يرجع عليه لانه سلم له عين مال يمكن الانتفاع به فخصت له المقاصة فصار
 كالجناية ولو أنشأ أحدهما نصيبه لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما لان تأجيل أحدهما
 يضمن اضرارا صاحبه لانه بالتأجيل قصد تعجيل جميع مؤنة التقاضي والقبض على صاحبه
 لان الساكت متى قبض نصيبه من الدين ثم حل الاجل كان للموكل ان يشاركه فيما قبض
 فيصير ما بقي على القريم بينهما فيؤجل نصيبه من الباقي ثم وثم حتى يصير جميع مؤنة القبض
 على الساكت ولو اشترى أحدهما بنصيبه ثوبا فليشريكه ان يرجع عليه بربع الدين ولا
 سبيل له على الثوب ولو ارث من أحدهما بحصته وهلك عنده فليشريكه ان يضمنه ولو صالحه
 من حقه على ثوب فالصالح ان شاء أعطاه مثل نصف حقه وان شاء دفع اليه الثوب ولو
 استأجر أحدهما بنصيبه فليشريكه ان يأخذ منه ربع الدين ولو تزوج المدبونة على حصته
 من الدين لا يرجع شريكه عليه بشئ ولو تزوجها على خمسمائة مرسلة فليشريكه ان يأخذ
 منه نصف حقه لان النكاح متى أنصف الى دين في ذمتها تعلق بعينه فمسقط عنها فلم يصر
 الزوج مقتضيا لدينه ومضى أنصف الى دراهم مرسلة تعلق بمثل دينها في الذمة فالتقيا قصاصا
 فصار الزوج مقتضيا لدينه من الوحيز **§** أحد الشرىكين في دين مشترك لو ضمن نصيب
 صاحبه لم يجز وما أدى بحكم هذا الضمان يرجع فيه بخلاف أدائه نصيب صاحبه من الدين
 من القريم من غير سبق ضمان فانه لا يرجع ولو تولى نصيبه على القريم ولو قضى القريم

صه أحدهما أو يرجع أجني وسلم الآخر ثم قوى نصيبه فله أن يرجع ويشارك صاحبه فيما قبض من التصولين

(الفصل الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المفاوضة) ركنها الإيجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا أو يقول الآخر قبلت وهي على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه وأما شركة المفاوضة فهو أن يشترك الرجلان فينبأوا بأبي ماله أو تصرفهما ودينهما والمراد بالمال ما يصح الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيها لأنهم الشركة فيه فهذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وعند الشافعي لا تجوز وهو القياس وتجوز بين الحربين الكبارين المسلمين أو الذميين فإن كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا تجوز أيضا ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين العبد والبالغ ولا بين المسلم والكافر وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز للقساري بينهما في الوكالة والكفالة ولا يجوز بين الصبدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين وفي كل موضع لا تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا بشرط ذلك في العنان كانت عتانا فإن ورث أحدهما ما لا تصح فيه الشركة أو وهبه أو وصل إليه بطلت المفاوضة وصارت عتانا وإن ورث أحدهما عرضا فهو له ولا تصد المفاوضة وكذا العتار وتنفذ المفاوضة على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الإدام ولقبا نعم أن يأخذ بالثمن أي ما شاء المشتري بالمال ماله أو ما يصح فيه الاشتراك فالأشترى بمحضه بما أدى وما يلزم كل واحد منهما من الدين ولا يصح فيه الاشتراك فالأشترى بمحضه بما يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والاستقار ومن القسم الاستخراجية والتسكاح والخلع والصلح عن دم العبد وعن النفقة ولو كفل أحدهما بمال عن أجني بأمره لم يصح فيه من أبي حنيفة وقال لا يلزمه كالأقراض والكفالة بالنفس وعن أبي حنيفة يلزم صاحبه في الأقراض ولو كانت الكفالة بغير أمره لم يلزمه صاحبه في الصحيح وضمان الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة بأمره عند أبي حنيفة من الهداية وفي درر الباع ولو غصب أحد المفاوضين شيئا فله أن يبيع حتى ضمن لا يؤخذ به شره عند أبي حنيفة وقال يؤخذ به شره أيضا انتهى ولو أقر أحد المفاوضين بدين لآبيه أو لمن بعناه ممن لا تقبل شهادته له بولاد أو زوجية لم يصح إقراره في حق شره حتى لا يؤخذ به شره عند أبي حنيفة وقال لا يجوز إقراره في حقه وفي حق شره ما خلا عبده ومكاتبه وقول الامام أظهر من الحقائق وإقراره لمعتنه المبانة بدين باطل عند أبي حنيفة ولو أعتق أم ولد أو قر لها بدين يلزمهما وإن كانت في عتده كما تقبل شهادته لمعتنه ولا تقبل لمعتنه من الوجيز لو اشترى أحد المفاوضين جارية لنفسه لبطأها بامر شره فهي له خاصة استحسانا والبالغ أن يطالب بالثمن أي ما شاء فإن أدى المشتري الثمن من مثل المفاوضة لا يضمن نصف الثمن لأنه لا تخير له بغير من عند أبي حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن كافي شراء الطعام والكسوة من

الهداية قيد قوله باذن لا يملو كان بلاذن فهي على الشركة اتفاقا ذكره في شرح المجمع
 ولا أحد المتفاوضين ان يكاتب عبدا كان بينهما وان باذن العبد في التجارة وان دفع المال
 مضاربه وان يفاوض غيره عند محمد وعند أبي يوسف لا يفاوض غيره ويجوز لأحدهما ان
 يشارك شركة هاتان وان زوج الأمة ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهما أمة من
 تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علمائنا ولا أحد المتفاوضين ان
 يرهن ويرهن وليس له ان يصبرهما استصا ناعندنا ولا ان يعق على مال ولا ان يزوج العبد
 امرأه ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه ولا أحدهما ان يضع بضاعة وله ان يودع
 ولو أضع بضاعة ثم غرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع جاز شرأؤه
 للأمر خاصة وان لم يعلم بغرقهما ان كان القن مدفوعا الى المستضع جاز شرأؤه على الأمر
 وعلى شريكه وان لم يكن مدفوعا اليه كان مشتريا للأمر خاصة ولو أمر أحد المتفاوضين
 رجلين يشتريان عبدا لهما وسمى جنس العبد والثمن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان من
 الشركة فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو لى خاصة وقال الأمر اشترياه قبل التفرق
 فهو بينهما كان القول قول الأمر مع عبته والبينة بينه الآخران أقام البينة ولا قبل فيه
 شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل أنفسهما فان قال الشريك ان لا تدري متى اشترياه
 فهو للأمر وان قال الأمر اشترياه قبل الفقرة وقال الأمر اشترياه بعد الفقرة كان
 القول قول الذي لم يأمره والبينة بينه الآخر ولو كان هذا الاختلاف في شركة العنان فهو
 كذلك متفاوضان ادعى أحدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه بالثلثين
 وكلهما مقرران بالمفاوضة فجميع المال من القمار وغيره يكون بينهما نصفين كما
 للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع البيت أو زينة العيال أو أجرة لبطأها فان
 ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استصا نا اذا كان ذلك بعد الفقرة ولو لم يفرقوا ولكن مات
 أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا أو ما لو اختلفا في مقدار الشركة سواء
 في البشارة المتفاوض شريكه في جائزة يميزها السلطان اياها وقد قبضه كل واحد به تكون عند
 أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان
 الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جهة التجارة لانه يفيد المصلحة في المضمون فان قال
 الحى ضاعت منه قبل موته لم يصدق وان كان الحى هو المستودع صدق ذكره في الوجيز
 وإعارة المقارض وأكل طعامه وقبول هديته في المطعم واجابة دعونه بغير أمر شريكه جائز
 ولا ضمان على الآخر والمتصدق عليه ذكره في الوجيز ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو وهب
 دابة أو وهب الذهب والفضة والامتنع والطوب لم يجز في حصص شريكه وانما يجوز ذلك في
 الفاكهة والعم والحطب واشباه ذلك مما يورث كل ولو أعار أحد هداية من شركتهما فركبها
 المستعير قطعت الهداية ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فاحصا صدقه في الاعارة الى ذلك
 الموضع يرى المستعير من ضمانها ولو استعار أحد هداية ليركبها الى مكان معلوم فركبها

شريكه فطبت فانهما يضمنا جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان
 هذا ضمنا بالاشتراك فيلزمهما فان كان ركبا في حاجتهما كان الضمان في مالهما وان
 كان ركب في حاجة نفسه فهما ضمنا لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشركة رجع
 الشريك على الركب بنصيبه من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليعمل عليها طعامه خاصة
 الى مكان معلوم فعمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما او لخاصته
 فلا ضمان عليه لان في الاعارة للعمل لا يفيد التقيد بخلاف الركوب ولو استعار أحدهما
 ليعمل عليها بدل غزل زطى فعمل عليها شريكه مثل ذلك العمل لا يضمن ولو حمل عليها
 طبالة كان ضامنا لان الجنس مختلف بتفاوت الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير
 ذلك الجنس كان ضامنا كذلك شريكه ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاضيم خطفة
 فحمل عليها عشرة مخاضيم شعير من شركتهما لا يضمن لان هذا أخف على الدابة وكذا لو كانا
 شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما الجواب فيه كالجواب في الاول ولو استعاره ليعمل
 عليها حنطة وزقالاه فعمل عليها شريكه شعيرة خاصة كان ضامنا ولو باع أحد
 المتفاوضين شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أراه جازي في قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن
 نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع أحدهما ثم أقال صاحبه سميت الاقالة ولو
 اشترى أحدهما طعاما بنفسه كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان فان هناك اغنا
 على كل واحد منهما الثمن بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن أما اذا
 لم يكن فثمنه بالنسيئة يكون استدانته على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية
 الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفوضة ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعام
 جازي ذلك على شريكه لانه من صنع العباد ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة
 ليقطعه في نفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بعين
 الثوب ويختص هذا العقد وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها أو طعاما ليصعده وزقالاه
 جازي يكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كالو باع من أجنبي وان اشترى أحدهما من
 صاحبه شيئا من ذلك التجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع ولو
 ان أحد المتفاوضين باع شيئا ثم افترا ولم يعلم المشتري باقتراهما كان له ان يدفع جميع الثمن
 الى أيهما شاء وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب
 العاقد وكذا لو وجد به عيبا لا يخصم الا البايع ولو كان المشتري رده على شريكه البايع
 بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بتقصا العيب عند تعدد الرذم افتراقا كان له ان
 يأخذ بالثمن أيهما شاء ولو استحق المبيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان يأخذ
 بالثمن أيهما شاء بخلاف الردي بالعيب بعد الفرقة لان ثمة اغنا يجب الثمن على البايع وقت الردي
 فاذا كان الردي بالفرقة لا يكون للمشتري أن يطالب الا آخر يوم من شرط صحة المعاوضة
 التساوي في الرجوع لا يفضل أحدهما وان باع أحدهما شيئا أو أداه رجلا أو كفل له رجلا

بدین أو غصب منه مالا لشريكه الآخر ان طالب به وان أجر أحدهما عداخالصه من
 ميراث لم يكن لشريكه ان يطالب بالاجر وكذا كل شيء له خاصة وباعه لم يكن لشريكه ان
 يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع وان أقر أحدهما بدین أو
 اشترى أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو خانف في رديعه أو عارية
 أو اجارة أو كفل لرجل عيال من غن مبيع أو مهر أو غصه فرتها الحاکم أو بعتعه أو جناية
 فلهذا وجبه الحق أن يطالب به ويطالب شريكه وعندهما كفل به أحدهما بالزمن
 الآخر وما يلزم من مهر نكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بنی آدم ولزمه الارش لزمه خاصة
 دون صاحبه هذه الجملة من قاضی خاد وبهض منها في أول الفصل عن الهداية ❦ ولا حد
 المتفاوضين ان يرهن مال المتفاوضة بدین المتفاوضة وبدین له خاصة بغير اذن شريكه وبوكل
 ويرجع الوكيل بالثمن على أيهما شاء وعلقت الاثر بعهده وما أدى أحد المتفاوضين بما يلزمهما
 بعقد المتفاوضة لم يرجع على شريكه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة كافي الوجيز
 وان قال أحدهما اشتريت متاعا فعليك نصف غنمه وكذبه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله
 وان كانت هالكة لا يصدق وكذا لو أقر شريكه انه اشترى وأنكر القبض ❦ متفاوض أو دعو
 شيا من مالهما فقال المودع وددته الى أحدهما صدق وان جحد المدعي عليه لم يضمن بقوله
 وكذا الوصيات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع الى الميت في حياته لم يضمن ولا يصدق في حق الورثة
 ولا في تركته ويختلف الورثة على العلم وان ادعى الدفع الى ورثة الميت وحلف واما بقضوه
 يضمن حصه الحى وهو بين الحى وورثة الميت ولو قال الميت ودع دفعتم الى أحد المتفاوضين
 فأقر أحدهما وجحد الآخر برى المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شريكه من باب
 الاختلاف من الوجيز ❦ أحد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال الذى في يده لا يضمن
 من أمانات الاشياء ❦ الشريك شركة متفاوضة أو عنان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينا
 من الخلاصة والله أعلم

(الفصل الثالث في شركة العنان) نعتقد على الو كالة دون الكفالة وهي ان يشترك اثنان في
 فروع را أو طعنا ما وبشتر كافي عموم التجارات ولا يذكركم الكفالة ويصح التفاضل في المال
 للماجبة ويصح ان يتساوا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان يعقدا كل واحد منهما
 ببعض ماله دون البعض ولا تصح الإجماع بعهده المتفاوضة وما اشتراه أحدهما للشركة طوب
 بضمه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته ان أدى من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك
 الا بقوله فعليه الحجة واذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل ان يشترى بشيا طلبت الشركة
 وأيهما هلك هلك من مال صاحبه ان هلك في يد صاحبه فظاهر وكذلك ان كان في يد الآخر
 لانه امانة في يده بخلاف ما بعد الخلط حيث يهلك على الشركة وان اشترى أحدهما بماله
 وهلك مال الآخر قبل ان يشترى فالمشتري بينهما على ما قرطام الشركة شركة عقد عند محمد
 خلافا لمن بنى زياد حتى ان أيما باعه جازيعة ويرجع على شريكه بحصته من غنمه هذا

إذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بالمال الآخر
 أن صرحا بالو كالة في عقد انشركة فليشترى مشتركا بينهما على ما شرطوا ويكون شركة هلك
 ويرجع على شريكه بحصته من الثمن وإن كانا ذكرا مجردا لشركة ولم يصنع على الو كالة فيها
 كان المشتري للمال الذي اشتراه خاصة وتجاوزا لشركة وإن لم يتخطا المال **❦** وللشكل واحد من
 المتفاوضين وشريكه العنان أن يضع المال ويستأجر للعمل ويودعه ويدفعه مضاربة
 وعن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك لأنه نوع شركة فلا يمكنها أو الأول أصح وهو رواية الأصل
 ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بدامانة من الهداية والضمير في يده راجع إلى الوكيل
 نص عليه ابن كمال في الإيضاح وعلمه بقوله لأنه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل
 والوثيقة فصار كالوديعة انتهى **❦** ولا يتعدى على ما عينه صاحبها من بلد أو سائمة ووقت
 وتقاليد هذ في مضاربة الكنتز **❦** لو قال أحد الشرىكين لصاحبه اخرج إلى نيسابور ولا تجاوز
 بخار ووز هلك ضمن حصص الشرىكين ولو اشترى كاشركه عثمان على أن يبيعه بالثمن والنسيئة ثم هبى
 أحدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة صح النهى من الإخلاصة **❦** والتوقيف ليس بشرط لصحة
 هذه الشركة فإن وقفنا لذلك وقنا بأن قال ما اشترى اليوم فهو بيننا صح التوقيت وما اشترى به
 اليوم فهو بينهما وما اشترى به بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ولو قال أحدهما لصاحبه في
 العقد بيع بالنقد ولا تبع بالنسيئة اختلف فيه المتأخرون بعضهم جوزوا ذلك ولو تفاوتا في
 المال في شركة العنان وشرط الرجوع والوضعية تصفيم قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا
 لم يرد محمد بهذا إذا العقد انما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا تبطل بالشرط
 الفاسد وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشترى كاشركه مطابقة كان
 لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وإن باعوا جميعا كان لكل واحد منهما
 أن يأخذونها بغير مباح ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يتخاضم
 فيما باع صاحبه فالخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد وان قبض الذي باع أو وكل وكيله
 بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن
 الو كالة صار خارجا عن الو كالة فإن وكل البائع رجلا لا يتقاضى عن مباح فليس للآخر أن
 يخرج به عن الو كالة **❦** وذكر في الصلح أحد شريكى العنان إذا أخذ ثمن من الشركة وجعل
 المسئلة على وجوده ثلاثة إذا وجب الدين بعد أحدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته
 ولا في حصة صاحبه في قول أبي حنيفة وعندهما يصح في حصته خاصة والوجه الثاني إذا
 وجب الدين بعدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخير الآخر أصلا في قول أبي حنيفة وعندهما
 يصح في حصة الذي أخر ولا يصبر ضامنا والوجه الثالث إذا وجب الدين بعد أحدهما فأخر
 الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يصح في نصيب
 الذي أخر خاصة **❦** وذكر في كتاب الشركة أحد وليي الدين إذا أخر عند أبي حنيفة لا يصح
 تأخير أصلا إلا باذن الشرىكين وعند صاحبيه صح تأخير في حصته وفي شركة المفوضة إذا

آخر أحدهما صح تأخيرهما في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا
 وليس لاحد الشريكين أن يفرض شيئا من المال المشترك ولو رهن أحدهما متاعا من
 الشركة بدين عليه لا يجوز لأن صاحبه لم يسلط أن يرهن وإن رهن بالمبايعه أن يرهن بالثمن
 ولو قال أحدهما لا يجوز لأن صاحبه أخرج إلى نيسابور ولا تجاوز فهو لا المال ضمن حصه
 الشريك ولو قال أحدهما يكرى العنان في استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه
 خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة عليه وإن وكل واحدا منهما صاحبه
 بالاستدانة لا يصح الأمر ولا علة الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على
 صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة فوكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل
 لأنه فوكيل بالتسديد إلا أن يقول الوكيل لا مقرض إن فلانا يستقرض منك ألف درهم
 فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل وشريك العنان إذا سافر بمال الشركة
 صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد وعن أبي حنيفة في رواية ليس لشريك
 العنان أن يسافر وهو قول أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب
 والسفر البعيد فقال إذا كان لا يقرب يسلم من منزلة كان بمنزلة المصروع في روايه يجوز المسافرة
 بما لا جمل له ولا مؤنة وعلى قول من يجوز المسافرة لشريك العنان لو أدن له بالمسافرة نصا
 أو قال له اعمل فيه برأى ذلك سافر كان له أن ينفق على نفسه من كرائه ونفقته وطعامه
 وإدامه من جملته رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا استصسان
 فإن ربح فحسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال رجل قال
 لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال لا تخزنم فهو جاز وكذا
 لو قال كل واحد منهما صاحبه ذلك جاز أيضا لأن هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما
 أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن صاحبه ولو قال أحدهما لا تخزما اشتريت
 من الرقيق فهو بيني وبينك فكذلك ليس له أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن
 صاحبه ولو قال أحدهما لا تخزما اشتريت عبد فهو بيني وبينك كان فإد إلا أن الأول
 شركة والثاني فوكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمى فوعا فيقول عبد آخر أسألت
 وما أشبه ذلك شريك كان شركة عنان اشتريا أمتعة ثم قال أحدهما صاحبه لا أعمل معك
 بالشركة فغاب فعمل الحاضر بالامتنع فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لبقعه نصيب
 شريكه لأن قوله لا أعمل معك بمنزلة قوله فامتنع الشركة وأحد الشريكين إذا فسخ الشركة
 ومال الشركة أمتعة فالواضح أحد شريكي العنان إذا رهن دين ذكرنا أنه لا يجوز فإن
 هلك الرهن في يده وقيمة مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار أن شاء رجع
 حصته على المطالب ثم يرجع المطالب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وإن شاء ضمن شريكه
 حصته من الدين ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشتري
 إذا كان في يده مال ناض من الشركة وإن كان عنده مكبل أو موزون فاشترى بذلك الجنس

شيئاً جاز شراؤه على شريكه وإن لم يكن في يده دراهم ولادنا نير فاشترى بالدرهم أو الدنانير
 كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة في رواية إذا كان في يده دنانير
 فاشترى بالدرهم جاز **❦** وليس لشريك العنان أن يكاتب عبداً من تجارته ما لا أن يرتج
 أمة من شركتهما ولأنه عتق على مل وإن أقر أحدهما بيمينه في يده من الشريك أنه لم يزل
 لم يجز إقراره في نصيب شريكه وإن كان صاحبه قال له اعمل فيه برأيت من فاضلنا **❦** إذا
 أقر أحدهما بدين من تجارته ما أو أنكره لا ينزل من المقر جميع الدين إن كان هو الذي قواه
 وإن أقره ما قواه لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وإن أقره قواه لم يلزمه شيء ولو باع
 أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما والمدينون أن
 يمنع من الدفع إليه فإن دفع إلى الشريك برئ من نصيبه ولم ير من حصه المدين استخسنا
 وانقياس أن لا يرأى من حصه القابض أيضاً من الخلاصة **❦** اعتلت دابة مشتركة وأحد
 الشريكين غائب وقال جماعة البيطارين لا بد من كفا فكواها الحاضر فملك لا يضمن
❦ ولو كان بينهما مناع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة
 الآخر خوفاً من أن يهلك المناع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بمجسته **❦** ولو استأجر
 أحدهما شيئاً من تجارته ما جاز ولو باع أحدهما أفاكاً لا تخريص صاحبه بحيث لا يقالة
❦ ولو باع أحدهما شيئاً فرد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليه ما وكذا لو وط من الثمن وكذا
 لو وب بعض الثمن ولو أقر بعيب في مناع باعته جاز عليه وعلى صاحبه **❦** ولو قال كل واحد
 منهما لصاحبه اعمل فيه برأيت جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارات من
 الزن والارتهاق والدفع مضاربة والسفر والخلط بما له والمشاركة مع الغير ولا يجوز على
 شريكه ما كان انفاقاً أو غلباً بغير عوض إلا أن ينص عليه ولو شارك أحدهما جاز لا شركة
 عنان فما أثاره الشريك الثالث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الأولين
 وما اشتراه الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث
❦ ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لأنه قسطن مال بمال فكان بمنزلة
 الصرّف ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان القام من تجارتهما يلزمه خاصة
 وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون المقرض أن
 يأخذ منه وليس له أن يرجع بنصفه على شريكه لأن التوكيل بالاستقرض باطل فستوى
 فيه الاذن وعدم الاذن **❦** أحد شريكي العنان لو أقر أن دينه ما مؤجل إلى شهر مع إقراره
 بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صاحبه أو أنه عن نصيبه **❦** ولو أمر
 رجلاً بأن يشتري له عبداً فلان يئنه وبينه فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجلاً
 آخر وقال اشتريه يئني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر
 الأول نصف العبد وللآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا إذا قبل الوكالة
 بغير محضر من الأول وإن قاله الثاني ذلك محضر من الأول ثم اشترى العبد فأن العبد يكون

بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولم يسه ثالث أيضا وقال اشتره يني
 وينسك نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو الاول والثاني وليس الثالث
 ولا له شري شيء **❦** رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشراكة فيه فاشركه كان
 العبد بينهما نصفين وكذا لو اشرك رجلين بغير بينهم اثلاثا ولو اشرك رجلا بعد ما اشترى العبد
 ثم اشرك رجلا آخر لم يزد كرهذا في الكذب وروى ابن ماجة عن محمد انه قال للذي اشركه
 أو انصف العبد وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف ولو
 كان العبد بين رجلين اشترى ياه فاشركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل
 واحد منهما الى ربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهم اثلاثا من فاضى خان **❦** ولو هلك
 المشتري قبل التسليم الى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح به في الوجيز ولو ان
 رجلا اشترى منانا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة **❦** رجل أمر رجلا
 أن يشتري عبدا بعينه يئنه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترى واشهد أنه اشترى
 لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكاه بشراء نصف عبدينه والوكيل
 بشراء نصف عبدينه اذا اشتراه لنفسه على الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا
 للموكل ولا يملك ان اشترى لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند
 حضرة الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشرك رجلا على ان ما اشترى كل واحد منهما اليوم
 فهو بينهما لم يسطع أحدهما ان يخرج نفسه عن الوكالة الا بمحضر من صاحبه لان كل
 واحد منهما ما يكون وكيلان صاحبه فيما هو من جنس تجارته فلا يملك اخراج نفسه عن
 الشركة الا بمحضر من صاحبه **❦** رجلان اشترى كاشركة عنان في تجارتهما على ان يشتريا
 ويبيعا بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد
 منهما ما يصبر وكيلان بحكم الشركة والوكالة تقبل الخصم فاما في ذلك النوع من التجارة
 فيبيع كل واحد منهما ما وشرأوه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما
 بالنسيئة بالمكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز
 شرأوه وان لم يكن كان مشتريا لنفسه لانه لو نفذ على شريكه يكون مستدينا على المال
 وليس لشريكه العنان ولاية الاستدانة بمطلق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يده دراهم
 فاشترى بالذنان نسيئة في القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على
 الشركة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارتهما لم يلزم المقر جميع ذلك ان كان الذي هو
 وليه وان أقر أحدهما وليا لم يصفه وان أقران صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة
 المفوضة فان غم كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك هذه الجلالة من فاضى خان **❦** ثلاثة
 اشترى كواجمال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج واحد منهم الى ناحية
 من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضرين شاركا رجلا آخر على ان ثلث الربح له والثلثين بينهم
 ثلثا الحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء

القائب ظهر في حكم شيء واقسموا ولم يرل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فأراد القائب أن يضمن شريكه فإن الربح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهم وعنده بذلك رضا بالشركة من الخلاصة ❶ ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما فهو له خاصة ولا أحدهما أخذ المال مضاربة والربح له خاصة وإن أخذ له يتصرف فيما ليس من تجارتهما أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح نصفه للشريك ونصفه بين المضارب ورب المال من الوجهين ❷ ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبد من الشركة بلا إذن صاحبه ولا اعتاقه ولو عمل ولا يبيع عبد لنفسه ولا هبة شيء من ماله ما ولو بعوض ولا اقراضه ولا تصدقه الا يبيع هذه الجملة في المكاتب من الوفاة ❸ اقرار شريك الغائب في بيع أو شراء شيء قائم بهينه جائز وله على شريكه حصته وبشراء شيء مستهلك يكون غنه ديناعليه دون شريكه هذه في الاقرار من الوجهين ❹ ملت ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك ملت مجعلا ضمن كالمات مجعلا لعين من القينة

(الفصل الرابع في شركة الصنائع) وتسمى شركة التقبل فالحياطان والبيعان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كافي الهداية والكسب بينهما وإن عمل أحدهما فقط صرح به في الوفاة ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لما للكوثر ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثا جاز وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ الدافع بالدفع اليه من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عينا وقد يكون مفاوضة عند استجماع شرائط المفاوضة بان شرطاته أو جهات في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومتى كانت عينا فاعطى المطالب به من مباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فإن اطلقت هذه الشركة كانت عينا وإن شرطت المفاوضة كانت مفاوضة فإذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عتاق أو مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا لأحدهما فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز إذا كانا شرطتا التفاضل في ضمان ما يتقبلانه وعن أبي حنيفة ما جئت به أحدهما كان الضمان عليهما يأخذ أيهما شاء وعن أبي يوسف إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعلم الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الآخر والى أيهما دفع الاجر برئ وإن لم يتفاوضا وهذا الاحتساق لأن تقبل أحدهما العمل جعل كقبول الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه في بالتباطة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وبأخذ الاجر لأنهما كالتفاوضين فأقرار أحدهما يصح حتى الآخر ومن محمدا أنه لا يصح للمقرق حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدین من ثمن صابون وشعير لا يلزم الآخر من قاضي خان ❶ وفي الوجهين ولو أقر أحدهما بدین من ثمن صابون

أو اشترى أو أجر أجيرا أو أجرة حافوت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه فان لم يقض مدة
الاجارة أو المبيع قائم زمهما جميعا كافي شركة العنان انتهى ❦ ولو ان رجلا سلم ثوبا
الى خياط ليخيطه بنفسه والخياط شريك في الخياطة مفاوضة فليس صاحب الثوب أن يطالب
بالعمل أمعاشا لان الشركة اذا كانت بينهما كاملا كشخص واحد ولو انهما اختلفا أو مات
الذي يقض الثوب لا يؤخذ الا بخر العمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت
بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطالب الا بخر محكم الكفالة
لان الشرط على الخياط اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة من فصل الوجود من
قاضيان ❦ ثلاثة نفر ليسوا شركاء تقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك العمل
كله فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وهو مخطوع في الثلثين من الخسارة

❦ الفصل الخامس في شركة الوجوه ❦ فالرجلان يشتركان من غير مال على أن يبيعا وبشريا
بوجودهما على أن ما اشترياه كان بينهما أو نصافقنا على أن ما اشترياه من البرهق وبينهما
نصفان أو شرطنا لاحدهما الثلثين وللآخر الثلث فهو كما شرطوا الربح يكون على قدر
المالك وان قالوا على أن ما اشترياه فلاحدهما الثلثان وللآخر الثلث على أن الربح بينهما
نصفان لا يجوز وانما يكون الربح بينهما على قدر المالك فاذا شرطنا لاحدهما أكثر من ربح
ملكه لا يجوز وما فيها يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكي العنان ولو اشتركا بوجوههما
شركة مفاوضة كان جائزا وبثت النسوى بينهما ما فيها يجب لكل واحد منهما وعليه
ما يجب في شركة المفاوضة بالمال ❦ ورجلان اشتركا مفاوضة وليس لهما مال على أن
يشتريا بوجوههما بعد ما لا يديهما جازت الشركة كالعنان الا أن في المفاوضة لا يجوز أن
يشتريا التفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي قبيل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاوت
في الربح من قاضيان

❦ الباب الثالث والعشرون في مسائل المضاربة وفيه فصلان ❦

❦ الفصل الاول في المضاربة ❦ المضاربة عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين
وعمل من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونها فلو شرط جميع الربح لرب المال كان بضاعة
ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا ثم المدفوع الى المضارب أمانة في يده لانه يتصرف فيه
بأمر مالكه لا على وجه البدل والثبوت وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بأمر مالكه فاذا ربح
فهو شريك فيه واذا فقدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل أجر مثله واذا خالف كان
خاصة بالوجود التعدي منه على مال غيره ولا تصح الا بالمال الذي يصح به الشركة ولو دفع اليه
عرضا وقال به واعمل مضاربة في غنسه جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين في ذمتك حيث
لا تصح المضاربة لان عند أبي حنيفة لا يصح هذا التوكيل وعندهما يصح لكن يقع المالك في
المشترى للآخر فيصير مضاربة بالعرض ومن شروطها أن يكون الربح بينهما ما مشاعا

لا يستحق أحدهما دراهم مسماة فان شرط زيادة عشرة فله أجر مثله لقاعدة والربح للمال
وهذا هو الحكم في كل موضع لم يصح المضاربة ولا يتجاوز بالاجر المقدر المشروط ويجب الاجر
وان لم يرجع في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يجب اعتبار المضاربة بالصحة والمال
في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة وكل شرط يوجب جهالة في
الربح يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويطل الشرط كاشتراط الوضعية
على المضارب واذا صححت المضاربة جاز للمضارب أن يبيع ويشترى ويحمل ويسافر ويودع
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه ان دفع اليه في بلد ليس له أن يسافر وان دفع اليه في غير
بلده له أن يسافر الى بلده وانما ظاهر ما ذكر في الكتاب انه له أن يسافر وليس له أن يضارب
الا باذن رب المال أو قوله له اعمل برأيتك واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم
يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا بتصريف المضارب الثاني حتى يرجع فاذا رجع
ضمن الاول لرب المال كمال الخط بغيره وهذا رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف اذا عمل
به ضمن ربح أو لم يرجع وهو ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أو لم يعمل وهو رواية عن
أبي يوسف ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم يذكر الثاني وقيل ينبغي أن لا يضمن الثاني
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال
بالتجارية وان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور ثم ان ضمن الاول
صححت المضاربة بين الاول والثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول بالعقد وتصح المضاربة
والربح بينهما على ما شرطوا لطيب الربح للثاني ولا يطيب للدهلي ولا يملك المضارب
الاقراض والهبة والتصدق وان قيل له اعمل برأيتك لا تخصصه وان خص له رب
المال التصرف في بلده بعينه أو في سلع لم يجره له أن يتجاوزها وكذا ليس له أن يذفعه
بضاعة الى من يخرجه من تلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشتري ضمن وكان
ذلك له وله ربحه وان لم يشتري رده الى الكوفة وهي التي عينها برى من الضمان
ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا ارد بعضه أو اشتري ببعضه في المصر كان المردود
والمشتري في المصر على المضاربة قال ثم شرط الشراء ههنا وهي رواية الجاهل الصغير في
كتاب المضاربة ضمنه بنفس الانخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد
الى المصر الذي عينه أما الضمان فوجوبه بنفس الانخراج وانما شرط الشراء للتعرف لا لاصل
الوجوب وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان
المصر مع بيان أطرافه كقعة واحدة فلا يفسد التقييد الا اذا صرح بالتمهي بأن قال اعمل
بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجبر والولاية اليه ومعنى التخصيص أن يقول
على أن تعمل كذا أو في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تضييره
أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ ما نصف بالكوفة لان البناء للامتناع
أما اذا قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة فهو أن يعمل فيها وفي غير هالان والاول للعطف

فيصير بمنزلة المشورة ولو قال على أن تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة
 النفع به في المعاملة بخلاف ما اذا قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو دفع مالا في الصرف
 على أن تشتري به من الصيارفة ويبيع منهم في الكوفة ومن غير أهلها أو من غير
 الصيارفة جازم من الهداية ولو أمره ببيع منه من فلان قباعه من غيره ضمن ولو أمره بالشراء
 من فلان فاشترائه من غيره لا ضمن هذا رواية الوكايلة وقال في المضاربة تضمن في الوجهين من
 الخلاصة **§** ولو وقت للمضارب وقتا بعينه بطل العقد بعبثه لانه لو قيل فتنقذ بعبثه
 وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لهراية أو غيرها لان العقد وضع ليحصل
 به الربح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه بمقتضاه وهذا لا يدخل في المضاربة مالا
 يملك بالقبض كسراة الخمر والميتة بخلاف المبيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه فيحقق
 المقصود ولو فضل صار ميثرا لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يجز له أن يشتري
 من يعتق عليه وان اشتراه ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريه
 فاذا زادت قيمته بعد الشراء حقق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويبيع العبد في قبضه
 نصيبه منه **§** ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقدي والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار
 فينتظمه اطلاق العقد الا اذا باع الى أجل لا يبيع التجار اليه لانه لا امر العام المعروف بين
 الناس ولهذا كان له أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سيفه للركوب وله أن
 يستكرها اعتبار العادة التجار وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة
 ولو باع بالتقدي ثم آخر الثمن جاز بالاجماع أما عندهما فلا ان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أو في
 الا ان المضارب لا يضمن لان له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك
 وأما عند أبي يوسف فلا يملك الاقالة ثم المبيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة ولو
 احتال بالثمن على الابسر أو على الاعسر جاز قال والاصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع
 فوع يملكه بطلاق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة ونواصبها وهو ما ذكرنا من جعلته
 التوكيل بالمبيع والشراء والرهن والارتمان والاجارة والاستئجار والايديع والابضاع
 والمسافرة على ما ذكرنا من قبل وفوع لا يملكه بطلاق العقد وملكه اذا قبل له العمل رأيك وهو
 ما يمحتمل أن يلحق به فيلحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره
 وخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره وفوع لا يملكه الا أن ينص عليه رب المال وهو
 الاستدانة وهي أن يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما يشتري رأس المال السلعة وما أشبه
 ذلك ولو أذن له رب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجوه وكذا
 أخذ السفائح لانه فوع من الاستدانة وكذا اعطاؤها لانه اقراض والعق على مال أو بغير مال
 والكتابة لانه ليس من التجارة والاقراض والهبة والعهد لانه تبرع محض من الهداية
§ المضارب يملك تأخير الدين وتأجيله واقباله والقرارات وحوطه ويضمن رب المال لو حظ
 أو آخر أو بعض فان لم يكن فيه ربح صح حظه وتأخيره وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه

ويجوز حطه في حصته وانما يملك المضارب هذا كله لانهم امن امور التجارة وقد اذن فيها
وتأخير رب الدين لم يخرج ضد أبي حنيفة وعندهما صح في حصته وهذا كاختلاف في دين بين
اثنين آخر أحدهما كذا في الفصولين **❦** ولو سوت بين رب المال والمضارب خصومة بعد
رجوعه من سفره فقال لرب المال جئت بأربعين هدد من النوع الفلاني فقال له أعطأت
انما كانت مائتين وخسين عددا فهو اقرار بمائتين وخسين عددا منه هذه في الاقرار من
القضية **❦** وفي الوجيز المضاربة نوعان عامة وخاصة والعامة نوعان أحدهما دفع ماله الى
آخر مضاربة ولم يقل له اعمل رأيك يملك البيع والشراء بالقد والتسيئة والاجارة والاستئجار
والرهن والارتمان والايديع والادباع والتوكيل بالبيع والشراء والحوالتهما والخط
عنه شيأ بسبب مثل ما يحيط التجار والاذن لعبد المضاربة والمسافرة بالمال في البر والبحر ورهن
مال المضاربة والارتمان ويدفع أرض المضارب به فزارعه ويأخذ أرض غيره بالمزارعة
ويتقبلها ليقرب فيها نخلا أو شجرا وليس له أن يأخذ شجرا أو وطبا معاملة على أن ينفق من
مال المضاربة ولا يملك المضاربة والشركه والخط بماله والاقرض والاستدانة على المضاربة
وأخذ المال سقجة ولو اشترى به ذارحم محرم من رب المال ضمن ولم يعنى لانه اشترى مالا
يملك بيعه على المضارب وان كان فيه فضل صح الكتابة في حصه المضارب من الربح عند أبي
حنيفة والباقي يكون على المضاربة وعندهما الكتابة لا تجزأ وللاخر نقصها فان لم ينقصها
حتى أدى بدل الكتابة عتق نصيب المضارب عنده وما قبض المضارب من الكتابة فربعه
وثلاثة أرباعه يكون على المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله منها وما بقي يكون بينهما
على الشرط وللمضارب أن يبيع عبد المصار به بدنه وأما الثاني فهو أن يقول له اعمل رأيك
فله أن يفعل جميع ما ذكرنا غير الاقرض والاستدانة وأخذ السفائح والهبة والمصدقة
فليس له ذلك وكل ما جاز للمضاربة الصحيحة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف واذا أضع
المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال والمضارب أجر المثل أما المضاربة الخاصة
فنوعان أيضا أحدهما لو دفع بالمضاربة على أن يعمل به بالكوفة ليس له أن يعمل في غيرها
فان أخرج من الكوفة ورجع فهو ضامن رأس المال والربح له والوضيعة عليه وان أخرج
البعض صار ضامنا لذلك القدر فان لم يشتر به شيأ حتى رده الى الكوفة فهو مضاربة على حالها
ولا يبطيه بضاعة لمن يخرج منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل به بالكوفة أو
اعمل بالكوفة فله أن يعمل في غيرها ويصير هذا مشورة لا شرطاً وفيما عداهما اعتبر شرطاً
ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فله ذلك استحساناً ولو قال لا تعمل الا
في السوق فعمل في غيره ضمن والثاني لو دفع وقال خذ مضاربة بالنصف فاشتر الطعام فهو
مضاربة في الخنطة والديق وله أن يشتري في المصر وغيره وأن يضع فيه ولو قال خذ
مضاربة بالنصف فاشتر البرزومه فله أن يشتري البرزومه ولو قال على أن تشتري بالنقد صح
الشرط ولو قال بعه بالنسيئة ولا بيعه بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة على أن يشتري

الطعام خاصة فله ان يستأجر الدابة للركوب والحجولة ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام فان كانت المضاربة عامية جاز له شراء السفينة أيضا دفع مالا مضاربة ثم قال لا تعمل في الخنطة صمغ فيه قبل ان يشتري ولا يصح بعده كما اذا عزل رب المال المضارب انتهى **قوله** وان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به جارية قيمتها ألف فوطئها فغابت بوليد يسأوى ألفا فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمدعى موسى فان شارب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعقق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر جلا على فراش النكاح لكنها لم تنفذ لفقد شرطها وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد منهما أعنى الام والولد مستحق برأس المال كالمضاربة اذا صارت اعيان كل عين منها يسأوى رأس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا زادت قيمة الغلام الاثنان ظهر الربح ونفذت الدعوة السابقة فاذا صححت الدعوة وثبت النسب عتق الولد لقيام ملكه في بعضه ولا ضمن لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت بالنسب والمالك آخرهما فيضاف اليه ولا يصح له فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد وله ان يستسعى الغلام لانه احتسب ماله عندده وله ان يعقق لان المستسعى كالمالك عند أبي حنيفة ويستسعيه في ألف ومائتين وخمسين لان الألف مستحق برأس المال والخمسمائة ربح والربح بينهما فلهذا يسأل في هذا المقدار ثم اذا قبض الاثني عشر بالمائة ان ضمن المضارب نصف قيمة الام لان الألف المأخوذة مستحق برأس المال لكونه مقدما في الاستيفاء يظهر ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفرائض الثابت بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان عقل وضمان التملك لا يستدعي صنعا كما اذا استولد جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره وراثته ضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد **قوله** واذا حمل المضارب في المهر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وركوبه شراؤه كراه هذا في المضاربة الصحيحة بخلاف الفاسدة لانه أحير فنفقته في ماله وبخلاف البضاعة لانه متبرع فلوجب شي في يده بعد ما قدم مصر وذه في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث ينفد ورم روح فبيعت بأهله فهو بمنزلة السوق في المهر وان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة وانفقته ما منصرف الى الحاجة الزائدة ومن ذلك غسل ثيابه وأجرة أجبر يخدمه وعلف دابة يركبها والدهن في موضع يحتاج فيه اليه عادة كالنجاز واغياط لوق في جميع ذلك بالمعروف حتى ضمن الفضل ان جاوزه واما الدواقي ماله في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يدخل في النفقة من الهداية **قوله** ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خلط باذن أو عمالين لرجلين أوفق بالحصة من الجميع وفي الوجيز لا نفقة للمضارب في مال المضاربة مادام في مصره وينفق اذا خرج ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره أو في غير مصره اذا اتخذ به ذارا أو

تزوج بامرأة ❶ والنفقة هي ما تصرف الى الحاجة الزائدة وهي الطعام والشراب
 والكسوة وفرش بنام عليه وأمره الحمام ودهن السراج والخطب وذكر الكرخان
 الدهن في مال نفسه وكذلك نفقة غلمان ودوابه الذين يعملون معه في مال المضاربة فإذا
 أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب المال ضمن وتحسب النفقة من الربح إن كان والا فمن
 رأس المال وإن أنفق من رأس المال أو استدان على المضاربة لتفقدته رجع بها في مال
 المضاربة وإن لم يرجع حتى قوى المال لا يرجع على رب المال انتهى ❷ وإذا كان معه ألف
 فاشتري به ثيابا فقصرها أو حياها بمائة من عنده وقد قبل له العمل برأيه فهو متطوع وإن
 صبغها أحمر فهو مشرب بغير إذن الصبيغ فيها لأنه عين مال قائم بها حتى إذا بيع كان له حصصة
 الصبيغ وحصصة الثوب على المضاربة بخلاف القصارة والحمل لأنه ليس بعين مال قائم وإذا
 صار مشربا بالصبيغ انتظم قوله العمل برأيه انتظامه الخلط فلا يضمنه من الهداية ❸ ولا تجوز
 الاستدانة على المضاربة إلا بامر رب المال فإن أمره أن يستدين على المضاربة فالدين
 يلزمه من نصفين والمشتري بينهما نصفين إن شرط الرجوع مناصفة ففي حق مدافع مضاربة
 وفي حق الدين شركة وجوه ❹ ولو اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال المضاربة كانت الزيادة
 للمضارب والمال دين عليه ورجحه عليه وخسيفه ❺ ولو اشترى بالمضاربة سلعة بألف
 لم يملك أن يشتري بعد ذلك على المضاربة شيئا ولو اشترى بخمسمائة شيئا لم يملك أن يشتري
 بعد ذلك إلا بقدر خمسمائة وكذلك لو كان في يده جارية أو عروض فاشتري شيئا بالمضاربة
 لبيع العروض ويؤدي عنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا أم مؤجلا وباع ما في يده قبل
 محل الأجل لأن الشراء متى وقع له لا ينقلب للمضاربة ولو كان رأس المال ذراهم فاشتري
 بالدينار أو بعكسه فقد على المضاربة استحسانا من الوجهين ❻ وإذا كان مع المضارب ألف
 بالنصف فاشتري به زرافة بالدين واشترى بالالفين عبدا فلم ينفذهما حتى ضاعا بغير رب
 المال ألفا وخمسمائة والمضارب بخمسمائة ويكون ربح العبد للمضارب ويخرج عن المضاربة
 لأنه مضمون عليه وثلاثة أرباعه على المضاربة وإن كان معه ألف بالنصف فاشتري به
 عبدا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة أرباع القتل على رب المال وربعه على
 المضارب وإذا فديا خرج عن المضاربة فيكون العبد بينهما أرباعا على المضاربة فيخدم
 المضارب يوما ورب المال ثلاثة أيام وإن كان معه ألف فاشتري به عبدا فلم ينفذه حتى هلك
 بدفع رب المال ذلك الثمن ورأس المال جميع مليدفع لأن المال أمانة في يده والاستيفاء إنما
 يكون بقبض مضمون وسك الأمانة ينافيه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل إذا كان
 الثمن مدفوعا إليه قبل الشراء هلك بعد الشراء حيث لا يرجع الأمرة ولو اشترى ثم دفع إليه
 الموكل المال هلك لا يرجع من الهداية ❷ وإذا هلك مال المضاربة فلا يخلوا ما إن يكون قبل
 التصرف أو بعده فإن هلك قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب مع عينه
 ولو استهلك المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة

شيئاً حتى يأخذ الضمان من المستهلك فله ذلك وعن محمد لو أقرض المضارب رجلاً فان رجعت
 الدراهم اليها بيمينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لا ترجع لان الضمان قد استقر
 بهلاك عينها وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان وأما اذا هلك بعد التصرف بان اشترى
 بالف المضاربة شيئاً وقبضه وهلك المال قبل نقد الثمن يرجع على رب المال بالف أخرى
 فيكون رأس المال ألفين وكذلك لو ادعى المضارب انه نقد الثمن وأنكر البائع يرجع على
 رب المال بألف بخلاف الوكيل اذا أقر انه نقد الألف للبائع وبجدها البائع غرمها الوكيل
 لانه أقرب استيفاء ما وجب له على الموكل مرة لان بالشرع ما وجب الثمن للوكيل على الموكل بخلاف
 المضارب لان قبضه يكون بجهة الأمانة في كل مرة لا بجهة الاستيفاء لانه لا يجب له على
 رب المال دين ولو اشترى شيئاً للمضاربة أو استأجر دابة ليعمل عليها امتناع المضاربة فضاء
 المال قبل النقد منه يرجع بذلك على رب المال ولو اشترى طعامه أو كسوته أو استأجر
 مراكباً فضاء المال لا يرجع ذلك على رب المال لان المضارب فيما يشترى لنفسه عامل
 لنفسه فوجب غنه في ذمته الا ان رب المال أذن له بقضائه من مال المضاربة تبرعاً فيبطل
 ذلك بالهلاك وفيما يشترى للمضاربة وكيل والوكيل ان يرجع عما زمه على الموكل ولو خلط
 المضارب مال المضاربة بماله أو بمال غيره ليعمل بهما ضمن الا اذا قال له العمل فيه برأيتك
 فله ان يخلطه بماله أو بمال غيره ❦ دفع اليه ألفاً مضاربة بالنصف فاشترى بالف من ماله
 جارية ثم خلط الألفين ونقد هاتين ضمن وان هلك بعد الخلط قبل ان يدفع الى البائع ضمن
 ألف المضاربة بالنصف الجارية على المضارب ❦ ولو قال المضارب رجعت ألفاً ثم قال
 لم أربح الاخمسة ضمن الخمسة المجهودة ولا ضمن الباقي ❦ ولو قال المضارب لرب المال
 دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضمن كلودع
 اذا ادعى رد الودعة ثم أقر انه لم يرد ولكنه هلك ❦ ولو اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت
 الثلث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فعليه ضمان السدس وروى ابن سماعة عن
 أبي حنيفة اذا جحد المضارب ثم أقر بالف مضاربة ضمن المال واذا أقر بالمضاربة وبالربح
 ثم مات مجهلاً فانه ضمن رأس المال ولا ضمن الربح لان الدين لا يقطع بالحد والتجهيل عن
 ذمة المدعيون الا انه تسدر لرب المال مطالبة المدعيون مالم يقر الطالب انه تبين للورثة بها
 المدعيون فكان التجهيل بمعنى التأجيل والمضارب لا ضمن بالتأجيل فان اشترى ما مع الجود
 فهو مشترك نفسه ولو اشترى بعد الاقرار يكون على المضاربة استحساناً كلودع اذا اختلف
 ثم عاد الى الوفاق وعن محمد لو قال المضارب هذا الألف رأس المال وهذه الخمسة ربح
 وسكت ثم قال على دين لقان قبل قوله وقال الحسن عن أبي حنيفة ان وصل قبل وان فصل
 لا يقبل لان الربح لا يكون الا بعد قضاء الدين فيكون دعوى الدين رجوعاً عما أقرب فلا
 يقبل الا موصولاً من الوجين ❦ وان كان مع المضارب ألفان فقال دفعت الى ألفاً ورجعت ألفاً
 فقال رب المال لا بل دفعت اليك ألفين فالقول قول المضارب وكان أبو حنيفة يقول أولاً

القول قول رب المال وهو قول زفر ثم رجع الى ما ذكرنا الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمنا كان أو امتنا لأنه أعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا في ذلك في مقدار الرجوع فالقول فيه رب المال وأهم أقام البينة على ما دعي من فضل قبلت **❧** ومن كان معه ألف فقال هي مضاربة لفلان بالنصف وقد ربح الفاقفال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال ولو قال المضارب أقرضتني وقال رب المال هي بضاعة أو ودعته أو مضاربة فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب **❧** ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب ولو ادعى كل واحد منهما نوقا فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب ولو وقت البينتان وقتا فصاحب الوقت الأخير أولى لأن آخر الشرطين ينقض الأول من الهداية **❧** وفي الوجهين ان اختلافنا في نوع العقد فقال أحدهما قرض وقال الآخر بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال وإن كان عليه عيبه عقد فاسد لأنه هو المملك فيكون منكرا للملك تلك الجهة فإن هلك المال في يد المضارب بضمن الأصل والرجوع لأنه أمين عند الأمانة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فإن كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينته والمضارب ضامن وإن كان قبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه لأنها تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ولو قال رب المال أخذته فصبها وقال القابض دفعته ودعته أو قال رب المال أخذته فصبها وقال أخذته منكم مضاربة بضمن في الوجهين كما لو قال المودع أخذته ودعته وقال المالك أخذته فصبها انتهى **❧** وعن أبي يوسف مضارب قال لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي ألفا مضاربة فهو ضامن للمال وإن اشترى مع الجود فهو مشتر لنفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من الضمان وكذا لو دفع اليه ألفا ليشترى بها وكالة هذه في الوكالة من الغنية **❧** ولو سافر المضارب فلم يتفق له شراء المتاع والنفقة من مال المضاربة ولو خرج المضارب بالف المضاربة وعشرة آلاف من مال نفسه والنفقة في المالبين على أحد عشر جزءا وفي المضاربة الفاسدة لا نفقة له من الخلاصة **❧** دفع المضارب أو شريكه العنان الباز من مال المشاركة لا بضمن ولو أعطى من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لأنه مأذون فيه دلالة **❧** المضارب اذا كان يدفع التواب في سوق المتاع فهو من رأس المال **❧** لو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال رجعت فصالح بينهما برأس المال لم يصح من الغنية **❧** رب المال اذا نهى المضارب عن الخروج من البلدة انتهى كان فيها المضارب ان خرج الى بلد غير بلد رب المال بضمن ان هلك المال الاول ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وإن خرج الى بلد رب المال القصاص كذلك وفي الاستحسان لا بضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من الصغرى **❧** مات رب المال فسافر المضارب

مال المضاربة يضمن علم بموته أو لا وإن سافر قبل موته لأخيهما عليه في نفقته من مال
 المضاربة ❶ ملت رب المال أو نهاه عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فاسفر إلى مصر
 رب المال والمال عروضا وأناض لا يضمن إلا أن نفقته على المضارب إن كان عروضا
 وإن كان المال ناضا فلا نفقة له ولو سافر إلى آخر ضمن لأن في الأول أنشأ السفر لرب المال
 إليه وفي الثاني أنشأ السفر لرد رأس المال وفي الثاني منفعة لرب المال لأن المصر موضع
 آمن عن الجبل فصح نفيه ولو كان المضارب في الطريق فقهاه رب المال برسوله عن
 السفر أو مات والمال عروضا فله أن يتوجه إلى أي مصر أحب ونفقته في مال المضاربة وإن
 كان المال ناضا فخرج إلى غير مصر رب المال يضمن لأن المضاربة قد انتقضت بالنهي
 والموت وفي العروض جبت في بيعها الجصل رأس المال ولا يمكنه البيع والشراء في الطريق
 فلم يصح نفيه عن السفر من الوجهين ❷ ولو قال رب المال للمضارب أمرني ببيعه بنقد
 فبعته بنسيئة وقال المضارب لم تقل شيئا فالقول قول المضارب هذه في الهداية ❸ ولو قال
 المضارب أمرني بالنقد والتسيئة وقال رب المال أمرني بالنقد فالقول للمضارب والبيئة
 المدعى بالتقصيص كافي الوجهين ❹ والمضارب أن يبيع عبد المضاربة إذا ركب دين سواء
 كان رب المال حاضرا أو غائبا لأن ولاية التصرف له فلا يعتبر حضور رب المال من العمادية
 ❺ قسمة الرب قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال تحت القسمة
 والابطلت لأن الرب فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل إلا بعد سلامة الأصل
 وما هلك من مال المضاربة فهو من الرب دون رأس المال بقسمته حتى ولو اقتسم الرب
 قبل قبض رب المال رأس المال ثم هلك في يد المضارب فالقسمة باطلة وما قبضه رب
 المال رأس المال ويرد المضارب عليه ما أخذته ولو هلك في يده يضمه لأنه إذا ظهر أنه لم يكن
 ربحا لم يكن رب المال راضيا بملكه فصار المضارب عاصيا ولو كان الرب أوفيا والمضاربة
 ألفا وأخذ كل واحد ألفا بربما ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله
 ويضمن المضارب له نصف ما أخذته ولو اقتسما الرب ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب
 دفعت اليك رأس المال ثم اقتسما وقال رب المال ما دفعت لي رأس المال فالقول لرب المال
 والبيئة للمضارب من الوجهين ❶ وإن عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشتري
 وباع قصره جائز وإن علم بعزله والمال عروضا فله أن يبيعها ولا يمنع العزل من ذلك
 ثم لا يجوز أن يشتري بثمن شيئا آخر فإن عزله ورأس المال دراهم أو دينار قد نفست لم يجزله
 أن يتصرف فيها هذا إذا كانت من جنس رأس المال فإن لم يكن بان كان دراهم ورأس
 المال دينار أو على القلب له أن يبيعها بجنس رأس المال استقصا أو على هذا موت رب
 المال ولو طوفا بعد الزدة في بيع العروض ونحوها من الهداية ❷ المضارب إذا عمل في
 المضاربة الفاسدة فربح فالمال والربح لرب المال وعليه فهو دية وللعامل أجر مثل
 ما عمل ربح أو لم يربح أطلق أجرة المثل في الأصل لكن هذا قول محمد أنه يجب بالفاسد ما بلغ وعند

أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده أجز مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد أنه ضمن قبل المذكور قول أبي حنيفة بناء على مسألة الأجير المشترك أنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن هذا في نسخة الإمام السرخسي وفي الشافعي لا يضمن ولم يذكر الخلاف والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في أنه لو هلك المال لا يضمن ❶ دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالتصريف ثم دفع إليه أخرى مضاربة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهما العمل فيه برأيل فخلط المأين لا يضمن فإن وضع أو فوى فليس بمخالف وان ربح فيه ما قسمنا نصف الربح بينهما ونصفه اننا لو هلك ما إذا دفع إلى آخر مضاربة فإنه إذا لم يقل له عمل برأيل ليس له ذلك ولا يضمن بنفس الدفع إلى الثاني فإن عمل به الثاني فيه بالشراء والبيع صار الأول مخالفاً ولرب المال خيار في تضمين الأول وان ضمن الأول رجع على الثاني وصحت المضاربة بين الأول والثاني من الخلاصة ❷ ولو دفع إلى رجل ثمانمائة درهم وقال إذا تم لي ألف شاركك ثم قال بعد أيام تصرف بعماء عندك ليحصل لثامني قالوا هذا مضاربة فاسدة لجهالة الرجح فيكون أصل المال ورجحه للأحرر ولما مورأجر مثله إذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له عمل برأيل إلا أن معاملة التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخطون وأرباب الأموال ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس أن غلب التعارف بينهم في مثل هذا رجحت أن لا يضمن ويكون الأمر مجعولاً على ما تعارفون من مشقة الأحكام ❸ وليس للمضارب شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به كمن تبضع من الفصولين ❹ وفيه من الفصل السابع والعشرين يبيع المضارب ممن لا تقبل شهادته بأكثر من قيمته صحيح ولا يصح بفاحش الغبن اتفاقاً ولو يبيعه صح عندهما لا عند أبي حنيفة ولو بقيته يصح عنده أيضاً اتفاقاً الروايات عنه وما لا يتباين فيه قبل في العروض درهم (٢) وفي الجوان دة يارده (٣) وفي العقار دة وازده (٤) وقبل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ❶ لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت أنا خسمائة لم يصدق وهو ضمان لما أقر به هذه في الأقار من الاشياء ❷ المضارب إذا لم يق في يده من ماله شيء يقرم ما أنفقه من عنده في الفن الرابع من الاشياء ❸ أقر أو المضارب بشراء شيء جائز سواء كان قائماً بعينه أو مستهلكاً فؤدى غنمه من مال المضاربة هذه في الأقار من الرجح ❹ المضارب إذا باع جارية فاستولدها المشتري ثم استحق وأخذ المستحق الجارية وقيمة الولد رجع به المشتري على البائع المضارب والمضارب يرجع على رب المال إن لم يكن في المضاربة ربح فإن كان فيها فضل لم يرجع من قيمة الولد إلا بقدر رأس المال ونصيبه من الربح هذه في الاستحقاقات من الرجح ❶ مضارب أقر في مرضه بربح ألف فبات بلا بيان لم يضمن إذا لم يقر بوصول المال إلى يده ولو أقر بوصوله إلى يده يؤخذ من تركه كونه مجهولاً للأمانة كذا في أحكام المرضى من الفصولين ❷ المضارب لو قال قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلا نا

(٢) عشرة بعشرة ونصف (٣) عشرة بأحد عشر (٤) عشرة بأثنى عشر

الصيرفي ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرفي ما أودعني شيئا فالقول قوله مع
 عينه ولا شئ عليه ولا على وارثه ولومات الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب
 دفعه إلى الصيرفي إلا بقوله لا يصدق على الصيرفي وإن دفعه إلى الصيرفي بيته أو أقر من
 الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبيته يعني مات مجهلا كان ديناً في مال الصيرفي
 ولا شئ على المودع ولومات المضارب والصيرفي فقال ردده عليه في حياته فالقول قوله
 ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الخلاصة من الودعة وفيها أيضاً المضارب والمستبضع
 إذا خالف ودفع المال لينفق إلى حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاد مضارباً ومستبضعاً انتهى
 (الفصل الثاني في المباحضة) ليس للمستبضع شراء شئ بعد موت المالك ولو لم يعلم به **❦** أرسل
 بضاعة مع رجل إلى بلدة عند رجل آخر وقال له خذ بيئنا لاجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فأخذ
 بيئنا ووضع بضاعته فيه ثم أخرجه من ذلك البيت ووضعه في بيت نفسه فلو استوى البيتان
 حرزاً يبرأ وهذا ظاهر وأخذ البضاعة لوزن كها في حجرة في تلك البلدة وأغلق الباب لا يضمن
 إذا يلزمه حل البضاعة **❦** جماعة يخرجوا من بلدة وكان أكلهم ووزنهم في المساء فخرجوا
 ومعهم بضاعة فأودعها عند أحدهم ضمن أذلهم بصر بهذا القدر كل واحد عزلة من في
 عياله ولودفع إلى آخر بضاعة ليستذهب بها إلى مروجها في هذه البلدة وذهب بها إلى مروجها
 فلو أخذ الثمن لا يضمن للرضاء إذ حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يقدض ضمن قيمة المتاع لنفسه
 يبيع وتسليم ويضمن الثمن للمشتري لو هلك الثمن قبل قبضه في الطريق **❦** أبضعه مالا يشتري
 به شيئاً فشرأ فلم يتبأله الرجوع عن سرعة قبض البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصلها
 إلى المالك فأخذ هذا المال في الطريق ظمها ضمن المستبضع **❦** أبضعه مالا يشتري به شيئاً فعنه
 المستبضع إلى ميسار فشرى به السهماء بعته إلى صاحبه فهلك في الطريق لا يضمن
 المستبضع ولو بقل المالك أنه بضاعة والمستبضع يحميها ضمن إلا أن يشتري السهماء بمحض
 منه والفرق أن المستبضع وكيل فوض إليه الرأى فلا يضمن بدفعه إلى آخر وقال محمد
 استحسن أن يجعل البضاعة كضاربة **❦** كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن
 المضارب يملك يبيع ما شري والمستبضع لا يملك وكذا الإعلاء والإيداع والأبضاع فلو أبضع
 فماله ضمن أي ما شاء ولو سلم ورجع فكله لرب المال **❦** ولو أبضعه ألفاً يشتري به قنأ أو غيره
 فشرأ ببعضه وأنفق بعضه عليه لا يضمن وكذا في الكراء عليه ولو شري ب كله وأنفق من ماله
 كان متبرعاً وكذا المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المبيع ثم شري بالباقي أو أنفق في كراء
 أو نفقة في الشراء ضمن علم بموته أولاً وفي الاتفاق ضمن لو علم والآخر قياساً الاستحساناً
❦ باع البضاعة فشرى بها فقال رب المال أمرتني ببيع لا بشرأ وقال المستبضع شريت لك
 بأمرتك صدق رب المال بيمينه **❦** باع المستبضع خط فهو وكيل البيع جازعندهما لا عند
 أبي يوسف من الفصولين **❦** بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشتري رقيقاً
 بمال البضاعة ليس له أن ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة إلا بأمر القاضي هذه

﴿الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب﴾

المزارعة باطلة عند أبي حنيفة فإن وقعت فإن كان البذر من المزارع يقرم لرب الأرض
أجر مثلها وكان الخارج له يطيب له قدر بذره وما أنفق وما غرم ويتصدق بالباقي لأنه من
كسب خبيث لأنه رباه في ملك غيره وإن كان البذر من رب الأرض كان الخارج له ويقرم
للمزارع أجر مثل عمله والزرع يطيب له لأنه حصل في ملكه ذكره في الخفاف وفي الأجازة
والفتوى على قولهما التعامل بالناس وللاحتياج إليها والقياس بترك التعامل ولصحتها على
قولهما مشروط مشهورة في الكتب فلا حاجة إلى تطويل الكتاب بذكرها وإذا صححت فالخارج
على الشروط وإن لم يخرج شيء فلا شيء للعامل وإذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر
فلو كان البذر من رب الأرض فلهما أجر مثله لا يراعى على مقدار ما شرط عند أبي حنيفة
وأبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالنقما ما بلغ وإن كان من قبل العامل فلهما صاحب الأرض أجر
مثل أرضه وهل يراعى على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرنا كافي الهداية
وإذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا فلهما أجر مثله لأن وجوده في الذمة وعدم
الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف الهبة حيث لا يجب شيء للعامل إذا لم يخرج الأرض
شيئا لأن الواجب حينئذ المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس من أعمال
المزارعة يفسدها وعمل المزارعة كل عمل يثبت ويريد في الخارج وما لا يثبت ولا يريد
لا يكون من عمل المزارعة وشرط الحصاد والدياس والتذرية على أحدهما يفسد من أيهما
كان البذر ومن أبي يوسف أنه يجوز شرطه للتعامل وبه أفتى مشايخ طنج كرام من الوجوه
والكلام في المساقاة كالكلام في المزارعة ﴿والمزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر
قبل لقاء البذر والمساقاة لازمة﴾ دفع بذرا إلى آخر وقال له أزرعه في أرضك على أن يكون
الخارج كله لك فهذا اقترض لأهنية وإن دفع البذر بزرعه في أرضه على أن الخارج بينهما ففي
مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من الصغرى ﴿وإذا فسدت المزارعة فامتنع
صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على
العمل إذا كان عذر تفسخ به الإجارة تفسخ به المزارعة ولو امتنع رب الأرض والبذر من
قبله وقد كرب المزارع الأرض فلا شيء عليه في عمل الكراب قبل هذا في الحكم فاما فيما بينه
وبين الله يلزمه استرضاء العامل من الهداية ﴿مخرا المزارع الأرض ثم تقضت المزارعة فلو
كان البذر للمزارع فلا شيء على رب الأرض لأنه مخرها لنفسه ولو كرب الأرض فله أجر مثل
عمله بحكم إجارة فاسدة إذا لحق له في هذه الحالة في الخارج كذا في الجامع الأصغر وفي كتاب
خلاصة المفتين وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الأرض إذ ليس للمزارع عين مال
فإنه في ملكه كذا في القصولين من أحكام المزارعة ﴿ترك الأكار في الزرع حتى فسد الزرع

ضمن وتعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزراع في ذلك اليوم تقوم الارض من روعة وغير
 من روعة فيضمن نصف فضل ما بينهما باختلاف ما لو منع الماء عن أرض رجل حتى هلك زرع
 عطشا لم يضمن المانع شيئا ولو أنكره لا كارسقيه تأخير ما يفعله الناس لم يضمن ولو تأخير غير
 متعارف ضمنه ولو ترك الزرع حتى أصابته آفة من كل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضرا
 وأمكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن ولو لم يمكنه دفعه ولو أكله الجراد ضمن لو أمكنه طرده والا فلا
 فال حاصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بدونه ترك شد شجرة يضرها البرد
 كشجرة النخيل والكرم أو أخره حتى أصابها البرد ضمن لو قال للداكار أخرج البرالي الصعراء
 لأنه رطب فخرقه فسد ضمن ❀ الا كالتورك الكرم ولم يترك أحد يحفظه فدخل الماء
 وسقط حائطه وهلك الزراعيين ضمن قيمة الزراعيين لا الحائط اذ يجب عليه حفظ الزراعيين
 لا الحيطان ولو على الزراعيين غيب لا يضمن اذ حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار
 والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه فيقوم الكرم مع
 الغيب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما ❀ لو قال رب الارض للداكار (٢) بروأبيار
 وزمين وابنيه وأكرم رب الارض آب أدرد وامره بالسقي فاني ضمن بالاجماع وفي فوائد
 صاحب المحيط الا كالتورك لم يسق الزرع حتى فسد اختلاف المشايخ فيه واختار انه يضمن وما
 كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى يقسمها وما كان قبل بلوغه مما
 يصلح به الزرع فهو على العامل ولو بعث الاكارم في يده من يقر المالك الى السقي لا يضمن
 هو ولا الراعي ❀ لو قال رب الوضعية لا كاره اخرج هذا البرالي الصعراء أو هذا الجوز وهذا
 الجوز فانه رطب فخرقه فسد لو قبل الاكارم من رب الضبيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز
 والبر والفاصل له قال الفقيه يعني اذ لم يجد من الرطب مثلا ضمن القيمة ❀ لو زرع المزارع
 خلاف ما أمر به بصير مخالفا أضرب ذلك بالارض أم لم يضر بخلاف الاجارة الجلة من الفصولين
 واحدة هذه في الاجارات من البرازية ❀ لها حنطة ربيعية في خاية وغرفية في أخرى
 فأمرت أختها ان تدفع الى حرائها الخريفية فأخطأت فدفع الى ربيعية ثم أرسلت الامرأة
 بتها مع الحرائ لتنتقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذر هافم ثبت ثم تبين انها ربيعية تضمن
 أي الثلاثة شامت لانها أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحرائ غاصب الغاصب
 وهذا دقيق حسن يخرج منه كثير من الوقائع هذه في الغصب من القيمة ❀ غصب أرضا
 ودفعها الى آخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم ينبت حتى أجاز
 رب الارض على ما شرطه عليه الفاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصه رب الارض
 من الزرع فما نقصت الارض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما قصها قبل ان يجيز
 ذلك رب الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند أبي حنيفة ولو نبت الزرع
 فصارت له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة فما يحدث فيه من الحب وجميع ذلك للغاصب

(٢) اذهب وات بالماء واسق الارض واما ان جامد الارض بالماء

والمزارع على شرطه ما ولو دفع الغاصب بينهما أرضاً بالنصف على أن البذر من الدافع
فبذرها أو لم يبذرهما أو بذرها فخرج زرع فصار بينهما نصفين ثم أجاز رب المزارعة فأجازته
باطلة وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز من ذلك
ما لم يكن يزرع الزرع الذي نبت بعد إجازته فإن كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض
الإجازة استحقاقاً فإن كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة وأراد أن
يأخذ أرضه بعد ما قبل الزرع ولم يستحصدها ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب انحرص له أجر مثل
أرضه فيبقى حتى يستحصده الزرع وسلت الزعارة بين المزارع والغاصب من الخلاصة ولو دفع
أرضاً وبذرها أرضاً بالنصف فزرع العامل فبنت أو لم تبنت ثم سقاه وقام عليه رب الأرض
حتى استحصده بغير أمر المزارع يكون الخارج بين رب الأرض والمزارع ولو لم يزرع حتى زرعه
رب الأرض وسقاه حتى بنت ثم قام عليه المزارع حتى استحصده فخرج رب الأرض والمزارع
متطوع لأن رب الأرض بالتدبير والسقي صار مسترداً للبذر وناقضاً للزراعة فانتقضت حكماً
لعمله لا قصد الكرب المال إذا أخذ رأس المال بغير إذن المضارب وتصرف فيه ويرجع صار
ناقضاً للمضاربة ولو لم يسقاه ولم يثبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده فخرج
نصفان لأن سقي المزارع حصل باذن رب الأرض فلا يصير ناسخاً للزراعة السابقة فوقع
عمله على المزارعة فبنت الزرع مشتركاً بينهما ورب الأرض لا يصير ناسخاً للزراعة بالبذر
بدون السقي بغير أمر العامل لأنه غائب وفضح العقد حال غيبه المزارع لا يصح قصد اودالة
كافي الوكيل بالبيع ولو كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسق ولم يثبت حتى سقاه رب
الأرض وقام عليه حتى استحصده أو بذره رب الأرض ولم يثبت ولم يسقاه حتى سقاه المزارع
وقام عليه فخرج بينهما ولو كان رب الأرض بذره وسقاه حتى بنت ثم قام عليه المزارع
وسقاه فهو رب الأرض ويضمن البذر والمزارع متطوع في سقيه وخروج الطلع في التخل
تكمروج الزرع ونباته في المزارعة حتى لو سقي صاحب التخل تخله بغير أمر العامل وقام عليه
حتى طلع طلعه ثم سقاه العامل وقام عليه حتى صار قرا فجميع ذلك لصاحب التخل كذا في
الوجيز قال في القصولين فالخاصل في هذه المسائل أنه لو كان البذر لرب الأرض أو المزارع
زرعه أحدهما بلا إذن الآخر ونبت الزرع أو لم يثبت حتى قام عليه الآخر بلاذنه حتى
أدرك في كل الصور يكون الخارج بينهما إلا في صورة واحدة وهي أن يكون البذر لرب
الأرض وزرعه ربها بلاذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع في هذه الخارج كله لرب
الأرض وما يتصل بهذه المسائل دفع أرضاً وبذرها أرضاً إلى رجلين ليعملافيه فكريهاها
وزرعه أحدهما فلاشأنه لو زرع بلاذن الآخر فلن لم يزرع نصيب انتهى في لومات المزارع
بعد الاستحصاد ولم يوجد الزرع ولا يدري ما فعل كان حصه رب الأرض في مال المزارع من
أيهما كان البذر لأنه مات مجهولاً لا مائة في يده وكذلك إن مات العامل بعد طلوع الثمر بلغ
أو لم يبلغ ولم يوجد في التخل شيء هذا إذا عرف خروج الثمرة ونبت الزرع وإن لم يعلم لا يضمن

شيئاً ❶ دفع الى عبد أو صبي أو محجور أرضاً وبذرا من أرضه بالنصف فالخارج نصفان
 استخساناً كالأجر نفسه لزراعة بالدرهم ومما العمل به ولو مات العبد حنت أنه أوفى
 عمل الأرض ضمن صاحبها قيمته والزرع كله وإن مات الصبي من عمله في الأرض قبل
 استحصاء الزرع ضمن مائة صاحب الأرض وبنيه وإن مات بعد الاستحصاء لا يضمن وتكون
 حصه الصبي لورثته من الوحيز ❷ لو مات رب الأرض قبل الزراعة بعدما كرب الأرض
 وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلة ما عمل وإذا فسخت المزارعة بدين
 فادخل حلق صاحب الأرض فاحتاج الى بيعها جاز وليس للعامل ان يطالب بما كرب الأرض
 وحفر الانهار بشئ ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم تبسج الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع
 وإذا انتقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض
 الى ان يستحصد والنفقة على الزرع عليه ما في مقدار حقوقه ما حتى يستحصد فإذا أنقض
 أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضي فهو متطوع من الهداية ❸ نبت الزرع فمات رب
 الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع يبقى العقد الى الحصاد ولا يجب شئ من الأجر على
 المزارع ولو مات قبل الزراعة بعدما عمل في الأرض بان كربها وحفر الانهار انتقضت
 المزارعة ولا يغرر ورثة رب الأرض للمزارع شيئاً ولو مات بعد زرع وقبل نباته في انتقاض
 المزارعة خلاف فلونقضت والزرع بطل ترك الأرض بيد المزارع الى الادراك بأجر مثل
 نصف الأرض (قلت) يعني إذا كانت المزارعة بينهما نصفين وأبى فعلى المزارع أجر مثل
 نصيبه من الأرض الى الحصاد ولو دفع زرعاً في أرض صار قلاماً معاملة أو تخلفه طلع فلومات
 أحدهما بعد العمل حتى انعقد به وزاد الطلع بعده يبقى العقد بينهما وبين ورثة الآخر
 فلومات قبل ان يزيد الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولم يرجع أحدهما على الآخر
 والزرع والتمركه للمالك أو لورثته اذ ليس للعامل حق حتى يجب استيفاء العقد صيانة لحقه
 ولومات عامل الكرم بعد حدوث القيلة فلورثته حصته لا لومات قبل الحدوث كذا في
 الفصولين من أحكام المزارعة ❹ ألقى حب القطن في أرض الغير فصبها ونبت فبراه مالك
 الأرض فالجوزفة للغائب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهده رضاه الا اذا ظهر ان
 تعهده للغائب هذه في الغصب من الغيبة ❺ زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان
 الأرض قال نصير ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها وبكم تستأجر بعد استعمالها فيجب عليه
 نقصان ذلك وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري بعد استعمالها
 فيجب عليه نقصان ذلك قال تأويل المسئلة انه زرع بطريق الغصب زرع أرض الغير بغير أمر
 فان نقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل أن يرد الأرض الى
 صاحبها يبرأ من النقصان وان زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه أبو الليث قد قبل يبرأ في الوجهين
 كافي الغيب اذا زال قبل القبض أو بعده لا يبقى للبشترى حق المصومة من الخلاصة
 ❻ غصب أرضاً وزرعها طناً فزرعها بها شيئاً آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي

بذر أرضه براقدوها آخر شهر انقصاره ستم لكبار الاول فلو شاء خفنه برامد زواقي الحال
يعني تقوم الارض مبذورة وغير مبذورة فيضمن الفضل ويصير البر المبدور ملكا للثاني ولو شاء
صبر حتى يميز البر من الشعير فيؤمر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استقصى الشعير
لمالك والبر لمالك ولو سقاها ربهما من بذرهما فبذبت فالزراع كله لب الارض وعليه الشعير
لصاحبه وكذا لو غصب أرضا فزروعها ثم زرع آخر فالزراع كله للثاني وضمن الاول مثل بذره
ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولين ٢ زرع الاكارسين بعد
مضي مدة المزارعة جواب الكلب انه لا يكون مزارعة فالزراع كله لكار وعليه ان يتصدق
بما فضل من بذره وأجره بل عمله وهكذا كفا يغتوى بضاري وقيل يكون مزارعة وقيل
لو كانت الارض معدة للزراعة بأن كان ربهما من لا يزرع نفسه ويدفعهما مزارعة كذلك على
المزارعة فرب الارض خصه على ما هو عرف القريه لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم
وقت الزراعة انه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فان من أجاز
غيره بلا أمره ولم يحزمه ما وقد زرعها المستأجر فالزراع كله للمستأجر لا على المزارعة وان
كانت الارض معدة للزراعة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر بأي جهة زرعها أو سكنها
أهدت للزراعة أولا على هذا استقر قولي عامة المتأخرين من الفصل الثاني والثلاثين من
الفصولين وفيه أيضا من الذخيرة لكن في غير ذلك الفصل من زرع أرض غيره بلا أمره
يجب الثلث أو الرابع على ما هو عرف القريه كذا أجاب على السغد وفيه رواية كتاب
المزارعة سئل الشيخ الامام برهان الدين (٢) در دجی که مهور دست کدایشان غله کارند
وحصه زمین سه بل یا چهار بل بدهند کسی به وجه کدوری کشت غلته واجب شود یا بی اجاب
شود انتهى (قلت) وقدمت في غصب العقار ٢ لو قال لرجل اسقي يوما من نهر لاسقبت
يوما من نهری لا يجوز ولا يضمن لما أخذ من شربه لان الماء مباح بأصل الخلقة ويدخله
في النهر لا يصير ملكا ولهذا لم يملك استهلاكه بالشفقة فاذا استهلكه بجهة أخرى لا يضمن من الوجيز
٢ وفي الفصولين لو زرع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن انما ملك البئر لا ملك الماء بخلاف
ما لو صب ماء من الحطب فانه يؤمر بالملائه لانه ملكه اه ٢ لو سقى زرع من شرب غيره بلا
أمره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو اختيارنا في الاسلام ذكره في القدر
والقدر قال في البرازيه والخلاصة والفتوى على انه لا يضمن ٢ المزارع اذا بحث حماره
الى رب الارض على يد ابن له فنعى صاحب الارض الابن أن يذهب بالحمار فاستعمله الابن في
حاجته فضاء الحماران كاي الابن بالثا لا يضمن وان كان مسغرا ضمن هذه في الغصب من
الخلاصة ٢ منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضبعة حتى ييسر زرعها لا يضمن هذه في

(٢) في قرية معناه فيها زرع الفسلة على ان أسرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع
رجل بطريق الاكرية يجب الفسلة للمعهور اعطاها أم لا اجاب يجب

القصب من القنبه ❊ وسلم حاره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام واتقطع جله
 ووقع في المقرات وهي مجتمع مياه المطروحات لا يضمن هذه في الجبايات من القنبه ❊ زرع
 بين اثنين أبي أحدهما أن يثق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال لا آخر أن يثق أن يثق
 بنصف الثقة في حصة شريك فلواثق ولم يخرج الزرع مقدرا ما أثق هل يرجع على
 صاحبه بنصام نصف الثقة أم بمقدار الزرع ذكره في المزارعة وفرق بين ما إذا أثق صاحب
 الارض وبين ما إذا أثق المزارع وفي واقعات التاطي نخل أو صي لرجل بأصلها ولا آخر ثمراها
 فالثقة على صاحب الثمر فإن لم يترسنه فإلى صاحب الثمر الاتفاق فأتفق صاحب الرقبه بقضا
 أو بغير قضاء ثم أترسنه أخرى فإن صاحب الرقبه يرجع فيما أثق ولا يكون متبرعا ولو
 دفع غخلا مقاطعة فبات العامل في بعض السنة فأتفق رب الفضل بغير أمر القاضى لا يكون
 متبرعا ورجع به في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فأتفق رب الفضل كان متبرعا إلا أن يكون
 بأمر القاضى ومن خلف قال سألت محمدا عن حوث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه قال
 أجبره على ذلك قلت فإن فسد الزرع قبل أن يرتفع فأبى أن يسقيه قال لا ضمان عليه قال أبو
 الليث الكبير رحمه الله به تأخذ وكان ينبغي أن يرفعه الى السلطان فإذا رافعه الى السلطان ثم
 منه بذلك فإنه يضمن إذا فسد كذا في الصغرى من القنبه ❊ لو أخذ ثلاثة أراضيا نصف
 ليزرعوها بالشركة فغلب أحدهم وزرع اثنان بعض الارض براخضر اثنان وزرع بعض
 الارض شبرا فلو كان ذلك باذن كل واحد منهم فالبر بينهما ويرجع رب البر ثلث البر على الثالث
 والشعير بينهما أيضا أو يرجع هو أيضا عليهم ما بثى الشعير الذي يذبح به يدفع نصيب رب الارض
 ولو فعلوا بلا اذن فالبر ثلثه لرب الارض وثلثاه لهما وبغيرمان نقصان ثلث الارض وأما رب
 الشعير فحصة أسداسه وله لرب الارض سدسه لان ثلثي الشعير زرع غصبا فهو له وثلثه زرع
 بحق وعليه نقصان الارض في ذلث ثلثي ذلك كذا في الفصولين من أحكام المزارعة ❊ عامل
 الخراج لو أخذ الخراج من الاكل وروب الارض غائب ظاهر الرواية انه لا يرجع على رب الارض
 كذا في الذخيرة وفي فوائد النسق يرجع والمشتري كما كان وكذا الجواب في الجباية لو أخذ
 العامل من المستأجر أو من غلة داره كذا في الفصولين من آخر أحكام العمارة في ملك الغير
 ❊ رجل له فوبه ما في يوم معين من الأسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في فوبته ذكر الامام
 البردوى ان غائب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا وكذا لو أراد سقى
 زرع من مجرى له فجاء رجل فغصبه الماء ففسد زرع قالوا لا شيء عليه كالموضع الراعى حتى
 ضاعت المواشى من الخلالة ❊ زك أرضه المزروعة بيزره فرباه رجل باذن الوالى حتى
 استحصه فخرج لصاحب البذر ولا يضمن ما أثق المولى ولكنه اذا أدى الخراج يرجع به على
 رب الارض كذا في القنبه من الزكاة ❊ رجل أراد سقى أرضه فغصبه انسان حتى فسد زرع
 لم يضمن هذه في القصب من الخلالة ❊ اشترى حصة ماء وأشرف على الادوال فقال
 للبائع لاسقه فان السقى بضره فقام وجب الغيب يضمن النقصان ان سقاه شيئا غير معاد

١ أحرأرضه من رنبل بحنطة فلأحصد المستأجر زرعوه وداسه منه المؤجر من نقله ليدفع
 الاجرة فافسد المطر لا يضمن ٢ غرس في أرض الغير بغير اذنه فالشجرة للغارس وبتسدين
 بما زاد على قيمة غرسه ولو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الأرض
 ثمنها بالقيمة ولكن يهرم الغارس نقصان الأرض ان ظهر وقال أبو الليث ملكها بالقيمة
 ان أصغر القلع بالأرض وقيل قيمة شجرة لغيره حتى القلع في الغصب من القسيبة ٣ رجل
 غصب أرض رجل وزرعها حنطة ثم اختصها وهي بذرت نبت بعد فصاحب الأرض بالتأجير
 ان شاء تركها حتى تنبت ثم يقول له اقلع زرعنا وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه يره عن
 محمد تقوم الأرض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر واختار انه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في
 أرض غيره ٤ رجل زرع في أرضه شعيرا وجاء آخر فزرع عليه حنطة بغير أمر صاحب
 الشعير فهو لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الأرض من زروعة وغير
 من زروعة ٥ رجل زرع في أرضه براد لم ينبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى رب الأرض
 فنبت الزرع فبلى الذي بذر الشعير قيمة برمبذور في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البذر
 والشعير مخلوطا مبذورا لانه استهلكها بالسقي ٦ رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى
 بذره فيها وسقى الأرض أو ألقى بذره فيها وقلب الأرض قبل ان ينبت بذر صاحب الأرض
 أولم يقلب وسقى الأرض فنبت البذر ان فأنبت يكون للآخر عند أبي حنيفة وعليه للآخر
 قيمة بذره ولو جاء صاحب الأرض وألقى فيها بذر نفسه نالته وقلب الأرض قبل ان ينبت فيها
 البذر أولم يقلب وسقى الأرض فنبت البذر كلها فأنبت من البذر كله وعليه للغاصب
 مثل بذره مبذورا في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتا لما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر
 وألقى بذره ان لم يقلب ونبت فالجواب كذا كرنا فان قلب ان كان الزرع النابت اذا قلب مرة
 أخرى ينبت فكذلك وان كان لا ينبت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعه نابتا وفي متفرقات
 أبي جعفر ورجل بذر في أرضه فجاء آخر فسقى تلك الأرض حتى أدرك الزرع فان الزرع في
 القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذورا في الأرض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد
 البذر في الأرض وان سقاها به لما فسد البذر في الأرض قبل ان ينبت نباته قيمة ونبت بسقيه
 فان في القياس عليه نقصان الأرض تقوم الأرض مبذورة وقد فسدها وتقوم غير مبذورة
 فيغرم التقصان والزرع للساقى وان سقاها به لما نبت الزرع وصار له قيمة الزرع يوم سقاها
 فالزرع للساقى وان سقاها به لما استنقى الزرع عن السقى لكن السقى أجوده فان الزرع
 لصاحب الأرض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث
 الاجنبى الساقى منطوع ولا شيء له ٧ أرض بين رجلين غاب أحدهما لشريكه ان زرع
 نصف الأرض ولو أراد العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى أبو يوسف
 عن أبي حنيفة انه ليس للماض ان يزرع بغير حصته هذا اذا كان أحدهما غائبا وان كان
 حاضرا فزرع أحدهما الأرض المشتركة بغير اذن شريكه وسقاها قال في التوازل ان كان

الزراع لم يدركوا شريكه ان يحاسم الارض فما وقع من ذلك في نصيب الزارع أقره وما وقع في نصيب الآخر أمر بطلعه وضمنه التقصان وان أدرك الزارع أو قرب من الادراك عزم تقصان نصف الارض وان لم يحاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذور والزراع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النياب لا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام قائلوا ان كان الارض تنفعها الزراعة أو لا تنفع ولا تنقص فله ان يزرع الكل فاذا احضر الغائب كان له ان يتنفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راخيا دالا لانه وان علم ان الزرع ينقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها أو يزيد قوتها لا يكون للمحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا **❦** اذا مات رب الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع استحسانا هذا اذا قال المزارع أنا لا أقطع الزرع وان رضى المزارع بقطع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا اخذ المزارع القلع فلورثة رب الارض خيارات ثلاث ان شاؤا قلعوا الزرع والمقاييس بينهم وان شاؤا اتموا على الزرع بأمر القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاؤا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزراع لهم فان مات بعد المزارعة قبل النياب اختلف المشايخ فيه ولو لم يمت لكن المزارع آخر الزراعة حتى انقضت السنة والزراع قبل فارد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع ليس لرب الارض أن يقطع ويثبت بينهما الجارة في نصف السنة حتى يستحصد والعمل بينهما نصفان حتى يستحصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع فرب الارض خيارات ثلاث على ما ذكرنا واذا انقضى بعد انتهاء المدة بأمر القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت مدة المعاملة والتم لم يدركوا أبى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة **❦** اذا هرب المزارع في وسط السنة والزراع قبل فانقضى عليه رب الارض حتى استحصد يرجع على العامل بما انفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على علمه **❦** زرع فوما وأخذ بعضها من الارض وبقي البعض مقلوعا أو غير مقلوع حتى ثبت فهو يمينه وبين رب الارض على الشرط فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الارض فنبت زرع آخر فهو بين الاكاره ورب الارض بما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكاره افضل من نصيبه وان نبت بسقى رب الارض ومؤنته فهو له وبعد ذلك ان كان للعب قيمة ضمن والا فلا شيء عليه وان سقاه أجني كان منطوعا والزراع بين الزارع ورب الارض على ما شرطنا قال رحمه الله هذا جواب الفقيه أبي الليث وجواب الفقيه أبي جعفر قد ذكر في الفصل الاول في مزارعة مبسوط الامام الطواويس اذا وقع الزرع وتناثر الحب وجاء انسان وسقاه أو أحدهما حتى نبت فانه يكون كله للساقى لانه بالسقى صار مسلكا حتى لو سقته السماء أو نبت بغير السقى يكون مشتركا بينهما **❦** اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاولى ايضا بالنصف فان تخرج بين رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا شيء للمزارع الاول ولو دفع الى الاول

على ان يعملها بسدرة على ان الخارج بينهما نصفان فدفعهما الاول الى آخر على ان يعملها
بسدرة على ان الاول ثلث الخارج والثلثان الثاني فالثلث لرب الارض والثلثان للمزارع
الثاني ويضم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل ثلث الارض ولودفع المزارع الارض الى
غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويضم
المزارع الاول لرب الارض أجر مثل جميع الارض ولو كان البسدر من رب الارض ليس له ان
يدفع الى آخر عارية لكن له ان يستأجر الاجراء بماله فلودفع مع هذا عارية من غير ان
رب الارض فالمزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولا شيء
لرب الارض ولرب الارض والبسدر أن يضمن بذره أيهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على
الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انتقصت الارض ضمن النقصان الثاني بالاجماع
وليس له أن يضمن الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف على القول الآخر هذا اذ لم يأذن له
رب الارض اما اذا أذن له في ذلك امانا أو دلالا فبان قال له اعمل فيه برأيك فدفعت له عامل آخر
معاملة فعمل فيه فمخرج فهو لصاحب التخييل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك
الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل
الآخر في أمر خالف فيه الآخر الاول فالضمان لصاحب التخييل على العامل الا خبر ولا يضمن
العامل الاول ❀ رجل دفع كراما معاملة فلما أغمر الكرم والدافع وأهله يدخلون وبأكلون
ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن والضمان على
الذين أكلوا وان كان باذنه وهم من تجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن
لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن في التوازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه
لا ضمان عليه أيضا قال في القنية وهذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركة أو كان
الزرع بين الاكاره وصاحب الارض أو بين شريكين وأصحاب أحدهما يدقون السنابل
قبل الدياس وينفقونها اما اذا باع غمار كرمه ثم أصبح له كرويا أو كرويا كان الثمار ينبغي أن لا يضمن
صاحب الكرم ما أكلوا باذنه وان كان تجب نفقتهم عليه لانه ليس له أن يأخذ من هذه
الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول انتهى ❀ وان حصد الزرع وجمعه من غير اذن
الدافع ومن غير ان يشترط عليه ضمن حصة الدافع ولو شرط عليه فتعاقل حتى هلك الزرع
ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك يضمن لانه يجب عليه قبوله
فاذا ترك فقد ضيعه ❀ لو قال للكار خذ الجوز أو الحنطة الى الصمراء لانه رطبة فخرق فسد
ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك الشدي بمنزلة السقي ولو ترك حفظ الزرع
حتى أفسده الدواب ضمن وان لم يطردها لم يجراد حتى أكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده
ودفعه فاذا لم يدفع ضمن ❀ وفي الفتاوى للنسفي اذا كان بقر المالك في يد الاكاره فبعضها مع الزاوي
الى السرح فضع لا يضمن هو ولا الراعي البقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطربت
الروايات من المشايخ في هذه المسئلة لو ترك البقر يرحى اختلاف المشايخ فيه هذه الجملة من

الخلاصة سوى المنقول من القنية **❦** الا كان يستعمل بحر صاحب الارض فلما فرغ من
 العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر رعى فجاء سارق ومعه مرقع مع قمر القربة ولم يقدر
 الا كاره على القنبص **❦** اجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الا كاره وغيره **❦** اجاب بأنه لا يضمن وعليه
 الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لاضمان عليه ولا على
 الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والمصحح ما اجاب به الامام النسفي رحمه الله
❦ دفع الامتجار عاملة على ان تقوم عليها ويشد منها المحتاج الى الشد فخر الشد حتى اصابها
 البرد وهي اشجار وان لم تشد يضر بها البرد يضمن العامل قبة ما اصاب البرد **❦** ومن الثاني زرع
 بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع بعد دفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع
 عنه فعليه الضمان **❦** دفع أرضه مزارعة الى محجور وهلك العبد من العمل ان كان
 البذر من العبد لاضمان على رب الارض وان كان من ربهما يكون مستأجر افيكون عمله
 لرب الارض وان كان من العبد يكون مستأجر افي الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا
 يضمن اذا هلك **❦** غرس نالة على نخرة قرية فطلمعت والغارس في عيال رجل يحذمه فقال
 المحذوم للغرس لي لانه خادمي فان كانت النالة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله
 يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة للرجل وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يفرسها باذنه
 ففيه للغارس وعليه قيمة النالة لصاحبها لانه يملكها بالقنية **❦** قلع نالة انسان وغرسها وراها
 ففيه للغارس بالقيمة من البرازية **❦** استأجر أرضا ودفعها مزارعة ففكرها المزارع ثم المستأجر
 أجرة من آخر قبل ان يذرها المزارع مع ان كان البذر من المستأجر وللمزارع ان يطالب
 المستأجر بأجر مثل عمله لو لم يشرط على الحراث **❦** حفر النهر لا يجبر عليه أجر ما حفر
❦ مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما
 لان الخلط بالاذن **❦** نجم الائمة البخاري السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له
 قيمة والا فلا شيء عليه **(٣)** قاضي غلام غزى سرقين كله لرب الارض قال استاذنا وهو
 الاصول فان المزارع لا يجمع سرقين لنفسه بل ليقتبه في أرض رب الارض عادة الحر اوف
 الذين عليهم فرض لادب الاراضى بسواد البلد يخرجون السرقين من قبل الادخال في
 الارض الا اذا قل له رب الارض خذ السرقين من مكان كذا بعينه فحينئذ يكون له حصصة
 الامر الذي يقال ذرات الارض يضمن بترك الحفظ كدسه ليل اذا كان الحفظ عليه متعارفا
 من القنية **❦** رجل اناث شرب انسان بان سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البرزوي
 يضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للسرخسي انه ينظر بكم يشترى لو كان يبعه
 جائزا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى من الخلاصة **❦** يجوز دفع الجدة من
 الطبايض التي في بلاد نالشفة كلاما ولو سقى أرضه فانجمد الماء فيه ففعل أحد دفع ذلك
 الجدة الا اذا أخذ أرضه ليعيد الماء فيه **❦** الساقى من البئر لا يملك بنفس ملء الدلو حتى يغيبه

(٣) قوله قاضي غلام الخراج القنية وقهر العبارة منها

عن رأس البرنخا لا للمجدد المحطوب على الخطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده
ويجمعه حتى ثبت له الملك من القنينة

﴿الباب الخامس والعشرون في الوقف﴾

الناظر اذا مات بمجهلا غلات الوقف لا يضمن اما اذا مات بمجهلا مال البدل فانه يضمنه ومعنى
ضمناه صبر ورثته وبناني تركته كما في امانات الاشياء وفي قاضيان اذا شرط الواقف
الاستبدال بنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف وعلى الاستبدال فلو باع أرض
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون ديناني تركته ولو باعها وحب الثمن
صحبت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة انتهى ﴿المتولى
اذا خلط أموال الاوقاف المختلفة يضمن الا اذا كان بأمر القاضي ولو خلط مال الوقف بماله
نفسه لا يضمن وقيل يضمن ولو أنفق مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة برأته انفاقه في
التعمير وان رفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه من
أمانات الاشياء وفي قاضيان متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه
ثم أنفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هذا جائز ويرأى عن الضمان
قال ولو خلط من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل انتهى ﴿وفي
الخلاصة مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلتها وان خرب حافوت منها فلا بأس
بعمارتها من غلة حافوت أخرى وان كان الواقف واحداً ومختلفاً ولو خلط المتولى دراهمه
بدراهم الوقف صار ضامنا وطريق خروجه من الضمان التصرف في حاجة المسجد والرفع الى
الحاكم انتهى وفي القنينة لو أذن القاضي للقسم يخلط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز
ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف الوصي اذا خلط مال الصغير
بماله لا يضمن ﴿قيم يخلط غلة الرهن بغلة البواري فهو سارق خانن انتهى ﴿قيم الوقف اذا أنفق
من ماله على الوقف ليرجع في غلته فله الرجوع من مشغل الاحكام ﴿وللمتولى ان يفعل في
المسجد من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن
ولو فضل من مال نفسه لا بأس به هذه في كراهة استقبال القبلة في النخل من الهداية ﴿وليس
للمشرف على القيم ان يتصرف في مال الوقف وقيل ليس للمتولى ان يضع للمسجد بادخانه ٣
وقيل لو فيه نكثير الجساعة فله ذلك وللمتولى ان يتخذ سطح بيت الوقف حصوا لو كان يريد في
أجرته ولو كان المتولى أميناً فاستأجر من يكتب حساباً فالأجر يجب في ماله لا في الوقف من
الفصولين ﴿مسجد يابى على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول
المسجد للقيم ان يأخذ غلته على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذا لم يكن فيه ضرر ولا هل
الطريق ﴿وللمتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد سلماً ليصعد على السطح يطينه وكذا

يعطى الذى يكس النخل أو التراب وينقله من المسجد **§** رجل قال جعلت حجرتي لدهن منراج
 المسجد ولم يزد على هذا صارت الخجرة وقفا على المسجد اذا سلها الى المتولى وليس للمتولى أن
 يصرف غلتها الى غير الدهن **§** قيم المسجد أو الوقف اذا دخل جندوا في دار الوقف ليرجع
 في غلتها ذلك لان الوصي لو أخفق من ماله على التيمم لذلك فكذا القيم والاحتياط ان يبيع
 الجند من آخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف **§** مسجد يجنبه ماء انكسر حائط
 المسجد من ذلك الماء ينبغي لأهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليأمر أهل النهر
 باصلاحه حتى اذا لم يصلحوا وانهدم حائط المسجد ضمنوا قيمة ما انهدم لانه لما أشهد عليهم
 صاروا ملتفتين بترك الاصلاح من الخلاصة **§** اذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء
 أو على المسجد الجامع ثم ناب الاسلام نائبة بان غلبت جماعة الكفرة فاحتج في ذلك الى مال
 لدفع شرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للعالم ان يصرف ذلك على وجه
 القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك ديناً **§** مسجد غلته كرا الواف
 في وقفه ان القيمة تشتري بذلك الغلة حنافة لا يجوز للقيم أن يشتري ولو اشترى يكون ضامناً
§ قوم عمرو أرض موات على شط جيصون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول
 محمد ما بالجيصون ليس ماء الخارج وقرب ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان فاطلق
 السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا
 الرباط وقرب هذا يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن ان
 يأخذ من ذلك العشر الذى أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر لو كان المؤذن محتاجاً
 لطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرفه الى الفقراء لاغير
 ولو صرف الى المحتاجين ثم أنفقوا في عمارة الرباط جازو يكون ذلك حسناً **§** رباط على باب
 قنطرة على نهر عظيم غربت القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون
 القنطرة لا يمكن المجاورة هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان
 الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا **§** متولى الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط
 في حاجة نفسه قرضاً قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغي ان يفعل ولو فعل ثم أنفق في الرباط رجوت
 ان يبرأ وان أقرض ل يكون أحرز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون واسعاً له ذلك
§ رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثلث ثم ماتت
 فاحتاج ولده قال هلال لا يعطى لولده من القسمة شيء الا اذا كان الوقف في محنته ولم يصف
 الى ما بعد الموت ثم ماتت وفي ولد الواقف فقراء فحينئذ يكون للمتولى ان يدفع الى كل واحد
 سهماً أقل من مائتي درهم وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئاً لا يضر المتولى
 لانه يمنع غفارا اقبالهم وكذلك قالوا في الذى وقف ضبيعة في محنته على الفقراء ثم ماتت وله
 ابنة ضبيعة **§** لا يفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها من قاضيهان **§** من رضى
 وقف دار على حرمه جاز من الثلث ولو لم يخرج منه وأجاز له الورثة جاز ولم يجز وبطل فيما

زاد على الثلث ولو أجزأ بعضهم لا بعضهم جاز فخره ما أجيز بطل الباقي الا ان يظهر للبيت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل ومن لم يجزه ولو باع نصيبه قبل ان يظهر للبيت مال آخر لا يطل بيعه ويضم قيمة ذلك ويشتري بها أرضا ويوقف على ذلك الوجه كذا في الوقف من أحكام المرضى من القسولين **❦** ولو أبرأ القيم المستأجر من الاجرة بعد غلام مدة الاجارة نصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن **❦** وللمتولى صرف شيء من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف وامراج السراج الكثيرة في السكن والاسواق لبسلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن اذا أسرف في السراج في شهر رمضان ولبسلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكة أو السوق **❦** ولو اشترى من مال المسجد شعاعا في شهر رمضان يضمن وهذا اذا لم ينص الواقف عليه أو صي بثلاث ماله على ان ينفق على بيت المقدس جازر ينفق في مرابحه ونحوه قال هشام فدل هذا على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قتاديه وسرحه والنقط والزيت **❦** كتب الى بعض المشايخ هل القيم ان يشتري الماروح من مصالح المسجد فقال لا الدهن والحصر والمراوح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارته أو حامد الدهن والحصر من مصالحه دون الماروح قال رحمه الله وهو أشبه بالصواب وأقرب الى غرض الواقف **❦** انهدم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبه يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع الدهان يارده اذا لم يمكنه دفع ذلك الظلم **❦** اشترى القيم من الدهان دهنا ودفع الثمن ثم أفسد الدهان لم يضمن قال رضى الله عنه لو رأى القيم انه ان لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا سيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته بعشرة وعليه الزيادة **❦** ولو ضمن القيم مال الوقف باستئلا ثم صرف قدر الضمان الى المصروف بدون اذن القاضي يخرج عن العهدة **❦** قال رحمه الله والقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا بغير ذلك على الموقوف عليهم وقيل ليس له ان يستدين على الوقف للعمارة والمختار ما اختاره الصدر الشهيد وأبو الليث انه اذا لم يكن يد من الاستدانة يرفع الى القاضي فيأمره بما يختار ويرجع في الغلة وليس للقيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينيا لفرقه الى الفقهاء وان احتاجوا اليه **❦** لقيم ان يوكل فيما فوض اليه ان يعمم القاضي التفويض اليه والا فلا **❦** اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وأفتى محمد بن سلمة بانه يجوز وقيل هذا استحسن والقياس انه لا يجوز فيبني ان يشتري ويسع باع الحاكم **❦** ولو اشترى بالغة حافوا ليستقل ويبيع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز **❦** متولى الوقف اذا أبرق فادون أبر المثل قال الامام الحليل محمد بن الفضل على أصل أصحابنا ينبغي ان يكون المستأجر فاصبالا لان الخصاص ذكر في كتابه انه يصير فاصبالا يلزمه أبر المثل فقيل له أفتى بهذا قال نعم وجهه ما قل ان المتولى أبطل شميته ما زاد على المسمى الى غاي أبر المثل وهو

لا يملك الإبطال فيجب أجر المثل كلواجر ولم يسم شيئا وقال بعضهم ان المتأجر يصير غاصبا
عند من يرى غصب الغار فان لم ينقص شيء من المنزل وسلم كان على المتأجر الاجر لا غير
والفتوى على ما ذكرنا أولا ولا نه يجب أجر المثل على كل حال وعن القاضي أبي الحسن السعدي
وفي هذا قال رجل غصب دار سي أو غصب وقفا كان عليه أجر المثل فذا وجب أجر المثل لغة
فما ظنك في الاجارة باقل من أجر المثل من قاضيان في المتولى لو أسكن دار الوقف بلا أجر قبل
لا شيء على الساكن ومامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغة أولا
صيانة للوقف عن الظلمة وقطعا للأطباع الفاسدة وبه يفتي وكذا لو سكن دار الوقف بلا
اذن الواقف واقسم يلزمه أجر المثل بالغاما يبلغ وكذا قالوا في وقف الرهن حتى لم يجز لو سكنه
المؤمن يجب أجر المثل وكذا قالوا في متول باع وقفا سكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى
غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد لغة أولا قال في
المتقطر والابق عذهب أصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن ولو معد للغة في ولو أجر اقيم باقل
من أجر مثله قدر ما يتغابن فيه الناس حتى لم يجز فسكنه المتأجر لزم أجر المثل بالغاما يبلغ على
ما اختاره المتأخرون وكذا لو أجره اجارة فاسدة من دعوى الوقف من الفصولين قلت
وتقدم بعض هذه المسائل في غصب الغار في متولى الوقف اذا أجر بضعة من رجل سنتين
مصالمة ثم مات المؤجر ثم المتأجر قبل انقضاء المدة فزوع ورثة المتأجر الارض بيدهم
قال الشيخ محمد بن الفضل اللغة تكون لورثة المتأجر وعليهم نقصان الارض اذا انتقصت
الارض برزاعهم بعدموت المتأجر صرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف
عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض
لا في عين الارض في متولى الوقف اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدراهم وادق وأجر
مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف فالوا يكون ضامنا لجميع
ما نفد لانه أوفى الاجرا أكثر ما يتغابن الناس فيه فيصير مستأجر نفسه دون المسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا في المتولى اذا أمر المؤذن ان يحلهم المسجد وعلى له اجرا
معلوم لكل سنة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل نصح الاجارة لانه يملك الاستئجار لخدمة
المسجد ثم نظروا ان كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد حل للمؤذن وان كان في الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت
الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستئجار للمسجد بغير فاحش واذا أدى الاجر من مال المسجد
كان ضامنا واذا علم المؤذن بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد في رجل غصب أرضا
موقوفة على الفقراء أو على وجه من وجوه البركان للمتولى ان يسترد ما من الغاصب فان
كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض أو خسر
النهر أو التي فيه السرقين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض
من الغاصب بغير شيء فان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والتشجير يؤمر الغاصب برفع البناء

وقطع الأشجار ورد الأرض ان لم يضر ذلك بالوقف وان أضر بالوقف بان يضر ب الأرض بقطع
 الأشجار والحداد برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الأشجار الا ان القسم ضمن
 قيمة الغراس متلوحة وقيمة البناء مرفوعة وان كانت للوقف غلة في يد المتولى تكني لذلك الضمان
 وان لم تكن للوقف غلة نواجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر
 من أقصى موضع لا يضر الأرض فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم ضمن القيم ما بقي في
 الأرض من الشجر ان كانت له قيمة **❦** وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى وبهرز
 المتولى عن الاسترداد أو أراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة ويصلحها
 على شيء ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضا وتكون وقفا على شرائه الاول لان الغاصب
 اذا جحد الغصب بصير غزلة المستهلك فيوزأخذ القيمة **❦** رجل غصب أرضا وموقف قيمتها
 ألف ثم غصبها منه رجل آخر بعد ما زادت قيمة الأرض وساوت أثنى درهم فان المتولى
 يبيع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل المقار مضروبا بالغصب لان تضمين
 الثاني أنفع للوقف فان كان الاول املا من الثاني يبيع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع
 للوقف واذا اتبع القيم أحد هما برئ الآخر عن الضمان من قاضيان **❦** أرض الوقف اذا
 غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بحر الاصلح للزراعة ضمن قيمتها ويشتري بقيتها
 أرضا أخرى فتكون الثانية وقفا مكانها **❦** لو رفع انسان من حبشيس المسجود وجهه قطعاً قطعاً
 ضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثلث ثم مات
 فاحتاج ولده قال لعل لا يعطى لولده من الغلة الا اذا كان الوقف في محنته ولم يصف الى ما بعد
 الموت فحينئذ يدفع المتولى الى اولاد الواقف شيئا الى كل واحد منهم أقل من مائتي درهم وهم
 أحق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئا لا ضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد قال الامام القاضي لي يصرف
 نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء قيل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقبر واحد هل
 يجوز قال يجوز على قول أبي يوسف لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس من الخلاصة
❦ اذا أجل الوقف على شراء الخبز والتباج والتصدق بهما على الفقراء قال أبو نصر الدبوسي
 يجوز عندى ان يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى
 جاز التصرف بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري به الخليل والسلاح فيعمل عليها
 في سبيل الله تعالى جاز ذلك فان كان أمر أن يتصدق بالخليل والسلاح على محتاجي المجاهدين
 جاز التصديق بعين الغلة كالخبز والتباج وان شرط ان يسلم الخليل والسلاح لجهاد من غير
 قليل ولا يستردن أحب ثم يدفع الى من أحب جاز الوقف يستوي فيه الغنى والفقر ولا يجوز
 التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخليل والسلاح ويذهلها لاهلها على وجهها لان
 الوقف وقع للأبنة لا للتقليد وكذا الوقف على شراء القمح وعلفها جاز ولا يجوز إعطاء الغلة ولو
 وقف بضمي أو لبيدي الى مكة ليدفع عنه في كل سنة جاز وهو دائم أو كذا كل ما كان من

هذا الجنبس راي في شرط الواقف ولو وقف على محتاجي أهل العلم ليشترى لهم التابيع والمداد
والكاغذ ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لان العلم طلابا الى يوم القيامة ويجوز
مراماة شرطه ويجوز التصديق بعين الغلة وان كان اباحة واردة فلا **❦** وقف على ان يدفع الى
كل من يقرأ القرآن كل يوم من من الخبز ربع من من اللحم فلقم ان يدفع اليهم قيمة ذلك ورضا
ولو وقف على ان يتصدق بأفضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فلقم
ان يتصدق على السؤل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على فقير لا يسأل قال رحمه الله
الاولى هندی ان راي في هذا الاخير شرط الواقف **❦** لو انكشف سقف السوق فغلب الحر
على المسجد الصيق لوقع الشمس فيه فلقم سد سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع
به هذا الغل **❦** دار ميلة أبرمتها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر القيم
بمال الساكن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه قضاء مديانه **❦** قيم أخفى في
عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع عنه في غلة الوقف جاز سواء كان عليه مستوفى غالباً أو
غير مستوفى وفي أدب القاضي للنصاف قبل قول الوصي في المحفل دون اقيم لان الوصي من
فرض اليه الحفظ دون التصرف وكثير من المشايخ سوى بين الوصي والقيم فيما لا بد فيه من
الاتفاق وقالوا قبل قوله ما فيه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله اذا اشترى للمسجد
ما لا بد منه كالصير والحشيش والدهن أو أجرة الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة ولا
ينعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا من الغنية **❦** اشترى بيتاً وكنه ثم ظهر انه وقف
يجب أبر المثل **❦** سئل بعض المفتين رجل زرع في أرض الوقف بدون اذن المتولي ٣ برين
كأرمه شرا غلة واجب شؤديا غلة زمين چنانكه معه وداست دران موضع سه يل باچاريل
قال نكاه كسده وقف را كدام به تراست شرا غله با غله زمين برداشتن آن طلب كند وقال
بعضهم ينبغي ان يجيب الثلث أو الرابع على عرف ذلك الموضع **❦** لو اراد المتولي ان يشتري
شيعة بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية تقبل
بجيزه القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجوز بيعه من المتولي لوفعله لانه يجوز على الوقف شرا ما يكون
فيه عمارة الوقف وزيادة الغلة وأما ما يكون وقفاً على وجه ذلك الوقف فهو وقف آخر لا من
مصلح الوقف الاول الا يرى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه ومافضل يصرف الى عمارة
الوقف الاول **❦** وفي الغنية اجتمع من مال المسجد شيء قبل ليس لقيم ان يشتري به دار للوقف
ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استئساؤه أفتى محمد بن سلمة وسئل شمس
الاعنة الحلواني عن وقف فملازمتغلا له للمتولي ان يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم
قبل له لو لم يتعطل ولكن يوجب بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل

(٣) على هذا الزارع هل يجب شرا الغلة أو أجرة الارض على ما هو المتعارف في ذلك المثل
من الثلث أو الرابع قال بنظر المتولي ويطلب الاتع للوقف منها

أولا وكذا لم يحجز الاستبدال به قال فاضحيان اذا لم يشرط الواقف الاستبدال اشار في السبيل الى
انه لا يملك الاستبدال الا بالقاضي اذا رأى المصلحة **❧** وقف على معلومين بمسمى حدد لهم
نصيبا متوليا بلا اذن القاضي لم يحجزوه والمختار وما انفق هذا المتولي في الوقف لا يضمن لانه
لما أجزا الوقف وانه ليس بمتول صار غاصبا فتكون الغلة له فلا يضمن وهذا على ظاهر الرواية
والفتوى على ان منافع الوقف تضمن في الغصب كالمسألة هذه الخلة من الفصولين **❧** مات القيم
فاختص أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا به غير أمر القاضي فانفق المتولي في المسجد بالمعروف
تكلم المشايخ في جواز هذه التولية والمختار انهم لا يجوزوا ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على
المسجد من الخلاصة **❧** لو أجزا الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في
العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في أوائل الفن الثالث من الاشياء نقلنا
عن الخزانة **❧** أجزا الموقوف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر
انتقضت الاجارة ورجع عياني من الاجرة في زكاة الميت من اجازات القنية **❧** رجل وقف
في مخته ضيعة ومات وجار رجل وادعى ان الضيعة له فاقر بعض الورثة أو استخلف فشكل قال
الفتية أبو جعفر لا يصح ادق الوارث على ابطال الوقف يضمن هذا الوارث للمقر له قيمة
حصته من زكاة الميت في قول من يرى المقارضة مضمونا بالغصب **❧** دار موقوفة على آخرين
غاب أحد هما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وزك وصاها حضر الغائب
وطالب الوصي بصيبه من الغلة قال الفتية أبو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو
القيم كان للغائب ان يرجع في زكاة الميت بخصمته من الغلة والا فالغلة كلها للحاضر في الحكم
ولا يطالب به بل يصح ادق بما قبض من حصه الغائب من الخلاصة **❧** لم يأخذ الامام من غلة
الوقف سنين ثم مات لا يورث لان هذه صله لم تقبض ولا يجوز اخذها للامام الثاني وينبغي ان
يصرف الى عمارة أو قاف الامام **❧** اذا كان ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة أرباعها للفقراء لم
يجوز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى عنها الى الفقراء وان يسترد ذلك من حصتهم في
السنة الثالثة **❧** وقف على عالم بعينه لا يصرف نصف غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف
اليه في درسه ولم يختلف اليه أحد في السنة فصرف الكل الى نفسه ثم ندب على مصرف نصيب
غيره اليه فقال هذه لقطه فتصدق بها على الفقراء كرده غلته الى مسجد قد خرب وفي المسألة
مسجد آخر ليس لاهل الخلة ان يصرفوها اليه **❧** جد موقوف على أهل مسجد ومعين اذا بقي
منه شيء يضيع ويذوب وغرض الواقف التصرف باستمتاع الناس لا التضييع جاز لاهل الخلة
ان يأخذوه الى بيوتهم **❧** قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد
بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل أليس يستند الحكم الى
وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلان تلك السنين معدومة
كالحكم بفساد النكاح فيسرى الى يظهر في الوطأت الماضية والمهر قيل أليس ان القضاء
يظهر في عدم وقوع الثلاث ان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمه الا فيها وهو بطلان

محلبة النكاح وانما هو أمر باق بخلاف الغلة المستهلكة ولو كانت غلة السنين الماضية قائمة
 يستحق أولاد البنات حصصهم منها ❀ وفي وقف التامهي إذا أمر الواقف أو قبه أو وصي
 الواقف أو القاضى أو أمينه وقال قبضت الغلة فضاقت أو صرفتها على الموقوف عليه -
 وأنكر أو قال قول له مع عبته ❀ ولا يجوز بيع قطعة من الوقف لغير ما بنى ولا يبيع البناء القديم
 فإن عدم المشتري البناء فلقاضى أن يضمن البائع أو المشتري فإن ضمن البائع فغذيبه وإن
 ضمن المشتري لا ينفذ ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف
 عليه ❀ رجل وقف ضبعة في صحنه ثم مات فادعى إنسان أن الضبعة له فأقر الورثة بذلك لم
 يبطل الوقف ويضمنون له قيمة الضبعة من تركته الميت بالإجماع لأنهم أقرروا بالالف العقار
 والعقار مضمون بالانلاف وإن أنكر الورثة فلا عين عليهم أن أراد المدعى أخذ الضبعة وإن
 أراد أخذ قيمتها فله تحليفهم ❀ لو زرع الواقف الأرض الموقوفة بغير نفسه وقال زرعها
 لنفسي فالقول قوله والزرع له ولو سأل أهل الوقف من القاضى أن يخرجها من يده لا يخرجها
 من يده ولو فعل ذلك المتولى يخرجها من يده وما نقص من الأرض وهذا الفرق يصح عند أبي
 يوسف لأنه لا يشترط التسليم إلى المتولى وعند محمد يخرج الأرض من يد الواقف أيضا لأنه
 شرط التسليم إلى المتولى ❀ ولا بأس ببناء المنارة من غلة أوقاف المسجدين كان فيهما مصلحة
 المسجد أو يكون الإذن عليها أسمع للقوم من ❀ ويجوز شراء الذهب والحصر والحشيش من
 غلة المسجد إذا شرط الواقف ذلك والأفلا يجوز أن لم يعرف شرط الواقف ينظر إلى ما قبله فإن
 كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جاز والأفلا يجوز أن يترك مزاج المسجد فيه من وقت
 الغروب إلى ثلث الليل ويجوز أكثر من الثلث إلا أن يكون في موضع جرت العادة بتركه
 الليل كله كالمسجد بيت المقدس والحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للقاضى
 أن يذهب خادما للمسجد بأجر بدون شرط الواقف من الوجيز ❀ لو كانت أرض الوقف متصلة
 ببيت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل كان
 للقيم أن يبنى فيها بيوتا أو يجرها إذا الاستغلال بهذا الوجه أنفع للفقراء ❀ يبيع غلة المسجد
 بأذن الجماعة بلا إذن القاضى يجوز وقال المتقدمون الأولى أن يكون بأذن القاضى وقال
 المتأخرون الأولى أن يكون بلا إذن القاضى أغلبية الطمع في هذا الزمان من الفصولين ❀ لو
 استأجر القيم أجرا بدهم ودائق وأجر مثله درهم ضمن جميع ما دفع إليه والأجارة وقعت له
 من الخلاصة ❀ سكن الدارسين برغم الملك ثم استخفت الوقف بالبيئة العادلة لا يجب عليه
 أجر ما مضى ❀ ادعى القيم منزلا وقف في يدرجل فجعل فقام عليه البيعة وحكم بالوقفية لا يجب
 عليه أجر ما مضى وأما إذا أقر بالوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجبت الأجرة وفي المحيط
 سكنها سنة ثم ظهر أنها وقف أو لصغير يجب أجر المثل بخلاف ما ع ❀ استأجر رجل دار
 الوقف فأخذها المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها أعوام المدة فالأجر على القديم
 دون الجديد وكذا لو غصبها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه ❀ أحد الشرطين

إذا استعمل الوقف كله بالقبلة أو غيره بدون إذن الاختصاص له أجر حصته الشرطي سواء كان
وقفا على سكنه أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشرطي إذا
استعمله كله وإن كان معدا للأجرة وأيس للشرطي الذي لم يستعمل الوقف أن يقول فلا تتر
أنا استعمله بقدر ما استعملته لأن المأبأة إنما تكون بعد الخصومة في شعبة موقوفة معدة
للأجرة في بدرجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفها
بالبينة العادلة فلموقوف عليهم إذن طلب أجر مثل الأرض التي أجرها المدي على عليه دفع
الامام واحدة من الدور الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانف سكن فيها مدة وكان القيم سلم
هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعل السالك أجر المثل في لوضع القيم في فناء مسجد سوق
كراسي وسررا وأجرها وبصرف الى نفسه والامام فقال ليس لذلك وعندنا له أن يصرف
الأجرة الى من شاء لأن السرور ملكه وإن لم تكن ملكه يتصدق بها على الامام إذا كان فقيرا
في يجوز إزالة الحائط الذي بين المسجدين ليعلموا واحد إذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة
وكذا رفع سقفه وضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد في صغير كان يأخذ من السقاية
ما لا صلاح للموااة أو قصه للشراب ثم بلغ وندم لا يكفيه التذم بل رد الضمان الى القيم
ولا يجزئ به مثله في السقاية في أخذ من السقاية ما حرمه بعد أخرى حتى بلغ جرة
مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خسين جرة فصب جرة قضاء للعق بغير إذن القيم
صار ضامنا لكل في دار موقوفة للماء وطلعه ليس للقيم أن يشتري من غلها خاوية لسي
الماء من القبة في لو بنى المتولى في أرض الوقف فإن كان عمال الوقف فهو وقف وإن
كان بماله الوقف أو أطلق فهو وقف وإن كان لنفسه بأن أشهد على ذلك فهو له ولو بنى في
أرض الوقف غير المتولى فإن كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف والأفان بنى للوقف فهو
وقف وإن بنى لنفسه أو أطلق له رفعه ولو ضرر إن أضرمه والمضيق لماله فليتر بص الى
خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمة للوقف من مزا وما غير مزاوع عمال الوقف
في الاستدانة على الوقف لا يجوز إلا إذا احتج بها لمصلحة الوقف كعمير وشراء بذر وقبور
بشرطين الاول إذن القاضي الا إذا كان المتولى يبعد منه فيستدين بنفسه الثاني أن لا
يتسبب أجرة العين والصرف من أجرته وليس من الضرورة الصرف على المسحقين
والاستدانة القرض أو الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى أن يشتري متاعا أكثر من قيمته
ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كإمره ابن وهبان
في إقالة الناظر عند الأجرة جائزة الا في مستثنين الاول إذا كان العاقد ناظرا قبله الثانية
إذا كان الناظر يعمل الأجرة في لو شرط الواقف أن يتصدق بفاضل الفلحة على من يسأل في
مسجد كذا كل يوم لا يجب مراعاة شرطه فالقيم أن يتصدق على سائل غير ذلك المسجد
أو خارج المسجد أو على من يسأل وكذا يجوز للقاضي الزيادة على معلوم الامام إذا كان
لا يكتفي وكان طالما جبا في الدور والحوادث المسببة في يد المستأجر مسكها بين فاحش نصف

أجرة المثل أو نحوه لا يسدأهل الهبة بالسكوت عنه إذا أمكنهم رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستيفاء بجر المثل ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته على الرجوع إلى القاضي لأغرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا نظرت الناظر بحال الساكن فله أخذ التقاضي منه فيصرفه في مصرفه قضاء دينه **في** إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة **في** الناظر إذا أبرأنا فانه يرب ومال الوقف عليه لا يضمن بخلاف ما إذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمن **في** إذا حصل تعبير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبيح لهم ديناً على الوقف إذا لاحق لهم في الغلة زمن التعبير بل زمن الاحتياج اليه عمراً ولا إذا صرف الناظر لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن وإذا ضمن هذا يرجع عليهم مـ دفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقونه أو لأم أنه صريحاً لكن القواعد تدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغير إذنه واذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم إلى غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرّف الفضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرفت الفضل إلى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الواقف حيث يسترد ذلك من المدفوع اليه لأن الناظر ليس بمعتد في هذه العورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده وفي مسئلتنا هو معتدل بكونه صرف عليهم مع حله بالحاجة إلى التعبير هذه الجملة من الاشياء **في** المستأجر يبي في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فله الرجوع **في** حانوت وقف بني فيه ساكنه بلاذن متوليه وقال أنفق كذا ولم يصرّ فانه يبنائه القديم رفعه وهو للساكن وإن تضرر برفع فله الذي شيع ماله جبراً بص إلى أي يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعاً من صحة الاجارة من غيره ولو اطلخوا على أن يجعل ذلك الوقف بمن لا يجاوز أقل القيمين منزوعاً أو مبنياً فيه جاز ولو بني بامر متوليه على أن يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع عما أنفق **في** امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق من الفصولين **في** أم الامام شهراً واستوفى غلة السنة ثم نصب أهل الهبة اماماً آخر ليس لهم أن يستردوا ما أخذوا وكذا لو انتقل بنفسه لو أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة كالفاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة من القنية **في** اذا طالب أهل الهبة القيم أن يقرض من مال المسجد للامام فابي فله القرض به فإرضه ثم مات الامام مقلداً لا يضمن القيم لانه لا يضمن بالاقراض باذن القاضي لأن للقاضي الاقراض من مال المسجد من دعوى الاشياء **في** متولى الوقف اذا باع شيئاً باكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح كذا في وصايا المشتغل بقتل عن العمادية **في** ليس للمتولى ابداع مال الوقف والمشهد الايمن في عياله ولا اقراضه فلو اقترض ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو اقترض مال المسجد ليأخذ

عند الحاجة وهو أحرز من إمساك فلا بأس وفي (عده) يسع المتولى إقراض ما فضل من غلة
الوقف ولو أحرز في ليس للقيم في هذا الزمان أن يزرع في أرض الوقف المتولى لو أرى المشتري
يصح ويضمن عندهما ولا يصح عند أبي يوسف من الفصولين في القيم إذا ادعى أنه أنفق
من مال نفسه على الوقف وأراد الرجوع لا يكون له ذلك لأنه ادعى ديانت نفسه على الوقف فلا
يصدق بمجرد الدعوى بلاينة هذا إذا ادعى الاتفاق من مال نفسه وإن ادعى الاتفاق من
مال الوقف فلا وادعى ما يتفق في تلك المدة على مثلها يقبل قوله كذا في مثل الهدايا تغلا من
العبادية من الرصايا في بحث شمعاني رمضان إلى مسجد فأحرق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس
للإمام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن المدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الإمام يأخذه
من غير صريح الإذن في ذلك فله ذلك من القاعدة السادسة من الاشياء في قيم الوقف
لو أدخل جسدنا في دار الوقف ليرجع في غلتها لذلك كالوصى لو أنفق من ماله على بنين
ليرجع له ذلك والاحتياط أن يبيع من آخر ثم يشتره للوقف وفي محل آخر من العدة قيم الوقف
لو أنفق من ماله شيئا في عمارة الوقف فلا ويشهد أنه يرجع فله الرجوع والأفلا بخلاف وصى
شمرى لليتيم فإنه ليس بمبترع شرط الرجوع أو لا الوارث كالوصى المتولى لو صرف إلى
العمارة من خشب مملوك له ودفع غنمه من مال الوقف كان له ذلك أذاعت المعاوضة من مال
نفسه كوصى غلام صرف ثوب مملوك إلى الصبي ودفع غنمه من مال الصبي ولكن لو ادعى
لا يقبل قوله وهذا يشبه أنه لو أنفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبتيم من غير أن يدعى
عند القاضي أمال وادعى عند القاضي وقال أنفقت من مالي كذا وكذا في الوقف واليتيم
لا يقبل قوله من الفصولين في حوض حمام وقف في طريق المسلمين فوقع فيه صغير فهاك والديبة
على طاولة الموقوف عليهم هذه في الجنائيات من القنية في نجم الأئمة البخاري أمام لا يؤم ثلاث
السنة ويأخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه مالم يؤم ويصرف إلى
العمارة وإن لم يمتنع قال الإمام الثاني وقدمر أنه لا يسترد منه وإن أم شهر أو أحدا ثم عزل
واقتل لم يكن في المسجد أمام ولا مؤذن واجتهدت غلات الإمام والمؤذن سنتين ثم نصب
إمام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الثلاث إليهما ولو عملوه للمستقبل كان حسنا وقال
بعضهم يصرف إليه غلة تلك السنة ويوقف بقيتها للعمارة وقيل يدفع إليه ما جتمع والاولى أن
يكون بإذن القاضي من القنية

باب السادس والعشرون في الهبة

الهبة الفاسدة تضمن كافي الخلاصة والفصولين عن المحيط وفيه عن العدة الهبة
الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة
كهبة فاسدة اه في قال فاضحان في فتاواه وفيما إذا فسدت الهبة بحكم الشيوع إذا
هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهمن

الى رجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهل كما جمعنا ضمن درهمهما وهو
 الآخر أمين قال وانما ضمن لانه أخذ هبة فاسدة فيجب ان تكون مضمونة وذكر في
 المضاربة الكبيرة رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال نصفها مضاربة
 عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض ضمن خمسة دراهم ولو هب نصف الدار
 أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما هب أو تصدق به ذكر في وقف الأصل انه يجوز بيعه لانه
 لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لم يملك نص ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد
 الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انه أخذ الملك وبه أخذ بعض
 المشايخ رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك هبة
 وثلاثة تصدق عليك قال محمد ثلاثة قضاء جائزة وثلاثة صدقة لم يجوز ولم ضمن وثلاثة هبة
 لم يجوز وضمن نص ان الهبة الفاسدة مضمونة اه وفي الوجيز قال محمد في الكيسانيات
 رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة قضاء وثلاثة هبة وثلاثة صدقة فضاع البكل
 ضمن ثلاثة هبة ولا ضمن ثلاثة صدقة الا في رواية وفيه أيضا رجل دفع الى رجل عشرة
 دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
 الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف اه وروى ابن سماعة عن أبي يوسف مريض وهب
 من مريض جارية فوطئها الموهوب له ان كان العقر يخرج من الثلث فلا شيء عليه وان لم يخرج
 يلزمه العقر لانه ملكها مع حق الفسخ للواهب فصار كالجارية المبيعة يباع فاسدا اذا وطئها
 المشتري يلزمه العقر وروى ابن سماعة عن محمد انه لا عقرب عليه لان وطأه صادق ملكه من
 كل وجه بخلاف المبيعة فاسد الا ان ملكه لم يظهر في حق حل الوطء قال محمد المريض اذا وطئ
 الجارية الموهوبة عند الموهوب له وعليه دين يستغرق ثم مات المريض فلا عقرب عليه لان
 فسخ الهبة بمعنى قارن المقد وهو تعلق حق الغرماء به فانقضت من الأصل فظهر ان الوطء
 صادق ملكه بخلاف الصحيح اذا وطئ الجارية الموهوبة ثم رجع في هبته يلزمه العقر لان
 الهبة انقضت باي مقصر على الحال من باب لزوم المهر بالوطء بنسبة من نكاح الوجيز
 الهبة الفاسدة تضمن في رواية وصور الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثنتين شيئا يحتمل
 القسمة ملكا قبل القسمة وضمناء وبه يفتي من الفصولين وفي الخلاصة من النكاح الهبة
 الفاسدة مضمونة يوم القبض اه رجل أعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في
 الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة انه قال لم يجوز ان كان أحدهما أهمل أو أجرد أو أردأ جاز
 ويكره مشاء لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما جاز
 وان قال أحدهما لك لم يجوز كانا سواء أو مختلفين وعن أبي يوسف في النوادر اذا قال وهبت
 لك نصفهما من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
 فقبرين قال في الجامع الصغير جاز ولي تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي حنيفة وقال
 صاحبها جاز كانا قبرين أو غنيين وذكر في هبة الأصل اذا هب رجلين شيئا يحتمل القسمة

لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصدقة فصل في الصدقة من أبي حنيفة
روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيستل ان تكون الصدقة على غنيين
بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو هب دارا من رجل فوكل الموهوب به
رجلين قبض الدار قبضا هابزا في عبد بين رجلين فوهبه أحد الولدين شيئا يحتمل القسمة
لا تصح أصلا لانهم تصح في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة
وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب
صاحبه شيء لا يحتمل القسمة من قاضي خان في يجوز هبة الشاغل لا المشغول والاصل ان
اشتغال الموهوب بمثل الواهب يمنع تمام الهبة اذا قبض شرط واما اشتغال بمثل الواهب
بالموهوب فلا يمنع كافي الفصولين في رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز
لان الموهوب مشغول بمثل الشيء فلا يصح التسليم في امرأة وهبت دارا من زوجها
ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قاضيا للدار
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم في رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جواهرها
أو غيرها بغيره طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بمثل الشيء ولو هب المتاع
والطعام دون الجواهر والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره
ولو هب أرضا فيها زرع أو نخيل أو نخيلا عليها ثمر أو هب الزرع بدون الأرض أو الفحل
بدون الأرض أو نخيلا بدون ثمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل
بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن
في حال الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يحتمل القسمة من قاضي خان في واذا هب البناء
دون الأرض يجوز فانه نص في كتاب القسمة ان المشتري اذا قل اشترى الأرض والبناء
وهب البناء وقال الشفيع لا بل اشترى البناء فاقول المشتري من الصغير ويؤيده ما في
فتاوى قاضي خان من الشفعة ومن جلة حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء بأكمله ثم يبيع
العرصة بمن غالى في ولو هب دارا فيها متاع الواهب ثم هب المتاع جازت الهبة في المتاع
لان الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع في ولو هب وسلم أولا وسلم الدار مع المتاع
ثم هب الدار صحت الهبة فيها ما جاء ولو هب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والفحل
أو الفحل دون الثمر ولم وسلم حتى هب المتاع والزرع والفحل والثمر وسلم الكل صحت الهبة
في الكل لانه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصا كالزهر والكل هبة
واحدة وسلم أما اذا فرق التسليم والقبض فخرق العقد فيفسد كل واحد منهما فسادا فقبض كالزهر
وهب نصف الدار ثم هب النصف الآخر فانه يفسد العقد ان بيعا من قاضي خان بشرط
لصحة الهبة كون الموهوب مقسوما فمقررا وقت القبض لا وقت الهبة حتى ولو هب نصف
الدار شاخا ولم وسلم حتى هب النصف الآخر وسلم جاز من الفصولين في ولو هب زراعا
بدون الأرض أو ثمر بدون الفحل وأمره بالحصص والجدد انفسه الموهوب به فذلك جاز لان

الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استقسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له قبضه الموهوب له ان كان بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة والتخيلة في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة التخيية قبض عند محمد رحم رجل وهب دارا فيها متاع وهب الدار والمتاع جميعا ونسبى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار لانهما كانا في يده فصح التسليم وهو كالواستعداد او غصب متاع رجل ووضع في الدار ثم ان المغير وهب الدار منه هبت الهبة لان المتاع والدار كانا في يده وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار هبت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق فاستحق المتاع كان له ان يقبض الموهوب له لانه جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتاع بمجرد التخيية لا تتقال يد الواهب الى الموهوب له وكذا لو وهب جوارقا بما قبضه من المتاع ونسبى بين الكل ثم استحق الجوارق هبت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار ونسبى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار هبت الهبة ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم رهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار او لا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فحبت هبة المتاع ولو وهب المتاع أولا ثم وهب الدار هبت الهبة فيها جميعا رحم رجل وهب دارا للرجلين لاحد هباته والآخر ثلثاها الا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد رحم ولو وهب دارا لابن له أحد هما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ملو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان أحدهما صغيرا فكاهب يصير الاب قابضا حصه الصغير فتمكن الشيوع وقت القبض رحم رجل وهب دارا من رجل وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي من قاضي خان رحم الشيوع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع وكذا الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة وهو بان يرجع في نصفها شائعا اما الاستحقاق فانه يفسد لانه شيوع مقارن من الفصولين رحم ولو وهب أرضا فيها زرع برزعا ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل رحم ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي حنيفة قال ابن رستم وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا تبطل الهبة في السفينة لأبي يوسف ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة ولو وهب لابنه أرضا فيها زرع للاب أو وهب لابنه دارا أو الاب ساكن فيها لم تجز الهبة رحم وهب رجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال علي ان يكون الولد ذكرا في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب لانه لم يولد لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموهوب فيكون الولد داخل في الهبة فكان استثناء الولد شرطام بطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو اعتق ما في

بطن الجارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام ولو دبر ما في بطنها تم وهب الام لم يجوز قيل
 فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما
 والصحيح الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز الهبة وفي التدبير لا تجوز لان التدبير
 لا يزال الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة فلا يجوز من قاضي خان
 وهب دابة ممرجة بدون مرجها وخطامها وسلها كذلك لم يجوز لاشغاله بما وجاه عكسه
 لعدم اشتغالها بما أقول فيه فظهر اذا الدابة شاغلة للمرج واللبام لامتشقة من الفصوص
 وهب عبدا ولا مال له سواء لا يملكه الموهوب له بل ضمن قيمة ثلثي العبد للورثة من
 الصغرى ✽ لو وهب درهمين لرجلين مختلفين اختلفا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز لان
 تصيب الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز به قال القاضي الامام
 أبو الحسن علي السعدي والشيخ خمس الأئمة الحلواني لان الدرهم لا تنكسر عادة فان كانت
 تنكسر عادة ولا يضرها الكسر كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح ✽ رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك
 درهمهما منهما قالوا ان كانا متساويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت أحدهما
 وهو مجهول وان كانا متساويين جاز لان الهبة تناولت وزنه درهم منه وهو مشاع لا يحتمل
 القسمة من قاضي خان ✽ اذا استحققت الهبة رجوع بالعوض ان كان فاعاؤا بضمه ان كان
 مستهلكا من مشغل الهداية وفي الخلاصة ان استحق العوض رجوع في الهبة وان استحققت
 الهبة رجوع في العوض فان هلك العوض يرجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد زادت
 الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي ويسترد الهبة انتهى ✽ لا يصح الرجوع في الهبة
 الا قضاء أو رضا ويجوز تصرف الموهوب له ببيعها وعقارها وهبة قبل القضاء بالرجوع ولا يجوز
 بعد القضاء وهي امانة في يده بعد القضاء لا يضمنها الا بالمتنع وان استحق العوض في الهبة رجوع
 في الهبة ان كانت قائمة ولا يرجع بقيتها ان كانت هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث
 يرجع بقيمة العوض ان كان هالكا كامر ✽ وهب من رجل أرضا وسلها اليه وشرط عليه
 ان ينفق على الواهب من الخراج فالهبة فاسدة فلو كان الموهوب كرها وشرط عليه ان
 ينفق من ثمرته فالهبة صحيحة والشرط باطل لان ثمره الكرم موهوبة تبعاله فقد شرط رد بعض
 الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصحت الهبة والخارج من الارض ملك الموهوب له
 لا موهوب لانه خرج من يده وقد شرط عليه عوضا مجهولا والهبة بعوض مجهول فاسدة من
 الوجهين ✽ وهب لا تخرأرض على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب
 قال أبو القاسم ان كان في الارض كرم أو متجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض
 قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة
 على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وفي الارض

القراح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لان الارض غاملة ملكه فتكون له فكان مفقدا
 للهبة **❧** رجل ضل له ائولة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف
 هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تنصح مع الخطر وقال زفر بنحو هذه الهبة
❧ أحد الشرى يكن اذا قال لشرىكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما
 لا تنصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشرىك استمك المال سمحت الهبة لانها صارت
 دينارا لاستهلاك الدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم **❧** لو كانت الهبة جارية
 فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برجع الواهب في الهبة أو برد الورثة لا يلزمه ان يعقر من
 قاضى خان **❧** مريض وهب أمة لرجل فوطئها فمات المريض وعليه ديون لا يجب العقر
 كالموهوب له الصحيح فوطئها ثم رجع كذا في جامع الفتاوى وذكر محمد الخوارزمي مريض
 وهب أمة فوطئها من وهبت له فمات الواهب ولا مال له فغيرها ولم يجز الورثة انتقضت في
 ثلثها فاعلى من وهبت له ثلثا يعقرها وهذا يدل على ان حقهم يستند ولم يقتصر قال في فتاوى
 القاضى ظهير الدين كذا ذكر هذا الجواب في جواب هذه المسئلة ولم يستند الى استحسانا ولو صح
 ما ذكره لمطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا لكن لا أصل له ولا يكاد يصح اذا تخالف
 جواب كتب أصحابنا وفي سائر كتبهم ان حق الورثة وملكهم لا يستند والعقر لا يجب كذا في
 الفصولين من أحكام المرضى **❧** لو قال الموهوب له هلكت فاقول قوله ولا عين عليه فان قال
 الواهب هي هذه خلف المنكر انها ليست هذه **❧** الاب اذا عوض من مال الصغير عموه وهب
 انسان للصغير لم يجز من الحداصة **❧** كانت تدفع لزوجه او رقاعة الحاجة الى النفقة
 أو شيئا آخر وهو ينفقه في عياله ليس لها ان ترجع بها عليه **❧** قال لا تخرج بظعام كذا الى
 دارك وهبه منك فقال قبلت ثم حضر داره فأكله بعد رضاو يكون ذلك اذا القبض دلالة
 من القنية **❧** اذا هلك العين الموهوبة في يد الموهوب له ثم استحققت ضمن الموهوب
 له لا يرجع على الواهب لان القبض كان لنفسه والغرور لا يوجب الرجوع الا اذا كان في
 عقد يرجع نفسه الى الدافع أو في ضمن عقد معاوضة أو كان بالشرط كذا في كفالة الاشياء
❧ وهب لرجل شيئا فقال الموهوب له لرجل عوض الواهب من ماله ففعل لارجع بالشرط
 الرجوع من الفصولين **❧** مريض وهب قنانيته ثلثا ثمانية على ان يعوض قنانيته مائة
 وتقاضى ثمانية مات ولا مال له ولم يجز الورثة فالموهوب له يرد ثلثه ويسلم ثلثا ولم يأخذ من
 العوض شيئا ولو قال الموهوب له ازيد في العوض بعد الزيادة من الهبة على الثلث وتأخذ
 القن كله لم يكن له ذلك ولو كان مكانه يسع رد مائة درهم وأخذ كل القن **❧** مريض وهب دارا
 قيمها ثلثا ثمانية على أن يعوضه قنانيته مائة فأخذها الشفيع بقيمة القن بحكم أو بدونه ثم مات
 المريض رد الشفيع ثلث الدار على الورثة الا ان يشاء الكل وينقض أخذه ولو وهب بلا
 شرط فلا شفيع فيها و رد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع القن ولو شاء نقض الهبة
 في الكل **❧** مريض وهب كرتي قيمته ثلثا ثمانية على ان يعوضه كذا قيمته مائة وتقاضى ثمانية

المريض فلو شاء الموهوب له نقض الهبة ولو شاء رد ثلث الكرا كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين

﴿الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق﴾

الفقوى على قولهما في الاستتلاف في دعوى النكاح فلو ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر يحلف بالله ما وطئها فلو نكل بقضى بالمهر لان النكاح عند أبي حنيفة وعندهما يحلف بالله ما تزوجها ﴿١﴾ فن تزوج حره فادعى ان مولاه لم يأذن له به وقالت أذن له يفرق بينهما ما لا قراره بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا الوقال لأدري أذن لي أو لا من الفصولين ﴿٢﴾ وفي فتاوى رشيد الدين زوج البنت البكر وقد دخل بها الزوج وقبض الاب الدستيمان فرده الى الزوج فوطئها فلا يتخلوا ما ان يدفع اليه في صغرها أو بعد بلوغها وفي الحالين لها حق الخصومة مع الاب بقدر الدستيمان وفي مهر مثاهاها الخصومة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى الاب بعد وطئها فرده الاب الى الزوج حق الخصومة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى الاب في حالة ليس له ولاية القبض قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر لما فاة بين ما ذكر وبين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور لا يتخلو من وكاكة والحق ان يجعل المصغر مدار الحكم وفي قاضي خان زوجها أمها وقبض مهرها فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية فلبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الحد والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة انتهى قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام فاعثا لاهل الكالدفعه برضا فيه برامانه كالدفعه الى أجنبي وفي الخلاصة والبرازية قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه أمين ادعى رد الامانة وفيهما أيضا ادركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب وأقر الاب به لا يصح اقراره عليها وتأخذه من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا قال ابرأ من مهرها ثم انكرت البنت فان له الرجوع فيه هذا على الاب ﴿٣﴾ جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجهلا وذهب البعض كما هو الراسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمت من مالي لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان انكرت الاذن بالهبة ووجعت عليك فانها ضمن صح لانه مضاف الى سبب الوجوب انتهى ﴿٤﴾ اذا قبض الولي مهر البكر فكسكت برئ الزوج ان كان القابض أباً أو جدا استحصا بخلاصة ﴿٥﴾ بعث بهم هدايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب باقتسام منها دون الهالك وان بعث

الهدايا من مال الابن رضاه **❦** بعث الى الخطيبة دراهاهم وبعث قوم الخطيبة بيد المتوسطة
 ثيابا برسم العسديت وقالت هي التي عسديت فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدرا من الدين
 والقوا كما ثم فقدت المصاهرة فهم يتخاصمون ويترادون الفضل ولا يترادون ما انفقوا في
 الضيافات من الجانبين **❦** العادة الجارية في بلادنا انه يضمن الخطاطب انه يبعث اليه كذا والى
 بنات الخطيبة كذا ويتخذوا ثيابا باله ففعلوا ذلك وزفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان
 يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيابا **❦** ولو ارسل الى أهل خطيبته دنابر
 ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو تقدمت من المهر والقول قوله ولو كان قال
 اصرفوا بهض الله نابر الى أسرة الخائن وبعضها الى عن الشيا والخنا والشمع لم يقبل قوله
 في التعيين قال رضي الله عنه لحاصل جوابه في هذه المسائل انه اذا بعث الدنانير الى جهة
 أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذوا له
 ثيابا **❦** بعث الى الخطيبة دسيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالبه بقدر المبعوث
 جهازا نجم الائمة البضاري له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من
 دسيمان وهو اختيار الائمة الكاروجال الذين الزفوا مولى وبرهان الدين والد المصدر
 الشهيد **❦** زفت اليه بلا جهاز له ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز
 قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم نجم الائمة البضاري يفتي بان اذ لم يجهز بما يليق
 بالمبعوث فله استرد ما بقي والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف زمانا
 يعرف ذلك رضاه لم يكن له ان يتخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء **❦** صغيرة نسجت جهازا بمال
 أمها وأبيها وسعيهم حال صغرها وكبرها فانت أمها وسلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس
 لاختارها دعوى نصيبهم من جهة الام من الغنية **❦** رجل من التري كان جرى بينه وبين
 أولياء المرأة الدم ويردم المفهوم من هذه الالفاظ في عرفهم في قول الولي ويردم انه اجابة
 الخطاطب والوعد له بالعقد وفي قول الخطاطب الدم يفهم انه مستقر على الخطبة لا يرجع عنها وما
 يعطى الخطاطب في هذه الحالة فربما يسو بهونه بالخلق معناه حق التريبة ويكون ذلك لا يهاوما
 يعطى من الدراهم أيضا سعيه سود حتى معناه حق الارضاع ويكون ذلك لا يهاوما يعطى
 من الدراهم أيضا قال له فقتنا نلق معناه حق القيا ويكون ذلك لا تحتها وكل ما يدفع الخطاطب
 من الدراهم والحيل والنياب بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل فهل يتعقد النكاح
 باللفظين الاولين أم لا وهل للزوج ان يرجع في المدفوع المذكور أم لا وهو الفرع
 والنياب والدراهم بعد جريان العقد وقبله أم لا قال الامام شمس الدين محمد الحريري القمي
 الانصاري لا يتعقد النكاح باللفظين الاولين وما دفعه الى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
 بالشروط المعتبرة في ذلك وقال الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي لا يتعقد
 النكاح باللفظين الاولين وهما قول الولي ويردم وقول الخطاطب الدم فان المفهوم من عرفهم
 من قول الولي ويردم اجابة الخطاطب والوعد له بالعقد ومن قول الخطاطب الدم انه مستقر على

الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يرسله الخاطب الى بيت المخطوبة مما يتسارع فيه الفساد فهو
هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله سوى ذلك كالدرهم والخيل والثياب
فهو هدية مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف من عرف التركان ومن
يجاورهم من المسلمين في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدراهم ونحوها باقية على
ملك الخاطبة ان يطلب بها من قبضها منه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن الظهيرية
❦ جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه التقوى قال رحمه الله
المصواب والصحيح في تسليم ثياب الخن ما يجاب به بنجم الاثمة البخاري انه اذا حملت الثياب
التي اتخذت باسم الخن الى بيت الخن ثبت الملك له فيها اذ لم يكن الحل اليه للرؤية
والاسترداد بعدها وان كان وضعوا في الجهازي ثيابا باسم أخ الخن وحملت مع ثياب الخن الى
بيته لا يثبت لاختيه الملك ما لم يقبضها ❦ امر آه سجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم
كان يشتره أبوها ثم مات الاب فهدت الاشياء لها باعتبار العادة ❦ قال خننه خذ هذه الدراهم
واشتر بها لنفسك متاعا ولا هلك دينا جافعل فليس له دعوى الدراهم التي قال له واشترها
لنفسك عليه ❦ أرسل الى خننه ثيابا قبضها ليس له استردادها اذا خاطها الخن ❦ دفعت
في تجهيز بنتها أشياء من أمتعة الاب بحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس
للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذلك لو أخفت الام في جهازها ما هو معتاد الاب ساكت
لا ضمن ❦ بعث عند الخطبة اليها أشياء من سومة فيها دجاج ثم زفت اليه ثم قال أخذ
الدياج ليس له ذلك من البرازية يعني فليس له ان يسترده منها جبرا اذا بعث اليها على
وجه التقليل ❦ زوج ابنته وجهازها أمتعة معينة ولم يسلها اليها ثم فسخ العقد وزوجها
من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهازا لان التجهيز تملك في شرط فيه التسليم ولو
كان لها على أبيها دين فجهزها ثم قال جهزتها بما لها على وقالت بل بمالك فالقول للاب وقبل
القول للبنت والاول أصح فانه لو قال الاب كان لامسك على مائة دينار فاتخذت الجهازا
وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رحمه الله ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب
معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما يعرف الدين باقراره
ولكن مع البراءة عنه فكان القول له كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل
نقد الثمن يبيعه القاضي ويدفع الثمن له وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب
انما ظهر باقراره مشغولا بحقيقة خلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه من القضية ❦ وفي
قاضي خان بعث الى امر آه متاعا وبعث اليه أبوها متاعا فقال الزوج ما بعته مهر صدق مع
يمينه فلو حلف فمهرأة رد المتاع لو قاعما والارد مثله لو مثليا لانها لم ترض بكونه مهرا وترجع
ببقية المهر ولو قويا لا ترجع على الزوج ببقية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يكون
لها رد قيمة قبضها لا ترجع ببقية المهر لو كانت أكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر
فينبغي ان يجوز لها رد قاعما وبقية المهر لا تصل الى حقها قال قاضي خان وأما ما بعته أبوها

قالوا كان هالكالا يرجع على الزوج بشئ ولو فاقموا بحث الاب من مال نفسه فله أخذه من
 الزوج لانه هبة لا يرد في الرجم المحرم ولو يسه من مال ابنته بالغة رضاها لا يرجع فيه لانه
 هبة أحد الزوجين للد^٣ نحو لا رجوع فيه قال صاحب الفصولين أيضا أقول ينبغي أن يكون
 للاب الرجوع فيما يسه من ماله ولو هالكالا لانه يسه على سبيل العوض من الهبة فلما لم
 يحصل غرضه ينبغي أن يجوز رجوعه قلت ونعم ما قال^٤ لو أنفق على امرأته مدة فبين فساد
 النكاح بان شهدوا بانها أخته رضا وافرقت بينهما فله ان يرجع عليها أنفق لو أنفق بفرض
 القاضي لانه تبين انها أخذت بخير حق أمالوا أنفق بلا فرض لم يرجع بشئ وكذلك لو فرضها
 القاضي وأخذتها وأكلت في بيت زوجها بلا اذنه يرجع عليها الا لو أكلت في بيته باباحتها^٥ أنفق
 على مهنة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ان رضيت به فله ان يرجع عما أنفق وزوجت نفسها
 منه أولا وقبل اغبار رجوعه لشرط الرجوع بان قال أنفق عليك بشرط ان تتزوجي بي والا فأرجع
 عليك بما أنفق ولا يرجع لولم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم يتزوج الا لو زوجت سواء
 شرط الرجوع أولا هذا لو أنفق بشرط التزوج أمالوا أنفق بلا شرط ولكن علم عرفا انه ينفق
 بشرط التزوج قبل رجوعه وهو الاشبه اذا المعروف كشرط وقبل المصحح انه لا يرجع وقبل
 الاصح انه يرجع نزوجته أولا لانه رشوة وهذا يدفع الدرهم اليها تنفق على نفسها أمالوا
 أكلت معه لا يرجع^٦ قال رجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بنتي فعمل فلم يزوجها
 منه قيل يجب أجر مثل عمله وهو الاشبه وقبل لا ركذوا واختلفا فيما لو عمل بلا شرط الاب
 ولكن علم انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا القول رجس لا^٧ خرا اعمل معي حتى افصل
 معك كذا فاني^٨ عمل لا امر أنه نفقة ستة أشهر فماتت ليس له ان يرجع كرجوع الهبة ينقطع
 بالموت وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى ولو هلك في يده لم يرجع بالاجماع من الفصولين
^٩ متبونه أخذت نفقة العدة ستين ولم تقر بانقضاء العدة فولدت بعد ستين حتى لم يثبت
 نسب الولد من الزوج بالاجماع لا ترد على الزوج شيأ عند أبي يوسف لان الزنا ان ثبت لا يبطل
 النفقة وعند هارث نفقة ستة أشهر ويحمل على التزوج بان نحو الولادة منه وأقل مدة
 ذلك ستة أشهر من الحقائق^{١٠} أقامت امرأة المينة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقد دخل بها
 فلها نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود فان لم يعدل الشهود يرجع الزوج عليها بما أخذت
 ان أخذت بفرض القاضي وبغيره لا يرجع من الوجيز^{١١} وفي الاقضية رجلا شهدا على
 رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقا باثنا أو ثلاثا وأعتق أمة فاني أحول بينه وبين المرأة
 والامة حتى أسأل عن الشهود وان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما ستر بخلاف مطلقة
 الثلاث حيث يجعل بينهما امرأة نفقة فان طال المدة في مسألة الشهود بفرض لها من
 النفقة قدر مدة العدة وسواء ادعت هي الطلاق أو جحدت أو سكنت فان زكمت المينة
 سلم لها النفقة وان لم تزك ودعما أخذت من النفقة على الزوج لانها كانت امرأة لانها
 ممنوعة عنه وما أكلت باذنه لا بفرض القاضي فهو تبرع فلا يسترد هذه في كتاب القضاء من

الخلاصة ❦ خطب امرأة في بيت أخيها فابى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع ونزوها
 يرجع بمادفع لانها رشوة ❦ الوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر فان أدى ان كان الضمان
 بأمره يرجع والا فلا وفي رواية المنتهى في يرجع وان أدى بغير أمره ❦ رجل قال لمطقتنه
 لا أتزوجك ما لم تهينني مالك على من المهر فوهبت له مهرها على أن يتزوجها بالمهر باق على
 الزوج تزوج أولم يتزوج ❦ تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالعين اختلفوا فيه ذكر الشيخ
 المعروف بنحو امر زاده في كتاب النكاح على أن قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزم الا ان الثانية
 ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف يلزمه الا ان الثانية وفي المحيط ذكر قول أبي
 يوسف مع أبي حنيفة وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه ألفين ولم
 يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب الاقرار انه لا تثبت الزيادة وفي النوازل عن
 الفقيه أبي الليث اذا جدد المهر يجب كذا المهرين وقضى الامام القاضي الاجل على انه
 لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني والزيادة في
 المهر جائزة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لغير ❦ امرأة وهبت مهرها من
 زوجها ثم ان الزوج أشهد ان اهل عليه كذا من مهرها نكحها وافيه والمختار عند الفقيه أبي
 الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة ❦ الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن
 مهر المثل ان كان تسمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالغامبلغ وانما يجب ذلك بالجماع في
 القبل ولا يجب بالجماع والمسهة والشهوة والتقبيل والوطء في الدبر خلاصة ❦ قالت
 المعتدة لزوجهات تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأتزوجك فإبرأته مطلقا غير معلق
 بشرط التزوج ببرأى على جهة الرشوة فلا يصح من القنية ❦ تزوجها وبعث اليها بهدايا
 وعوضته وزفت اليه وأرقها فقال ما بعثته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التخليك
 ولها أخذ ما بعثته لانها زعمت أنه عوض الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن عوضا لكل منهما أخذ
 ما بعثته قيل هذا الوجه صريح بعثته انه عوض ولولم تصرح به ولكنه افوته كان هبة وبطل
 نيتها ولو استهلك ما بعثته الزوج اليها فأنكر الهبة وحلف يني ان يجوز له التضمين لان حكم
 العارية كذلك وكذا لو أنف الزوج ما بعثته اليه يني ان يجوز لها التضمين وفي القنية
 وقيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه أو دلالا لقولنا بالملك ولان من
 الاطعمة والفواكه الرطبة انتهى ❦ لو ماتت المرأة فانتحلت والدها ما تم ما فبعثت زوج الميتة
 بغيره الى صهرته لتسديدها وتنفقها ففعلت وطلب الزوج قيمتها فانفقها على شرط الرجوع
 يرجع لا لو انفقا على انه لم يذكر القنية لانها فعلت باذنه بلا شرط القنية ولو اختلفا فيه فالقول
 لام الميتة لانها تنكر شرط الضمان وقيل يني ان يصدق الزوج لان الام تدعى الاذن بلا
 عوض وهو ينكره فالقول له كمن دفع الى آخر دراهم فاتفقها فقال له ربحها أقرضتكها وقال
 القاض وهبتي فالقول لربها هذه الجلة من المصولين سوى المقول من القنية ❦ لو بعثت
 الى امرأته شيئا هو هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فان

القول قولها قال والمراد منه ما يكون متبئاً لا كل أما الحنطة والشعير فالقول قوله وقيل
 ما يجب عليه من الخمار والدرع وغيره ليس له ان يحسبه من المهر من الهداية **❦** لو قبض المهر
 أبوها من زوجها فسكت يكون اذنا الا ان تقول لا تقبضه فاذا لم يجز القبض عليها ولا يبرأ
 الزوج من الفصلين **❦** اذا قال الاب اشهدوا اني قد زوجت ابني فلا يبالغ من مالي لم يلزمه
 الا ان يؤدى فيكون صلة قال كانه من أبي يوسف من الخلاصة **❦** امرأة تزوجت نفسها
 برسالة وضمن الرسول بالمهر وقال امرأتى يا رسالة فان أقره الزوج زومه النكاح والضممان
 لازم للرسول وان جهد الزوج الامر فلا نكاح ولها على الرسول نصف الصداق هذا اذا
 استخفاف القاضي الزوج بنكاحها فشكل وطلبت المرأة من القاضي التفریق ففرق بينهما
 فيكون الواجب على الزوج في زعم الرسول نصف المهر لان الفرة جات من قبل الزوج
 قبل الدخول بها فاما اذا لم تطالب المرأة القاضي بالتفریق فيكون في زعمها ان الواجب جميع
 المهر فيجب على الرسول كله **❦** زوج الاب صغيرته وضمن لها المهر من زوجها جاز فان شئت
 أخذت من الاب وان شئت أخذت من الزوج اذا بلغت وكذا اذا ضمن عن ابنه الصغير
 جاز وان أدى لا يرجع على الولد استخسانا لانه صلة عادة وان مات قبل ان يؤدى وأخذ من
 تركته يرجع به بقية الورثة على الابن في حصته لان الصلة لم تتم قبل الاداء بخلاف ما لو ضمن
 عن ابنه الكبير بغير اذنه ومات وأخذ من تركه الاب حيث لا يرجع بقية الورثة على الابن
 في حصته لعدم الامر بالضممان بالمهر فيكون متبرعا في حق الكبير فان ضمن في المرض ومات
 أخذ من تركته ويرجع باقى الورثة على الابن وان ضمن وصى الزوج وهو ولي ثم أدى رجع
 به في مال الصغير **❦** ولو زوجه الوكيل امرأة بالغت على انه ضامن بها أخذت أيها شامت بالانف
 وأيمها أدى لم يرجع على صاحبه بخلاف ما لو حالها الوكيل على انه ضامن لها فالمال على
 الوكيل ويرجع به عليها لان الامر بالخلع أمر بالتزام المال لان الخلع يصح بدون الامر
 فيعتبر الامر لوجوب البسول والنكاح لا يصح بدون الامر فيعتبر الامر لصفة النكاح
 لا لوجوب البسول **❦** ولو زوجه الوكيل امرأة على عبده أو على عرضه جاز فان ملك في يد
 الوكيل رعت بعتته على الزوج وفي الخلع يرجع على الوكيل ويجبر الوكيل على تسليم
 العبد قبل الهلاك بخلاف ما لو زوجه على ألفه لا يجبر الوكيل على دفع ماله من الزوج **❦** وفي
 الصغيرى الاب اذا تزوج الصغير امرأة وضمن عنه المهر وأدى كان منطوقا استخسانا لا اذا
 أشهد عند الاداء انه انما أدى ليرجع فيثبت لا يكون منطوقا ويرجع في ماله وضمن عنه هذا
 اذا كان الضمان والاداء جميعا في حال صحة الاب أما اذا ضمن في حال العتقة وأدى في المرض
 أو ضمن في صحته ومات فأخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة وعند محمد لا يكون متبرعا
 بل يحتسب من ميراث الابن وقال أبو يوسف هو متبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على
 الابن بشئ انتهى **❦** وفي شرح المجمع غير الاب من الاولياء وكذا الوصى اذا ضمن المهر من
 الصغير وأدى من ماله يرجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع اتفاقا ولو ضمن الاب المهر

من ابنه الكبير بغير أمره لا يرجع الورثة عليه اتفاقا وان ضمن بأمه يرجعون اتفاقا ولا يجب
اجتماع المهر على الاب بلا ضمان لفقر ولده الصغير وقال مالك يجب عليه كافي الجمع وكذلك
يجب عليه عند الشافعي وأحمد كافي در البعار ❦ الاب اذا قال للثمن حين يقبض مهر بنته
أقضى منه على ان أرث من مهر بنتي فلورجعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب
في الوكالة من الخلاصة ❦ زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر أجزي بأمه الاب وأدى
يرجع على الابن وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع لو أشهد الاب عند الاداء انه يرجع في
مال ابنه ولم يكن أشهد حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم
ادعى الاب انه أشهد يرجع وان لم يشهد لا يرجع هذا اذا لم يكن للصبي دين على الاب اما اذا
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال ادبت مهره من دينه الذي على صدق الاب ان
كان صغيرا ولو كان الابن كبيرا او يكون منبرعا من الخلاصة ❦ اذا رهن مهر المثل شيئا
فقد ضمه ثم طلقها قبل الدخول بها بطل الدين عند أبي يوسف ولا يكون رهنا بالمتعة فاذا
هلك لا يهلك بالمتعة بل يهلك امانته وترجع هي على الزوج بالمتعة وقبل الهلاك ليس لها متعة
وقال أبو حنيفة ومحمد يصير رهنا بالمتعة حتى يهلك مضمونا بالمتعة ولا يرجع واحد منهما على
صاحبه سواء كان قيمة الرهن مثل المتعة أو أكثر وان كان أقل من قيمة المتعة ترجع عليه
الى تمام قيمة المتعة من الحاقق ❦ اذا فسخ النكاح بخيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب
كامل المهر وان كان قبل الدخول يسقط كل المهر لان الفرقه بخيار البلوغ فسخ من كل وجه
❦ تزوج امرأة وهي ساكنة في دار محلة فقتلها او ضمن عنها الرب الدار وادى لا يرجع عليها
وان كان الضمان بأمه هالات في العادة ان ما ضمن صفة فصار كالوشرط في الكفالة ان
لا يرجع عليها وتلقبها اذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقدم من الصغير ❦ لو فرق بين الزوج
وزوجته بشهاد النكاح فان لم يدخل بها افلا مهر ولو خلا بها وان دخل بها افلها الاقل من المسمى
ومن مهرها الوصي والا فلها مهر مثلها بالغاما بالغ ولو جامعها في دبرها نكاح فاسد لا يجب
المهر كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ❦ وفيه أيضا ما قبض على سوم النكاح ضمن
بعضه لو قبض أمة غيره ايزوبها باذن مولاهما فهلكت في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه
مضمون وكذا تبدل الخلع في يد المرأة مضمون يعني لو تزوجها على عين أو خالها فها لك قبل
قبضه يلزم مثله في المثني وقيمته في القيم انتهى ❦ رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فان ان
كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج
❦ ولو أزال بكاره امرأة بمجر أو غيره يجب عليه المهر كافي الجنائيات من الخلاصة ❦ صبي
تزوج امرأه بغير اذن أبيه ودخل بها لامهر لها عليه وفي العمد المحجور يجب بعد العتق لانه
ضمان قولي ❦ تزوجها ودخل بها وقال لم اجامعها وصدقته فعليه كمال المهر ❦ خلاها ولم تمكنه
من نفسها فقيمه اختلاف المشايخ المتأخرين ❦ صغيره در على الايلاج زفت اليه امرأته
وهي صغيرة يجامع مثلها وخطبها لا يجب كمال المهر ❦ المريض القادر اذا لم يشته شرف

الائمة المتكى خلوة الصبي الذي لا يتحرك ويشتهى ينفي ان يوجب كمال المهر **❦** باع عبده بعد
 ما تزوجه امرأته فظهر في رقبة الغلام يدور معه أينما دار وهو الصبي كدين الاستهلاك **❦** زوج
 عبده حرة ثم اعتقه فخير في تضمين المولى أو العبد **❦** زوج مدبره امرأته ثم ملكت المولى فظهر في
 رقبة المدير يؤخذ به بعد العتق **❦** تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ
 حين تزوجتها وهو رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر وإذا لم يطقها وهو غير بالغ
 لكنه خلاها خلوة صحيحة فعليه كمال المهر **❦** رجل تحت امرأة يدهي نكاحها غيره قبله
 ويصدق الثاني لرغبته منها أو لفساده مهرها ولا دخول هناك من سائر جمع اليها فان أقرت
 لأول فهي زوجته فان لم تقر فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر **❦** قالت
 له طلقته ٣ طلاقا رجعا راجعتنيها هج كايين لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت
 مهرها قبل أو لا ولو دفع البهادره ثم تخصها فأبرأته عن مهرها ليطبقها فطلقها لا يبرأ من
 القبة **❦** المهر مادام في يد الزوج فهو مضمون عليه بالقبة لان النكاح لا يشترط بهلاك
 المهر ففي السبب الموجب لتسلطه فإذا عجز عن تسليمه يلزم قيمته لانما قاعته مقامه ولو
 هلك العين الموهورة في يد الزوج فعليه قيمتها وكذا إذا استحققت وكذلك لو وهبتها من الزوج
 ثم استحققت برجع عليه بقيتها ولو استحق نصف الدار الموهورة أخذت الباقي ونصف القبة
 وان شاءت كل القبة فان طلقها قبل الدخول لم يملك لها الا النصف الباقي لان النسبة مع
 الاستحقاق صحيحة فكان في حقها في نصف المسمى وانتهى بالوحد حدث بالمهر عيب سموا
 قبل القبض فان شاءت أخذت ناقضا بلا غرم نقصان وان شاءت أخذت القيمة يوم العقد
 وان حدث بفعل الزوجة صارت قابضة بالجنابة وان حدث بفعل اجنبي فان شاءت أخذت
 قيمة النقصان من الاجنبي وان شاءت أخذت قيمته من الزوج وانبع الجنابي بالارض وان
 حدث بفعل المهر ففي ظاهر الرواية في حكم جنابة الزوج لان الحمل مضمون في يده وفي رواية
 كالأقمة السماوية ولو قبضت المهر ثم تعيب بفعلها أو بآفة سماوية قبل الطلاق أو بعده
 قبل الحكم بالرد فان شاء الزوج أخذ نصفه ولا يضمها النقصان وان شاء ضمها نصف قيمته
 جميعا يوم القبض ولو بعد الطلاق والحكم بالرد فلزوج ان يأخذ نصفه ونصف الارض
 وان تعيب بالقول يضمها نصف القيمة لا غير وان تعيب بفعل الزوج فهو بكفائه الاجنبي
 وبفعل المهر كآفة سماوية **❦** ولو زفت اليه غيرها أنه فوطها زمة مهر مثلها ولا يرجع
 على الزايف **❦** رجل تزوج امرأته ونزج أبوه ابنته فزفت امرأته كل واحد منهما للآخر فعلى
 الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته لا يلزم الواطئ الاخير شيء لان
 البينة جاءت من قبلها قبل الدخول بها فان وطئها مع الاشي على واحد منهما **❦** ذكر هشام
 عن محمد صبي جامع امرأته بشبهة نكاح فلامهر عليها وتجب عليها العدة **❦** صبي أو مجنون
 جامع امرأته نيا وهي نائمة فلامهر عليه وان كانت بكرًا فاقضاها عليه مهراتلافها لانهما
 يؤاخذان بضممان الاتلاف **❦** لو وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأته في

نكاح فاسد مزارا فليس به مهر واحد ولو وطئ الابن جارية آية أو جارية أمر أمه أو اوقد
 ادعى الشبهة فليس به مهر واحد ولو وطئ الابن جارية آية أو جارية أمر أمه أو اوقد
 لا ينفسك عن عقوبة أرغامة صيانة للأبضاع المحترمة فإذا سقطت العقوبة للشبهة
 وجبت الرغامة حفاظا لكل وطء حصل عقيب شبهة المثل أمه أو اوقد
 لان الوطء الثاني صادق مطلقا **في** رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على بطنها فليس به
 مهران مهر بالوطء من شبهة ومهر بالنكاح هذه الجملة من الوجيز **في** ولو وطئ المولى
 مكاتبته لزمه العقر **في** ومن وطئ جارية آية فولدت منه فادعاء أم ولد له وعليه قيمته أولا
 مهر عليه وقال زفر والشافعي يجب المهر من الهداية **في** ولو وطئ مكاتبته أمه أو اوقد
 واحد **في** وإذا طهر في المنكوحه أنه لم يطلقها إذا وطئها أمه أو اوقد **في** واحد
 الشرع يكتفي إذا وطئ الجارية المشتركة مهر اقال الصدور الشهيد ليدكر في النكاح واختار
 الشيخ الامام الاجل ابو البرهان الاثنية والدين أنه يجب بكل وطء نصف مهر **في** وفي نوادر
 هشام بن محمد اشترى جارية فوطئها أمه أو اوقد استفتت عليه مهر واحد وإذا استحق نصفها
 عليه نصف المهر **في** إذا خالعه بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل
 الصداق وان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عند استحساننا الثلاثة **في** ثم ههنا مسألة
 صارت واقعة وهي المرأة في عرفنا إذا قالت بالقارسية خوشين حريمكم بكاين وعدت والبعض
 مقبوض وهو المجهل دون البعض نقل عن الامام غفر الدين أنه لا يرجع والمراد بقية المهر وان
 كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو ألف درهم لا يرجع عليها الا بالالف درهم
 استحسانا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشئ استحسانا إذا خالعه
 على مهرها وان خالعه على عشرة ومهرها ألف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض
 رجع عليها بما نته درهم ولم يبق لها في قولهم جميعا ان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل
 المهر عند أبي حنيفة العشر **في** حكم الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لماتين وعندهما
 لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند أبي حنيفة يرجع
 عليها بخمسين درهما استحسانا وفي القياس يرجع عليها بما نته بدل الخلع وخمسمائة
 بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند أبي حنيفة عن الزوج
 العشر بحكم الشرط وبرئ عن الباقي بحكم الخلع **في** لو خالعهما ولم يذكر العوض ذكرتم
 الاثنية المخرجين في نسخة انه يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام خواهر زاده
 ان هذا احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر
 فعليا رد مساق اليها من المهر لان المال مذکور عرفا بذكر الخلع وفي رواية عن أبي حنيفة
 وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم
 جميعا الا إذا شرط ذلك في الخلع وأما نفقة الولد هي مؤنة الرضاع فلا تقع البراءة عنها اذ لم
 بشرط مع الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت ذلك وقتا بسنة ونحوها جاز وان لم يوقت لا يجوز

ولا تقع البراءة عنها ولو قالت خوشين حريم مهر حق كهر ارزست لا يرأعن نفقة العدة
 ولو خلع الاجنبي مع الزوج عيال نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر من الزوج لانه لا ولاية
 للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالخلع عند أبي حنيفة ومحمد والطلاق على
 مال فيه روايتان عن أبي حنيفة والصحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع لفظ البيع
 والشراء اختلف المشايخ فيه على قول الامام أبي حنيفة وعندهما الجواب فيه كالجواب في
 الخلع من الخلاصة وفي البرازية المباراة لا توجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في
 الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف
 فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح
 عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره طلقها على ألف قبل الدخول ولها
 عليه ثلاثة آلاف درهم تسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف
 وخمسمائة ونقاصا بألف ولا ترجع عليه بمائة عند البطي وترجع عند غيره وعليه
 القنوى بناء على ان صريح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام
 أم لا قال البطي يوجبه وغيره لا وعن محمد انهما اذا اتخعا لم يذكر المال انه باطل لانه بلا مال
 فان قال لها اخليني نفسك متى بغير متى فقلت وقبل الزوج صح بغير متى لانه صريح في عدم المال
 ووقع البائن وقال الامام السعدي اذا اتخعا لم يذكر كرايد لا ترد عليه ما أخذت من المهر ولو
 قال لها اخليني نفسك فقلت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج وقع بغير مال وقال الامام الثاني اذا
 قال لها اخليني نفسك فقلت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الا ان بنوى بغير مال وفي الايضاح
 مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخليني
 ولم يذكر بدلا فقلت خلعت بيع الطلاق باننا ولا يكون خلعا كانه قال لها طلقتي نفسك باننا
 فقلت طلقت وقدمر انه يكون خلعا وزد ما ساق اليه من المهر وان كان عليه مهر برئ
 قالت اخلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج من المهر انتهى مافي البرازية
 ولو تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها اقلها مهر مثلها ان دخل بها
 أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول اقلها المنة وهي درع وخمار وملحفة اذا تزوج الرجل
 بنته على ان يزوجه الرجل بنته أو أخته ليكون أحد الفقدين عوضا للفقدان جائزان
 ويجب مهر المثل ولو تزوجها على ألف قبضتها ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول بهار جع
 عليها بمائة وكذلك اذا كان المهر مكيلا أو موزونا أو شيئا آخر في المنة وان لم يقبض
 الا فحق وحبها له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وقال زفر يرجع عليها بنصف
 الصداق ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها
 يرجع عليها بنصف ما قبضت ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده
 يرجع عليها الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض
 قبضته أو لم يقبض فوهبه له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وفي انقياس وهو

قول زفرير جمع عليها نصف قيمته كما اذا باعته من زوجها وجه الاستحسان ان حقه عند
الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقدر وصل اليه ولهذا لم يكن لها دفع شيء آخر مكانه
بجلاف ما اذا كان المهر ديناً وبخلاف ما اذا باعته من زوجها الا وصل اليه ببدل ولو تزوجها
على حيوان أو عرض في الذمة فكذلك الجواب من الهداية **❦** ولو تزوجها على أقل من
مهر مثلها على ان يطلق ضررتها فان وفي والا أمرناه بشكمله خلافاً لزفر من الجمع **❦** وان
تزوج مسلم امرأة على خراً أو غنيرة النكاح جائز ولها مهر المثل **❦** وان تزوج امرأة على
هذا الدين من الخلل فإذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وقالها مثل وزنه وان
تزوجها على هذا العبد فإذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وكذلك عند محمد وقال أبو
يوسف تجب القيمة كما اذا هلك العبد المسي قبل التسليم وان تزوجها على هذا من العبد من
فإذا أحدهما حر فليس لها الا الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
لها العبد وقيمة الخلو كان عبداً وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد وتعلم مهر
مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد من الهداية **❦** ولو أزال عذرتها بدفع فطقتها
قبل الدخول فليس نصف المهر عند أبي حنيفة وأفتى محمد بكماله من الجمع **❦** اذا تزوج
النصراني نصرانية على مائة أو على غيره هروداً جائز في دينهم فدخل بها أو طلقها قبل
الدخول بها أو مات عنها فليس لها مهر من الهداية **❦** الاب لو خلع مع زوج بنته البالغة
على انه ضامن صح حتى لو أخذت المهر من زوجها فله الرجوع على الاب ووجه الصحة هو ان
الاب كانه قال اختلفت برتي ابنتي وضعت مهرها ان تكررت الاجازة وقبضت منك فانها ضامن
فصح هذا من حيث الحكم احتيالاً للصحة الضمان كذا في الفصولين من الفصل الثامن
والعشرين **❦** لو قال انت طالق قبل موت فلان بثـ هـ لم تطلق حتى يموت فلان بعد المين
بشهر فان مات تمام الشهر طلقت الى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله ولو وطئ في الشهر
صارها باعاً ولو كان الطلاق رجعياً وغرم العقر ولو كان بائناً ورد الزوج بدل الخلع اليها
لو خالعهما في غسلا ثم مات فلان كذا في الاشياء من الاحكام الاربعة **❦** وكيل المرأة اذا
زوجها أو الاب اذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج
من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والابراء الا ان تجيز المرأة
اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل والحيلة لهذا ان يقول الوكيل أو الولي ان كانت
المرأة كبيرة أمرتني بالهبة أو الابراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك فبشرحق فانها ضامن
لك بكذا فصح هذا الضمان كذا في فصل الوكالة من النكاح من فتاوى قاضي خان
❦ وفي الفصولين من الفصل الثاني والعشرين هنا مسائل يحتاج الى ذكرها منها ان
الاب لو زوج كبيرة فطلبوا ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا يليل اليه بان يقر الاب
بقبض شيء منه لانه كذب بحقيقة ومن أمر به فقد أمر بالكذب قال فينبغي ان يجب باذنها
لانه لا يصح بلاذنها الا ان تجيزه وينبغي ان ضمن للزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن

بالهبة وغرمته ما وجبته فأناضامن ويصح هذا الضمان لاساقته الى سبب الوجوب لان
 من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها الزوج فالاب ضمن بدين
 واجب فصمحت انتهى **❦** ولو خالغ المرأة على مهرها ورضاع ابنه حواين جاز تجبر على الارضاع
 فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليها قيمه الرضاع **❦** وكذا لو اختلعت على مهرها
 وعلى ان تمسك ولدها الى وقت الادراك تجبر على امساك الولد فان لم تفعل وهربت فعليها
 أجر المثل وكذلك لو خالغها على مهرها ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولده الى ستين جاز
 وان شرطت انها ان ولده ثم مات قبل الحولين انها ترد قيمة الرضاع جاز **❦** ولو خالغها على
 ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وجهته أو باعته من انسان لم يرد مثله أو قيمته
 كالوخالعها على عبده فاستحق العبد من الوجيز **❦** ولو خالغ امرأته المسلمة على خرا أو خنزير
 أو ميسرة فلا شيء للزوج وتقع الفرقة بآثته وانما لا تجب لانها ما سمعت ما لا متقوما حتى نصير
 غارة له بخلاف ما اذا خلع على خسل بعينه فظهر خرا لانها سمعت ما لا انفصال مفرورا **❦** ولو قالت
 خالغني على ما في يدي من الدراهم أو من دراهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلاثة دراهم
❦ وان اختلعت على عبد لها أبق على انها برئته من الضمان صح الخلع لانه لا يطل بالشروط
 الفاسدة ولم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان هجرت من الهداية **❦** ولو خالغ
 امرأته على الولوة أو ياقوته لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبدها هذه في القسمة من
 الهداية **❦** ولو اختلعت السفينة مع زوجها على مال لا يلزمها كذا في الاشياء من الجبر
❦ الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان فعلت باذن المولى كان عليها المال في
 الحال وان فعلت بدون اذنه كان عليها المال بعد العتق والطلاق بائن في الحالين ولو كانت
 الامة مفردة محجورة لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ويكون الطلاق رجسيا
 لانه لم يقابل بالبدل أصلا كذا في قاضي خان من الجبر **❦** ولو أبق رجل الاضطجاع عند امرأته
 فقال لها ان أبرأني من المهر فاضطجع معك فابرأته لا يبرأ وقبل يبرأ لان الاراء اللئود دلداهي
 الى الجماع وقد ورد تهادوا وتحابوا كذا في الهبة من القنية **❦** تزوج امرأته بمهر مسمى ثم طلقها
 باناس ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول
 وكذا لو قالت (٣) خويشتن خردم همرو بهر حقها كه مر ابر رست لا يبرأ عن المهر الاول
❦ ولو خالغها على دين آخر سوى المهر فان كان بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع الا
 ببذل الخلع في قولهم جميعا وان لم يكن مقبوضا عليها البدل بسبب الخلع وسقط عنه جميع
 المهر عند أبي حنيفة خلافا لهما وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا يرجع عليها
 ببذل الخلع ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة وعندهما
 يرجع عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن مقبوضا لا ترجع المرأة بشئ من المهر عند أبي

(٣) اشترت نفسي بالمهر وبكل حقوقي عليك اه

خفيفة وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر وبهذا تبين ان ما ذكر من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما المرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول أبي يوسف ومحمد رجوع خلع امرأة بما لها عليه من المهر ظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم قد ذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق وعليها مهر فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والا يرى الزوج اما اذا علم ان لا مهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعهما على ما في هذا البيت من المناع وعلم انه لا مناع في هذا البيت وعلى هذا الوباغ الزوج منها تطليقة بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت فانه يقع الطلاق بمحارجهما ولا ترد على الزوج شيئا **٢** رجل قال لامرأته (٢) خويشتن خريدي ازم من فقالت خريدم وقال الزوج فروختم تقع تطليقة بائنة وترد على الزوج ما قبضت من المهر هو المختار فان لم يقبض يرى الزوج **٣** رجل قال لامرأته بعث منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشترت ثم قال فاني انا وانا قالت المرأة اشتريت والزوج يقول اردت به السكر او لا يصدق ويقع ثلاث تطليقات ولا يجب عليها الا الثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال بائنا والثلث وهو صريح في الحق البائن **٤** رجل قال لامرأته خويشتن ازم من بخروكرونا على ألف درهم فانت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبضت الثلث بالمالين كذا هنا وعن أبي يوسف انه فرق بين جانب الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كالا لا يجابن باق وفي جانب المرأة لا حتى قال طلقك على المالين يتوقف على قبولها من الخلاصة **٥** خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبت أو باعت من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليها بقية ذلك ان عروضا والمثل في المثليات والموزونات كان استحق بدل الخلع فيرجع بالقية **٦** اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان البراءة مختصة بحقوق الشكاح من البرازية **٧** اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلفت نفسها بمهرها ثم تبين بالشهود انه عند الزوج (٣) ولا ذلك الا بالتصادق فيدعي ان لا يازمها شيء لان ما هو بدل الخلع سلم له ولو كان الخلع على دراهم أو دنانير ثم تبين انها للزوج فلا يجب اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة من القنية **٨** الاب اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب به بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع **٩** ولو اختلفت الصبيبة مع زوجها البالغ على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع ٢ مع الاجنبى **١٠** ولو خلعها على ألف درهم وقبل الاب ولم ضمن المال لا رواية فيه هنا عن محمد واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته

(٢) شريت نفسك منى فقالت شريت فقال بعث

(٣) قوله ولا ذلك الا بالتصادق الى قوله من القنية تراجع وبحر منها هذه العبارة

كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على واحد والخلع على صداقها وعلى مال
آخر سواء يقع الطلاق هو الصحيح ❀ اختلفت الامة مع زوجها أو طلقها على جعل يقع الطلاق
قتوا أخذ بالخلع بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تباع به والمدرية وأم الولد كالامة الا
أنهما يؤديان البدل من كسبهما اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تؤخذ الا بعد العتق ❀ واذا
اختلفت الامة مع زوجها بعهرها بغير اذن مولاها يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق محبة
الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر مع الزوج أو المتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة
والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه ان يخلع اجنبى مع الزوج على شئ معلوم مقدار المهر
أو المتعة حتى يجب البدل على الاجنبى للزوج ثم يحيل الزوج جماعه عليه من المهر أو المتعة
لا في الصغيرة أولم ين له ولا يه قبض مال الصغيرة على ذلك الرجل قال رحمه الله هكذا نقل عن
الامام خالي أما الكبيرة اذا خلعها أوها أو الاجنبى باذنها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع
بالصداق على الزوج والزوجة على الاب ان ضمن الاب وان لم ضمنه فبالخلع يقف على قبولها
ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق واقع قال صاحب المحیط وقد كتب
في شرح الحيل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجازتها ❀ اذا قال الرجل لا آخرا خلع
امرأتك على هذا العبد أو على هذه الانف فخلعها على ذلك فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبى
لان البدل مرسل كما اذا قال لغيره بيع عبدك من فلان بكذا اتوقف على قبول فلان اذا باع
فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما أشير اليه ان أمكن والا فقله ان كان مثليا أو قفنه
ان كان غير مثلى ولو ان رجلا قال الزوج اخلعها على عبدى هذا أو دارى هذه فخلعها
على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لا والعاقدة هو الاجنبى وتلقبه المتبرع بقضاء
الدين عن انسان ❀ قال الاجنبى للزوج اخلعها على عبدى هذا فقال الزوج خلعت ثم اخلع
من غير ان يقول الخاطب قبلت واذا تم الخلع لقبول الاجنبى لزمه حينئذ البدل ان كان جمعا
يتعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في المثليات وتسليم القيمة في غير المثليات كافي
قبول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلعنى على دار فلان أو على عبد فلان فخلعها فالخلع
واقع ولا حاجة الى قبول فلان وبعد ذلك ان قدرت على تسليم ما أشير اليه باجازه فلان سلمته
والا فقلها تسليم المثلى في غير المثلى وكذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبد
فلان أو دار فلان قبلت صح فلو لم تقبل هى وقبل فلان لم يصح ❀ خلع امرأتك على ان جعلت
صداقها الولد ما الاجنبى صح الخلع والمهر للزوج دون الولد ❀ يجوز الخلع على مكبل أو موزن
موصوف أو موجود فيحقق المسمى ❀ ويجوز على ثوب مسمى هروى أو مروى ولا يجوز على
الثوب المطلق وترد ما قبضت من المهر وجلسه انه ان سمى ما ليس بمال متقوم لا يجب شئ
وان سمى شيئا معلوما موجودا يجب المسمى وان سمى مجهولا جهالة ممتدة كذا فيكذلك وان
خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يثمر خلعها العام أو على ما في البيت من المتاع
ولم يكن فيه شئ بطلت التسمية وترد اليه ما قبضت من المهر من الخلاصة ❀ قال في البرازية

لان المعدوم لا يصح عوضا في مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال ولا يتعلق
 وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خلعت على ماني بنتها او بدوها من المتاع
 او على ماني نخلها من ثمر او على ماني بطون غنمها من الاولاد ان كان هناك ما ذكرت فله ذلك
 والاردن ما قبضت من المهر انتهى **❦** اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على
 ان الزوج يردها عليها عشرين درهما نقل عن الامام ظهر الدين انه يصح ويجب على الزوج
 عشرين درهما وما وافق هذا في الاصل امر **❦** اختلفت على دار على ان الزوج يردها عليها
 ألف درهم لاشقة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح
 وفي صلح القدوري لو ادعت امر **❦** انكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها لم يحز هذا يدل
 على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا خلعت
 على عرض يجوز ايجاب بدل الصلح على الزوج ويكون مقابلا لبذل الخلع وكذا اذا خلعت ولم
 يذكر نفقة العدة يجوز ايضا **❦** اما اذا خلعت على نفقة العدة ولم يذكر عوضا آخر ينبغي ان
 لا يجب بدل الخلع على الزوج لوقال لها بعثت منك تطليقة بجميع مهرك ويجمع ماني البيت
 غير ما علك من القميص فاشترت وعليها مع القميص سوار ونخلال فكسوتها وحلبها
 مع ما استثنى ومالم يستثن له من الخلاصة **❦** بعث اليها مبعثا كما هو في العادة ثم زوجها ولم يحل
 بها وخلعت نفسها منه بنفس المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا صرفته وقال محمد البخاري
 له طلب المبعوث وفي فتاوى العصر له طلب العوض ان لم يعرضه **❦** لو بعث أنوارا وزوج الى
 الخطيبة واستبان ثم اختلفت نفسها قبل الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لابي الزوج
 ان يطالبها بما بعث اليها قاضي بدعي ان كان بعث اليها اذ هم رمبرك اذ نكاح يرجع بالقائم
 دون الهالك من القنية **❦** وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت كذبت ولم
 أكن مدركة قالوا لو كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت قد ادعاه لانه لم تصدق انها لم تكن
 والاصدق من أحكام الصبي من الفصولين **❦** لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانث ولم
 يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في الاشياء من قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت
 الاصل **❦** لو قال له تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امه لاضمان على القائل اذا لم يكن
 وليها او وكيلها فان قال وليها تزوجها فانها حرة او وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امه القدير
 يرجع المغرور بقيمة الولد هذه من القاعدة الاخيرة من الاشياء **❦** زوج ابنته من رجل
 وذهبت ولا تدري لا يجبر زوجها على الطلب كما في الملتقط هذه في أحكام الصبيان من
 الاشياء **❦** لو نكح صبي بائنة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر هذه من
 أحكام غيبوبة الحشفة منه **❦** تزوج أمة على انها حرة بزعمها أنها معتقة فولدت ولدا فاقام
 مولاهما البينة انها امته بقضى بالام وبالولد لولاها وان اقام الزوج البينة على أنه تزوجها
 على انها حرة فيحصل الولد حرا بالقيمة وتكون القيمة ديناً عليه في ماله لا في مال الولد ولا لواله
 للمستحق وان قبض من الولد قدر قيمة الولد قضى عليه بالقيمة للمستحق فان أخذ دون قيمته

يقضى عليه بعد ذلك كذا في الوجيز من الاستحقاق في صبي تزوج امرأته سعيًا بغير أمر أبيه
وهو ابن أربعة عشر سنة ووطنها لامهر عليه يعني اذ لم يحز الاب النكاح هذه في الجنابات
من الخلاصة في امرأته أبرأت زوجها عن النفقة ان لم تكن مفروضة لا يصح وان فرضها
القاضي صح الابرا عن نفقة شهر وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن نفقة
الشهر الاول كالواجرة كل شهر بكسدا ثم ابرأه عن الاجر صح عن الشهر الاول ولو ابرأت عما
مضى صح في امرأته قالت ان زوجي يريد ان يغيب وطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس
له اذلك وقال أبو يوسف أخذت كفيلا بنفقة شهر واحد استخسانا وعليه الفتوى فلو علم
انه يمكث في السفر أكثر من شهر تأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف في لو كفل
بنفقة مائة ما عشت أو كل شهر وبقي النكاح بينهما صح وقال أبو حنيفة على شهر واحد ولو ضمن
له ا نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة ولو طلقها زوجها رجعيًا أو بائنًا تأخذ من كفيلاها نفقة
عيا لها كل شهر لان العدة من أحكام النكاح خلاصة في لامهر ممر وف فاقتر في مرضه بأنه
بذنته أو زاد في مهرها أو أقر لها بمهر آخر أو أقر بمهر بعد الابراء لا يلزم شيء منها ولو قالت
المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ ههنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو أقرت في المرض
بالاستيفاء لا يبرأ في قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قبل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في
جنابات عصام لو قال المجرع لم يجرعني فلان ثم مات ليس لورثة المجرع ان يدعوا على
الجوارح بهذا السبب فكذلك اهنوا وقال المرغباني لا يصح ومسئلة المجرع على التفصيل ان
كان الجوارح معروفة عند القاضي والناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هذا معروفة فلا
يقبل وقال شمس الاثمة المخرسي في مسئلة المجرع انه ليس لورثته ان يدعوا على الجوارح
مطلقا لم يفصل من كتاب الاقرار

الباب الثامن والعشرون في الرضاع

اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل
بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة ان كانت تعمدت
الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليها وان علمت انها امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين في
ظاهر الرواية من الهداية والقول قولها في عدم التعمد ذكره في المختار في لو ارضعت امرأة
الاب زوجة الابن تحرم عليه وكذا لو تزوج وصيه عتيق فارضعتها امرأته معا ومتعاقبا حرمتا
عليه وعلى الزوج نصف المهر لكل واحدة ويرجع الزوج على المرضعة ان تعمدت الفساد
وان لم تعمد فلا والقول قولها في التعمد في رجل تزوج صغيرتين فجاءت امرأتان ولهما منه
لبن فارضعت كل واحدة منهما احدى الصبيتين وتعمدت الاضمان على واحدة منهما لان
الاجنبية انما تثبت بهنهما خاصة في رجل له امرأتان احداهما مجنونتان والاخرى صغيرة

فأرضعت المجنونة الصغيرة بابتنا منه وللجبنونة نصف المهر ان لم يدخل بها ولا يرجع الزوج
على المجنونة بغير الصغيرة وكذا الصغيرة لو جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فأخذت بشدنها
ورضعت منها بابتنا ولكل واحدة منهم ما نصف المصدق ولا يرجع الزوج على الصغيرة بشئ
ولو أخذ رجل ابن المرأة الكبيرة وأوجره الصغيرة بابتنا منه ولكل واحدة نصف المصدق
على الزوج ويرجع بذلك على الرجل ان نعهده من الوبير

﴿الباب التاسع والعشرون في الدعوى﴾

ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وهو ملكه وذو اليد ادعى ان فلانا آخر
غير ذلك الغائب أو دعه اياه وأقام البينة لا تندفع الخصومة ولو ادعى ان هذا ثوبي غصبه
منى فلان الغائب وأقام بيئته وقال ذو اليد ان ذلك الرجل أو دعبه تندفع عنه وان لم يتم
البينة لانهم ما تصادقا على ان اليد لذلك الرجل وهذا بخلاف ما اذا قال هذا ثوبي مرقه منى
فلان الغائب وقال ذو اليد أو دعبه ذلك الغائب لا تندفع الخصومة استحسانا وان وقع
الدعوى في العين بعد هلاكه وأقام المدعى عليه بيئته انه كان عندي ودبته أو رهنا أو اجارة
أو مضاربة أو شركا لا تقبل بيئته المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ومحل الدفعة بخلاف
العين ثم اذا قضى للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصديق المدعى
عليه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركا رجع المدعى عليه على
الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق وان كذب الغائب صاحب اليد في
اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا يرجع له ما لم يتم البيئته على ما ادعاه
من الاجارة والرهن ونحوهما لانه يدعى لنفسه وينسأ على الغائب بسبب عمل عمل له وهو ينكر
كذا في مشتمل الهداية ❀ رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة
ثم مات فلادى ورقتها انك تتصرف في مالها بغير اذنها وعليها ضمان فقال الزوج بل باذنها
فالقول قول الزوج لانه ظاهر ان الزوج لا يتصرف بمثل هذا التصرف في مال امرأته الا
باذنها والظاهر يكفي للدفع من القنية ❀ ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه
المبعض وانكره البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدق بعد ان يطرح نصيب المدعى
من ذلك الدين ❀ ولو ادعى رجل على ميت ديناً وصدقه بعض الورثة أجمع قول أصحابنا
بأنه يأخذ من حصص المصدق جميع الدين لان الذي صدقه مقر بان الدين مقدم على الميراث
قال أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول
الشيخ البصرى ومالك وابن أبي ليلى وسفيان والشافعى وغيرهم ممن يتابعهم قال وهذا
القول أبعد من الضرر من قاضى خان ❀ ولو ولدت الجارية المشتركة ولداً ميتاً أو أسقطت
سقطاً استبان بعض خلفه فادعاه أحدهما وكذبه الآخر فهو ابنة وأمه وامه ويضمن نصف
قيمة الام ونصف العقر لشريكه ❀ اشتريا أمة مع ولدها فادعى أحدهما انب الولد وصدقه

شريكه ضمن حصه شريكه من قيمتهما عند أبي حنيفة وان كسبه شريكه ضمن حصه
 شريكه من قيمتهما ان كان مومرا وان كان معسرا ضمن حصته من الام ويضمن الولد في
 حصته وان ادعيا معا فهو بينهما والجارية أم ولدهما ولو ولدت آخر لا يثبت نسبة الابالة دعوة
 وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن حصه شريكه من الام والولد عندهما وعند أبي حنيفة
 لا يضمن ❊ أمه بين اب وابن ولدت ولدا وادعياه يثبت النسب من الاب استحسانا وعليه
 نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر وكذلك الخادم مع الخافدة عند عدم الاب ❊ ورجلان
 اشترىا جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة مدعى
 الولد والجارية أم ولده ومدعى الولد ضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو
 ولدت بعد الشراء لقل من ستة أشهر والمسئلة بمجالها محت دعوة كل واحد ومدعى الام
 لا يضمن لشريكه ولا نسى له الام عند أبي حنيفة وعندهما ضمن نصف قيمتها ان كان مومرا
 ونسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن مدعى الولد للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقر
 عليه ❊ أمه بين ذمي وعمرى فولدت فادعياه يثبت من المرتد وعمرى كل واحد لصاحبه نصف
 العقر من الوجيز ❊ واذا ولدت أمه فباعها مولاها وترك الولد عنده فادعى أبو المولى الولد
 يثبت نسبته منه ويضمن قيمة الولد لابنه عند أبي يوسف والجارية أم ولده وقال لا يثبت
 نسبة هذه في المكاتب من المجمع ❊ ثلاثة اخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل ان أباهم
 قد غصبها اياه فنكل واحد منهم عن البين وخلف الاخران وقد ورثوا مالا من أبيهم غير
 ذلك يضمن البائع قيمة حصته ماله مدعى ويرد حصه نفسه من الدار على المدعى وان نكل
 واحد وأقرانه كان ودعوه في أيديهم رد حصته على المدعى ولا يضمن شيئا لأن الوديعه لا تكون
 مضونة ❊ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البيعة وقضى
 القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة
 الميت وسدقه المقتضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقتضى له نصف ما في يده من قاضي خان
 ❊ لو أقام الدائن بيته على بيع الورثة تركه مورثهم وادعى ضما على المبيع فقالوا ان أبنا باع
 في حياته وأخذ الثمن وأقاموا بيعة يقضى بينه الدائن من الفصولين ❊ باع أمه له وبها
 حبل فقال البائع ليس هذا الحبل منى وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة
 أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وورثت الجارية والولد اليه ولوداعه البائع ثم ماتت الام
 أو اعتقه المشتري فعتقه باطل ويردها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع
 الثمن على البائع من الخلاصة ❊ دفع الى آخر عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال
 الاخر هدية فالقول للدافع لان مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة مع كون العين متقومة
 في نفسها كذا في قاعدة الاصل لعدم من الاشياء ❊ عدي في رجل فقال رجل فقات
 عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فيأخذ عذاره
 ❊ لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفادفعتها الى زيد فضيت بها عليك فقال الرجل

أخذت ظمأ بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي أن يضاف
الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره البرخسي لكن المعتقد الاول
لان القاضي أسند الى حالة متنافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد
القضاء **في** قول العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعها وأنت حر
كان القول للعبد وكذا لو قال المولى بعد اعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت
عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى ولو اعتق أمته ثم قال قطعت يدك
وأنت احني فقالت هي قطعها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أي حنيفة
وأبي يوسف كذا في النهاية فيبطل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى تظردقيق للفرق
بينها **في** وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حر في أسلم بأخذ المال قبل الاسلام أو بالطلاق خمر
بعده أو مسلم بحال حر في دار الحرب أو بقطع يده معتقه قبل العتق فكذبوه في الاستناد افي
بعدم الضمان في الكل انتهى يعني بمجود ولا يضمن هذه الجملة من اضافة الحادث الى اقرب
أوقاته من الاشياء **في** سب دهننا لانسان عند اليهودي دعي مالكه الضمان فقال كانت
نفسه لوقوع فارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على
عدم التماسه ولو أنلف لحم فصاب فطوبى للضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق
والشهود ان شهدوا انه لحم دعي بحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة
كتاب الاستحسان وهي ان رجلا لوقتل رجلا وقال كان اردت أن أقتل أي تقتله فصابا أو
لردة لا يسم فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى قمع باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل
حصل لذلك وأمر الدم عظيم فلا حمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى يحكم في
المال بالتسكول وفي الدم يحبس حتى يقرأ أو يحلف واكتفى بيمين واحد **في** لو أدى المدعيون شيئا
من المال صدق انه دفع من أي جهة كان فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب
فضة أو بر وشعر فادى فضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المعوضة تتم
بالطرفين **في** اشترى من دلال شيئا فادى اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلال دفعته للدال لا لصدق الدافع بيمينه لانه ملك **في** رجل ادعى على ميت ألفا فغيره
وارثه ان الاب أعطاه القاتيل والوارث يصدق ان الاب أعطاه بيمينه الدين لقبامه مقام
مورثه فيصدق في جهة التملك كذا في الفصولين مما يكون القول فيه الملك **في** لو قال بعت
عبدى من زيد فاعتقه فان نكل زيد عتق العبد ولم يثبت المال كذا في القاعدة الزابعة من
النوع الثاني من قواعد الاشياء **في** عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها من ذى اليد بكذا
وادعت امرأته ان ذا اليد تزوجها عليها وأما اليينة فهما سواء عند أبي يوسف فيقضى بها
بينهما وللأمراة نصف قيمتها على الزوج بقيمة المهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان
كان قد وه وقال محمد الشراء أولى فيقضى بها للرجل و بقيتها للمراة من الحقائق **في** المأمور
بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذب فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان فاصبا أو مدبونا

كذا في الاشياء من الوكالة **❧** لو أخذ من البقال من الارز والعصا وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصها بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في الفتية تعتبر يوم الأخذ قبل له ولو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع اليه قال يعتبر وقت الأخذ لانه سوم حين ذلك كذا في الاشياء من القول في غن المثل **❧** مات وترك مالا فادعى رجل انه له أو دعه اياه فصدقه الوارث وعلى الميت دين لم يصح تصديق الوارث ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدي على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن كذا في الاشياء من فن الانجاز **❧** رجل ادعى على رجل مالا فحصد فاعطاه مع الجود أو صلحه عن دعواه ثم ان المدي عليه أقام البينة ان المدي أقر قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض مني المال انه ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ما بينان ولو أقام المدي عليه البينة ان المدي أقر بعد الصلح وقبض المال انه لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينه المدي حتى أقام المدي عليه البينة على اقرار المدي انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه بشئ كذا في مشتمل الهداية نقلاً عن الثانية **❧** ادعى عليه ألفاً فقضاها ثم أقر المدي انها لم تكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكاً فاسد يجب عليه ردها بعينها ان كانت فائضة ومثلها ان كان وهبها أو قضى بها ديناً هذه في المدائيات من القنية

(الباب الثلاثون في الشهادة)

وفيها مسائل ثلاثة خطأ القاضي في قضائه **❧** اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بما سقطت ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وعليهم ضمان ما أتلفوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم أي حاكم كان فلو ادعى المشهود عليه رجوعه ما وادعيتهم ما لا يحلفه ما وكذا لا تقبل بينته عليهما ولو أقام البينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال قبل واذا شهد شاهدان بحكم الحاكم به ثم رجعا ضمن المال للمشهود وعليه وانما ضمانان اذا قبض المدي المال ديناً كان أو عيناً فان رجع أحدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في هذه بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع المال وان رجعتا ضمنان نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فبطل الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة **❧** ما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجعت النسوة العشرة دون الرجل

كان عليهم نصف الحق على القولين وان شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعا فالضمان
عليهما دون المرأة وان شهد شاهدان على امرأة بشكاح عقد او مهر المثل ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذا اذا شهد باقل من مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمانا الزيادة
من الهداية وفي الخلاصة لاحكم الرجوع عند غير القاضي واذا رجعا عن شهادتهما واشهدا
بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل واذا تصادقا عند القاضي على ان الاقرار بهذا
السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان وان رجعا عند القاضي أول مرة وبجحد الرجوع
فقامت عليهم ما بينته بالرجوع وبقضاء القاضي بالضمان فانه ينفذ ذلك ويضمنهما المال
وكذا لو رجعا عند القاضي الذي شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم اختصهما الى غيره وفي المهيطة
اذا أقر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق محتمة ان يجعل هذا
رجوعا مبدئيا لان يعتبر الرجوع الذي كان عند غير مجلس القاضي ولو شهدا بالبيع وقبض
الثن ثم رجعا ضمانا لمران كان لرجل دين على آخر فشهدا انه وهبه له أو تصدق به عليه أو أراه
ثم رجعا بعد القضاء فضمنوا ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء فضمنوا وان كان
الواهب يملك الرجوع لانه فسخ وان ضمنا لا رجوع لهما ولا الواهب أيضا لانه بمنزلة العوض
ولو لم يضمن الواهب الشاهد في الرجوع في الهبة انتهى ما في الخلاصة في شاهدان شهدا
بمال ثم رجعا عند القاضي الى الصلح واسطحا على بعضه ثم رجع أحد الشاهدين لا يضمن
لانه لم يقبض بهادتهما من القيمة ومحمد يضمن النقصان من المجمع في وان شهدا بالبيع ثم
بعت القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة فضمن النقصان ولا فرق بين أن
يكون البيع بانأوفيه خيارا بالبيع وان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم
رجعا فضمناهما المهر من الهداية ولم يضمن بعد الوطء كره في الكنتز اذا شهد أربعة على
محسن بالزنا فلا نة ثم شهد أربعة أخرى بالزنا بأخرى وحكم القاضي عليه بالرجم فرجم
ثم رجعا واجيعا فضمنوا ديتيه بالاجاع ولو رجع من كل فريق اثنان لم يجب الضمان لبقائه
انصاب الشهادة ولو شهد أربعة على محسن بالزنا وزكاهم المزكون وقالوا هم أحرار ورجم
ثم وجد أحدهم عبدا أو كلهم ضمن المزكون ديتيه عند أي حنيفة ان تهمدوا الكذب
وقالوا لا يضمنون وتكون ديتيه في بيت المال ولو اخطأ فضمنانه في بيت المال اتفاقا فسدنا
بقولنا وقالوا هم أحرار لانهم لو قالوا هم عدول قطروا عبيد لم يضمنوا اتفاقا فسدنا بقولنا
رجم لانه لو قتل رجل عبدا بعد تزكية الشهود وأمر القاضي بوجه ظهوره عبيدا فدينته في
ماله اتفاقا من شرح المجمع وقد مر بعض مسائل ضمان الشاهد في باب الحدود فليطلب من
هناك عالم بوجود في ولو شهدا انه أعنت عبده ثم رجعا ضمان قيمته والولاء لا يعتق وان شهدا
بقصاص ثم رجعا بعد القتل فضمنا الدية ولا يقتص وان شهدا بالعدو من القصاص ثم رجعا
لم يضمنوا كره في الوجيز في واذا رجع شهود الامل وقالوا لم نشهد بشهود الفرع على شهادة تنافلا
ضمنان عليهم ولا يطل بالقضاء ولو كان قبل القضاء لا تقبل شهادة الفرع وان قالوا

أشهد ناهم وغلطنا ضمنوا وهذه عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ضمان عليهم ولورجع الأصول والفروع جميعاً فنفذها يجب الضمان على الفروع لا غير وعند محمد المنشود عليه بالخيار إن شاء ضمن الأصول وإن شاء ضمن الفروع ولا يجمع بينهم في التضمن وإن قال شهدت الفرع كذب شهدت الأصول أو غلطوا في شهداتهم لم يلقوا ذلك ولا يجب الضمان وإن رجع المزكون عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة وقال لا يضمنون كشمود الأحصان كذا في الهداية قال في شرح المجمع هذا إذا قالوا نعتدنا التزكية وإن قالوا أخطأنا في التزكية لا يضمنون اتفاقاً انتهى ❀ وإذا شهد شاهدان بالعين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود العين خاصة لأنه والسبب والتلف يضاف إلى متبقي السبب دون الشرط المحض لا يرى أن القاضي يقضي بشهادة شهود العين دون شهود الشرط ولورجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه قال ومعنى المسئلة عين العتاق والطلاق قبل الدخول من الهداية ❀ إذا شهد شاهدان أنه أمر امرأته أن تطلق نفسها وشهد آخر أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول بها ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق لأنهم اتبعوا السبب وهو الطلاق إنما التفويض شرط كونه سبباً وعلى هذا إذا شهد شاهدان أن فلاناً جعل عتيق عبده بيد فلان وشهد آخر أن عبده فالضمان على شاهدي العتاق دون التفويض وإذا شهد شاهدان أن فلاناً أمر فلاناً بتعليق طلاق امرأته بدخول الدار وشهد شاهدان أنه علق وشاهدان أنها دخلت ثم رجعا جميعاً فالضمان على شهود التعليق لأنهم شهدوا السبب من الصغرى ❀ الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن أنكار الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مبطلا في الشهادة ❀ رجل مات فادعت امرأته أنها امرأته الميت فأنكر الولد نكاحها فبرهنت أنه مات وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرهما وحكم لها بارت وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في محنته فتضمن المرأة لا الشاهد وإن شهد أنه مات وهي امرأته لأن قوله مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج إليها فأنما مالوقال كانت امرأته كفى للحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو انعدمت هذه الزيادة لم يجب عليهم ما شئ لأنهم شاهدوا بنكاح كان ولم يظهر كذبهم بل صدقهما الولد حديث برهن على الطلاق كذا هنا وهذا أصل محمد في تضمين الشاهد أنما متى ذكر شيئاً أو لا لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنوا متى ذكر شيئاً لا يحتاج إليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم تضمنوا من الفصل الرابع عشر من الفصولين ❀ شهد شاهدان أن فلاناً أخو الميت لا يبيده وأمه لا يعلن له وارثاً غيره وقضى به ثم شهد آخر أن لا أخراً ابنه ينتقض القضاء ويدفع المال إلى الابن وإن كان هالكاً فلا بد أن يضمن الأخ أو الشاهدان فإن ضمن الأخ لا يرجع على أحد وإن ضمن الشاهدان رجعا على الأخ من الوجه ❀ مولى المولاة لو مات فادعى رجل أرثته بسبب المولاة فشهد أن له ولا المولاة وأنه وارث له ولا وارثاً غيره فحكم له بآرثته فأنقذه وهو معسر ثم برهن آخر أنه نفص ولا الأول والوالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني ولا وارثه ولا وارث.

له غيره يحكم بالارث للثاني ويخير الثاني ان شاه ضمن الشاهد من الاولين أو المتهود له الاول
لانه ظهر كذب الشاهد من الاولين فيما للسك به تعلق وبيانه ان قوله ما هو وارثه لا وارث له
غيره أمر لا بد منه للحكم له بالارث لان ما لو شهد اباصل الولاء ولم يقل انه وارثه لا يحكم له
بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فنعنا بخلاف شهادة التكاح
المقدمة وفرق بين الولاء وبين التكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون التكاح
اذ المولى لا يرثه في كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا تحجب
بغيرها (أقول) المرأة لا يرثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل
حال فينبغي ان يشترط فيها قولها ما وارثه أيضا فلا فرق حينئذ من الفصلين من الفصل
الرابع عشر **❦** رجل قيد عبده بخلف بعتقه ان لم يكن قيده رطلا فهو حر ثم حلف وقال
ان حله هو أو غيره فهو حر فشهد شاهدان ان وزن قيده نصف رطل وحكم القاضي بعتقه
بشهادتهما وحل فوزن فاذا هو رطل يضمن الشاهدان قيمة العبد عند أبي حنيفة وعندهما
لا ضمان وهذا بناء على ان قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ باطنا فنفسد العتق
بأشهود عنده فيضمنون وعندهما لا تنفذ باطنا فلا يكون العتق مضاعفا الى شهادتهم بل الى
الحل فلا يضمنون من الحقائق **❦** اذا شهد شاهدان انه أعتق عبده وقضى القاضي به ثم رجعا
وضمننا قيمته ثم شهد آخران بان المولى أعتقه قبل وقت العتق الذي شهد به الاولان لا تقبل
هذه الشهادة من الفريق الثاني عند أبي حنيفة ولا يسقط ما وجب من الضمان على الفريق
الاول وعندهما تقبل حتى سقط ثم اختلفوا في ان هذه المسئلة فرع لاشتراط الدعوى في
العتق أو فرع لقضاء القاضي بشهادة الزور قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني كذا في
الحقائق ووجه كل مد كورفيه **❦** لو شهد انه أبرأه عن الدين أو أوفاه فقضى به ثم رجعا ضما
وان شهد انه أجله سنة قضى به ثم رجعا قبل الحلول أو بعده ضمنا ورجعا به على المطلوب
الى أجله ولو قضى الطالب الدين بعد مضي الأجل من المطلوب براء الشاهدان عن الضمان
❦ لو شهد رجلان وأمر أنان فرجعا فالضمان عليهم أثلاثا على المرأتين الثلث وعلى كل
رجل ثلث **❦** الشهود بالبيع لو رجعا وضمنوا قيمة المبيع لا الثمن المذكور ولو شهدوا بالبيع
وعلى ابقاء الثمن دفعة واحدة ضمنوا قيمة المبيع لا الفضل وان شهدوا بالبيع ثم شهدوا
بإبقاء الثمن ضمنوا الثمن **❦** شهدوا انه باع عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام
وقعة العبد الثمان فانكر البائع حكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فضخ البائع البيع في الثلاثة
أو أجازة فلا ضمان عليهم وان لم يفضخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى
تمام القيمة وذلك ألف درهم **❦** شاهد الموهوب وشاهد الرهن وشاهد الوكالة بقبض
الدين لو رجعا لم يضمنوا الا في الرهن اذا هلك في يد المرتهن ضمنا الفضل على الدين ولو ادعى
الرهن وانكر المرتهن لم يضمنوا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن **❦** شهد انه تزوج امرأة
على مائة درهم والزوج مفرقات المرأة لابل على ألف درهم وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم

رجعا ضمنا سمعانه عندهما خلافا لابي يوسف وان طلقة ما قبل الدخول لا يضمنان شيئا **في** شهد
 رجلا بالطلاق وآخرا بالدخول ثم رجع شاهدا الطلاق لا يضمنان وان رجع شاهدا
 الدخول لا يبرح ضمنا نصف المهر وان رجع الكل ففي شأدهى الدخول ثلاثة أرباع المهر
 وعلى شأدهى الطلاق ربعه **في** شهد ابا تدير ثم رجعا ضمنا مخصصه التدبير **في** شهد انه كاتب
 عبده على ألف الى سنة فقصى به ثم رجعا ضمنا قيمته ويستعبانه بالكفاية على نجومها ولا يعتق
 المكاتب حتى يؤدى ما عليه اليهما فاذا أواه عتق والولاء الذى كاتبه وان هجر ورد فى الرق كان
 لمولاه ورد ما أخذ من الشهود عليهم **في** شهد ابا العفوعن القصاص ثم رجعا لمضمنا **في** شهد
 على رجل انه قتل ولحق هذا خطأ وقضى كل الدية بقضاء ثم ظهر المشهود بقتله حيا فان شأت
 الصاقلة رجعا على الولي بالدية وان شأت رجعا على الشهود فان ضمنا الشهود رجعا على
 الولي بالضممان وان ضمنا الولي لم يرجع فان كان القتل عمدا وقتل المشهود عليه ثم رجع حيا
 فورثة المقتول بالخيار او شأوا أخذوا الدية من الولي وان شأوا أخذوها من الشهود ولا
 يرجع الشهود على الولي عند أبي حنيفة وعندهما يرجعان ولو شهدا على اقرار القاتل
 بالقتل والمسئلة بها فلا ضمان على الشهود **في** ولو شهدوا بشكاح امرأة بالف وقضى به ثم
 تبين ان الرجل أبوها من الرضا عردت المرأة المهر ولا ضمان على الشهود وكذلك للثنتين
 ان الشاهدين يبدان فلا ضمان عليهما وكذلك لو شهدا على امرأة أنها اختلعت من زوجها
 بألف فقصى به ودعت المرأة الألف ثم أقامت البينة أنه طلقها ثلاثا قبل شهادتهما فلا
 ضمان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم ثم أقام المدعى عليه
 البينة أنه أبراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بألف درهم ماله وقضى به ثم أقام المقضى
 عليه البينة أنه أبراه ضمن الشاهدان ولو شهدا فى الماضى لا يضمنان **في** شهد بالنسب والولاء
 على انسان فقصى به ثم رجعا لمضمنا ولو شهدوا بالنسب من الميت أو القتل ثم رجعا وضمنوا
 ما ورثه من الميت لورثته المعروفين **في** شهد بالوصية لرجل بالثلث فى حياة الموصى أو بعده موته
 فقصى به ثم رجعا بعد الموت ضمنا جميع الثلث من الوجيز **في** رجلا فى أيديهما مارهن
 لرجلين بخمار رجل فادعى الرهن فشهد المرتهان جازت شهادتهما لانهم ما يشهدان على
 أنفسهما بأبطال اليد ولو شهد الراهنان لغة يبرهما بالرهن والمرتهن يسكر لا تقبل شهادته
 الراهنين لانهما يطلان عليه إذا أقبناها بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى
 ولو كان الرهن جارية فهلكت عند المرتهن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها
 المرتهنان لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان الرهن للمدعى باقرارهما على أنفسهما
 انهما كانا غاصبين **في** رجلا شهد الرجاين بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدين
 على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادته الأولين ولو قال
 وصلنا منه الدين فى حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما **في** رجل ادعى دارا بدين
 رجل فشهد له شاهدا نكحها وان المدعى ادعى تناجره على بناء غير ذلك مما لا يجب عليه ما

لا تقبل شهادتهما بالملامة المدعى ويضمنان قيمة البناء المدعى عليه من قاضي خان **في** شهادته
 انه اقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه ان المدعى ابرأه قبل شهادتهما
 بيوم فحكم بالبراءة ورد المال لمضمننا اذ لم يظهر كذبهما الامكان التوفيق لجواز انهما عابنا
 القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يشهدا بالقرض للمحال ولو لم يشهدا بقرض وشهدا
 ان عليه ألف درهم والمسئلة بماله فانما يضمنان ويخبر المدعى عليه ان شاء ضمن المدعى
 أو الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال ولم يخبرا عن شيء مضى فظهر كذبهما
 من الفصلين **في** لو شهدا اثنان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة أربعة ثم رجعا بعد
 الحكم فثبت الضمان على مدعى الاثنين والثلاثين على مدعى الاربع عند أبي يوسف وقال
 محمد الضمان عليهما نصفان ولو شهدا اثنان على شهادة آخرين بثلاث الف وقضى به اثم
 رجع من كل فريق واحد كرفي الجامع الصغير اثم ما يضمنان غنيز ونصفا بينهما وما وذكرفي
 الاصل انهما يضمنان نصف المال بينهما ما وذكرفي الجامع قول محمد وهو الاصح
 وما وذكرفي الاصل قول أبي يوسف وهو القياس كذا في الحقائق (قلت) وهذه المسئلة تسمى
 التلقين لما روى ابن سماعه ان محمد القنا هذه المسئلة ثلاث مرات فحسبنا اتناقه مننا فلم يبق
 معناه الى عتبة الباب وتسمى مسئلة النظر الى الوجوه لانه حين لقننا كان ينظر بعضنا الى
 بعض هل فهمت فاني لم أفهم وقد حقق وجه القولين كما ينبغي في شرح درر البصائر فن أراد
 فليراجع **في** واذا شهدا على رجل انه باع عبده بخمسمائة الى سنة أو قال بخمسمائة حالة وانه
 أحله سنة وقيمة العبد مائة والبائع يبيعه فحضى بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجع
 على المشتري بالثمن الى ذلك الاجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حالة ولا يضمنهما
 خمسمائة فان ضمن الشاهدين رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل لانهم ما ابداء الضمان
 فاما مقام البائع والبائع ان يرجع على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذا هما واذا رجعا
 على المشتري بطيب لهما وان تصدقا بالفضل ومثله لو شهدا بالبائع بخمسمائة وقضى به
 القاضي ثم شهدا ان البائع اشترى اثنين ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمنا اثنى خمسمائة عند
 أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول لانهما وان لم يتلفا ذلك الثمن على البائع فقد فوتا عليه
 امكان ان يخذل اثنين حالاً فضمنان له بمنزلة من له على رجل ألف حالة فشهد عليه شاهدان
 بالاجل ثم رجعا ضمنا لانهما فوتا امكان الاخذ كذا ههنا من الصغير **في** القاضي اذا
 أخطأ في قضائه كان خطؤه على المقتضى له وان تعمد بغيره كان ذلك عليه في فتاوى
 قاضي خان من السير

باب الحادى والثلاثون في الاقرار

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لوقوعه دلالة فاذا اقر الحر البالغ العاقل لزمه اقراره
 مجعولا كان ما اقر به أو معدوما يقال له بين المجهول فان لم يبين أجبره القاضي على البيان

الا اذا قال لا أدري له على ستمس أم ربع فانه يلزمه الأقل كافي الاشياء فان قال فلان على
 شيء يلزمه ان يسمن ماله قيمة القول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك ركض اذا قال
 على حق وكذا اذا قال غصبت منه شيئاً يجب ان يبين ماهو قال ولا بد ان يجري فيه التمايع
 حتى لو بين حصة حنطة أو قطرة ماء لا يصح والتعويل في الكل على العادة في اقرار السكران
 في حقوق العباد كاقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية والعبد الماذون ملحق بالحر
 في حق الاقرار (قلت) الا اذا أقرب بالكفالة بالمال فلا يصح اقراره والمحجور عليه لا يصح اقراره
 بالمال ويصح بالحدود والخصاص في اقرار المصبي والمحجور غير لازم الا اذا كان المصبي
 مأذوناً له كافي الهداية وغيرها واقرار المعتوه والمغمى عليه والناثم باطل كافي الوجيز
 في الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على الإبطال والمثلث ثبت للمقر له من
 غير تصديق وقبول لكن يطل برده ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح رده كافي الصغرى
 في الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح ولو قال له على من شاء الى
 بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا كذا في الاشياء عن البزازية لو اقر المكاتب
 باقتضاء من حرة أو أمة فجز عن أداء بدل الكتابة فرد في الرق فضمن المهر في الحرة والعسر
 في الأمة بتأخر عند أبي حنيفة الى ما بعد العتق وعند أبي يوسف يضمن في الحال وقال محمد
 ان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل عجزه ضمن في الحال وان لم يقض به قبل العجز قوله
 اقول أبي حنيفة من درر البحار ولا يصح اقرار السفية ولا الاشهاد عليه هذه في الجرم من
 الاشياء لو اقر المسلم بخمر يصح ويلزمه تسليمها اليه اذا اشترى ماءه الا ان الاقرار اخبار عن
 كائن سابق وللمسلم ان يحلفها كالأقر له بجلده ميتة فانه يصح ومن اقر لفدية عمال والمقر له
 يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته ان يأخذ منه على كره منه وان سلمه اليه بطيب نفس
 يحل ولو كان المقر له صغيراً وسعه أن يأخذ منه من الوجيز وان قال له على او قبلي فقد اقر
 بالدين ولو قال المقر هو دينة ووصل صدق ولو فصل لا وفي نسخ المختصر في قوله قبلي اقرار
 بامانة لان اللفظ يتضمنها حتى صار قوله لاحق لي قبل فلان ابراء عن الدين والامانة جميعاً
 والامانة أقلها ما والاول أصح ولو قال عندي أو معي أو في بيتي أو كسبي أو سئندوني فهو اقرار
 بامانة في يده ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال انزها أو اتخدها أو ائجليها أو قضيتكها
 فهذا اقرار لان الهاء في الاول والثاني كتابة عن المذكور في الدعوى فكانه قال انزني الألف
 التي على حتى لو لم يذ كر حرف التكنية لا يكون اقرار بالعدم انصرفه الى المذكور والتأجيل
 انما يكون في حق واجب والقضاء يتلو الوجوب ودعوى الأبراء كالتقضاء لما بينا وكذا دعوى
 الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقية الوجوب وكذا الوفاة املتت بها على فلان لانه
 فهو بل الدين ولو اقر دين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذا في الاجل لزومه الدين حالا
 لانه اقر على نفسه عمال وادعى حقال نفسه فيه فصار كما اذا اقر ببس في يده وادعى الاجارة
 بخلاف الاقرار بالدرهم السود لانه صدقة فيه ويستخلف المقر له على الاجل لانه منكر حقا

عليه واليمين على المنكر **❦** وان قال له على مائة ودرهم لزمه كلها وادراهم وكذا كل ما يكال
 ووزن ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه وهو القياس في
 الاول وبه قال المشافى وكذا الوقال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالك ثياب ومن
 أقر بغير قوصرة لزمه التمر والقوصرة وكذا الطعام في السفينة والحذقة في الجوانب بخلاف
 ما اذا قال غصبت غرامن قوصرة لان كلمة من لا تنزاع فيكون اقرارا بغصب المتزويج وان أقر
 بداية في اصطبل لزمته الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف وعلى قياس قول محمد يضمنها ومثله الطعام في بيت ومن أقر بغير بخاتم لزمه الحلقة
 والفص وان أقر له ببيف فله الجفن والنصل والجمائل وان أقر بحيلة فله العبدان والكسوة
 وان قال غصبت ثوباني منديل لزمه جميعا وكذا الوقال على ثوب في ثوب بخلاف قوله درهم في
 درهم حيث يلزمه واحد وان قال ثوب في عشرة أثواب لا يلزمه الا ثوب واحد عند أبي يوسف
 وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوبا ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب
 لزمه خمسة وقال الحسن لزمه خمسة وعشرون ولو قال أودت خمسة مع خمسة لزمه عشرة
 ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال مابين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة
 فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال لزمه عشرة كلها فقد دخل الغاية وقال زفر
 يلزمه ثمانية ولا تدخل الغاية ولو قال له من دارى مابين هذا الحائط الى هذا الحائط فله
 ما بينهما وليس له من المطاطين شئ من الهداية **❦** ومن أقر بعت شئ بغيره ثم ملكه يؤمر
 بالتسليم الى المقر له هذه في الوصية **❦** ولو قال لك على أحدا ألف درهم لا يقضى بشئ للجهالة
 حيث لا هذه في باب عتق النصف من الهداية وفي الاشياء جهالة المقر عتق همه الاقرار الا في
 مسئلة ما اذا قال لك على أحدا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مسئلتين فلا يصح أن
 يكون العبد مديونا أو مكاتباً انتهى **❦** وفي الوصية الاقرار بالجهول صحيح ويجبر على البيان
 والاقرار بالمجهول فاسد عن بعضهم ولا يجبر على البيان وفيه فائدة حتى لو بين انه غصب
 من هذا دون هذا يصح ولو أقر انه غصب شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة فان بين ما ليس بمال ولا
 يقصد بالغصب كالمرأة والحرق مال مشايخ يلزمهم وقاله شيخ بخاري لا يصح بيانه ويجبر على
 ان يبين مالا متقوما وهو الاصح فان بين ماله قيمة وكذبه المقر وادعى مالا آخر بطل اقراره
 والقول قوله فيما ادعى المقر له مع يمينه **❦** اقرار المكره باطل الا اذا أقر بالسارق مكرهافة د
 أفتى بعض المتأخرين بصدقه **❦** لو أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل من الاشياء **❦** لو قال لي عليك
 ألف درهم فقال المديعي عليه ولي عليك ألف درهم لم يكن اقرارا الا اذا قال ولي عليك مثلها
 كان هذا اقرارا بالا ألف المديعي بها وكذلك لو قال لا آخر فقد اعتقت غلامك فقال ايضا وأنا
 اعتقت غلامك يكون اقرارا **❦** ولو قال لهذا على ألف درهم مثل ماله هذا على دينار كان
 للاول عليه ألف درهم وللثاني عليه دينار **❦** ولو قال كل ماله هذا على فلان فامقر له به واكل
 مانوقه في مذكرة المديعي بطله فقد اقرتمنه لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا ولو ادعى عليه

اتفاقا قال المدعي عليه احسبها فهذا اقرار وان قال احسبت ما ادعيت فليس باقرار **عن**
 أبي يوسف ان قال لك على ألف درهم حرام أو دينا أو باطل فهي لازمة لا في لادري لعل الحرام
 والرابعه شئ ليس برأب ولو قال من عن خرا وخزير وهما مسلمان وقال الطالب بل هو من عن
 بر يقبل قوله مع عينه ولا شئ عليه **ولو** قال لي عليك ألف درهم وقال الاتحرم انه دينار قال
 الفقيه أبو الليث ان المدعي صدقه في الدنانير يلزمه كل المالكين ولو لم يصدق في الدنانير
 فالدرهم **ولو** قال جميع ماني بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ماني بدي وهو داخل منزله
 لامر أنه بجميع ذلك ملكها قضاء لا ديانة اذ لم يكن بينهما سبب صحيح للملك مع التمسك من
 الوجيز **من** في يده الدار اذا قال لا تنسأ برأتك من هذه الدار فليس باقرار **ولو** قال أبرأتني على
 كذا فهو اقرار **من** في يده الدار اذا قال لمدعيها سلمتها لي بألف أو أبرأتني بألف أو أبرأتني منها
 بألف قال أبو يوسف تكون الدار المدعى قال الحاكم الشهيد هذا خلاف جواب الاصل **ولو**
 ان ساكن دار اقترانه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار ادري فالتقوله ولا يكون هذا
 اقرارا ان الدار له من قبل انه يكون وكيل في قبض غلته ولم يكن ملكها **ولو** قال أجرنيها فلان
 أو قال استأجرنيها منه فهذا اقرار بها وله أن يخرجها منها وفي رواية هشام عن محمد يكون اقرارا
 لمن كان يدفع اليه الغلة والوجه الاول رواية ابن سماعة عن محمد **اذا** قال اتبع عبدي
 هدامني أو استأجره مني أو قال أهرتك داري هذه فقال نعم فهذا اقرار به وكذا لو قال ادفع
 الى غلة عبدي هذا أو قال اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد وكذا لو قال
 له افتح باب داري هذه أو قال أسرج دابتي هذه أو قال اعطني سرج يغني هذا أو لحام يغني
 هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال في جميع ذلك لا لم يكن اقرارا ولو قال لا اعطيكها فهذا اقرار
 بالبخل والجحام قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة توجه في بعض الروايات من الصغرى **عن**
 قال لرجل في يده شئ لمن هذا فقال لك أو ما أملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمقر له وكذا
 لو أخذ منه ثم قال لمن هذا فقال لك أو هذا لك أو قال ملكك قال رحمه الله صرف به هذه
 ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه أيضا في الهبة من القنية
ولو قال ماني بدي من قبل أو كثير من عبد أو غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول
 فان حضر المقر له لياخذ ماني يد المقر فاختلاني عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار ولم
 يكن فالقول للمقر **وكذا** هذا فيما اذا قال ماني حافتي هذا فلان **ولو** قال لامرأتني
 ماني هذا البيت وما أغلق بابي في البيت متاع قلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار ببعائها
 بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كانه قال بعثت البيت بمحقوقه **ولو** أقر
 لابنته في محنته بجميع ماني منزله من الفرس والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك وقد مدت
 الاموال وله بالرسالة دواب وغلان وهو ساكن في البلد فاقراره يقع على ماني منزله الذي
 هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنها ويرجع الى وطنه الذي اقر
 بقماشه لابنته وكذا عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله فكل ذلك داخل

في اقراره **في** ولو قال في محنته جميع ما هو داخل منزلي لاهم آتى غير ما على من الثياب ثم مات
فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هنا حكم وقتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار
وجوب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شئ علمت المرأة انه صار لها قبل
الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا
الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركه **في** ولو
أناف مال والله ثم قول لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر لها به
مال بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو بما لا يكال ولا يوزن وقد ترك درهم أو دينار
فهي في سعة من ان تتناول من الدرهم والدينارين مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي
من المال فهو لك لان ذلك صار عتلة الصلح فلا استهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان من
المصري **في** رجل ادعى دارا في يد رجل انما له ثم أقر المقتضى له انما الفلان آخر لم تكن لي قط
وصدقه المقر له بطل قضاء المقاضى ورد ما على المقتضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر
ووهبها منى وقبضتها فهي المقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه عند أصحابنا **في** اذا شهد
الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان غير المدعى عليه ليس
لي فقد أ كذب شهوده فان قيل هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان شئ وان كان بعد
القضاء قال أبو يوسف أجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت من الدار وما بقي رد على المدعى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود وعليه كذا في فاضيلان من الدعاوى وقال في فصل تكذيب
الشهود منها ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لي قط فالمدعى عليه
وجهين اما بالاقرار أو بالتقوى فقال هذه الدار فلان لم تكن لي قط أو بدالتقوى وتوى
بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنها فلان وكل ذلك على وجهين اما اذا صدقه
المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في التقوى فقال للمقر ملكها بعد القضاء بسبب
وهي داري ففي هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ
المقر بالاقرار أو بالتقوى انتهى **في** قال الأب جميع ما هو حتى وملكى فهو ملك لولدي هذا الصغير
فهذا كرامة لا تخيل بخلاف ما لو عينه فقال حاتق الذي أملكه أو داري لابي الصغير فهو
هبة ويتم بكونها في يد الأب قوله هذه الدار لك أو هذه الأرض لك هبة لا اقرار **في** عبدي هذا
افلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياسا واستحسانا هذه في
الهبة من القنية وفيها لو قال هذه الدار لفلان فاقرار ولو قال داري هذه فلان فهبة لانه
أناف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاولى لم يصف قننه من اقراره وعلى هذا القول سدس
هذه الدار أو قال ثلث داري هذه انتهى **في** المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له
الا في الوقف كافي الاسعاف من باب الاقرار بالوقف **في** لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه
ولا يرجع بالثمن وكذلك لو أقر بوقفة أرض في يد غيره ثم اشتراها أو ورثها سارت وقفاة وأخذة
له بزمعه **في** الاقرار بشئ محال كالأقرار له بأرض يده التي قطعها خسمائة درهم ويدها محبتان

لم يلزمه شيء وهى هذا لو أقر أنسان بقدر من السهام لو ارث وهو أزيد من القرضه الشرعية
لكنه محال لشرعاً مثلاً لو مات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية
فالاقرار باطل ولكن لا بد من ان يكون محالاً من كل وجه والا فقد ذكر في التاتارخانية من
كتاب الحيل انه لو أقر وقال لهذا الصغير على ألف درهم قرض اقرضه أو غن مبيع باعنيه
صح الاقرار مع ان العسبي ليس من أهل المبيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح
باعتبار ان هذا المقر محمل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة هذه الجملة من الاشياء
❦ رجل اشترى عبدًا جازم رجل وادعى العبد واستخلف المشتري فذكر كل أو أقر انه
للمسوق فانه يقتضى بالعبد للمسوق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع ولو ان المشتري أقام
البينة على اقرار البائع ان العبد للمسوق قبل بينته ويرجع المشتري بالثمن على البائع
كذا في فاضل من المأذون ❦ ولو قال فلان على مال فليرجع اليه في البيان وقبل قوله
في القليل والكثير الا انه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال مال عظيم لا يصدق في أقل
من مائتي درهم وعن أبي حنيفة انه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وهذا اذا كان
من الدراهم واما اذا قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعمشرون وفي الابل بضمس وعشرين
كافي الهداية وفي الحنطة خمسة أوسق ذكره في المختار وفي غير مال الزكاة قيمة التصاب
ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من جنس ماسماء ولو قال دراهم كثيرة لم يصدق
في أقل من عشرة عن أبي حنيفة وهذا هو المصدق في أقل من مائتين ولو قال دراهم فسمى
ثلاثة الا ان بين أكثر منها ولو قال كذا كذا درهم لم يصدق في أقل من احد عشر درهم ولو
قال كذا او كذا درهم لم يصدق في أقل من احد وعشرين درهم ولو قال كذا درهم او درهم
ولو ثلث كذا بغير او فهو احد عشر ولو ثلث بالواو ثمانية واحد وعشرون وان ربع زاد ألف
كافي الهداية وغيره كذا امكيل وموزون ذكره في المختار وفي الصغير اذا قال كذا دينار
فعله دينار لان هذا أقل ما بعد لان الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء أشركذا في الجامع
الصغير ولو قال كذا كذا دينار او درهم لم يصح ما كمال ولو قال احد عشر دينار
او درهم لم يصح من كل واحد ان نصف انتهى ❦ ومن قال لحل فلانة على ألف درهم فان قال
أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فالاقرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائماً وقت
الاقرار لم يصح وان جاءت به ميتاً فالل مال للموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته ولو جاءت بولد
حين فالحال بينهما ولو قال المقر باعنى أو أقرضنى لم يلزمه شيء وان أبهم الاقرار لم يصح عند أبي
يوسف لان الاقرار المطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة وهذا محل اقرار العبد المأذون
وأحد المتفاوضين عليه فيصير كذا اذ اصرح به وقال محمد يصح الاقرار لان الاقرار من الحجج
فيجب أعماله ما أمكن وقد أمكن بالحل على السبب الصالح ❦ ومن أقر بمحل جارية أو حل
شاة لم يحل صح اقراره ولزمه لان له وجهاً صحيحاً وهو الوصية به من جهة غيره فحمل عليه
❦ ومن أقر بشرط الخيار لم يصح المال وبطل الشرط من الهداية ❦ ومن المسائل الكثيرة

الوقوف انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن
يغني بقول أبي يوسف ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح الصواب
لان الورثة ادعوا امر الواقبه المقر له لازمه واذا انكر يستحلف وان كانت الدعوى على
ورثة المقر فالحين عليهم بالهلم ان لا تعلم انه كان كاذبا من صدر اشره **❦** ولو اقر بانه غصبه
شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمه وان بين ماله قيمه وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عينه فان بين ماله ليس بمال ولا يقصد باغصب كالمرأة الحرة
والولد الصغير قال مشايخ بلخ يصح بيانه وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجوز على ان يبين
مالا متقوما وهو الاصح ولو اقر بغصب شاة أو عبد ولم يبينه يلزمه ذلك المسمى والقول له في
تعيينه ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا مع عينه وان لم يبين يلزمه ادنى ما يغصب الناس
من ذلك الجنس **❦** ولو قال لفلان على عبد أو شاة أو بقرة ثم انكر يقضى عليه بقيمة عبد
أو شاة أو بقرة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال لفلان على حق
أو شيء فالقول قوله في البيان **❦** أقوله بحق في دار أو أرض أو ملك فليسه أن يبين فان أبي ان
يبين يقول له القاضي نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار في العرف انه لا يمكن أقل
منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة وان قال حصة هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء
بغير أرض أو حق الزراعة أو أمكنى اياه جاره لا يصدق الا اذا وصل بكلامه **❦** ولو قال لي في
هذا البستان حق لا يصدق الا بفضلة باصلها من الارض **❦** قال لفلان في هذه الغنم شركة
أو شريك فيها وهي بنى وبينه فله النصف اتفاقا ولو قال لفلان شركة فيها فله النصف عند
أبي يوسف ومحمد والبيان المقر **❦** أقرب شاة في غنمه بغير عينها قيل للمقر له ادع باي شاة شئت
واستحلف المقر فان حلف لم يبطل اقراره بالشركة فصا وكانه قال فلان شريك في غنمي بقدر
شاة وان ادعى على المقر شاة بغير عينها اعطاء اية شاة كانت ويجوز عليه وان لم يبين واحدة
منها وقال لا أدري فهو شريكه ان كان الغنم عشرة فله عشر كل شاة منها فيما عدا ما يلد على
الحقير ولو مات فورثته بمنزلة في البيان **❦** أقرب جائط لرجل فله الجائط بارثه ولو اقر
بأسطوانة فان كانت من آجر فله ما تحتها وان كانت من خشب فله الحشبة دون الارض وان
أمكن رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان لم يمكن أخذها الا بضرر ضمن قيمتها للمقر له **❦** أقوله
ببناء هذه الدار كان له البناء دون الارض ولو اقر له بفضلة كانت له باصلها من الارض ولو قال
هذه الدار لفلان الا بناءها أو بناء هذه الدار لي والارض لفلان أو هذه البستان لفلان
والفضل لي أو هذه الحشبة من المكان لفلان الطهارة والبطانة لي لم يصدق ولو قال هذه
الدار لفلان الا بيتا معينا أو جرا شاة لم يصدق ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا
البيت لي فكلها لفلان ولو ادعى على آخر مالا أو آخر ج بذلك خطأ يحيط يده على اقراره بذلك
المال وأنكر الدعي عليه انه خطه فاستنكب فكتب فكان بين الخططين مشابهة ظاهرة
دالة على انهما خطا كاتب واحد قال أئمة بخاري انه حجة يقضى بها وقد سن محمد في المبسوط

انه لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وأنا كتبه غير انه ليس على هذا المال بلزمه شيء
فهذا أولى ولو كتب بخطه سكا قبل له نشهده فقال نعم فيكون اقرارا ولو لم يقل شيئا
لا يكون اقرارا من الوجيز وفي الاشياء من كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل
به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة المائتين لان القاضي لا يقضي
الا بحجة وهي الاقرار أو البينة أو التناول كافي وقف الخانية ولو أحضر المدي خط اقرار
المدي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال **❦** ولو اشترى حافوا فوجد
بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانه علامة لا تنبئ عليها الاحكام
وعلى هذا الاعتبار يكتب وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مستثنين الاولى كتاب أهل
الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامه كافي سير الخانية **❦** يعمل
بقرار المصارف والصرف والبيع كافي قضاء الخانية وتعقبه الطرسمي بان مشايخنا ردوا
على الامام مالك في عمله بالخط لكون الخط بنسبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان
عليه بانه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وتعامه فيه من الشهادات انتهى **❦** ولو قال له
عشرة دراهم ونصف والبيان في النصف اليه وهو عبارة عن الزيادة والبضع ثلاثة دراهم
فصاعدا وليس له ان ينقص عن ثلاثة ولو قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة ولو قال دراهم
أضعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر من الوجيز **❦** وان استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل أو الاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
كافي الهداية **❦** ولو أقر بشئين فاستثنى أحدهما أو أحدهما وبعض الآخر فالاستثناء
باطل وان استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح وبصرف الى جنسه ذكره
في المختار **❦** ولو قال له على مائة درهم الا دينارا أو الا قفيز حنطة لزمه مائة درهم الا قفيز
الدينار أو القفيز وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قال له على مائة درهم الا ثوبا لم يصح
الاستثناء وقال محمد لا يصح فيما وقال الشافعي يصح فيهما من الهداية **❦** ولو قال له كرحنطة
وكرشعير الا كرحنطة وقفيز شعير فالاستثناء باطل عند أبي حنيفة واجازاه في القفيز من الجميع
❦ ومن أقر بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه شيء من الاقرار لان الاقرار بعشينة
اما باطل أو تعليق فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل
التعليق بالشروط أو لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال لفلان على مائة درهم اذا
مت أو اذا جاور من الشهر أو اذا أظفر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقاً
حتى لو كتبه المقر له في الاجل يكون المال حالا من الهداية وكذا بطل الاقراران علقه
بعشينة من لا يعرف مشيئته كالجن والملائكة من المختار وكذا لو قال لفلان على ألف ان
حلف أو ان شاء فلان أو ان امطرت السماء أو اراد الله أو قدره أو يدبره لئان عصبته
فالاقرار باطل من الوجيز **❦** رجل قال لا يخرج عصبتي ألف درهم وربحت فيه عشرة
آلاف درهم وقال له المقر له قد أمرتني بانقول قول المصوب منه ولو قال لا بل غصبت

العشرة آلاف كلها فالقول قول الغاصب من الخلاصة ❶ ومن أقره دارواستثنى بناءها
 لنفسه فلامقره الدار والبناء بخلاف ما إذا قال الاثنتا أو الايتسأمنها والفص في الخاتم
 والنخلة في البستان نظير البناء في الدار ❷ ولو قال بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال
 مثل قوله يماض هذه الأرض دون البناء لفلان حيث يكون البناء لامقره لان الاقرار بالبناء
 كالإقرار بالدار ❸ ولو قال له على ألف درهم من غن عبد اشترت به منه ولم أقبضه فان ذكر
 عبد بعينه قيل للمقره ان شئت سلم العبد وهذا ألف والافلاشئ لك وان قال من غن
 عبد اشترت به ولم بعينه لزمه الا ان لا يصدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم
 فصل وقال أبو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر
 المقره ان يكون ذلك من غن عبد وان أقر انه باعه متاعا فالقول للمقر ولو قال ابتعت منه
 عبنا الا ان لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع وكذا لو قال لفلان على ألف من غن خرا أو
 خنزير معنى المسئلة اذا قال لفلان على ألف درهم من غن الخرا أو الخنزير لزمه الا ان لم يقبل
 تفسيره عند أبي حنيفة وصل أم فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ❹ ولو قال له على ألف من
 غن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زيف أو نهر جرة وقال المقره جبار لزمه
 الجبار في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وصار كما
 اذا قال الا انما وزن خمسة وعلى هذا الخلاف اذا قال ستوفة أو رصاص وعلى هذا اذا قال
 الا انما زيف وعلى هذا اذا قال لفلان على ألف درهم زيف من غن متاع وعن أبي حنيفة
 في غير رواية الاصول في القرض انه يصدق في الزيف اذا وصل ولو قال لفلان على ألف
 زيف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولو قال على كتر حنطة
 من غن العبد الا انما ردبته صدق ولو قال غصبت منه أفا أو أردعني ثم قال هي زيف أو
 نهر جرة صدق وصل أو فصل وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصلا ولو قال هي ستوفة
 أو رصاص بعد ما أقر بالقبض والوديعة ووصل صدق وان فصل لا يصدق وان قال في هذا
 كله ألف الا انه ينقص كذا لم يصدق ان فصل وان وصل يصدق وان كان الفصل ضرورة
 انقطاع الكلام فهو واصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء ثوب
 معيب فالقول قوله وكذا في الوديعة ومن قال لا تخرأخذت منك ألف درهم وديعة فهلك
 وقال لابل أخذتها غصبا فهو ضامن وان قال أعطينها وديعة فقال بل غصبتها لم يضمن
 والقض في هذا كالاخذ والرفع كالاعطى ولو قال أخذتها منك وديعة فقال لابل قرضا يكون
 القول للمقر وان قال هذه ألف كانت وديعة عند فلان فاعذتها فقال فلان هي لي فانه
 يأخذها منه ولو قال أو دعيتها كان على هذا الخلاف الا اني بعد هذا وان قال آجرت دابتي
 هذه فلا تفر كبرها ورد هالي أو قال آجرت ثوبي هذا فلا تأفلسه ورد وقال فلان كذبت
 وهما في القول قوله عند أبي حنيفة وقال القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب وهو
 القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا نصف درهم ثم

قبضته وقال فلان التوب ثوبى فهو على هذا الخلاف فى الصحيح ولو قال اقتضبت من فلان ألف درهم كانت لي عليه أو أقرضته ألفاً ثم أخذتها منه وأكره المقر له ذلك يكون القول قوله **❦** ولو أقران فلان بأرض هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله فى يد المقر فادعاه فلان وقال المقر بل ذلك كله لى استعنت بك ففعلت أو فعلته بأمرى فقال المقر للمقر كما إذا قال خاط لى الخياط قمى هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته من الهادية **❦** ولو قال هذه الألف وديعة لفلان لابل وديعة لفلان فالألف للابل وعلى المقر الثانى ألف أخرى هذه من الكثر **❦** ولو قال لى عندك ألف درهم وديعة فدفعته لى وقال المقر كذبت وهولى فالقول قول المقر ولو قال له كان لى عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته على أو عندك دابة فركبتها ثم دفعها لى وقال المقر كذبت هى لى فعلى قوله ما هذا الأول سواى على قول أبى حنيفة القول قول المقر من الخلاصة من كتاب الوديعة **❦** ولو قال قبضت بيت فلان مائة درهم أو من كبسه أو من سقطه أو باهروا أو من نخله ثم أوادعته كرحضة أو مائاً أو قال من أرض فلان قبضت مئلاً زطى ثم قال نزلت فيها وسمى أحمال من زطى فهى لصاحب الأرض إلا إذا أقام البينة أن الأرض فى إجارته **❦** رجل قال وجدت فى كتابى أن لفلان على ألف درهم أو كتبت يدي أنه لى على مائتى درهم الكل باطل **❦** وأئمة بلخ رحمهم الله تعالى قالوا فى يادركاه الباعة إذا وجد فيه مكتوباً بخط البائع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب فى يادركاه إلا ما كان له على الناس وما للناس عليه فعلى هذا إذا قال البائع وجدت فى يادركاى بخطى أن لفلان على ألف درهم كان أقراراً ذكره الامام السرخسى وخط الصراف والسهماء أيضاً كما ذكرنا وقيل إن الصمد والفاضل يريان الأئمة كان يفتى هكذا فى خط الصراف أنه حجة **❦** ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقراراً أو يصح للصكاك أن يشهد بالمال ولو قال كنت بخط يدي شهادة فلان وفلان صكاً بألف درهم كان اقراراً **❦** لو كتب على نفسه خطاً بألف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم أشهدوا لى على هذا كان اقراراً **❦** رجل قال لا تخرو لى على ألف درهم فقال الآخرون لى على ألف درهم مثلها عن ابن جماعة عن محمد أنه يكون اقراراً فى ظاهر الرواية لا يكون اقراراً أو الشيخ ظهير الدين كان يفتى بخول ابن جماعة ولو قال بالفارسية هم اسراؤن جسد بن يابى يكون اقراراً كما لو قال هو ابائى از فوجسد بن ميبايد لا يكون اقراراً **❦** رجل قال لفلان على ألف درهم ان مت فعليه المال مات أو عاش وكذا لو قال ان أظفر الناس أو ان جابر أسى الشهر أو عید الاضحى لان هذا ليس بتعليق بل ضرب من الاجل فيلزمه المال حالاً أما تطبيق الاقرار بالشرط نحو لفلان على ألف ان دخلت الدار أو ان أصبت مالا فباطل لا يلزمه شئ **❦** رجل قال لفلان على دار أو عید لا يلزمه شئ عند أبى حنيفة ولو قال لفلان على من شاء الى فترة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه أو بغير بعينه **❦** رجل قال لا تخرو أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخرو أخذت منى يبعها فالقول قول الآخذ وهذا إذا لم يلبسه أما إذا لبس وهاتين ضمن من الخلاصة **❦** ولو قال عصبت

هذا الثوب من زيد لابل من عمرو فهو لزمو عليه قيمته لعمرو من المختار **لو قال قلت على ألف درهم عن جارية لم يلزمه وجب **لو قال لا** استقرضت منك ظم تخرضني فاقول له لو وصل وان فصل لا وفي المنتقى قال أبو يوسف إذا قال اقترضني الفا ظم أقبل أو أودعني أو أعطيتني فلم أقبل فاقول له لو قال أخذت مني مائة درهم فقال لا أجود بها فهذا اقرار ولو قال لا أعطيتك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أعصبتك مع هذه المائة شيئا أو قال لم أعصبت أحدا بعدك أو قلت أو معك فهذا كله اقرار وكذا لو قال لم أعصبتك الا هذه المال فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك الائمة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة ولا أقل لم يكن اقرارا ولو قال لفلان على ألف أو قال أخبره ان له على الف أو قال له على الف أو قال أشهد ان له على الف أو قال لفلان على الف أو قال لا تخبر ان له على الف أو قال لا تشهد ان لفلان على الف أو كرمحمد ان قوله لا تخبر اقرارا وقوله لا تشهد ليس باقرار وقال الكرخي وعامة مشايخ بلخ الجواب في قوله لا تخبره غلط من الكتاب وقال مشايخ بخاري لا يل هو صواب قال في القنية وهو الصحيح وزعم السرخسي ان فيه روايتين **لو قال له رجل قتلت فلانا فقال وأنت أيضا قتلت فلانا فهو على الخلاف** هند أبي يوسف لا يكون اقرارا وعند محمد يكون اقرارا منهم يقتل رجل ولو قيل له لم تقتل فلانا فقال كذا كان في اللوح المحفوظ أو قال عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم يقل هذا من الصغرى **لو ادعى عليه ما لا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في ذكرك** المدعي بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فغسل الا اذا كان في الجريدة شئ معلوم وذكرا المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه على ما ذكرنا كان تصديقا وكذا اذا اشار الى الجريدة فقال ما فيه فهو على ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة كذا في كتاب القضاء من الاشياء **لو قال الست اقترضتكم أمس ألفا أو ألم اقترضتكم فقال نعم وكذا لو قال أليس قد اقترضتني أو لم ترضني فقال الطالب بلى فبعد المقر يلزمه المال **لو قال لفلان على ألف درهم الائمة درهم** الائمة درهم فقتضيتها اياه لا يصح الاستثناء لانه صار كانه قال على ألف الا في قضيت عشرة منها ولو قال وقد قضيتها اياه فعليه ألف غير عشرة لان الاستثناء من غير الجنس جائز عندهما ان كان مما يجب في الذمة واستفراج قيمته باطل عند محمد قال لفلان على ألف درهم واثلاث مائة دينار الا درهمين من ألف صح الاستثناء من الدراهم ولو لم يبين فهو من الدنانير **لو قال لفلان على درهم الارطل زيت أو قربة ماء فعليه درهم الاقبة وطل زيت أو قبة قربة ماء** ولو قال عشرة أرطال زيت الا درهمين أو على كربة حنطة الا خمسة أرطال زيت فالاستثناء باطل لعدم تعامل الناس به في الاول تعاملوا به **لو قال أبو حنيفة لو قال لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما ولو قال على عشرة دراهم الا درهمين فافضد أبي حنيفة عليه عشرة دراهم جباذوله على المقر درهم******

زيف من الوجهين ❊ أقرانه غصب هذه العين من هذا أو من هذا وكل منهما يدعيه
 فان اصلهما على أخذة أخذاء والا يستخلف لكل واحد منهما عينه فلو نكل لهما جعلا
 قضى بالعين بينهما وبقية أيضا بينهما ما وان نكل عن العين لأحدهما قضى به للذي
 نكل له ❊ قال لفلان على أقدروهم لابل لفلان بطل هذا الاقرار عند أبي يوسف ولا
 يلزمه شيء وقال محمد الالف للاول ولا شيء للثاني اقران هذا العبد لفلان ثم قال لابل
 أو دعيه فلان آخر أو أقرني به وادعى كل منهما ان العبد له قضى به للاول سواء قال هذا
 موصولا أو مفصلا فان دفعه الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني اتفاقا من الجميع قال في الحقائق
 الخلاف في الاقرار بالمقيد بالوديعة والعارية أما في الاقرار المطلق بان قال هذا العبد لابل
 لفلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني باتفاق انتهى ❊ وفي الصغرى قال لعبدني يده
 هذا العبد لزيد لابل لعمر أو قال هذا العبد لزيد لابل غصبته من عمرو أو قال هو لزيد بل
 أو دعيه عمرو وكل منهما يدعي ان العبد له في المسائل الثلاث العبد يسلم الى الاول وهو زيد
 ثم ينظر ان دفعه اليه بقضاء القاضي لم يضمن لعمر وشياً والا ضمن لعمر وبقية هذا وفيما اذا
 كان اقراره لعمر ومي سلا سواء اقراره لعمر بالوديعة والدفع قال أبو يوسف عدا أو اقراره
 لعمر ومي سلا سواء وقال محمد هذا أو اقراره لعمر بالغصب سواء انتهى ❊ اذا أقر لرجل بمائة
 وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة أو بأقل أو أكثر وأشهد شاهدين آخرين فندى أبي حنيفة
 يلزمه المالان اذا ادعاهما الطالب وعندهما يلزمه مال واحد ان تساويا والاكثران تفاوتا
 من الجميع قال في الحقائق محل الخلاف الاقرار المجرى عن السبب عن الصل اذ في المقيد
 بالسبب المقيد بان قال في الكرتين ثمن هذه الجارية في كرتي عن هذا العبد في كرتي أخرى
 المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصل فان كان
 به صل واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن أو موطنين وان كان مكان
 فيمالان في الوجهين وكذا الواقر بمائة وكتب في صل ثم أقر وكتب في صل فهما مالان انتهى في
 شرح الجميع انما قيد بذكر الشهود لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا
 انتهى ❊ وفي الاشياء قلاعن المنية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان الا في
 الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابان وكذا في العبد
 وكذا التزوج وكذا الاقرار بالجراسة فهي ثلاث انتهى ❊ لو ادعى على رجل ان فلان
 القاضي فاقربها ثم ادعاه في مجلس آخر أو أقل منها أو أكثر فاقربها يلزمه ألف واحد ❊ أقر
 ان لفلان على فلان حاتم المقر عليه والمقر ورثته فلدين في تركته الميت ❊ لو قال نصف
 هذه الدار لفلان ثم اشترى نصفها من رجل قضى للمقر له برهما ❊ رجل أقر بعبد لرجل انه
 لفلان ومحمد صاحب البلد ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فهو للمقر له ❊ قال لفلان
 على وعلى فلان ألف ومحمد فلان والطالب يدعي النكل لم يلزمه الا النصف وان كان فلان
 صيبا أو رجلا لا يعرف أو ميتا وكذا لو سمى اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو أقر بقطع البد

فعلية نصف الارض استعسا نا قال ادفع الى هذه الالف وهى لفلان آخر وصدقه الدافع
وادعى الاذن بالدفع من الثانى وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى ايهما شاء وان كذبه الثانى في
الاذن لا يدفع الى الدافع ولا يضمن للدافع شيئا في يده عبد قال هو لفلان باعني فلان آخر
بالفوسدقه البائع في البيع وحلف المقر له انه لم ياذن بالبيع بقضى بالعبد للمقر له وبالتمن
للبائع قال هذا العبد اشتريته من فلان بالف وصدقتها ثم قال اشتريته من فلان آخر
بخمسة مائة ونقدتها وأقام البيئته على الكل يقبل وعليه الثمان فان أقام البيئته على نقده فلا
ثمن عليه لواحد منهما وان لم يقم البيئته بالعبد الاول والثاني قبة العبدان بعد البيع ثم أقر
بالسلم ثم قال موصولا لم أقض رأس المال صدق فان قال مفصلا لا يصدق استحسانا ولو قال
لفلان ودبعة عندى الف درهم وقال على الف درهم قرض ثم قال مفصلا لم أقضه فهو
لازم له ولو قال أقرضنى أمس أو أسلمت الى أو استودعنى ثم قال لم أقض بصدق موصولا
لا مفصلا من الوجيز ولو قال دفعت الى أو أخذتني فم أقضه لا يصدق عند أبي يوسف
وقال محمد بصدق موصولا لا مفصلا من الوجيز ولو قال قال لى بى وبعتها لم أقض
يصدق اجماعا وكذا أقرضنى أو أودعنى أو وضع عندى أو أعطاني ذكره في الخلفاء جاء مسلم
البيه بزي ففردوه على رب السلم من رأس ماله وبهذان يكون منه فان كان السلم اليه قال
قبضت الجياد أو حتى أو رأس مالى أو استوفيت الدراهم لا يصدق وان قال قبضت الدراهم
بصدق مع عينه ولو قال على عشرة دراهم قرض أو غن مبيع الا انها ستوقه أو على عشرة
أفلس كاستدلة لا يصدق وصل أو فصل عند أبي حنيفة وعندهما يصدق اذا وصل وعليه
الكسادة والمستوقه في القرض وقبة المبيع في البيع من الوجيز ثم أقر قبض ألف درهم ثم قال
هى زبوف يصدق ولو قال هى ستوقه لا يصدق وان مات فقال ورثته هى زبوف لم يصدقوا ولو
قال لفلان على ألف درهم ودبعة ثم قال زبوف يصدق وان مات المقر فقال ورثته هى زبوف
لا يصدقون لانه صار ديناً في مال الميت وفى المضاربة والوديعة والغصب اذا مات صار ديناً
فى ماله فلا يصدق الورثة فى دعوى الزيادة ولو كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهود هل يكون
اقرارا هذه أقسام أحدها ان يكتب ولم يقل شيئا فهذا لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن
يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقال القاضي الامام أبو على النسقى ان كان
مصدرا مكتوبا على الرسم وعلم الشاهد بما كتب وسعه أن يشهد وان لم يقل له أشهد كالم
خاطب هكذا ذكر مطلقا فيقول ان كتب للغائب على وجه الرسالة أو بأبعد ذلك على كذا فهذا
اقرار لان الكتاب للغائب كالخطاب للناظر امانى حتى الاخرس فيشترط أن يكون معنونا
ومصدرا وان لم يكن كتابا الى الغائب الثانى اذا كتب وقرأ بين يدي الشهود فهذا اقرار منه
وحل لهم أن يشهدوا عليه وان لم يقل لهم أشهدوا على بما فيه الثالث ان يقرأ عليه
بين أيديهم فان قال الكتاب أشهد على بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع اذا كتب بين
أيديهم وقال أشهدوا بما فيه على ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا ولو قال لفلان على مال

نفيس أو كريم أو عظيم أو جليل قال الناطق لم أجده منصوصا وكان عبد الله الجرجاني يقول
مائتان ولو قال ألف دراهم قد لانه آلاف ولو قال ألف كثيرة ف عشرة آلاف وكذا في
الفلوس والدينار ولو قال مال قليل لزمه درهم ولو قال له على عشرة واشعاف مضاعفة فهو
ثمانون **❦** إذا قال فلان على دراهم مع كل درهم أو قال مع كل درهم من هذه الدراهم درهم
لزمه عشرون ولو قال هذه الدراهم لزمه أحد عشر درهما ولو قال فلان على كل درهم من
هذه الدراهم لزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عشرة دراهم من
الصغرى **❦** إذا أقر الأب أو الوصي بنصيب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما
ان له ولاية الاختصاص في الزمن من الهداية **❦** تكذيب المقر له المقر في بعض ماقره لا يبطل
اقراره هذه في الجنابة منها **❦** مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر
حتى يحل الاجل فهو اقرار من القنبة **❦** إذا أقر بالدين بعد الإبراء منه لم يلزمه من الاشياء
وفيه إذا أقر بأن في ذمته زوجته كسوة ماضية في فتاوى فإرى الهداية انها لا تلزمه ولكن
للقاضي أن يسمعهما ولا يستفسر المقر انتهى **❦** وان أقر المريض لاجنبى جاز وان أحاط بحاله
وان أقر لاجنبى ثم قال هو ابني ثبت نسبه منه وبطل اقراره وان أقر لاجنبية ثم تزوجها لم
يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا ثم أقر لها بدين فلهما الأقل من الدين ومن
ميراثهما منه من الهداية **❦** ولو قال قبضت من مالى على فلان مائة ثم قال وجدتها زوفا صدق
وصل أم فصل استقصا نا ولو قال ستوفه أو رصاصا لا يصدق وان قال قبضت حتى أو الدين
الذى لي عليه وهو ألف ثم قال وجدتها زوفا لا يصدق الا اذا وصل ولا عين على المطلوب انها
كانت حيا دا عندهما وقال أبو يوسف أحلفه اذا قال اتهمته **❦** أقر بقبض ماله على الشركة
وقال هي زوفا صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالحياد
وان قال مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جادا وان قال موصولا يصدق ولا
شيء للشريك وان قال أقررت لك وأنا صبي أو أنا ثم قال القول له مع عينه ولا شيء عليه وان قال وأنا
ذاهب العقل من برسام ان كان يعرف ان ذلك أصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه **❦** ولو قال أخذت
منه مالا وقطعت يدك وأنا صبي فقال المقر له لا بل بعد اسلامك يلزمه المال وكذا لو قال
المولى لمعتقه أخذت منك مالا وقطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعده أو باعه ثم
أقرانه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعده لا يصدق المقر ويلزمه المال عندهما
وقال محمد يصدق في المستهلك دون القائم بعينه من الوجيز **❦** إذا قال له على ألف درهم أو قال
على هذا الجدار يلزمه الألف عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه شيء **❦** ولو قال له على ألف درهم
لا بل ألفان يسقط الألف المضروب عنه ويلزمه ألفان عند أبي حنيفة وقال زفر يلزمه
ثلاثة آلاف وإذا قال غصبت من فلان ألف درهم ثم قال كعشرة و فلان ادعى انه هو
الغاصب للألف يبطل دعوى الشركة ويلزمه الألف عندنا وقال زفر يلزمه عشرة آلاف من
الجمع وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا فلان أو أعارنا أو أودعنا أو قال له علينا و فلان يدعى

عليه ذكره في الحقائق قلت وهذا لا يتناول من مخالفه لما مر عن الوجيز انه لو قال لفلان على
وعلى فلان ألف ويوجد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا التصرف ولو قال له على مائة في
على يلزمه ما أقرب عنه أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء من الجمع ولو قال في ثلثي لا يلزمه شيء
اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا من شرحه ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرخطة او
قال أسلمت الى ثوباني كرخطة ثم قال بعد ما سكنت الا اني لم أقبضها منك قال رب السم لم قبضت
فالقول لرب السم لم مع عينه استصفا في القياس للمسلم اليه وكذا القول أعطيتني عشرة
دراهم ثم قال بعد ذلك الا اني لم أقبضها فهو ذاك على القياس والاستحسان وان قال أعطيتني
لكن لم تدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبلها قال أبو
يوسف لا يصح صدق وهو ضمان وقال محمد القول قوله ولا ضمان ولو قال قبضت منك ألفا أو
أخذت منك ألفا لكن لم تدفعني حتى أذهب به لا يصح صدق وهو ضمان ولو قال له على ألف درهم
من ثمن مائة أو خمر كان ذلك باطلا لالناط في على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المال وذکر
ابن سبعة في نوادر أبي يوسف لو قال لفلان على ألف درهم حرام أو باطل لزمه في قول أبي
حنيفة وان قال من ثمن خمر وصدقه المدعي قال أبو حنيفة يجب المال وقال لا يجب بناء على
مسئلة توكيل المسلم الذي بشره بالخمر وان كذبه يجب أن يكون أيضا على هذا الاختلاف
وان أقر بالمال من وجه يلزمه وصدقه المدعي في ذلك الوجه انتهى الكلام وان كذبه في ذلك
الوجه وادعى سببا آخر ان لم يكن بين السببين منافاة يجب المال نحو ما إذا قال المدعي عليه على
ألف درهم بدل القرض وقال المدعي بل بدل الغصب وان كان بين السببين منافاة بان قال
المدعي عليه ثمن عبد باعته الا اني لم أقبض وقال المدعي بل بدل قرض أو غصب فان لم يكن
العبد في يد المدعي بان كان المدعي عليه أقر ببيع عبد لابنه فعند أبي حنيفة يلزمه المال
صدقه المدعي في الجلة أو كذبه ولا يصح في قوله لم أقبض قبل وهي مسئلة كتاب البيوع وان
كان العبد في يد المدعي بان كان المقر عين في اقراره عبد فان صدقه المدعي يؤمر بالدفع
والاخذ وكذا اذا قال العبد ليس لي ولكن هذه الألف عليه لي من غير ثمن هذا العبد وان
كذبه وقال العبد لي وما بعته أصلا انما لي عليه بسبب آخر من بدل أو قرض أو غصب فالقول
للمدعي عليه مع يمينه بالله ما له اذ عليه ألف من غير ثمن هذا العبد من الوجه الذي ادعاه
وذکر في اقرار الكافي اذا قال لفلان على ألف من هذا العبد الذي في يدي فان أقر الطالب
بذلك وسلم له أخذ بالمال وان قال لم أبع هذا أو بعته غيره وأخذ منه العبد وحلف عليه لم
يكن عليه شيء قال الحاكم وقد قال في آخر الكتاب ان أبا حنيفة كان يحلف كل واحد منهما
على دعوى صاحبه ويرد العبد ويطلق المال وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو قال هذا العبد
لك ولم أبع منه بعته غيره كان المال لازما ولو قال له على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي في
يده فقال المقر له لم أبع هذا العبد وبعته غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا الا اذا قال
لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه ألف قط من ثمن متاع وسكت

ثم ادعى الالف أنها قرض لم يصدق **ق** قال لا تخم هذه الالف لك ودية فقال ليست بوديعة لي
ولكن لي عليك ألف قرض أو غن مبيع فخذوا البدل ألف الدين والوديعة فأراد المقر له أخذ
الالف الوديعة قصاصا عن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة وغيرها
ولو قال المقر له ليست بوديعة لكن أقرضتكها بعينها فخذ المقر الوديعة والقرض فله مقره
أن يأخذ الالف بعينها إلا أن يصدق في القرض فلا يأخذها وهو قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف يأخذها بعينها ولو قال لك على ألف قرض فقال ليس لي عليك ألف قرض لكنها
غن مبيع فخذ المقر غن المبيع والقرض فله مقره أن يأخذ الالف القرض قصاصا ولو قال
هذه الالف أخذتها منك غصباً فقال لم تأخذها مني ولكن لي عليك ألف من غن مبيع فخذ
المقر الدين والغصب فليس المقر له على الالف الغصب سبيل وله أن يأخذ بالف آخر ودات
المسئلة على أن الغصب يوجب الضمان بنفسه هذه الجملة من الصغرى **ق** لو قال رجل
أقرضني أو أعارني أو وهبني ألف درهم هذا الضمي يلزمه وإن كان لا يشككم ولا يعقل ولو قال
هو شريك فيهما وفي هذا الخلاف ثم قال ما خلا العدل الرطبي في الخلافات لا يصدق وهو على
الشركة وفي رواية يعقل وقيل إن كان الخلاف من مغلط من يوم الإقرار إلى يوم الفسخ لا يقبل
قوله ولا يقبل قوله **ق** قال هو شريك في هذا الخلاف في عمل كذا فكل شيء فيه من عمل أو
متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو قال ما هو شريك في الطين وفي يده متاع الطين فلا شيء للمقره
من ذلك من الوجيز **ق** إذا أقر رجل بسهم من داره فهو أقرار بالسدس عند أبي حنيفة وقال
البيان إلى المقر من المجمع وفي الشقة والنصيب والطائفة والقطعة والجزء يلزمه البيان
بالإتفاق من الحقائق **ق** إذا قال لفلان شرك في هذا العبد فله نصفه عند أبي حنيفة وعند محمد
له أن يبين ما شاء من المجمع قال في الحقائق وإنما وضع في الشرك بدون الماء لأن معاهله النصف
بالإتفاق **ق** إذا ادعى رجل على ميت ديناً فصدقه بعض الورثة ومجد الباقيون يؤخذ من حصه
المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعي يؤخذ ما يخصه من الدين من المجمع وقد مر في
الدعوى وفي الهداية من الوصية إذا أقر أحد ابنين بدين لغیره دفع جميع ما في يده إلا إذا كان
الدين مستغرقاً نصيبه انتهى وفي الفصولين ادعى على ميت حقاً أو شيئاً ما كان يملكه فآقر
الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرقها وفي أدب القاضي وزادهم من الأئمة الخلاف في زيادة
يحتاج إليها لم يشترطها أحد - وادعى أن يقضى القاضى على هذا الوارث وإنما يظهر هذا في
مسئلة في الزيادات وهي أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بدينين فقبل
شهادة المقر فاحل الدين في نصيبه بمجرد إقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المقرم قال
وينبغي أن تحفظ هذه الرواية وفي موضع آخر قال شمس الأئمة الحلواني قال مشايخنا هنا
زيادة ثم لا يشترط في الكتاب وهو أن يقضى القاضى الخ قال قاضى خان ينسب للقاضى أن
يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فإن قال نعم فثبت سأل عن دعوى المال فلو أقر وكذبه
بقية الورثة ولم يقض بإقراره حتى شهد هذا الوارث وأجني به تقبل ويقضى على جميع

الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقيم الدينة وأقر به الوارث أو نكل في
ظاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال أبو الليث
هو القياس ولكن المتهار عندي يلزمه بالخاصة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وابن أبي ليلى وسفيان وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر وفي الخزائنة
ولوبرهن لا يأخذ الاباطحة وقالوا في الرواية يأخذ بالخاصة لو ظفروهم جملة عند القاضي
أما اذا ظفروا بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده انتهى ما في الفصولين ❀ رجل مات وترك
أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا يأخذ المقر له نصف ما في يده المقر
وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه ثلث ما في يده ❀ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف
درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف
درهم وأنكر ورثته وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده
ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه
بهذا بطريق نصيب المدعى من ذلك الدين من فصل ما يتعلق بالنكاح من دعاوى قاضي خان
❀ وفي الفصولين فلاحن المختلفات القديمة للمشايخ ترك ابنين وثلاثة آلاف درهم فافر
أحدهما بالف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثلث ما في يده في قول علماؤنا اذا
أقر له بالف في محلين فاصاب كلا نصفه وهو ثلث ما في يده فقبل اقراره في حقه لافي حق غيره ثم
قال أقول هذا بخلاف ما تقدم وفيها أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وقالوا في ترك
ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأنشد كل ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله
وصدقه أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان
يأخذ منه ثلث ما في يده لما هو وهو قول علماؤنا ❀ مال يده زعم انه ورثته من امرأته ثم قال لرجل
انت اخوها فقال المقر له انا اخوها وليت أنت زوجها قال أبو يوسف المال بينهما نصفان
وقال زفر كرهه للاخ الا ان يبرهن الزوج انه زوجها وفي الجمع وضع الخلاف في هذه المسئلة
بين أبي يوسف وبين الشيخين قلت وهو الأصح وسيأتي دليل الشيخين عن قريب وههنا ثلاث
مسائل احدها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي فلان ثم أقر
بأخ لآب وام فقال المقر له انا ابنه لا انت قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كرهه
للمقر له والثالثة امرأه أقرت انها ورثته من زوجها فلان ثم أقرت بأخ لزوجها فقال الاخ
انا اخوه وليت أنت امرأته فقال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر كرهه للاخ
الاذا برهنت ❀ مات وترك ألفا فادعى آخر فقال ذوالبلمات أبي وهو أبوك وترك هذه الف
وقال المقر له هو أبي لا أبوك فالمال بينهما نصفان اذا استحقاق لم يثبت الا باقراره ولم يقره
الا بالنصف وعلى هذا كل من يده مال يزعم انه يستحقه من ميت بنسب ولو أقر بوارث غير
معروف وكذب المقر له قالوا للمقر له فأتاوا دعي ذوالبلة الزوجية وأقر بوارث وأنكر
المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن والفرق ان القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجة

سبب طارفاً أقرب بسبب وادعي لنفسه حقا طارفاً لم يصدق الابينة واتفق النسب فهما
سواء وارث معروف أقرب وارث آخر فاسمه ما يسده على موجب إقراره إذا أقرب باستحقاق
المال فنقد في حق المال لافي حق النسب إذ فيه حل النسب على الغير فلو أقرب باخر بعده فلو
صدقه المقر له الأول اقتصموا ما يدهما بحسب ما أقرا ولو كذبه فلو دفع الى الأول قضاء
فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما يده بينهما ولو دفع بلا قضاء يصحل المدفوع كإن في
يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقرانه اسلم بغير حق فيضمن
❦ ترك ثلاث بنين فاقرا أحدهم بامرأة للميت فانه يعطيها ثلاثة أعشار ما يده فان الأصل في
إقرار الوارث بوارث آخر ان ينظر الى نصيب المقر ونصيب المقر له ولو كان معروف فيقسم ما في
يد المقر على ذلك ولو تركت ثلاث بنين فاقرا أحدهم بزوجة للميت فانه يعطيها نصف ما يسده
أقول فيه نظر ولو ترك ابنتين فاقرت أحدهما بامرأة للميت فانه يعطيها ثلاثة أجزاء من
أحد عشر جزءا ما يسدها امرأته تركت زوجا واماً واختاً لاب وام فاقرت الاخت والزوجة باخ
لاب وام فانه يقسم ما يدهما على خمسة عشر سهم فله زوج تسعة أسهم وللأخت والأخت ستة
للكرم مثل حظ الابنتين ويقال لهذه المسئلة عشر يده لانها لا تصح الا من عشرين إذ
فريضة الانكار من ثمانية أسهم وفريضة الأقرار من ستة أسهم الا ان اللام من فريضة
الانكار ربع المال وذلك سهمان من ثمانية ومن فريضة الأقرار سدس المال وذلك سهم
من ستة فالزوج والأخت لا يصدقان في إبطال بعض حق الام فيحتاج الى حساب لربع وما
بقى يستقيم على خمسة عشر وأقل ذلك عشرون للام ربع المال من ذلك وذلك خمسة فيبقى
خسة عشر للزوج من ذلك تسعة وللأخت والأخت ستة بينهما لذكر مثل حظ الابنتين وبنين
من هذه المسئلة ان الزوج أو الزوجة إذا أقرا بوارث آخر يصح إقرارهما على نفسهما والمقر
له بشركهما فمباقيضا ولو كان المقر له من لا ينقص به حقهما من النصف الى الربع أو من
الربع الى الثمن كافي هذه المسئلة وقال بعضهم ان الزوج لو أقرب باخ للميت أو بيم له وكذبه سائر
الورثة فالمقر له لا يشركه فمباقيضا اذ وجود المقر له وعدمه سواء في حقه اذ لا ينقصه من
نصيبه شيئا وقد صرح في المسئلة أنه يشركه فمباقيضا هذه الجملة من الفصولين ❦ مات
وترك ثلاثة آلا في درهم فاقسهوها وأخذ كل واحد أنفا ثم ادعى رجل ان له على أيهم ثلاثة
آلا في درهم فصدقه الأكبر في الكل والوسط في اثنين والاصغر في ألف أخذ المقر له من
الأكبر كل الألف ومن الاصغر ثلثها بالاجماع لان الأكبر مقران لاميراث له والاصغر زعم
ان دعواه في الألف حق وأخذ من الوسط خمسة أسداس الألف عند أبي يوسف والكل
عند محمد ❦ دار بين أخوين فاقرا أكبرهما بينهما وبين عمرو ثلاثة آلا فاقرا الاصغرا
بين زيد وعمرو بينهما ما باع فعمرو قد اتفقا عليه أما زيد فقد أقرا الاصغر فحده الأكبر
فصد أبي يوسف يأخذ عمرو من الاصغر ربع سهمه وعند محمد خمسة ثم يضم عمرو ما أخذ من
الربع والخمس الى ما في يد الأكبر ويقاسمه نصفين اتفقا ويقاسم الاصغر ما بقي في يده زيدا

نصفين اتفاقا ۞ دار بين رجلين أقر أحدهما بيت معين منها لرجل وأنكر ثم تركه لم يعز
اقراره في الحال في ظاهر الرواية فإن اقسما الدار ووقع البيت في نصيب المقر أخذته المقرلة
اتفاقا وان وقع في نصيب المنكر والحال ان البيت عشر الدار بان كانت مثلامائة ذراع
والبيت عشرة أذرع فنقدت في نصيب المقر على أحد عشر سهما هما المقر له والباقي
له هذه المسائل من المجمع ودرو الجار وفي الحقائق وانما وضع الدار لان الخلاف في شيء
يحمل القسمة اتفاقا لا يحتمل القسمة بان أقر بيت معين من الحمام والمثلية بها فيلزمه
نصف قيمة ذلك لان القسمة ههنا غير ممكن والاقرار بعين تعذر تسليمه اقرارا ببدله وهي
القيمة وكذلك لو أقر بجذع في الدار انتهى ۞ أقر أحد الابنين لآخر أتاها أخنعه لايسه
وجداخوه قال علماؤنا بطلان ما في يده وقال مالك بطلان ما في يده إذا كان ابنا
وبنتان فاقربان وبنت منهم لرجل انه أخوهم لايهمهم وبجدا آخران قال علماؤنا بطلان
المقران سهمين من خمسين مما في أيديهما وقال مالك بطلان ما في أيديهما وهذه المسئلة
بادلتها وتخبر بجهما مستوفاة في شرح المجمع ۞ إذا أقر انسان في مرض موته بدين لرجلين
واحداهما وارثه فكاذبا الشركة بان فالأخذ الذي لم يكن مشتركا بيننا بل كان نصفه لي
وجب لي بسبب على حدة ونصفه للاجنبي وجب له بسبب على حدة فنقد محمد بصح اقراره
بحصة الاجنبي وقال الا يصح فيها ولو صدق المقر له ما بالشركة بطل الاقرار في الكل اتفاقا
وإذا كذب الوارث المقر في الشركة صدقه الاجنبي لم يذكر فيه قول محمد قال يجوز ان
يكون على الخلاف عنده يصح خلافهما ويجوز ان يقال انه لا يجوز عندهم وهو الصحيح اما
إذا كذبه الاجنبي في الشركة وقال جميع الدين أولى عيسى خسمانه بسبب على حدة فهمي
على الخلاف من الحقائق ۞ لو قال المريض هذه الالف لقطة عندي ولأمال له غيرها
وكذبه الورثة لم يثبت تصديق ثلثها عند أبي يوسف وقال محمد لا يلزمهم شيء من المجمع ۞ مات
وزل ابنتين وله على آخر مائة درهم فأقر أحدهما أن أباه قبض منها خمسين فلا شيء للمقر
وللا ستم خمسون لان هذا اقرار بالدين على الميت لان الاستيفاء انما يكون قبض مضمون
فإذا كذبه أخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من الهداية ۞ وفي الفصولين
من أحكام الوكلاء مات من ابنتين فقال غريمه دفعته الى المورث وصدقه أحدهما فان الآخر
يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر ضمنه للغريم فإنه يصير كأنه أقر بالدين في التركة فيطالب
به انتهى ۞ ولو أقر بوصية ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينه أهو دين في تركته كدين
المريض إذا هلكت الوديعة بموته مجهولا وهو الاقرار بالدين سواء ۞ أقر بدين لوارثه أو لغيره
ثم برى فهو كدين سمته لانه إذا أعقبه برى فله حكم الصحة ألا ترى انه يجوز تبرعته في مثل هذا
المرض ۞ أقر المريض لوارثه بدين لم يجز وبوديعة مستهلكة يجوز صورها أو دعه أباه ألف
درهم في مرض الاب أبرى سمته بدينه الشهود فلما حضر الموت أقر بأهلا كصدقة اذ لو
سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت دين في ماله فلذا أقر بأهلا فلو ولو أقر أو لا يتلفها في يده

فشكل من البين يمت لم يكن للوارث في ماله شيء **❦** وجب للمريض دين على رجل من جنابة
على يده أوقنه بعمد أو خطأ أو مهر أو نحوه وأقر قبضه صدق في البراءة لاني أن يوجب به
حقا على نفسه أو في ماله رجوما **❦** ولو وجب له عليه من غن ما شراه أو قبضة من غصبه في
مرضه فهلك عنده لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في المحبة فأت القن أو أتني في مرضه
فقضى له عليه بقبضه فأقر قبضها صدق ما لم يظهر الا أتني ولو قضى بقبضه في محنته صدق
بقبضه ما ظهر الا أتني أو لا وكذا الوبايع في محنته فأقر في مرضه بقبض عنه صدق سلم القن أو لا
❦ ولو بايع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فأقر بقبض عنه لم يصدق وقيل لا بشرى ادغسه
مرء آخرى أو انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقض البيع
❦ مرضه أقرت أنها وهبت مهرها لزوجها في محنتها ينبغي أن لا يصح لانه وصية للوارث
على ما مر فلم يجز الا أن يصدقها الورثة ولو كان للمريض دين على وارثه فأقر قبضه
لم يجز سواء وجب الدين في محنته أو لا وسواء على المريض دين أو لا **❦** للمريض وارثان مات
أحدهما فأقر أن لي على الميت ديناً وقد قبضه في محنته صح إذا لم يمت قبضه وقيل لا كذا في
الوصايا من المريض من الفصولين **❦** مريض أقر لوارثه بعد لامال له غيره فقال الوارث
ليس العبد لي لكنه لقيلان ثم مات المريض فالبعد للأجنبي ويضمن الوارث للمقر له قيمته
فيكون بينه وبين سائر الورثة **❦** مات وترك ألقاوا بنا فقال الابن لقلان على ألف لابل لقلان
فالألف للادول ولشيء للثاني الا أن يدفع الى الاول نصف قضا وقال زفر الألف للادول ويعزم
لثاني في الأحوال كلها وكذلك لو أقرناه أوصى لهذا بثلاث ماله لابل لهذا **❦** ولو لم يترك الا عبدا
فقال أعتقني أو ل في المرض وقال رجل لي على أيبك ألف فقال الابن صدقا قال أبو يوسف
يسى العبد في جميع قيمته للغيريم وقال زفر يسى في خمسة أسداس قيمته لانه لو بدأ بالعتق
لكان يسى في ثلثي قيمته للغيريم وسقط عنه الثلث ولو بدأ بالدين لكان يسى في جميع قيمته
فإذا اشبه سقط نصف الزيادة من الصغير **❦** قوم دخلوا على رجل ليسلأونهارا أو شهرا
عليه سلاحا وتهدده حتى يقر لرجل شيء ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة جازا لاقرار
لان عنده الاكره لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكره من كل متقلب
يهدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قولهما وهذا اذا أشهروا عليه السلاح فلم يشهروا
عليه السلاح وضرر به فان كان ذلك في المصر جازا لاقرار لان غير السلاح بليت فيه كنه
ان يستغيث فيلقه الغوث وان تهدده بخشب كبير لا بليت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم
هذا اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليلأونهارا أو كان في رستاق لا يلحقه
الغوث كان الاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشغل الهداية من الطائفة
❦ رجل قال ما دعي فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال القفيعه أبو الليث ذكر
في الكتاب مريض قال لقلان على حق فصدقه فانه يصدق الى الثلث ولو قال فهو صادق فلا

رواية فيه من أصحابنا و ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم كذا في قاضي خان من
 الوصايا ❊ وفي اقرار اليمينه سئل على بن أحمد عن رجل أقر ان عليه فعلان خنطة من سلم
 عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن المصدق فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء
 والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى كذا
 في الاشباه من أحكام الجهل ❊ لو ادعى على آخر ما لا وأخذه ثم أقر انه لم يكن على خصمه حق
 فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما هذه في أحكام التقدمة ❊ لو قال فعلان على القدرهم
 فقال فعلان مالي عليك شيء يرى المقر بما أقربه لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لا يسقط
 عليه شيأ فان أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على القدرهم فقال المقر له أجل هي لي
 أخذه بها لانه اقرار وصدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية أو عبدا على هذا ولو
 أنكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له وأقام بينة عليه لا تسع ولو أراد تطبيقه لا يلتفت اليه
 للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما مر مع
 التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استأذنا ينبغي ان تقبل بينة المقر له بعد ما رد اقراره
 على اقراره لانه ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين رجلين أخذ وعطاء فاذ قضى
 أحدهما حق صاحبه فاقرانه لاحق له عليه ثم ادعى انه صاحب الحق ويكتب اقراره وث - هـ
 عليه فينبغي ان لا يفيد الاشهاد فائدة لانه حيث لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره
 السابق لانه لاحق له عليه وهو بعد شنيع من القنية

❊ الباب الثاني والثلاثون في الصلح ❊

وهو عن دعوى محصة جائز مطعسا سواء كان من اقرار أو سكوت أو انكار ويلزم المصلح
 بدل الصلح ولا يجوز الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة ولا بد لصحة الصلح عن الانكار
 من محصة الدعوى اذا المدعي يأخذ بما أخذ في حق نفسه بدلا مما يدعى أو غير ما يدعى فلا بد من
 محصة الدعوى حتى يثبت في حقها كافي الفصولين وغيره وقال في صدور الشريعة ومن المسائل
 المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح محصة الدعوى أم لا فبعض الناس يقول بشرط لكن هذا
 غير صحيح لانه لو ادعى حقا مجعولا في دار فصاله على شيء يصح الصلح ولا شئ ان دعوى الحق
 الجهول ودعوى غير محصة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى ❊ وفي الاشباه الصلح
 عن الانكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القنية ولكن في الهداية من مسائل شتى من
 القضاء ان الصلح عن الانكار جائز بعد دعوى مجعولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب
 مناقضة المدعي لا ترك شرط المدعي كذا ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا
 والله تعالى أعلم ❊ لو اصطلحا على ان المدعي لو حلف بالمدعي عليه ضامن وحلف فالصلح باطل
 ولا شيء على المدعي عليه كذا في دعوى مشتمل الهداية عن العبادية وان ادعى حقا في دار فم
 يبينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم ير شيأ من العوض ولو استحق كله يرد كله

ولو ادعى دارا فصول على قطعة منها لم يصح الصلح والوجه أحد أمرين إما أن يزبد رهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي من الهداية ولو ادعى شاة فصول على صوفها يميزه في الحال يجوز عند أبي يوسف ومنه محمد والمنع رواية عن أبي حنيفة من المجمع ويجوز الصلح عن جنابة العمد والخطأ في النفس ومادونها لا يصح الزيادة على قدر الدية أما إذا صلح على غير ذلك جاز لأنه بشرط القبض في المجلس كيلا يكون اقتراحا عن دين يدين ولو قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح عن جنس آخر منها بالزيادة جاز لأنه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء ونصح الزيادة على قدر الدية في العمد من الهداية وبدل الصلح عن دم العمد لا يسقط بالموت والاسلام هذه في الجزية منها ولا يصح الصلح عن حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه والكفالة بالمال بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنها غير أن في ابطال الكفالة واثنين على ما عرف في موضعه ولا يجوز عن دعوى حد لأنه حق الله لا حقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض إذا ادعت المرأة حق ولد لأنه حق الولد لا حقه وكذا لا يجوز الصلح عما أثره على طريق العامة فلا يجوز أن يصلح أحده على الأفراد قال ويدخل في إطلاق الجواب حد القذف لأن المقلب فيه حق الشرع وإذا ادعى نكاح امرأة وهي محجدة فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الطلع حتى لا يصح له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلا في دعوها وإذا ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها جاز هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال لم يميز وجه الأول أن يجمع لزيادة في مهرها وجه الثاني أنه بدل المال لها ترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى فيها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وإن لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابل به العوض فلم يصح من الهداية ولو صالحها على مال تقبله بالنكاح جاز ذكره في المختار وفي الاشياء من اليسوع لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المبردة كحق الشفعة ولو صالح عنه بمال بطلت فيرجع به ولو صالح الخيرة بمال لقتلته بطل ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواف وخرج عنها حق القصاص ومقتل النكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض عنها اهـ ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعى بمعنى الاحتاق على مال لأنه لا يمكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه لزومه ولهذا يصح على حيوان في الذمة إلى أجل وفي حق المدعى عليه يكون دفع المصومة لأنه يزعم أنه من الأصل فجاز الآلة لا ولأنه لا تنكار العبد الآن قيم البينة تقبل وبثت الولاء من الهداية ولو أقام العبد بذلك البينة أنه أعنته فلم كذا قبل ويرجع بالمال واقدامه على الصلح لا يكون تناقضا ذكره في العارية وإذا قتل العبد المأذون رجلا عمد لم يجز له أن يصلح عن نفسه وإن قتل عبده رجلا عمد فصالح منه جاز من الهداية ولو صالح عن دم عمده على هذين العبدين فظهر أحدهما حرافة العبد

لا غير عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في العبد وقيمة العبد **ق** لو صالح المشجور رأسه عن
التجبة على شئ ثم سرى الى النفس ومات بطل الصلح عند أبي حنيفة وعليه العدة في ماله
وعندهما الصلح ماض ولا يجب عليه شئ من المجمع **ق** قال في الحقائق واغراض في السراية
لانه لو رى بحيث بقي له أثر فالصلح ماض وان لم يبق له أثر بطل الصلح اجابا **هـ** **ق** ولو غصب
عينا ذات قيمة كتب هروى مثلا فقيمة دون المائة فاستهلكه فصالحه عنها قبل القضاء
بالقيمة على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يبطل الفضل على قيمته
بما لا يتغابن الناس فيه كالا يبطل بعد القضاء بالقيمة ولو صالح على عرض قيمته أكثر من قيمة
المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية ولو كان المغصوب مثليا فهذه فصالح عليه ان كان من
جنس المغصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا ذكره في شرح المجمع **ق** ولو كان العبد بين رجلين أعنته
أحدهما وهو موسر فصالحه على أكثر من نصف قيمة المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية
ق ولو أسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم اسطلم على ان يزيد المسلم اليه نصف كراى
الاجل الاول لم يصح الزيادة اجابا وعلى المسلم اليه رد ثلث العشرة على رب السلم وعليه رد
ثام عند أبي حنيفة وقال لا رد شيئا من المجمع ولو اسطلمها على ان يزيد رب السلم على عشرة
دراهم في رأس المال جاز ذكره في الحقائق ولو وجد بطعام اشتراه عيبا فصالحه على أن
يزيده طعاما من غير جنس المعيب الى أجل على ان ينقذه الثمن في المجلس فكذلك وان نقد
صح من المجمع قال في الشرح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقا
وقيد بالاجل لان الزيادة لو لم تكن مؤجلة يصير بيعا حال ولا يجوز اتفاقا وفيه لو صالح عن
عيب على دراهم ثم زال العيب بطل الصلح ورد عليه ما أخذه لان الموصومة قد زالت وكذا
اذا صالح عن مال قسبين انه لم يكن عليه ذلك المال **هـ** **ق** الاجبر الخاص كالراعى مثلا لو ادعى
هلاكا شاة وأنكر المالك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز وكذا المودع لو
ادعى رد الوديعة أو الهلاك وأنكر المالك فصالحه على مال جاز عندهما وقال لا يجوز من
المجمع قال في الشرح ولو ادعى الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا ثم قال هذا اذا
لم يخاف المودع وأما اذا خلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقا وقال في الحقائق قيد بالاجبر
الخاص اذ في الاجبر المشترك أبو يوسف مع محمد **هـ** **ق** ولو قال المودع بعد الصلح قد كنت عند
الصلح وددتها البئرا أنكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت الى هذا القول عند محمد
وقال أبو يوسف يسمع ذلك لو أقام البينة فلو أقامها برى من الصلح ولو لم يقم فله تعديف الطالب
من الغصولين ولو كان الصلح عن اقرار الوديعة غير حاضرة في يد المستودع جاز ولو كان
المودع جاحدا للوديعة جاز الصلح وكذلك الجواب في الاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شئ
هو أمين فيه من الوجيز **ق** قوم دخلوا على رجل لبلأوشه وروا عليه سلاحا وهدوه حتى صالح
رجلا من دعواه على شئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة يجوز الصلح لان الاكراه
عنده لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متقلب يتندر على

تحقيق ما وعدوا الفتوى على قولها وهذا اذا شهر واعليه السلاح فان لم يشهروا عليه
السلاح وضرروه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصالح جائز لان غير السلاح بلبث فممكنه أن
يستغيث فيلقه القوث وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا
اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليسلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه
القوث كان الصلح باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخاتمة
❦ ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه الا أن يضمنه والمال لازم
للموكل قال وتاويل هذه المسئلة اذا كان الصلح عن دم العمد أو كان الصلح على بعض ما يدعيه
من الدين واذا كان عن مال بطل فهو بمنزلة البيع فالمطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل
❦ وان صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه ان صالح بغير أمره ثم الصلح ويكون
معتبرا على المدعي عليه كالموثرع قضاء الدين بخلاف ما اذا كان بامرهم ولا يكون لهذا المصالح
شي من المدعي وانما ذلك للذي في يده ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مقرا أو منكرا وكذلك
ان قال صالحتك على أتي هذه أو على عدي هذا صح الصلح ولزمه تسليمه وكذا اذا قال على
أف وسلمها ولو قال صالحتك على أف والعقد موقوف فان أجاز المدعي عليه جاز ولزمه
الأنف وان لم يجزه بطل قال ووجه آخر ان يقول صالحتك على هذا الألف أو على هذا العبد ولم
ينسبه الى نفسه لانه لما عينه لا تسليم ما ارشاد طاسلامته فتم بقوله ولو استحق العبد أو
وجد به عيبا فرد ولا سبيل له على المصالح لانه التزم الايفاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئا سواه
فان سلم المحل له ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه بشي بخلاف ما اذا صالح على دراهم مسماة
وضمنه او دفعها ثم استحققت أو وجدها في يوفاحيث يرجع عليه لانه جعل نفسه أصلا في حق
الضمان ولهذا يجبر على التسليم فان لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببذله من الهداية ❦ وفي
الملاصقة وأجروا على ان صلح الفضولي جائز فان قال أجنبي للمدعي عليه أقرمعي في السر
وان كنت مسررا في دعواك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان
الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي صالح فلان من دعواك هذه على فلان وأضاف العقد
الى نفسه أو الى ماله فخذ الصلح والبذل على الضامن سواء كان بامرهم أو بغير أمرهم ويرجع
عما أدى على المدعي عليه ان كان الصلح بامرهم والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان ❦ ادعي
دارا فأنكر ثم اصطفا على أن يدفع اليه المدعي كذا دينار أو يأخذ الدار جاز ❦ لو قال
للمستأجر بعد دفع الاجارة (٣) يكي دينار وكبير وأبطل حق حبس ففعل بطل حق الحبس
وللاجر أخذ دينار له لأنه صلح لانه اعتياض فكان كرشوة وهو تطهير صلح الكفالة والشفعة
وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البويع في هذه الصور كلها يبطل الحق ويرجع
الدافع مادمع ❦ لو كفل بعمال ونفس فصالح بشرط البراءة من كفالة النفس برى ❦ أخذ سارق
مال غيره فصالحه حتى كتب عن دفعه الى رب المال بطل ❦ الامام أو القاضي أو صالح شارب

الخ ليعفو عنه لم يجز ولنا ربهما أخذ مطلق ولو وجب عليه اللعان فصالحه على مال على ان
 لا تطالبه باللعان بطل وعفوها بعد الرفع باطل وقبل جائز الصلح عن حد القذف باطل فبرد
 المال وأما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الرفع الى القاضي لا بعده **❦** لو زنى بأمرأة رجل
 وأراد الرجل حدهما فصالحهما أو أحدهما على مال على أن يعفو بطل وعفو قبل الرفع أو بعده
❦ دفع غن دار اشتراه فقال له غيره ٣ قبله ابن خاتمه بنام منست فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل
 لا يشك من استرداده اذ يصير مشتركا الكاغم منه هذا المال أو يصير مصالحا به من حق
 أو ملك كان له في هذه الدار وأما ما كان مع الدفع **❦** أو صى بفضة ففعله لرجل ثلاث سنين والفعل
 يخرج من ثلثه وليس فيها أثر فالموصى له لو صالح الورثة على دراهم مائة وقبضها على ان
 يسلم لهم وصيته من هذه الفضة ولم يخرج الفعل شيئا في تلك السنين أو أخرجه أكثر مما أعطوه
 بطل الصلح قياسا كصلح عن مجهول لا يصلح أن يكون أم لا ولكن استحسن ان أجاز الصلح انما
 هو رجل رأى من وصيته على مال **❦** صلح الورثة عن الوصية قبل موت الموصى لم يجز ذلك
 بعد موته لا قبله فلا صلح قبل الملك **❦** الصلح عن انقصب على أكثر من قيمته جائز عند أبي
 حنيفة لا عندهما فانما أو متلفا وهو الصحيح من مذهبه **❦** الصلح عن الاعيان على نقد أكثر
 من قيمتها لا يتعان فيه حالا أوه وجلا جائز عند أبي حنيفة لا عندهما **❦** الصلح عن أعيان
 مجهولة لا يجوز بخلاف الصلح عن حقوق مجهولة فانما تقبل الاستقاط بخلاف الاعيان من
 الفصولين **❦** ولو صالحه من ألف على عبد ثم تصاد فاعلى أن لا شيء بطل الصلح والمدفوع اليه
 ان شارد العبد وان شاء أعطاه أفتاؤه **❦** العبد **❦** ادعى دارا في بدرجل فأنكر فصالحه
 انسان من دعواه على ألف ودفعها اليه بغير أمر المدعى عليه ثم بان أن الدار دار المدعى
 بأخذ مصالح الدار من المدعى مادفعه اليه **❦** الصلح على أربعة أوجه (٣) معلوم على معلوم
 ومجهول على معلوم كالوصالح عن دين أو حق معلوم على مال معلوم أو عن حق مجهول في دار
 في يد غيره على مال معلوم ففسخا جائزان وان كان الدار في يد المدعى عليه فاصطحا على أن
 يعطيه المدعى حالا معلوم لا يجوز و صلح مجهول على مجهول كالوادى حقا في دار انسان ولم
 يسمه وادى المدعى عليه حقا في أرضه فاصطحا على أن يدفع أحدهما مالا الى الآخر لترك
 دعواه لا يجوز وان اصطحا على ان يترك كل واحد منهما جاز وهذا صلح وقع عن مجهول لانه
 لا يحتاج فيه الى التسليم والتم **❦** ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز حتى لا تسمع
 دعواه وينته بعد ذلك ولو صالحه على سكنى بيت منها ألبا لا يجوز ولو شرط الخيار في الصلح
 جاز وان كان الخيار للمدعى عليه فالصلح عليه مضمون في يد المدعى بقبضته ودينه على حاله
 كافى البيع **❦** ولو صالح المحبوس بتم مائة مرقعة ونحوها فان كان حبسه الوالى أو صاحب شرط

(٢) حجة هذا البيت بأبى

(٣) قوله على أربعة أوجه ليدكر الثلاثة والاربع معلوم على مجهول ومثاله ظاهر والحكم
 فيه البطان كافى جامع الفصولين اه معصه

فالصالح باطل لانه مكره وان حبه القاضى فالصالح جائز ❊ مرق من حاقوت اسكاف خفاها
 لا توام ثم اخذ الاسكاف السارق وصالح معه على شئ ان كان المسروق قائما لا يجوز الا باجازه
 اربابه وان كان مستكيا يجوز بدون اجازة اربابه بعد ان يكون الصلح على دراهم ولا يكون
 الخط فيه كثيرا ❊ اذا فرض القاضى لامرأة على زوجها عشرة دراهم كل شهر ثم سألته
 من العشرة على فقيز دقيق في شهر قبل مضى شئ من الشهر أو بعد مضى بعضه
 جاز في حصه الباقي دون الماضي وكذلك صلحها من نفقة ولدها الرضيع والصلح على أكثر من
 مهر مثلها جائز ولو طلقها بعد الدخول فصالحها على أكثر من مهر مثلها أو ماتت المرأة فصالح
 به ورثتها لا يجوز الا على قدر مهر مثلها ❊ ادعى حقا في دار فصالحه على دار فاستحق الدار
 رجع بدراهمه وان استحق بعضه الم يرجع شئ ولو ادعى نصف الدار وأقران نصفها الذي
 البد فصالح من نصيبه على دار معلومة ثم استحق نصف الدار رجع بنصف الدار ولو قال
 لا أدري لمن هو أو سكت أو قال لفلان آخر لم يرجع شئ حتى يستحق أكثر من النصف من
 الوبيز ❊ كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والثاني باطل وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح
 باطل ولو كان شراء بعد شراء فالثاني أحق وان كان صلح ثم شراء صح الشراء بطل الصلح
 كما في الفصولين والوبيز ❊ ادعى عينا فقال ذواليد هذا وبيعة فلان فصالحه بعد البيعة
 أو قبلها جاز اذ قبل البيعة خصم فدفع الخصومة عن نفسه وبعد هاد دفع الخصومة عن غيره
 ولا يرجع على المصالح عنه لعدم أمره ❊ شري شيا فأدعاه أو بعضه وجل فصله المشتري صح
 ولا يرجع على بائعه لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق ❊ لو كان المدي دينا فصالحه على كيلي
 أو وزني مشار اليه في المجلس أو البيت صح ولا يبطل بقيامه عن المجلس بالقبض اذ لم يتفرقا
 عن دين بدين ولو كان الكيلي أو الوزني بغير عينه بطل بالافتراق عن دين بدين ❊ ولو ادعى
 قنا فصالح على نقد مؤجل والهن هالك أو لاجاز أمانى القائم فلانه عن عين بدين واما الهالك
 فلان الواجب هو القيمة وهي دراهم أو دنانير فقد صالح على عين حقه ولو صالحه على طعام
 أو عرض فلو كان القن فاعا جاز لا لو هالك كدين بدين ولو لم يكن فيه أجل جاز لو بعينه والا
 فان دفعه جاز في المجلس لا لو بعده قبل هذا عند أبي حنيفة وقيل قول الكل ❊ عليه كز
 حنطة وصالحه باقرا أو انكاره على نصف كز ونصف كز شعير إلى أجل بطل نسبه في الشعير
 فقد ذكاه لانه قد مضى ولم يضر بجله وكان الشعير بعينه لا لاجاز لعدم النسبة ولو
 كان الشعير بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل قبضه بطل حصه الشعير فقط
 لطرف الفساد ❊ شري قنا فاراد الرديع وبأنكر البائع كونه عبده فصالحه على دراهم
 صح ويكون سلعا عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتقدر رده
 لانكار البائع فصار كعبذه بسبب آخر وعند تعذر الرد لا يعني من جهة المشتري يجب
 الرجوع بنقص العيب اذا احتبس جزء المبيع فلزمه رد حصته من الثمن فثبت انه صلح عن الثمن
 فصار سلعا عن دراهم فصح حاله ولو جاز لو نقد قبل التفريق والافسد

لانه صرف واقاره بالعيب وانكاره سوا في موضع يمتنع فيه الرد واماني موضع يمكن الرد
 بعيب في الاقرار لا يكون صلحا عن الثمن بل عن حق الرد فقط حقه في ذلك مال فيجوز
 كيفما كان جاسس الثمن اولا حالا او لا وكذا لو كان على كيلي او زني بغير عينه فان كان
 بعينه جاز لان في معنى الشراء بالدين واماني موضع ليس له حق الرجوع بنفس العيب لم يصح
 الصلح ادعت طلاقها ثلاثا وانكر زواجها فصالحها على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع
 بما دفع وهي على دعواها وكذا الوادعت طلقه او طلقته او خلعا ولو ادعت طليقة بانثا
 فصالحها على مال على طليقتها واحدا بانثا جاز فيكون خلعا في حقه ودفعها طلقه في حقها
 فلو اقامت بينته على ذلك بعده وشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدة ترجع عليه بما دفعته من
 الفصولين ❊ كل صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح حتى لا يجوز الصلح على حيوان
 الى أحسن وعلى ألف الى الحصاد ولو صالح من الدعوى في الغنم على الغنم على ان للمطلوب
 أو للطالب الاولاد كلها سنة لا يجوز ولو صالح على صوف غير ما قبل يجوز عند أبي يوسف
 وقبل لا يجوز ولو صالح على البانم في ضررها لا يجوز ولو صالح على مخانم دقيق هذه الخطة
 لا يجوز ولو صالحه على ثوب على ان يصيبه بصفر أو يخطئه له قباء أو يحشوه أو يطنسه
 لا يجوز ❊ ولو صالح من دعواه في دار على خدمة عبد سنة ثم أعتقه المالك فالعبد بالخيار ان
 شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان خدمه لا يبطل الصلح وان لم يخدمه يبطل ويرجع الى
 دعواه فبإني ولا ضمن المقتضى شيئا لصاحب الخدمة ولو قتله صاحب العبد لا يضمن ويبطل
 الصلح فيما يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة وينقض الصلح عند
 محمد ولا ينقض عند أبي يوسف ❊ الصلح عن المقصوب المستهلك على ألف الى سنة
 والمقصوب متى لا يجوز وان كان عروضا يجوز ❊ ظلة على طريق نافذة خاصه رجل فاراد
 طرحها فصالحه على الترك لا يجوز قدعية كانت أو واحدة أولا يعلم ولو صالح مع الامام جاز
 اذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين ويضع بدل الصلح في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان
 كان الخصام دفع المال لرب الظلة جاز ان كانت قدعية وان كانت حديثة أولا يعلم لا يجوز
 وهو الصحيح ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة أو أخذ الخصام الدراهم تركها لا يجوز ان
 كانت قدعية وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غيره فصالحه على الترك من نصيبه
 جاز ثم الشراكا ان تركوا الظلة يسلم له جميع بدل الصلح فان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب
 الظلة على المصالح بجميع البدل اختلفوا فيه وان صالحه من جميع الظلة يصح في نصيبه
 ويتوقف في نصيب شركائه ثم قيل له ان يرجع بحصته وقال القتيبي أبو جعفر ليس له
 ذلك وان كانت الظلة لا يعرف حالها لم يجوز الصلح وان صالحه على الطرح فان كان الخصام
 دفع المال لطرح وهي قدعية جاز وان كانت حديثة قبل لا يجوز ونص محمد في المبسوط انه
 يجوز ❊ ولو صالحه من عين أو دين على خدمة عبد بعينه أو سكي دار أو زراعة أرض
 سنة أو ركوب دابة بعينها وقسماع لوما أو على مسافة معلومة أو لبس ثوب سنة جاز

وبكون اجارة حتى لومات أحد المتصالحين أو هلك المصالح عليه أو استهلكه انسان
 أو استغف بطل الصلح عند محمد وهو الاظهر الا ان في الصلح عن اقرار يرجع على المدعي
 به وفي الصلح عن الانكار يرجع على دعواه ان لم يستوف شيئاً من المنفعة وان استوفى
 بعض المنفعة يرجع على دعواه بقدر ما لم يستوف وعند أبي يوسف لا ينقض الصلح بموت
 المتصالحين ويكون لورثة المدعي المنفعة ويتنقض فيما عد ذلك والصلح على عمر الطريق
 لا يجوز ❀ صالحه على سيل ماء أو على ان يضع كذا أو كذا جذوعاً لا يجوز ان بين له وقتاً
 وروى الكرخي انه يجوز ذكر الفقيه أبو جعفر انه لا يجوز ❀ تدلي غصن شجرة في دار جاره
 فصالحه على دراهم ليشركه لم يجز لانه لا تعامل في ترك الغصن وفي ترك الطلعة تعامل فيجوز
 ❀ ولو ادعى أحد الورثة قبل القاضى ميراثاً أو أنكره فصالحه جاز ولا شيء للادعى على القاضى
 وليس له ان يشارك صاحبه فيما قبض اذا كان المدعي به قائماً في يد القاضى فان كان مستهلكاً
 فله ذلك وان صالحه عن اقرار بالشركة لا يكون للادعى تخريمه عليه وله ان يشاركه وذ كرفي
 الوصايا انه ضمن للادعى تخريم ذلك ❀ صالح المريض عن قتل العمد على ألف قال أبو يوسف
 لم يجز الا من الثالث وقال محمد يجوز من جميع المال ❀ صالح أحد وليين عن دم العمد على
 مائة جاز ولا يشاركه الا تخريفها وان كان القتل خطأ شارك فيها ❀ رجل قتل عبداً انسان
 خطأ أو شق نوب انسان فصالح على أكثر من قيمته جاز وقال أبو يوسف أ بطل الفضل
 ❀ و صلح المستأمن في دارنا جائز و صلح الذي كصلح المسلمين الا في الصلح على الخمر
 والخمر زرافه يجوز بينهم خاصة ❀ رجلان ادعيا داراً فصالحه أحدهما من حصته على
 مائة فليس لصاحبه ان يشاركه ولو صالحه من الجميع على مائة وضمن تسليم نصيب شريكه
 فليس بشيء الخيار ولا يرجع الشريك على المصالح اذا لم يسلم نصيبه والمدعي عليه الخيار في
 نصيب المدعي في القسح والامضاء لهما اذا لم يسلم له جميع المصالح عليه عند أبي يوسف وعند
 محمد لا خيار له كالباع أحدهما جميع عبديته ما وضمن تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه
 نصيبه فلامتري الخيار عند أبي يوسف خلافاً لمحمد من الوجيز ❀ واذا كان الدين مشتركاً
 بين اثنين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب فليس بشيء الخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين
 بنصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا ان ضمن له شريكه ربع الدين من المداية ❀ ادعى
 على بعض الورثة ديناً على الميت فصالحه و بعضهم غائب فخير ولم يجز فلو ثبت الدين بالبينة
 وادى بدل الصلح من الشركة بأمر القاضى صح ورجع لوم من مال نفسه ولو دفع من التركة
 بلا قضاء القاضى فلغائب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذ لم يثبت
 الدين بحجة شرعية ❀ دار بين ثلاثة ادعى فيها رجل فصالح الخاضع صح فلو شرط أن
 يكون نصيب المدعي له فله ذلك ولو أقر به سائر الورثة فكانت شري نصيبه ولو أنكر واخوم
 المصالح مقام المدعي فلو أقام بينة على حق المدعي أخذت نصيبه ولو لم يقر يرجع على المدعي
 في حصة شريكه اذا صالحه على شرط سلامة نصيبه ولم يسلم ف يرجع ببطل الصلح فصولين

❦ إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم غن مبيع فاقرا أحدهما أنه كان للمطلوب عليه
خمسائه قبل دينه ما يرى المطلوب من حصته ولا شيء اشترى به بخلاف ما لو قبض شيئا فانه
يشاركه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو بخره عليه جناية عهدا موصية للارض حتى سقط
الدين لم يكن لشرى به ان يرجع عليه وكذا لو صالحه عن العمد الموجب للقصاص على مال
ولو أنفد منها عالة ليس لشرى به ان يشاركه عند أبي يوسف وعند محمد يشاركه ولو نصب منه
شيئا بأسارى خمسائه والاختلاف في رواية الإمام أبي حنيفة الكبير ما في رواية أبي سليمان
الجرجاني أطلق الجواب أنه لا يشاركه ولم يذكر خلافا ❦ ولو استقرض منه مالا واشترى به شيئا
بعد ثبوت هذا المال فشرى به ان يشاركه من الخلاصة (قلت) وقام الكلام في هذه المسئلة
مرفق الشرع من كتبنا هذا

❦ الباب الثالث والثلاثون في السير ❦

لا بأس بان يعطى العسكر في دار الحرب يأكلوا مما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم والسمن
والزيت وقد شرط الحاجة في رواية ولم يشترط في الأخرى ويقتلوا بما يجدونه من السلاح ان
احتج إليه و برد الى المغنم ان استغنى عنه والداية مثل السلاح ويستعملوا الطبيب في بعض
النسخ الطبيب يدهنوا بالدهن ويوقعوها بالداية عند الحاجة كل ذلك بلا قسمة ولا يجوز
ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتولونه فلو باع أحدهم رد الثمن الى الغنمية واذا خرج المسلمون
من دار الحرب لم يجوز ان يعطوا من الغنمية ولا يأكلوا منها ومن فضل معه هلف أو طعام
رده الى الغنمية اذ لم يقسم وبعد القسمة تصدقوا به ان كانوا أغنياء وانفقوا به ان كانوا
محمولين وان كانوا انتفعوا به بعد الاحراز ترد قسمة الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت
الغنائم فالغني يتصدق بقسمته والفقير لا شيء عليه من الهداية ❦ وفي الواجيز بعد الاحراز
لا يباح لهم التناول الا بالضمائم وان فضل معه فضل يميده الى الغنمية ان لم يقسم ان كان
غنيا وان كان فقيرا يأكل بالضمائم انتهى ❦ السلطان اذا أودع بعض الغنمية عند
الغازي ثم مات ولم يبين عند من أودعها لا يجب الضمان عليه في ماله كافي الاشياء من
فتاوى قاضي خان من الوقف قلت وقد رأيت في السير من فتاوى به أيضا ❦ العادل اذا أنف
نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم والباغى اذا قتل العادل لا يجب الضمان ولو أنف
العادل مال الباغى (٣) يستحل مال العادل وليس لنا ولاية الا لزام عليهم فلا يفيد ايجاب
الضمان ولا كذلك العادل انتهى ❦ قوم من المسلمين جمعوا مالا وادفعوه الى رجل ليدخل
دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المال يسأل ٢ التجار في دار الحرب فكل
من أخبره أسير حر في أيدهم يشتريه المأمور ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبدا في ذلك الموضع
(٣) هنا سقط ولم أقف على هذه العبارة بعد مراجعة ما يمدى من الكتب فليظن ويحذر

انما يشتري بخدر قيمته أو بغيره يبيعوا أرادوا المأمور أن يشتري أسيرا فقال له الأسير اشتري
فاشتراه المأمور بالمال المدفوع اليه بغيره المأمور ذلك المال ويرجع على الأسير لانه صار
معرضا اليه فيرجع عليه كن قضي دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمره به دون غيره
ولو ان هذا المأمور اشتراه الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا انما اشتريتك
بالمال المدفوع الي حسيه واشتراه كان مشتريا لا محاب الاموال **❦** ولو ان أمير العسكر
أجر أجيرا مأكثرا من أحرار المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت
الزيادة على أحرار المثل باطلة لان أمير العسكر يتصرف بطريق النظر ولو ان الأمير قال
استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي ان أقبل كان جميع الأحرار في ماله **❦** ولو قال أمير العسكر
لمسلم أودعي ان قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لاثم له لان قتل الكافر طاعة فلم
يصح الاستنجار عليه وكذلك لو استأجر أمير العسكر مسلما أو ذميا بقتل أسيرا لكافر في
أيديهم لا يجب الاجر بخلاف ما لو استأجر رجلا لقطع رؤس القنلى حيث يجب الاجر لانه ليس
بطاعة ومن أنفق في دار الحرب من الغنمية ماله قيمه لا ضمان عليه وان كان ممن لا يجوز
له الانتفاع بالغنمية كالتجار لانه لا يتأكد فيها حق الفاعلين قبل الأحرار من قاضي خان ولو
أنفقها بعد الأحرار يضمن لتأكد الحق حتى لو مات واحد منهم بمرض أصيبه كافي الوجيز
❦ كافر استولى على مال مسلم وأحرزه بدار الحرب ملكه ملكا طيبا حتى لو أسلم طيبا له
ولا يجب عليه رده ولا التصديق به من الغنمية **❦** الامام اذا قسم الغنائم ودفع اربعة الاخماس
الى الجند وهلك الخمس قبل ان يسلمه الى أهله في يده سلم للجند ما كان بأيديهم وكذا لو دفع
الخمس الى أهله وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله من قاضي خان **❦** اذا دخل
مسلم دار الحرب بأمان قتل واحدا منهم أو أسلمه مالا أو غصب متاعا لا يلزمه غرمه ويصير
ملكا ويكره له ذلك وفي الغصب يرد عليهم ولو كان حربيا أدانته حربى ثم خرجا لينا مسلمانين
بطلت المدانة من الوجيز **❦** ردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله أحد بغير أمر القاضي
عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أنفق عضوا من أعضائه لاثم عليه **❦** المسلم لو أصاب
مالا أو شيئا يجب فيه القصاص ثم ارتد أو أصاب وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم
جاء مسلما فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو أصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتدا لا يؤخذ بعد
الاسلام ما كان أصاب حال كونه محاربا بالمسلمين من قاضي خان **❦** أسرف المسلم فوقع في
في الغنمية وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه فصولين **❦** السلطان اذا ترك العشر
لمن هو عليه جاز غنبا كان أو فقير الكثر اذا كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان
وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة كذا في
القاعدة الخامسة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء **❦** ولو وطئ واحد من الفاعلين
جارية من الغنمية فولدت ولدا فادعاه لا يثبت نسبه منه عندنا خلافا للقاضي ويجب عليه
المعروف تقسيم الجارية بين الفاعلين من درر البصار

الباب الرابع والثلاثون في القسمة

المقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف فيه كالمقبوض بالشراء الفاسد
من القسمة رجل مات فقامت امرأته وأولاده في الميراث وهم كبار كلهم وأقروا انها
زوجه ثم وجدوا شهودا شهدوا ان زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت
من الميراث وكذلك الرجل اذا قام امرأته أخيه ميراثها وأقرا الاخ بارتباطها وأقرا ان هذا زوجها
وهذا أخى ثم أقام الاخ البينة ان الزوج كان طلقها فانه يرجع عليها بما أخذته من الميراث كذا في
فصل دعوى الملك بسبب من فاضى خان اقتسما دارا فاقصاب أحدهم من الدار ثلثها وواقيته
بالنصيبين - واء فاستحق جزءه شائع منها انتقضت القسمة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما
فعندهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء رجع على صاحبه بربع ما في
يده وان شاء نقض القسمة وعند أبي يوسف تنتقض القسمة والفرق لهما ان الاقرار والتجيز
لا يبطل باستحقاق جزء من نصيب أحدهما لانه ليس فيما ورأه المستحق بيت معين من نصيب
أحدهما بخلاف لو استحق نصف ما في يد أحدهما فلو باع نصفه ثم استحق النصف الباقي
يرجع ربع ما في يد صاحبه وعند أبي يوسف تنتقض القسمة ويضمن قيمة نصف ما باع فيقسم
ما في يد صاحبه نصفين ولو استحق بيت بعينه والقسمة جائزة ولمن استحق من نصيبه بالخيار كما
في الهداية وفي الخلاصة دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها وأخذ الآخر
الثلثين من مؤخرها وقيمة كل من الثلث والثلثين ستمائة ثم استحق نصف الدار ما طاق هذا
الوجه فتمنع القسمة بالاتفاق وأما الوجه الذي لا يبطل غير المستحق عليه فهو ان يستحق
نصف ما في يد أحدهما مقسوما فيخبر فله ان يبطل القسمة ان شاء وان شاء رجع بربع ما في يد
صاحبه وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو ان يستحق نصف نصيبه شائعا فعندهما لا يبطل
القسمة ويخبر المستحق عليه كافي الوجه الثاني وعند أبي يوسف تبطل القسمة انتهى استحق
بعض نصيب أحد الورثة بينه بعد القسمة بينه وقضاء فقال أحدهما المدعى ادعى طلبا بخبر
حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بشئ من القسمة لرجلين مائة شاء أخذ أحدهما
أربعين شاء قيمتها خمسمائة والاخر ستين قيمتها خمسمائة فاستحق شاة من الاربعين قيمتها
عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين ضرب ذوالستين بخمسة والاخر بخمسمائة غير
خمس ولا تنتقض القسمة عند أبي حنيفة بخلاف الارض والدار لان الاستحقاق في الشباه
لا يوجب قبضا في الباقي وفي العقار يوجب قبضا اقتسما دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في
نصيبه ثم استحق الدار لرجع أحدهما على الآخر قيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان
أخذ كل واحد منهما دارا فبني أحدهما في داره ثم استحق رجوع نصف قيمة البناء لان الدار
الواحدة كل واحد مضطرب في القسمة بتكميل المنفعة والغرو من المضطرب لا يتحقق وفي
الدارين غير مضطرب في هذه القسمة بل له ان يقسم كل دار على حدة بلا نفوت جنس منفعة
فكانت هذه مبادلة بمحض اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من جهة صاحبه فرجع من

الوجيز في سئل الحاكم عبد الرحمن عن صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان
 للمزارع اقسّمها واقرضني قسم المزارع حال غيبة الدهقان واقرضنيصيب الدهقان اليه
 فحمل نصيب نفسه الى بيته أولا فلما رجع اذ قد هلك ما اقرضه الدهقان فالحلال على الدهقان
 خاصة كذا في الصغرى في الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقصة على قدر الملك وان
 كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقرع عليها الولوالجي في القصة فيما اذا غرم
 السلطان أهل قرية فانها تنقسم على هذا في اذا خيف الفرق للفقيرة فانفقوا على الغائب بعض
 الامتعة منها فانفقوا والغرم بعد الرؤس لانها لحفظ الانفس في القصة الفاسدة لا تنفذ الملك
 بالقبض (٣) وهي تبطل بالشروط الفاسدة كذا في الاشياء في ولا يجوز قصة الدين قبل قبضه
 هذه في الكفالة من الهداية لو كان الميت دين فاقسموا الدين والعين اذا شرطوا في القصة
 ان يكون الدين لاحدهم فالقصة فاسدة وان اقسّموا الدين بعد قبضه الايمان قصصة
 الايمان ماضية وقصة الدين باطلة في اقسام الورثة باهر القاضي ومنهم من صغير أو غائب لا تنفذ
 الا باجازة الغائب أو ولي الصبي أو يخير الصبي اذا بلغ ولومات الغائب أو الصبي فاجازت ورثته
 نفذ عند أبي حنيفة خلافا لمحمد في اقسام الشركاء فيما بينهم وفيهم من يملك صغير أو غائب لا تصح
 القصة فان أمرهم القاضي بذلك صح في اذا كان المكيّل أو الموزون بين حاضر وغائب أو بالغ
 وصغير فاخذ الحاضر أو البالغ نصيبه انما ينفذ القصة من غير خصم بشرط سلامة نصيب
 الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب فالحلال عليهم ما من مشتمل
 الهداية والصغرى في اذا باع أحد الشريكين نصيبه من دار بعد ما اقسّمها فبني المشتري
 ثم وجد به عيبا فرجع على بائعه بالنقصان لعدم التمكن من الرد بسبب الزيادة لم يرجع البائع
 على شريكه بما ضمن للمشتري عند أبي حنيفة وقال يرجع من المجمع ولو باعه قبل الاقسام
 فضمان النقصان عليهما اتفاقا ذكره في شرحه في ولو تباثافي الاستغلال في الدار الواحدة جاز
 في ظاهر الرواية وفي العبد الواحدة والهداية الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة في ثوبه أحدهما
 عليها في ثوبه الا تشرى مشتر كان في الزيادة بخلاف ما اذا كان التباثا في المنافع فاستعمل
 أحدهما في ثوبه زيادة والتباثا في الاستغلال في الدارين جائز باضافي الظاهر ولو فضل
 غلة أحدهما لا يشتر كان فيه وكذا يجوز في العبد من عندهما ولا يجوز عنده ولا يجوز في
 الداتين عنده خلافا لهما

باب الخامس والتلاثون في الوصي والولي والقاضي

لابني للرجل ان يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 (٣) قوله لا تنفذ الملك بالقبض هذا بخلاف لما نقله المؤلف عن القنية أول البلب وقد تعقبوا
 عبارة الاشياء بان العوالب حذق لا كافي القنية والبرازية فكان حق المؤلف التقييه على
 ذلك اه مصححه

قال المدخول في الوصية أوله غلط والثانية خيانه وعن غيره والثالثة مرفقة وعن بعض
العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يتجوز عن الضمان وعن النافذ لا يدخل في الوصية
الأحق أراض ثم للموصي ان يودع مال اليتيم ويضع ويجبر مال اليتيم ويدفع مضاربة
وله ان يفعل كلما كان فيه خير لليتيم وكذا الابن اذا بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فقال
الوصي ضاع مني كان القول قوله مع يمينه لانه أمين فان قال أنفقت مائة عليك بعدد في نفقة
منته في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر واذا اختلف في المدة فقال الوصي مات أبوك
منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن
واختلف المشايخ فيه قال تمس الاثمة الدرغسي المذكور في الكتاب قول محمد أمامه
قول أبي يوسف فالقول قول الوصي وهذه أربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى
الوصي ان الميت ترك ذمياً فأنفقت عليه الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن
ابن زياد ان القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا ان العيب دلوكا
أحياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم أبن له
رجل فاعطى جعله أربعة بن درهم والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي
يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن الا ان يأتي الوصي بينة على ما ادعى
وأجمعوا على ان الوصي لو قال استأجرت رجلا لبرده فانه يكون معدها والمسئلة الرابعة اذا
قال الوصي أدبت خراج أرض عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما
مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد لان الوصي يدعى تاريخاً سابقاً
وهو ينكره في قول أبي يوسف القول قول الوصي لان اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال
وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وان قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن
نفقة في مال كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول
الوصي عند الكل ويكون ضامناً الوصي اذا باع شيئاً تركه الميت نسبه فان كان ينفر
به اليتيم بان كان الاجل فاحشاً لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان
ضامناً والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا خلافاً الروايتين عن أبي حنيفة
والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي فلو أخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز
ويكون ديناً عليه وعن محمد وليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه
الله وقال محمد وأما أنا أرجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء بالأسره ولو رهن الوصي أو
الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسار عن أبي يوسف انه أخذ
بالقياس ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصي
لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك الرهن بمنزلة القضاء ولو قضى
الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير اذا
رهن الاب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين فهلك الرهن عند المرتن

كان على الاب مقدر الدين لا قيمة الرهن وذكرته من الاغمة السرخسي ان الاب الوصي
يضمن مال الية الرهن وسوى بين الوصي والاب وعن أبي يوسف ليس للوالدين أن يضمنوا
دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما أن يرهنوا وعن بشر بن الوليد ليس للاب أن يرهن مالا
ولده بدون نفسه والمظاهر ان للاب أن يرهن استعصانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما
ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن **❦** وصى احتال بمال اليتيم ان كان
الثاني أملاً من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز **❦** وللوصي أن يؤدى صدقة فطر اليتيم بمال
اليتيم وأن يضمن عنه اذا كان اليتيم موسراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي القياس وهو
قول محمد لا يكون له ذلك فان فعل كان ضامناً **❦** والوصي لامة ابراهيم الميت ولا ان يحط
عنه شيئاً ولا أن يزوج له اذ لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط
والتأجيل والابراه في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامناً وعند أبي يوسف لا يصح ذلك
ويكون ضامناً **❦** ولو صالح الوصي أحداً من دين الميت ان كان للميت يئنة على ذلك أو
كان لهم مقر بالدين أو كان للقاضي علم بذلك الحق لا يجوز للوصي وان لم يكن له على
الحق يئنة جاز صلح الوصي لانه يصلح به بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين
الميت أو على اليتيم فان كان للمدعي يئنة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز
صلح الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن له يئنة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح
الوصي لانه انلاف لماله وهو تطهير مال وطمع السلطان الجائر المتغلب في مال اليتيم فأخذ
الوصي وهدده بأخذ بعض مال اليتيم قال الصنفار لا ينبغي للوصي أن يعطى وان أعطاه
كان ضامناً وقال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصي القتل على نفسه أو انلاف عضوم
أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن فان خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم
به بأخذ بعض مال الوصي ويبنى له من المال ما يكفيه لئلا يئنه أن يدفع مال اليتيم فان دفع
كان ضامناً وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو ان السلطان أو المتغلب
بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقضى على ما اختاره الفقيه أبو الليث **❦** وصى
مريم بمال اليتيم على جاور هو يخاف على انه ان لم يبره يئنه من ماله فبره بمال اليتيم فل
بعضهم لاضمان عليه وكذا المضارب اذا مر مضاربه بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا
قول أصحابنا واغما هو قول ابن سلمة وهو استعصان وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف
انه كان يجوز للاوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف
وبه يخفى واليه اشارة في كتاب الله تعالى أما الله فينه فكانت لساكين يعملون في الجهر
فأردت أن أعيها أجاز التعيب في مال اليتيم تخافه أخذ المتغلب **❦** وصى أنفق على باب
القاضي في الخصومات من مال اليتيم فما أعطى على وجه الاجرة لا يضمن قال الشيخ أبو
بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدر أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى له على وجه
الرشوة كان ضامناً قالوا بئذ للمال يدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة من فاضحان وفي البرازية من الاجارة
 الوصي اذا اتفق في خصومة العبي على باب الفاضح فما كان على وجه الاجارة كجبرة
 الشخص والسجان والكاتب لا ضمن وما كان على وجه الرشوة ضمن اه وفي الخلاصة
 رجل مات وخلف ابنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة ففرم الوصي
 للسلطان الدراهم من التركة بما لا يتبين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على
 تحصيل التركة الا بما عزم السلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجهلا
 ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه أبي جعفر وفي فتاوى النسفي الوصي اذا طوّل
 بجباية مال اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة جباية داره لا ضمن اه
 وفي صرف الوصي من مال اليتيم الى ظالم يسأل عنهم فليس لهم الرجوع عليه في تغلب
 جائر على تركه المبستوي يمكن دفعه بقدر معين من التركة فدفعه القاضي من مال نفسه ليرجع
 فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع الظلم صار من
 حوائج الصغار كالصرف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة
 من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة في اختلاف السلف في كل الوصي من مال اليتيم فقبل
 يباح اكله بالمعروف وقبل يأكله قرضا ثم رده وقبل لا يأكل من اعيان ماله واما البان
 المواشي وغار الارشجار فباح ما لم يضر باليتيم وقبل يأكل منه ولا يكتسب وقبل يكتسب ايضا
 وقال ابو حنيفة في كتاب الايمان ياكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا ولا يفرض غيره وقال
 الطحاوي له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقبلا وان خرج
 في تقاضي دين له او لمراعاة اسبابه فله ان يتفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذ رجع رد الدابة
 والثياب وقال ابو ذر الصبح قول أبي حنيفة لان التقاضي شرع فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا
 ولو نصب القاضي وصيا وعين له اجر العمله جاز للوصي ان يوتل ببيع مال اليتيم ويوتل في
 تقاضي ديون الميت وامواله ويغر لليتيم ويضع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤدي فطرته
 ويضحي له من ماله ان كان له مال من القنينة وفي رجل مات ووصى لامرأته وترك ورثة
 صغارا فنزل سلطان جائر داره فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فاعطت شيئا
 من العقار قال ابو حنيفة مضافتها وفي اتفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب
 ان كان العبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجورا وان كان العبي لا يصلح لذلك لا بد
 للوصي ان يشكاف مقدرا ما غرق في سلاته وينفي الوصي ان يوسع على العبي في نفقته لا على
 وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك يتفاوت بتفاوت مال الصغيره وكثرة اختلاف
 حاله فينظر في حاله وماله ويتفق عليه قدر ما يليق به وفي من خرج في عمل اليتيم واستأجر دابة
 بمال اليتيم ليركب ويتفق على نفسه من مال اليتيم كان لذلك فيما لا بد منه استغسانا وعن
 نعيم بن الوصي ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو
 الليث هذا اذا كان الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابته وهو القياس

وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف بخلاف أن يعني ماله **❦** وصي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت إن لم يكن الميراث لا صغير ولا كبير جاز **❦** ولو اشترى مال اليتيم لنفسه إن كان خبر اليتيم جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم عند أبي حنيفة وقال محمد ولو باع ماله اليتيم أو اشترى من مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند أبي يوسف فيه روايتان كان يقول أولا كإكمال محمد ثم رجع إلى قول أبي حنيفة **❦** وفسرهم من الأئمة السرخسي الحنبرية فقال إذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وإن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية يكون خيرا لليتيم **❦** والاب إذا اشترى من ولده الصغير لنفسه أو باع من ولده الصغير إن كان شراء الولد لا يجوز وإن لم يكن شراء الولد جاز ولا يشترط أن يكون خيرا للولد **❦** ولو باع أحد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف **❦** إذا أقر القاضى بدين على الميت أو بوصية كان باطلا **❦** ولا يجوز للوصي الإجارة الطويلة في مال اليتيم لمكان الغبن القاحش في السنين الأولى **❦** والاب والوصي على كل واحد منهما تزويج أمة الصغير من عبده استحسانا لا رواية عن أبي يوسف هذه الجلة من فاضلان **❦** قضى الوصي ديناً بغير أمر القاضى فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على أبيه ضمن وصيه مدفعه ولم يجدينه إذا أقر بسبب الضمان وهو المدفع إلى الأجنبية فلو ظهر غريم آخر يقرم له حصته لمدفعه باختياره بعض حقه إلى غيره فقد علم أن الوصي لا يقبل قوله في قضايا دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أو لا إلا في مهر المرأة فإنه لا ضمان عليه إذا دفعه بلاينة كافي خزانه المقتين وقده في جامع المفصلين على قول بالموصل عرفا **❦** وفي الملقط أنفق الوصي على الموصى في حياته وهو معتقل اللسان بضمه ولو أنفق الوكيل لأبيه **❦** ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم أنه كان باع عبده وأنفق عنه صدق إن كان مالكاً ولا فلا كذا في دعوى خزانه الا كمال **❦** ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة إلا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي إذا فرض القاضى نفقة ذي رحم محرم على اليتيم فادعى الوصي المدفع كذا في شرح المحرم معلا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه ولا يشك عليه قبول قول الناظر فيما دعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لأن هذا من جملة عمله في الوقت وفي ثنتين اختلاف لو قال أدبت خراج أرضه أو جعل عبده الأبق قال أبو يوسف لا بيان عليه وقال محمد عليه البيان والحاصل أن الوصي يقبل قوله فيما يدعيه إلا في مسائل الأولى ادعى قضايا دين الميت الثانية ادعى أن اليتيم استهلك مالا لا شر فمدفوعه الثالثة ادعى أنه أدى جعل عبده إلا بق من غير إجارة الرابعة ادعى أنه أدى خراج أرضه في وقت لا تصلح الزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم في التجارة وأنمر كبه ديون قضاهاعنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين كانوا

التامسة التجرد مع ثم ادعى انه كان ضاربا العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية
 عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض غنها الثانية عشر ادعى
 انه زوج البتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في قواي العتاي من الوسايا
 وذكر ضابطا وهو ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لاغلا من الاشياء
 والنظائر في لوقضى وارثه دينه من تركته باقراره بخاء دائن ضمن له ولو اداء بقضاء لم يضمن
 وشارك الاول في أحد الورثة لو قبض شيئا من التركة فضاغ عنده يضمن ما كان حصه غيره
 الا في موضع يخاف الضيعة والوصي يقبض مطلقا واحد الورثة لو قبض دين الميت على
 رجل أو دينه له عند رجل فضاغ عنده يضمن من الخلاصة في قال لا تنخرصرف ثلث مال
 الى فقراء المسلمين ثم مات فصرفت الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فلموصى أن يخرج الثلث
 مرة أخرى وبصرفه اليهم من الضيعة في الوصي اذا اتفق التركة على الصفا رفعت
 التركة ولم يبق منها شئ ثم جاء غريم وادعى على الميت ديناً وأثبتته بالبينة عند القاضي وقضى
 به القاضي لهذا الغريم أن ضمن الوصي قبل ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان على
 الوصي وان اتفق بغير أمره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث في أحد الورثة
 حال غيبته الا تخبرين اتخذ دعوة من التركة وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع
 ثم أرادوا تصحيح ما تلفاهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تلفه الاجازة الا ترى ان من
 أنلف مال انسان ثم قال المالك وضبت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ من مثل
 الاحكام لو اشترى الوصي أو الوارث الكفن ونفذ الثمن من ماله أو قضى ديناً في التركة أو
 اشترى الكسوة أو النفقة للصغير يرجع ويصدق بلاينة (٣) ولو قال أدبت الخراج والثلث
 من مال هندي لا يصدق من غير بينة من الوجير في الخلاصة الوصي أو الوارث اذا
 اشترى كفن الميت له ما أن يرجع في مال الميت والاجنب اذا اشترى لم يرجع اه في لو
 كفن الميت غير الوارث من ماله كالم مع وجود الاخ لا يرجع في تركه الميت ان كان بامر
 الورثة وان كان بغير أمر الورثة فلا رجوع له أشهد على الرجوع أم لا ولو أمر أحد الورثة
 انساناً بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء دارى وهو
 اختيار ضمن الاسلام وذكر السرخسى ان له أن يرجع لان أمره بمنزلة أمر القاضي من
 مشغل الاحكام في والاب أن يافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وأن يوثق ببيع
 وضراوا واستأجروا أن يودع ماله ويكتب عنه ويزوج أمته لاقته ويرهن ماله بدنه وبدن نفسه
 وله أن يعمل بمضاربة ويذني أن يشهد عليه ابتداء والصدق ديانة ويكون المشتري كله
 للوصي قضاء وكذا الوشاركه ورأس ماله أقل من رأس مال الصبي فان أشهد فليرجع كالم شرط
 والصدق ديانة لا قضاء فالرجع على قدر رأس المال قضاء لانه لا يصدق الا بالشرط فان لم يثبت
 قوله ويصدق بلاينة الذي في جامع الفصولين ولو اشترى له الوصي طعاما أو كسوة بشهادة
 شهود يرجع اه وفي الاقروى ولو لم يشهد لا يرجع وذكر وجهه فراجعه متأملا اه معصية

الشرط عند القاضي لا يقضى له وعيائه الوصى في ذلك كله من الفصولين ﴿ وفي الهداية من الوصية للوصى أن يسافر بحال اليتيم إذا كان الطريق آمناً وكذا الأب في مال الصغير اهـ وللوصى أن يدفعه شركه كذا في الوفاة ﴾ ليس للوصى في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم مضاربة كره في الفصولين وفيه لو استدان الأب لطفله جازو كذا الوافيه انتهى وفي الاشباه من أحكام السفر الوصى لو سافر في البصر ضمن كالمودع انتهى ويجوز للوصى ان يكتب عبد اليتيم استمساوا وكذا الأب اذا كاتب عبد اليتيم ولو كاتب عبد اليتيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لاق الوكيل بالسكابة لا يعطى قبض بدل السكابة بطريق الاصاله وكذلك الوصى والأب ولو باع الأب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن مثله وقد مرّت المسئلة وان أقر الوصى أو الأب قبض بدل السكابة صح اقرارهما اذا كانت السكابة بالينة ثابتة أو كان القاضي يعلم بها وان عرفت السكابة باقرارهما بان قال الوصى أو الأب كاتب وادعى قبض البديل لا يصدق لانه اقرار بالعقبة ولا يجوز للوصى أن يعق عبد الصغير على مال وكذلك الأب ولا يجوز للوصى ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حضورا لان الأب لا يعطى ذلك فكذلك الوصى وكذا اذا كان بعضهم صغارا ولو رضى الكبار بذلك لان الكبار حق الفسخ ﴿ ويجوز للوصى أن يقاسم الوصى له فيما سوى العقار وعبد نصيب الصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غائبا ولو قاسم الوصى الورثة في التركة وفيها وصية لاسان والموصى له غائب لا يجوز قسمته على الوصى له الغائب ويكون للموصى له ان يشارك الورثة ولو كان الورثة صغارا وقاسم الوصى الوصى له فاعطاء الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد الوصى للسورثة لا يرجع الورثة على الوصى له بشئ ولا يجوز للوصى ان يقبر لنفسه بحال اليتيم أو الميت فاذا فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يسلم له الرجع ولا يتصدق بشئ ﴿ وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يؤجر نفسه من اليتيم وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو يغير عوض وكذا الأب ولو وهب اسارا للصغيرة فقبض الأب من مال الصغيرة لا يجوز ويبقى الواهب حتى الرجوع وكذلك لو عوض الوصى من مال اليتيم ﴿ وصى باع عقار البقضى يدين الميت وفي يده من المال ما بقي فضاء الدين قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصى ﴿ رجل أوصى بثلاث ماله وخلف صنوف من العقارات فباع الوصى من العقار صنفا للوصية قالوا لو ارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه ﴿ مدبون مات وأوصى الى رجل فأتى الوصى فعمد بعض الورثة وباع بعض التركة فقضى دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون بأمر القاضي ﴿ وصى آخذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقبـئ ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد فكان قضاء الدين وان كانت لله تعالى

لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة وكذلك لو اشترى ما يتفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت أو كفن الميت من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه وكذلك الوصي لو أدى خراج اليتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك في الوارث أن يقضى دين الميت وان يكفنه بغير أمر الورثة فكان له الرجوع في مال الميت من قاضي خان وفيه أيضا الاب اذا اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في التوازل انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه اغماضى ليرجع لا يرجع وقرى بين والد الوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه فانه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب في حال الوالدين انهم يخصصون اقبله فيحتاج الى الاشهاد وكذا الام اذا كانت وصبا لولدها الصغير فحق في ثمنه الاب ان لم يشهد عند أداء الثمن لا يرجع انتهى
في نقد من ماله ثمن شيء ثم اشراه لولده وفوى الرجوع بانه لا قضاء ما لم يشهد ولو ثوبا أو طعاما أو اشهدانه يرجع فله ان يرجع لولده مال والا فلا لرجوعه ما عليه ولو ثوبا أو شيئا بلازمه رجوع وان لم يكن له مال لو اشهد والالا في شري لولده ثوبا أو خادما ونقد غنمه من مال نفسه لا يرجع الا ان يشهدانه ثم اشراه ليرجع وان لم ينقد غنمه حتى مات يؤخذ غنمه من تركته لان دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة به على هذا الوارث لو لم يشهد الميت انه اشراه لولده ولو شري لصيه طعاما أو لولده مال أو لولده شيء ما لم يشهد به على هذا الوارث لو لم يشهد الميت انه اشراه لولده ولو ترجع صح استحسانا وتكون الام شترية لدها اذا تملك الشراء لولدها ثم بصير به لولدها وليس لها منع الضيعة من ولدها لانها تصير واحدة للولد وقاضية لوجه في شري بيتا بآله لان ابنه مع قيام ابنه وأشهد على ذلك لم يجز شراؤه اذ لا ولاية له عليه حينئذ لانه اجنبي فنقد عليه في لوضن الاب مهر صبيه فادى يرجع لو شرطوا الا لولو وليا غيره أو وصبا يرجع مطلقا من الفصولين والمسائل الاخيرة مرت في النكاح وفي الخلاصة اذا اشترى خادما لابنه الصغير ونقد الثمن ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا اشهد ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن أشهدانه من ماله ولا يرجع عليه بقية الورثة واختلف الروايات في اعتبار وقت الاشهاد ففي بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أولم يشهد وعن محمد اذا لم يشهد الاب على الرجوع ان فوى الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الصغير الاب اذا اشترى الطعام من مال نفسه وللصغير مال بصير متبرعا استحسانا وفي المنتقى عن أبي يوسف ان ما اشتراه الاب ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان أشهدانه يرجع عليه وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة وللصغير مائة أو كان المشتري دارا أرضا فان كان الاب أشهد وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع انتهى وفي مقاصد الوصي الموصى له عن الورثة جائزة

ومقابلة الورثة عن الموصى له باطله لان الوارث خليفة الميت حتى يرث بالعبور وعليه
ويصير مغروراً وبشره المورث والوصي خليفة الميت أيضاً فيكون خيماً عن الوارث اذا
كان غائباً فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصي ليس للوارث ان يشارك
الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا
لا يرث بالعبور ولا يرث عليه ولا يصير مغروراً وبشره الموصى فلا يكون الوصي خليفة عنه عند
غيبه حتى لو هلك ما أفرزه عنه الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصي
لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في تركته فصار كما اذا هلك بعض التركة قبل القسمة
فيكون له ثلث ما بقي لان الموصى له شريك الوارث في توى ما توى من المال المشترك على
الشركة ويبقى ما بقي على الشركة وان كان الميت أوصى بحصة قواسم الورثة فهو لثالث ما في يده
يجمع عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليبيع عنه فضاع من يده وقال أبو
يوسف ان كان مستغفراً للثلث لم يرجع بشئ والاربع بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ
لان القسمة حق الموصى ولو أفرز الموصى بنفسه ما لا يبيع عنه فهو لثالث ما في يده وبطلت
الوصية فكذلك اذا أفرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب
تفصيلها ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لقوات محلها ولا يي حنيفة ان القسمة لا تزداد لذاتها بل
للمقصود ها هو تأدية الحج فلم تعتبر دونه ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة الى
القاضي فقبضها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوصية الموات الوصي
له قبل القبول تصير الوصية ميراثاً لورثته والقاضي نصب ناظر الاسماء في حق الموصى
والغيب ومن النظر افرأ نصيب الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد
هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل في ومن أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على
المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فضاع في يده فاستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما
ترك الميت لانه عامل له فيرجع عليه كالمكسب وكان أبو حنيفة يقول لا يرجع لانه ضمن
بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث واذا كانت
التركة قد هلكت أو لم يكن بها وقال لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر واذا تولى
القاضي أو أمينه البيع لا عهد عليه لان في الزامها القاضي تطيل القضاء اذ ينحصر عن
تقلم هذه الامانة سدا عن لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وأمينه سفير عنه كالرسول
ولا كذلك الوصي وان قدم الوصي الميراث فاصاب صغيراً من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن
فهو لثالث واستحق العبد ويرجع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصة
لانتفاض القسمة باستحقاق ما اصابه من الهداية في القاضي اذا عزل الثلث للوصية
للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو أعطى الثلثين للورثة
أو للمساكين وهلك الباقي يهلك من مال صاحبه خاصة هذه في السير من قاضي خان وفي
الفصولين أوصى اليه بان يبيع عنه هذا ويتصدق بثمنه على الفقراء ففعل ثم استحق الثمن

ورجع بثمنه على الوصى بربع الوصى على ما تصدق عليه لافي مال اليتيم وقد نقله من المنتقى
 وفي الوجيز من الاستحقاق الاب والوصى بربعان بضمن الاستحقاق في مال الميت كما يرجع
 الوكيل به على الموكل انتهى ١ الوصى اذا أقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتيم وأنكر
 البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليتيم شيئا هذا في الوكالة
 من المصلحة ٢ ولو باع الاب أو الوصى مال الصبي من غير ثمن فمع المصلحة ويضمنه
 للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المصلحة والعبد الموصى بخدمته اذا أنفقه الورثة
 ضمنوا قيمته ليشترى بها عبد يقوم مقامه في الرهن من الهداية ٣ رجل أوصى الى رجلين
 قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرفه الا باذن الآخر الا في
 أشياء فان أحدهما ينفرد بهما من جهة الميراث وتكفيته وقضاء دين الميت اذا كانت التركة
 من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في الدين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النعمة
 ورد الودائع والمفصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة وينفرد أحدهما بالمصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد
 بقبول الهبة للعقير وبفسد ما يكال ويوزن باجارة اليتيم لعمل يتعلمه وينفرد أيضا ببيع
 ما يخشى عليه التوى والتلف كالقواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن تصدق عنه بكذا
 وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
 ينفرد وان عين الفقير ينفرد به أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف ينفرد وان
 عين المسكين ينفرد أحدهما عند الكل وهناك ثلاث مسائل هذه ادها والثانية رجلان
 ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبهما فان
 كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمة أو وجه له اخوه لا ينفرد أحدهما بالتصرف في ذلك
 المال عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ينفرد والثالثة لقيط ادعاه رجلان كل واحد
 منهما ادعى انه ابنه فانه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد
 أحدهما بالتصرف وعند أبي يوسف ينفرد وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد فان
 أوصى الى أحدهما ثم أوصى الى الآخر قال شمس الأئمة الخلاف في اختلاف المشايخ فيه قال
 بعضهم ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد على كل حال وبه أخذ شمس
 الأئمة السرخسي ٤ رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر
 وصيا في نوع آخر بان قال لأحدهما جعلت وصيا في قضاء مالي من الدين وقال للآخر
 جعلت وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا بأمر هذا الولد في نصيبه وجعل
 الآخر وصيا في نصيب ولد آخر معه أو قال أوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم أوص اليه
 في غير ذلك وقال أوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في
 الأنواع عند أبي حنيفة وأبي يوسف كانه أوصى اليهما وعند محمد كل واحد منهما

وصى فيما أوصى إليه لا يدخل الاخر معه **و**كذا الوصى عيبراته في بلد كذا الى رجل
وعيبراته في بلدة أخرى الى آخره وقال الشيخ محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على
ابنه وجعل آخر وصيا على ابنته أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في
ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى الى الآخر يكون الامر
على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والغتوى
على قول أبي حنيفة ولو ان رجلا أوصى الى رجلين فأت أحدهما على قول أبي حنيفة ومحمد
لا ينفرد الحى بالتصرف في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي أن يجعله وصيا
وحده ويطلق التصرف فعل وان رأى أن يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي
يوسف ينفرد الحى بالتصرف في حالة الحياة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي
لبس ليس للقاضي أن يجعل الحى وصيا وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحى باطلاق القاضي
وهنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية اذا أوصى الى رجلين وقبل أحدهما الوصية
ولم يقبل الآخر ومات أحدهما قبل موت الموصى ولم يقبل الآخر ومات أحدهما قبل
موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف
ينفرد والثالثة اذا أوصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء ضم اليه
وصيا آخر أو تبديل القاضي ثم العدل لا ينفرد بالتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف له أن يتصرف في رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا
ورثة فأقام رجل شاهدين ان الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة
هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فيصير الحاضر خصما عن
الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ما لم يحضر
الا في الاشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين **و** رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن
يشترى من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصى مأمور بالتصرف على وجه النظر ولو
تصرف أحدهما على وجه النظر تصرفه الآخر ولا ينفذ من مال اليتيم لما قلنا **و** يتيان
لكل واحد منهما وصى اقسام الوصيان مالهما لا يتجاوز قيمتهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين
المال من الموصى الاخر **و** رجل أوصى الى رجلين ومات فجاء رجل واحد يدعى على الميت
فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد بالدين عند القاضي لا قبل شهادتهما وبهما
مادفع الى المدعى لغرماء الميت ولو شهد له أولا ثم أمرهما القاضي بإداء الدين فقضيا دينه
لا يلزمهما الغممان وكذا لو شهد الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما ما قبل الدفع ولا
تقبل بعد الدفع **و** وصى الميت اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان
قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامنا لغرماء الميت وان قضى بأمر القاضي دين
البعض لا ضمان والغريم الاخر يشارك الاول فيما قبض **و** رجل أوصى الى رجلين فأت أحد
الوصيين وأوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما بالتصرف باذن

صاحبه في حياته ما جاز فكذا بعد الموت يروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول **في** رجل أوصى
 الى رجلين فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر
 صاحبه أو قبضها أحد الورثة بدون أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده
 لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده
 لا ضمان شيئا ولو قبض أحد الورثة ضمن حصته أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع
 يخاف الهلاك على المال فلا ضمان استغسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان
 ودية فدفعت المستودع الودية الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان
 شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاختذ المال من منزل الميت ولو كان
 مال الميت في يد غاصب فإن أحد الوصيين لا يمكن الاخذ من المودع والغاصب الا ان في
 الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة
 وفي الودية بترك الودية عند المودع **في** وصيانا - ساجر أحدهما حالين لحل الجنابة
 الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بمحضرة الوصيين وهما ساكنان
 جاز ذلك ويكون من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق
 بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنابة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقهاء أبو بكر لو كانت
 الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للاستأجر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشتري
 أحد الوصيين حنطة فتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقهاء أخذ في هذا بقول
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطقي اذا كان في التركة كسوة وطعام ودفع ذلك
 أحد الوصيين الى النبيم جاز فان لم يكن فاشتري أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما
 الا بأمر الآخر **في** ولوان ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجدا المشتري بالبعد عينا
 فرده على الوصيين كان لاحدهما أن يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري
 ولا أحد الوصيين أن يعوده ما صار في يده من تركه الميت ولوان الميت أوصى بشراء عبد
 وبالاتفاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء بعد ما اشتريا كان لاحدهما أن يعتق **في** رجل
 أوصى لرجل وقال له اعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول اعمل برأى فلان
 والثاني أن يقول لا تعمل الا برأى فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصى
 هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيانا كأنه أوصى اليهما وقال بعضهم
 في قوله اعمل برأى فلان الوصى هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأى فلان هما وصيانا
 واختار الفقهاء أبو القيث هذا القول فقال وهو أشبه بقولهم ابناء فانهم قالوا اذا عمل الرجل
 غيره بالمبيع فقال به بثهود قباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود أو لا تبعه الا بمحض
 فلان قباع بغير شهود وبغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصى الى رجل وقال له اعمل
 بعلم فلان فانه ان يعمل بدون علمه ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان
 والقوى على هذا القول **في** رجل أوصى الى رجل ورجل عليه مشقة عليه ذكر الناطقي

انهم اوصوا بان كانه قال جعلتكم اوصيين فلا ينفرد أحدهما الا بما ينفرد أحد الوصيين وقال
الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بأموال المال ولا يكون المشرف وصيا وثمة
كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه هذه الجملة من قاضي خان وهي القاضي
كوصي الميت الا في مسائل (الاولى) الوصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا
كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما واما وصي القاضي فليس له ذلك انما قاله
كالوكيل وهو لا يملك لنفسه كذا في شرح المجمع (الثانية) اذا خص القاضي وصيه شخص
بخلاف وصي الميت كامر (الثالثة) اذا باع من لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف وصي الميت
وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى (الرابعة) الوصي الميت
ان يؤجر الصغير لحياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي كذا في القنية
(الخامسة) ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كافي
القنية خلافا لما في البنية (السادسة) لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من
القاضي بعد الايصاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والصلوات
(السابعة) يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كافي البرازية
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (الثامنة) وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته
لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في البنية قلت ونقلناه عن قاضي خان ايضا فاما
مر وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق هذه الجملة من الاشياء وذكر شمس الاثمة المحلوف في شرح أدب القاضي اذا
نصب القاضي وصيا باليتم الذي لا أب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الأب اذا جعله
القاضي وصيا عاما في الاوقاف كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة
بخلاف وصي الأب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الاوقاف
كلها وصي الأب اذا باع شيئا من التركة فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على الميت دين
ولا أوصى هو بوصية الثاني ان يكون على الميت دين أو وصى بوصيه في الوجه الاول قال
في الكتاب الوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة
صغارا اما يبيع ماسوى العقار فلا ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن
له أسرى وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلوف في
الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا بشرائط أن يرغب
انسان في شرائها بضعف قيمتها أو يحتاج الصغير الى غناها لنفقته أو يكون على الميت دين
لا وفاء له الا بشئها أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى شئ العقار أو يكون
يباع العقار خيرا لليتم بان كان خراجها مؤثرا على غلاتها أو كان العقار حافوا أو دارا
يريد ان ينقض وينداخى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كانت
في التركة مع ماسوى العقار عرض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تدفع بماسوى العقار

حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغابن الناس
 في مثله الا في مسألة للوصي ان يبيع باقل من ثمن المثل وهي ما اذا أوصى ببيع عبده من
 فلان فلم يرش الموصي له بفن المثل فله الحظ كافى الاشباه وكذا لو اشترى الوصي لليتيم لا يجوز
 شراؤه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا فان كان الكل كبارا وهم حضور
 لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع
 الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض
 يكون من الحفظ اما العقار فهي محفوظة بنفسها الا ان تكون العقار بحال يملك تولي بيع
 حينئذ يصير بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان
 الوصي يملك بيع نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في
 نصيب الغائب فيما سوى العقار جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا عند أبي حنيفة وعند
 صاحبه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين
 يستغرق التركة كل الوصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضا كان أو عقارا فان كان قد لا
 لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك ملك بيع الباقي عند
 أبي حنيفة وعندهما لا يملك وكذلك لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر
 ما تنفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما
 لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والترك
 عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة
 فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي
 حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون
 بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي وصي الجد بمنزلة وصي
 الجد ووصي وصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى اذا كان عاملا أو أمرا وصي الام ووصي الاخ
 اذا مات الام وترك ابنا صغيرا أو وصى الى رجل أو مات الرجل وترك أختا صغيرا أو وصى
 الى رجل لا يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركه الميت ولا يملك بيع العقار لانه
 لا يملك الا الحفظ وبيع ماسوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير
 الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير من قاضى خان وصي الاخ والام والم
 لهم بيع المنقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصيه أو وصي وصيه أو
 أب الاب فلا يصح لوصي الام تصرف فيما تركه الام ولو لم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع
 المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من
 نفقة أو كسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركه أمه فلا يصح لوصي أمه التصرف فيه منقولا
 أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كالقوى الوصيين في أضعف الحالين
 وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والم وأقوى الحالين حال صغير الورثة وأقوى الوصيين

وصى الاب والجد والقاضي وأدفع المالين حال كبر الورثة ثم وصى الام حال صغر الورثة
 كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فلو وصى ببيع منقوله لا عقاره كوصى الاب
 حال كبرهم من الفصولين ❀ واذا مات الوصى فلو وصى الى رجل فان قال للذئ أوصى اليه
 جعلت وصيا في مالي ومال الميت الاول يكون وصيا في التركتين عندنا وان قال جعلت
 وصيا في تركتي فهو وصى في التركتين عند أبي حنيفة وقال هو وصى في تركته خض الوصى
 دون الوصى الاول من فاضى خان ❀ ولا يجوز للام ان تصرف في مال الابن هذه في القبط
 من الهداية ❀ والاخ لا ولاية له في المال ويملك قسمة المصدق ضرورة هذه في القسمة
 منها وفي القسمة دفعت أم اليتيم ثوبه الى رجل روضه بجائز فانها في يده لم يضمن لان روضه
 ثوبه نفع محض له انتهى ❀ الوصى لو باع ممن لا يجوز شهادته بمعاينة قبله لم يجوز ولو
 بمثل قيمته جاز من الفصولين ❀ الجدة الفاسدة من ذوى الارحام ليس كاب الاب ولا يملك
 التصرف في مال الصغير هذه في الفرائض من الاشياء ❀ رجل مات ولم يوص الى أحد فباع
 امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع في نصيبها جائز ان لم يكن على
 الميت دين محبط وبعد ذلك ينظر ان كفنته بكفن مثله ترجع في مال الميت وان كفنته بأكثر
 من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بغير كفن المثل أيضا وان قال فاني ارجع بغير كفن
 المثل فله وجه وكفن المثل ثابته بطر وج العبدن وما وافق هذا من الخلاصة ❀ اذا مات
 الرجل وترك أولادا صغارا وأبا ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة
 والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب جد الصغار لا يعاقب
 ببيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير وهو الذي يعقل البيع والشراء
 فتصرف الابن وربكته المبيع ثم مات الابن وترك أبا فان الاب لا يعاقب التصرف في تركته
 لقضاء الدين ❀ وصى الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين محبط جازي به عند أبي
 حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع
 الوصى كل التركة فبذيعه في قول أبي حنيفة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصى وأب
 الميت لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جد الاولاد
 الصغار وليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار ولوله قال شمس الاغة
 الحلواني هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله أقام الجسد مقام الاب قال في
 الحكاي اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب
 أولى ثم ثم الى ان قال فوصى الجدة ثم وصى القاضي قال شمس الاغة الحلواني بقول الخصاص
 يفتي ❀ صغير ورث مالا وله أب مصرف ومبذر مستحق للجبر على قولي من يجوز لا تجر لا ثبت
 الولاية في المال للأب ❀ اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد بلوغه فاشهد باليتيم على نفسه أنه
 قبض منه جميع تركته والله لم يبق له عنده من قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى
 شيئا وقال هو من تركته والذي أقام البينة قبلت بيته ❀ رجل اشترى لنفسه من مال ولده

الصغير جازو بصير قابضاً وعن محمد أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لآبائه شيئاً عال
 الصغير عليه وأجمعوا على أن الأب لو وهب لآبائه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا لآبائي فإنه
 يصير قابضاً لآبائهم من قاضي خان **§** لو كان للصغير دين على أبيه فأنفق عليه لا يبرأ قضاءً إلا
 إذا شهد فقال شربت لولدي لأقضي عنه من دين له على **§** والمدينون لم يصدق في الأداء وكذا لو
 آله من نوبه أو أطمعه من خبره من دين له عليه **§** ويجوز للأب شراء مال طفله لنفسه يسير
 غبن لا باحش ولو لم يجز للوصي ولو عمل قيمته ولو با أكثر جاز خلافاً لمحمد ويصح للأب بيع ماله من
 ابنه ولو بضر ولم يجز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه إذا الجواز من القاضي على وجه الحكم
 ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان رضي الله عنه أنه رأى ابلاً من الصدقة فاجتبهته
 فقامها في السوق فأخذها باقصة غن بالغ فباع عليه عبد الرحمن وقال هل رأيت عمر صنع من
 ذلك شيئاً وكان هذا أول أمر عيب على عثمان وقيل عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من
 نفسه محمول على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن يجوز ذكر موضع من المشتري
 أن يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه كشراء الوصي لنفسه حتى لو رفع إلى قاض آخر نظر فلو خيرا
 أجاز له وكذا لا يجوز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا تزويج اليتيمه من نفسه أو من ابنه لا يجوز
 بخلاف ما شرأه من وصيه أو باعه من اليتيم وقيل وصيه فإنه يجوز ولو وصيا من جهة هذا
 القاضي وفي الزبادات ويجوز بيع القاضي مال أحد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي
 بالإجماع وفي فتاوى رشيد الدين جاز للأب للقاضي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر
§ يبيع الأب مال طفله من الأجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب إما عدل أو مستورا لحال أو
 فاسق بخلاف الأولين فليس له نقضه بعد بلوغه إذ للأب شفقة ولم يمرض هذا المعنى معنى آخر
 فكان هذا البيع نظراً في الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه وفيما يجوز له بيعه لو قال
 الأب بعد بلوغه ضاع عنه أو أنقضه عليه وذلك نفقة مثله في تلك المدة **§** الأم لو باعت
 مال صبيها أو مناع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجه أصغار ثم قالت لم أكن وصية لم
 تصدق على المشتري ويوقف بهما إلى بلوغ الأصغار فبدها لوصدقوها أنها وصية جاز بهما وإلا
 بطل ولو مر قرن المشتري أو ضارها لا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى الصبي قبل بلوغه
 أنها لم تكن وصية لم يسمع (٣) ولو ما ذونا في التجارة فلو يجز عن استرداد الأرض تضمن المرأة على
 الرواية التي تضمن القاصب قيمة العقار يبيع وتسلم ولو باع الأب ماله من ولده لا يصير قابضاً
 لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الولد ولو شري مال ولده
 لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا لولده وبأخذ الثمن حتى يرد على الأب يتم
 البيع بقوله بنت هذا بكذا من ولدي ولا يحتاج إلى قوله قبلت وكذا الشراء ولو وصيا لم
 يجز في الوجهين ما لم يقل قبلت **§** وصي أو أب باع مال صبي من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع
 إلى العاقد وكذا لو شرأ الأب لنفسه فبلغ ترجع العهدة من قبل الولد إلى أبيه من الفصولين

(٣) قوله ولم يسمع الذي في جامع الفصولين يجمع بدون لم يخرر اه معناه

وصى اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على
 اليتيم لا يجوز لان الوصى يعتبر مؤاجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة الا
 ان يكون خيرا لليتيم وان كان البذر من الوصى كانت من ارضه وعند أبي حنيفة المزارعة
 فاسد في لزوم الوصى بذر اليتيم وأشهد عند زرعه انه استقرض بذره واستأجر الارض
 لنفسه فلو خير لليتيم جعلت الاجرة ومثل البذر له والزرع للوصى ولو كان الزرع خيرا جعل
 الزرع لليتيم ولو استقرض بذره وزرعه في أرض نفسه فالزرع للوصى وصدق انه زرعه لنفسه
 وكذا لو زرعه بذره نفسه في أرض اليتيم أمالو زرعه بذر اليتيم في أرض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق
 انه زرعه لنفسه ولا يضمن الوصى بخلط ماله بمال اليتيم وله ان يخلط طعامه بطعامه ويأكل
 بالمعروف من الفصولين وفيه أيضا بعد ثلاثة أوراق ولا يضمن الوصى بموته مجمل ولا لو خلط
 بماله فضاخ ضمن وقبل لا يضمن ومضى عليه في الاشياء حيث قال والوصى اذا خلط مال اليتيم
 بماله فضاخ لا يضمن انتهى وكذا القاضى اذا خلط مال الصبي بماله لا يضمن كفى انعمادية
 ذكره في مشغل الهداية ليس لوصى الا يتم ان يخلط ما ورثه من مورث واحد او أكثر
 لا يضمن الوصى ما انفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو
 الخيطية والضيافات المعتادة والهدايا بالمعهودة في الاعباد وغيرها من مال اليتيمة واليتيم مما
 هو متعارف وان كان له منها بذر لو خلط الوصى النفقة المقرضة للصبي في ماله يجوز ان
 كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه أو لم يأذن ولوصى الا يتم ان يخلط بنفقتهم فينفقها عليهم جلة
 اذا كان ذلك أنفع لهم اتحد وورثهم أو اختلف وصى ينفق على الصبي من مرقته وشبهه
 حتى يباغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه عليه ليرجع عليه وصى انفق من
 مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أباً لم
 يرجع وفي المحبط في الوصى اختلاف في ان كان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله
 ان يرجع عليه اذا صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذا الاستقراض له وان لم يكن باذن
 الحاكم في يد الأب تركه أم الصغير ادعى الأب بعد بلوغ الصغير انه انفق عليه نصيبه في صغره
 لا يصدق الا اذا كان أشهد أب أو وصى قال بعد بلوغ الصغير اني بنت أرضه وأنفقت عنها
 عليه قال البدرى صدق في الهلاك وبه أخذ أبو ذر الشافعي يصدق قوله بنت داره أو
 القاضى اذا ولى له أنفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موته لا يصدق الا بينة
 أنفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق أبو حامد
 يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه الى اذن القاضى قال رحمه الله والاحتار ما في وصايا المحيط
 ابن سماعة من محمدات عن ابنين كبير وصغير ألف درهم فأنفق الكبير على الصغير خمسمائة
 منها نفقة مثله فهو منطوع في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا فاطعمه الكبير
 الصغير أو ألبسه فاستغنت ان لا يكون على الكبير ضمان وعن أبي يوسف مات وترك طعاما
 ودقيقا وسمنا والورثة صغار وفيهم امرأه استغنت ان يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير حصته

وما أنفق الكبار على أنفسهم وعلى الصغار غير أمر القاضى أو الوصى فمناوأة الصغار
قال رضى الله عنه والمختار للفقهاء ما روى عن محمد بن القنبة **❦** لا يضمن الوصى ما أنفق على
وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفا لا يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن
مطلقا كذا فى غصب اليتيم **❦** لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه وإن كان
منصوبه كما فى بيع القنبة **❦** للوصى اطلاق غريم الميت من المجلس إن كان معسرا وإن
كان موسرا من الاشياء **❦** استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم يخرج من الوصاية ويجهل غيره
وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصى وعن أبي نصر الدبوسى إذا باع وصى القاضى
مراثمة اليتيم وقضى الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم إن الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع
سائر عياله على قدر الدين اليتيم عليه قال هذا كبيرة لا تحمل له استهلاك مال اليتيم ولا يقطع عنه
الدين بهذا الطعام وعن محمد إذا أخذ الوصى مال اليتيم وأخفقه فى حاجة نفسه ثم وضع مثل
ذلك لليتيم لا يبرأ إلا أن يكبر اليتيم فبدفع اليه المال وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصى أن يقبض
ذلك من مال اليتيم فإذا أراد أن يبرأ أشترى لليتيم ما يجوز شراؤه اليتيم ثم يقول للشهود كان
لليتيم على كذا فأنى أنا أشترى هذا المال له فيصير قصاصا ويرأى من الدين وقال بعضهم
لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيقبضه بما قبضه القاضى فيشتد يرا فان لم يجد قاضيا أو
يحاف من القاضى على المال فيشتد يترى طعاما أو شيئا لليتيم من مال نفسه **❦** رجل أوصى
الى رجلين أن يشترى له من ثلث ماله عبدا بكذا درهمين ولا أحد الوصيين عبد فقبضه أكثرهما
سمى الميت الوصى فأراد أحد الوصيين أن يشتري هذا العبد بما معنى الوصى قال أبو القاسم
إن كان الوصى فوض الامر الى كل واحد منهما جاز شراؤه هذا الوصى من صاحبه وإن لم يفعل
ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجني وسله اليه ثم يشترى ان جيعا للميت فهذا أسلوب
❦ وصى باع من تركه الميت لافاد وصية الميت فجعد المشتري الشراء خلفه الوصى خلف
والوصى يعلم انه كان كاذبا في عينه فان اتقاضى يقول للوصى ان كنت صادقا فقد قبضت
البيع ينسحب فيوز ذلك وإن كان تعليقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى لو عزم
على ترك الخصومة كان قبضها بمنزلة الاقالة فلا يلزم الوصى كالتوابع بالحققة وإذا فسخ
القاضى لم تكن الاقالة يلزم الوصى **❦** امرأة قالت لزوجها فى مرض موته الى من تسلم أولادى
فقال الزوج البتة أسلك الى الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصيا للأولاد **❦** وصى شهد
عنده عدلان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حتى عن أبي سليمان الجرجاني انه قال يبيع
الوصى إن يدفع اليه المال وإن خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه أن لا يعطيه قبل أن
كان مال المدعى جارية بينهما يعلم الوصى انها المدعى وإن الميت كان غصبها منه فإن الوصى
يدفعها الى المغصوب منه لأنه لو منع بصير غاصبا ضامنا من قاضى خان **❦** الوارث إذا تصدق
بثلث الوصى بالفقر أو هنالك وصى لم يجز يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما
فى القنبة ذكره فى الاشياء **❦** لو اتخذ أحد الورثة دعوة من التركة حال غيبة الآخر من وأكله

الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا ضمان ما أنفق لهم ذلك ألا ترى ان من أنفق
مال انسان ثم قال المالك رخصت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه **في** أحدورثة الميت اذا
استوفى من المديون حصته وهلك في يده فلو رثته الآخرون ان يصفوه حصتهم لان لهم حق
المشاركة معه قبل اذ ليس القبض باذن الشرع قلنا لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالاستهلاك
كذا قال الفاعل عدى وفيه نظر لانه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب من
أوائل كتاب الدعوى من البرازية وفي الخلاصة مديون الميت اذا دفع الدين الى وصي الميت
يبرأ ولو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحصته انتهى **في** أوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله
الى المساكين أو أمواله عاقلة ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستحق الاعيان بنفسه ولو
أوصى بماله لرجل بعينه فباعه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة أو صالحة على ثوب قليل
القيمة أو مثلهما جاز ولو حط الموصى به البعض وأخذ البعض جاز ولو كانت الوصية للمساكين
بمائة فباع الوصى ثلاثة منهم بعشرة لم يحجز فاسأله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان
يجوز لهم العشرة ويؤدى لهم الوصى تسعين الى المساكين ولو صالهم على ثوب قليل القيمة
لم يحجز له ان يأخذ الثوب منهم **في** أوصى بثلث ماله الى مصارف معينة ونصبت وصايا ومات
ووارثها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل والموزون من القسبة
في أوصى الى مساكين الكوفة فصرفه الوصى الى غيرهم يضمن كذا في البرازية بقدر كره في
مشتمل الهداية **في** الاب اذا كان محتاجا لاجل ان يأكل من مال الصغير على قدر حاجته
ولا يكون مضروبا والوصى ليس له ذلك وان كان محتاجا الا اذا كانت له أجرة في ذلك فبأكل
قدر أجره من القسوة ولين **في** القاضي اذا نصب وصيا في تركه أيتام والتركة ليست في ولايته
أو كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته قال شمس الأئمة الحنفى يصح النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا في
جميع التركة أيتاما كانت التركة ولا يشترط كون التركة في ولايته وكان ركن الاسلام السعدي
يقول ما كان ابناء التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا قبل يشترط لصحة النصب كون
اليتيم في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته قالوا رأيت بعض المشايخ رحمهم الله يقول ان
القاضي اذا نصب وصيا في تركه ليست في ولايته لا يجوز وهو قوي مشايخ مرو **في** الغريم اذا
أثبت الدين على أحد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ونقصي بالحصة وليس له ولاية يبيع نصيب
غيره ليقضى الدين لان ذلك ملك الوارث الآخري ادعى على الميت دين او الورثة الكبار غيب
والصبي حاضر بنصب القاضي عن الصغير وكلا يدعى عليه واذا قضى على الوكيل يكون
قضاء على جميع الورثة غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب
الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث واذا كان على الميت
دين فمن الوصى بعض التركة عند بعض الغرماة أنفق على الصغير لا يرجع عليه بعد
البطوخ **في** رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالف وآخر بالف ومائة ولكن الاول املأ من

الثاني يبيعه من الاول وكذلك استأجر رجل مال البقيم بثمانية والاخر يستأجر بعشرة
والاول املا يؤجر من الاول اذا كان للصغير دين فصالح ابوه او وصيه على بعض وخط عنه
ان كان الدين وجب بمقالة الاب او الوصي يصح الخط عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن كالكوكل
اذا ارأى الثمن على المشتري وان لم يكن بمقاته لا يصح لانه متبرع والقاضي اذا اخرد دين البقيم
فان لم يكن الوصي يولي العقد لا يجوز تاخيرها وان كان قد قولا به يجوز عند أبي حنيفة ويضمن
في الوصي اذا باع شيئا بكثر من قيمته ثم اقال البيع لا يصح اذا اشترى الوصي شيئا للصغير ثم
قال نظران كان ينظر البقيم جاز والا فلا رجل امر بان يتصدق بالصدقة ثم صدق الوصي
بقيمتها من الدنانير ليس له ذلك وكذلك الوصي ان يتصدق عنه به اذا الشوب ليس للوصي ان
يكسبه للورثة ويتصدق بقيمته ولو ارصى به هذا الشوب كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بقيمته
كذا في مثل الهدايا لقلاصن الفصول العمادية لا يصح ير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله
أخذه بغير شئ لو محتاجا والا فلا أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا تلفه بلا حاجة لو كان الاب
في فلاة وله مال فاحتاج الى طعام ولده أكله بقيمته لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق
بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف وله ان يتناول بغير شئ لو قصر او اوفى بقيمته لا يذني
للقاضي ان يبيع عقارا لنفسه ودولا مالا بغيره يعال في النفقة ولا في غير ما وله بيع سريع
الفساد وصرف غنمه الى نفقة الاقارب وأما بهم لنفقة هم واجعوا على المنع في عقاره ولو
منقول لا غير جنس قههم أجمعوا على منع غير الاب وصح للاب عند أبي حنيفة بيع منقول
ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عندهما والام كسائر الاقارب في هذا أجمعوا على ان للاب
بيع عقار الصغير في نفقة نفسه وذكر في شرح الطحاوي ان يبيع من زيادة الى النفقة من
منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند أبي حنيفة أيضا والاب يبيع له دين سوى
النفقة كذا في الفصولين وفي الهدايا من النفقات لا يملك الاب البيع في دين له سوى
النفقة وكذا الام لا يملك في النفقة ولا ولاية لغير الاب من الاقارب أصلا في التصرف في
حالة الصغير ولا في ماله لحفظ حالة الكبير وان كان للاب الغائب مال في يد ابويه أو نفقائه
لم يضمن وان كان في يد أجنبي فاتفق عليهما بغير اذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على
القاضي انتهى وصي الميت اذا أراد قضاء ديون الميت من التركة ويخاف ان يظهر غريم
آخر فيضمن نصيبه فان التركة اذا كانت من جنس حق الغريم الذي يظهر يضمن قدر
ما يصيب هذا الغريم الذي يظهر ولو كانت التركة عروضا وباع الوصي من الاجنبي وأخذ
الثمن وأخذ دين الغرماء كذلك يكون فالحيلة في ذلك ان يبيع من الغرماء شيئا من التركة
بدونهم اذا كانت التركة عروضاً حتى لو ظهر غريم آخر لا يضمن الوصي اللواتر ان يحاصم
غرماء الميت بالدين اذا كان للميت عليه دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له
ان يقبض نظران ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أو لم يكن وان
كان على الميت دين يحاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي واذا أدى مديون الميت الى وصي

الميت يرا أسلا ولولم يكن وصى فدفع الى بعض الورثة يرا عن نصيبه خاصة روى
هشام عن محمد انه قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف
درهم وعلى الميت دين ألف قضى المكاتب للفرم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصى في
القبض باطل وان لا يمتق المكاتب حتى يعقبه القاضي لكننا ندع القياس ويمتق المكاتب
بإداء المال للفرم في الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط الأبرضا الغرما حتى لو باع
لا ينفذ وكذا المولى لو حفر على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيع هذا العبد
ولا ما في يده اغايبه القاضي الوارث في التركة المستغرقة بالدين لو قضى للغرما الدين فاذا
قضى من مال آخر لا يصير متبرعا بل نصير التركة مشغولة بدينه لا يملكها الوارث من الصغرى
في واداباع الوصى عسدا من التركة بغير محضر من الغرما فهو جائز لانه قائم مقام الوصى ولو
تولى حيا بنفسه يجوز بيعه بغير محضر من الغرما وان كان في مرض موته فكذا اذا قواه من
قام مقامه كافي الهداية وفي الوجيز عن المنتقى للوصى ان يتصرف في مال الميت بدون رضا
الغرما انتهى في اذا كان للميت ودبعة عند رجل فامر الوصى المودع ان يقرضها أو يهبها أو
يسلفها ففعل المودع ذلك فالضمان على المودع ولم يكن على الوصى ضمان كذا في العمادية
ذكر في مشغل الهداية وفي الفصولين اذا غلب الوصى فباع بعض الورثة بعض تركته بدين
مورثة أو وصاياه فسد البيع لا الوأمر القاضي وهذا لو مستغرقة ولا تخذ تصرفه في حصته الا
أن يكون المبيع يتما معينان الدار وما أشبهه ولو أخذ بعضهم عينا من التركة كقضى من ماله
دينا على مورثة ورضى به الباقي لم يجز الأبرضا غرما ثلثه لو دينه مستغرقة أو الأجاز ويكوف من
بأقربهم بيعا لا تعبا ثم انتهى في اقرار الوصى على الميت بدين أو عين أو وصية باطل في صلح
الوصى مع المدعى عليه على أقل من الحق لم يجز لو مقضيا عليه أو مقرا به أو عليه بينة
والأجاز جاز صلحه مع المدعى لوله بينة أو علم القاضي ولم يشعش الغبن والالا لوله دين ثابت
فصالح أبوه أو وصيه صح لو يسير الغبن لا باحشده ولو كانت الورثة ستارا وكبارا ودعواهم
في دار وصالح وصيهم يبر الغبن جاز عند أبي حنيفة في نصيب الكل وقال لا يجوز الا في نصيب
الصغار ولو كلهم كبار لم يجز صلحه الا اذا كانوا غيبا صح في العروض لافي العتق ولو كلهم
صغار فادعى رجل في دارهم وصالحه الوصى على مال جاز يسير الغبن لوله بينة والالا ولم يذكر
فيه ان البينة قامت عند القاضي أو عند الوصى فلو قامت عند القاضي فلا ريب في صحة صلحه
ولو عند الوصى خاصة اختلف فيه وعن شداد لو ادعى على الميت دينا وعرفه القاضي باقرار
الميت أو بشهادة كان له ان يقضى دينه وعن خلف لو ثبت عنه باقراره فانه يقضى لاول
بشهادة وعن ابن أبان لا يقضى في الوجهين فكذا هنا يخرج على هذا الاختلاف بحسب
الاقرار عند الوصى أو الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان رجلا اذا أقر عند رجل اني قد
أخذت من أيك شيئا فلا يشه أخذ ذلك الشيء كالمواين ولو شهدوا عنه انه قد أخذه من أيك
ليس له أخذه مالم يقض القاضي وكذا الوعاين الولي قتل رجل مورثة حل له قتله لا لو شهدوا

عنده ما لم يحكم به الحاكم كذا هذا **❦** ولم يحزم صلح الأم على الصبي وكذا صلح الأخ والموصي
 أم وأخ وعم لم يحزم إلا في المنقول اذ لهم ولاية الحفظ ويحتاج إليه المنقول لا العقار وما أب
 الاب فلا ولاية له مادام الاب حيا فعموته يحول إليه لو لم يكن للاب وصي فيصم صله كالب ولو
 احتال الوصي بماله صح لو أملا لا لومته هذا اذا وجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة
 الوصي جاز الاحتياط ولو لم يكن أملا من الاول ولو كان افلس صح احتياطه اذ انولى العقد
 ويضمن عند أبي حنيفة وأما قاتله فتصم لانها كثر **❦** وفي فوائد صاحب المخطط شري
 له وصيه ثم أقال صح لو قطر له والا فلا ولا رواية فيه والرواية أن الاب لو أقال البيع صح لو
 خبر اذا اقاله فوقع بجماله والاب بملكه هذه الجملة من الفصولين **❦** لو باع الوصي رقيق الميت
 المديون للغرماء وقض الثمن فضاع عنده أو مات المبيع في يده فالمشتري يرجع بالثمن على
 الوصي ويرجع الوصي به على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم
 يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمروه بالمبيع بان قالوا بيع عبد فلان هذا
 فانه يرجع بالثمن عليهم الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع بالزيادة عن دينهم وكذلك
 لو قال الغرماء بيع رقيق الميت واقض دينهم بالثمن عليهم والورثة الكبار كالغرماء في ذلك
 فيما اذا باع الوصي الثمن ولادين في التركة وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق بالثمن
 من الوجيز قال في الفصولين أمروه ببيعه أولي أمره ولو باعه القاضى للغرماء فضاع غنسه ثم
 استحق رجوع ثمنه على الغرماء ولو لم يأمره والقاضى لانه اذا باع للغرماء تمكن الغرماء من
 البيع بأنفسهم وفيه مات ولم يترك الاقضاء باع وصيه بلا أمر القاضى ثم استحق وضاع غنسه قال
 محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم به واقض ولو كانا غريمين أحدهما غائب خسر
 الحاضر فباعه الوصي رجوع ثمنه عليها ببيعه لهما وفيه لو باع وصيه بامر الغرماء ولا مال
 سواه وطلبوا دينهم واستعدوا على الوصي وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق من يد المشتري
 رجوع المشتري على الوصي وهو يرجع على الغرماء ولو استعدوا عليه الى القاضى فباع الثمن
 لدينهم بامر القاضى ودفع غنسه اليهم بامر القاضى ثم استحق من يد المشتري رجوع المشتري بثمنه
 على الغرماء انتهى **❦** لو غصب الوصي عينا واستعمله في حاجة الدينم وهلك في يده ضمن
 الوصي ولو اغتصب عبد الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع
 بذلك من مال الدينم **❦** الوصي اذا استعار دابة له مل بها عمل من أعمال الدينم فعمل وجاوز
 الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وعطبت فاضمان في مال الدينم من الخلاصة وفي الفتية
 استعار الوصي ثورا ليكرب أرض الدينم فكريها ولم يرد به بالليل حتى هلك فضمانه في مال
 الصغير لان المنفعة تعود اليه انتهى **❦** اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما أنفق
 عليهم لينظروا هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضى ان يحاسبه كان للقاضى ان
 يأمره وكان لهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخروج
 وفيما أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول

الامين مع الجين فيما جعل أمينا كذا في العبادية ذكره في المشغل وفي الفصولين عن
 فوائد نظام الدين (٣) قاضي يكي راوصى كرد بر نارسيده وان وصى مال نارسيده را بروى
 نفقه كرد و بده وام كرد و بردى نفقه كرد از صبي بعد از بلوغ فأن طلب كردن
 قال في وكذا الاب لو استقرض وأنفق على صبيه لا يرجع عليه بد بلوغه في لو أجنبي أنفق
 على بعض الورثة فقال أنفقت بامر الوصى وأقربه الوصى ولم يعلم ذلك إلا بقول الوصى بعد
 ما أنفق قبل قول الوصى لو كان من أنفق عليه صغيرا انتهى وصى في يده ألف درهم
 لآخرين فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكذا المدفوع اليه فالباقي بينهما نصفان ولا
 يضمن الوصى رجل مات وترك اثنين صغيرين فلما أدر كاطل اميراته ما قال الوصى جميع
 تركه أيايكم أنف وقد أنفقت على واحد منكم مائة فصدقه أحدهما وكذب الآخر يرجع
 المكذب على المصدق بعاتين وخمسين ولا يرجع على الوصى بذلك في رواية عن أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف لا يرجع المنكر على المقر بشئ والله قول الوصى لانه صدق في نصيب
 المنكر من الوجيز أقر الوصى انه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم وأقام
 الورثة بينه انه كان في منزله يوم مات ألف لم يلزم الوصى أكثر مما أقر به (٤) أقر الوصى انه
 قبض كل دين للميت على الناس فجاء غريم وقال دفعت اليك فالقول للوصى وكذلك لو قامت
 بينه لم يقرم الوصى منه شيئا أقر الوصى انه استوفى جميع مال الميت ولم يسمعه وسكت ثم قال
 قبضت مائة وقال الغريم كان على ألف قبضتها فالقول للوصى مع يمينه ولو أقر الوصى انه
 استوفى جميع ما عليه ثم قال مفعولا وهي مائة يسرا الغريم ويضمن الوصى للورثة
 تسه مائة بالحدود ولو قال الوصى استوفيت جميع مال الميت وهي مائة فهو ولا وقال الغريم
 لا بل كان ألفا يلزمه تسه مائة ولا يصدق الوصى ان جميع ما عليه مائة بتخلاف الطالب
 اذا قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا شيء على الغريم لان الطالب على الابراء
 والوصى لا يملك ولو وجب الدين بأداة الوصى أو بيمينه مال الورثة فأقرانه استوفى جميع ثمنه
 وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصى ولا يضمن الغريم ولا الوصى
 شيئا أقر الوصى انه استوفى منه مائة وهي جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون
 فالوصى قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع لنفسه لانه أضاف الاستيفاء الى مائة فلا يكون
 الخسرون الفضل داخل تحت البراءة وفي الاول أضاف الاستيفاء الى جميع ما عليه فدخل
 الكل تحت البراءة هذه الجملة في الاقرار من الوجيز دفع الوصى جميع تركه الميت الى
 وارثه وأشهد الوارث على نفسه انه قبض جميع تركه والله ولم يبق من تركه قليل ولا كثير
 الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى انها من تركه والى ولم يقبضها قال في المنتقى أقبل

(٣) نصب القاضي وصيا على صبي فأنفق الوصى مال الصبي عليه وبعد ثمانية اشهر استقرض

وأنفق أيضا هل له أن يطلب من الصبي بعد البلوغ قال لا اه

(٤) راجع الهندية فانه فعل فيها تفصيلا حسنا وحرره هذه المسائل فخر بر اشافيا اه

بينته أفضى به إليه أريت ان لوقال استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت
 كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبي له ألم أقبل بينته وأفضى له بالدين في اذاعات الوصي مجهلاً
 فلا ضمان عليه وكذا القاضي اذاعات مجهلاً والالتزام عنده من أودعها لا ضمان عليه
 اذ المودع غيره وللقاضي ولاية الابداع ولو وضع القاضي مال اليتيم في بينته ومات مجهلاً ضمن
 لانه مودع وكذا الاب اذاعات مجهلاً الامال ابنه لا ضمان عليه وقبل ضمن من الفصولين
 ومعنى مودع مجهلاً لا راي بين حال الامانة ومعنى ضمانها صيرورتها اذ ان في تركه كذا في
 الاشياء من الامانات في الاب اذا أبر منزل المصغر بدون أبر مثله لا يجوز اذ ليس له ولاية
 الحاط هذه في دعوى الوقف من الفصولين في رجل أوصى بان يجعل بماله مائة الى موضع كذا
 ويدفن هناك ويبنى هناك رباط من ثلث ماله مات قال أبو القاسم وصيته بالرابط جائزة
 وصيته بالحل باطلة ولو جعل الوصي ضمن ما تنفق في الحل اذا جعله بغير اذن الورثة وان جعله
 باذن الوارث لا يضمن وكذا الوأوصى بمسألة قبر وصيته باطلة وكذا الوأوصى ان يطبخ قبره
 أو يضرب على قبره بفسه كانت باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بماله وفاته ويطعم للذين
 يحضرون التعزية قال الفقهاء أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحرم للذين يطول مقامهم
 عذر والذي يحرم من مكان بعيد سوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا تطول
 مساقفه ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وان كان قليلاً لا يضمن وعن
 الشيخ أبي بكر الحلبي ان الاصل باتخاذ الطعام بماله لثلاثة ايام باطل وعن نصير
 رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يضل هي له ولا قال هي وصية له
 قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية في لوقال للوصي اشتر عشرة أبواب تصدق بها
 فاشترى الوصي عشرة أبواب له ان يبيعها او يتصدق بها وعن محمد بن الوصي بمسألة ألف
 درهم يهبها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل ان يتصدق
 الوصي يضمن الورثة منها وعنه أيضاً لو أوصى بألف درهم يتصدق بها عنه فهلكت الالف
 بطلت الوصية في رجل أوصى بان يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاجل يجوز ان
 يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ أبو نصير يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رجل
 أوصى بان يتصدق على مسكين مائة أو على مسكين الرق تصدق على غير هذا الصنف
 ان كان الا امرحيا ضمن وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة
 فصرق الى غير مساكين الكوفة يضمن وليه فصل بين حياة الامرو بين وفاته وعن أبي
 يوسف في التوادد اذا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء
 أو قال تصدق على الذماء فتصدق على الشبان ضمن الوصي في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه
 العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد فمعه جاز ولو قال تصدق
 بمائة مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رجل أوصى لفقراء
 أهل بلخ فاعطى فضل ان لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كورة أنشأ جاز ولو قال عشرة ايام

قصدي في يوم جاز رجل أوصى بان يفرق ثلثمائة فقير حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق
 الوصي ما تبقى فقير حنطة في حياة الموصى قال أبو نصر يفرم الوصى ما فرق في حياة الموصى
 ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته
 قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم وان فرق يخرج عن الضمان قال
 رحمه الله وينبغي ان يصح أمر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار رجل أوصى بان
 يشتري بهذا الألف ضبيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبيعة هل
 يشتري الوصى ضبيعة في موضع آخر قال أبو نصر ليس للوصي ان يصرف ذلك الى مائة
 المساجد فان لم يجد الضبيعة في ذلك الموضع يشتري ضبيعة في أقرب المواضع التي مهي وبجعله
 وقفاً على ما مهي فان أ تلف الوصى هذه الألف يفرم الوصى مثلها ما يشتري بها الضبيعة
 الوصى اذا اشترى خبزاً أو حنطة لينتصدق بها على الفقراء فاجر رجل الخبز أو الحنطة على من
 يكون قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان لم يبين الميت لذلك شيئاً يعين الوصى ثم يجعل ذلك بقير
 أبر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان أمر بان يجعل الى المساجد فلا جرة تكون في
 مال الميت وان أمر الوصى بان يشتري أربعين فقير حنطة بمائة درهم ويتصدق بها على
 المساكين فرخصت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون فقير قال أبو بكر له ان يشتري بالفاضل
 حنطة ويتصدق بها ويجوز أن يرد الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف
 رجل أوصى ان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله
 للمساكين بلده ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جاز أيضاً رجل أوصى بان
 يطعم عن كفارة عينيه عشرة مساكين فغداهم الوصى فأنوا قال محمد بن عدي ويشي غيرهم
 ولا ضمان على الوصى رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى
 وأتلفه فارد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغائب والغائب معسر قال أبو القاسم
 يجوز ذلك رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصى
 توجه الوصى بالمال الى أهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حاجة قال أبو القاسم يرد المال الى
 الورثة ولو لم يدفعه الى الورثة ثم أتى على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال أبو القاسم
 يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية فصارت ميراثاً رجل دفع
 المال الى الوصى وأمره بان يتصدق بثلث ماله فوضع من نفسه لا يجوز ولو دفع الوصى الى ابنته
 الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز رجل مات وترك ورثة صغاراً
 وكباراً أوسع الكبار أن يأكلوا من التركة قال نصير سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال
 نصير قلت لبشر فان كان على الميت ألف درهم دين وترك ما لا يسع الوارث أن يأكل ويأطأ
 الجارية اذا كان في غيرهما فبالدين قال نعم قلت فمن هذا قال ما رأيت أحداً امتنع عن هذا
 رجل مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المدينين
 وهو يعلم مدينون الميت فصالح الورثة مما عليه أو مما في يده على مال قال بعض مشايخنا يفرم

الوارث لفرع ما المبت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت المثلث الوارث فلا يصح صلح الوارث قبل
 اذ لم يثبت المثلث للوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقبض البينة قال الفقيه أبو
 الميثب على ذي البسب بحضرة الوارث والصحح ان الوارث يكون خذلهما لمن يدعى على المبت
 وان لم يثبت شيئاً **§** رجل مات وترك أولاداً صغيراً جعل القاضي رجلاً وصياً لأولاده الصغار
 فادعى رجل ديناً على المبت أو ودعة وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس له هذا الوصي
 ان يدفع شيئاً من الدين أو الودعة مالم يثبت ذلك بالبينة وأما المهر فان أدعت المرأة مهر مثلها
 يدفع اليها مقدار مهر مثلها ان كان النكاح ظاهراً معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها وقال
 الفقيه أبو الميثب ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجهيله ويكون
 القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل الى تمام مهر
 مثلها **§** رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ضيقاً على المرأة مهر على الزوج قال أبو نصر
 ان كان الزوج ترك من الصامت مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن صامتاً
 كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتسقف مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة ألف
 درهم فآخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان
 استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيء من الدراهم قالوا كان لها ان تخلف ولا
 تأثم لانها لما أخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكاً لها **§** رجل أوصى الى رجل ولم
 يعلم الوصي بذلك فباع شيئاً من التركة بعد موت الموصي جاز بيعه ويلزمه الوصية ولو أوصى
 الى رجل تقبل الوصية في وجه الموصي فلما غلب الوصي قال الموصي اشهدوا اني أخرجته
 عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة انه يصح اخراجه بخلاف الوكيل لو أخرجه الموكل
 عن الوكالة حال غيبته لا يصح اخراجه في قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف يصح اخراجه
§ مريض خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتي فان قبلوا صاروا كلهم أوصياء
 وان سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل البهض فان كان القابل اثنين أو أكثر كانوا وسيعين
 أو أوصياء ويجوز لهم أولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً أيضاً الا انه لا يجوز له
 تنفيذ وصية المبت مالم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخره ويطبق له الحاصلكم ان
 يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة مال الوصي الى رجلين فلا ينفرد أحدهما بالتصرف **§** وليس
 للموصي أن يؤاجر نفسه من مال اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر
 والخبرة ولا نظر لليتيم في هذا لان ما سقفه اليتيم على الوصي منفعه وما يجب للوصي بحكم
 الاجارة عين والدين خبر من الدين وكذا الواجر الوصي شيئاً من مناعه في عمل من عمل اليتيم
 لا يجوز ولو ان الوكيل استأجر اليتيم ليعمل للوصي جاز في قول أبي حنيفة لان ما يجب
 للوصي على اليتيم منفعه وما يجب لليتيم عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصي وبين الاب اذا
 أجرة نفسه من ولده الصغير أو استأجر الصغير لنفسه ذكر القدر في انه يجوز وبه أخذ الشيخ
 أبو بكر محمد بن الفضل وذكر القاضي الامام أبو علي السغداني اذا أجرة الاب أو الوصي نفسه

من اليتيم جاز بالاختاق والصحيح ما ذكره القدوري هذه الجملة من فتاوى قاضي خان من مواضع في الموصل أخذ التكفل ورهن بدين الميت لانه توثق وله ان يرهن مال اليتيم بدين على الميت في رجل ضمن عن ميت دينه بأمر وصيه فاداه برجع في مال الميت لا الوصي اذ ضمن عنه لانه الوصي الا انه يجوز أمره في مال الميت فلو كان المأمور خليف الوصي استخففت ان يرجع في مال الوصي في ولو قال الوصي لرجل اضمن أنا وانت عن فلان الميت الذي أوصى الى رجل دينه وضمانه على ان كلامهم ما كفي عن الاثر بأمره فلو اداه الوصي برجع في مال الميت بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت في رجل أنفق على بعض الورثة ثم قال انفق بامر الوصي فاقربه الوصي صدق لو كان من أنفق عليه صغيرا ولو أوصى بان يتصدق بمثل القن أو بمثل هذه الدار للوصي أن يبيع ويتصدق بالثلث لا الابقاء للورثة والصدقة باقية من الفصولين في لودفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر عليه هذه في الحجر من الاشياء في قال في الوجيز وكذلك لو ادعه اياه في أنى رجل عيال الى رجل وقال ان فلانا مات وأوصى اليك فلان ذرأهم هذه فأمره ان يضاربها وللميت ورثة سفيها وكبار فضاء المال وقال الكبار لم يوص اليك فله بينة على الوصاية ضمن حصه الكبار لا السفيها وعذر أبي حنيفة لا ضمان عليه وان لم يقم بينة لم يضمن شيئا من قبل ان أمره ليس بتأدي في المال والذي عمل به ضامن للمال ولا يضمن الاول اذ لم يصل اليه في ادعى وصى على رجل ديناً للميت فقال المدعى عليه قضيت الميت وبيتى غيب فقصى عليه بدفع الدين فقبضه الوصي وأدى منه الدين وأنفذ وصاياه ودفع ما بقى الى ورائه ثم أقام المدعيون بينة الاداء الى الميت فلو أنفذ وصاياه ودفع دينه بأمر القاضي لم يرجع الغريم على الوصي بدين دفعه عن الميت ولا بالوصية ولو فعله بغير أمر القاضي رجح الغريم على الوصي بكل ما أداه ورجع الوصي على من دفع اليه في للميت ودبعة عند رجل فاقرضها أو وهبها بأمر الوصي ضمن المودع لا الوصي اذ لا يملك الوصي فيبطل أمره فوجوده كعدمه ولو أمره بدفعها الى رجل فدفعها لم يضمن اذ الوصي قبضها فله توكيل غيره فقبضه فقبضه مات وزل ودائع وأموال قبضها بعض ورثته ولم يأمره بقبضها ولا الخاك لم يضمن استخسا نال دينه محيطا اذ لا الحفظ فصرف قبضه الى الحفظ لا الى التهلك ولو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقيم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها وأما لو تخاف عليها ضمن قياسا لا احتسابا وفي شرح الطحاوي ضمن لولا دين الا اذا قبضها ضرورة ككون باقيهم سفارا عاجزين عن الحفظ فحينئذ لم يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها ودبعة عند رجل أردعها الميت بدينه محيط بجملة الأولادين عليه فدفعها المودع الى بعضهم بلا قضاء ضمن المودع والوارث فرق بين هذا وبين ما لو كانت الاموال في منزل الميت فاخذها بعض ورثته ليقضى دينه أو أخذ الودائع من منزله ليردها على ملاكها حيث لم يضمن استخسا ناو ضمن الاجنبى بكل حال الا اذا كان ملقى على قوارع الطريق فقبضه الاجنبى لا يضمن والوصي قبض دين الميت

بعد بلوغ ابنه ولو ناه بعد لم يجوز قبضه بعد ذلك **❦** لو خرج من الوصاية وقبض دينا للينيم صح له
وجب بعد الوصي عقد ارجع فيه الحقوق الى العاقد لا للمورث أو وجب بعد لا يرجع فيه
الحقوق الى العاقد فلا يراد المدعيون من الفصولين والخلاصة **❦** ادعى انه وصى ميت فطلب
دينه فصدقه الغريم لا يؤمر بدفعه اليه هذه في أحكام الوكلاء منه **❦** وفي قضاء الوالوية
رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي
بعد اتمام تلك البلدة وله تلك البلدة غريم عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا
فأمر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين باق عليه وهو منقطع في
ذلك ووصية الميت قائمة انتهى كذا في الاشياء من قاعدة تصرف الامام على الرعية **❦** وصى
قال لرجل اضمن من فلان الميت دينه فضمن وأداءه رجع بما أدى في مال الميت وياخذ به
الوصي حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن من الميت لا عن الوصي
الا ان الوصي يجوز أمره في مال الميت ويجب حفظ هذه المسئلة كذا في الفصولين عن المنتقى

❦ الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين **❦**

الاسباب الموجبة للعجز ومن تصف بها كان محجورا من غير محرثاته الصغرى والرق
والخنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز
تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء الثلاثة أو اشترى وهو يعقل البيع
وبقصد فإلوى بالخيار ان شاء أبجازه اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد أن يعقلوا
البيع ليجدر كن العقد في مقدمه فاعلى الاجازة والجنون قد يعقل البيع وبقصد
وان كان لا يرجع المصلحة على المفسدة وهو المعتوه الذي يصلح وكبلا عن غيره وهذه المعاني
الثلاثة توجب الحظر في الاقوال دون الافعال لانه لا مرد لها لوجودها احسا ومشاهدة بخلاف
الاقوال لان اعتبارها موجود بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم
يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجوز عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي
والجنون ولا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما وان اختلفا
لزمهما خمانه وأما العبد فاقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فان أقر بحال لزمه
بعد الحرة ولم يلزمه في الحال وان أقر بمحد أو قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه كذا في
الهديات وغيرها وفي الصغرى العبد المحجور والصبي المحجور لا يؤخذان بالضمنان الواجب
بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعنق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد انتهى **❦** وفي قاضي
خان لو ان صبياهم محجور استقرض ما لا يعطى صدق المرأة صح استقرضه وان لم
يعط المرأة وصرف المالك في حوائجه لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور
اذا استقرض ما لا واسطه له لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العنق لان الصبي ليس
من أهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد فن أهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق

المولى ويصح في حق نفسه من المصولين **❧** لو وكل صديقه ببيع وشراء جاز لو عهده والعهد
على أمره لا عليه ولو محجور أو لولم أذنوا فلو وكل بشراء ثمن مؤجل فالعهد على أمره أيضا
في باب بئنه أمره لا هو ولو بئنه حال لزمه والعهد عليه استحسانا قالت وقد مر في الوكالة
❧ وفي الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بافعاله فيضمن ما أنفق من المال وإذا قبل
فأدبته على ما قلته إلا في مسائل لو أنفق ما أقرضه وما أودع عنده بلاذن وليه وما عبره
وما بيع منه بلاذن ويستثنى من ادعاءه ما إذا أودع صبي محجور مثله وهي تلك غيره
فلهما لك تضمين المدافع أو لا تتخذ قال في جامع المصولين وهذه من مشكلات ادعاء الصبي
قلت لا إشكال لأنه انما لم يضمنها الصبي للتبليط من مالها وهما لم يورثا كالأخت التي
أقول الأمر كما قال ابن نجيم بالمرية ولا نقاء في ذلك والعجب من صاحب المصولين
واسأله حاله هذا وقاضى خان يقول في فتاواه من المأذون العبد المحجور إذا اشترى شيئا حتى
توقف على إجازة المولى فإدام العين في يده كان البائع أولى به وإن هلك في يده أو استهلكه
إن كان البائع حرا بالغا أو صغيرا أو ذونا أو عبدا أو مأكنا لا يضمن المشتري للمال
حتى يعتق وإذا عتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وإن كان المشتري صبي محجورا
لا يضمن أهلا ولا في الحال ولا بعد البلوغ وإن كان البائع عبدا محجورا أو صبي محجورا
والمشتري كذلك ضمن المشتري للحال لأن تبليط البائع لم يصح فيكون متلفا من غير
تبليط بخلاف ما لو كان البائع حرا كبيرا أو صبي مأكنا أو عبدا أو ذونا لأن تبليطهم
صحح فكان متلفا بالتبليط فلا يضمن انتهى أقول وظهر مما قلنا من القاضي أنه يستثنى
من البيع منه بلاذن ما إذا كان البائع كذلك محجورا فإنه يضمن وقد أغفله ابن نجيم وهو
بصدور البيان لتكون الإنسان محل السهو والنسيان **❧** أقراض الصبي المحجور واستقرضه
لا يجوز فلو أقرضه أحد غابى عنه فماله أن يسترده إن غاب أو ولو لم يبق لا يضمن خلافاً لابي
يوسف وكذلك لو باع صبي محجور ما لا فانفذه يضمن عند أبي يوسف لا عندهما وأجمعوا على أنه
لو قبل الوديعة باذن وأنفقه ضمن من القبولين **❧** ولا يدخل الصبي في الغرامات إلا لطلانة
كذا في الاشياء من أحكام الصبيان **❧** لو شهد الشهود على عبدا محجور بغصب أو تلف
وديعة أن شهدوا بجماعية ذلك لا باقرا وقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب إذا حضر المولى
وفي ضمان التلف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد **❧** وإن
شهدوا على عبداً ذوق بالزنا أو قتل حمداً أو شرب خمر أو قذف وهو يجحد ومولاه غائب
لا يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف وإن شهدوا على أقرار العبد قبل شهادتهم
في القصاص وحده القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك وإن شهدوا على العبد المأذون بسرقة
عشرة دراهم فإن كان مولاه حاضر قبل شهادتهم في القطف ولو شهدوا بسرقة أقل من
عشرة قبل شهادتهم كان مولاه حاضر أو غائب وقبل شهادته على الصبي المأذون والمعتق
المأذون بسرقة عشرة دراهم فإن كان المأذون غائباً لا تقبل الشهادة على أقرارهما بالسرقة

أسلوا ولوثهم - دوا على العبد المحجور بمرقة عشرة دراهم وهو يحدد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى ويقطع ورد الدين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضماع لان المحجور لا يملك المصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند ضيعة المولى ولوثهم دوا على اقراره لا يقبل أسلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع عهود السابق لا تسمع وان أقر المولى على عبده وليس على العبد - دین ظاهر صح اقراره صدقة في ذلك أم كذبه وكان للمقر له استيفاؤه ذلك من العبد وان كان ذلك أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين في العبد المأذون اذا أقر لأجنبي من غصب أو قرض أو استملا - وديعة أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها أو زعم ان ذلك كان في حالة الجحور ان صدقه المقر له انه كان في وقت الجحور لا يلزمه شيء في الحال الا في دين ان غصب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر وهو بخلاف الصبي المأذون اذا قال اني أقررت اقلان بألف درهم في حالة الجحور فانه يؤاخذ به ولا يكون مصدقا في الاستناد صدقة المقر له أو كذبه وهكذا ذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كالمتناكبين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا محجوسة أو معدة الغبروكو هنا محجوسة أو معدة الغبر معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت مسلمة أو بعد العدة كان القول قول الزوج وأما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستملاك وأضاف الى حالة الجحور يؤاخذ به في الحال صدقه المقر في ذلك أو كذبه كافي للعبد ولو أقر بقرض أو بديعة استهلكها في حالة الجحور فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مؤدعا لا يؤاخذ به لا بحالة ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به في الحال من قاضي خان وفي الوجيز لو أقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور ومن غصب أو وديعة أو عارية استهلكها أو مضاربة فان كذبه رب المال وقال هذا كله في حال اذ لم يصدق العبد في شيء منه ولزمه كله الحال وان صدقه لزمه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى حال عتقه وعند أبي يوسف يؤخذ به للحال صدقة في الاضافة أم كذبه وكذلك الصبي المأذون والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق وكذا في التكذيب وان أقام العبد والصبي بينة انهما فعلا قبل الاذن وأقام المقر له بينة انهما فعلا بعد الاذن فالبينة بينهما كان القول قوله انتهى وإذا أقر المأذون باقتراض حرة أو أمة بأربعة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف في صدقه مولاه أو يخلد به وقال لا يؤاخذ به في الحال بل بعد العتق والاقتراض بالفاء (٢) ازالة البكارة هذه في درر البحار من المأذون إذا أقر العبد بسرقة لا يتحول ما ان يكون مأذونا له أو محجورا أو المال قائم في يده أو هالك والمولى مصدق أو مكذب فان كان مأذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد المال على المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه وان كان محجورا أو المال هالك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه أو صدقه

(٢) قوله بالفاء سابق له في المكاتب ضبطه بالهاف وكلاهما جائز انه معصية

فان كان قائما وصدقه مولاه يقطع و يرد المال على المسروق منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن الصدقة بعد العتق قال في شرح الهداية حكى عن الطحاوى انه قال سمعت استاذي بن أبي عمران يقول الا قال بل الثلاثة كلها عن أبي حنيفة قوله الاول اخذ به محمد ثم رجع كما قال أبو يوسف فاخذ به أبو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه وحل المسئلة الحمد ومن الهداية عبد المجبور اشترى عبدا بألف وقيته ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر وباعه ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه وأراد يأخذ مما فى يده عن العبدان علم ان ما فى يد المجبور عن عبده له اخذ به مما فى يده استخسا نارا ان علم انه ليس عن عبده ليس له ان يأخذ شيئا مما فى يده لانه لم يظفر ببدل ماله ويتأخر حقه فى الثمن الى عتقه وكل ما فى يده لمولاه وان اختلف افعال بائع العبد عنه فى يد العبد المجبور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وانما هو بده او تصدق عليه فالقول لمولاه لان يد المجبور يده حكما ولو كان فى يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع اليه كذا هنا وان برهنا فالبائع ولو استقرض المجبور المالا من رجل فاشترى به و باع و رجع ثم طالبه بالمال فعلى هذا الوجه كذا فى مشتمل الهداية نقلا عن البرازية الاذن شرعا ظن الجور واسقاط لحق العبد المأذون ليتصرف لنفسه باهليته فلا يرجع بمالحقه من الهدية على المولى وديونه متعلقة برقبته يباع فيها للفرما الا أن يفديه المولى وقال زفر الشافعى لا يباع عبدا وى دين الاستهلاك و يباع كسبه فى دينه بالايجاع و قسم ثمنه بينهم بالحصص فان فضل من ديونه طوبى به بعد الحرية ولا يباع ثانيا كسبه لاجتماع البيع أو دفعا للضرورة عن المشتري والمراد من المدينون ما وجب بالتجارة أو بما هو بمنها كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار و ضمان المغصوب والودائع والامانات اذا جهدها وما يجب من العقربوط المشتركة بعد الاستحقاق لاستفاده الى الشراء فليحق به ويتعلق دينه بكسبه - واه حصل قبل لحوق الدين أو بعده ويتعلق بما قبل من الهبة ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه يبحر عليه فلا يحصل الكسب والزياة على غلة المثل ردها على الفرما لعدم الضرورة فيها أو لعدم حقهم كذا فى الهداية المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه و رقبته الا اذا كان أجير فى البيع والشراء كفى الاشباه واذا استندت الامة المأذون لها ثم ولدت يباع وله امة مولاه ووطء المولى أتمته المديونة لا يوجب العفو وكذا اخذه من غلته ان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه ويضمن يدها لو قطعها هذه الجملة من خباية المملوك من الهداية واذا باع المأذون واشترى بالعين اليسيرة فهو جائز لعدم الاحتراز منه وكذا بالقاحش عند أبي حنيفة خلافا للما و على هذا الخلاف الصبي المأذون وله أن يسلم و يقبل السلم وله ان يوكل بالبيع والشراء برهن وبرهن وعقبتان يتسمل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت و يأخذ الارض مزارعة ويشتري طعا ما فيزرعه فى أرضه وله أن يشارك شركة عنان ويدفع المال ضاربة و يأخذها وله ان يؤاجر نفسه ولا يملك بيع

نفسه ولا رهنها وله ان يصرف المال الى قضاء الدين والتفقه ولا يجوز تكفله ويجوز اقرار
 المأذون بالدين والمغضوب وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين أو لم يكن اذا كان
 الاقرار في محضته وان كان في مرضه يقدم دين الحصة كافي الحظر بخلاف الاقرار بما يجب من
 من المال لا بسبب التجارة لانه كالمجور في حقه كذا في الهداية **❦** ولو اقر المأذون بغير امرأة
 وصدقته المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحريه من الخلاصة **❦** ولو اقر المأذون
 بدين في محضته ثم بدين في مرضه ثم شري قنابا بلف وقبضه بعمائه الشهود فبان القن في يده ثم
 مات المأذون وللا مال الا ألف تقسم هذه الألف بين غرماء الحصة وبين بائع القن بالحصة وليس
 لغرماء المرض شيء ولو لم يكن عليه دين الحصة والمسئلة بجاهها فالبايع أولى بالالف اذ يجب
 دينه **❦** ولو استأجر المأذون اجراء في محضته أو مرضه وادى أجرته أو تزوج امرأه باذن
 وقضى مهرها بخاصون الاستجر والمرأة فيما قبضها اذ ليس في مقابلته من يتعلق به في حق الغرماء
 فأكثرماله أن يكون كدين الحصة كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين **❦** وليس له
 أن يتزوج ولا يزوج بما يملكه وقال أبو يوسف يزوج الامة لانه يحصل المال بغيرها فاشبهه
 اجارته اولها ان الاذن ينفع من التجارة وليس هذا بتجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد ودعي هذا
 الخلاف الصبي المأذون من الهداية **❦** وفي الوجيز يصح اقرار المأذون بالدين بأى وجه كان
 وان كذبه المولى والغرماء الا اذا باعه القاضى ثم اقر بالدين لغيره لم يصدق على الغرماء انتهى
 قالت المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل ما كآقراره بغيره لا يصح ولا يؤخذ به قبل
 العتق كذا في شرح الجمع نقله عن المحيط **❦** وان تزوج باذن مولاه امرأه زعمت انها حرة
 فولدت منه ثم استحققت فالولد لها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وان وطئ أمة على وجه الملك بغير
 اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به وان وطئ على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى
 يعتق **❦** واذا اشترى جارية شراها فاستدأتم وطئها فزدها أخذ بالعقر في الحال هذه الجملة في
 المسالك من الهداية **❦** ولا يكتب الا أن يجيزه المولى وللا دين عليه فترجع الحقوق الى المولى
 ولا يعتق على مال ولا يجب بعوض ولا بغير عوض ولا يتصدق الا ان يمدى اليسير من الطعام
 أو يضيف من يطعمه لانه من ضرورات التجارة بخلاف المجبور عليه لانه لا اذن له أصلا
 وعن أبي يوسف المجبور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام
 لا بأس به بخلاف ما اذا أعطى قوت شهر لانهم اذا أكلوه قبل الشهر يتضرره المولى وله ان
 يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط التجار بخلاف ما لو حط من غير عيب لانه يرجع محض بعد
 تمام العقد وليس من صنيع التجار من الهداية **❦** ولا يصح اقراره بالنكالة بالمال وهى ظاهرة
 لان كفالاته بالمال لا تصح فلا يصح اقراره كفى الصغرى وقدمت في الاقرار **❦** وليس له أن
 يتكفل بجال أو نفس وله أن يؤجل دينه من غصب أو غيره أجل سنة أو أكثر أو أقل وليس
 له ان يحط ببعض الدين ويملك الاذن في التجارة كذا في قاضى خان قال في الوجيز لا يصح كفالة
 المأذون الا باذن المولى واذا كفّل المال باذن المولى يتعلق برقبته وليس للمولى ان يبيعه بعد

ذلك والله أذن ان يب البس برملون الدرهم انتهى ثم الاذن كما ثبت بالصريح ثبت
بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى بصير ما ذونا عندنا ولا فرق بين ان يبيع عننا مملوكا أو
لاجل باذنه أو بغير اذنه يباعا جميعا أو فاسدا أو المغنوه الذي يعقل البيع والشراء بغير العصبى
بصير ما ذونا باذن الاب والوصى والجد دون غيرهم على ما بيناه وسلكه حكم العصبى كذا فى
العهدة الثانية ولوان رجلا سلم الى عبد رجل متاعا له يبعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه
كان اذنا له فى التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكاملوا فى العهدة قال بعضهم
العهدة ترجع الى الامر وعند البهض ترجع الى العبد ولورأى المولى عبده يشتري شيئا
بدراهم المولى أو دنانيره فلم ينهه بصيره أو دنانقان نفد الثمن من مال المولى كان للمولى ان
يسترده واذا استرده لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيدا أو موزونا فاسترد المولى بطل
البيع اذا كان الشراء بمكيل أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترده المولى لا يبطل البيع
ولوان معنوها أذن لابنه الكبير فى التجارة لا يصح والابن فى هذا كالانخ عكس التصرف
فى النفس وهو التزويج ولا يملك التصرف فى المال الاب اذا أذن لابنه فى التجارة ان كان
العصبى يعقل البيع والشراء يعنى يعرف ان البيع زيل المثلث ويعرف القبح الفاحش والبسر
صح وان لم يعرف لا يصح وان كان يقدّر على التلطف بالبيع والشراء القاضي اذا رأى عبده
يبيع ويشترى فكنت لم يكن ما ذونا اذا اذن لعبده الغائب لا يصير ما ذونا قبل العلم واذا علم
بصيره أو ذونا وكذا الوجه على عبده المأذون الغائب لا يجوز قبل العلم ولو اذن المولى لعبده
الغائب ثم حجر عليه قبل ان يعلم باذنه السابق لا يصير ما ذونا وان قال المولى لاهل السوق
يا بواعدى هذا يصير لعبده ما ذونا قبل العلم وان أذن لعبده الغائب وأرسل المولى اليه
رسولا أو كتابا فوصل اليه الكتاب أو أخبره الرسول بصير ما ذونا كان الرسول حرا أو عبدا
صغيرا أو كبيرا عدلا أو فاسدا كرا أو أنثى فان أخبره فضولى واحد باذن المولى بصير ما ذونا
كيفما كان المخبر فرق أبو حنيفة بين الحجر والاذن فان عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد
الآن يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولى الواحد على كل
حال وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده عن الفقيه أبى بكر البلى انه لا فرق بين الاذن
والحجر والعبد انما يصير ما ذونا اذا كان المخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا المولى
اذا مات وترك ابنا أو عبدا وعلى الميت دين ممتنع فاذن الوارث لهذا العبد فى التجارة
لا يصح اذنه لانه لا يملكه فلوان الابن استقرض مالا وقضى دين الاب ثم أذن لهذا العبد
فى التجارة لم يصح اذنه أيضا لان دين الابن على أبيه يمنع ذلك العبد وانما يملكه اذا أبرأ
الغريم الميت عن الدين أو وقضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرأ بان قال عند الاداء
على وجه التبرع بصير ذلك دينه له على الاب كالكف الميت من مال نفسه فانه يرجع فى التركة
المولى اذا أذن لعبده الا بى لا يصح اذنه وان علم الا بى وان أذن فى التجارة مع من كان
في يده صح اذنه وان أذن لعبده المنصوب فى التجارة فان كان الغائب مقرا أو كان مولاة

بينه صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جازيعة فصح اذنه في المولى اذا اذن لعبد وقال
 لا تباع بغير فاحش فان باع بغير فاحش جازيعة لان اذن المولى لا يقبل التخصيص في الاب
 أو الوصي اذا اذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح اذنه ما وسكونه ما يكون اذنا
 والقاضي على الاذن للصغير وعلى اذن عبد للصغير وسكونه لا يكون اذنا فان مات الاب
 أو الوصي بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن في الوصي اذا رأى الصغير أو عبدا
 للصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي أن يكون مأذوناً بخلاف القاضي في القاضي
 اذا اذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة وأبى الاب أو الوصي فأباه ما بطل وان حجراً عليه
 بعد اذن القاضي لا يصح حجراً ما وكذا الوصيات القاضي لا يجر العبد إلا أن يرفع الامر الى
 قاض آخر حتى يحجر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول في رجل اشترى عبداً على
 أنه بائناً بثلاثة أيام فاذا نفي في التجارة أو رآه يبيع أو يشتري فسكت كان ذلك اجازة للبيع
 ويبطل خياره ويصير العبد مأذوناً ولو باع عبداً على أنه بالخيار ثم اذن للعبد في مدة
 الخيار لم يكن فضالاً للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك اذا طلب غرماء العبد المأذون من
 القاضي بعه فأم القاضى مولاه بالبيع فبأه جازيعة ولا يصير المولى مختاراً حتى لا يلزمه
 قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالجناية يصير
 مختاراً للقاء وهو بخلاف المريض اذا باع عبداً من أعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء
 فإنه ينفذ بعه في المولى اذا باع عبده المأذون بغير اذن الغرماء وهو عالم بدونه كان عليه
 الاقل من قيمته ومن دونه وكذا لو لم يعلم بدونه واذا وجد الغرماء العبد فأرادوا نقض البيع
 ليس لهم ذلك الا بضمرة البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤجلاً فبأه قبل حلول الاجل
 جازيعة لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فإذا حل الاجل ليس لصاحب الدين
 نقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد في المولى اذا باع من عبده المأذون المديون
 صح بعه وله أن يجنس المبيع لاستيفاء الثمن فلو لم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دونه
 كذا في كتاب الصرف في العبد المأذون المديون اذا خاصم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد
 هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد
 وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذي اختصم فيه من تجارة العبد
 فهو له فان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال
 بينهما وان كان معهما أحشي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاً وان كان العبد راكب دابة
 أو لا بس نوب واختصم فيه يكون للعبد واذا زوج المولى عبداً المأذون المديون جاز لان فيه
 تخصيص العبد هذه الجملة من قاضي خان اذا اعتق المولى عبده المأذون المديون وهو عالم
 بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن دونه لان الاعتاق فضل اختيار
 ولو اختار جميع الدين لا يلزمه لانه وعد أن يقضى دين العبد فلا يلزمه كذا في الصغير
 وما بقي من الديون يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا عتق المدبر وأم الولد المأذون له ما وجد

وكمه ماديون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا
 يضمن شيئا ❶ وان باعه المولى وعليه دين يحيط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فان شاء
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاءوا ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق به حقهم حتى كان لهم
 أن يبيعوه الا أن يفي المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض
 والتغيب فيضرون في التضمين وان شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان ضمنوا البائع قيمته
 ثم رد على المولى يعيب فلا مولى أن يرجع بالقيمة ويكون حقهم في العبد ❷ ومن قدم مهره
 فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة الا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه
 لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانه خاص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد فان حضر
 المولى فقال هو ماذون يباع في الدين واذا قال هو محجور فالقول له واذا لزم المأذون ديون تحيط
 برقبته وعمله لم يملك المولى ما في يده ❸ ولو أعتق من كسبه عبد الميراثي عند أبي حنيفة
 وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته وان لم يكن محبطا عنه أجاز عقده في قولهم جميعا من
 الهداية ❹ ولو وطئ جارية عبده فولدت منه صارت أم ولد له ويضمن قيمتها متغرقا كان
 لدينه أولا انما قالوا يضمن قيمة الولد لا العقر ولو أعتقها ثم وطئها فولدت حقت بالاستيلاء
 لا بعقده وعليه العقر لها ويثبت النسب من الوحيز ❺ ولو استهلك العبد المأذون مال
 الغير يكون ذلك الفدية راسوة للغرماء هذه في نكاح الرقيق من الهداية ❻ واذا بيع المديون
 برضا الغرماء ينتقل حقهم الى البذل لانهم رضوا بالانتقال هذه في الرهن منها ❷ ولو أعتق
 المولى المأذون المديون كان للغرماء أن يضمنوا المولى قيمته ويتبعوا المعتق بقيته دينهم وان
 شاءوا ضمنوا المعتق جميع دينهم فان اختاروا تضمين المعتق لم ير المولى فلهم أن يرجعوا ويضمنوا
 المولى القيمة وان أبرأ المولى لم يكن لهم عليه سبيل بعد ذلك وباختيار اتباع أحدهما
 لا يبرأ الا آخر وما قبض أحد الغرماء بعد العتق من العبد لا يشاركه الباقيون فيه ولو أعتق
 المأذون المديون باذن الضريم فله غريم ان يضمن مولاه القيمة ولودر المأذون المديون فان
 شاء الغرماء ضمنوا المولى قيمته ولا سبيل لهم على العبد فاذا أعتق تبعوه بقيته دينهم
 وهو على اذنه وان شاء لم يضمنوا المولى واستسعوا العبد في جميع دينهم وان دبره قبل
 الدين لم يضمن ❸ ولا يجوز زهبة العبد المأذون المديون باذن الغرماء في رواية وفي رواية يجوز
 ويبقى الدين في ذمة العبد يباع فيه ولو كان على المأذون دين مؤجل فوهبه مولاه أجاز
 وان نفذ وحل الاجل ضمن المولى قيمته وان رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل
 فان أذن له مرة أخرى بعد ما رجع في الهبة فلحقه دين يباع ونعته بين الاخرين والاولين
 فان مات المولى ولما له لغير العبد يبيع وبديدين الاخرين فان فضل شيء كان للاولين
 وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب فيه غرماء المولى دينهم والاولون بقيمة العبد
 ❹ ولو وهب العبد وعليه ألف حالة وألف مؤجلة فلصاحب الدين الحال ان يقبضها في الكل
 ❺ ولو وهب المأذون المديون من صاحب الدين حتى سقط دينه ثم رجع في هبته أو كفل عن

العبد رجل به فيه فوهب المال مولى العبد من صاحب الدين وقبضه منه حتى برئ
 التكفيل ثم رجع في هبته أو وهبه من صاحب الدين في مرضه ولا مال له غيره ولم يحز
 الورثة حتى رد ثلثي العبد إلى الورثة أو كان الدين لليتيم فوهبه من اليتيم فقبله الوصي حتى
 سقط ثم رجع في هبته يعود الدين عند أبي يوسف وعند محمد لا يعود الدين **❦** على عبده
 دين ألف مؤجل فباعه سيده بأذنه بغير أو كثر ثم حل الأجل أخذ الثمن من مولاه
 ولم يكن عليه ضمان القمية أن كان الثمن أقل من الدين فإن وجود الثمن في يد المولى لم يكن له
 على المولى سبيل لأنه باذنه صار المولى كالوكيل عنه **❦** رهن عبده المأذون أو أجره وعليه دين
 مؤجل قبل حلوله جاز وإذا حل ضمنه قمية الرهن دون الإجارة وإن بقيت منها مدة فلهن أن
 يقضوا الإجارة **❦** ولا يجوز بيع المولى المأذون المديون بأمر بعض الغرماء إلا برضا الباقيين
 أو ببيعة القاضي وبمزل نصيب الغائب منهم من الثمن **❦** وإذا أخذ المولى شيأ من كسب
 المأذون ثم طلقه دين سلم لمولاه ما أخذ وإن كان عليه دين يوم أخذ قبل أو كثر لم يسلم له
 ما أخذ حتى إذا لحقه دين آخر رد المولى جميع ما أخذ **❦** ولو أخذ منه ضريبة غلة مثله وعليه
 دين سلم له استأنا وإن أخذ أكثر من غلة مثله لا يسلم له الفضل **❦** وإذا ولدت المأذونة ثم
 لحقها الدين لا يباع الولد وهو للمولى والهبة والكسب يباعان في الدين وإن استفادتهما قبل
 الدين ولو كان عليهما ألف قبل الولادة وألف بعدهما فالولد للأول خاصة **❦** ولو باع المأذون
 المديون أمين القاضي لأجل الغرماء وهاتين الثمن في يده ثم وجد المشتري به عيباً فرده بآعه
 مرة أخرى وقضى المشتري غنه وكذلك لو باعه مولاه بأمرهم الآن الأمين ضمن التقصان
 ثم رجع به على الغرماء لأنه وكيل عن الغرماء **❦** ولو باع القاضي كسب العبد المديون والمولى
 غائب ثم حضر وأنكر الأذن ألهم القاضي الدبنة على الأذن فإن أقاموا أو لا يردوا ما قبضوا
❦ ولو باع المأذون المديون شيأ من مولاه يمثل القمية جاز ولو لم يكن على العبد شيء لا يجوز بيعه
 من مولاه ولو جابه بما يتغابن الناس في مثله لم يحز ثم قال للمولى إن كان المتاع قائماً ما كان
 تتم القمية أو ينقص البيع قبل هذا عندهما وعند أبي حنيفة لو جابه لا يجوز البيع وإن
 أتم المولى القمية **❦** ولو دفع العبد إلى مولاه مضاربة أو شركة عناناً بأنصف فرج وقال أخذت
 رأس مالي ونصبي من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما في يد المولى من الربح فباعه
 نصفه **❦** وإذا وكل العبد وكلاً ببيع عبده فباعه من مولاه بأكثر من قيمته ثم هجر على عبده
 فاقروا **❦** بالقبض لم يصدق ولو باعه الغرماء فاقروا صدق **❦** ولو باع المولى جارية عبده
 المديون ونوى الثمن فاقروا العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم ضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا
 إذا كانت الجارية فاقمة أو لا تدري وإن كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد
 ضمن المولى قيمتها **❦** سبي مأذون باع من أبيه عبداً بما يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاتفاق ولو
 أقر الصبي بقبض الثمن من الأب لم يصدق إلا بينه وكذلك لو أقر ولده أو لوصيه بالدين ولو
 أقر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبض الثمن من المشتري يملك المولى على ما يقول

فان حلف لم يضمن فان نكل ضمن الثمن وان كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض
 الذي اشتراه منه ولو باع من عبده بأكثر من قيمته فاما أن يأخذ بمقدار قيمته أو بنقص البيع
 ولو أقرض المولى عبده المأذون المدينون أنفاقا للمولى أحق بها وكذلك ان أودعه وديعه
 فاشترى العبد بها متاعا للمولى أحق بالمتاع ولو اشترى المولى من عبده شيئا لغيره بالوكالة جاز
 الشراء ولم يجز قبضه وان صدقه الآخر قبضه فان قبضه المولى فبطلت يده ضمن الثمن للعبد
 وبطل البيع عن الآخر وكذا اشترى رب المال عبدا من المضاربة من مضاربه لغيره وقيمته
 ألفان ورأس المال ألف يجوز ولا يجوز قبضه هذه الجملة من الوجهين قال في الهداية ولو باع
 المولى شيئا بثمن القيمة أو أقل جاز البيع لان المولى أجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا
 تهمه فيه فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العين من حيث الحبس فلو
 بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا
 لانه يتعين وجاز ان يبقى حقه متعلقا بالعين وان أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لان البائع
 له حق الحبس في المبيع ولهذا كان أخص به من الغرماء وجاز للمولى ان يكون له حق في الدين
 اذا كان يتعلق بالعين انتهى رجل دخل بعد الى السوق وقال هذا صدي بایعوه في البر ضمن
 ما بایعوه في البر وغيره ولو وجد سرا او كذلك لو كان مديرا فلم يعلمهم ولو قال أذنت له في التجارة ثم قال
 لا تقوم بأعيانهم بایعوه فبایعوه وغيرهم فوجدوه سرا أو مستغاضين لمن أمر خاصة ولو قال
 هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فبایعوه وقد كان ابن غيره فهو غارو يضمن من الوجهين قال في
 الاشياء من الكفاية القرو لا يوجب الضمان الا بشرط منها ان يكون في ضمن عقد
 معاوضة فاذا قال الاب لاهل السوق بایعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره
 رجعوا عليه للفرور وكذا اذا قال بایعوا عبدي فبایعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير
 رجعوا عليه ان كان الاب سرا والاف بعد العتق وكذا اذا ظهر سرا أو مديرا أو مكاتب في الرجوع
 في اضافته اليه والامر بما يعتقه كذا في السراج الوهاج انتهى لو أمر العبد المأذون
 وأحرزه ثم ظهر المسلمون عليه وأخذوه مولاه عاتل الجنانية والدين عليه وكذا لو اشتراه ورجل
 وأخذ مولاه بالثمن وان أخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجنانية ولو بيع العبد بالدين قبل
 يعوض لمن وقع العبد في سهمه من بيت المال وقبل لا يعوض بخلاف المديرو المكاتب لانه
 لا يملك أصلا ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وطلت الجنانية دون الدين ولا سبيل لمولاه
 القديم عليه عبيدين اثنين فاذا نزل أحدهما جاز في نصيبه خاصة ولو لحقه دين التجارة وفي
 يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفان ولو وهب له أو كسب قبل الاذن
 لا يدفع في دينه ولو استوفى مالا كان عليهم ما بخلاف ماله أو قبل الاستملاك فهو على الاذن خاصة
 ولو قال أحد المشر بكن لصاحبه ائذن لتهيبك فاذا فهو مأذون كله وكذلك اذن أحد
 المولين في نصيبه يكون اذنا منه في الكل الدين المحيط بالتركعة يمنع وقوع المكاتب للورثة وغير

المحيط لا يمنع دين العبد لا يمنع وقوع الملك للورثة في التركة ودين المولى اذا لم يكن بائناهم دين
 العبد اليه يصير محيطه يمنع ثبوت الملك للورثة فلو هلك الرجل وعليه ألف درهم وترك ابنين
 وهدية قيمته ألف لآمال له غيره ولا حاد ابنيه على العبد خمسة مائة يباع العبد فيستوفى الابن
 دينه ثم يستوفى الاجنبي خمسة مائة ما بقي من ثمن العبد لان دين العبد مقدم على دين المولى
 وان كان دين الميت خمسة مائة والمسئلة بمجالها سقط دين الابن ويستوفى نصفه أو لآمال اثنين
 وخمسين ثم يستوفى الاجنبي دينه خمسة مائة بقي مائتان وخمسون ثلثاها للابن الدائن والثلث
 للآخر كالمولى يمكن على الميت دين لكان الباقي بعد دين المورث بينهما أثلاثا فكذا هذا فاذا
 أقر المأذون في مرضه وموت المولى وعلى المولى دين محيطه بعهده وبرقة العبد لا يصح اقراره
 وان كان على المولى دين المرض صح اقراره وان لم يكن على العبد دين في صحة مولاه ثم أقر
 بدين في مرض مولاه بخاصان وان لم يكن على أحدهما دين فأقر المولى في مرضه بالف ثم أقر
 العبد بالف صحا في ثمن العبد ولو أقر العبد أو لآثم المولى بدين العبد لان دين العبد يقدم
 على دين المولى تعاقبا ولو أقر المأذون بعين في يده لمولاه أو لعبد مولاه لم يكن عليه دين جاز
 والا فلا وثبت للمولى مطالبة عبده بتسليمه اليه وان أقر بدين لا يجوز سواه كان عليه دين
 أو لا ولو أقر عبدا في يده انه مملوكه ثم أقر انه حر الاصل لا يصح ولو أقر لعبد في يده انه حر الاصل
 أو ابن فلان ولم ير انه مملوكه وعليه دين صدق ولو اشترى هذا الف من رجل وقبضه والعبد
 ساكت ثم أقر انه حر الاصل أو ابن فلان لا يصدق من الوجه في المأذون المديون اذا أوصى
 به عبده لرجل ثم مات ولم يجز ان يفرم كان ملكا للموصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه
 كما يملك الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فلفرهم ابطالها ويبيعه القاضي فما
 فضل من ثمنه فقلوا هب من الاشياء ولو اشترى المأذون شيئا بشرط الخبر ثلاثة أيام فأبرأه
 البائع عن الثمن ثم أراد الرد بالخيار له ذلك عند أبي حنيفة وقال اللبس له ذلك ولو اشترى
 المأذون عبدا أو دابة أو ممتنا في يده وزادت قيمته ثم أقال البيع جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما
 ولو اشترى المأذون المديون جارية مثلا وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن ثم تعابلا
 فأقاله باطلة عندهما وقال أبو يوسف صحيحة من المجمع قيدنا بقولنا وقبضها اذ قبل القبض
 هي باطلة انما أخذ كره في الحقائق وفي شرح المجمع فائدة التقييد بكونه مدويا غير ظاهرة
 لان الإقالة تصح من المأذون مدويا كان أو غيره ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر هذا التقييد في
 المنظومة وشرحه في عبد مأذون بين مولدين أدانه احدهما مائة وأجنبي كذلك فيبيع العبد
 بمائة أو مائة وخلف من كسبه مائة أو قتل واستوفيت القمية مائة من قاله تقسم هذه المائة
 بين الاجنبي والمولى الغريم أثلاثا لانه بطل نصف دينه علاقته ملكه اذا المولى لا يستوجب
 على عبده دينه انفاصا ركبت ترك مائة وله غريم بمائة وغريم بمائة وعشرين وعندهما اتقسم أو بأما
 ثلاثة أرباعها الاجنبي والربع للمولى الغريم بطريق المنازعة لان العين لا تعول فحسون
 لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك الاجنبي وخسوس لاقت نصيب المولى

الاثر فاستوى فيه حق الاجنبي والمولى الغريم فتقسم بينهما نصفين وهو يقول الدين في
 الذمة لآل الدين فيقول ولو كان لكل واحد من الموليين عليه مائة والمسئلة بمائة نصف
 المائة تكون للاجنبي ونصفها للموليين بالاجماع من الحقائق **❦** واذا أقر المأذون باقتضاض
 حرة أو أمة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف فيدفعه مولاة أو يفديه بركة الا لا يؤخذ به
 في الحال بل بعد العتق **❦** ولو أقر المكاتب بالاقتضاض بأصبه فبغير عن ادائه بدل الكتابة فرده
 المولى للرق فضمن المهر في الحرة والعرق في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة
 وعند أبي يوسف يؤخذ به في الحال وقال محمدان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل عجزه لزومه في
 الحال وان لم يرض به قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق من دور البصار **❦** واذا اشترى المأذون
 له جارية بشره فاسد اثم وطعم افردها أخذ بالعرق في الحال هذه في المكاتب من الهداية **❦** ولو قال
 المولى لبعده مأذونه الذي لم يولد عنده وهو مجهول النسب هذا ابني والحال ان العبد صالح ان
 يولد منه لا يثبت نسبته منه ولا يعتق عليه عند أبي حنيفة وقال لا يعتق عليه ويضمن قيمته
 للفرماه وانما قلنا الذي لم يولد عنده اذ لو ولد العبد عند المأذون وادعاه المولى صح اتفاقا **❦** ولو
 قتل المولى عبد مأذونه المستغرق المديون فضمنه ضمان جنابة عند أبي حنيفة فيجب عليه
 القيمة في ثلاث سنين لانه كالاجنبي منه وقال ضمان ائلاف فيضمن قيمته للفرماه في الحال
 من شرح المجمع **❦** وان هجر المولى على مأذونه لم يضر حتى يظهر هجره من أهل سوقه لانه
 لو هجر يضر الناس لتأخير حقهم الى ما بعد العتق بما لم يعلق برقبته وكسبه وقد يابسه على
 رجا ذلك وبشرط علم أكثر أهل سوقه حتى لو هجر عليه في السوق وليس فيه الأرجل
 أو رجلا ان لم يضر ولو يابسه جاز ولو يابسه الذي علم هجره **❦** ولو هجر عليه في بيته فمحصن من
 أكثر أهل سوقه يضر **❦** والمعتبر بشروع الحجر واشتهاره في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل
 كافي تبليغ الراسل عليهم السلام ويبقى العبد مأذونا الى ان يعلم بالحجر وانما شرط
 الشيوع في الحجر اذا كان الاذن شاملا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم هجر عليه يعلم منه يضر
 كذلك في الهداية **❦** قال في الصغرى الحجر انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما
 اشتهر عند أهل السوق لا يضر حتى يكون الحجر كذلك واذا كان لا يعلم به الا رجل أو رجلان
 أو ثلاثة فانه يصح الحجر بمحض من العبد واذا أذن لبعده ولم يعلم العبد يصح الحجر وان لم يعلم
 العبد واذا هجر على عبده المأذون في سوقه وهو غائب لم يضر فان علم بذلك كان محجورا
 اه وان رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما هجر عليه قبل ان يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالحجر
 يبقى مأذونا استسنا **❦** ولو مات المولى أو باع العبد أو جن مطبقا صار محجورا وان لم يعلم أهل
 سوقه فان كان على العبد قباضة أو رهبة يضر اذن الفرماه لا يصير محجورا اما بقبضه
 المشتري فان عاد الى قديم ملكه بالرد والعيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن ولا يصير
 محجورا بالبيع الفاسد بالبيع بشرط الخيار للبائع الا عند القبض أو الاجازة وفي البيع
 بشرط الخيار للمشتري يصير محجورا من وقت البيع وبالباق يصير محجورا بالعود من الاباق

لا يعود الاذن ويموت الاب والوصى يصير الصبي وعبد المأذون ويعزل القاضي ويعونه
لا يصح **❧** واذا اجر المولى على عبده المأذون وله عبد مأذون فان كان على الاول دين يصح
كلاهما وان لم يكن على الاول دين يصح الثاني ويموت الاول يصح كلاهما **❧** ان كان على الاول
دين أم لا من الوصى **❧** واذا لحق المولى بدار الحرب يصير المأذون محجورا واذا ولت المأذون
اها من مولاها صارت محجورة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون **❧** وان استدان المأذون
المأذون لها أكثر من قيمتها فبرها المولى فهي مأذون لها على حالها **❧** باع عبده المأذون فان لم
يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق به أولم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا
قبل قبض المشتري لان البيع فاسد اذ لم يكن باذن الغرماء أو باهر القاضي هذا اذا كان الدين
حالا وان كان دين العبد موقلا لا يصح المولى عن البيع وليس للغرماء نقض هذا البيع ولهم
ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا ان يكون أوفى
بالدين فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق وكالا يبيعه المولى وعليه دين حال لا يبيع
ما في يده وانما يبيعه القاضي **❧** المدبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا **❧** واذا غصب
المأذون غاصب لم يدكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا **❧** واذا أسر العدو ولا يصير
محجورا قبل الاسر اذ دار الحرب وبعد الاسر لا يصير محجورا فان وصل الى مولاه بعد ذلك
لا يعود مأذونا **❧** وتعلق الجرباط على الرجعة وكذا اضافة الجرباط في المستقبل
باطل **❧** وازافة الاذن جائز **❧** واذا أخبر المأذون بالجرباط لا يصير محجورا عند أبي حنيفة الا ان
يكون المخبر عدلا أو أخيرا اثنان وعندهما ثبت خبر الواحد اتفاقا وذكر الامام المعروف
بخوارزاده عن الفقيه أبي بكر البلخي انه لا فرق بينهما بل كل من الجرباط الاذن انما ثبت بخبر
الواحد اذا كان المخبر صادقا عند القنوي على هذا القول من قاضيان **❧** واذا اجر
على المأذون له فاقراه جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة قال ومعه ان يقرعاني يده
انه امانة لغيره او غصب منه او يقرب دين عليه فيقضى مما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
اقراره وان لم يكن في يده بعد الجرباط لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا وكذا اذا أقر بعد ما انتزع
المولى من يده المال فانه لا يعتبر اقراره اتفاقا ومحل المسئلة الهداية **❧** لو جرح على عبده
المأذون قصر في بعد ذلك في بعض ما في يده قال أبو حنيفة جميع تصرفاته باطلة ما خلا اقرار
بالدين والودعة والبضاعة وعندهما كالمباطلة **❧** ولو أقر دين حدث بعد الجرباط وعليه دين
معروف وجب عليه حالة الاذن لا يصح اقراره دين الجرباط لو أقر بعد الجرباط أو كانت في يده ألف
أخذها مولاه وأقر العبد انها كانت لفلان وديعه ثم عتق لم يلزمه شيء ولو أقر انها كانت
غصبا في يده لزمه اذا عتق ولم يأخذ منه الودعة ولو وهب لعبد محجور ألف فلم يأخذها
المولى حتى استهلكها لرجل ألفا ثم استهلك أيضا ألفا أخرى كانت الالف للمولى والدينان في
رقبه ولو طلقه دين الاستهلاك ثم وهب له شيء تصرف الهبة الى دينه ولو استهلك ثم وهب له ثم
طلقه دين آخر تصرف الهبة الى الدين الاول **❧** واذا اجر المأذون وله ديون على الناس كان

الخصم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برئ الغريم كان عليه دين أم لا ولو بيع العبد أو مات
فانلخص فيها المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحبل بالقبض الى القرماء وكذلك
يجب أن يكون في الوارث **❦** ولو اشترى المحجور متاعاً فهاك في يده ولم ينقدغه ثم عتق لزمه
قيمة المتاع ولو كان المبيع عبداً فقتله بعد أن قبضه لزمه في الحال ويقال لمولاه أدفعه أو أوفده
❦ ولو اشترى المحجور عبداً بالف وقيمته ألف فباع وبيع فأخذ البائع ثمنه من ذلك المال
استحساناً إذا علم أن غن عبده في يده ولو أنكر المولى فقال هو هبة وهبته من عبدي كان
القول قوله وإن أناماً البينة والبينة بينه البائع **❦** عبد محجور عليه أكتسب عشرة دراهم بغير
إذن السيد ثم اشترى بها ثوباً أو السيد ينظر اليه فكنت صار العبد مأذوناً له في التجارة والمولى
إن يرجع بالدرهم على البائع **❦** عبد محجور اشترى ثوباً ولم يعلم مولاه بذلك حتى باع العبد ثم
أجاز الشراء لم يحجز هذا الشراء أبداً ولو باع ثوباً من رجل ثم إن المولى باع العبد ولم يعلم ببيع
الثوب ثم علم فجاز البيع لم يحجز هذا البيع **❦** عبد محجور إذا دن رجله فادنا فاذن مولاه من
عليه الدين إن يدفعه الى العبد قضاء الغريم ذكر المولى من أبي يوسف إن كان رد على
العبد عين تلك الدراهم التي أخذها منه برئ وإن رد غير هاليم برأه عند أبي حنيفة يرأى
الرجوعين كالتفصلي إذا كان مال غيره في قضاء الدين يرأى **❦** ولو سحر على عبده المأذون ولا مال
في يده فاقرب دين كان عليه وهو مأذون من غضب أو ودعيه أو عارية أو استهلكها أو مضاربة
لم يلزمه إلا بعد الاعتاق وإذا أذن لعمرة أخرى سأل عما أقربه فإن قال كان حقاً لزمه وإن قال
كان باطلاً تأخر حتى يعق وكذلك الصبي والمعنوء من الوجيز **❦** إذا جهر المأذون وفي يده ألف
مثلاً ثم أذن له ثانياً فأقر لرجل بالف دين لزمه في الأول يضي من تلك الألف عند أبي
حنيفة وقالاهي للمولى ويصح إقراره فيؤمر المولى بقضائه أو يبيعه فيه من المبيع **❦** رجل
وهب لعبده إنسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فأقام العبد
البينة على إقرار الواهب أنه (٣) محجور قال هذا الذي يعتق لمولاه وأنا محجور يقبل بينته
❦ عبد باع شيئاً من رجل ثم قال أنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون لا يقبل قول العبد
❦ الأمة المحجورة إذا زوجت نفسها ثم عتقت نفذ نكاحها وكان المهر لها من فاضي خان **❦** ولو
باع الصبي المحجور ثم بلغ فإن أجاز له أقرباؤه جاز خلافاً لفر من المبيع **❦** اشترت أساور من ذهب
بمال الكسب في دار المولى وأودعها رجلاً فله **❦** كتب ضمن المودع لأم مال هذه
في الوديعة من الخلاصة

((فصل في نوع من الجبر)) قال أبو حنيفة لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ إلا على من
يتعدى ضرره إلى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقي الإنسان ما يضره ويهلكه

(٣) قوله أنه محجور قال هذا الخ عبارة لا نفروى وهب لعبده شيئاً ثم أراد الرجوع إن كان
العبد مأذوناً يصح الرجوع بغيره المولى وإن محجوراً لا يصح بالاحضوره وإن ادعى العبد
الجبروا الواهب إلا أن قالوا الواهب استغنى أنا فان برهن العبد على أنه محجور لا يصح اه

وعنده انه شفاء ودواء الثاني المفتي المباحن وهو الذي يعلم الناس الجهل أو يفتي بالجهل
والثالث الحكاري المقلد وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يحجر على المديون ولا يمنع عنه ماله
وعند صاحبيه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل
ديون فطلب غرامه من القاضي أن يحجر عليه كيلا يتلف ماله من المال فإن القاضي
يحجر عليه ويشهد على حجره والثاني عندهما السفيه يحجر القاضي على السفيه المبذر
بطلب أوليائه وعلى المغفل الذي لا يتدبى إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويخاف فيها ولا يحجر
على الفاسق الذي يرتكب المعاصي إذا كان لا يذرماله عندنا خلافا للسافق ولا يشترط لهصة
الجرح ضرورة الذي يريد أن يحجر عليه فيصح الجرح حاضرا كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يحجر
مالم يبلغه الجرح يعلم أن القاضي حجر عليه فإن تصرف قبل العلم بعد الجرح نفذ تصرفاته وإذا
حجر على المديون يظهر أثر الجرح في ماله الموجود وقت الجرح لا فيما اكتسب ويحصل له بعد الجرح
ومنع هذا المحجور من التبرعات ولو أقر لئان دين لا يصح إقراره في حق الغريم الذي حجر
لأجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر رحمه إقراره السابق وكذلك لو اكتسب مالا بنفسه إقراره
فيما اكتسب وإن كان دينه الأول قائما وينفذ تبرعته فيما اكتسب مع بقائه دينه الأول ولو
تزوج بأمره أصح نكاحه فإذا ادعى مهر مثلها لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لأجله ويظهر
في المال الذي حدث له بعد الجرح ولو أقر بحد أو قصاص صح إقراره وكذلك لو اعتق أو تبرع
اعتاقه أو تبرعه فالخامس أن كل ما يستوى فيه الحد والهزل ينفذ منه ومالا ينفذ من الهازل
لا ينفذ منه إلا باذن القاضي ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جازوا بآل من قيمته لا يجوز ولو
استلم مال إنسان بعبائة الشهود دللته ضمانه ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر
لأجله فيما كان في يده ولو اشترى جارية بعبائة الشهود باكر من قيمتها فإن باع الجارية
يحاص الغريم الذي حجر لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذه من المال الذي يحدث
بعد الجرح ولو باع شيئا من عقاره أو عروضة من الغريم الذي حجر لأجله يصير الثمن قصاصا
بدينه إذا كان الغريم واحداً فإن كان اثنين وحجر بينهما فباع من أحدهما شيئا بمثل القيمة
جاز ولا يصير كل الثمن قصاصا بدين المشتري لأن فيه إبطاء بعض الغرماء على البعض ولكن
الثنى يكون بين الغرماء بالمحصن ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقضى دين
بعضهم سلم له حصته فيما قبض ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء من قاضي خان
❦ وإذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فإن تصرف فيه
قبل ذلك نفذ وإذا بلغ خساو عشرين سنة سلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد ولا يحجر
عليه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبذرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة
عنده أبي حنيفة وقال لا يدفع إليه ماله أبدا حتى يؤنس الرشد ويحجر عليه ولا يجوز تصرفه
فيه فلو باع لا ينفذ بيعه عندهما وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم ❦ ولو باع قبل حجر
القاضي جاز عند أبي يوسف فلا يلحق مدان عنده يكون محجورا من غير حجر وعلى هذا

الخلاف اذا بلغ رشيداً ثم مارس فيها وان أعنت عبد اتفق عتقه عندهما وكان على العبدان
 يسرى في قيمته وعن محمد لا تحجب السعاية ولو دبر عبده جاز واذا مات ولم يؤنس منه الرشد
 يسرى في قيمته مدبراً كما اذا عتقه بعد التدبير ولو جاءت جارية بولد فادعاه ثبت نسبه
 منه وكان الولد حراً والجارية أم ولده فان لم يكن معها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم
 الولد لا يضر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها واذا تزوج امرأة جاز نكاحها وان
 سمى لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثله او يبطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها
 النصف في ماله وكذا اذا تزوج أربعة نسوة أو كل يوم واحدة كذا في الهداية ولو بلغ الصغير
 مصلاً فافترج بحال وأقر بدخول ووهب وتصدق وغير ذلك ثم نكح وصار طالحاً ومستحقاً لان
 يحجر عليه فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد فاسد تكون باطلة
 عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي يعضى ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعده
 لان عند محمد هذا العارض بمنزلة العيب والمحضون وهما يكونان محجورين من غير حجر وعند
 أبي يوسف بنفس الفساد لا يكون محجوراً ما لم يحجر عليه القاضي ويعضى ما فعل قبل الحجر
 وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد المحجور بمنزلة العيب الا في أربعة أحدها ان
 تصرف الوصي في مال العبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتناق المحجور وبه وطلاقه
 ونكاحه جائز ومن العيب باطل والثالث المحجور اذا أوصى بوصية جازت من ثلث ماله ومن
 العيب لا يجوز والرابع جارية المحجور اذا جاءته بولد فادعاه ثبت نسبه ومن العيب لا يثبت
 من قاضي خان وفي الاشياء المحجور عليه بالسفه على قوله ما لم يفتي به كالعصير في جميع
 أحكامه الا في النكاح والطلاق والعناق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج
 والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات والافتاق وفي صحة وصاياه
 بالقرب من الثالث فهو كالباقي في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم وأما
 اقراره في التاتار خانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما انتهى والحاصل ان تصرفات
 المحجور بالسفه على نوعين مالا يصح من الهازل كالبيع وغيره لا يصح منه وما يصح من
 الهازل كالنكاح والطلاق يصح منه واذا اعتق عن كفارة صح الاعناق ولا يجوزنه
 ويسرى العبد في قيمته وكذلك الوأطم عن كفارته لا يجوزنه فلا يكفر الا بالصوم والمرأة السفينة
 المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت نفسها من رجل كف يجوز نكاحها وان قصرت
 عن مهر مثلهما قال أبو حنيفة بخير الزوج ان شاء كل مهر مثلهما وان شافرة او عندهما
 يجوز النكاح بما رجب ولا يخير الزوج ولو ان المحجورة اختلعت نفسها من زوجها على
 مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك الالتزام للمال بدلهما ليس بحال ثم قال في
 الكتاب ويكفون الطلاق رجعياً لانه طلاق لا يقابل البذل أصلاً فيكون رجعياً
 وهي كالعصيرة اذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعياً بخلاف الامة اذا كانت
 تحت يد زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بانسائها من أهل الالتزام فان فعلت

بأذن المولى يجب المال في الحال وإن كان ينسب أن المولى كان عليه المال بعد العتق فلو كانت الأمة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لانه لا يجب عليه المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان سياسة فيها محجور استقرض مالا ليعطى صدق المرأة صح استقراضه وإن لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه ولو أودع انسان عند محجور فاقترع المحجور انه استهلكه لا يصدق فان صار مصلحا بعد ذلك سأل عما أقر فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور إذا أقر باستهلاك مال انسان فإنه لا يؤاخذ به في الحال وإن أذن له مولاه في التجارة بعد ذلك سأل عما أقر به فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به رجل محجور أودعه انسان مالا أو أقرضه ثم صار مصلحا وقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادى فأنفقت ما أودعني في حال فسادى فأنفقت ما قال صاحب المال لا بل أقرضتني في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور ولو قال رب المال أقرضتني في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور استهلكته في حال فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب المال البينة أنه أقرضه في فساد له ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بيته **§** يتيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه فسأل وصيه ان يدفع اليه المال فدفعه فضااع المال في يده ضمن الوصي حجر عليه القاضى أو لم يحجر من فاضحان وكذلك لو أودعه أباه ذكراه في الوحيز **§** وإن حجر القاضى على السفينة ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره وأطلق عليه جاز لان الحجر منه فتوى وليس قضاء الأبرى انه لا يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء نفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو دفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الخارج أو الى غيره ففقد بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ بطلانه لان اتصال الامضاء به فلا يقبل النقص بعد ذلك عند أبي حنيفة **كذا** في الهداية **§** ولو استقرض السفينة المحجور وأنفق على نفسه نفقة مثله أو دفع مهر امرأته نفذ ولا يبطل القاضى ذلك إلا ان يكون فيه فضل فيبطل الفضل **§** ولو اشترى ابنه المحجور المعروف بنفقة فاسد أو يعتق اذا قبض وسعى في قيمته للبائع **§** ولو أجاز القاضى بيع المفسد ولم ينه المشتري عن دفع الثمن برى المشتري بالدفع اليه وإن ناهى لم يبرأ ويدفع الثمن ثانيا ولا خيار له في رد المبيع اذا علم بالتهنى وإن دفع قبل العلم به برى ولا يجوز بيعه وشراؤه بأذن القاضى إلا بالعلم اليقين كافي العبد والعبد من الوحيز

باب السابع والثلاثون في المكاتب

إذا همت الكلبة يخرج المكاتب من يد سيده فيكون أحق بأكسائه لان تخصيص البدل اذا تحقق ثبت له الحرية حتى لو شرط أن لا يخرج من البلد لا يصح الشرط استفسا نا ولا

يخرج من ذلك سبده وهذا متى يجوز عن أداء البدل رجوع فتاوان أعتقه حتى وسقط عنه
بدل الكتابة وما في يده من الاكساب يكون له واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العتق وان
جنى عليها أو على ولدها لزمته الجناية وان أنلف ماله غرم لان المولى صار كالاجنبي ويجوز
للمكاتب البيع والشراء والفرع والمكاتب بالهابة كذا في الهداية هذا عند أبي حنيفة
وعندهما لا تجوز الهابة بما لا يتغابن الناس فيه ويجوز منه الزيادة في المبيع والحل بسبب
عيب ولا يجوز من غير عيب اهـ وينصرف كالمأذون ولا يمنع منع المولى كافي للمجموع ولا تزوج
الاباذن المولى ولا يجب ولا تصدق الا بالنسي اليسير لان الهبة والصدقة تبرع محض وهو غير
مالك لبعث الا ان النسي اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يجده من ضافة أو اعادة ومن
ذلك شيعة ما هو من ضروراته وتوابعه ولا ينكح لانه تبرع محض فلا عليك بنوعيه نفسا
ومالا ولا يفرض وان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء وان زوج أمته جاز كذلك ان
كاتب عبده والقياس على أن لا يجوز وهو قول زفران أعتق عبده على مال أو باعه من
نفسه أو زوج عبده لم يجز من الهداية ويجوز اقرار المكاتب بالدين والاستيفاء كافي المنية
وتجوز بهبته وارتبانه واذنه لعبده في التجارة فان لحقه دين يبيعه فيه الا أن يؤدى عنه
المكاتب ويجوز له أداء دينه عنه وان كان أكثر من قيمته كذا في الوجيز ولو أقام المكاتب
بينه على الاثاق قبل الكتابة يقبل وسقط منه البدل هذه في الاستحقاق من الهداية وان
تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة زهمت انها حرة فولدت منه ثم استعتقت فأولادها عبيد ولا
يأخذهم بالقيمة وكذا العبد المأذون له بالتزوج وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
أولادها أحرار بالقيمة وان وطئ المكاتب أمه على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استعتقت فغلبه
العقر يؤخذ في الكتابة وان وطئها على وجه النكاح بغير اذن المولى لم يؤخذ به حتى يعق وجه
الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة
وهذا العقر من توابعها لانه لو لا الشراء لما سقط عنه الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العقر ولا
يظهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلا تنظمه الكتابة كالكفالة
وان اشترى المكاتب جارية شرا فاسدا ثم وطئها فردا أخذ بالعقر في الكتابة وكذا العبد
المأذون من الهداية وان أقر المكاتب باقتضاء حرة أو أمة بأبويه ففجز فردا الى الرق
فصمان المهر في الحرة والعقر في الامه متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا
يؤخذ في الحال وقال محمد ان قضى القاضي عليه قبل الجز لزمه في الحال وان لم يقض عليه
قبل الجز متأخر الى ما بعد العتق كذا في المجموع من المأذون والاقتضاء بالانكاح ازالة
البكارة واذ اولدت المكاتب من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت
عجزت نفسها وصارت أم ولد ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر فاذا مضت على الكتابة أخذت
العقر من مولاه لا اختصاها بمناخها على ما قد مناخ ان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط
صنابل الكتابة وان مات هي وترك مالاً يؤدى منه مكاتبها ما بقي ميراث لابنها وان لم يترك

مالا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا ان يدعى حرمة وطنها عليه
ولو لم يدع وماتت من غير وفاء يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبعها فلو مات المولى بعد ذلك عتق
وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو ولدها فبقيت بها واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان
مات المولى عتقت بالاسيد لا دوسقط عنها بدل الكتابة وبسلم لها الاولاد المشتراة في الكتابة
والا كساب لان الكتابة انقضت في حق السبدل وبقيت في حق الاولاد والا كساب واذا
ولدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة وان كانت مدبرته جاز فان مات المولى ولا مال
له غير هافهى بالخيار بين ان تسمى في ثلثي قيمتها وجميع مال الكتابة وهذا عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف تسمى في الاقل منها وقال محمد تسمى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة
فالخلاف في الخيار والمقدار وأبو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في الخيار وان
خرجت من الثلث سقط كل بدل الكتابة وان دبر مكاتبته صح ولها الخيار ان شئت مضت
على الكتابة وان شئت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على الكتابة فمات المولى ولا
مال له غير هافهى بالخيار ان شئت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة
وقال تسمى في الاقل مما اذا أعتق المولى مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كاتب
المريض عبد اعلى ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدي
ثلثي الاثني حالا والباقي الى أجله أو يرد قيقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤدي
ثلثي الاثني حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على الاثني الى سنة وقيمه ألفان ولم يجز الورثة
أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد قيقا اتفاقا لان المحاباة هنا في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيهما
من الهداية ولو كاتب على مثل قيمته بان كانت قيمته ألفان وكاتبه على ألفين منجمة يقال له
يجل ثلثي بدل الكتابة والثلث ليس الى أجله بالاتفاق من الحقايق وقيمه المكاتب نصف
قيمة القن كما في البرازية في رجل قال لمولى العبد كاتب عبدا على ألف على اني ان أدبت
الملك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على هذا يعنى ياد انه يحكم الشرط لانه متبرع ولو قال العبد
لمولاه كاتبي بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب جاز استحسانا وللمولى أن يأخذه بكل
البذل لان البذل عليه لكونه أسير لافيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه تبع فيه
وايهما أدى عتق ويجبر المولى على القبول ولا يرجع المؤدى على صاحبه لان الحاضر قضى
دينه عليه والغائب متبرع فيه غير مضطرا اليه واذا كاتب الامه من نفسها وعن ابنين لها
صغيرين فهو جائز وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه ويعتقون واذا كان العبد بين رجلين أذن
أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعض
البذل ثم عجز فالملك الذي قبض عند أبي حنيفة وقال هو مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما
وان كانت جارية بين اثنين كاتبها فوطئها احدهما فماتت بولد فلهما ثم وطئها الآخر فماتت
بولد فلهما ثم عجزت فهي أم ولد للاول لانها ادعى أحدهما الولد محتمد دعوتها لقبام الملك
له فيها وصار نصيبه أم ولد لان المكاتبه لا تقبل الانتقال من ملك الى ملك فتقتصر أمره

الولد على نصيبه كافي المدبرة المشتركة واذا ادعى الثاني ولدها الاخير صحت دعوته لقبام ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها أم ولد للاول لانزال المانع من الانتقال ووطؤه سابق وضمن نصف قيمتها شريكه لانه عتق نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها أيضا لوطئه جارية مشتركة وضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد لو يكون ابنة بمنزلة المغرور لانه حين وطئها الثاني كان ملكه قائما ظاهرا وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف ولكنه وطئ أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وراح ما وقع العقر الى المكاتبه جاز لان الكتابة ما وامت باقية حتى القبض لها لا اختصاصها. انفسها وادها واذا عجزت رد العقر الى المولى وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة وقالاهي أم ولد للاول ولا يجوز وطء الاخر واذا سارت كلها أم ولد فاشافي وطئ أمه الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب الحد عليه للشبهة وبإلزامه جميع العقر لان الوطء لا يعزى عن أحد الغرامتين واذا قبضت الكتابة وصارت كلها مكاتبه للاول فقبل يجب عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسه فيما لا ينصرفه المكاتبه ولا ينصرف به قوط نصف البدل وقبل يجب كل البدل وضمن الاول لشريكه في قياس قول أبي يوسف نصف قيمتها مكاتبه لانه عتق نصيب شريكه وهي مكاتبه فيضفنه موسرا كان أو مملوكا لانه ضمان عتق وفي قول محمد ضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة وان كان الثاني لم يطئها ولكن دبرها ثم عجزت بطل الذي يروى أم ولد للاول وضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد الاول بالاجماع وان كاتبها ثم أعفها أحداهم وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليه عند أبي حنيفة وعنددها انه ان ضمنه قيمة نصيبه مكاتبان كان موسرا أو يستسمى العبدان كان ميسرا هذه الجملة من الهداية وفي المجمع لو كاتب عبد الهما فاعتقه أحدهما فصيب الاخر باق عند أبي حنيفة على الكتابة ويوجب أبو يوسف على المعتق نصف قيمته فناء وأوجب محمد على العبد السباعي الاقل من نصف قيمته ومن نصف البدل اه ولو كاتب عبده على ألف يؤدعها الى غير الميسر أو ضمنها له فالكتابة والضمان جائزان ولو كاتب أمته على ألف على أن يطأها مدة الكتابة لم يجز فان أدت الالف عتقت وعليها فضل قيمتها ان كانت قيمتها أكثر من المؤدى وان كان هو أكثر فانها لا ترجع بالزيادة على المولى فان وطئها ثم أدت فعليه عقرها لانه وطئها على تقدير العقد واستيفاء موجه ولو كاتب عبده على ألف وهدية فادى الالف دون الهدية عتق ثم ان كان الالف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كانت قيمته أكثر رجوع عليه بالفضل ولو كاتب عبد من مكاتبه واحدة على ألف فقبل أحدهما جاز ولو قال لعبده يا كاتبك على ألف فقبل لا يعتق واحد منه ما ابداه بخصته ما لم يؤد جميع الالف استسنا وكذا لو قال كاتبك على ألف على انك ان كان أدبها المكاتبه عتقتا وان عجزت فاردت ان الرق فان أدى أحدهما عتقا وللـمولى أن يأخذ ما شاء بجميع

المكاتب مات أحدهما أو لم يمت ويرجع المؤدى على صاحبه بحصته وإن كان فيهم ما سواه
رجع بنصف المؤدى وإن عجز أحد الرق وان عجز أحدهما لالان الآخر يؤدى فيعتقان
جميعا ولومات أحدهما لا يسقط حصته والآخر مكاتب على حاله كالومات وترك وفان
كان ترك مالا يؤدى منه جميع المكاتب فيعتقان ويرجع ورثة الميت على المتي بحصته وإن
لم يترك مالا فالمتي يؤدى جميع المكاتب ويعتقان ويرجع على ورثة الميت بحصته إذا كانت
الورثة ممن دخلت في كتابة الميت **❦** ولو كاتب أحد الشر يكن نصيبه بأخذ شريكه نصف
ما أخذ ثم يرجع المكاتب به على العبد ثم لساكت في نصيبه الخيارات الثلث عند أبي حنيفة
❦ وإن كاتبه عدا بينهما لا يمتنع شيء منه حتى يؤدى الجميع وأيهما أخذ نصيبه باذن شريكه ثم
عجز المكاتب فالمأخوذ بينهما وإن أعنته أحدهما أو وهب له نصيبه من المكاتب عتق نصيبه
بخلاف ما لو قبض نصيبه ثم أبراه من بدل المكاتب لا يعتق نصيبه لأن البراءة لم تصح لأن
الشر يك أن يشاركه فيما قبض فلا يتم الاستيفاء في نصيبه ثم إن شاء المكاتب عجز وإن شاء
مضى فلا ضمان على المعتق وإن مات عن مال أخذ لساكت نصف المكاتب والباقي لورثته
وإن عجز لساكت ثلاث خيارات عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ضمن الأقل من نصف
القيمة ونصف ما بقي من المكاتب أحما أقل فهو عليه من الوجيز **❦** وإذا عجز المكاتب عدا إلى
أحكام الرق وما كان في يده من الأكراب المولاه وإذا قطعت يده وأخذ الأكراب فهو له مولى
هذه في بيع الفضولى من الهداية **❦** وإن مات المكاتب وترك مالا لا تنسخ الكتابة وقضى
ما عليه من ماله وحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق
أولاده وإن لم يترك وفاء وترك مولودا في الكتابة سمي في كتابه أبيه على تجزئته فان أدى
حكمه باعتق أبيه قبل موته وعتق الولد وإن ترك ولدا مشترى في الكتابة قبل له أم أن تؤدى
المكاتب حالة أو ترد في الرق لأن المشتري لم يدخل تحت العقد هذا عند أبي حنيفة وقال يؤدى به
إلى أجله اعتبارا بالولد المولود في الكتابة وما أدى المكاتب من الصدقات إلى مولاه ثم عجز
فهو طيب للمولى لتبدل الملك فان العبد يقلك صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت
الاشارة النبوية في حديث بريرة هي لها صدقة ولنا هدية وكذلك إذا أعتق المكاتب واستغنى
طيب له ما بقي في يده من الصدقات **❦** وإذا جنى العبد فكاتبه مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه
يدفع أو يفسد وكذا إذا جنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وإن قضى به عليه في كتابته ثم
عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف وكان يقول أولا يباع
فيه وإن عجز قبل الفضاء وهو قول زفر وإذا مات المولى لم تنسخ الكتابة وقيل له أدا المال
إلى ورثة المولى على تجزئته فان أعنته أحد الورثة لم ينفذ عتقه وإن أعنتوه جميعا نفذ
وعتق وسقط مال الكتابة لأنه يصير أبراه عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الأثر
وإذا أبر المكاتب عن بدل الكتابة يعتق كالأبر المولى لأنه إذا أعنته أحد الورثة لا يصير
أبراه عن نصيبه لأن محله أبراه اقضاء نصيبا لعتقه والاعتاق لا يثبت بأبراه البعض أو أوائه

في المكاتب لافي بعضه ولا في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق بنية الورثة من الهداية فان
 وهب أحدهم نصيبه في وقته جاز وان عجز ورد رقبة نصيب الواهب في رقبته ثابت
 كالمولى اذا وهب منه بعض الكتابة ثم عجز صار كله رقبة للمولى فكذا هذا ولو أدى المكاتب
 البذل الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين محيط به أو لا محيط به لا يعق وان أدى الى
 الوصي عتق وان لم يكن في التركه دين وان لم يكن على الميت دين ودفع الى الورثة وتقاسموا جاز
 وان أدى الى بعضهم لم يعق مالم يصل الى الكل أو يجزوا قبضه فيصير وكبلا من جهتهم
 ولو أدى المكاتب الى الغرماء وعليه دين محيط جاز وعق ولو دفع الى الوصي جماعا على المكاتب
 يعق كالدفن الى الغريم من الزوجين ولو استدان المكاتب بعض بدل الكتابة فأدى الى مولاه
 ثم عجز لا يترد من المولى كافي المحيط والجامع الكبير ذكره في المشتل ولو اشترى المكاتب
 أباه أو أخته غوجده عيبا لم يهدر على الرد ولا على ان يرجع بالنقصان ولو رد المكاتب في الرق
 فالمولى رده بالعيب ولا يحبس المكاتب في دين الكتابة وفيها سوى دين الكتابة قولان كذا
 في المشتل نقلا عن المنية ولو لمات المكاتب وترك أم ولد معها ولها لا اتباع واستعتقت في
 المكاتبه هل ينجوم المكاتب وان لم يكن معها ولد تباع عند أبي حنيفة وعنددهما لا تباع لانها
 أم ولد عتقت بموت السيد له انه لا ملك له كتاب حقيقة فلا يحرم بيعها كالعبد المأذون
 استولد جارية من كسبه بخلاف ما لو كان معها ولد لانه يثبت حق الحرية للولد وحق الحرية
 للولد بوجوب حق الحرية لئلا يملكه عليه السلام أعتقها ولها واذا ماتت المكاتب عن وفاة
 بدئي بالدين ثم بالحنانية ثم ببذل الكتابة ثم بمهر امرأة تزوجها بغير اذن مولاه ثم الباقي ميراث
 بين أولاده الذين عتقوا بعقده والذين كانوا أحرار قبلة واذا ماتت عن وفاة ودين المولى بدئي
 بدين المولى ثم بالكتابة والباقي ميراث بين أولاده وان لم يلف الباقي بالدين والكتابة بدئي
 بالكتابة ماتت المكاتبه عن مال وعليها دين مثله فأدى الولد المال عن الكتابة أو القاضى ولم
 يعلم بالدين يعق الام والولد يأخذ الغرماء من المولى ويرجع المولى عنه على الولد وان لم يؤده
 الولد أو القاضى لا يعق وان لم تترك مالا فاعتق المولى الولد عتق وان أحاط دينها بغيرته وسعى
 في الدين كتاب عباد مشركين بغير اذن شريكه فأت العبد وترك كسبا بعد الكتابة فقدمت
 عاجزا عند أبي حنيفة ترقيات امرأ وبضع المكاتب نصف قيمته لشريكه ولا تصح وصية
 المكاتب بشئ بعينه وان أوصى بثلاث ماله مطلقا لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو قال
 ان مت حرا فقلت مالي لفلان يصح ان أعتق قبل الموت بالاجماع كالقول ان ملكت عبدا أو أمتا
 حرا يصح وان مات عن وفاة فاديت مكاتبته فعق لا تصح هذه الوصية لانه يعق في آخر حياته
 في ساعة لطيفة وفي تلك الساعة لا يتصور الوصية فلا يظهر العتق في حقها من الوجهين ولو
 ولد للمكاتب دخل في كتابته وكان كسبه لآبيه ولو أعتق المولى ولد مكاتبته جاز عندنا خلافا
 لزمرو لا يسقط شئ من بدل الكتابة اذا لم يكن كاتبه مع آبيه كتابة واحدة ولو أعتق ولدا
 كاتبه مع آبيه كتابة واحدة يسقط حصته من بدل الكتابة كافي الحقائق وغيره واذا زوج

عبد من أمته وكانت فولدت منه ولدا دخل ذلك الولد مع أمه في كتابتها وكان كسبه لها
 لان تبعه الام أربع حتى لو قتل ذلك الولد يكون قيمته ثلاث مدهون الاب من شرح المجمع
 والكتابا تميزه عند أبي حنيفة وقال لا تميز أحق لو كاتب نصف عبده جاز ذلك وصار
 كله كتابا عندهما وعند بعضه على القدر الذي كاتب منه فان أدى المكاتبه عتق منه ذلك
 القدر وروى بقا من قيمته بقدر ما يطبق على معنى انه ليس للمولى ان يطالبه في الحال ولكن
 يجمعه منجا بحسب طاقته وغرة الخلاف تظهر فيما اذا اكتسب العبد ما لا قبل الاداء
 فنصفه له والنصف للمولى عنده وعندهما الكل له لانه مكاتب كله اما لو اكتسب بعد الاداء
 فليس للمولى من كسبه شيء بالاتفاق اما عندهما فلا يتركاه واما عنده فلا النصف منه
 عتق بالاداء وفي النصف الآخر هو مسمى كالمكاتب فيكون أحق بجميع كسبه بعد الاداء
 وان كاتب عبده على أن يدنار على ان رد المولى اليه عبد بغير عينة جازت الكتابة
 عند أبي يوسف وقسم الألف على قيمة العبد المكاتب وقيمة عبد وسط وتبطل حصصه العبد
 ويكون مكاتباً عابثاً وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز هذه الكتابة ولو كاتبه على أن وعلى
 خدمته أبداً وقبل العبد فسدت الكتابة لان هذا شرط ينافي مقتضى العقد فان أدى العبد
 الألف عتق بحكم الشرط ثم ان كان الألف أقل من قيمته سعى في غام قيمته اجماعاً وان كان
 أكثر من قيمته لا يسترد انقص من المولى عندنا وقال زفر يسترد وإذا كاتب أمته على انه
 بالخيار ثلاثة أيام فولدت الامه ولداً ثم مات في مدة الخيار فجاز المولى القدر تبطل الكتابة
 عند محمد ولا نصح اجازة المولى وعندهما لا تبطل الكتابة وله ان يبيعها واذا أجازها سعى
 الولد على نجوم أمه فاذا أدى عتقت الام في آخر جزء من حياتها وعتق ولداً من الحفاتي
 اذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فصالح رضى القتل على مال أو أقر المكاتب بقتل رجل خطأ
 ففضى القاضي عليه بقمته أو أقر بقتله عداً ثم صالح رضى الجناية على مال ولم يؤد بدل الصلح
 حتى يجر من أداء بدل الكتابة ورد الى الرق بتأخر عنه بدل الصلح الى ما بعد العتق ولا يؤخذ
 به في الحال عند أبي حنيفة وقالوا يؤخذ به في الحال ويباع فيه وإذا جنى جنابة خطأ فقبل
 ان يقضى عليه القاضي بموجب الجناية يجرز رد الى الرق يحضر مولاه بين دفعه بالجناية
 والقداباشه او لا يطالب العبد بها الحال عندنا وقال زفر يطالب بها الحال ولو عجز بعد
 القضاء بموجب الجناية فهو دين عليه يباع فيه اتفاقاً إذا جنى المكاتب جنابة خطأ فقبل
 القضاء عليه بموجبها جنى ثانياً يلزمه قيمه واحدة عندنا فليسى لاولياء الجنائيتين في الأقل من
 قيمته ومن أرض الجنابة وقال زفر يلزمه لكل جنابة قيمة على حدة ولو جنى ثانياً بعد ما قضى
 عليه بموجب الجنابة الاولى يجب للثانية قيمة أخرى اتفاقاً من شرح المجمع قلت وقدم بعض
 مسائل جنابة المكاتب في الجنائيات فعيلن بالمراجعة فيما يوجد ها في ولو كاتب عبده على
 نفسه وأولاده الصغار جاز استحساناً وحكم الولد هنا حكم الغائب مع الحاضر وقدم انه ليس
 للمولى ولا للاب ولاية ايجاب على الصغير فم يجب عليه لفقد الولاية وتعلق عتقه بأداء

المال فيبقى قيمته معلوم فناء الكتابة ولا يبقى مع انفساخها فلو مات الاب يسمى الولد وان كافوا صغارا عاجزين يردون في الرق ولولم يجرؤوا أدى بعضهم لم يرجعوا على اخوتهم بشئ والامولى أخذ كل واحد بجميع المكتوبة وان أعنى بعضهم رفعت حصته عن الباقي ولو كاتب عبدا له وامر أنه بمكتوبة واحدة على نفسه ما وأولاده الصغار ثم ان انسانا قتل الولد بقيته للابوين ويستعينان في الكتابة من الوحيين وإذا كاتب المسلم عبده على خير أو خسر أو على قيمة نفسه فالكاتب فاسدة كاذبا كاتب على ثوب أو دابة فان أدى الخمر عتق باذنه ولزمه أن يسمى في قيمته ولا ينقص عن المسمى ولا يزد عليه وقال زفر لا يفتق الإبداء قيمته وكذلك يعتق بإداء القيمة فيما اذا كاتبه على قيمته ولا يعتق بإداء الثوب فيما اذا كاتبه على ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف أجناسه فلا يثبت العتق بدون ارادته وكذلك ان كاتبه على شئ معين لغيره ولم يجرؤ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن انه يجوز حتى لو ملكه وسله يعتق وان أجاز صاحب العين ذلك فعن محمد انه يجوز وعن أبي يوسف انه يجوز أجاز ذلك أولم يجرؤ غيره انه عند الإجازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم قيمته ولو كاتب التصرف في عبده الكافر على خرقه وجائزا اذا كان مقدارا معلوما وأيمهما أسلم فله مولى قيمة الخمر من الهداية

الباب الثامن والثلاثون في المنفقات

رجل عليه عشرة دراهم لرجل فوفاه فوجدها القابض اثني عشر ذكر في النوادر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الزيادة أمانة اذا هلكت لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر تكون ضمانا وهو القابض فلوان القابض رفع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلكا في الطريق قالوا ان المدبوعين شارك القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثا درهم لان كل درهم من المقرض سدسه للدافع وخمسه أسدسه للقابض رجل تعلق برجل وخاصة فقط من المتعلق به شئ أو ضاع فلوا ضمن المتعلق ويدين ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرع من صاحبه وصاحب المال يراه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامنا والا كان ضامنا رجل أخذ غريمه بمال ففاه انسان وانزعه من يده حتى هرب الغريم فانه يعز بيمين الجناية ولا يضمن المال الذي على المدبوعين ميت كفن ثوب الغير قالوا ان شاء أحد صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة ذلك الثوب من المال وكذلك لو تبرع انسان بقيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شئ من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا تحرقه فهو أفضل وان نبش كان له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفعه وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان خط فليس لصاحب الثوب ان ينش ويأخذ ثوبه لو هبت الريح ثوب انسان فلقته في صبح آخر حتى انصبغ وكانت قيمة

الثوب والصبيغ - سواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وان اسطفا على شيء جاز وكذا الدجاجة
 اذا ابتعت لؤلؤة وقمتها سواء وان كانت قيمه اللؤلؤة أكثر كان اصحاب اللؤلؤة أن يملك
 الدجاجة بقيمتها ولو أراد اصحاب الدجاجة أن يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك وكذا البعير
 اذا ابتاع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان اصحاب البعير أن يعطى قيمة اللؤلؤة وكذلك اذا دخلت
 دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة ثلث القدر
 بقيته وقطارها كثيرة لصاحب أكثر المالين ان يملك الاخر بقيته وان كانت قيمتها
 - سواء يباع عليهما ويقسمان الثمن ❶ وعن أبي يوسف لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان
 في قلب الدقيق ضرر لا قلبه والنظر ان يباع الدقيق الاول فالاول فان لم يكن في قلبه ضرر
 أمرته خلبه وقال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة ❷ رجل خدع صبيته وذهب بها الى
 موضع لا يعرف قال محمد يجلس الرجل حتى ياتي بها أو يعلم انهم اقدامت وقد مررت هذه
 المسئلة في الغصب بأبسط من هذا ❸ مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وأمره بان
 يتركها فملكته في يده هلكت من مال المديون ويكون الدين على حله ولو دفع الدراهم الى
 صاحب الدين ولم يترك شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى المديون لينفذها فملك
 تلك على الطالب ❹ رجل عليه درهم لرجل فدفع المديون الى الطالب درهمين أو درهما
 ثم درهما فقال خذ درهمك منهما فضااع الدرهمان قبل ان يسين درهما قال يملك من مال
 المديون ❺ شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل ففصارت في حب آخر وعظم القرع وتعد
 اخراجه من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتاعها دجاجة ينظر الى أكثر المالين قيمة
 فيقال لصاحب الأكثر ان شئت أعطيت الاخر قيمة ماله فبشر بذلك فان أبي يباع الحب عليهما
 على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذلك الجواب في الترجمة اذا دخلت في فارورة رجل ولو
 أدخل رجل اترجة غيره في فارورة رجل آخر وتعد اخراجه فان الذي فصل ذلك يضمن
 لصاحب الترجمة قيمة الترجمة ولصاحب الفارورة قيمة الفارورة وتصير الفارورة والترجمة
 ملكا له الضمان ❻ ولو اخلط - وبق رجل دقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب
 كل واحد منهما بقيته مختططا لان هذا ان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بايجاب
 الضمان عليه بأولى من الاخر - هذه الجملة من أول الباب الى هنا من الغصب من مواضع
 متفرقة من فاضل خان ❷ ومن ألقى الكنانة في دار غيره يؤمر برضاها هذه في احياء الموات
 الهداية ❸ واذا هبت الريح ثوب انسان والفتنة في صبيغ غيره حتى انصبغ فيه فلي
 صاحب الثوب قيمة ما صبغ الاخر موصرا كان أو عسرا هذه في عتق البعض من الهداية
 وعن أبي عصمة ان شارب الثوب باعه ويضرب بقيته أيضا وصاحب الصبيغ بما زاد
 الصبيغ فيه ذكره في الغصب ثم ❹ رجل أضاف رجلا لنفسه انضيف عنده فباعا بعه صاحب
 البيت فقصبه فاصب ان غصبه فاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان أخرجه من المدينة
 ضمن من الغصب من فاضل خان وفيه في فصل التار لو هبت الريح بعمامة رجل فاندفعت

على قارورة رجل فانكسرت لا يضمن صاحب العمامة ❊ رجلان لكل واحد منهما مثلية
فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه فلما فرضه في مثلية نفسه فإن كان صاحب المثلية الأولى
أخذ موضوعا ليجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجمعه فيه كان ذلك لصاحب المثلية
الأولى وله ان يأخذه من مثلية الاستخذان لم يكن الاستخذان بغيره وإن كان الاستخذان
بغيره كان للمأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ وإن كان المأخوذ منه لم يخذ موضوعا ليجتمع
فيه الثلج ان كان في ماله موضوع يجتمع فيه الثلج لا يصنع أحدا فان أخذ الاستخذان من
الحق الذي في حصة صاحبه لا من المثلية فهو له وإن أخذ من المثلية يكون غاصبا فيرد على
المأخوذ منه من ثلجه ان لم يكن خلطه بثلجه وإن كان خلطه كان عليه قيمته من اللقطة
من قاضي خان ❊ استقرض من آخر عبد البقيضي بدنيه فقضى دينه بالعبد ضمن
المستقرض قيمة العبد من بيع العصفري وفي قاضي خان من البيوع رجل استقرض
من رجل عددا أو حيوانا آخر ليقضى به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لأن
قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع بعاه فاسدا ❊ واستقرض
عدليا أو فلو ففكدت عند أبي حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف
عليه قيمتها من الذهب أو الفضة في آخر يوم كانت رابحة ففكدت قال في العصفري وكان
والذي يفتي بقول محمد رقبا بالناس ففتى كذلك ❊ لو استقرض حنطة ودفع المستقرض اليه
جوا الفاكهة فكيفه لم يكن قبضا بغيره السلم من العصفري ❊ ومن له على آخر دراهم فدفع
اليه كب البز من المديون فيه لم يصرفا بضا هذه في السلم من الهداية ❊ ومن له على آخر
عشرة دراهم جياذ فقتضاها زبوا فلو لم يعلم فافتقها أو هلك فتقضاء عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف يرد مثل زبوفه ويرجع بدراهمه لأن حقه في الوصف مرامي كحوفي
الادس ولا يمكن رعايته بإيجاب ضمان الوصف لأنه لا قيمة له عند المقابلة فيجنسه فوجب
المصير الى ما قلنا وله ما منه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به
الاستيفاء ولا ينيق حقه الا في الجودة ولا يمكن نداد كلها بإيجاب ضمانها الماذكرنا وكذا
بإيجاب ضمان الادس لأنه لا إيجاب له عليه ولا نظيره ولو وجدها نيرة أو مسخرة بصير
قضاء ولو وجدها رصاصا أو ستوفة لا يصير قضاء هذه في المنشور من الهداية ❊ رجل له
على رجل آخر خمسون درهما وأخذ غلاما ستم فلما علم أخذ العشرة ليردها فهلك
يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي أمانة هذه في الودعة من
الخلاصة ❊ رجل عليه عشرون درهما فدفع المديون الى الطالب مائة وقال خذ حقل
عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يقطع شيء من الدين هذه في الرهن من قاضي خان
❊ ومن استقرض مثليا فاقطع عليه قيمته يوم القبض عند أبي يوسف وعند محمد يوم
الانقطاع وقول محمد انظر وقول أبي يوسف يسر هذه في الصرف من الهداية ❊ وإن
أقرضه طعاما للعراق وأخذه بمكة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد عليه

قيته بالعراق يوم اختصما من مشتل الهداية ❊ ومن دفع الى صانع درهما وأمره أن
 يزيد نصف دينار من عنده بصير قايضا من الهداية ❊ رجل أقرض الدراهم البخارية بخاري
 ثم لم يأت المستقرض في بلده لا بعد رعي ثلاث دراهم قال أبو يوسف فهو قول أبي حنيفة يجهله
 قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا إذا ألقيه في بلد ينفق
 فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا أما إذا كان لا ينفق في
 هذا البلد فانه يقرض قيمتها وكذا لو اشترى بالدراهم البخارية شيئا ثم التقيا في بلدة أخرى لا يوجد
 فيها تلك الدراهم ❊ رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور
 وقبض وقال دفعها الى الآخر ووجهه الا امر ذلك فان المأمور يكون ضامنا ولا يصدق على
 الآخر ❊ ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل أن ابعث الى كذا درهما فقرأ ذلك على
 فيه ثم مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن في مال الآخر حتى
 يصل اليه ولو أرسل رسولا الى رجل فقال ابعث الى عشرة دراهم فقرأ فقال نعم وبعث بها مع
 رسوله كان الآخر ضامنا اذ أقر له أن رسوله قبضها ❊ رجل استقرض من رجل دراهم
 وأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض اتقها في الماء فالتهاها قال محمد لا شيء على
 المستقرض ❊ رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض
 في بلده الطعام غالا فأخذ الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان
 يوفق بكفيل حتى يعطى له طعامه اياه في بلد الغرض ❊ رجل أقرض صبيانا أو معتوها شيئا
 فانه سمى له الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يضمن وان
 أقرض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا الوجه سواء ❊ رجل
 عليه ألف ليل فلقد دفع الى الطالب دينار فقال اصرفها وخذ حقت منها فأخذها فلو كنت قبل
 أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فلو كنت الدراهم في يده
 قبل أن يأخذ منها حقه وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من المدفوع ❊ ولو دفع المطلوب
 الى الطالب دينار فقال بها يحقت فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها بصير قايضا بالقبض
 بعد البيع ولو دفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا اقض به حقت فأخذ كان دخلا في
 ضمانه من باب الصرف من يبيع قاضي خان ❊ رجل أمر رجلا ليقضي من دينه ألفا فاقضى
 من دينه أكثر من ألف يرجع على الآخر بألف ويكون متبرعا في الزيادة ❊ رجل مات وله
 ديون على الناس وليس له وارث معلوم فأنشد له سلطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له
 وارث كان ديون الميت على غرمائه له هذا الوارث لانه ظهر وان الغرماء لم يدفعوا المال الى
 صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا من فصل تصرف الوكيل من
 يبيع قاضي خان ❊ أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة ورجع في
 التركة وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع بالزيادة وهل يرجع في مقدار كفن المثل قالوا
 لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع من بيع غير المالك من قاضي خان ❊ لو قضى دين غيره

بغير أمره جاز فلما انتقض ذلك توجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى لانه تطوع بفضاء الدين ولو قضى بأمر يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضى مثلها ❀ اذا تبرع بفضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر ارادة المرأة أو خرج نصفه عن أن يكون مهر ايا الطلاق قبل الدخول رجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انسخ البيع يرجع في الثمن من كفاة الصغرى وفي الفينة من قضى دين غيره بسبب فساد رتاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى ان قضاء بغير أمره وان قضاء بأمره يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكله في الثاني الى ملك الزوج انتهى ❀ اذا مات مجهول مال ابنه لا ضمان عليه في ماله وكذا الوثام الانسان مجهول ما لقنه ارجع في بيته لا ضمان عليه من أمانات الاشياء ❀ الاب لو أجر منزل الصغير بدون أجر مثله بالزمن عام أجر مثله اذ ليس له ولاية الخط من دعوى الوقف من الفصولين ❀ اذا ذهب الضيف وترك شيئا عند المضيف تتبعه المضيف به فغصبه غاصب ان غصبه في المدة لا ضمن وان أخرجه من المصرف غصب منه ضمن هذا في الغصب من الخلاصة ❀ اذا حفر الرجل قبرا في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه لا ينش القبر ولكن ضمن قيمة حفرة ليكون جعابين الحقلين ومراعاة لهما من وقف فتاوى قاضى خان ❀ وفي الغصب من الخلاصة رجل حفر قبرا خفاء آخر ودفن في القبر يجب قيمه حفرة وهذا اذا كان في أرض مباحة اما اذا كان في الملك فنبش انتهى ❀ شري يتنازعه ثم ظهر انه للصغير يجب أجر مثله من دعوى الوقف من الفصولين ❀ المديون اذا اتفق على ولدرب الدين أو امر أنه بغير أمره لا يبرأ عن الدين ولا يرجع بما اتفق على من اتفق عليه كذا في الصغرى من التفقات ❀ رجل قبض دينه من مديونه فقال قبضته وهو صحيح وقال غريم الميت قبضته وهو كافر مضى أو تأخر يكافى فيه قال محمد ان كان المال قائما بينه وشركه الاخر فيه وان كان مستهلكا فلا شيء عليه من اقرار الوحيين ❀ وفي الوصايا من قاضى خان أطلق المسئلة ولم يقيد بما قول أحد بل قال قالوا ان كان الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاشتداد حدث فيمال الى أقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة لاشئ لغرماء الميت قبل القبض لانه انما يصرف الى أقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لاجاب الضمان فقال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة المقبوض والغرماء يشكرون ذلك وقد أجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فيصلح الظاهر شاهد الهم وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد الهم وفيه أيضا رجل مات وعليه ألف لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه لا يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصى والوارث واذا اراد مديون قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف انتى فلان الميت على من الالف التى لك على الميت فيعوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الالف عن الميت كان تبرعا

ويكون الدين عليه انتهى **❦** المديون لودفع الى من يجب خفته على الدائن بغير أمر
القاضي كان منطوقا ولا يبرأ من الدين بخلاف ما اذا دفع بأمر القاضي كافي الهداية من
المفقود وفيها من النفقات لو كان الدين الغائب مال في يد اجنبي فانفق على أبنائه بغير إذن
القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على القابض انتهى **❦** وفي الصغير من الوصايا قال محمد
قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف درهم وعلى الميت دين ألف
درهم فقضى المكاتب للغيرم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصي ففي القياس باطل ولا
يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي **❦** كن ندع القياس ونعتق المكاتب بآداء المال للغيرم
انتهى **❦** مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال الفقيه أبو الليث ان احتاج المريض
الى تعاهدهم فأكلوا مع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم والا فيجوز من ثلث ماله هذه في
الوصايا من الوجيز **❦** ولو أوصى رجل بحلقة الخاتم لرجل وبفصه لا يخرج جاز الوصية له ما كان
كان في ترعه ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن
قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة
الحلقة له وهي كالاجابة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه كما مر في
أول الباب هذه في الوصايا من قاضي خان **❦** وفيه أيضا رجل قال أبرأت جميع غرماي ولم
يسهم ولم ينو أحدا منهم بقلبه قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن أصحابنا أنهم لا يبرئون
رجل له على رجل دين فقال المديونة اذا مت فانت بري من الدين قال أبو القاسم يجوز
وتكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كمالو قال
ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك ولو قال المديونة تركت دينك كان ابراء انتهى
❦ مريض أبرأ رآته من دين له عليه أسلا أو كفاة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على
غيره وجاز ابرأه الاجنبي من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ
براءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأه من الثلث ولم يجوز اقراره بقبض شيء
منه اذ فيه براءة الكفيل كذا في الوصايا من أحكام المرضى من القصولين **❦** فضولي ادا
مال غيره فقضى المديون الدين من الفضولي رى هذه في المأذون من الوجيز **❦** المروجة أو
الامة اذا تصدقت بشئ من مال الزوج أو المولى يرجع الى العرف ان كان بقدر المتعارف
تكون مأذونة بذلك قال رحمه الله المرأة أو الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون
مأذونة بالمأكل هذه في المأذون من قاضي خان **❦** لو خدع امرأه رجل ووقعت الفرة
بينها وبين زوجها وزوجها من غيره أو خدع مبيسة وزوجها من رجل يحبس حتى يردها أو
عموت كذا في البرازية ذكره في مشتمل الهداية في التعزير **❦** وكل شيء صنعه الامام الذي ليس
فوقه امام فلا خد عليه الا انقصا فانه يؤاخذ به بالا موال وأما حد القذف قالوا الغالب
فيه حق الشرع فحكمه حكم سائر الحدود ولو قال لغيره أنفق على أو على مائة أو على أولادى
أو من في فناء داري ففعل قيسل يرجع عليه بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بامر

يرجع بلا شرطه وفي الجباية والمؤن المأبسة لو أدى عن غيره بامره يرجع على الأمر بلا شرطه وكذا في كل ما كان مطالباً به من جهة العباد **❦** أسير أو من أخذه السلطان ليصادره قال رجل خلصني فدفعت المأمور ما لا خلاصه قبل يرجع في الأصح وبه يقتضى **❦** ولو أدى عليه برا فأنكرتم قال رجل ادفع الى المدي قفيز بر من مالك فدفعت لا يرجع اذ لم يشرط رجوعه وبمعبر الداهوى لم يصردنا عليه لم يصير أمر اباء دونه عنه من الفصولين **❦** لو قضى عليه بنفقة محارمه فأعطى نفقة مدة ثم مات المدفوع اليه قبل مضي المدة لا يسترد ما بقي بالاجماع **❦** أمه في بدو رجل أقامت بينة على حرثها فنفقها على ذى اليد حتى سأل القاضي عن الشهود فان عدلت البينة وقد أخذت النفقة بفرض القاضي رجع صاحب البدن عما أخذت منه ولو بغير فرض القاضي لا يرجع عليها **❦** ولو أوصى رجل بداره لرجل وبسكنها لآخر وهى تخرج من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى وان اخذت الدار قبل ان يقبضها فاحصاحب السكنى ان ينيها ولا يصير منبرعا **❦** أربعة لا يشاركهم أحد في نفقة الاب والجد في نفقة ولده والولد في نفقة والديه والزوج في نفقة زوجته **❦** لو كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر الام بالانفاق على الولد ولا ترجع على الاب وهو موصى عن أبى خبيفة **❦** زوجان معسران والمرأة ابن موسر من غيره أو أخ موسر فنفقها على زوجها أو بامر القاضي الابن أو الاخ بالانفاق عليها ويرجع بذلك على زوجها اذا أسير **❦** مات الزوج وترك أولاداً صغاراً وكباراً وما لا نفقة الأولاد من انصباهم وكذلك امرأة الميت ونفقة رقيق الميت على التركة الى ان يفيهم أو نفقة أمهات أولاده لا تكون في تركته الا ان يكون لهن أولاد فيكون نفقتهم في نصيب أولادهن فان أنفق الكبار على الصغار بغير أمر القاضي لأخصان عليهم ديانة لأنهم أحسنوا فبقا فلو أفاضلهم بقروا بذلك وأقروا بنفقة نصيبهم وحلفوا على ذلك لأنهم عليهم كالوصى اذا عرف الدين على الميت وقضى ولم يقربه لا يأثم وكذلك لو أنفق على أولاده الصغار من مال الميت وليس لهم وصى لم يضمن ديانته ولا يأثم بالحلف من الوحيين **❦** ولو ترك صغاراً وكباراً فلكبار وان يأكلوا ولو أطلعوا أحد أو أهدوا والده فله أكله وقال ابن أبان للكبير ان يأكل بقدر حصته مما يكال أو يوزن ويسكن الدار ولوله غنم لا يسعه ذبح شاة منها فبأكل كل **❦** مات عن أخ وامرأة وأم فله امرأة ان تناول قدر الثمن مما يكال أو يوزن لا مما - وأهملان التركة مشتركة ولا حد الشراكفى القدرى أكله بالحاجة **❦** أو البت دقيق وطعام ومن بين الورثة وفهم صغاراً وامرأة فلهم أكل ذلك بينهم ومن كان فيهم - م كبيراً أخذ حصته ولو قوى بعض المال وأنفق الكبار بعضه على أنفسهم وعلى الصغار فاقوى فى كلهم وما أنفق الكبار ضمنوا حصه الصغار ولو أنفقوه بلا أمر القاضي أو الوصى ولو بامره - حسبت لهم الى نفقة مثلهم **❦** فوادى ولو ترك طعاماً أو ثياباً فاطم الكبر والصغير وأبسه الثوب وليس بوصى لم يضمن الكبير استصفاً بالتخلاف القدر **❦** لو أدى وصى الميت أو وارثه أو أجنبي عن الميت بترعادينه لرجل لا يشارك سائر الغرماء فان خرج الميت دين أو مال يشارك الغرماء الوارث فيما نخرج من الفصولين **❦** رجل

أوصى بعدد لآسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم قبل فهو ملك الوارث كذا في الاشباه من القول في الملك ❶ وفيه أيضا بعد الموصى بخدمته أجاز قبة للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة للموصى له فإذا مات الموصى له طالت المنفعة الى المالك والغلة والولد والكسب للمالك وليس للموصى له اخراجه من البلد الا ان يكون أهله في غير بلد الموصى ويخرج العبد من الثلث ونفقته ان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة الى المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يعرض مرضه من ضاعته من الخدمة فعلى المالك وان تناول المرض باعه القاضي ان رأى ذلك واشترى بتمه عبدا يقوم مقامه انتهى ❷ الناقد اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قال له اغمره كذا في المنية وقاضى خان من الغصب ❸ تزعم امرأة بزوجها حتى يبيت لم يضمن اذا مال البئر لا يملك الماء بخلاف ملو ص ماء الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه من القصورين ❹ وقع الحريق في محلة فهدم الرجل بيت جاره حتى لا يهترق بينه يضمن قيمة بيت الجار كضطررا كل في المفارقة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشغل الهداية عن الغزابة وفي الخلاف من الغصب سرق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير اذن صاحبها وبغير اذن السلطان ضمن انتهى ❺ اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين فكل ذلك لصاحب الأرض ولا يكون لاحد ان يرفع من أرضه بخلاف السهل اذا اجتمع في أرض انسان بغير منعه فانه لا يكون له الا ان يأخذه كذا في دعاوى قاضى خان من باب العين ❻ الدائن اذا قبض دينه من مدبونه ثم أبرأه من دينه قبيل رجوع بما قبض وقبيل لا يرجع كذا في الفصولين من أحكام الدين ❷ وفيه قال المدبونه في يده قبالة بعشرة دنانير (٢) ببيع دينار قبالة بتودهم يبرأ عن الباقي وبه أفتى ولانا ❸ وفي الغنينة من المداينات قال المدبون بعشرة للدائن أعط القبالة وتخدمني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة من غير صلح او ابراء بينهما لا يسقط حقه في الباقي انتهى ❹ قال المدبونه (٣) ترا آزاد كردم ببر او كذا لو قال لا خدومة لي معك يبرأ ❺ لو كفن الميت متبرعا فافتريه السبع أو شري لمسجد حصير انخرط المسجد فالكفن والحصير لله تبرع لوجبا ولو رثته لو ميتا وعلى قول أبي يوسف يباع ويصرف الى حوائج المسجد ولو استغنى عن هذا المسجد بصرف الى مسجد آخر ❻ مدبون بعث الى دائننه دينه مع رجل فجاءوا خبره فرضى به فقال اشترى شيئا فذهب ليشترى فهلك قبل شرائه قبل يهلك على المدبون وقبيل على دائننه اذا أمره بشراء كاهن بقبضه ❷ عليه دين دنانير فدفع اليه المدبون دنانير وأمره بان يتقدها فهلكت فالدائن باق اذا المطالب وكبيل في الاتقاد فبده كبده ولو لم قبل المطالب شيئا وأخذ المطالب ثم دفع الى المدبون لينقدها يملك من مال الطالب اذا المطالب وكبيل الطالب ❸ لو قبض الدائن الدين من المدبون ثم رده عليه قتل لو كان الرد على سبيل فضخ القبض بان يقول خذ حتى أقبض غدا قبض

(٢) أعطت القبالة بجمعة دنانير (٣) أعتقلت

المديون بثلاث الجبهة ينتقض القبض السابق ولو اختلفا فقال الدائن ردوت بجهة فسخ القبض
 وقال مدونه ودبته صدق المديون اذا تقاضا على قبض الدين فبعد الدائن يدعى فسخه وهو
 يشكره بصدق من أحكام الدين من الفصولين في أكثر أهل السوق اذا استأجر واراسا وكره
 الباقيون فان الاجرة تؤخذ من الكل كذا في العادة المطردة من الاشياء وفيها أقول على
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها
 وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وان لم يزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ **عمر دار امر** أنه مات وتركها وابنا فلو عمرها
 بأذنها فالعمارة لها والتفقه دين عليها فتعزم حصه الابن ولو عمرها لنفسه بلا ذن فالعمارة
 ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كله لها ولو عمرها لابن بلا ذن قال التسي
 العمارة كلها لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امر أنه
 وسأرا ملاكها **عق** منزل امر أنه باهرها فالنصف لها ولو بلا امرها فله دفعه ولو لم يجب
 ضررا في غير ما بني **عق** وفي فوائد ظهير الدين (٢) مردى خانه زن خود را عمارت کرد و در بها
 بکار بردت و آنکه کتبها خواهد بانی اجاب اگر بدان شرط کفر مروده است که رجوع کند تواند
عق کل من بنی فی دار غیره بامرء فالبناء لا امرء ولو بنی لنفسه بلا امرء فهو له وله دفعه الا ان
 يضر بالبناء فيمنع ولو بنى في دار غيره بامرء فالبناء لرب الارض وقال بعضهم البناء للبانى
 ولو بنى باذن رب الدار واستدلوا بما ذكر محمدان من استعمار من آخر دار بنى فيه ما ياذن
 ربهما فالبناء لله **عق** وهذا الاختلاف فيما أمر ولم يشترط الرجوع فأما لو شرط الرجوع
 بما أنفق فالبناء لرب الدار وعليه ما أنفق الا يرى الى ما ذكر محمدان من استأجر ماما ووكله
 ربه أن يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر ففعل فالبناء لرب الحمام وللمستأجر
 على المؤجر ما أنفق **عق** وفي الاصل دفع اليه أرضا على أن يبنى فيها كذا كذا بيتا وسمى طولها
 وعرضها وكذا كذا هجرة على ان يبنى فهو بينهما وعلى ان أصل الدار بينهما نصفان
 فبناها كاشترط فهو فاسد وكله لرب الارض وعليه للبانى قيمة ما بنى يوم بنى وأجر مثل فيما
 عمل وهي **مسئلة** السكره المذكورة في كتاب الاجارة والمزاولة أنه استأجره ليعمل له
 في أرضه بالآلات من عنده فتكون اجارة الانها قد استأجرته لجهة العمل المشروط أو لخدمته اذ جعل
 نصف الارض المنبذة أجرة له وهو معدوم أو مجعول فصار اجارة حقيقة اذ الاصل في العمل
 هو الارض فقد عمل في محل معلول له بامرء وقد انبغى في مقابلته فغدا لنفسه فيصير اجارة
 والحكم في مثل هذه الاجارة انه يلزمه قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارة
 قالوا ولو دفع اليه أرضا على ان يبنى فيها مساكن ويؤجرها على ان يمارزق بينهما فبناها كما
 أمره وأجرها أو أسابها لا يجبيح ذلك للبانى والبناء له ولرب الارض أجر مثل أرضه على
 (٢) رجل عمار دار امرء أنه أصح جنته عمارا له أخذ الاجرة والرجوع عليها عما أنفقها أم لا
 أجب له ذلك ان فعل بشرط الرجوع اهـ

الباني وعلى الباني نقل ثنائه وفي المسئلة الاولى جعل البناء الرب الارض اذ ثمة بدلالة الحال
هو ثنائه أراد العمل للرب الارض حيث شرط لنفسه نصف الدار ولانه يصير مشتركا لانه
بنصف الارض شرا فاسد اخصارا فابضا بانصافه بارسه فوقع عمله كله في محل يملكه للدارم وفيما
نحن فيه لم تقدم دلالة العمل للدارم فبقي متصرفا لنفسه بالبناء في أرض غيره غير ان رب
الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه أجر أرضه ليعني فيها ولو أجرها اجارة محضه ليعني
تكون الا لا تولى البناء كلها الباني وعليه الرب الارض أجر مثل أرضه ولو شرط مع ذلك ان
الارض والبناء يكون بينهما نصيبين كان ذلك كله مع أجر هالرب الارض والباني قيمة ما بنى يوم
بنى يعني قيمة الآلة وأجرة عمله فبما عمل لما امر في المسئلة الاولى هذه الجملة في الفصولين من
أحكام العمارة في ملك الغير **ف** لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا تلافه وكذا المولى
لو سكت عن وطء أمته لم يفسد المهر هاتان في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول من الاشياء
ف لو ظن ان عليه دينان خلافه رجع بما أدى هذه من قاعدة لا عبرة باطن البين خطوه
منه **ف** القرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ الموص
أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فأكله فبات لاضمان الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان
القرور بالشرط كالزوجيه امرأة على انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على المضمر بما غرمه
للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
بقية الولد اذا استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقية البناء لو بنى المشتري ثم استخفت الدار
بعد ان يسلم البناء الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة
حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استخفت ضمن المودع والمستأجر فانه ما
يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعاهما وفي العارية والوديعة لا رجوع لان
القبض كان لنفسه وغنامه في الخانية في فصل القرور كذا في كفالة الاشياء **ف** وقية ولد
المغرور الحر تعتبر يوم الخصومة وقبل تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار
يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فاعلم اعتبره بناء على أن القضاء لا يتراخى عنها ولهذا
ذكر الزيلعي أولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه
كذا في القول في ثمن المثل من الاشياء **ف** وفي الوجهين من الاستحقاق خمسة لا يرجعون بقيمة
البناء (٣) الولد عند الاستحقاق والشقيق واحد المتقاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم
اذا أخذ الجارية المأسورة من يده مشترجا من أهل الحرب واستولدها ثم استخفت لم يرجع
بقية الولد على الابن والقاضي اذا باع مال البتيم بغير فاحش ثم أدرك الصغير فرد البيع
لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد وفيه أيضا الموصى له بالجارية اذا استولدها
ثم استخفت كان الولد له بالقيمة ثم يرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع لا على الموصى **ف** واذا
أهدى الى العبيد وعلم انه فليس للوالدين الاكل منه لغير الحاجة كافي الملتقط **ف** ولا يدخل
المصى والمرأة في الغرامات السلطانية كافي الولو الجيسة هذه في أحكام الانثى من الاشياء

في الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كاتقصاص وضمان
 الاموال هذه في احكام الذي منه في الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل
 شئ من بيع و اجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق و ابراء و اقرار وقصاص الا في الحدود
 ولو حدة ذنوب و كتابة الاخرس كاشارته واختلافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالاشارة أو لا والمعقد لا واما اشارة غير الاخرس فان كان معتقل اللسان ففيه
 اختلاف والفقوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد
 عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اثارته
 مطلقا الا في أربع الكفرو الاسلام والنسب والافتاء كذا في احكام الاشارة منه في لو اختلف
 المقومون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاكثر
 كذا في الاشياء في الكلام في اجرة المثل في تصديق بنفسه في حرره صدقة ثم اوصى
 بالثلث تعتبر الجلة من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث يعتبر هذا ولم يجز وصيته
 فيما سواه وكان هذا وصية منفذة قصصه وتنفيذها أولى ولو زاد المنفذة على الثلث
 فلو رثته استرداد ما زاد ولو أعانها ويضمن الناقض لوها الكا كذا في الوقف من احكام المرضى
 من الفصولين في مريض استأجر أجرا وقرضه الاجرة فلقرضه مشاركتة هذه في الاجارة من
 الفصولين في وفه تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله في مريض له على وارثه دين فابراه
 قال لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه ولو قالت المريضة
 ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به
 بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين في جنابات عصام قال المهر وحل
 يجز حتى فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال صاحب المحيط هذا اذا
 كان الجارح أجنبيا فلو ادان المصح كذا في الهبة من احكام المرضى من الفصولين في وفي
 تخلف الاقرار من القنية قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ليس
 لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها عصام لو قال المهر وحل
 لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على الجارح بهذا السبب فكذا ههنا وقال ظهير
 الدين المرغيناني لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معر فاعند الناس
 أو القاضي لم يقبل اقرار المريض في استقرض عبد القضي دينه وقضى ضمن قيمته هذفي
 البيوع من مشغل الاحكام في هدم جد او غيره ثم بناء ان كان الجدار من التراب فبنائه
 تانيا من التراب على فهو ما كان قد تدبري من الضمان وان بناء من خشب آخر لا يبرأ من
 الضمان لان الخشب في نفسه متفاوتة حتى لو علم ان الخشب الاثر أجود يبرأ من الضمان
 هذه في الغصب منه في لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فربما صاحب الدار فافسده فعنه ولو
 أدخل دابته في دار غيره وأثر بها صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لاني الدابة في الدار
 تضر بها فانه يدفع الضرر الى الخارج اما التوب في الدار فلا يضر به فكان اخراجه انلا فافسده

في فصل دفع ضرر الجار منه ❊ وفي الاشياء من القسمة اذا خيف الفرق فلتفقدوا على النقص
بعض الامتعة فالتقوا فالتزم على عدد الرؤس لانها لحفظ الانفس اه وفي الكفالة من البرازية
وجلان في سفينة معهم متاع فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على ان يكون بيني وبينك
انصافا قال محمد كان هذا فاسد او ضمن لما لك المتاع (٢) نصف قيمة متاعه اه وفي الغصب
من الخزانة سفينة حلت عليها أحوال فاستقرت السفينة على بعض الجوارث فخرج رجل
بعض الاحمال لتخلف السفينة فناء انسان وذهب بالاحمال فملى الذي أخرج الضمان ان
لم يخف الفرق لانه صار غاصبا وان خيف الفرق فان ذهب به انسان قبل ان يأم غرقها
لا يضمن واذا ذهب بها بعد ما أم غرقها ضمن اه ❊ أهل قرية غرهمهم السلطان قال
بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على عدد الرؤس قال الفقيه أبو جعفر ان
كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين
الابدان يخدم على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء
والصبيان لانه لا يتعرض لهم هذه في القسمة من قاضيان قلت وقد مر عن الاشياء ايضا ان
النسبي والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية ❊ استقرض منه دراهم وأسكنه في داره
قالوا على المقرض أجر المثل لانه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه
جارا ليعتدله حتى يرد دراهمه ولو سلم المقرض الجار الى جار فقعه ذهب ضمن المقرض
قيمه لان الجار كان عنده باجارة فاسدة فكان أمانته فلذا دفعه الى البقار صار ضامنا مخالفا
من اجارة القنية ❊ رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فان زادت قيمتها
بالعصاة قال زيادة لك ففعل الطبيب ورأت يجب أبرائيل وعن الادوية والنفقة والكسوة
ان اعطاها وليس له منها الا استيفاء أجر المثل من اجارات الخلاصة ❊ ومنه رجل استأجر
بجارا يوما الى الليل فجارا رجل وقال اتخذ لي دواء بدرهم فأتخذ فان كان صاحب الدواء يعلم
انه أجبر فانه آثم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به وليس عليه شيء وينقص من اجرة التجار قدر
ما عمل في الدواء الا ان يحصل في حل ❊ ومنه رجل دفع الى رجل دهنًا ليتخذ منه صابونا
ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب
الدهن وعليه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه ❊ ومنه رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به
الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به فلما سار مر حلة سيما في رباط ومضى في حاجته فناء
رجل من أهل تلك القرية فخر به فاستأجر رجلا ليذهب به الى قريته فذهب به ففتقت في
الطريق فاضمان على الاول ثابت في تسييبه وأما الثاني لاضمان عليه ان لم يأخذ الدابة
لكن أمره بذلك فان أخذه ودفع اليه ان أشهد عليه انه أخذ ليرد على مالكه والاجبر في عياله

(٢) قوله نصف قيمة متاعه عبارة لا تروى ويضمن الاتم الملقى نصف قيمة متاع نفسه
وطريقه انه يصير مثل متاع الملقى بنصف متاعه اه

لم يضمن أيضاً وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالمسقط والاجابرضامن على كل حال
ولارجوع له على أحد لانه أمسك بالاجرة فصار كأنه أمسك لنفسه كالمستجير بمختلف المودع
والمتناجر حيث لهما ان يرجعا على المودع والاتبير ولو سلم القرض في ذلك الرباط الى ابن أخى
صاحبه لا يبرأ من الضمان تأويله اذ لم يكن في صياحه ومنها ثلاثة استأجر واصطبل وأدخلوا
دراهم ثم ان واحدا منهم علق دابته وخرج وترك الباب مفتوحا فسرق الدواب لا يضمن
وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل السعاية والاخر من فاضيان معطه فراجع ان شئت عن
أبي يوسف في رجل دفع الى آخر زجاجة يقطعها بالجر معلوم قطعهما وانكسرت وقد قال له الدافع
ان كسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسر لا ضمان
عليه وان كان بـ لم أحيانا بـ شكسر أحيانا فهو ضمان في رجل قال لصبر في اتخذ هذه
الالف واثبت عشرة دراهم فنقده ثم وجد المنة أجرة العشرة بعد ذلك ستوقه لا يضمن لكن يرد
من الاجر قدره ولو وجد الكل زبنا يرد كل الاجر و رد الزبوف على الدافع فان أنكر الدافع
ان تكون هذه الدراهم فدراهمه فالقول قول القابض من اجازات الخلاصة في المقبوض
في الاجارة الخامسة مضمون كالتن المقبوض في البيع الفاسد في المقررات من اجازات
المرازمة في رجل أودع الف درهم عند رجل فانكروه ثم أودع الف درهم عند المودع له ان
ياخذه عندنا هذه في الوديعة من الخلاصة في ضمن المسلم للمسلم في أربعة أشياء اذا غصب
منه شيئا نقص في يده الثاني الزيت أو الماء من اذا وقع فيه فأرثه ثم أرقها مسلم على مسلم
ضمن له قيمته الثالث الكلب المذموم أو البازي المذموم أو الفهد المذموم اذا ألقه بضمن عندنا
الرابع السرقين اذا عرفه أو ألقاه في أرضه هذا في الغصب من الخلاصة وفيه رجل دفع
الى رجل آخر حوله ليعملها الى بلدة أخرى فذهب الرجل بالجمال حتى أتى نهر اعطها وفي النهر
جسد كثير يجرى فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمال جلا والجل لا يتريد نزل على اثر
هذا فبقى جل من الجمال في الماء من جريان الجسد سقط في الماء ان كان الناس يسلكون في
مثل هذا ولا يشكرون على أحد لا ضمان عليه اهـ وحديث دار انسان خرافا في فيه ملها
فصار خرافا فهو لوان لم ينقل الدين عن كانه قال رحمه الله عرف هذا ان بنفس القاء الملح
على الخيل أو دخل أجناسا له في المسجد بغير اذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبل فاهلك بسط
المسجد بضمن اراق الخمر في الطريق وكسر دنانها وملو بد في مجلس الشرب من آلات
الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه اشتري مسلم خرا من ذى فلقه المضمن فلو غصبها منه
فألقها بضمن اشتري خرا من ذى فخر بها فلا ضمان عليه ولا تن في متلف كتاب
العبيان لا يضمن ادعى انه اراق خرا المسلم قال أرقته بعد ما صار خلا فالقول للمتلف في
الغصب من القنينة فلا انسان أعصى فوطى الا عصى انسانا فقتله لم يذكر هذا في القنينة أبو
البيات ينفى ان لا يجب الضمان على القائد هذه في جنابات الدواب من الخلاصة ولو نوب
رجل حاط انسان حتى سرق آخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن هذه في قبيل البعابة منها

١ فمن عنده صبي ليضر به تخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن الضارب وكذلك لو
 تسور من سور بجان مارة تخافت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير سورونه تخوف سرا
 أو صبد الخ لم يضمن ٢ قال التليذ في تسوية عمد المسجد هذا العمد أخذوا الاستاذ سرك
 الخشب المخرور فبالخ فاذود فسقط السقف وقرأ الى الخارج وهكذا التليذ يضمن ان كان ذلك
 بفعله ولم يقدر على الانتقال والافرار وكذلك الورقة واسغينه لاسلحها والو التليذ ضع العمد
 فقتلها أو كرها بلعج راجها فسقطت عليه يضمنون ٣ صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام
 فخرجت وترك الصبي فوقع في النار فضمن الام وفي المحيط لا تضمن في بنت ست سنين ٤ امرأه
 تهرع أجنبيا فتحتاج الى حفظها لانها تلتقي نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها فعليه
 حفظها فان لم يحفظها حتى ألقت نفسها في نار عند الفرع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة
 التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلة الى الزوج فان لم يحفظها وضاع بها ضمن من جنابات القنية
 ٥ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه
 وأقر العبد به وقال دفعها الى مولاى وأنكر المولى قبض العبد العشرة فأقول له لو لا شئ عليه
 ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقرانه قبضها بحق هذه في اليسوع من القنية ٦ كانت تدفع
 لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو الى شئ آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع
 ٧ بها عليه ٨ دفع لولده الصغير قرصا فأكل نصفه ثم أخذه منه ودفعه لاخر فضمن ٩ قال رحمه
 الله عرفت به ان جبروا دفع من الاب الى الصغير لا يكون غلبا كونه حسن ١٠ أبحث لفلان ان
 يأكل من مائى فأكل قبل العلم بالإباحة لا يضمن ١١ المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه
 أشياء فهو رشوة لا يثبت المثل فيها ولذا دفع استرداها لان الرشوة لا تملك ١٢ فاض أو غيره دفع
 اليه سمحت لاسلح الموهب فاصلم ثم ندم رد ما دفع اليه ١٣ أبرأه من الدين يصلح مهمة عند
 السلطان لا يبرأ وهو رشوة ١٤ تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فقير ليس له ان يسترداها
 وهو ظاهر وفي فتاوى العسائر كان قال ملكك منه فلما تم ظهوره طازجة له ان يسترد
 فان قال ملكك هذا لا يسترد وقال سيف الأئمة السامى لا يسترد في الحالين هذا في
 الهبة من القنية ١٥ غزلت جوزقة الزوج باذنه أو بكونه ونسجتها كرايس فهي للزوج
 وان منعها ومع هذا غزلته ونسجته فهو لها وعليها قية الجوزقة ولو نسج الغزل الزوج أو دفع
 الاجرة في فصل المنع فهو متبرع هذه في النكاح من القنية ١٦ مات عن أولاد صغير
 وكبار فاستعمل الصغير ثيابه والبسدر مشترك من مال الميراث فله صغير نصيبه من الحصاد
 واحد الورقة اذا اتفق في تجهيز الميت من التركة فغير اذن الباقيين يجب منه ولا يكون
 متبرعا هذه في الوصايا من القنية ١٧ رب الدين أخذ من المدينين أمتعة فضلت قيمتها

٢ قوله ليس لها ان ترجع الخ وجهه ان القرض لا يتم الا بقول المقرض أقرضتكم مثلا فاذا

سكت هذا الاعطاء ولم يقل ذلك لا يكون قرضا بل تبرعا اه محصيه

٣ راجع القنية وحرر العبارة منها

على قدر دينه ثم قال المديون اجعلنى فى حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت باقية وان كانت الكفاية **قوله** عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بمقتضى النصف أخذ مثل كذا فالكل مضون عليه النصف بالمعاوضة والنصف بحكم القرض لانه مضمون بعقد فسد فيضم **قوله** قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل ارمات فاخذ من تركته غروب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التى جرت بالمباينة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له انتهى به ايضا قال نعم ولو أخذ المقرض المراجعة قبل مضي الاجل فله مديون ان يرجع منها بمحصاة ما بقى من الايام كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذ من الاصل ويذبحه بالمراجعة شيئاً سنين حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن تبرع بقضاء الدين عن انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فله تبرع ان يرجع عليه وفى المنتقى ليس له ان يرجع **قوله** استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ابرق منها الدينارين فصاحت قبل الوزن لاشئ عليه **قوله** ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الدائن لان حتى المطالبة لم يطل فى الدار الآخرة **قوله** ولو أعطى الوكيل بالبيع الا حراً الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فادار بزجع البائع على الا حراً عما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله **قوله** رب الدين اذا طغر بجنس حقه من مال المديون على ما فقهه فله اخذه بغير رضاه ولا يأخذ الجيد بالردى وله اخذ الردى بالجيد ولا يأخذ بخلاف جنسه كالدرهم بالدينار وعند الشافعى رحمه الله اخذه بقدر قيمته وعن ابي بكر الرازى له اخذ الدينار بالدرهم وكذا اخذ الدرهم بالدينار استحساناً لا اقباساً ولو أخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائن قال ابن سلقه رحمه الله تعالى هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصر قاصداً بدينه وان ضمن الغريم صار قاصداً وقال نصر بن يحيى رحمه الله تعالى صار قاصداً بدينه والاخذ من غيره به يفتى **قوله** ولو غصب جنس الدين من المديون فضبه منه الغريم فاختار هنا قول ابن سلقه **قوله** المديون اذا قضى اُجود مما عليه لم يجبر الدائن على القبول وقال شمس الاعنة السرخسى يجبر خلافاً لغيره **قوله** أعطى المقرض المقرض مالاً لغير الجيد من الردى وبأخذ منه حقه فهلك فى يده هلك من مال القاضى فى قوله جميعاً لان الاخذ لا ينفك لا لاقتضاء **قوله** دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقذه فهلك فمن مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زانداً وقال انفسه فان لم يرج فردا ففعل فلم يرج فله الرد استحساناً لا اقباساً كذا قاله ابو يوسف رحمه الله والظاهر انه قول الكل **قوله** له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها منهما ثم وجد بعضها نهرجة ولا يدري لمن هو فليس له رد شئ على واحد منهما حتى يزيد على خمسة فان كانت النهرجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فله درهمين وان كانت ثمانية فثلاثة والى كانت تسعة فاربعة وفى العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال نجم الاعنة الحكيمى قلت لا ستاذنا

يعق قاضي خان يفتي ان يمنع الرد على قول أبي - نيفة لان خلط الدرهم خلطاً يتعذر تغييرها
استملاكه عند فقال لكن الرد ثابت بيقين وانما يماثل ان لو كان المردود غير ما أخذ منه
وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيقين قال قد اثنى خذوا همك فقال ادفعها الى فلان وعينه
قد دفع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطلب المدفوع منه قال استاذنا وقت واقعة في
زماننا ان رجلاً كان يشرى الذهب الردي زماننا الدينار بمخمسة دنانير ثم نبه فاستحل منهم
فأبرؤهم عما بقي لهم عليه حال كون ذلك - استملاكاً فكيف أتأوغر به ان يبرأ أو كتب ركن الدين
الوالتجاني الابرأ لا يعمل في الربا لان رد بحق الشرع وقال به أجاب نعم الا أنه الحكيم معطلا
بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رحمه الله فرب من ظن ان
الجواب كذلك مع زود فكيف أطلب الفتوى لا محجوباً في عنه فعرضت هذه المسئلة على
علاء الاغة الحنطاطي فأجاب انه يبرأ اذا كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فاذا دلتني بمسئلة جوابي ولم أجد له على صحته ما ذكره البرزدي في عنه الفقهاء من
جمله ووالبيع الفاسد وجلة العقود الرجعية عليك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل
الربا بمثل كالتأبض بالتبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ ورد مثله
يكون ذلك رد ضمان ما استملكه لا رد عين ما استملكه ورد ضمان ما استملكه لا يرفع العقد
الساكن بل يتقرر مغبدة المالك في فصل الربا فلم يكن في رد فائدة نقض عقد الربا فكيف
يجب ذلك حال شرع وانما الذي يجب - مما لا شرع رد عين الربا ان كان تأملاً لا رد ضمانه هذه
الجملة في المدانبات من القضية

هذا آخر ما أردنا ابرأه من الضمانات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وتنزل البركات والصلوات والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل

الارض والسموات وعلى آله الكمل السادات وعلى

أزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات وعلى أصحابه

الغادات صلاتوسلاماداعين متسلازمين

الى ان تبعث الاموات وترتقى

الجنات المؤمنين

والمؤمنات

خاتمة الطبع لمنشأها الاديب الفاضل أحد أفندي مير

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انما حمدك على ان جعلت هذه الشريعة لغيرها خاتما واحكمت قوانينها ووضعت نظاما
وقدمت علماها فكانوا المنة بين الامم واختارت لنشرها من المهتمدين من رعاياها في
الخلافتين اسلاما اولئك الذين اذامروا بالقوم واکراما واذا غا طهم الجاهلون قالوا
سلاما (وسألكم) ضارعين اليك بالشريعة الاعظم لدين سيدنا محمد واسطة عقد الانبياء
المبعوث بالخيرية البيضاء ان تحفظه بافضل الصلوة والسلام وتديمها بالرعايا آله
وسجده شرف الاسلام (أما بعد) فان قسم المعاملات في الكتب الفقهية أوسع موضوع
وقد اشتغل به علماء الأصول والفروع فبحثوا في البيع والشراء وأنواع الاخذ والعطاء
بحوثا عبقرية مشهورة وأعواما حتى لم يدعوا لمن بعدهم كلاما ومعلوم ان مسائل الضمان
والاقتزام من أدق ما يجب به الاهتمام على انهم لم يذكروا مجمعة في باب ولم يوضع لها
بخصوصها كتاب الى ان جاء خاتمة المحققين وامام المشرعين (أبو محمد بن غانم بن
محمد البغدادي) رحمه الله رحمه جده وأثار شمس فضائه أفكار الامه فاهتدى
لوصول أسبابها ونقب عنها كل منقب في أبوابها ونظم عقدها بعد انتزاعه وأدخل فيها
ما استخرج به ثاقب أفكاره وجاء منها بالآيات الينيات في هذا الكتاب الذي سماه (مجمع
الضمانات) فلا غرو أن وفي كتابا فرد الجواهر جيد السعة والمخير دافع الجبه واضح المعبه
بل هو الاخير والاول وعليه وحده في الحكم المول غير انه كان عزيزا للتناول نادر
التداول لا تقوم حوله الأفكار كآغها وفي خزائن الكتب بعض الاسرار حتى قبض الله
له زمره من رجال القضاء فكثرت فوائده الفطاء وسعدوا في احياء مواته واظهار آياته شأن
من لايحه العلم بشهره أو فضل بشره (وكان) في مقدمة هؤلاء الانتخاب العاملين على
نشر هذا الكتاب رجل المهتم المشكور والمساعي المبرورة أمير الامراء وزينة الكبراء
الجامع في أحكامه بين فضيلتي العدل والعلم المخصوص بالرزانه والحلم (صاحب السعادة
ابراهيم قوادباشا وزير الحاقانية المصرية حاليا) فلقد اهتم منذ كان وكيلا بمهمة
الاستئناف الاهلية بشأنه اهتماما وحرص على طبعه قوما من قضاء تلك المحكمة كراما
فقابلوا باقبال ذلك الصربى ووجدوا من أنفسهم خفة تقي عن التضيض فاتفقوا
مع أصحاب المطبعة الخيرية على بلوغ هذه الامنية ولكن كانت النسخة التي يراد الطبع
عليها حسنة الخط قط قيمة السقط والغلط فكانت عقبة في ذلك السبيل فكلوا الطبع بعد
من المستحيل غير ان من طرق باب الاجتهاد دخل وكل من سار على الدرب ووصل فلذلك

سارع أرباب المطبعة الى استحضار ما خذ ذلك الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف في النقل والاستصواب بجماع الفصولين والهداية والاشباه والتظار وغيرهما من الكتب التي هي لها تظار وكان متولى التصحيح خفيا كثيرا لدرس والمطالعة خبير اعطان المراجعة فبدل في المقابلة جهده وأنجز من التثبت في العبارة وعدده فحسب بعد الاعتلال وبدلت من العوج بالاعتدال وقد انتهى المطبع في أوائل أيام من أطلعهم مصر شيابا وألبها بامارته من الفخر جلبابا مرجع الآمال والاماني مولانا الخديوي المعظم (عباس باشا الثاني) أعانه الله على حمل أعباء الاماره وجعل حظ القطر منه رفايته وعماره وأيد دولته وأبد دولته وتم ذلك في أوائل شهر شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرته صلى الله عليه

وسلم بالمطبعة الخيرية المؤسسة في مصر القاهرة بخط الباطنية

لاصحابها (السيد عمر حسين الخشاب والسيد محمد

عبد الواحد الطوبى وشريكهما) بلغهم

الله المطالب وأحسن لنا

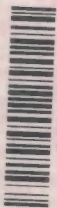
ولهم العواقب

آمين





Bibliotheca Alexandrina



0431741